الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني



دار
الرشيد للنشر

منشورات وزارة الثقافة والاعلام ـ الجمهورية العراقية

سلسلة دراسات
(٢٣٤)

١٩٨٠



الدكتور
حسام سعيد النعيمي

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الاولى والآخرة، واصلي واسلم على صفوة الخلق وحبيب الحق محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن سار على سنته الى يوم الدين.

وبعد، فالبحث الذي بين يدي القارىء هو: (الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني) أردت من دراسته أن أتعرف جهود العلماء في اللهجات والدراسات الصوتية في ضوء ما توصل إليه علم اللغة الحديث، وذلك من خلال ما كتبه عالم من علماء القرن الرابع الهجري هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ.

وحين انتهيت من جمع مادة البحث وجدتها تملي علي أن اقسمها على ثلاثة أبواب.

الباب الأول: درست فيه باقتضاب العالم الذي نظرت إلى جهد العلماء العرب من خلال ما كتب فعرّفت بحياته وثقافته وآثاره وأثره في الكتب بعده بصورة موجزة فكان ذلك الفصل الأول. وانتقلت من ذلك الى الفصل الثاني للكلام على اصول دراسته من سماع من الشيوخ واخذ من الكتب ومشافهة الاعراب، وموقفه من الشواهد وعنايته بالقياس. وكان الفصل الثالث في الكلام على جهود العلماء العرب في اللهجات والأصوات قبل ابن جني تناولت فيه نماذج من الدراسات اللهجية والصوتية التي تقدمته وكان لها أثر في دراسته كالمعجمات، وكتب اللغة، والنوادر، والنحو والصرف، والقراءات القرآنية، ودواوين القبائل. وجمعت الفصول الثلاثة تحت عنوان واحد يضمه الباب الأول هو: أبن جني واصول دراسته وجهود سابقيه.

أما الباب الثاني وعنوانه: دراساته اللهجية، فقد عقدته لدراسة اللهجات العربية التي وجدتها عنده وكان خمسة فصول:

جعلت الفصل الأول منه تحت عنوان اختلاف اللهجات، عرّفت فيه باللهجات العربية واختلافها بصورة عامة والأسباب التي جعلتها تختلف، وإلى أيْ مدى كان الخلاف بينها، وهل تصلح على اختلافها لأن يحتج بها جميعا في اللغة ويقاس عليها في عصرنا الحاضر، وما أنواع الاختلاف في اللهجات، ومتى يطلق العلماء على اللفظ كلمة لهجة ومتى لا تكون لهجة عندهم.

والفصل الثاني عقدته لاختلاف اللهجات في الصوامت، وقد وجدت اللهجات العربية تختلف في الصوامت بأشكال متعددة، فقد يكون الاختلاف في ابدال صامت بآخر، أو في الادغام وفكه، أو في الحذف والذكر، أو في الزيادة والنقصان، او في القلب والترتيب. فبحثت كل شكل من هذه الأشكال بصورة مفردة اجتهدت ان افصل القول فيه بذكر آراء القدامى والمحدثين في كل ما اورده ابن جني بقدر ما توفر لي من آرائهم في ذلك.

وجعلت الفصل الثالث لاختلافهم في الصوائت وعالجته بالطريقة التي عالجت بها الفصل الذي تقدمه. وقد تناولت اولا الكلام على اختلافهم في الصوائت الطويلة في الاعلال والامالة والاختلاس، وفصلت القول في كل موضوع على حدة، ثم تناولت اختلافهم في الصوائت القصيرة بين الفتح والضم، والحركة والسكون، والامالة وتركها، والاشباع والاختلاس، وفصلت القول أيضاً في كل ذلك.

وفي الفصل الرابع تناولت اختلافهم في المعنى والإعراب، عالجت أولا إختلافهم في المعنى حيث تتفق اللهجتان في لفظ واحد ولكن المعنى لا يكون واحدا بينهما، فقد يختلف وقد يتناقض احيانا. ثم تناولت اختلافهم في الاعراب وذكرت نماذج من هذا الاختلاف وحاولت التعرف على دوافع كل لهجة لهذا الاختيار او ذاك بحسب ما توفر لي من ادلة واطلاع.

وجعلت الفصل الخامس لشذوذ اللهجات والمقايسة بينها، تناولت فيه معنى الشذوذ في اللهجة، وأقسامه، وهل المراد بالقراءة الشاذة في القرآن انها جاءت بلهجة شاذة، ومحاولة ابن جني عقد موازنة بين اللهجات يفضل فيها بعضها على بعض. وبينت رأى علم اللغة الحديث في ذلك جهد المستطاع.

أما الباب الثالث فقد كان بعنوان: دراساته الصوتية في ضوء علم اللغة الحديث وهو خمسة فصول أيضا. كان الفصل الأول: النظرية الصوتية في نشأة اللغة وفيه حاولت أن اعرّف بالنظرية الصوتية التي اوردها ابن جني ورأى علم اللغة الحديث ومذاهب العلماء المحدثين في ما عبروا عنه بالرمز.

وفي الفصل الثاني الذي جعلته بعنوان الصوت والمعنى ذكرت مذهب ابن جني في مناسبة الحروف لمعانيها على التقديم والتأخير، والتقاء الأصول، ومعاني بعض الصيغ المرتبطة بأصواتها، وحكاية الأصوات، ومضارعة الأصول، وعرضت ذلك كله في ضوء ما اطلعت عليه من آراء العلماء المحدثين في الأصوات.

أما الفصل الثالث فقد جعلته بعنوان أصوات الحروف ذكرت فيه دراسة علم اللغة الحديث لأعضاء النطق والفرق بينه وبين دراسة ابن جني، ثم تحدثت عن المدرج الصوتي للحروف عنده وعند الخليل وسيبويه، ورأي المحدثين في مخارج الحروف وصفاتها ومواضع الاتفاق والاختلاف بين الدراستين في ذلك.

وجعلت الفصل الرابع تحت عنوان: الحرف والحركة، وذلك انني وجدت ابن جني قد خص العلاقة بين الحركات وحروف المدّ بعناية خاصة وفصّل الكلام عليها في أكثر من موضع من كتبه فذكرت آراءه في هذه العلاقة، وفي الحركات الست في العربية، وموضع الحركة من الحرف أهي قبله أم معه أم بعده، ومطل حروف اللين، وعرضت ذلك كله على رأي علم اللغة الحديث وأثبت وجهة النظر فيه.

وفي الفصل الخامس وهو: التعليل الصوتي، تناولت ما ذكره ابن جني من تفسير صوتي للمظاهر اللغوية العامة التي تعنى بها الدراسات الصوتية، وحصرت الدراسة في الادغام، والإبدال، والإعلال، فبحثت كلا منها مفصلا على حدة.

وبعد أن انتهيت من ذلك كله كتبت خاتمة ضمت أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث، ثم أوردت المصادر التي أفدت منها وأخيرا وضعت فهرسا مرشداً لما ورد من أبواب وفصول.

وقد افدت في عملي هذا من كتب ابن جني ولا سيما سر صناعة الاعراب، والخصائص والمحتسب، والمنصف. ومن الكتب القديمة افدت أكثر ما افدت من كتاب سيبويه، ومن الحديثة مما كتبه الدكتور ابراهيم أنيس ولا سيما الأصوات اللغوية، وفي اللهجات، وموسيقى الشعر، ومن الدراسة التي كتبها الدكتور أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، كذلك أفدت من كتاب الدكتور محمود السعران علم اللغة، وكتاب القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين، وغيرها مما اشرت اليه في موضعه. ومن كتب غير العرب أفدت من كتاب جان كانتينو: دروس في علم اصوات العربية، وكذلك ما كتبه ج. فندريس في: اللغة، وما كتبه هنري فليش في: العربية الفصحى، وفي: التفكير الصوتي عند العرب.

وإنني إذ أتقدم بالشكر والامتنان لاستاذي المشرف الاستاذ ابراهيم الوائلي أذكر له ههنا بالوفاء وعرفان الجميل الجهد الذي بذله في توجيه البحث وخطته، والصبر على متابعة ما ورد فيه من أبواب وفصول والتوجيه للصواب، والإرشاد الى مواطن الخلل لتداركها، فله مني شكر العارف بما بُذل، والدعاء أن يجزيه الله عني خير ما يجزي الصالحين.

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أذكر أني قد حاولت جهد المستطاع أن أضع في هذا البحث خلاصة فكري وتجاربي التي اكتسبتها من صحبة كتب اللغة القديمة والحديثة لما يزيد على خمسة عشر عاما منذ بدأت الدراسة العليا في التخصص في حقل اللغة والنحو. وقد عرفت من هذه الصحبة أنه ما من إنسان يكتب كتابا إلا وجد بعد مدة أنه لو زاد فيه أو طرح منه لكان خيرا، ولو قدم هذا وأخر هذا لكان أجمل، وهو صاحب الكتاب فما بالك بغيره من القراء، وهذه طبيعة البشر، إنهم لا يأتون بعمل كامل، فالكمال لله وحده، وحسبي في هذا أنني راض عما بذلته من جهد في هذا العمل، فإن وفقت فيه إلى الصواب وهذا ما أرجوه فمن الله وحده سبحانه، وله الحمد أولا وآخرا إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه، وان تكن الاخرى فمن نفسي ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على إمام البلغاء وسيد الفصحاء محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباب الاول

ابن جنّي

وَاصُولُ دراسَته وَجهُودُ سَابقيُه

الفصل الأول

ابن جنّي- حياته- ثقافته- آثاره

اسمه وصفته:

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان أبوه مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي وكان روميا[١]، وضبطوا اسمه بكسر الجيم وتشديد النون المكسورة وسكون الياء[٢]، قالوا: وهو معرب (كني) بالرومية[٣]، ومعناها: كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مخلص[٣]، وقد نقل عن ابن جني أنه قال عن معنى اسم أبيه انه فاضل بالرومية[٣]، ولم يزيدوا على ذكر نسبه هذا شيئا، الّا أن آدم متز ذكر أن أمه كانت جارية رومية[٤]، ولم أهتد إلى الموضع الذي أخذ منه هذا الخبر الذي ذكره من غير إحالة.

وقد ذكروا من صفة خلقة أبيه أنه لم يكن حسن الوجه، ومن خلقة ابي الفتح أنه كان أشقر[٥]، وكان ممتّعا باحدى عينيه[٦]، وكان إذا تكلم يميل بشفته ويشير بيده[٧].

خلقه وهل كان مصانعا؟

ذكر الاستاذ محمد علي النجار في صفة خلق ابن جني أنه (كان رجل جد وامرأ صدق في قوله وفعله... وكان عف اللسان والقلم)[٨].

إلا أن هذا الوصف لم يمنع الاستاذ النجار من وصفه بالمصانعة، وتابعه في ذلك الدكتور فاضل السامرائي، فقد ذكر السيوطي أن ابن جني وشيخه الفارسي كانا من

---

(١) نزهة الالباء ص ٢٢٠
(٢) بغية الوعاة ٢: ١٣٢
(٣) مقدمة الخصائص ص ٨.
(٤) الحضارة الاسلامية ص ٤٣٧
(٥) فهرس ابي بكر بن خير ص ٣١٨
(٦) معجم الادباء ٥: ١٨
(٧) نفسه ٥: ١٦
(٨) مقدمة الخصائص ص ١٤.

المعتزلة[٩]، وهذا الرأي يؤيده كثير من النصوص في كتب ابن جني[١٠]، وذهب بعضهم إلى أنه كان مع اعتزاله شيعيا، ورجح الاستاذ النجار والدكتور فاضل أنه كان يصانع الشيعة وليس بشيعي[١١].

ولا يؤثر في بحثنا أن يكون الرجل من أتباع هذه الفرقة أو تلك، ولكن الذي يدعو للبحث أن يتهم الرجل بأنه كان من قوم ولكنه كان يصانع غيرهم.

ومسألة المصانعة وإهتزاز الشخصية عنده قد انتهيت من اسقاطها وأنا أقرأ ما كتب، وهذا قليل من النصوص التي تدفع عنه شبهة المصانعة:

١ـ (ومن ذلك قراءة علي عليه السلام، وعمر صلوات الله عليه، وابن عباس وأبي ابن كعب وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم)[١٢].

فأية مصانعة هذه من رجل يسلم على علي ويصلي على عمر ويترضى عن أصحاب رسول الله ﷺ؟.

٢ـ (وقيل لأبي هريرة رضي الله عنه: أأنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فقال: فما كان طهوي؟ أي فأي شيء كان شغلي، وما كان عملي)[١٣].

٣ـ (وحكي عن معاوية رضي الله عنه أنه قال لرجل جفا عليه في القول: قم لا يسمعك بعض هؤلاي الرعارعة فيقتلك)[١٤].

٤ـ (قراءة علي عليه السلام والاعرج، ورويت عن عمرو بن عبيد: خُطُؤات، بضمتين وهمزة، وهي مرفوضة، وغلط)[١٥].

٥ـ (وقرأ: «حطب جهنم»، علي بن أبي طالب، وعائشة عليهما السلام)[١٦].

٦ـ ومن فقه الشيعة في الوضوء مسح الرجلين لاغسلهما كما هو معلوم مشهور، اما ابن جني فمذهبه مذهب جمهور المسلمين في الغسل، ولم يشر إلى المسح ليصانع قال: (ومن ذلك

---

(٩) المزهر ١: ١٠

(١٠) انظر ما ورد في ابن جني النحوي من ص ٥٢ الى ص ٥٥.

(١١) انظر مقدمة الخصائص ص ٣٧، وابن جني النحوي ص ٦١.

(١٢) المحتسب ٢: ٣٢١.

(١٣) المبهج ص ١٦.

(١٤) الفسر ١: ٣٦٦

(١٥) المحتسب ١: ١١٧.

(١٦) نفسه ٢: ٦٧.

ما رواه عمرو عن الحسن: وأرجلُكم، بالرفع، قال ابو الفتح ينبغي ان يكون رفعه بالابتداء، والخبر محذوف دل عليه ما تقدمه من قوله سبحانه: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، أي: وأرجلكم واجب غسلها، أو مغسولة كغيرها. .)[١٧]، وكان باستطاعته أن يحملها علي فامسحوا برؤ وسكـم، ويكون المعنى: وأرجلكم ممسوحة، ولكنه التزم رأي الجمهور ولم يصانع.

أما حبّ علي عليه السلام وأبنائه، فإنه من شأن كل مسلم تقيّ صالح، وأما عدم ذكر الصحابة رضي الله عنهم أحياناً عند الصلاة على النبي ﷺ، أو عدم ذكر الآل عليهم السلام أحيانا فليس فيه شيء ولا يدل على مصانعة أو عداء[١٨] على ما أرى.

حياته:

ولد أبو الفتح في الموصل في حدود سنة **٣٢٠** هـ على ما رجحه د. فاضل صالح[١٩]، وجوّزه د. مصطفى جواد[٢٠]، واتجه إلى تحصيل العلم في مساجدها واحسّ من نفسه النبوغ مبكرا فحاول أن يجلس مجلس الاساتذة في الجامع فمرّ به أبو علي الفارسي وهو يقرىء النحو، فسأله عن مسألة في التصريف فقصّر فيها ابن جني فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم. يشير بذلك إلى تعجله في التصدر للتدريس، فأثار فضوله وسأل عنه ثم لزمه يأخذ عنه العلم أكثر من أربعين سنة[٢١]، تنقل خلالها بين الموصل والشام وحلب وواسط وبغداد[٢٢]، وعندما توفي أبو علي سنة **٣٧٧** هـ[٢٣]، تصدر ابن جني مكانه للتدريس في بغداد[٢٤] حتى توفي سنة **٣٩٢** هـ تاركاً من الولد ثلاثة هم علي وعال وعلاء وكلهم أدباء فضلاء[٢٥]، ولم يذكر بين أولاده من اسمه الفتح، ويبدو أنها كانت كنيته من قبل أن يولد له ولم يسم أحداً من ولده بها.

ثقافته:

كان ابن جني كثير الاتصال بالعلماء، فأخذ عنهم، ووعى ما أخذ، وكان اكثرهم

---

(١٧) نفسه: ١: ٢٠٨.

(١٨) انظر قوله تعالى: (ان الله وملائكته يصلون على النبيّ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما). الاحزاب: ٥٦

(١٩) ابن جني النحوي ص ٤٠.

(٢٠) انظر تعليقه في هامش ص ٤٠ من المصدر السابق.

(٢١) معجم الأدباء ٥: ١٨، نزهة الالباء ص ٢٢١.

(٢٢) ابن جني النحوي ص ٢٤.

(٢٣) نزهة الالباء ص ٢١٠.

(٢٤) معجم الادباء ٥: ١٩.

(٢٥) المصدر نفسه.

أثراً فيه أبا علي الفارسي، وقد ظهر أثر شيوخه في ما كتب من فنون شتى، مما يدل على ثقافة واسعة وعلم جم غفير، فقد كتب في النحو واللغة والتصريف والعروض والقراءات والاصوات وغير ذلك، وكان في ما كتب امينا في النقل عن شيوخه، حريصاً على نسبة آرائهم اليهم، أو إلى شيوخهم. ذاكرا طريق أخذهم في كثير من الأحيان، في سند متصل أو غير متصل أحيانا إعتمادا على الثقة بالشيخ كما سيأتي بيانه.

وقد وجدت أنه كان شديد الإعجاب بما يكتب، ويظهر أثر هذا الإعجاب في عبارات منثورة في هذا الكتاب أو ذاك. وهو على ما في كتاباته من الروح العلمي والاتزان في الرد على الآراء المخالفة. قد يقسو في ردّه أحيانا، وعلى شدة الوضوح في عبارته قد يضطرب فيها حتى يوقع قارئه في الوهم. أما مذهبه النحوي فقد كان بصرياً على ما اثير حول هذه المسألة من شبهات. وفي ما يلي تفصيل ما أوجزناه:

١ـ اعجابه بما يكتب:

وجدت ابن جني معجبا بما يكتب أحيانا أيما اعجاب، يتلفت حوله فلا يجد أحدا ممن سبقه من العلماء، أو ممن عاصره قد أشبع القول في مسألة ما كما فعل هو، أو غاص على دقائق أسرار مسألة أخرى كما غاص هو، أو شرح غامضا كما فعل هو، فلا يتردد في التصريح بهذا الاعجاب، ولكنه اعجاب يحوطه الروح العلمي الذي عرف به، فهو لا يقول إن ما أورده لم يسبقه إليه أحد، أو إن أحدا لم يبلغ فيه الغاية التي بلغها هو، وإنما يضع أمام ذلك كلمة: (فيما أعلم) أو: (ولا أعلم أحدا..)، وما أشبه ذلك، مما يجعل الحكم الذي يصدره مصرحاً ببنائه على ما علم هو، لا على ما هو واقع على سبيل القطع من غير أن يترك فسحة للتراجع إذا وجد غيره شيئا يقرب مما قال.

فمن ذلك مثلا قوله في باب ترافع الأحكام: (هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسما، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا)[٢٦]. وكذلك اعجابه بشرح ارجوزة أبي نواس، وقد سمى الشرح تعريبا[٢٧]، قال: (... قد انتهيت من تعريب هذه القصيدة بما قرب وكفى ولولا الإطالة لبسطتها أكثر من هذا. وما رأيت أحدا من أصحابنا نشط لتعريب شعر محدث على هذه الطريقة لأن تفسير هذه القصيدة قد اشتمل على لغة وإعراب وشعر ومعنى ونظر وعروض واشتقاق وشيء من علم القوافي). وقال في المنصف[٢٨]:

---

(٢٦) الخصائص ٢: ١٠٨.

(٢٧) تفسير ارجوزة ابي نواس ص ١٩٨.

(٢٨) المنصف ١: ١٢٧.

(فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها،ولم أر أحداً من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا). وفيه أيضا[٢٩]: (ولا أعلم أحدا من أصحابنا ذكر هذه المسألة إلى هذه الغاية). ويبدو أنه كان شديد الإعجاب بما كتبه في (سر صناعة الاعراب)، فقد ورد ما يشبه العبارات الماضية في أكثر من موضع مما لم أجده في أي كتاب من كتبه الاخرى بل لقد نص في موضع على أنه لم يعلم أن أحدا من العلماء قد تناول موضوع الإمالة وبعض الامور الصوتية الاخرى كما تناولها هو واستعان الله على الصواب فقال[٣٠]: (وما علمت أن أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض ولا أشبعه هذا الاشباع، ومن وجد قولا قال به والله يعين على الصواب بقدرته)، وقد عقب محققو الكتاب على ذلك بقولهم[٣١]: (لنا أن نسجل هنا أن ابن جني يعدّ بحق من اللغويين العالميين الذين وضعوا أسس الدراسة الصوتية قبل أن تعرفها اوربة في النهضة الحديثة).

ومن ذلك أيضا قوله[٣٢]: (والذي أراه أنا في هذا وما علمت أحدا من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه..).

وقال[٣٣]: (وهنا زيادة ما علمتها لأحد من أصحابنا)، وفيه أيضا[٣٤]: (.. فهذه أحكام لام التعريف وما علمت أن أحدا من أصحابنا رحمهم الله وصل من كشف أسرارها إلى هذه المواضع التي شرحتها وأوضحتها نسأل الله عزّ وجل المعونة ونستمده التوفيق).

وهو في بعض الأحيان يقلل من شدة إعجابه فلا يستعمل كلمة: (وما علمت أحدا) أو ما أشبهها، إنما ينبه إلى قلة خوضهم في ما خاض فيه، فمن ذلك مثلاً قوله[٣٥]: (فهذه جملة من القول على همزة التأنيث وصحة الدلالة على كونها منقلبة عن الألف فاعرفه فقلما افصح أصحابنا هذا الإفصاح)، ونراه أحيانا لا يشير إلى أصحابه وإنما يكتفي بالقول بأنه أحاط بهذه المسألة ولم يترك منها شيئا كقوله[٣٦]: (فهذه جملة من القول على انقلاب الألف همزة وقد تقصيت جميع ما جاء منه مطردا وشاذا وقلّما تجد شيئا يخرج عن هذا من الشواذ).

وقد غلبه تواضعه في موضع آخر بعد ان نصّ صراحة على أن أصحابه لم يشبعوا القول في مسألة أوردها ولم يحتط فيها على عادته بكلمة (فيما أعلم) أو ما أشبه فألحق باعتداده كلمة تواضع تحكي تواضع الطالب أمام شيوخه قال[٣٧]: (فهذا كله يؤكد عندك أن

---

(٢٩) نفسه ١: ١٩٤.
(٣٠) سر الصناعة ١: ٦٣.
(٣١) هامش صفحة المصدر السابق.
(٣٢) سر الصناعة ١: ٨٥.
(٣٣) نفسه (الازهر) ٢: ١١.
(٣٤) نفسه (الازهر) ٢: ٧٤.
(٣٥) نفسه ١: ١٠١.
(٣٦) نفسه ١: ١٠٣.
(٣٧) سر الصناعة ١: ١٢٠.

امتناعهم من استعمال آل في جميع موافع أهل إنما هو لأن الألف فيه كانت بدلا من بدل كما كانت التاء في القسم بدلا من بدل فاعرفه فإن أصحابنا لم يشبعوا القول فيه على ما أوردته الآن، وان كنّا بحمد الله بهم نقتدي وعلى امثلتهم نحتذي).

٢ـ قسوته في الرد احيانا:

يعرض ابن جني آراء العلماء التي يخالفها في الغالب من غير تجريح ثم يحاول أن يفندها بالادلة والبراهين التي تحضره وهذه هي السمة الغالبة على ما كتب، إلا أنه في بعض الأحيان يخرج على هذا الروح العلمي فيسخر من رأي ويتجاهله وإن كان ذلك الرأي لواحد من كبار العلماء كثعلب مثلا قال[٣٨]: (ومن طريف ما يحكى من أمر الباء أن أحمد بن يحيى قال في قول العجاج:

يمدّ زأرا وهديرا زغدبا

إن الباء فيه زائدة، وذلك أنه لما رآهم يقولون هدير زغد وزغدب اعتقد زيادة الباء في زغدب، وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد ويلزم من هذا أن تكون الراء في سبطر ودمثر زائدة، لقولهم سبط ودمث، وسبيل ما كانت هذه حاله الاّ يحفل به ولا يتشاغل بإفساده). ولسائل أن يسأل إذا كان هذا الرأي من التفاهة بالمكان الذي ذكر فعلام أورده ثم أهمله، وهل ثعلب من السذاجة بحيث يقول كلاما لا يحفل به ولا يستحق أن يتشاغل بإفساده، ألا يمكن أن يكون قد أراد من الزيادة معنى التصاقب الذي أورده ابن جني فيكون الهدير الزغدب أشد من الزغد لأن فيه حرفا اصلا الاّ أنه زائد على حروف كلمة زغد؟

ومن ذلك قوله[٣٩]: (اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلا عن القياس، وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية ومن ليس بكامل العقل). فنحن نراه هنا يستخف برأي القائل بجواز الابتداء بالساكن ويحشره مع السوفسطية ومن ليس بكامل العقل وهي قسوة في الرد كما هو واضح، إلا أنه على هذه القسوة نراه يذكر في موضع آخر الإبتداء بالساكن ذكرا غير مستهجن بل انه ينسب إلى شيخه أبي علي عدم الاستيحاش منه في لغة العجم، وكلامه وإن كان في لغة العجم الاّ أنه نقض لقوله (غير ممكن في الطاقة) فما دام ذلك ممكنا في لغة قوم فهو إذن ممكن في الطاقة وقد نص على تلاقي طباع البشر في الحس،

---

(٣٨) نفسه ١: ١٣٨.

(٣٩) المنصف: ١: ٥٣.

قال[٤٠]: (ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طباع البشر ويتحاكم إليه الأسود والأحمر وذلك قولهم آرد للدقيق وماست للّبن فيجمعون بين ثلاثة سواكن. .) فطباع البشر ملتقية اذن في طريق الحس وما يكون في لغة العجم ممكنا لا نستطيع أن نقول عنه إنه غير ممكن في الطاقة، فإذْ قد انتهينا إلى هذا نأتي إلى قوله في الإبتداء بالساكن الذي شنع عليه في الموضع الذي نقلناه أول مرة، قال[٤١]: (ورأيت مع هذا أبا علي رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. .) بل إن ابن جني نفسه يسمعهم يبدأون بالساكن (. . فاسمعهم كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا (كليد) فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضعفة حتى ليخفى حالها عليّ فلا أدري أفتحة هي أم كسرة). وإذا خفيت الحركة إلى هذا الحد حتى لا يدرى أفتحة هي أم كسرة فلا أظن من الصواب أن نسميها حركة.

٣ـ اضطرابه:

القارىء لكتب أبن جني يرى عقلية منظمة غاية التنظيم فهو لا يكاد يغادر مسألة إلاّ بعد أن يشبعها بحثا ويوضحها بصورة وافية ويجردها من غيرها فلا تلتبس بشيء، إلاّ أنه يورد الأمر أحيانا ظاهره أنه ليس مما هو بسبيله ثم يمضي في الاستدلال حتى ينتهي إلى أنه مندرج تحت ما يبحثه، مما يسبب للقارىء حيرة واضطرابا أول الأمر، فإذا صبر على ما يورده ابن جني ظفر بعد ذلك بمراده، وإن تعجل الأمر ولم يتتبع ما يقوله نفر وتحيّر في ما يورده، وقد وقع في هذا الاساتذة محققو سر صناعة الاعراب وزعموا أن ابن هشام الانصاري معهم في حيرتهم. فقد أورد ابن جني وهو يتكلم على إبدال الهمزة من الألف قول الراجز:

مـن أي يـوميّ مـن المـوَت أفـر   أيـوم لم يـقـدرَ أم يـوم قـدر

ومضى يتحدث عن فتح الراء في يقدر ومجاورتها لهمزة أم، فعلّق محققو الكتاب على ذلك بقولهم[٤٢]: (بحثنا عن وجه مناسبة قول الراجز الذي أورده المؤلف هنا للموضع الذي سبقه، وهو ابدال الألف همزة عند الوقف فلم نهتد، ثم وجدنا بهامش الأصل (س) تعليقة نرجح أنها لابن هشام الأنصاري صاحب المغني إذ خطها يشبه خط الحاشية التي كتب بهامش الورقة ٨٥ من الأصل نفسه مبتدئا بقوله: قال عبد الله بن هشام، والظاهر أنها من خطه وهاك نص التعليق: قوله فأما قول الراجز، فإنه أورد هذا الفصل إيرادا سيئا لأنك تستمر فيه إلى أواخر الفصل ولا تدري ما الذي أوجب ذكره هنا ولا وجه ملاءمته

(٤٠) الخصائص ١: ٩٠.   (٤١) نفسه ١: ٩١ـ ٩٢.   (٤٢) سر الصناعة، حاشية ١: ٨٤ـ ٨٥.

وكان الصواب أن يقال ومما ينسلك عندنا في هذا السلك أعني باب إبدال الهمزة والألف قول الراجز . . الخ وذلك لأن مقتضى الظاهر أن هذه الراء لا تتحرك فأجاب أصحابنا بكذا وكذا ويستمر إلى آخر كلامهم ثم يقول وعندنا فيه وجه لطيف . . الخ، ومن كلام ابن هشام يتضح أن المؤلف كان عليه أن يبين أن هذا الشاهد داخل في باب إبدال الهمزة والألف وإذ قد تقدم في كلامه إبدال الألف همزة فيكون هذا من باب إبدال الهمزة الفا عكس الأول وبهذا تظهر المناسبة).

والحق أن كلام ابن جني كان متسقا مع بداية الفصل ولم يورده إيرادا سيئا كما زعم صاحب التعليقة. ولا هـو به حاجة إلى أن يبحث له الأساتذة محققو الكتاب عن المناسبة لو أنهم صبروا ومضوا معه في حديثه، فقد مضى ابن جني ينتقل من إستدلال إلى آخر من ص ٨٥ حتى انتهى بعد تسع صفحات أي في ص ٩٣ إلى القول بأن الهمزة مقلوبة عن ألف، وكلامه من بداية الفصل في هذا، ولكن طول الإستدلال كما قدمت هو سبب هذا الاضطراب، وقد احس ابن جني بهذا فقال[٤٣]: (فهذه أيضا همزة قلبت عن ألف أعني همزة أم وهي بدل من ألف هي بدل من همزة، فهذا وإن لطف وطالت صنعته أولى من أن تحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لما فيه من قلة النظير وضعف القياس).

وفي موضع آخر من سر الصناعة أورد كلاماً ظاهر الاضطراب والتردد على غير عادته في معالجة مسائل اللغة قال[٤٤]: (. . اهرقت فسكن الهاء وجمع بينها وبين الهمزة فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين لأن الأصل أروقت أو اريقت بل الصواب أريقت، والواو عندي أقيس لأمرين أحدهما أن كون عين الفعل واوا أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه، والآخر أن الماء إذا اهريق ظهر جوهره وصفاؤ ه فراق رائيه يروقه فهذا أيضا يقوى كون العين منه واوا. وعلى أنه قد حكى الكسائي راق الماء يريـق إذا انصب وهذا قاطع بكون العين ياء . .).

فإذا كان الصواب أن العين ياء فعلام البحث إذن عما يقوى كون العين واوا؟.

٤ـ بصريته:

كان الدكتور فاضل السامرائي قد انتهى بأدلة كثيرة إلى أن ابن جني (بصري المذهب حسب لا بغدادي ولا كوفي)[٤٥]، ثم زعم الدكتور عبد الفتاح الدجني بعد عشر

---

(٤٣) سر الصناعة ١ : ٩٣.
(٤٤) سر الصناعة ١ : ٢١٣.
(٤٥) ابن جني النحوي ص ٢٩٠، وانظر ادلته من ص ٢٤٥ الى ٢٩٠.

سنوات[٤٦] من ظهور دراسة الدكتور فاضل أن ابن جني لم يكن بصريا، من غير أن يعرض لإسقاط الآراء التي وردت في كتاب ابن جني النحوي أو مناقشتها مع أنه كان من مصادر الدكتور الدجني مما جعلني مضطرا للوقوف عند هذه المسألة ولو بصورة مقتضبة.

قال الدكتور الدجني: (هذا باحث آخر يرى أن.ابن جني كان كشيخه أبي علي بصريا، فهو يجري في كتبه ومباحثه على اصول هذا المذهب[٤٧]) واحال على كتاب (ابن جني النحوي)[٤٨] ثم قال: (والحقيقة ان كلا العالمين بغداديان[٤٩]) ولم يلبث أن قال عن النحو البغدادي: (لقد تفرقت آراء نحاة بغداد تفرقا شديدا فذهبوا في آرائهم مذاهب متباينة فمنها البصري ومنها الكوفي ومنها الجديد المستحدث ولذا صعب على الدارس أن يلم بهذه الآراء... والخلاصة أن النحو البغدادي لم يكتب له النجاح في رأينا للأسباب التي ذكرتها آنفا مضافاً إليها رأي الشيخ الطنطاوي وهو قصر المدة التي عاشها النحو البغدادي[٥٠]) ولا نعرف هذا النحو بهذا الوصف عند ابن جني وقد ذكر الدجني مسائل مستحدثة عند البغداديين ليس فيها شيء لصاحبنا[٥١]. والاقتضاب الذي الزمنا انفسنا به في هذه المسألة لما قدمنا يقتضي تجاوز نقض كل ما أورده في هذا والاكتفاء بالقول إن النحو في كتب ابن جني نحو بصري مع ظهور الاجتهاد الشخصي فيه شأنه في ذلك شأن الاخفش والمبرد وغيرهما ممن لم يختلف في القول ببصريته ونكتفي في الاستدلال على ذلك زيادة على ما أورده الدكتور السامرائي بما يلي:

قال ابن جني: (وذهب الكوفيون إلى... وليس الأمر عندنا نحن كذلك[٥٢]).

وقال: (كذا قياس مذهبنا نحن فأما الكوفيون فيرون...)[٥٣]

وقال: (هذا عند اصحابنا.. وأنا أرى في هذا رأي البغداديين.. ولا قرابة بيني

---

(٤٦) كان الدكتور الدجني قد رجع الى المطبوع على الآلة الكاتبة وقد طبع سنة ١٩٦٤ م.

(٤٧) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٣٣٦.

(٤٨) الاحالة كانت على ص ١٢٩ من المطبوع على الآلة الكاتبة وهي في ص ٢٤٥ من الطبعة المتداولة الآن، والنص أخذه الدكتور السامرائي من مقدمة الخصائص للاستاذ النجار فهو رأيه لا رأي الدكتور فاضل السامرائي اذ قال: (وجاء في مقدمة الخصائص أن ابن جني كان كشيخه...) وأحال على المقدمة ص ٤٤، فتأمل.

(٤٩) ظاهرة الشذوذ ص ٣٣٧، وانظر ما كتبه د. فاضل السامرائي عن اختلاف العلماء في حقيقة المدرسة البغدادية ص ٢٤٧، ابن جني النحوي.

وما كتبه د. المخزومي في انكار المدرسة البغدادية وجعلها كوفية ص ٧، ص ٨٢، الدرس النحوي في بغداد.

(٥٠) نفسه ص ٣٤٢.

(٥١) نفسه ص ٣٤٣ وما بعدها.

(٥٢) التنبيه ص ٣٢٢.

٥٣) التنبيه ص ٦٣٣.

وبين البصريين لكنها بيني وبين الحق والحمد لله)[٥٤].

وقال: (فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله.. ومذهب البغداديين.. غير أن لأصحابنا ألّا يقبلوا من اللغة إلّا ما روى عن فصيح موثوق بعربيته)[٥٥].

وقال: (.. والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه.. وإن كان من أصحابي، وقائلا: يقول مشيخة البصريين، في غالب أمره، وكان أحمد ابن يحيى كوفيا، قلنا فالحق أحق أن يتبع أين حلّ وحيث صقع)[٥٦].

فالبصريون أصحابه وهو مجتهد كما قدمنا، وأرجو أن يكون في هذه الزيادة غناء عن العودة إلى موضوع بصريته.

أثره في الكتب بعده:

أثر ابن جني في كتب المتقدمين تناوله الدكتور فاضل السامرائي بما يغني عن الاعادة بعد أن قال: (من يطلع على المعجمات وكتب اللغة وكتب أصول النحو وكتب التصريف يجد أثر ابن جني واضحا فيها، وكأن كتبه كانت المعين لها)[٥٧].

وأما أثره في كتب المحدثين فسوف ترد في هذه الرسالة احالات كثيرة على كتب حديثة في اللغة واللهجات والأصوات والقراءات وفيها ذكر لآراء ابن جني ومذاهبه، مما يجعل ايرادها في هذا الموضوع من التكرار المرغوب عنه، ولكنني اكتفي ههنا بالقول بناء على ما قرأته وما بين يدي من جذاذات: اننا لا نكاد نجد كتابا حديثا في القراءات أو اللغة أو اللهجات أو الأصوات يخلو من ذكر ابن جني وآرائه.

آثاره:

ترك ابن جني للأجيال بعده من مصنفاته ما بلغ سبعة وستين على ما أحصاه الدكتور السامرائي[٥٨]، بين وجيز ووسيط وبسيط، منها ما هو مطبوع، ومنها ما ذكر المفهرسون مكان وجوده، ما لا نجد له ذكرا في فهارس المخطوطات ولا يعني هذا فقدان القسم الثالث فما زالت المكتبات الشخصية تزخر بنوادر المخطوطات. وقد طبع من كتبه بعد تأليف كتاب

---

(٥٤) المحتسب ١: ١٦٧.

(٥٥) نفسه ١: ٢٣٤.

(٥٦) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٣٠٧.

(٥٧) ابن جني النحوي ص ٨٢، وانظر مقدمة الخصائص ص ٢٩ وما بعدها.

(٥٨) ابن جني النحوي ص ٨٤ الى ٩٣.

ابن جني النحوي الذي تناول الكلام على مصنفاته المخطوط منها والمطبوع مفصلا:

١ـ تفسير ارجوزة ابي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين. تحقيق الاستاذ محمد بهجة الاثري ط دمشق ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

٢ـ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة.

تحقيق عبد المحسن خلوصي ط على الآلة الكاتبة. بغداد ١٩٧٤ م، (رسالة ماجستير).

٣ـ سر صناعة الاعراب جـ ٢.

تحقيق احمد رشيد سعيد ط على الآلة الكاتبة- الازهر ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م (رسالة ماجستير).

٤ـ العروض

تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ط١ ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م.

٥ـ علل التثنية

تحقيق عبد القادر مهدي، نشر في حوليات الجامعة التونسية العدد الثاني ١٩٦٥ م.

٦ـ الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي

تحقيق د. محسن غياض ط بغداد ١٩٧٣ م

٧ـ الفسر (ديوان ابي الطيب المتنبي بشرح ابن جني) جـ ١

تحقيق د. صفاء خلوصي ط بغداد ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

٨ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، جـ ١ تحقيق الاستاذ علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح اسماعيل، ط القاهرة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.

جـ ٢، تحقيق الاستاذ علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح اسماعيل ط القاهرة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.

٩ـ مختصر القوافي

تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.

الفصل الثاني

اصول دراسته

يمكن ان نجمل أهم القواعد التي قامت عليها دراساته في الأصوات واللهجات تحت كلمتي السماع والقياس، ونعرض لهما بشيء من التفصيل في ما يأتي:

السماع:

كنت اوثر استعمـال كلمة التلقي مكان كلمة السماع لأنها أعم وأدل على ما أنا بسبيله، إلّا أن الذي صرفني عنها إلى كلمة السماع هو أنها الكلمة التي استعملها ابن جني مقابل كلمة القياس متابعا في ذلك من سبقه من العلماء وعقد بابا لتعارض السماع والقياس وتوافقهما وهل يقاس على المسموع إذا خالف القياس إلى غير ذلك، ثم ان ما تلقاه من الكتب الراجح عندي فيه كما سيأتي أنه أخذه عن شيوخه بالقراءة عليهم فهو داخل في السماع، ولهذا وجدتني استعمل هذه الكلمة واجعل ما كان مندرجا تحت التلقي مندرجا تحتها على سبيل التسامح والتجوّز، وعلى هذا فسوف أبحث تحت هذا العنوان: الشواهد سواء جاءت عن طريق السماع المباشر من العرب (المشافهة) أو كانت عن طريق السماع من الشيوخ أو كانت من القرآن أو من الحديث، وكذلك ما تلقاه من الكتب من الآراء والمذاهب سواء كان ذلك عن طريق مباشر بالأخذ من نسخة كتاب بين يديه أو عن طريق الرواية والشيوح بإسناد أو بغير إسناد.

السماع من الشيوخ:

كان لابن جني اكثر من شيخ نجد آثارهم واضحة فيما كتب، فقد كان أمينا في الاخذ عنهم حريصا على ان يدون عبارتهم بحروفها إذا وجد إلى ذلك سبيلا وينبه عليه كقوله[1]:

---

(1) الخصائص ٢: ٢٠

(. . كذا عهد اليّ أبو علي رحمه الله في هذا وهذا لفظه لي فيه البتة) فإذا خانه الحفظ نبّه إلى ذلك بمثل قوله: (هذا محصول معنى أبي علي فأما نفس لفظه فلا يحضرني الآن حقيقة صورته[٢]) أو (. . وهـذا كله رأي أبي علي وعنه أخذته وقد أتيت في هذا الفصل في الإشتقاق وغيره بما هو معاني قوله وإن خالفت لفظه وهو الصواب الذي لا يذهب عنه إلى غيره[٣])، بل ذهب في أمانته مذهبا أبعد من هذا في مثل قوله: (انشدني أبو علي أو قرأته عليه)[٤]، (وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن أو سمعته يقرأ عليه عن ثعلب[٥]) أو (وحكى لي بعض أصحابنا أراه عن أبي علي ولم أسمعه منه[٦]) وكقوله عن أبي علي: (واخبرني ايضا قال: قال الاصمعي أو أبو زيد ـ أشك أنا ـ . .)[٧] مما يجعلنا نميل إلى أنه إذا قال سمعت أو قرأت أو حدثني أو أنشدني أو غير ذلك فإنه لم يذكرها إلّا متثبتاً ولو كان غير ذلك لذكر ما يشير إليه أمانة منه في الأخذ عن شيخوخه. وهو لا يأخذ اللغة إلا من العلماء الذين عرفوا بطول باعهم في ما يأخذ عنهم، وكانت العلوم التي يأخذها عنهم على قسمين: رأي، ورواية، فإذا كانت رواية تلقاها بالقبول ولم يظهر تشككه فيها ثقة منه بالرواة وعدالتهم حتى لنراه يقول في مسألة: (ولو كان لها أصل في كلام العرب لنقلته الرواة[٨])، بل إنه عقد بابا في الخصائص بعنوان: باب صدق النقلة وثقة الرواة والحملة[٩]، وهو يأخذ الرواية بالقبول وإن كانت مخالفة لقياسه فإن كانت منفردة أو قليلة نص على أنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولم يتحول إلى رد الرواية، من ذلك مثلا: (وحدثني ابو علي. . انهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظهر. . وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)[١٠]. هذا إذا كان ما يتلقاه من الشيوخ رواية، فإن كان رأيا فإنه يعمل فكره فيه فإذا ظهر له شيء غير ما ذكر شيخه ذاكره فيه وسأله عنه وأظهر له ما في خاطره، ومذاكراته التي وجدتها كانت مع أبي علي فمن ذلك مثلا قوله: (فقلت أنا لأبي علي ما تنكر أن يكون قلته أقيله من الواو إلا أنه جاء على فعِل يفعِل ونظيره من الصحيح حسب يحسب. . فقال: ليس ذلك بالكثير)[١١]، وقوله:

---

(٢) الخصائص ٢: ١٨.
(٣) سر الصناعة ١: ٤٥.
(٤) الفسر ١: ٩٩.
(٥) المنصف ١: ١٦٠.
(٦) نفسه ١: ٢٣١.
(٧) سر الصناعة ١: ٢٣٨، وقد عقب المحققون في الهامش بقولهم: (. . والتحقيق ان العبارة لأبي زيد لا للاصمعي. .).
(٨) ارجوزة ص ٦٩.
(٩) الخصائص ٣: ٣٠٩.
(١٠) سر الصناعة (الازهر) ٢: ١٢، ١٣.
(١١) ارجوزة ص ٢٥.

(وقلت مرة لأبي علي وفوائت الكتاب تقرأ عليه، وقد مر بنا منها عياهم فياعل، فقلت له تكون عينه بدلا من همزة اياهم افاعل كأحامر واجارد واباتر فقال: هذا عجب من العجب)[12]، وقوله: (على أن أصحابنا في كثير مما يحكيه اللحياني كالمتوقفين. . . وذاكرت بنوادره شيخنا أبا علي فرأيته غير راض بها وكان يكاد يصلي بنوادر أبي زيد اعظاما لها. .)[13]، ولم أقف له على مذاكرة مع غير أبي علي في ما رجعلت إليه، إلا ما كان مع المتنبي في مسائل المعاني، وقد نص على ان المحدثين يؤخذ منهم في المعاني قال: (والمحدثون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ)[14]، وترخصه هذا جعله يصرح بقراءة شعر المتنبي عليه ومذاكرته اياه في معانيه كقوله: (هذا حصلته من المتنبي وقت القراءة عليه)[15] و (سألته وقت القراءة)[16] و (هذا جوابه لي وقد سألته عن هذا وقت القراءة)[17]، واحسب أن هذا التصريح بقراءة شعر المتنبي عليه كاف في الرد على ما جاء في معجم الادباء من زعم الطرائفي أن ابن جني لم يقرأ على المتنبي (شيئامن شعره انفة واكبارا لنفسه)[18]، وهو شديد الثقة بالمتنبي، قال: (وحدثني المتنبي شاعرنا وما عرفته إلّا صادقا)[19]، ولذا نراه لا يعقب على جواب المتنبي إياه فيأمر بدا لابن جني أول وهلة أنه غير ممكن قال: (سألته في الوقت عن هذا فقلت: كيف تثور العجاجة في الشتاء ولا سيما في البلد البارد؟ فذكر أنه شاهد الامر كذلك)[20].

هذا عن المذاكرة، أما الأخذ فقد أخذ ابن جني أكثر ما أخذه من أبي علي الفارسي ولعل مرد ذلك إلى ملازمته إياه ردحا طويلا من عمره اربى على اربعين عاما كما ذكروا[21]، ولا نكاد نجد كتابا لابن جني يخلو من ذكر أبي علي وآرائه، وهو يذكرها معزوّة إليه مباشرة وهذا هو العام الغالب إلّا أنه كان يذكر إسناد أبي علي أحياناً وقد تتبعت هذا الاسناد فوجدته ينتهي إلى أبي زيد احيانا عن طريق أبي الحسن علي بن سليمان الاخفش الصغير عن ابي

---

(١٢) التنبيه ص ٢٢٦.
(١٣) سر الصناعة (الازهر) ٢: ١٣، ١٤، وانظر في مذكراته ايضا سر الصناعة ١: ١١١، والخصائص ١: ٢،٢٧٦: ٣،٤٢٨: ٢٠٧.
(١٤) الفسر ١: ١٧٣.
(١٥) الفتح ص ٣٢.
(١٦) نفسه ص ٤٨.
(١٧) نفسه ص ٩٨، ص ١١٢
(١٨) معجم الادباء ٥: ١٨. وردد السيوطي هذا القول أيضا في بغية الوعاة ٢: ١٣٢.
(١٩) الخصائص ١: ٢٣٩.
(٢٠) الفتح ص ١٦٦.
(٢١) معجم الادباء ٥: ١٨.

العباس محمد بن يزيد المبرد عن أبي الفضل الرياشي[٢٢]، أو من طريق أبي بكر بن السراج عن أبي العباس عن أبي عثمان المازني، وقد جعل أبا زيد طريقاً إلى الخليل في هذا الموضع[٢٣]، أو من طريق أبي بكر عن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن أبي الفضل الرياشي[٢٤]، وقد يسقط الرياشي من هذا الاسناد ويأخذ عن أبي علي عن أبي بكر عن أبي سعيد السكري عن أبي زيد[٢٥]، وقد يشير إلى أن ما يذكره هو مما قرأه في النوادر أو في كتاب الهمز على أبي علي[٢٦]، وسيأتي الكلام على هذا. وقد يقف في بعض طريق الأخذ عن أبي زيد ليأخذ عن واحد من علماء الطريق كما وقف عند أبي عثمان المازني[٢٧]، وقد ذكر أنه أخذ كتاب تصريف المازني من طريق أبي علي قال: (قال أبو الفتح عثمان بن جني اخبرني الشيخ أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي قراءة مني عليه بحلب عن أبي بكر محمد بن السري السراج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بقيّة المازني رحمهم الله اجمعين)[٢٨] وقد يقف عند ابي العباس[٢٩]، وعند أبي بكر[٣٠]، وأخذ عن أبي عمرو بالإسناد المذكور وفيه الاصمعي وهو: ابو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو[٣١]، وأخذ عن خلف بإسناد فيه الأصمعي أيضا وهو: أبو علي عن ابن رستم عن ابن السكيت عن الأصمعي عن خلف[٣٢]، وبإسناد آخر فيه مكان ابن رستم بعض أصحاب يعقوب وهو: أبو علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب عن يعقوب عن الأصمعي عن خلف[٣٣]. والحكاية واحدة هي قوله: (انشدني رجل من أهل البادية: خالي عويف.. الخ مما يدل على أنه يريد بكلمته بعض أصحاب يعقوب ابن رستم هذا. وقد يقف عند الاصمعي في هذا الاسناد[٣٤]، وقد يقف عند ابن السكيت في هذا الاسناد والذي قبله[٣٥]، وقد يقف عند

---

(٢٢) سر الصناعة ١: ٢٧٨، المنصف ٣: ١٧.

(٢٣) الخصائص ٢: ١٤.

(٢٤) المنصف ٣: ٥٧.

(٢٥) نفسه ٣: ١٠.

(٢٦) أنظر مثلاً: ارجوزة ص ٨٠، الفسر ١:١٩٦، المحتسب ١:٦٣، ٢:٧ سر الصناعة ١:٨٦، المنصف ١:١٤، ١٠٦، ٣:١١.

(٢٧) سر الصناعة ١: ١٩٠، ٢٢٥.

(٢٨) المنصف ١: ٦.

(٢٩) سر الصناعة ١: ٢٠٤، الخصائص ١: ١٢٥، المحتسب ٢: ٨١.

(٣٠) الخصائص ١: ٢١٦، المحتسب ١: ٥١.

(٣١) الخصائص ٢: ١٧١، سر الصناعة ١: ٢٥٦.

(٣٢) المنصف ٣: ٧٨

(٣٣) سر الصناعة ١: ١٩٢.

(٣٤) نفسه ١: ٢١٥، ٢٤١.

(٣٥) الفسر ١: ٣٣٤، سر الصناعة ١: ٢٣٣، المنصف ٣: ٤٨.

ابن رستم[٣٦]، وقد لا يذكر الاسنادين اكتفاء بقوله: (قرأت على أبي علي بإسناده إلى يعقوب)[٣٧]، وكذلك قد لا يذكر الاسناد إلى الأصمعي قال: (أخبرني أبو علي قراءة عليه يرفعه إلى الأصمعي ..)[٣٨]، ويبدو أن طريق أبي علي إلى الأصمعي هو ماذكره فيه عن أبي عمرو وما ذكره فيه عن خلف، وقد كان لابن جني أكثر من طريق إلى الأصمعي غير طريق أبي علي وهي: عن أبي بكر محمد بن علي بن القاسم عن أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي[٣٩]، وعن أبي بكر محمد بن علي بن القاسم عن هارون بن زكريا الهجري عن أبي ذكوان عن الأصمعي[٤٠] وعن المازني أخذ عن طريق محمد بن علي هذا واكتفى بقوله: (بإسناده عن أبي عثمان)[٤١]، ولم يذكر الاسناد. وأخذ عن أبي بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي علي بشر بن موسى الأسدي عن الأصمعي[٤٢]. وعن طريق ابن الحجاج هذا أخذ عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام[٤٣]، وكذلك أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب، قال: قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو بن العلاء[٤٤]، وأخذ عن طريق السليل بن أحمد عن الأصمعي والخليل وأبي زيد وحماد: أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني قال قرأت على الأصمعي[٤٥]، السليل بن أحمد بإسناده عن الأصمعي قال قال لي الخليل[٤٦]، السليل بن أحمد عن ابي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الخليل بن اسد النوشجاني عن التوّزي قال قلت لأبي زيد[٤٧]..، السليل ابن أحمد.. أبو عبد الله اليزيدي.. النوشجاني قال حدثني محمد بن يزيد بن ربان قال اخبرني رجل عن حماد الراوية[٤٨]. وأخذ عن المبرد عن طريق محمد بن سلمة[٤٩]، وعن طريق أبي علي أخذ كتاب معاني القرآن للزجاج «وأخبرنا أيضا (يعني أبا علي) بما في كتاب المعاني عن أبي اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج بسماعه منه[٥٠]. وكتاب معاني القرآن للفراء (وبمعاني الفراء عن أبي مجاهد عن الفراء[٥١]). وعن طريق أبي علي أيضا أخذ عن ابراهيم الحربي[٥٢]، وكذلك عن ثعلب عن ابن الاعرابي[٥٣].

---

(٣٦) سر الصناعة ١: ٢٨٠.
(٣٧) نفسه ١: ١٩١، ٢٥٠.
(٣٨) نفسه ١: ٢٤٠، ٢٢١.
(٣٩) المنصف ٣: ٧٢، ٧٧، ٧٩، ٨٠.
(٤٠) المنصف ٣: ٧٨، ٧٩، ٨٠.
(٤١) الخصائص ٣: ٢٩٩.
(٤٢) نفسه ٣: ٣٠٥.
(٤٣) المحتسب ١: ٣٠٤.
(٤٤) الخصائص ١: ٣٨٦.
(٤٥) نفسه ١: ٣٦٠.
(٤٦) نفسه ٣: ٢٩٨.
(٤٧) نفسه ٣: ٢٨٣.
(٤٨) نفسه ١: ٣٨٧.
(٤٩) الخصائص ١: ٣١٥.
(٥٠) المحتسب ١: ٣٦.
(٥١) نفسه.
(٥٢) الخصائص ٣: ٢١٢.
(٥٣) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٧٠.

ويأتي بعد أبي علي في كثرة الأخذ عنه أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم، وقد حاولت أن أتتبع أسانيده فظهر لي أن ما أخذه عنه يتصل في الأعم الأغلب بأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب[٥٤]، وقد ذكر الأستاذ النجار في تحقيقه للخصائص[٥٥] أن ابن مقسم هو راوية ثعلب، وجاء في الفهرست لابن النديم أن أبا بكر[٥٦] هذا قد سمع من ثعلب، ويبدو أن هذا السماع كان له الأثر الكبير في اعتماد ابن جني على ابن مقسم في الأخذ. ولقد نظرت في ما يزيد على أربعين رواية عن أبي بكر هذا في كتب ابن جني المختلفة فوجدتها في جمهورها تتصل بأحمد بن يحيى وعن هذا الطريق أخذ ابن جني عن المازني أيضا: محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى عن المازني[٥٧]، وعنه أخذ عن الكسائي: محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى عن الكسائي[٥٨]، وعن طريق محمد بن الحسن أيضا أخذ عن ابن الاعرابي وأبي عمرو الشيباني، ولكن من غير طريق ثعلب: محمد بن الحسن عن أبي الحسين أحمد بن سليمان المعبدي عن ابن أخت ابن الوزير عن ابن الاعرابي[٥٩] قال.. ، وفي موضع آخر قال[٦٠] (أخبرنا ابن مقسم يرفعه بإسناده إلى ابن الأعرابي..) فلعله أراد هذا الاسناد. وقال: (قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن محمد بن يحيى المروزي عن محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن جده أنه قال..)[٦١]، وفي موضع آخر قال: (وقرأت على ابن مقسم بإسناده عن أبي عمرو الشيباني في نوادره)[٦٢]، فلعله أراد الاسناد المتقدم.

وقد أخذ ابن جني عن عدد من العلماء غير أبي علي وابن مقسم منهم أبو بكر محمد بن علي بن القاسم. وأبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج وقد أخذ عنهما عن الأصمعي، وقد مر ذكرهما مع سنديهما، ومنهم محمد بن محمد حيث أخذ عنه عن

---

(٥٤) أنظر مثلاً: سر الصناعة ١: ١٥٢، ١٧٢، ٢١٦، المصنف ٣: ٣٠، ٤٧، ٥٠، المبهج ص ٤٥، ٦٧، الفسر ١: ١٤٠، ١٥٣، ارجوزة ص ١٦٢، التمام ص ١٧٩.

(٥٥) ١: ٣٨.

(٥٦) ص ٥٥.

(٥٧) سر الصناعة ١: ١٥٢.

(٥٨) نفسه ١: ١٥٨.

(٥٩) سر الصناعة ١: ٢٤٨، وفي ٢: ١٦٣ (الأزهر) ذكر ابن أخت ابن الوزير بقوله: عبد الله بن أحمد بن شجاع الكاتب ابن أخت ابن الوزير.

(٦٠) المنصف ٣: ٥.

(٦١) نفسه ٣: ٤٦.

(٦٢) نفسه ٢: ١٨٣.

الفراء: محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد، ومنهم[٦٣] أبو الفرج الأصبهاني حيث أخذ عن طريقه عن اليزيدي قال: (قرأت على أبي الفرج علي بن الحسين عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي)[٦٤]. وعن هذا الطريق أخذ عن محمد بن حبيب: أبو الفرج عن اليزيدي عن محمد بن حبيب[٦٥]، ومنهم أبو إسحاق القرمسيني حيث أخذ عن طريقه عن أبي حاتم السجستاني قال: (أخبرنا أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد القرمسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات)[٦٦]. وقد يجعل أبا حاتم بهذا الاسناد طريقا إلى أبي زيد[٦٧]، ومنهم أبو سهل أحمد بن محمد أخذ عن طريقه عن أبي العباس المبرد[٦٨] وعن أبي العباس ثعلب[٦٩] وعن أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري[٧٠]، وأخذ عن قطرب من غير أن يصل الاسناد في الغالب، فهو إما أن يذكره بمثل قوله: (روينا عن قطرب)[٧١] بالبناء للمفعول وأما أن يذكره عن طريق بعض أصحابه من غير ذكر اسمه أو اتصال إسناده كقوله: (أنشدني بعض أصحابنا عن قطرب)[٧٢] أو (وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قطرب)[٧٣]. وقد يذكر علي بن محمد مكان بعض أصحابنا من غير وصل الإسناد أيضا كقوله: (أخبرنا علي بن محمد يرفعه بإسناده إلى قطرب)[٧٤]. وقد ذكر في أول المحتسب رواية كتاب لقطرب في شواذ القراءات بإسناد هو: (أخبرنا أبو الحسن محمد بن علي بن وكيع عن أبي الحسن أحمد بن سعيد بن عبد الله الدمشقي قال: حدثني محمد بن صالح المصري وراق علي بن قطرب قال قرأت على أبي محمد[٧٦] بن المستنير قطرب من سورة النحل إلى آخر

---

(٦٣) الخصائص ٣: ١٣٢، الفسر ١: ١٥١، ٢٢٧، ٣٦٩.

(٦٤) سر الصناعة ١: ٢١٣، ٢١٤، الفسر ١: ٢٧٤.

(٦٥) سر الصناعة ١: ٨٤.

(٦٦) الخصائص ١: ٧٥، ٣٨٤، المحتسب ١: ٣٥، ٦٤.

(٦٧) المحتسب ٢: ١٧.

(٦٨) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٣٠٣.

(٦٩) المنصف ٣: ٢٥.

(٧٠) نفسه ٢: ١٠٥.

(٧١) سر الصناعة ١: ١٢٠، ١٢٥، الخصائص ١: ١٧٧، ٣: ١٥، المحتسب ١: ٤٥، ٧٦، ٢٤٤، ٢٨٤، ٢٩٩، ٢: ٤٩، ٢٠٣، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٤٧.

(٧٢) المنصف ٢: ٢٢٨.

(٧٣) سر الصناعة ١: ١٧٧.

(٧٤) نفسه ١: ٢٧٠.

(٧٥) في المحتسب ١: ١٨٩ قال: أبو الحسن علي بن محمد بن وكيع.. وذكر الأسناد بإسقاط الوراق..

(٧٦) لعل الأصل: على أبي علي محمد أو على محمد بن المستنير، والنص لا يصح بغير هذا التصويب.

القرآن، قال وقرأت على علي بن قطرب من البقرة إلى النحل عن أبيه محمد بن المستنير بمصر في سنة تسع وأربعين ومائتين، قال أبو الحسن الدمشقي: وحدثني أبو بكر العبدي بسر من رأى في سنة سبع وخمسين ومائتين قال سمعت أبا علي محمد بن المستنير قطربا يمليه في مدينة السلام فكتبت عنه من البقرة إلى سورة مريم ثم قطع الكتاب، قال: وسمع مني أبو بكر العبدي من سورة مريم إلى آخر الكتاب وسمعت منه من الفاتحة إلى سورة مريم)(٧٧).

وقد أخذ ابن جني كثيرا من كتاب قطرب هذا عن أبي علي أيضا من طريق الدمشقي هذا قال: (وأخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي سماعا مع من قرأ عليه كثيرا من هذا الكتاب وأنا حاضره عن أبي علي الحسن بن محمد بن عثمان الفارسي عن الدمشقي أيضا)(٧٨).

وممن أخذ عنهم أيضا أبو الحسن علي بن عمرو(٧٩)، وهو لا يسمي من يأخذ عنه أحيانا اكتفاء بقوله مثلا: (أنشدني بعض أصحابنا)(٨٠) أو (رواه بعض أصحابنا)(٨١) أو (قرأت على بعض أصحابنا)(٨٢)، وقال مرة: (. . . ما أنشده بعض أصحابنا وهو محمد بن حبيب)(٨٣).

وقد يأخذ عمن سبقه من العلماء من غير أن يذكر إسنادا وذلك كثير كقوله مثلا: (قال أبو زيد)(٨٤) و(حكى أبو زيد. .)(٨٥) و(حكى سيبويه)(٨٦) و(حكى صاحب الكتاب)(٨٧) و(قال أحمد بن يحيى)(٨٨)، و(حكى يونس. .)(٨٩) و(حكى

---

(٧٧) المحتسب ١: ٣٦.
(٧٨) نفسه:
(٧٩) الخصائص ١: ٨٠.
(٨٠) التمام ص ١٨٠، الخصائص ١: ٩٦، ٣: ١٥٢، المنصف ٢: ٢٢٨، المحتسب ١: ٤٢، ٤٣.
(٨١) سر الصناعة ١: ٨٩.
(٨٢) المنصف ٣: ٥٥.
(٨٣) المحتسب ١: ٧٧ وقد توفي محمد بن حبيب سنة ٢٤٥ هـ.
(٨٤) المنصف ٣: ٦٩.
(٨٥) التمام ص ١٨٥.
(٨٦) المنصف ٣: ٣٥، التمام ص ١٩٤.
(٨٧) الخصائص ٢: ٣٣٩.
(٨٨) الفسر ١: ١٥٨.
(٨٩) نفسه ١: ١٥٩.

الكسائي)[٩٠] و(أنشد الأصمعي)[٩١] و(حكاه سيبويه عن أبي الخطاب)[٩٢] وغير ذلك من النصوص التي أخذها عمن سبقه.

الأخذ من الكتب:

أخذ ابن جني علمه بالدرجة الأولى عن شيوخه، أما الكتب فقد ذكر قراءته عدداً منها عليهم وأغفل ذكر قراءته عدداً آخر وهو ينقل منها، والذي أميل إليه أنه قرأ على شيوخه الكتب التي أخذ منها وإن لم يصرح بذلك، دعاني إلى هذا شدة كلفه بالرواية، وعناية العلماء آنذاك بالأخذ عن الشيوخ والقراءة عليهم، وميلهم إلى أن لا يأخذ العالم من الكتب من غير شيخ، وقد وجدنا بعضهم يطعن في أبي الفرج الأصبهاني لأنه (كان يدخل سوق الوراقين فيشتري شيئا كثيرا من الصحف فيروي منها)[٩٣]، وقد أثنى ابن جني على المازني بأنه أخذ عن جلة أهل العلم ولم يقل لأنه أخذ من كتاب كذا قال: (فإن أبا عثمان قدوة وحجة وقد أخذ عن جلة أهل العلم كأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأبي عمر الجرمي وأبي الحسن الأخفش وغيرهم ممن هو في هذه الطبقة)[٩٤].

وقد وجدته في كتبه يذكر:

١ ـ كتبت أو نسخت أو نقلت:

قال: (وكنت وأنا أنسخ «التذكرة» لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرفا منه أو ألممت به فيما قبل أقول له: قد كنت شارفت هذا الموضع[٩٥]. وقال: (وأما كتاب «الجمهرة»... ولما كتبته وقّعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته..)[٩٦]، (ونقلت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته بعد ذلك على ابن علي عن أبي العباس قال..)[٩٧] (ونسخت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته على أبي علي قال، قال أبو العباس..)[٩٨].

٢ ـ رأيت أو وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كلام فلان.

قال: (ورأيت هذا الكتاب[٩٩] بخط أبي العباس محمد بن يزيد فالتمست فيه هذه

---

(٩٠) المنصف ٣: ٢٦.
(٩١) نفسه.
(٩٢) الخصائص ١: ٢٠٢.
(٩٣) مهذب الأغاني ١: ٧.
(٩٤) المنصف ٢: ٣١٠.
(٩٥) الخصائص ١: ٢٠٧.
(٩٦) نفسه ٣: ٢٨٨.
(٩٧) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ١١.
(٩٨) نفسه ٢: ١٠٠.
(٩٩) يعني كتاب القلب والابدال لابن السكيت.

اللفظة في باب الهمزة والياء فلم أر لها هناك أثرا)[١٠٠] قال: (وكذا رأيته بخط أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله)[١٠١]، وقال: (وجدت بخط أبي علي: قال الفراء لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصبُع فإنا بحثنا عنها فلم نجدها)[١٠٢]، (ووجدت بخط أبي علي الفارسي عن الفراء لبن أمْهوج، وحكي عن أبي زيد لبن أمْهُج، وأفْعُل في الصفات قليل)[١٠٣]، وقال: وقد ذكر أبا علي (قرأته بخطه أن الفراء حكى في محنية محنوة)[١٠٤] وقال: (وهذه علة في الهمزة كنت قديما أنا رأيتها ثم غبرت زمانا فرأيت بعض كلام أبي بكر محمد بن السري رحمه الله قد أوردها فيه غير مسندة إلى غيره، ثم إني رأيتها بعد ذلك في بعض كلام الفراء، فلا أدري أأصاب أبا بكر مع الفراء ما أصابني أنا من المواردة له أم هو شيء سمعه فحكاه واعتقده)[١٠٥].

٣ ـ قرأت على فلان

أ ـ في كتاب كذا:

قال (.. حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه)[١٠٦]، و(قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد)[١٠٧]، و(قرأت على أبي علي في كتاب القلب عن يعقوب)[١٠٨]، (قرأت على ابن مقسم بإسناده عن أبي عمرو الشيباني في نوادره)[١٠٩]، (وأخذه عليّ أبو علي وقت قراءتي تصريف أبي عثمان عليه)[١١٠].

ب ـ في بعض كتب فلان:

قال: (وقرأت على أبي علي في بعض كتب أبي زيد)[١١١].

حـ ـ من غير ذكر لكتاب أو كاتب أو سند:

قال: (وأما ما قرأته على محمد بن الحسن من قول الآخر..)[١١٢]، (وقرأت على أبي علي..)[١١٣].

٤ ـ قال فلان أو حكى أو أنشد:

---

(١٠٠) سر الصناعة ١: ٢٤٤.
(١٠١) المنصف ١: ٢١٦.
(١٠٢) الخصائص ٣: ٢١٢.
(١٠٣) الفسر ١: ٤٣.
(١٠٤) المنصف ٣: ٧٢.
(١٠٥) سر الصناعة ١: ٤٧.
(١٠٦) نفسه ١: ٨٢، المنصف ٣: ١١.
(١٠٧) سر الصناعة ١: ٨٦، المنصف ١: ٢٩.
(١٠٨) المنصف ٢: ١٢١.
(١٠٩) نفسه ٢: ١٨٣.
(١١٠) سر الصناعة ١: ١٨٤.
(١١١) المحتسب ١: ٢٢٤.
(١١٢) سر الصناعة ١: ١٨٥.
(١١٣) نفسه ١: ٢٠٣.

أ ـ في كتاب كذا:

قال: (وقد حكى أبو زيد في كتاب «حيلة ومحالة» مكان مبقل)[114]، وقال: (وهذا الموضع هو الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في «كتاب فصيحه» أن أفرد له بابا فقال هذا باب فُعل بضم الفاء..)[115]، وقد أكثر من الأخذ عن سيبويه مكتفيا بإيراد اسمه أحيانا من غير ذكر للكتاب، أو بذكر الكتاب من غير إيراد اسمه، وقد يقول: قال صاحب الكتاب، ومعلوم أنه ليس لسيبويه غير هذا الكتاب، وأن ما ينسب إليه من قول إنما هو مما قاله في كتابه، ولا نعرف أحدا نقل عن سيبويه مسألة من غير الكتاب، وعلى هذا فإن كل ما أخذه عن سيبويه يندرج تحت هذا العنوان سواء ذكر أنه قال في كتابه أم لم يذكر، ولكثرة ما أخذه عنه نكتفي بذكر ثلاثة من النصوص التي وردت في الجزء الأول من الخصائص ونضرب صفحا عما ورد في كتبه الأخرى إذ غايتنا من ذلك التمثيل لا الحصر: قال: (قال سيبويه: واعلم أنّ فلت إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا)[116]، وقال: (قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية)[117]، وقال: (قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)[118].

ب ـ من غير ذكر لكتاب أو إسناد:

أورد ابن جني أقوالا وحكايات وإنشادا لعدد من العلماء المتقدمين من غير أن يذكر الاسناد إليهم أو الكتاب الذي أخذ منه، فمن هؤلاء[119]: أبو عبيدة، وثعلب، وأبو زيد، والأصمعي، والفراء، والخليل، والمبرد، وقطرب، ويونس، وابن الأعرابي، وابن كيسان، والزجاج، ولا ريب أنه أخذ عنهم وعن غيرهم من العلماء ممن لم نذكرهم، عن رواية أو كتاب مقروء على شيخ، إلا أنه لم يصرح بأي واحد من الطريقين، وقد وجدت أنه ذكر كتبا قليلة فيما رجعت إليه من كتبه منها:

الأصول لابن السراج[120]، أمالي ثعلب[121]، البغداديات لأبي علي

(١١٤) الخصائص ١: ٩٧.
(١١٥) نفسه ٢: ٢١٩.
(١١٦) الخصائص ١: ١٨، ١٩.
(١١٧) نفسه ١: ٢٥.
(١١٨) نفسه ١: ٥٣.
(١١٩) انظر بالترتيب: سر الصناعة ١: ١٦، ١٦، ١٩، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١١٥، ١٣١، ١٣٢، ١٤٠، ٢٦٦، ٣١١، ٣١٢، وانظر فيهم وفي غيرهم من العلماء بقية كتب ابن جني المطبوعة المفهرسة في فهارس الاعلام.
(١٢٠) الخصائص ٣: ١٩٢.
(١٢١) المحتسب ١: ٢٠١.

الفارسي[١٢٢]، التذكرة لأبي علي أيضا[١٢٣]، التصريف للمازني[١٢٤]، وقد شرحه في كتابه المنصف، الجمهرة لابن دريد[١٢٥]، الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي[١٢٦]، الحلبيات لأبي علي الفارسي[١٢٧]، رسالة في الاشتقاق لابن السراج[١٢٨]، الزجر لثابت بن محمد[١٢٩]، شرح فصيح ثعلب لابن درستويه[١٣٠]، العين للخليل بن أحمد الفراهيدي[١٣١]، فصيح ثعلب[١٣٢]، قراءات السبعة لابن مجاهد[١٣٣]، القلب والإبدال لابن السكيت[١٣٤]، كتاب ابن مجاهد في ذكر الشواذ من القراءات[١٣٥]، كتاب أبي حاتم في القراءات[١٣٦]، كتاب أبي علي في تفسير القرآن[١٣٧]، كتاب حيلة ومحالة لأبي زيد[١٣٨]، كتاب سيبويه[١٣٩]، كتاب قطرب في تفسير القرآن[١٤٠]، كتاب قطرب في الرد على الملحدين[١٤١]، كتاب الهمز لأبي زيد[١٤٢]، معاني القرآن للزجاج[١٤٣]، معاني القرآن للفراء[١٤٤]، النوادر لأبي زيد[١٤٥]، نوادر أبي عمرو الشيباني[١٤٦].

مشافهة الاعراب:

كان القرآن الكريم الكتاب المدوّن الوحيد الذي أخذ منه العلماء اللغة إبّان تدوينها، وإن كان اعتمادهم على روايته أكثر من تدوينه فما أكثر ما نجده عندهم من نحو كلمة قرأ فلان كذا، وقرأ فلان كذا، وهذه قراءة فلان، وقرأت على فلان. . وكانت صحف من الحديث النبوي مدونة أيضا لعدد من الصحابة والتابعين[١٤٧]، إلا أنهم انقسموا فريقين في الاستشهاد بالحديث كما سيأتي، وفيما سوى ذلك كان الاعتماد على مشافهة الاعراب والأخذ عنهم، والأخذ عمن شافههم، فكان العلماء يستمعون إلى الشواهد من رواتها معزوّة إلى قائليها من أبناء القبائل التي نصّوا على الأخذ منها[١٤٨]،

---

(١٢٢) الخصائص ١: ٣٣١.
(١٢٣) نفسه ١: ٢٠٧.
(١٢٤) سر الصناعة ١: ١١١.
(١٢٥) الخصائص ٣: ٢٨٨.
(١٢٦) المحتسب ١: ٣٤.
(١٢٧) الخصائص ٣: ٣٨.
(١٢٨) نفسه ٢: ١٣٤.
(١٢٩) نفسه ٣: ٢٣١.
(١٣٠) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٣٠٧.
(١٣١) الخصائص ٣: ١٩٧.
(١٣٢) نفسه ٢: ٢١٩.
(١٣٣) المحتسب ١: ٣٢.
(١٣٤) سر الصناعة ١: ٢٤٤.
(١٣٥) المحتسب ١: ٣٥.
(١٣٦) الخصائص ١: ٧٥.
(١٣٧) نفسه ٣: ٢٥٥.
(١٣٨) نفسه ١: ٩٧.
(١٣٩) سر الصناعة ١: ١١.
(١٤٠) المحتسب ١: ٣٦.
(١٤١) الخصائص ٣: ٢٥٥.
(١٤٢) سر الصناعة ١: ٨٢.
(١٤٣) المحتسب ١: ٣٦.
(١٤٤) نفسه.
(١٤٥) سر الصناعة ١: ٨٦.
(١٤٦) المنصف ٢: ١٨٣.
(١٤٧) بحوث في تاريخ السنة ص ٢٣٠ وما بعدها.
(١٤٨) المزهر ١: ١٥١، ٢١١.

واضعين في شروطهم أن يكون الناقل عدلا ثقة[149]. ولم يكتفوا بالأخذ من الرواة وإنما رحلوا إلى القبائل في مواضعها وسمعوا من أبنائها ما سمعوه[150]، وهم لم يأخذوا من قبائل العرب جميعا بل سموا قبائل تؤخذ منها اللغة وأخرى فاسدة اللسان لا يجوز الأخذ عنها[151]، إلا أن هذه القبائل التي ذكرت قد توقف الأخذ عنها عندما دبّ الفساد إلى ألسنتها، أما حاضرة الحجاز فقد ذكر الفارابي أنه لم يؤخذ منها لأن أهل اللغة صادفوها حين أرادوا جمع اللغة وقد فسدت ألسن أبنائها[152]. ومعنى ذلك أن ما أخذ من لغة قريش يتمثل في القرآن الكريم النازل بلغتها[153] والشعر إلى فترة جمع اللغة على أيام الخليل وأبي عمرو ويونس وسيبويه. أما القبائل الأخرى التي وصفت بالفصاحة والبعد عن الاختلاط فقد امتد الأخذ عن أبنائها إلى أن ختم بإبراهيم بن هرمة كما نقل ثعلب عن الأصمعي قال: (ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج)[154]. وقد أخذ ابن جني عن ابن هرمة هذا عن طريق أبي علي[155].

وقد ذكر البغدادي[156] أن (الكلام الذي يستشهد به نوعان، شعر وغيره، فقائل الأول قسمه العلماء على طبقات أربع: الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون.. والثانية المخضرمون.. والثالثة المتقدمون، ويقال لهم الاسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار وأبي نواس، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها... وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا... وأما قائل الثاني فهو اما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عزّ اسمه افصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه كما بينه ابن جني في أول كتابه المحتسب وأجاد القول فيه... وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ فقد جوزه ابن مالك.. وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان..) ومعنى ذلك أنهم من الناحية النظرية قد أوقفوا الأخذ عن العرب في

---

(١٤٩) نفسه ١: ٥٨.

(١٥٠) تاريخ علوم اللغة العربية ص ٩١، وانظر في رحلة العلماء تاريخ آداب العرب ٢: ٣٤٤ والاستشهاد باللغة ص ٢١.

(١٥١) المزهر ١: ٢١١، ٢١٢.

(١٥٢) نفسه ١: ٢١٢.

(١٥٣) قال في المحتسب ١: ٣٤٣: (ما روى عن عمر... وأنزله بلغة قريش فاقرىء الناس بلغة قريش...) وجاء في فضائل القرآن لابن كثير عن عثمان (... فاكتبوه بلسان قريش فإنما أنزل بلسانهم ففعلوا) ص د من مقدمة الجلالين.

(١٥٤) الاقتراح ص ٢٧ وقال عنه محققو سر الصناعة في هامش ١: ٢٩: (من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية) وقال السامرائي (توفي في أواسط القرن الثاني للهجرة) النحوي ص ١٠٠.

(١٥٥) سر الصناعة ١: ٢٩، المحتسب ١: ٣٤٠.

(١٥٦) الخزانة ١: ٣، ٤.

الأمصار في منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد حدد منتصف القرن الرابع للاستشهاد بعرب البادية(١٥٧). أي أنه لم يكن هناك مجال لابن جني لأن يأخذ من عرب الأمصار شفاها فعهد الأخذ عنهم قد مضى قبل زمانه كذلك مضى وقت الأخذ عن أهل البادية قبل اكتمال نضجه أو كاد كما سيأتي من كلامه، وهو وإن ذكر أنه (لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم.. لوجب الأخذ عنهم) إلا أنه نص على انعدام ذلك في زمانه بقوله: (لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسن وخبالها.. لوجب رفض لغتها.. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه..)(١٥٨)، وقوله: لا نكاد نرى، يدع الطريق أمامه مفتوحا ليأخذ كلام أعرابي يثبت له الفصاحة كالشجري، أو يسأل أعرابيا فصيحا عن كلمة كما سيأتي أو أن يأنس بكلام بعضهم ليقوي رأيا على رأي كما في قوله: (فمذهب أصحابنا أنها لغات.. ومذهب البغداديين.. لأجل حرف الحلق.. ويؤنسني بصحة ما قالوه أني أسمع ذلك فاشيا في لغة عقيل)(١٥٩)، بيد أنه لا يلبث أن ينتبه إلى مخالفته أصلاً من أصول الاستشهاد فيقول: (غير أن لأصحابنا ألّا يقبلوا من اللغة إلا ما روي عن فصيح موثوق بعربيته ولست أثبت هذه الفصاحة لمن سمعت منه هذه اللفظة، أعني: نَحوه)، وقد رأيناه يأخذ عن الشجري ويثبت له الفصاحة وعدم التكلف والبعد عن معرفة الصناعة أو مصطلحاتها فمن ذلك مثلا قوله: (سألت الشجري يوما فقلت له: كيف تجمع المحرنجم، فقال: وايش فرقه حتى أجمعه!.. ولم يراع مذهب أهل الصناعة)(١٦٠)، وقد كان ابن جني يأنس به ويسأله ويأخذ عنه، ونجد اسمه يتردد في أكثر من موضوع في كتبه فهو يقول سألت الشجري(١٦١)، أو سمعت الشجري(١٦٢)، أو أنشدني الشجري(١٦٣)، وقد ذكر اسمه وقبيلته في الخصائص(١٦٤) قال: (وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف القبيلي الجوثي التميمي، تميم جوثه، فقلت له...) والشجري هذا على ثقة ابن جني به وأخذه عنه في نفسي شيء من أمره فهو يظهر لابن جني جهله بالصناعة عندما سأله كيف تجمع المحرنجم كما مرّ، ولكنه ينسى هذا الجهل عندما يسأله في وقت آخر (كيف تجمع دكانا فقال دكاكين

(١٥٧) طرق تنمية الألفاظ ص ١١، ١٢، وذكر د. محمد عيد في الرواية والاستشهاد ص ٢٢٤، أواخر القرن الرابع في البادية. وكذلك ذكر الرافعي في تاريخ آداب العرب ٢: ٣٤٥.

(١٥٨) الخصائص ٢: ٥.

(١٥٩) المحتسب ١: ٢٣٤.

(١٦٠) الخصائص ٢: ٤٦٦.

(١٦١) نفسه ١: ٢٥٠.

(١٦٢) المبهج ص ٦٧.

(١٦٣) الخصائص ١: ٧٨.

(١٦٤) ١: ٧٦.

قلت فسرحانا قال سراحين قلت فقرطانا قال قراطين قلت فعثمان قال عثمانون فقلت له هلّا قلت أيضا عثامين، قال: أيش عثامين أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا)[١٦٥]، فهو إذن يعرف جمع الكلمة في الاصطلاح، إلا إذا التمسنا له العذر بأن ابن جني أفهمه مراده في المرة الأولى فحفظه، وعلى أية حال فإن ما أخذه ابن جني عنه وعن غيره من معاصريه من الاعراب لم يكن شيئا أساسيا لا غنى عنه، وقد نظرت في ذلك بعد أن حصرته، فوجدته لا يعدو الاستئناس حين يتحدث عن مسألة في الأصوات أو اللهجات، ولم أجده جعل مما قاله الشجري أو معاصروه قاعدة البتة والمسائل التي أخذها عن الشجري وغيره من معاصريه على وجه الحصر ما يأتي:

١ ـ الأعراب لا يعرفون الصناعة:

ذكر ابن جني حكاية عن الأخفش[١٦٦] أنه سأل أعرابيا فأجابه على مقتضى اللغة لا الصناعة ثم قال: (ونحو من ذلك أني سألت الشجري فقلت كيف تجمع المحرنجم فقال وايش فرقه حتى أجمعه! وسألته يوما فقلت كيف تحقر الدمكمك فقال شخيت، فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو ولم يراع مذهب الصناعة)[١٦٧]. فقد ساق هذا تأكيداً لما أورده الأخفش ولو لم يذكره لما أخل بالمراد.

٢ ـ إنهم يتأملون كلامهم ويعطونه حقه في اللفظ:

يذكر ابن جني أن العرب تتأمل كلامها ومعانيه وعلى ضوء هذا التأمل يكون نطقها وقد استدل على ذلك بروايات[١٦٨] عن أبي عمرو وسيبويه وأبي العباس، ثم ذكر تأييدا لذلك أنه سأل الشجري يوما (يا أبا عبد الله . . . أفتقول ضربت أخوك فقال لا أقول أخوك أبدا، قلت فكيف تقول ضربني أخوك فقال كذاك فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا فقال أيش ذا اختلفت جهتا الكلام)[١٦٩]. وقد كان ذكر هذه الحكاية[١٧٠] تأييدا لرواية أوردها أبو حاتم فيها تمسك أعرابي بالياء استخفافا وتجنب الواو ورفض تلقين

---

(١٦٥) نفسه ١: ٢٤٢.

(١٦٦) قال: (فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنه سأل اعرابيا عن تحقير الحبارى فقال: حبرور، وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ اذ لم يفهم غرض ابي الحسن فجاء بالحبرور لانه فرخ الحبارى. لوذلك ان هذا الاعرابي تلقى سؤال ابي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله ولم يحفل بصناعة الاعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا جميعا، ومحو من ذلك..).

(١٦٧) الخصائص ٢: ٤٦٦، وانظر ١: ٧٨، ٢٤١.

(١٦٨) الخصائص ١: ٢٤٩، ٢٥٠.

(١٦٩) نفسه ١: ٢٥٠.

(١٧٠) نفسه ١: ٧٦.

أبي حاتم إياه، ساقها ابن جني مع روايات حاول فيها أن يؤكد أن العرب تتأمل كلامها وتراعي أحواله، ورواية الشجري تأييد لما قرره من تلك الروايات.

وفي موضع آخر(١٧١) ذكر الأقواء في الشعر وأورد خبر النابغة في داليته المجرورة واعتقاد الأخفش بأن العرب لا تستنكر الأقواء، ثم أورد أقواء للشجري تمسك به على تنبيه ابن جني إياه معتذرا بقصر الصوت(١٧٢). وفي الموضع نفسه ذكر أنه سأل الشجري عن جمع كلمات فجمعهن جمع تكسير ثم دس له كلمة عثمان فقال عثمانون وقد مرّ النص قبل قليل ثم عقب على ذلك بقوله: (والمروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد..).

٣ - جنوحهم إلى الخفة:

في خلال كلامه على جنوحهم إلى الخفة والتماسهم إياها، قال: (وسألت غلاما من آل المهيأ فصيحا عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها فقلت أكذا أم كذا فقال كذا بالنصب لأنه أخف فجنح إلى الخفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ، وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب مما يتغنى به الركبان)(١٧٣)، وانظر كيف تكلف في الاعتذار له عن كلمة النصب ليستقيم له ما قرره من أن الاعراب لا يعرفون الصناعة، ولست أدري ماذا كان يضيره لو ذهب إلى احتمال سماع هذا الغلام الكلمة من شيخ في مسجد مثلا.

---

(١٧١) الخصائص ١: ٢٤٠ - ٢٤٢.

(١٧٢) (.. واما ابو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الاقواء ويقول: قلّت قصيدة الا وفيها اقواء.. وانشدنا أبو عبدالله الشجري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله:

نظرت بسنجارٍ كنظرة ذي هوى ... رأى وطنا فانهلّ بالماءِ غالِبُهْ
لأونسَ من ابناء سعد ظعائنا ... يزنُّ الذِي من نحوهنّ مناسِبُه

يقول فيها يصف البعير:

فقامت اليه خدلةُ الساق أعلقت ... به منه مسموما دُوينةَ حاجبهْ

فقلت يا ابا عبد الله اتقول دوينة حاجبهِ مع قولك مناسبُه وأشانبُه؟ فلم يفهم ما اردت فقال كيف أصنع اليس ههنا تضع الجَرير على القرمة على الجِرفة وأومأ الى انفه فقلت صدقت غير انك قلت أشانبُه واغالبُه فلم يفهم واعاد اعتذاره الأول، فلما طال هذا قلت: ايحسن أن يقول الشاعر:

آذنتنا ببينها اسماء ... رب ثاو يمل منه الثواء

ومطلت الصوت ومكّنته، ثم يقول بعد ذلك:

ملك المنذرْ بن ماءِ السمائي.

فاحس حينئذ وقال: أهذا، أين هذا من ذاك، إن هذا طويل وذاك قصير فاستروح الى قصر الحركة في حاجبه وانها أقل من الحرف في أسماء والسماء) الخصائص ١: ٢٤٢.

(١٧٣) الخصائص ١: ٧٨.

٤ ـ امتحان الفصاحة:

كان ابن جني يمتحن فصاحة الاعراب الذين يتصل بهم شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء، وقد ذكر (أن الاعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة عافها ولم يأبه بها)[١٧٤]، وذكر امتحانه للشجري وابن عم له دونه في الفصاحة فنجح الشجري في إثبات ما قرره ابن جني للاعرابي الفصيح (سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته وكان اسمه غصنا فقلت لهما كيف تحقران حمراء فقالا حميراء، قلت سوداء، قالا: سويداء، وواليت من ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن (عليباء) وتبعه الشجري فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال آه عليبيّ[١٧٥]، ورام الضمة في الياء).

٥ ـ بيان معنى كلمة:

قال: (. . أويت لنفسي أيّة، معناها رحمتها ورققت لها. . وسألنا الشجري أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له فقال هي بالبادية. . قلنا لم، قال: إنها وجية فأنا آوي لها، أي أرحمها وأرق لها)[١٧٦]، فنراه هنا بعد أن أورد معنى الكلمة جاء باستعمال الشجري ليؤكد المعنى الذي ذكره لها. وفي موضع آخر قال: (وأنشدني أبو عبد الله الشجري لنفسه من قصيدة:

تـرود ولا تـرى فيـها أريبـا سـوى ذي شجّـة فيهـا وحيـد

كذا أنشدني هذه القصيدة مقيدة فقلت له ما معنى أريبا؟ فقال: من الريبة[١٧٧]. فهو هنا يسأله عن معنى كلمة وردت في شعره فلم يذكر له معناها مباشرة وإنما أحاله على أصلها، وإذا كانت من الريبة فينبغي أن يكون وزنها أفْعِل، ولا أعرفها، ولم يزد ابن جني على أن أوردها من غير إيضاح، وفي موضع آخر ذكر كلمة للشجري ثم أوضح ما فيها من معنى على سبيل المجاز قال: (وقال لي الشجري في بعض كلامه: القافية رأس البيت. . .، وإنما غرضه فيه أنها أشرف ما فيه)[١٧٨].

---

(١٧٤) نفسه ٢: ٢٦.

(١٧٥) قال سيبويه ٢: ١٠٨: (واعلم أن كل ما كان على ثلاثة احرف ولحقته زائدتان فكان ممدودا منصرفا فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلا من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء، تقول: عليبيّ وحريبيّ. .).

(١٧٦) الخصائص ١: ٣٣٨.

(١٧٧) نفسه ٣: ٢٨٠، ولم اجد الكلمة بهذا المعنى في اللسان (ر ى ب).

(١٧٨) المحتسب ٢: ٢٠٩، ٢١٠.

٦ ـ اختلاس الحركة للضرورة:

في باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ذكر قول الشماخ:

لــه زجلٌ كــأنّــه صــوتُ حــادٍ   إذا طـلـب الــوسيــقــة أو زمــير

وأشار إلى أن الاختلاس في كأنهو ليس لغة إنما هو بسبب الصنعة ثم قال: (وأنشدني الشجري لنفسه:

وانـا ليرعى في المَخـوف سوامنـا   كـأنّـه لم يشعــرْ بـه من يحــاربـه

فاختلس ما بعد هاء كأنّه ومطل ما بعد هاء بهي واختلاس ذلك ضرورة وصنعة على ما تقدم به القول)(١٧٩).

٧ ـ تداخل الأصول:

يرى ابن جني في باب تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية أن في اللغة من الأفعال ما يتوهم كثير من الناس أن بعضها من أصل بعض وهي في الحقيقة من أصل غيره(١٨٠)، ويذكر لنا عددا من هذه الأفعال منها في تزاحم الثلاثي والرباعي (سبط وسبطر فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أن أحدا لا يدعي زيادة الراء)(١٨١). ومنها (زَرِمَ وازْرَأَمّ وخَضِل وإخْضَأَلّ و. . .)(١٨٢)، وبعد أن ينتهي من الكلام على تزاحم الثلاثي والرباعي يعود ليقول: (وأنشدني الشجري لنفسه:

أنـافَ عـلى بــاقي الجمـال ودفّفتْ   بـأنوار عشب مخضئلّ عـوازبه)(١٨٣)

ولا يعلق شيئا على قوله وكأنه استغنى بما سبق أن ذكره من أن خضل واخضألّ أصلان.

٨ ـ استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض ذكر أنهم (يقولون إنّ إلى تكون بمعنى

---

(١٧٩) الخصائص ١: ٣٧١.
(١٨٠) نفسه ٢: ٤٤.
(١٨١) نفسه ٢: ٤٩.
(١٨٢) نفسه ٢: ٥٠.
(١٨٣) الخصائص ٢: ٥٥.

مع . . ويقولون تكون الباء بمعنى عن، وعلى . . كقوله : . . . وقال طفيل : . . . وأنشدني الشجري :

أرمــي عــلى شــريــانــة قــذّاف تلحق ريشَ النبلِ بالأجـواف)[١٨٤]

وقد أوضح رأيه في كل ذلك بأنه لا ينبغي أن يكون على إطلاقه وإنما (يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه)[١٨٥]. ولم يعرض للأبيات التي أوردها بشيء، ومنها بيت الشجري.

٩ ـ تقريب الصوت من الصوت:

في كلامه على تقريب صوت من صوت وإدنائه منه من غير إدغام وهو ما أطلق عليه الإدغام الأصغر قال: (ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعير وبِعير ورغيف. وسمعت الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد، يريد الزئير)[١٨٦]، فكلمة الشجري يستأنس بها في هذا مع ما ورد عن العرب وذكر قبل.

١٠ ـ فتح الحرف الحلقي في نحو يعدو:

هذا موضوع تناوله ابن جني في أكثر من موضع وهو في كل ذلك يورد كلاما للشجري أو لبعض قومه من عقيل، وأخذ بقول البصريين في الخصائص[١٨٧]، ورجع عنه إلى قول البغداديين في المحتسب حتى قال: (ولا قرابة بيني وبين البصريين لكنها بيني وبين الحق . والحمد لله)[١٨٨] ، وكان قد نسب هذا القول في موضع سابق للكوفيين وقال : (وما أرى القول من بعد إلا معهم)[١٨٩]، ثم عاد ونسب الرأي للبغداديين وتردد في الأمر وعاد إلى أصحابه ليقول: (غير أن لأصحابنا ألا يقبلوا من اللغة إلا ما روي عن فصيح موثوق بعربيته. .)[١٩٠]، ثم عاد في الجزء الثاني من الكتاب وقطع بأنه يرى رأي البغداديين قال: (. . وقول البغداديين فيه وإني أرى فيه رأيهم لا رأي أصحابنا. .)[١٩١] فقد جعله كلام الشجري والفصحاء من قومه بني عقيل يتحول عن رأي أصحابه في هذه المسألة، وهي مسألة مفردة لا أخت لها عنده، بالقدر الذي اطلعت عليه من كتبه.

من كل ما مرّ يتبين لنا:

---

(١٨٤) نفسه ٢ : ٣٠٧.
(١٨٥) نفسه ٢ : ٣٠٨.
(١٨٦) الخصائص ٢ : ١٤٣ .
(١٨٧) نفسه ٢ : ٩.
(١٨٨) المحتسب ١ : ١٦٧.
(١٨٩) نفسه ١ : ٨٤.
(١٩٠) نفسه ١ : ٢٣٤.
(١٩١) نفسه ٢ : ١٦٦.

١ـ أن عصر ابن جني لم يكن عصر مشافهة الاعراب والأخذ عنهم عند جمهور العلماء.

٢ـ انه وضع قاعدة جواز الأخذ عن الاعرابي بشرط التثبت من فصاحته، مما جعله يمتحن هؤلاء الاعراب وينتهي إلى أن بعضهم يمكن الاستشهاد بلغته وهو الشجري، وأن آخرين ولم يذكر أسماءهم وهم قليل يمكن أيضا الاستشهاد بلغتهم.

٣ـ ان ما أخذه من الشجري ومعاصريه لم يكن على سبيل التقعيد عن طريقه وانما للاستئناس أو لتأييد قول، الا في مسألة فتح الحرف الحلقي حيث أدى سماعه منهم إلى تحوله في تلك المسألة عن مذهب أصحابه البصريين.

الشواهد وموقفه منها:

القرآن وقراءاته:

أجمع العلماء على أن كلام الله سبحانه في كتابه الكريم هو أعلى نص بلغة العرب، وهو الغاية في البلاغة والفصاحة فجعلوه مدار استشهادهم في كتبهم، ولا نعلم احدا منهم خالف في ذلك يستشهدون بما ورد منه على السن الرواة لا فرق في ذلك بين متواتره وشاذه[١٩٢]، وابن جني واحد من هؤلاء العلماء الذين عرفوا للقراءات مقامها، بل إنه أربى على من سبقه بان الف كتابا في الاحتجاج للقراءات الشاذة واحتسبه لله تعالى، ومن هنا جاء اسمه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها) قال في مقدمته: (.. فسمّاه اهل زماننا شاذا، اي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالرواية من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه... لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مرَى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له، ومعاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: (وما آتاكم الرسول فخذوه) وهذا حكم عام في ا لمعاني والألفاظ...)[١٩٣].

الحديث:

لم تتفق كلمة العلماءِ على الاستشهاد بما روي من حديث رسول الله ﷺ، وقد ذكر

---

(١٩٢) الخزانة ١: ٤.

(١٩٣) المحتسب ١: ٣٢، ٣٣.

البغدادي[١٩٤] أن الاستدلال بالحديث جوزه ابن مالك وتبعه الرضي، ومنعه ابن الضائع وأبو حيان، وفي فهرس شواهد سيبويه[١٩٥] ذكر خمسة احاديث فقط وردت في الكتاب، ولسنت هنا في موضع تصحيح الاستدلال بما روي عن الرسول ﷺ أو ترك التصحيح[١٩٦]، إنما الذي يعنيني هو موقف ابن جني منه، فأنا لم أجد له كلمة يفهم منها أنه لا يرى صحة الاستدلال بالحديث، بل إن في الخصائص[١٩٧] ما يمكن أن يعد تصريحا بالاستدلال بالحديث، قال: (وعلى ذلك عامة ما جاء في القرآن وفي حديث النبي ﷺ ومن بعده رضوان الله عليهم وما وردت به الاشعار وفصيح الكلام..)، وقد اورد في كتبه احاديث اربى ما احصيته منها على الثلاثين[١٩٨]، وهو عدد يكفي في نظري للتدليل على أنه يجيز الاستدلال بالحديث ولاسيما اذا ضممنا إليه نص الخصائص الذي ذكرته آنفا، ويمكن ان نوزع الاحاديث التي اوردها على قسمين:

١ـ ما اورده لفائدة غير لغوية:

قد يورد ابن جني الحديث ليستفيد منه في شيء غير اللغة كإيراده حديث نزول القرآن بسبعة احرف[١٩٩] في القراءات، وحديث (كان رسول الله يتخولنا بالموعظة)[٢٠٠] برواية الاعمش ليدلل على أن قراءته برواية كما أن حديثه برواية، وأنه لا يبعد أن يكون روى ما لم يرو غيره.

٢ـ ما أورده لفائدة لغوية:

وهو الكثير فمن ذلك مثلا حديث (عن النبي ﷺ أنَ قوما وردوا عليه فقال لهم من أنتم فقالوا بنو غيّان فقال عليه السلام بل أنتم بنو رشدان) اورده ليدلل على صحة مذهب

---

(١٩٤) الخزانة ١: ٤، وذكر الاستاذ طه الراوي ان ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ هو اول من اقدم على الاستشهاد بالحديث وتبعه ابن مالك. انظر: نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠.

(١٩٥) ص ٥٧ـ ٥٨ وقد وجدت السادس وهو قوله ﷺ: (ان الله ينهاكم عن قيل وقال) الكتاب ٢: ٣٥.

(١٩٦) كتب السيد محمد ضاري حمّادي رسالة ماجستير بعنوان: «الحديث الشريف في الدراسات النحوية واللغوية» درس الموضوع مفصلا، ومنها نسخة في مكتبة قسم اللغة العربية بكلية الآداب.

(١٩٧) ٣: ١٦٦.

(١٩٨) انظر: الخصائص ١: ١٠، ١٤، ٣٣، ٣٩، ٨٧، ١٨٩، ٢٢٠، ٢٥٠، ٣٨٣، ٢: ٨، ٣٧٢، ٤٤٢، ٧٧، ٣: ٢٤٦، ٢٤٧، التنبيه ص ٥٥٩، المبهج ص ١٤، سر الصناعة ١: ٢٤٤، ٢٧٠، المنصف ١: ١٠٩، ١٣٤، ٢: ١٨٣، ١٩٩، ٣: ١٠، ٥٥، ٦٤، المحتسب: ١: ٨٦، ٨٨، ٩١، ١٨٦، ١٩٥، ٢٩٦، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٦٠، ٢: ١٦، ١٧، ٣٣، ٤٥، ١١٨، ١٤٧، ٢٠٤، ٢٤١، ٢٤٦، ٣٣٢، ٣٦١، ٣٦٧، سر الصناعة (الازهر) ٢: ١٤٣، ٢٨٢.

(١٩٩) المحتسب ١: ٢٩٦

(٢٠٠) نفسه ١: ٨٦.

سيبويه في الحكم بزيادة النون مع المضعف كما يحكم بزيادتها مع غير المضعف قال: (ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف ما ورد في الخبر. . .) وأورد الحديث ثم قال: (افلا تراه كيف اشتق الاسم من الغيّ والغواية حتى حكم بزيادة النون لانه قابله بضده وهو قوله رشدان وترك ان يشتقه من الغين وهو الباس الغيم. . فصار غيان عنده مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مرجان وسعدان فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير تضعيف كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف)(٢٠١).

حديث: (فإذا سحابة ترهيأ) جاء به شاهدا على زيادة الياء في بناء شاذ مؤيدا قول أبي علي في أن الهمزة أصل، هربا من القول بزيادتها في غير الأول قال: (وسألت أبا علي عن مثال رهيأ فقال فعيل لأن الهمزة ليست بزائدة. . فكأن أبا علي حمله على فَعْيَلَ وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الافعال ولا الأسماء هربا من زيادة الهمزة غير أول، ولأنه رأى الياء في رهيا في موضع الواو من جهور وسرول ولهذا المثال نظائر في الشذوذ. . . وجاء في الحديث فإذا سحابة ترهيأ فهذا تفصيل والياء فيه زائدة)(٢٠٢)، حديث: (الراجع في هبته. .) ذكره وهو يتحدث عن مجيء المصدر بمعنى اسم المفعول وهو يفسر قراءة الحسن وأبي الحويرث (ما هذا بِشِرًى) قال: (فوضع المصدر موضع اسم المفعول كقول الله سبحانه: (أُحِلّ لكم صيدُ البحر)، أي مَصِيدُه، وكقوله تعالى: (وهو الذي يَبدأُ الخلقَ ثم يُعيدُه)، أي المخلوق وكقول النبي ﷺ: «الراجع في هبته»، اي موهوبه. . . .)(٢٠٣).

ومن ذلك ايضا ايراده احاديث يفسر بها كلمة جاءت في قراءة كما في قوله: (ومن ذلك قراءة. . فسوف نَصْليه نارا، بفتح النون وسكون الصاد. قال ابو الفتح يروى في الحديث أنه اتى بشاة مصلية أي مشوية يقال: صلاه يصليه اذا شواه. .)(٢٠٤). وقوله: (. . والذين هادوا. . ، وقد هودي الرجل يهادى مهاداة اذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق ومنه قولهم في الحديث مرّ بنا يهادى بين اثنين)(٢٠٥)، وقد يذكر الحديث ليؤيد به قراءة في توجيه اعرابي كما في قوله: (ومن ذلك قراءة أبي سعيد الخدري: وأما الغلام فكان أبواه مومنان، قال أبو الفتح يجوز في الرفع هنا تقديران. . . ومثله قول النبي ﷺ: كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه، إن شئت كان ضمير المولود في كان اسمها. .)(٢٠٦) ومنه قوله: واما ابدالها من اللام فيروى أن النمر بن تولب قال:

---

(٢٠١) المحتسب ١: ٨٨.
(٢٠٢) المنصف ١: ١٠٧- ١٠٩.
(٢٠٣) المحتسب ١: ٣٤٣.
(٢٠٤) نفسه ١: ١٨٦.
(٢٠٥) نفسه ١: ٩١.
(٢٠٦) نفسه ٢: ٣٣.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس من امبر امصيام في امسفر[٢٠٧].

ويبدو لي أنه بعد كل ما قدمناه يمكن أن نقرر باطمئنان أن ابن جني كان ممن يرى صحة الاستدلال بالحديث وأنه استدل به في مواضع من كتبه.

كلام العرب وأمثالهم وأشعارهم:

في كلامنا على مشافهة الاعراب ذكرنا أن زمانه لم يكن زمن أخذ وتلق من الاعراب وأنه أخذ القليل من الشجري وبعض فصحاء عقيل، وقد أخذ شواهده بالرواية عن طريق شيوخه مما أوضحناه في كلامنا في أول هذا الباب، ولست أرى ضرورة لإعادة الكلام على هذا، وإنما هناك أمر يستحق أن نقف عنده ونحن نتكلم على شواهده الشعرية ذلك هو طريقه إلى هذه الشواهد، فقد ذكرنا أنه أخذ علمه ومنه الشواهد من عدد من العلماء منهم أبو علي ومحمد بن الحسن وأبو الفرج وأبو سهل والسليل وابن الحجاج وغيرهم، إلا أنني نظرت في عبارته وهو يورد الشاهد فوجدته في سر الصناعة[٢٠٨] لم يقل: أنشدنا أو أنشدني إلا إذا كان المنشد أبا علي، فإذا كان المنشد غير أبي علي اكتفى بقوله أنشد فلان من غير أن يضيفه إلى نفسه، أما في الخصائص فإنه قل أن يذكر شاهدا بإسناده إنما كان يوردها مباشرة كقوله مثلا: قال العجاج[٢٠٩]، قال الراجز[٢١٠]، أنشد أبو الحسن[٢١١]، وبيت الكتاب[٢١٢]، وأنشد ابن الاعرابي[٢١٣]، إلا أنني وجدته في موضع قال: (أنشدنا أبو علي)[٢١٤]، وفي آخر قال: (وأنشدني بعض أصحابنا)[٢١٥]، وفي المنصف[٢١٦] التزم ما ذكرناه في سر الصناعة إلا في ثلاثة مواضع حيث قال: (أنشدنيه بعض أصحابنا)[٢١٧]، و(أنشدنا ابن مقسم)[٢١٨]، و(أنشدنيه بعض أشياخنا)[٢١٩]، والتزمه أيضا في

---

(٢٠٧) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ١٤٣.
(٢٠٨) انظر: ١: ٢٩، ٤٢، ٨٩، ٩٠، ١١٣، ١١٧، ١٧٢، ٢٠٢، ٢٥٦.
(٢٠٩) ١: ٥.
(٢١٠) ١: ٦.
(٢١١) ١: ٣٤.
(٢١٢) ١: ٧٤.
(٢١٣) ١: ٢٩٠.
(٢١٤) ١: ٧
(٢١٥) ٣: ١٥٢
(٢١٦) انظر: ١: ١٤، ٧٢، ١٢٦، ٢٦٢، ٢٩٠، ٢: ٧٧، ٧٨، ١١٤، ١١٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ٣: ٣٠، ٣١، ٥٨، ٧٠، ٧٢، ١١٠، ١١٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٠.
(٢١٧) ٢: ٢٢٨.
(٢١٨) ٣: ٥.
(٢١٩) ٣: ١٠٥.

المحتسب[٢٢٠] إلّا في ثلاثة مواضع حيث قال: (أنشدني بعض أصحابنا)[٢٢١] و(أنشدونا. .)[٢٢٢].

هذه الظاهرة التي أوردناها تحملنا على أن نقرر، ان سماعه الشواهد الشعرية كان عن طريق أبي علي، وأنه لم يسمع من شواهد الشعر عن غير طريق أبي علي إلّا اليسير الذي لا يعتدّ به، أما الشواهد الشعرية الكثيرة التي نراها في كتبه مما لم يذكر فيها كلمة أنشدني فقد أخذها بالرواية من العلماء الذين ذكرناهم آنفا وفيهم أبو علي، فكأنّه خص أبا علي بهذه الكلمة لأنه لم يشرك معه أحدا في السماع فإذا اشترك ابن جني في الأخذ مع غيره أو كان الأخذ من كتاب قراءة على الشيخ أبي علي أو غيره تجنب كلمة أنشدني.

القياس:

عرف العلماء القياس بأنه (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[٢٢٣]، أي أنك إذا اتبعت سمت كلام العرب في الأبنية والاعراب وإن لم تسمع ذلك منهم كان كلامك من كلامهم لأنه جاء على سمته، فهذا هو القياس وفائدته أنك تحمل ما لم تسمعه عنهم على ما سمعته (وذلك كان يحتاج إلى تكسير الرجْز الذي هو العذاب فكنت قائلا أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع ارجازا)[٢٢٤]، وفي هذا ما فيه من تخفيف الكلفة عن الناس في تعلم العربية (ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه عن الناس فقننوه وفصلوه)[٢٢٥]، وقد نقل عن أبي علي أن هذه القوانين إنما وضعت (ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح)[٢٢٦].

وهذا القصد من القياس يؤيد ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس[٢٢٧] من أن القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يراد به وضع الأحكام العامة، أما في القرن الرابع فكان يراد به هذا مع معنى جديد هو إمكان استنباط شيء جديد في اللغة لم يسمع من العرب قياسا على ما تكلمت به العرب.

---

(٢٢٠) انظر: ١: ٤١، ٥٧، ٩٧، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٨، ١٢٥، ١٣٧، ١٥١، ١٦٣، ١٨٤، ٢٣٧، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٧، ٢: ٤٦، ١٢٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٨٠، ١٩٥، ٣٣٥، ٣٦٤.

(٢٢١) قاله في ١: ٤٢، ٤٣.

(٢٢٢) ١: ٦٠.

(٢٢٣) الأغراب ص ٤٥.

(٢٢٤) الخصائص ٢: ٤١.

(٢٢٥) نفسه ٢: ٤٢.

(٢٢٦) المنصف ١: ٢٧٩.

(٢٢٧) طرق تنمية الألفاظ ص ١٥، ١٦.

وقد وجدنا ابن جني مولعا بالقياس كثير الأخذ به ناصحاً بتأمله (ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه والقياسَ القياسَ)[٢٢٨]، وقد بلغ من عنايته بالقياس وشدة كلفه به أن أبعد قراءة ورد بها سماع وهي قراءة أبي عمرو (يَغْفِر لّكم) بادغام الراء في اللام وقال: (هو شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس)[٢٢٩]، وقد بحثت عن هذه الآية[٢٣٠] في كتابه المحتسب فلم أجده ذكرها أو أشار إليها في مظانها[٢٣١]، مما جعلني أميل إلى أن رده إياها لم يكن لأنها تخالف القياس حسب، إنما ردها لأنها لم تصله من طريق يطمئن إليه قبل ذلك، ولعل هذا معنى قوله: (فأما قراءة أبي عمرو يغفر لّكم بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا وغير معروف عند اصحابنا وإنما هو شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس).

وهو على شدة ولعه بالقياس نراه يؤكد حقيقة لغوية مهمة: هي أن اللغة لا يمكن أن تؤخذ كلها بالقياس (ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه)[٢٣٢]. والقياس يكون على ما كثر استعماله: (فحمله على الاكثر هو القياس)[٢٣٣]. وهذه الكثرة هي الحكم إذا ورد عن العرب سماعان مختلفان مع تصحيح ما ورد عن العرب وكان أقل من غيره (وذلك أنّ «مأروطاً» أفشى في اللغة من «مرطيّ» وكلاهما جائز، والأول الاختيار)[٢٣٤]، فإذا تعارض السماع والقياس فقد نص ابن جني على أنه يلتزم المسموع ويترك القياس في ذلك (لأن السماع يبطل القياس)[٢٣٥] إلا أنه مع ذلك لم يجعل القياس المخالف للمسموع عديم الفائدة إنما جعله ذخيرة للمحدثين إذا احتاج إليه أحدهم في شعر أو سجع إذ هو من كلام العرب ما دام على قياس كلامهم: (فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولّد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن)[٢٣٦]. ولست أرى هنا ضرورة للاتيان بأكثر من نموذج من قياساته، فالدارس يستطيع أن يجد الكثير منها في كتبه،

---

(٢٢٨) الخصائص ٢: ٢٣٣.

(٢٢٩) سر الصناعة ١: ٢٠٦.

(٢٣٠) في المعجم المفهرس (يغفر لكم) ذكرها في: الاحقاف: ٣١، الصف: ١٢، نوح: ٤ (ويغفر لكم) ذكرت في: آل عمران ٣١، الانفال: ٢٩، ٧٠، الاحزاب: ٧١، الحديد: ٢٨، التغابن: ١٧.

(٢٣١) كذلك لم أجدها في الكتاب ولا في الحجة لابن خالويه، ولا في إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، ولم يذكرها في اللهجات العربية في التراث!

(٢٣٢) الخصائص ٢: ٤٣.

(٢٣٣) المنصف ٢: ٩٥.

(٢٣٤) نفسه ١: ٣٨.

(٢٣٥) نفسه ١: ٢٧٩.

(٢٣٦) الخصائص ١: ١٢٦.

إلا أنني سوف أقف عند مسألة قياسية واحدة بالغ ابن جني فيها وأطال وتكلف لينتهي إلى موافقتها القياس ولكي لا يحملها على الشذوذ وهي تصور لنا مقدار تعلقه بالقياس وكلفه به، وذلك في ما روى من فتح آخر الفعل المضارع بعد «لم» في قول الشاعر(٢٣٧):

مـن أيِّ يَـومَيَّ مـن المـوت أفـرْ أيـومَ لمْ يقـدرَ أم يـومَ قُدِرْ(٢٣٨)

فقد ذكر رأيه فيه مفصلا في سر الصناعة وأورده في المحتسب(٢٣٩) باختصار إذْ رفض رأي الجمهور فيه وأحال على سر الصناعة، وفي الخصائص(٢٤٠) ذكر رأيه فيه بتفصيل يخالف في بعض جزئياته ما في سرّ الصناعة ثم قال: (وقد اكدت قديما هذا الموضوع في كتابي في سرّ صناعة الاعراب). والجمهور على أن الشاعر أراد في يقدر النون الخفيفة فحذفها وأبقى ما قبلها مفتوحا، إلا أن ابن جني لا يرتضي هذا، فبعض البصريين ـ كما ذكر ولم يسمّه ـ أنكر هذا لأن النون الخفيفة لا تحذف إلا لسكون ما بعدها، وما بعدها ههنا متحرك فلا وجه لحذفها إذن في القياس. ولذا فقد كان بين أمرين: إما أن يذهب مذهب أصحابه من أنه حذف النون ضرورة وهو خلاف القياس، وإما أن يبحث عن توجيه آخر يتسق مع القياس وإن طالت صنعته، وقد وجدناه يختار الطريق الثاني فيكتب في سر الصناعة ما يقابل تسع صفحات من المطبوع(٢٤١) ليثبت أن الفتحة في يقدر جاءت بسبب مجاورة الراء الساكنة للهمزة المفتوحة لأن (الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه)، واتكأ على سيبويه في تقرير هذا حيث ذكر أنه أجاز في صاد مصباح وقاف مقلات الفتح لأنهما (قد جاورتا الفتحة التي بعدهما وهما ساكنتان فصارتا كأنهما مفتوحتان فصارا كأنهما صباح وقلات)، والذي في كتاب سيبويه:(٢٤٢) (. . . ناقة مقلات، والمصباح. . . لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنا غير مكسور وبعده الفتحة فلما جاء مسكنا تليه الفتحة صار بمنزلته لو كان متحركا بعده الألف وصار بمنزلة القاف في قوائم. .) ولم يقف حيث وقف سيبويه الذي يفهم من كلامه أن الفتحة المكتسبة من الباء واللام لم تؤد إلى القول بسكونهما، فهي ليست من باب نقل الحركة وإنما من باب تأثر الصوت بالصوت فجاز في مصباح مَصباح، وإنما تعدى هذا إلى القول بأن الهمزة صارت ساكنة أي أن الكلمة أصبحت: لم يقدرَ أمْ فتنقلب الهمزة ألفا للتخفيف لأنها ساكنة قبلها فتحة فيصير التقدير: لم يقدرَ امْ فيلتقي ساكنان

---

(٢٣٧) ورد ذلك في نوادر أبي زيد ص ١٣

(٢٣٨) ١: ٨٥.

(٢٣٩) ٢: ٣٦٦.

(٢٤٠) ٣: ٩٥.

(٢٤١) من ص ٨٥ الى ٩٣.

(٢٤٢) ٢: ٢٦٥.

الألف والميم فتحرك الألف تخلصا من التقاء الساكنين فتنقلب همزة لأن الألف إذا تحركت قلبت همزة. ومعلوم أن التحريك لالتقاء الساكنين لا يشترط فيه أن يكون بالفتحة أي أن التقدير يكون: لم يقدرَ أَمْ بالهمزة المتحركة بأية حركة، ولكنهم اختاروا الفتحة اتباعا لحركة الراء فصار لم يقدرَ أمْ. وقد أحسن ابن جني بطول هذا الاستدلال من غير أن يرى فيه ما نراه من تكلف(٢٤٣) ولكنه رضي بهذا الطول لأن رأي الجمهور ساقط في القياس قليل النظير (فهذا وإن لطف وطالت صنعته أولى من أن تحمل الكلمة على حذف نون التوكيد لما فيه من قلة النظير وضعف القياس).

---

(٢٤٣) الذي في الخصائص أن الشاعر: (خفف همزة أم فحذفها وألقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره أيوم لم يقدرم ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره أيوم لم يقدر ام فحرك الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار تقديره يقدر أم واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء.. وقد ذكرت قديما هذا..).

ويظهر تكلفه إذا ما نظرنا إلى صورة المسألة التي عند سيبويه وصورتها عنده في سر الصناعة والخصائص:

١ ـ سيبويه مصْباح ← مصَباح: تحركت الصاد تأثرا بحركة الباء وبقيت حركة الباء من غير حذف أو تغيير.

٢ ـ سر الصناعة: لم يقدرْ أَمْ ← لم يقدرَ أْمْ ← لم يقدرَ امْ ← لم يقدرَ أمْ لم يقدرَ أَم.

٣ ـ الخصائص: لم يقدرْ أَم ← لم يقدرَ مْ ← لم يقدرَ امْ ← لم يقدرَ أمْ ← لم يقدرَ أَمْ.

ولو أنه وقف حيث وقف سيبويه لما أخل بمراده حيث يتم له تفسيرُ الكلمة بما يوافق القياس من غير حاجة إلى طول وتكلف، أو لو أنه أخذ بما ذكره اللحياني في نوادره كما نقل أبو حيان في البحر ٨: ٤٨٨ من أن النصب بلم لغة لبعض العرب لما وجد حاجة للبحث عن تفسير، ولكن يبدو أن رأيه في نوادر اللحياني كان كرأي شيخه أبي علي الذي لم يكن راضيا عنها كما مرّ.

الفصل الثالث

جهود سابقيه في الدراسات الصوتية واللهجية

الأصوات واللهجات والقراءات المتأثرة بها يمكن أن نجدها في عدد من الفنون مما كان العلماء قد ألفوا فيها قبل ابن جني وأهمها:

المعجمات اللغوية، النحو والصرف، اللغة والنوادر، لغات القرآن، القراءات والمعاني، دواوين القبائل.

المعجمات اللغوية:

من أبرز المعجمات التي ذكرها العلماء مما كان قد كتب قبل ابن جني[1]: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) والجمهرة لابن دريد (٣٢١ هـ) والبارع في اللغة لاسماعيل بن القاسم القالي (٣٥٦هـ) والتهذيب للأزهري (٣٧٠هـ) والمحيط للصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ).

أما ابن دريد فقد أهمل ترتيب الحروف على المخارج الذي ابتكره الخليل وتمسك بالترتيب الألف بائي وأما القالي فقد أغفل ما فعله ابن دريد وعاد إلى طريقه الخليل في الترتيب وإن خالفه في مخارج الحروف حيث ترك ترتيب الخليل إلى ترتيب سيبويه مع شيء يسير من الخلاف. وعلى مدرسة الخليل أيضا جاء التهذيب والمحيط.

وسوف نقف عند كتاب العين للخليل لأنه أقدم المعجمات اللغوية تأليفا على ما قيل في صحة نسبته إلى الخليل.

كتاب العين:

أول كتاب في المعجمات ورد فيه حديث عن الأصوات واللهجات هو كتاب العين،

(١) أنظر المعجم العربي ص ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٣٢، ٣٧٠.

إلا أنه لا بد لنا من أن نقف وقفة قصيرة عند نسبة الكتاب للخليل.

فقد تولى محقق الجزء الأول منه[٢] مناقشة الاراء المشككة في نسبة الكتاب للخليل وانتهى إلى القول: (وبعد أن عرضنا لكل تلك الاراء نجد أنفسنا مقتنعين بصحة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد. ولكننا مع هذا لا ننفي مجهود الليث فيه كلية إذ هو الراوي الأول للكتاب، بل ومخرجه أيضا، وليس الاعتراف بمجهود الليث يعني نسبة الكتاب إليه). ومع أن المحقق الفاضل قد وجد نفسه مقتنعا بصحة نسبة الكتاب للخليل إلا أنني على قراءتي لمناقشاته لاراء العلماء لم أجد نفسي مقتنعا بما اقتنع به ولعل مرد ذلك إلى أن الزبيدي (٣٧٩هـ) الذي اختصر الكتاب ذكر أشياء لا نراها في نسخ الكتاب المخطوطة التي ظهرت فجأة في العراق ويعود أقدمها إلى سنة ١٠٥٤هـ مما يجعلنا نميل إلى أن بعض الأيدي قد عملت في الكتاب وغيرت. فالزبيدي يقول[٣]: (ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين وبخلاف مذهب البصريين فمن ذلك ما بدىء الكتاب به وبني عليه من مخارج الحروف في تقديمها وتأخيرها وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل في كتابه... وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف وهو مذهب الكوفيين، وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره... ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتل والثنائي المضاعف من المعتل والثلاثي المعتل بعلتين. ولما جعل ذلك كله في باب سماه اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخلط فيه خلطا..) وقد نقل محقق العين هذا النص ثم قال: (ولكننا إذا تتبعنا ترتيب الحروف الهجائية ـ الصوتية ـ في العين وفي المختصر وجدناه متفقا، فكيف نفهم أن الزبيدي يعترض على الترتيب ثم يبني عليه كتابه)[٤]. ثم قال: (وإذا قارنا ما قاله الزبيدي بما هو واقع فعلا في كتاب العين نجد أنفسنا في حيرة بالغة فإن العين لم يخلط الثلاثي المعتل باللفيف... فما معنى هذا؟ هل معناه أن الزبيدي يناقض نفسه أم أن هذا يعني أن تلك الرواية مختلقة من أساسها شأن غيرها من الروايات التي تذكر من وقت لآخر في المزهر دون تحقيق أو تمحيص، لعله من الأسلم أننا لا نتحامل على الزبيدي وننسب له التناقض ونكتفي فقط بنظرية اختلاق الرواية وعلى ذلك ينجلي الموقف)[٥]، ولست هنا في معرض الدفاع عن المزهر ولكن الحق أن السيوطي قد ذكر في أول نقله هذا الكلام أنه من كتاب للزبيدي. ويبدو أنه شاهده إذ وصفه بأنه لطيف ونقل

---

(٢) د. عبد الله درويش: العين جـ ١ المقدمة من ص ٦ ـ ٤٠.

(٣) المزهر ١: ٨٥.

(٤) مقدمة العين ص ٢٠.

(٥) المصدر نفسه ص ٢١.

منه في المزهر ما استهلك ثماني صفحات من المطبوع[٦] بدأه بقوله: (وقال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي اللغوي مؤلف مختصر العين في أول كتابه ـ استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ـ وهو مجلد لطيف . . .)[٧]. وختمه بقوله: (. . ليقوم لنا العذر فيما نزهنا الخليل عنه. انتهى كلام الزبيدي في صدر كتاب الاستدراك)[٨].

والثقة بالسيوطي مع هذا النقل الطويل من الكتاب تمنع القول باختلاق الرواية. أما ما ذكره المحقق من أن كتاب الاستدراك للزبيدي (لا علاقة له بالعين وإنما هو استدراك على أبنية سيبويه)[٩] فإن هذا لا يعني أن الزبيدي لم يؤلف استدراكا آخر على العين غير استدراكه على سيبويه، والمقدمة التي نقلها السيوطي من الكتاب قاطعة بوجوده وبأنه ليس الاستدراك على سيبويه إذ نحن لا نجد شيئا منها في هذا الكتاب[١٠] مما يجعلنا نقطع بأنها من كتاب مستقل هو الذي رآه السيوطي ووصفه بأنه مجلد لطيف، فإذا صح هذا لم يبق أمامنا إلا أن نقول أن زوال التناقض الذي ذكره الزبيدي في العين كان بسبب امتداد بعض أيادي العلماء إليه بالتصحيح. وعلى هذا يبقى رأي الزبيدي هو المقنع وهو: (أن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه، وأكبر الظن أن الخليل سبب أصله ورام تثقيف كلام العرب فيه ثم هلك قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه فكان ذلك سبب الخلل الواقع به والخطأ الموجود فيه)[١١].
وهذا هو مذهب ابن جني في كتابه العين ومذهب شيخه أبي علي الفارسي، قال ابن جني: (وأما عياهم فحاكيه صاحب العين وهو مجهول، وذاكرت أبا علي رحمه الله يوما بهذا الكتاب فأساء نثاه، فقلت له أن تصنيفه أصح وأمثل من تصنيف الجمهرة، فقال: الساعةَ لو صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا أكانت تعتد عربية لجودة تصنيفها، أو كلاما هذا نحوه)[١٢]. فالكتاب إذن على أنه كتاب لغة وتصنيفه خير من تصنيف الجمهرة إلا أنه ليس موثقا لأن صاحبه مجهول. فما ينسبه للعرب قد لا يكون صحيح النسبة إليها، فهو ككتاب لغة بغير العربية قد نرى فيه شيئا من حسن التصنيف ولكننا لا نأخذ منه في لغتنا، وينبغي

(٦) المصدر نفسه ص ٧٩ ـ ٧٦ من جـ ١.
(٧) المزهر ١: ٧٩.
(٨) المصدر نفسه ١: ٨٦.
(٩) مقدمة العين ص ٢١.
(١٠) انظر الاستدراك على سيبويه المقدمة ص ١، ٢.
(١١) مختصر العين ص ٨.
(١٢) الخصائص ٣: ١٩٧ وانظر سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٣٠٦.

على هذا أن ابن جني لم يأخذ من كتاب العين لهذا وكيف يأخذ من كتاب جعله شيخه ككتاب لغة بالتركية، أما عمل الخليل في الكتاب فإن رأي ابن جني فيه يتفق مع رأي الزبيدي إذ يقول: (وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر اتباع الخليل فضلا عن نفسه ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله، وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه ولا قرره ولا حرره.. وذاكرت به يوما أبا علي رحمه الله فرأيته منكرا له...)[١٣]

وسواء أكان رأي ابن جني وشيخه الفارسي في كتاب العين صحيحا أم فيه نظر[١٤] فإنه لا يتصور أن يأخذ منه ما دام هذا رأيه فيه، فأما ما ورد في كتبه من ذكر للخليل وآرائه فإنها كان مما أخذه عن الشيوخ. ونحن على ما قاله ابن جني في الكتاب نرى أنه يمثل مرحلة من مراحل الدراسات الصوتية واللهجية قبله، فعلى أنه ليس للخليل كما يرى أبو الفتح إلا أنه لرجل مجهول بعد الخليل وقبل ابن جني وهذا يعني أن العلم الذي فيه أسبق مما جاء في كتب أبي الفتح وإنما ذكرنا رأيه فيه لننتهي إلى أنه لم يأخذ منه لا أن ما فيه مخالف للغة العرب، وأما ما ذكرناه عن الزبيدي والاستنتاج الذي خرجنا به من أن أيدي العلماء قد تناولت الكتاب بالتصحيح فإنه أمر لا يمس مادة الكتاب وإنما يتناول تبويبه وترتيبه. وعلى هذا فسوف نذكر شيئا مما ورد فيه مما يعد تقدما زمنيا على ابن جني في تناول الأصوات واللهجات.

ذكر في أول الكتاب صفات الحروف ومخارجها وعددا من القوانين الصوتية المتعلقة بها[١٥]، وقد ترجح عندنا الشك في ترتيبها كما قدمنا ولذا فسوف نعتمد في إثبات رأي الخليل على ما ورد في كتاب سيبويه وقد اتخذ الدكتور إبراهيم أنيس اختلاف المصطلحات الصوتية بين العين والكتاب دليلا على الشك في نسبة الكتاب للخليل (على الأقل على الصورة التي انحدرت إلينا)[١٦]. ولكننا نقول هنا أن مؤلف العين قام بمحاولة لبيان مخارج الحروف العربية وبيان صفاتها ولا ندري على وجه اليقين كيف رتبها وبم وصفها بعد أن وصلتنا وقد دخلها التغيير اللهم إلا إذا عثرنا على نسخة خطية يعود تاريخها إلى زمن ابن جني

---

(١٣) الخصائص ٣: ٢٨٨.

(١٤) مال الدكتور نصار في المعجم العربي إلى رأي ثعلب وهو أن الخليل رسمه ولم يحشه وحشاه قوم علماء ولم يؤخذ عنهم رواية وإنما نقله الوراقون فلذلك وقع الخلل في الكتاب. ص ٢٦٥.

وتجنب الدكتور المخزومي الخوض في المسألة تفاديا لطول البحث ثم ذكر ما أجمعوا عليه من أن طريقة الكتاب من عمل الخليل. انظر الخليل بن أحمد ص ١٥٥ وذكر الدكتور عبد الله درويش أن اللغويين العرب متفقون (على أن التنظيم الرئيس لكتاب العين من وضع الخليل نفسه) أنظر المعاجم العربية ص ٤.

(١٥) العين ١: ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٥.

(١٦) الأصوات اللغوية ص ١٠٨.

والزبيدي لنرى ما ذكراه مما ورد في الكتاب من خلط أو ما ذكره الزبيدي من اختلاف في ترتيب مخارج الحروف. وفي الكتاب ذكر لعدد من المسائل الصوتية واللهجية والقراءات، فمن المسائل الصوتيه التي وردت فيه ما ذكره من إبدال الصاد سينا وعلاقة ذلك بتقديمها على القاف أو تأخرها من غير أن يبين لنا صلة هذا الابدال بالقاف نفسها قال: (ولا تجوز السين في الكلمة التي جاءت القاف فيها قبل الصاد إلا أن تكون الكلمة سينية لا لغة فيها للصاد)[١٧]. وقال: (كل صاد قبل القاف إن شئت جعلتها سينا، لا تبالي متصلة كانت بالقاف أو منفصلة، بعد أن تكونا في كلمة واحدة، إلا أن الصاد في بعض الأحيان أحسن والسين في مواطن أخرى أجود)[١٨] ومن ذلك أيضا قوله: (الهيمع الموت الوحي... وبالغين خطأ لأن الهاء لا تجتمع مع الغين في كلمة واحدة)[١٩] ولم يبين سبب ذلك مع أن العين والغين كلاهما من حروف الحلق وكان قد ذكر في أول كتابه (أن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما)[٢٠].

ومما ورد فيه من اللهجات عنعنة تميم وكشكشة ربيعة، وهو وإن لم يصرح بأن هذه اللهجات مستقبحة ـ كما وصفها العلماء بأخرة ـ إلا أنه وصف تاركها بالفصاحة ومفهومه أن مرتكبها أقل فصاحة قال: (من ترك عنعنة تميم وكشكشة ربيعة فهم الفصحاء، أما تميم فإنهم يجعلون بدل الهمزة العين قال شاعرهم:

إن الفؤاد على الذلفاء قد كمدا   وحبها موشك عن يصدع الكبدا

وربيعة تجعل مكان الفاء (كذا) شينا قال:

تضحك مني أن رأتني احترش   ولو حرشت لكشفت عن حرش

ويقال بل يقولون عليكش وبكش، ويقال بل يبدلون في كل ذلك)[٢١].

وقوله (مكان الفاء شينا) غير صحيح ولعله من تصحيف الناسخ والصواب مكان الكاف. وقد ذكر البيت في اللسان مادة (حرش) نقلا عن الأزهري وأشار إلى إبدال الكاف شينا ولم يذكر لغة من هي، وفي مادة (كشش) ذكره وقال: (الكشكشة لغة لربيعة وفي الصحاح بني أسد.. وفي حديث معاوية تياسروا عن كشكشة تميم...)[٢٢]، ومن ذكره

---

(١٧) العين ١٤٧.
(١٨) العين ١/١٤٨.
(١٩) المصدر نفسه ١/١٢٨.
(٢٠) المصدر نفسه ١: ٦٨.
(٢١) المصدر نفسه ١: ١٠٤.
(٢٢) اللسان ٨: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ وانظر الاختلاف في نسبة الكشكشة.

اللهجات أيضا قوله: (ولغة هذيل في تعرُج وتعكُف تعرج وتعكف لأنهم مولعون بالكسر)[٢٣] وقوله: (العنك: الباب بلغة اليمن)[٢٤]، ومن القراءات قوله: (والقِطْع: طائفة من الليل... ويجوز قِطَع فهما لغتان وفي التنزيل: قطَعا من الليل مظلما، وقرىء قطْعا)[٢٥] ولم ينسب اللغتين.

النحو والصرف:

ما كتب في هذين العلمين قبل ابن جني على قسمين قسم حوى النحو والصرف مرة واحدة واشتهر بأنه من كتب النحو كما في كتاب سيبويه وقسم انفرد بدراسة التصريف كما في كتاب التصريف للمازني.

كتب النحو:

وهي كتب لم تكن خالية من التصريف قال ابن جني: (لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره)[٢٦] وأقدم ما وصلنا منها كتاب سيبويه، وإن ذكر العلماء أشياء كتبت قبله إلا أنه لم يصلنا منها شيء، ويرى بعضهم أنه ينبغي أن يؤرخ للنحو من طبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١٧٧ هـ) وعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) وأبي عمرو بن العلاء (١٥٧هـ) (لأنها الطبقة التي قامت الدلائل على أن رجالها كانوا يتناولون بالدرس مسائل نحوية)[٢٧]، وقد ذكروا أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كتب في النحو واعتنى بالقياس[٢٨] ولم يذكروا له كتاباً، وأن عيسى بن عمر كانت له كتب كثيرة في النحو منها الاكمال والجامع ولكنها ذهبت جميعها كما زعموا في آفة اتت عليها عند موسر[٢٩]، وقد ذكر المبرد أنه رأى شيئاً من الكتابين المذكورين والكلام فيه كالإشارة إلى الاصول[٣٠]، وذكر السيرافي أنهما لم يقعا له وأنه لم ير أحداً ذكر أنه رآهما[٣١]، أما الخليل فهو (أول من فتق معاني النحو وضبط اصوله وبسط فروعه واستخرج علله وأسبابه.. ولكنه ترفع عن التأليف فيه لأنه منهل كثر وارده[٣٢]...). أما بعد سيبويه فقد كتب في النحو كثيرون وكلهم على كتاب سيبويه عيال كما قال الجاحظ[٣٣]، فهذا كتاب المقتضب للمبرد على أنه كما يرى محققه (أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالاسلوب الواضح والعبارة المبسوطة)[٣٤]، إلا

---

(٢٣) العين ١: ٢٥٨.
(٢٤) المصدر نفسه ١: ٢٣١.
(٢٥) المصدر نفسه: ١: ١٥٨.
(٢٦) المنصف ١: ٤.
(٢٧) عبقري من البصرة ص ٧٥.
(٢٨) النحو المنهجي ص ٢٦.
(٢٩) انباه الرواة ٢: ٣٤٧.
(٣٠) مراتب النحويين ص ٢٣.
(٣١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٢.
(٣٢) تاريخ علوم اللغة ص ١٨٥.
(٣٣) انباه الرواة للقفطي ٢: ٣٥١.
(٣٤) مقدمة المقتضب ص ٦٦.

أن تأثير الكتاب فيه كان كبيراً فقد (تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب)[٣٥]، وقال عنه في موضع آخر: (وقد الف المبرد كتابه المقتضب على نظام كتاب سيبويه جامعاً للنحو والصرف[٣٦]، أما الاصول في النحو لابن السراج فقد قال عنه محققه أنه (أخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب)[٣٧]، وأنه (نظر في رقائق سيبويه وعول على مسائل الاخفش والكوفيين وخالف اصول البصريين في مسائل كثيرة)[٣٨]، وهذا يعني أن وقوفنا عند كتاب سيبويه يعني وقوفنا عند جمهرة المسائل الواردة في المقتضب والاصول وغيرهما من كتب النحو المتأخرة عنه.

الكتاب لسيبويه:

كتاب سيبويه وإن قيل فيه أنه قرآن النحو[٣٩]، وإن من اراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعده فليستحي[٤٠]، ألا أنه مع ذلك يحمل في طياته مادة ليست بالقليلة من اللهجات[٤١] والمقايسة بينها، والقراءات وإيضاح بعضها[٤٢]، أما الأصوات[٤٣]، فإن دراسته إياها تعد بحق من أصخ الدراسات المتقدمة وهي مصدر أساس من المصادر التي اعتمد عليها ابن جني في بحثه كما سيأتي.

لقد ذكر سيبويه اللهجات في مواطن عدة من كتابه، وتناول المقايسة بينها والاستدلال لها في أكثر من موضع فمن ذلك مثلاً كلامه على ما الحجازية والتميمية والاستدلال لهما والمقايسة بينهما وقد جعل التميمية هي القياس[٤٤]، وكذلك فعل في كلامه على قول العرب مررت بزيد فيقول الحجازيون: من زيدٍ (واما بنو تميم فيرفعونه على كل حال وهو أقيس القولين)[٤٥]، وفي باب المضاعف واختلاف العرب فيه[٤٦]، ذكر لغة الحجاز في فك

---

(٣٥) المصدر نفسه ص ٨٨.
(٣٦) المغني في تصريف الأفعال ص ٧.
(٣٧) مقدمة الأصول ص ٢١.
(٣٨) مقدمة الأصول ص ٢١ وانظر معجم الأدباء جـ ٧، ص ١٠.
(٣٩) مراتب النحويين ص ٦٥.
(٤٠) الفهرست ص ٨٣.
(٤١) انظر في اللهجات مثلا ١: ٢٨، ٣٦، ٦٢، ١١٥، ١٢٣، ١٣٢، ١٥٢، ١٨٧، ١٩٢، ٢٢٧، ٣٠٤، ٣٤٥، ٣٦٢، ٤٠٣.
(٤٢) انظر في القراءات مثلا ١: ٧٢، ١٤٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٨١.
(٤٣) انظر في الأصوات مثلا ٢: ١٦٣، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٩ ـ ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨١ـ ٢٩١، ٣٥٥ـ٣٥٧، ٣٥٨ـ ٤٣٠.
(٤٤) ١: ٢٨.
(٤٥) ١: ٤٠٣.
(٤٦) ٢: ١٥٨.

الادغام في الامر والمضارع المنجزم، وبقاء تميم على الادغام واستدل لكل من اللغتين، وفي موضع آخر(٤٧)، ذكر الكشكشة ومثل لها ونسبها لتميم واسد وعلل استعمال العرب تلك اللغة، ولم يصفها بالقبح أو الضعف بل إنه يمكن أن يفهم من كلامه أنها أشد وضوحاً من لغة عامة العرب: (فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين وذلك لأنهم ارادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وارادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لانهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة. . .) وذكر إبدال الكاف سيناً مع المؤنث أيضاً وعلل ذلك، ولم يسم اللهجة أو ينسبها إلى أحد(٤٨)، وفي موضع آخر(٤٩)، ذكر إبدال (الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو علجّ وعوفجّ يريدون عليّ وعوفيّ) ولم يذكر لغة من هي، وقد بحث في حركة احرف المضارعة في لغات العرب(٥٠)، ذاكراً الذين يفتحون والذين يكسرون ومتى يفعلون هذا وهو من أنفس البحوث في هذا الموضوع وقد قصّر عنه كثير ممن جاء من بعده وحاول أن يبحث فيه(٥١).

أما القراءات فنحن نجد ذكرها مبثوثاً في كتابه في مواضع متفرقة فمن ذلك استشهاده بقراءة لابن مسعود قوى بها ما نقل عن العرب من جواز رفع الأسم الذي حقه النصب في بعض المواضع قال: (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب. . . وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود: وهذا بعلي شيخ)(٥٢).

ومنه ايضاً ما جاء عن العرب من النصب بأن مخففة من الثقيلة حيث استدل بقراءة أهل المدينة قال: (وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: انْ عمرا لمنطلق، وأهل المدينة يقرأون: وانْ كلا لّما ليوفينهم ربك أعمالهم، يخففون وينصبون.)(٥٣).

أما ما يمكن أن ندرجه تحت الدراسات الصوتية فإن كتاب سيبويه يمكن أن يعد بحق من خيرة المصادر القديمة التي تناولت الأصوات، بل إنه أكثر المصادر تأثيراً في دراسة ابن جني، ظهر لنا ذلك واضحاً من خلال قراءتنا ما كتب ابن جني في الأصوات وما كان سيبويه

---

(٤٧) ٢ : ٢٩٥.
(٤٨) ٢ : ٢٩٥، ٢٩٦.
(٤٩) ٢ : ٣١٤.
(٥٠) ٢ : ٢٥٦.
(٥١) انظر مثلا المحتسب ١ : ٣٣٠، الصاحبي ص ١٩، البيان في غريب اعراب القرآن ١ : ٣٨ وانظر من المحدثين: في اللهجات ص ١٣٩، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١١٤، دراسات في فقه اللغة ص ٧٣.
(٥٢) ١ : ٢٥٨.
(٥٣) ١ : ٢٨٣.

قد كتبه، ودراسة سيبويه الصوتية وان كانت مبثوثة في كتابه بجزأيه إلا ان الجزء الثاني منه ضم أهم الدراسات تلك بصورة مفصلة وافية فقد تناول الحروف ومخارجها وصفاتها وادغامها وابدالها لمناسبة الصوت[٥٤]، وتحدث عن تحقيق الهمزة وتسهيلها وهمزة بين بين[٥٥]، وعن الامالة واحكامها واحوالها[٥٦]، وعن الاعلال والابدال والتعليل الصوتي له[٥٧]، إلى غير ذلك من البحوث الصوتية التي لا غنى للباحث عن الرجوع إليها.

كتب الصرف المفردة:

كتب عدد من العلماء كتباً مفردة في الصرف[٥٨]، ومن الذين تقدموا ابن جني:

١ ـ علي بن المبارك الاحمر الكوفي (١٩٤ هـ).

٢ ـ بكر بن محمد بن بقية المازني (٢٤٩ هـ) وقد شرح ابن جني كتابه ووسم الشرح بالمنصف.

٣ ـ محمد بن يزيد المبرد (٢٨٦ هـ).

٤ ـ محمد بن أحمد بن كيسان (٢٩٩ هـ).

٥ ـ أحمد بن سهل أبو زيد البلخي (٣٢٢ هـ).

٦ ـ أحمد بن محمد ابو جعفر الطبري كان ببغداد سنة ٣٠٤ هـ.

٧ ـ أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ).

٨ ـ علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ).

ونحن لا نشك في أن ابن جني قد أفاد مما تقدمه من كتب التصريف إلا أن اعلاها اثراً كان كتاب المازني، ويكفي أن نعلم من أهمية الكتاب وأثره فيه أن كان الأساس الذي بنى عليه دراسته الصوتية في المنصف ولم نجد له كتاباً في التصريف يدانيه.

اللغة والنوادر:

من اوائل من ينسب اليهم كتاب في اللغة يونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ثم أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (٢٠٦ هـ) صاحب كتاب الجيم الذي رمى فيه (إلى تدوين

---

(٥٤) ٢ : ٤٠٤ـ ٤٣٠.

(٥٥) ٢ : ١٦٣ـ ١٧٠.

(٥٦) ٢ : ٢٥٩ـ ٢٦٧.

(٥٧) ٢ : ٣٥٨ـ ٤٠٤.

(٥٨) استقراهم الاستاذ عضيمة في المغني في تصريف الافعال ص ٩، ١٣ من طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي **ومعجم** الادباء لياقوت وبغية الوعاة للسيوطي.

الالفاظ الغريبة من لغات القبائل)[٥٩]، وقد أعتنى باللغات عناية فائقة (فالكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة . . . ويفوق كتاب الجيم من هذا الجانب جميع المعاجم التي بين أيدينا إذ أن أشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة)[٦٠]. وممن الف في اللغات[٦١]، الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والاصمعي (٢١٥ هـ) وابو زيد (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ)، وابن دريد (٣٢١ هـ)، الذي الف كتاباً في اللغات، وكتب في آخر الجمهرة بحثاً طويلاً فيها. وهذه الكتب جميعاً ما عدا كتاب الجيم وما كتبه ابن دريد في آخر الجمهرة لم تصل الينا. ولم أجد ابن جني يشير إلى واحد منها ولا نقل نصاً من أي منها. ومما يمكن أن يوضع في كتب اللغات الكثير من أبواب الجزء الأول من اصلاح المنطق لابن السكيت (٢١٦ هـ)، وبعض أبواب الجزء الثاني[٦٢]. أما كتب النوادر فقد كانت تتناول شيئاً من اللغات غير المعروفة ولذا لا يمكن التفرقة بينها وبين كتب اللغات[٦٣]، وقد ذكر في المعجم العربي[٦٤]، فريقاً من الذين كتبوا في النوادر منهم: ابو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ)، والقاسم بن معن الكوفي (١٧٥هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ)، والكسائي (١٩٨ هـ)، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢ هـ)، وقطرب (٢٠٦ هـ)، وأبو عمرو الشيباني (٢٠٧ هـ)، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ)، والاصمعي (٢١٥ هـ)، وابو زيد (٢١٥ هـ)، والاخفش سعيد بن مسعده (٢١٥ هـ)، وغيرهم. وقد ذكر أن السيوطي أورد في المزهر فقرات من كتاب لتاج الدين بن مكتوم منتقى من كتاب يونس تدل على أنه كان يوازن بين لغتي الحجاز وتميم، واورد عدة اقتباسات من كتاب اليزيدي تدل على أنه كان شديد العناية فيه باللغات وأنه كان يوازن بينها ويرجح احياناً[٦٥]. وسوف نقف عند كتاب اصلاح المنطق لابن السكيت والنوادر لابي زيد، لأن ابن جني كان كثير الرواية عن الرجلين فلا بد أن يكون قد أخذ غير قليل مما ورد فيهما عن شيوخه وكذلك فإن نوادر أبي زيد أقدم كتاب في النوادر وصل الينا[٦٦].

---

(٥٩) المعجم العربي ص ٧٩.

(٦٠) المصدر نفسه ص ٨١.

(٦١) انظر في كتب اللغات الفهرست: ص ٦٩، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ١٠٦، وكشف الظنون ص ١٤٥٤ وذيل كشف الظنون ٢: ٣٢٥، ٣٢٦، انباه الرواة ١: ٢٢٦ كتاب أبي عمرو الشيباني في اللغات وقد رجح في اللهجات العربية في التراث ص ١٠٨ أنه كتاب الجيم.

(٦٢) المعجم العربي ص ٨٣.

(٦٣) المصدر نفسه ص ١٤٥.

(٦٤) المصدر نفسه ص ١٣٣.

(٦٥) المعجم العربي ص ١٣٥.

(٦٦) المصدر نفسه ص ١٣٦.

اصلاح المنطق لابن السكيت:

وهو من كتب اللغة التي أكثر العلماء من العناية بها ولم أجد ابن جني يشير اليه ولا يبعد أن يكون قد أخذ منه رواية إذ كثيراً ما يذكر الأخذ عن ابن السكيت عن طريق الرواية كما قدمنا. وقد حاول ابن السكيت في هذا الكتاب أن يعالج اللحن في الكلام فضمنه (ابواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب وذلك بذكر الالفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى وما فيه لغتان أو أكثر، وما يعل ويصحح، وما يهمز ولا يهمز، وما يشدد..)(٦٧).

وفي الكتاب ذكر لعدد من القراءات القرآنية. واللهجات المعزوّة إلى قبائلها(٦٨)، وغير المعزوة أكثر.

فمن ذكر القراءات ليدعم بها ما نقل عن العرب من لغة قوله(٦٩): (والقصَر ايضاً اصول النخل والشجر وقرأ بعض القراء: انها ترمي بشرر كالقصَر)، وقد يستفيد من القراءة لتأكيد معنى لغوي للفظة ذكرها قال: (والقبصة اصغر من القبضة وهو التناول باطراف الاصابع، وقرأ بعض القراء: فقبصتُ قبصةً من أثر الرسول)(٧٠).

وقد يذكر القراءة لا ليؤكد معنى قاله وإنما لذكر ما يخالفه قال(٧١)، في باب فَعْل وفُعْل باتفاق معنى (.. وقرىء: أن يمسسكم قَرح، وقُرح، اكثر القراء على فتح القاف. قال وقرأ أصحاب عبد الله قُرح، قال: وكأن القُرح ألم الجراحات أي وجعها وكأن القَرح الجراحات باعيانها.).

وقد يذكر القراءة شاهداً على مجيء لغتين بمعنى واحد كقوله(٧٢): (وهو الدرْك والدرَك، وقرأت القراء بهما جميعاً: في الدرْك الاسفل من النار، وفي الدرَك الاسفل) وكقوله(٧٣): (حرَج وحرِج وبكلٍ قرأت القراء: يجعل صدره ضيقا حرِجا، وحرَجا).

---

(٦٧) اصلاح المنطق المقدمة ص ١٢.

(٦٨) من ذلك مثلا. حمير ص ٢٢، عقيل ص ١٠٥، قيس وتميم ص ١١٥، أهل اليمامة وكلب ص ١١٧، أهل الحجاز ص ١٢١، أهل العالية وبنو أسد ص ١٣٦، كلاب ص ١٧٦، بنو عامر ص ١٧٩، ازد شنوءة ص ٣٣٢، طيء ص ٣٥٧.

(٦٩) ص ٤١.

(٧٠) ص ٧٥.

(٧١) ص ٩٠.

(٧٢) ص ٩٧.

(٧٣) ص ١٠٠ وانظر ص ١٠٧، ١١٦، ١٣٦.

وقد يذكر القراءة شاهدا على اختلاف المعنى لاختلاف الحركة في الكلمة كقوله[٧٤]: (النار ذات الوَقود، وقرىء الوُقود، فالوقود بالضم الاتقاد... والوَقود الحطب)..

أما اللهجات فقد أكثر من ذكرها في الكتاب، وإننا نستطيع أن نقول إن الكتاب في جملته مجموعة لهجات، وقد عقد أبوابا لما جاء بلهجتين غير أنه كان يذكر اللغة أحيانا معزوة إلى أهلها من غير وصف كقوله في باب فِعْل وفَعْل باتفاق معنى: (قال أبو عبيدة تميم من أهل نجد، يقولون نِهي للغدير، وغيرهم يقولون نَهي... وقال يونس أهل العالية يقولون الوَتر في العدد والوِتر في الذُحل، وتميم تقول الوِتر في العدد وفي الذحل... ويقال الضُّرع لغة قيس والضَّرع لغة تميم وكلاهما مصدر ضَرَعت)[٧٥].

وقد يذكر اللغة معزوة ليبين أن القبيلة الواحدة قد يختلف أهلها في اللغة قال[٧٦]: (وحضرني اعرابيان من بني كلاب فقال أحدهما: إنفحة، وقال الآخر: منفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من الأشياخ من بني كلاب فاتفق جماعة على قول ذا، وجماعة على قول ذا، وهما لغتان).

وقد يذكر اللغة غير معزوة مع وصف ما كأن يصفها بأنها: قليلة: (.. وختُر قليلة في كلامهم)[٧٧]. أو رديئة: (هو الحُوار لولد الناقة، والحِوار لغة رديئة)[٧٨]، أو لغية: (.. والكسر لغية[٧٩]، وقد يصف إحدى لغتين بأنها أفصح: (وتقول هلم يا رجل وكذلك للاثنين والجمع والمؤنث، موحد قال الله عز وجل: قل هلم شهداءكم، وقال: والقائلين لإخوانهم هلم إلينا، ولغة أخرى يقال للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمرأة هلمي وللاثنتين هلما وللجميع هلممن، والأولى أفصح)[٨٠].

وقد يصفها بأنها الفصيحة: (وتقول: هي اللبوءة، فهذه اللغة الفصيحة ولبوة: لغة)[٨١]، و(مِسست الشيء أمسّه مسا ومسيسا، فهذه اللغة الفصيحة، قال أبو عبيدة مَسست أمَسّ: لغة)[٨٢].

وقد يسمي اللغتين ويصف إحداهما بأنها الفصيحة كقوله: (يقال: ضلَلت يا فلان فأنت تضِل... فهذه لغة أهل نجد وهي الفصيحة، وأهل العالية: ضلِلت أضَل)[٨٣].

---

(٧٤) ص ٣٣٢.
(٧٥) ص ٣٠ - ٣١.
(٧٦) ص ١٧٥ - ١٧٦.
(٧٧) ص ٢٠٧.
(٧٨) ص ١٦٦.
(٧٩) ص ١٦٦.
(٨٠) ص ٢٩٠.
(٨١) ص ١٤٦.
(٨٢) ص ٢١١.
(٨٣) ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

النوادر في اللغة لأبي زيد:

النسخة المطبوعة من النوادر نسخة نفيسة فهي برواية علي بن سليمان الأخفش الصغير (٣١٥هـ) من طريقين[٨٤]: الأولى عن المبرد عن التوزي عن السجستاني عن أبي زيد، والثانية عن السّكري عن الرياشي والسجستاني عن أبي زيد، والذي يزيد في نفاستها أنها كتبت بقلم علم من أعلام العربية هو ابن منظور صاحب لسان العرب فقد جاء في آخرها: (فرغ من تعليقه عبد الله محمد بن المكرم بن أبي الحسن بن أحمد الأنصاري الخزرجي الكاتب عفا الله عنه بالمعزية القاهرة حماها الله بكرمه وصانها...)[٨٥].

وقد تصرف الأخفش الصغير بنسخة النوادر هذه بأن أدخل عليها زيادات وتعليقات وشروحا من عنده ونقلا عن شيوخه، وهي من الكثرة بحيث يمكننا القول إن الكتاب يصح تسميته بحاشية الأخفش الصغير على نوادر أبي زيد[٨٦]، ومع ذلك فسوف نقف عنده لأن علي بن سليمان سابق لابن جني فما ورد من تعليقاته وتعقيباته وإضافاته يدخل في الجهد الذي سبق ابن جني، وكذلك ما أورده الأخفش الصغير عن شيوخه كالسكري وأبي حاتم وغيرهما.

والنوادر مجموعة من شعر القصيد واللغات والرجز وقد نقل عن أبي زيد أنه قال[٨٧]. (ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبّي، وما كان من لغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب).

وهذه النوادر من شعر ولغات أوردها لأن فيها ما يحتاج للوقوف عنده، كشرح كلمة غريبة، أو إعراب، أو تفسير لغة، أو بيان اختلاف اللغات، أو ضبط بعض العبارات مما ورد عن العرب، وخلال ذلك كان يشير أحيانا إلى أن هذه لغة بني فلان، أو أنها لغة، من غير أن يعزوها، وقد يصف اللغة بالشذوذ، أو القلة، أو القبح. فمن ذكره اللغات منسوبة من غير وصف قوله: (وقال المفضل: وأنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمن:

أيّ قَلُوصِ راكبٍ تراها ... طاروا عليهنّ فشلْ علاها
واشدُدْ بمَثْنَيْ حَقَبٍ حَقْواها ... ناجيةً وناجيا أباها

---

(٨٤) ص ١.

(٨٥) ص ٢٦٢.

(٨٦) أو لعله هو المراد بقول البغدادي: (أما النوادر فهي نوادر أبي زيد الأنصاري وشرحها لأبي الحسن الأخفش ولغيره) الخزانة ١: ١٠.

(٨٧) النوادر ص ١.

القلوص مؤنثة، وعلاها: أراد عليها، ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها الفا، يقولون: أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان، والسلام علاكم، وهذه الأبيات على لغتهم...)[٨٨].

والذي نعلمه من كتب النحو أن لغة بلحارث إلزام المثنى الألف من غير ذكر لعلاقة ذلك بفتح الياء[٨٩]، ولو كان الأمر كما ذكر لقال: طاروا علاهن بدل عليهن، وقد ذكر البيتين في موضع آخر[٩٠] وفيهما: عليهن، أيضا.

ومن ذلك أيضا ذكره إبدال الياء جيما في لغة اليمن من غير ذكر لقبحها، قال: (وقال المفضل وأنشدني أبو الغول هذه الأبيات لبعض أهل اليمن:

يا ربِّ إنْ كنتَ قبلت حِجّتجْ فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
أقمرُ نهّاتٌ ينزّي وَفْرتِجْ

أراد حجتي ووفرتي، وبج أراد بي..)[٩١]، ومن ذلك قوله[٩٢]: (قال أبو زيد تميم تقول سماء البيت وقيس تقول بنى سماوة البيت) و(قال الكلابيون..)[٩٣] و(في كلام بني تميم..)[٩٤]، (وقال القرشيون...)[٩٥]، (وقال العنبريون...)[٩٦].

ومن ذكره اللغة من غير نسبة أو وصف قوله: (ومن لغة هذا الراجز أن يبني أمس على الكسر)[٩٧]، (وقوم من العرب يؤخرون الهمزة في رأى ونأى فيقولون راء وناء)[٩٨]، و(... أقلاة: يريد أقلية، وهي لغة)[٩٩]، (مسئيا: أراد مسيئا فقدم الهمزة وهي لغة)[١٠٠].

ومن تفضيلة لغة على لغة بناء على الشهرة ووصفه إياها بالفصاحة أو الجودة قوله: (.. ومهرت المرأة هي المشهورة الفصيحة، قال: وأمهرت لغة. وليست في جودة الأولى... قال: وكذلك زففت المرأة هي اللغة الجيدة وأزففت لغة)[١٠١].

ومن وصفه اللغة بالشذوذ والقلة قوله: (.. وقد جاء يمحي وهي شاذة قليلة، يقول

---

(٨٨) ص ٥٨.
(٨٩) انظر مثلا الصبان على الأشموني ١: ٧٩.
(٩٠) ص ١٦٤.
(٩١) ص ١٦٤.
(٩٢) ص ٢٥٣.
(٩٣) ص ٨٦.
(٩٤) ص ١٧٠.
(٩٥) ص ١٧١.
(٩٦) ص ٢٥٤.
(٩٧) ص ١٢.
(٩٨) ص ٤٠.
(٩٩) ص ٤٥.
(١٠٠) ص ٧١.
(١٠١) ص ٢٠٨.

بعضهم محيت كما يقول الآخرون محوت)[١٠٢].

ومن ذكره القراءات على قلة ذلك قوله: (... وعلى هذا قرأة من قرأ: في فئتين فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة..)[١٠٣].

ومما يتصل بالأصوات كلامه على قلب الواو تاء[١٠٤] في مثل اتعد، والتخمة، والتكلان وإبدال التاء من السين ووصف ذلك بالقبح في قول علباء بن أرقم[١٠٥]:

(يا قبَّحَ اللّهُ بني السعلات   عمَرو بنَ يربوعٍ شرارَ النات
غيرَ اعفاءَ ولا اكياتِ

النات: أراد الناس، وأكيات: أراد اكياس، قال أبو الحسن: هذا من قبيح البدل وإنما أبدل التاء من السين لأن في السين صفيرا فاستثقله فأبدل منها التاء وهو من قبيح الضرورة). ومنه أيضا منعه الجمع بين همزتين فيها نقله الأخفش الصغير عن أبي حاتم السجستاني: (..والجرائىء بهمزتين محققتين، قال أبو حاتم: واجتماع الهمزتين غير مأخوذ به ولا مفلح)[١٠٦].

كتب لغات القرآن:

وهي كتب تبحث في لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم وقراءاته، ويبدو أنها كانت (تتجه إلى الناحية اللغوية والنحوية والصرفية)[١٠٧]، ولم يصلنا منها أي كتاب مؤلف قبل ابن جني سوى الكتاب المسند لابن عباس ولا نعرف فترة تأليفه، ولم أجد فيها كتبه أية إشارة إلى واحد منها، أو أي نص من نصوصها. وقد ذكر في الفهرست[١٠٨] (الكتب المؤلفة في لغات القرآن: كتاب لغات القرآن للفراء، كتاب لغات القرآن لأبي زيد كتاب لغات القرآن للأصمعي، كتاب لغات القرآن للهيثم بن عدي، كتاب لغات القرآن لمحمد بن يحيى القطيعي. كتاب لغات القرآن لابن دريد - لم يتم).

وقد نشر الدكتور صلاح الدين المنجد (كتاب اللغات في القرآن) زعم مؤلفه أنه مسند إلى ابن عباس ولم يذكر ذلك السند وإنما وضع مع العنوان عبارة: أخبر به اسماعيل بن عمرو المقرىء (؟) عن عبد الله بن الحسين بن حسنون المقرىء (؟) بإسناده إلى ابن

---

(١٠٢) ص ٢٠٩.
(١٠٣) ص ١٠.
(١٠٤) ص ٣.
(١٠٥) ص ١٠٤.
(١٠٦) ص ٢٥٩
(١٠٧) اللهجات العربية في التراث ص ١٠٧.
(١٠٨) ص ٥٩.

عباس والكتاب كما قال محققه (يدلنا على أن القرآن قد أخذ من ألفاظ قريش بأوفر نصيب. . .)[١٠٩].

وقد أحصى عدد الألفاظ التي وردت فيه لكل قبيلة فكان نصيب قريش ١٠٤، وهذيل ٤٥، وكنانة ٣٦، وحمير ٢٣، وجرهم ٢١، وتميم وقيس عيلان ١٣ وقبائل أخرى بلغت اثنتين وعشرين قبيلة ترددت ألفاظها بين لفظة واحدة وستة ألفاظ[١١٠].

كتب القراءات والمعاني:

ذكر ابن جني في أول كتابه المحتسب أنه أفاد من كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات و كذلك من كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب (غير أن كتاب أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب لذلك من حيث كان مقصورا على ذكر القراءات، عاريا من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي انحط قطرب فيها وتناهى إلى متباعد غاياتها)[١١١]، وكذلك ذكر أنه أفاد من معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للزجاج، وذكر اعتماده على ما كتب ابن مجاهد في الشواذ وأثنى عليه ووثقه (ننحي فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة، إذ كان مرسوما به محنو الأرجاء عليه، وإذ هو أثبت من كثير من الشواذ المحكية عمن ليست له روايته، ولا توفيقه، ولا هدايته)[١١٢].

وقد ذكر أن الذين سبقوه ممن كتبوا في القراءات كانوا قد اكتفوا بذكر القراءة الشاذة من غير أن يحتجوا لها (وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه وإنما ذكروه مرويا مسلما مجموعا أو متفرقا، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه، فاما أن يفردوا له كتابا مقصورا عليه، أو يتجردوا للانتصار له ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه)[١١٣]. ثم ذكر كتاب الحجة لأبي علي الفارسي وقال عنه (فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب الحجة في القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء)[١١٤]. ومعلوم أن كتاب الفارسي لم يكن في القراءات الشاذة.

ولم تكن هذه الكتب التي ذكرها ابن جني هي التي انفردت وحدها بموضوع القراءات ومعاني القرآن، فقد ألف العلماء قبله عددا من الكتب تناولت الموضوع بالبحث منها:

١ ـ كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) قال عنه في كشف

---

(١٠٩) اللغات في القرآن ص ٥ المقدمة.
(١١٠) نفسه ص ٦، ٧.
(١١١) المحتسب ١: ٣٦.
(١١٢) نفسه ١: ٣٥.
(١١٣) المحتسب ١: ٣٣ - ٣٤.
(١١٤) نفسه ١: ٣٤.

الظنون أنه أول ما صنف من الكتب المعتبرة في هذا الباب، وقد جمع خمسة وعشرين قارئا مع السبعة.

٢ ـ كتاب القراءات لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٤٨هـ).

٣ ـ كتاب القراءات الخمس لأحمد بن جبير بن محمد الكوفي نزيل انطاكية (٢٥٨هـ) قال عنه في الكشف[١١٥]: جمع كتابا في القراءات الخمس من كل مصر واحد.

٤ ـ القراءات للقاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون (٢٨٢هـ) قال عنه: إنه ألف كتابا في القراءات جمع فيه قراءات عشرين إماما منهم السبعة.

٥ ـ كتاب الشواذ[١١٦] لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب النحوي (٢٩١هـ) ولثعلب كتاب آخر في القراءات[١١٧].

٦ ـ الجامع لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) فيه نيف وعشرون قراءة[١١٧].

٧ ـ القراءات لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني (٣٢٤هـ) قال عنه[١١٧] جمع كتابا في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة.

٨ ـ كتاب القراءات السبع[١١٨] لابن مجاهد (٣٢٤هـ) وهو أول من سبع القراءة.

٩ ـ كتاب الشواذ في القراءات لابن مجاهد أيضا[١١٩].

١٠ ـ المعجم الكبير، والصغير والأوسط. في قراءات القرآن وأسمائه لأبي بكر محمد ابن الحسن النقاش الموصلي[١٢٠] (٣٥١هـ).

١١ ـ كتاب ابن خالويه حسين بن عبد الله النحوي[١٢١] (٣٧٠هـ)، ولعله كتاب الحجة في القراءات السبع[١٢٢].

١٢ ـ كتاب الحجة لأبي علي الفارسي[١٢٣] (٣٧٧هـ).

وآثرت الوقوف عند كتاب أبي علي هذا لأنه شيخ ابن جني وفيه أخذ الفارسي عن

---

(١١٥) انظر ص ١٤٤٩.
(١١٦) كشف الظنون ص ١٤٣١.
(١١٧) نفسه ص ١٤٤٩.
(١١٨) نفسه ص ١٤٤٨.
(١١٩) نفسه ص ١٤٣١ وقال عنه: (شرحه أبو الفتح عثمان بن جني وسماه المحتسب!).
(١٢٠) نفسه ص ١٧٣٧.
(١٢١) نفسه ص ١٤٤٩.
(١٢٢) طبع بتحقيق د. عبد العال مكرم سنة ١٩٧١م.
(١٢٣) الكشف ص ١٤٤٨ وقد طبع بتحقيق علي النجدي وصاحبيه.

شيخه ابن مجاهد ونقل نصوصا من شيخه ابن السراج في أول الكتاب. وفيه احتجاج أبي علي وابن السراج للقراءات باللهجات وافادتها من الأصوات في ذلك أيضا:

الحجة في علل القراءات السبع:

يجد قارىء هذا الكتاب صدق كلمة ابن جني فيه من أن أبا علي قد (تجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء)(١٢٤). والكتاب كما ذكر الفارسي مبني على ما كان شيخه ابن مجاهد قد ذكره في كتابه (المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار والحجاز والعراق والشام بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذناه عنه)(١٢٥). وأشار الفارسي إلى أن شيخه ابن السراج كان قد (شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر من ذلك في كتابي هذا)(١٢٥).

وقد وجدته ينقل الكلام عن ابن السراج في أول كل حرف فيه قراءات بادئا إياه بكلمة قال أبو بكر محمد بن السري، أو بكلمة قال أبو بكر، ثم يورد آراءه ويختم الكلام بقوله: انتهت الحكاية عن أبي بكر، ثم يبدأ بذكر حججه هو واستدلالاته، ووجدت أن آخر ما أخذه بهذه الطريقة عن ابن السراج كلامه على قوله تعالى: فيه هدى(١٢٦)، وعندما جاء إلى الآية التي بعدها مما فيه اختلاف في القراءة وهي قوله تعالى: الذين يؤمنون بالغيب(١٢٧) لم يقدم كلاما لابن السراج كما كان يفعل قبل ذلك.

ويمكن أن نرى انتفاع ابن السراج في الاحتجاج للقراءات باللهجات والاصوات في الصفحات التي نقلها عنه أبو علي. فمن احتجاجه باللهجات قوله في قراءة: سراط (للقارىء بالسين أن يقول هو أصل الكلمة ولو لزم لغة من يجعلها صاداً مع الطاء لم يعلم ما أصلها)(١٢٨).

وقوله: (هي القراءة القديمة ولغة قريش وأهل الحجاز ومن حولهم من فصحاء اليمن.)(١٢٩).

ومن إحتجاجه بالأصوات قوله: (ويقول من يقرأ بالصاد إنها أخف على اللسان لأن الصاد حرف مطبق كالطاء فيتقاربان وتحسنان في السمع، والسين حرف مهموس فهو أبعد

---

(١٢٤) المحتسب ١: ٣٤.
(١٢٥) الحجة للفارسي ١: ٤.
(١٢٦) نفسه ص ١٣٠ ـ ١٣٣.
(١٢٧) الحجة للفارسي ص ١٦٠.
(١٢٨) نفسه ١:٣٦.
(١٢٩) نفسه ١:٤٥.

من الطاء . . . ويقول من قرأ بالزاي أبدلت منها حرفاً مجهوراً حتى يشبه الطاء في الجر، ورمت الخفة، ويحتج بقول العرب صقر وسقر وزقر . .[١٣٠].

والاحتجاج باللهجات والاصوات نجده عند أبي علي الفارسي ايضاً، فمن احتجاجه باللهجات قوله (وهذا على لغة أهل الحجاز، فأما بنو تميم . .)[١٣١]، وقول: (وهذه اللغة وان كان سيبويه قد سماها اللغة الرديئة فلها من وجه القياس ما ذكرته)[١٣١]. وقوله: (اجتمع عليه أهل الحجاز وغيرهم من قيس)[١٣٢].

ومن احتجاجه بالاصوات قوله: (والحجة لمن قرأ بالصاد أن القراءة بالسين مضارعة لما اجمعوا على رفضه في كلامهم، ألا ترى أنهم تركوا إمالة واقد ونحوه كراهة أن يصعدوا بالمستعلي بعد التسفل بالإمالة، فكذلك يكره على هذا أن يتسفل ثم يتصعد بالطاء في سراط)[١٣٣].

وقال: (الحجة لمن قرأ: عليهِم، بكسر الهاء أن الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها فكما أن الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها وقربت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها بإبدال ضمتها كسرة كإمالتهم الألف نحو الياء)[١٣٤].

وقد تبع ابن جني أبا علي وابن السراج في الاحتجاج للقراءات باللهجات والأصوات كما سيأتي[١٣٥].

دواوين القبائل:

كان أكثر العلماء جمعا لدواوين القبائل أبا عمرو الشيباني[١٣٦] (٢٠٦هـ)، فقد نُقل عن ولده عمرو أن أباه ألف نيفا وثمانين ديواناً لنيف وثمانين قبيلة. (فكان كلما عمل منها قبيلة وأخرجها إلى الناس كتب مصحفاً وجعله في مسجد الكوفة، حتى كتب نيفاً وثمانين مصحفاً

---

(١٣٠) نفسه ١: ٣٦ - ٣٧ وانظر ايضاً ١٣٢.
(١٣١) نفسه ١: ٥١.
(١٣٢) نفسه ١: ٦٤ وانظر ايضاً ٦٣، ٨٧، ١٠٢، ١٨٦، ٢٠٥.
(١٣٣) الحجة للفارسي ١: ٣٨.
(١٣٤) نفسه ١: ٤٧ وانظر أيضا: ٤٠، ١٥٩، ٢٠٥، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٧.
(١٣٥) أنظر مثلا المحتسب ١: ٣٧، ١٧٣، ١: ٢٤٩، ٢٨٧، في اللهجات، وفي الأصوات ١: ٥٩، ٢٠١، ٢: ٢٦، ١١١.
(١٣٦) في الادب الجاهلي ص ١٧١ اتهمه د. طه حسين بفساد المروءة والوضع من غير دليل مع أنه نقل عن خصومه (أنه كان ثقة . . .).

بخطه)[١٣٧]، ولم يذكر لنا أسماء القبائل التي جمع شعرها، وأكتفى ابن النديم بالقول: (وأخذ عنه أشعار القبائل كلها.)[١٣٧]. ولم يسم أياً منها، والذي أميل إليه أنه جمع أشعار قبائل العرب المشهورة جميعاً وهي لا تتجاوز العدد المذكور فيما بين ايدينا من المراجع[١٣٨]، وقد ذكر البغدادي من مصادره في الخزانة كتابين لأبي عمرو في باب: المواد التي اعتمدنا عليها وانتقينا منها: (المجاميع: منها أشعار بني محارب للشيباني... أشعار تغلب لابي عمرو الشيباني)[١٣٩]، وايرادهما في هذا الباب يقطع بأن البغدادي قد رآهما وأخذ منهما[١٤٠]

وقد جمع أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (٢٧٥ هـ) أشعار سبع وعشرين قبيلة ذكر في الفهرست ستاً وعشرين في موضع[١٤١]، وواحدة وهي هذيل في موضع آخر[١٤٢]، و«اشعار هذيل» هذا هو الذي استدرك عليه ابن جني كتابه: التمام في أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري.

أما أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧١ هـ) فقد ذكر في المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء دواوين ستين قبيلة قام بترتيبها على حروف الهجاء صاحب مصادر الشعر الجاهلي وذكر أن الآمدي سماها ولم ينسبها الصانع[١٤٣] على أنه كان قد رآها وأخذ منها شعراً كثيراً للشعراء الذين ذكرهم[١٤٤].

ودواوين القبائل ـ على ما وصل اليه في مصاد الشعر الجاهلي[١٤٥]، ـ كانت تضم بين دفتيها (شعر شعراء القبيلة أو بعضهم...، واخباراً وقصصاً واحاديث...، ونسب فلان أو فلان في كتاب هذه القبيلة أو تلك) والغريب أنه لم يذكر شيئاً عن لغات القبائل في دواوينها.

---

(١٣٧) الفهرست ص ١٠٧.

(١٣٨) انظر اللهجات العربية في التراث: اللوحة هـ بعد ص ١٢٤ للقبائل الواردة في اللسان، واللوحة بعد ص ١٥٨ للقبائل الواردة في المخصص.

(١٣٩) الخزانة ١ : ١٠.

(١٤٠) لم يستطع د. مراد كامل أن يبدي رأياً في دواوين الشيباني قال: (لأننا لم نعثر على ديوان واحد منها إلى الآن، وانظر مقالة: (أبو عمرو الشيباني) في مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٣٢ لسنة ١٣٩٣ هـ.

(١٤١) الفهرست ص ٢٣٢.

(١٤٢) نفسه ص ١٢٣.

(١٤٣) مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ص ٥٤٣.

(١٤٤) نفسه ص ٥٤٩.

(١٤٥) مصادر الشعر الجاهلي د. ناصر الدين الأسد ص ٥٥٢ ـ ٥٥٤.

هذه الدواوين التي ذكرناها وغيرها مما لم نذكره(١٤٦)، لم يصل الينا منها على ما نعلم الى الآن سوى ديوان الهذليين، الذي تناوله بالدرس في مصادر الشعر الجاهلي(١٤٧)، من غير أن يشير إلى ذكر اللغات فيه، وقد عكفت على هذا الديوان بشرح أبي سعيد السكري فوجدته شعراً لعدد من شعراء هذيل يتولى الشارح تفسير الغامض من البيت ومعاني عدد من الكلمات الغريبة فيه وهذا هو الأصل الذي يقوم عليه الديوان كله، كقوله:

فشرعْنَ في حَجَرات عذب بارد　　حَصِب البطاح تغيب فيه الأكرُعُ

يعني الحُمُر، أي وردن ماء. وحصب البطاح أي ذات حصباء، والبطاح بطون الأودية والحجرات: النواحي، والاكرع: الأوظفة)(١٤٨). وقوله: (

فجاء بمَزْجٍ لم ير الناس مثله　　هو الضَّحْك إلا أنه عمل النحل

قال الاصمعي الضَّحْك: الثغر فشبه بياض العسل به، وقال بعضهم هو الطلع، وقال آخرون هو الزبد.)(١٤٩) وقوله:

أمن امّ سفيان طيفٌ سرَى　　هدوّا فارّق قلبا قريحا

قال أبو سعيد: لا يكون الهدو إلا ليلاً، والسرى لا يكون إلا ليلاً، طيف: خيال، يعني خيال أم سفيان.)(١٥٠).

أما ذكر اللغات فهو قليل يتمثل في شذرات هنا وهناك من الكتاب إلا أنها على كل حال نافعة في تحديد شيء من معالم لغة هذيل وغيرها من لغات العرب التي ورد ذكرها في الديوان فمن ذلك قوله: (

باصدق بأسا من خليلِ ثمينةٍ　　وأمضَى إذا ما أفلطَ القائمَ اليدُ

قال: ويروي باصدق كيسا، والكيس: البأس عند هذيل، وقوله ثمينة: هو بلد، وقوله: افلطه، أي فاجأه مفاجأة...)(١٥١) وقوله: (يتقي: يريد يتّقي وهي لغة

---

(١٤٦) كمختار شعراء القبائل لأبي تمام وهو غير الحماسة فالبغدادي جعل من مصادره الكتابين حيث ذكر مختار شعراء القبائل لأبي تمام، وقال: والحماسة ايضاً.
الخزانة ١:١٠.

(١٤٧) ص ٥٦١ - ٥٧٢.

(١٤٨) ديوان الهذليين ط دار الكتب ص ٧.

(١٤٩) نفسه ص ٤٢.

(١٥٠) ديوان الهذليين ط دار الكتب ص ١٢٩.

(١٥١) نفسه ص ٢٤٠ وفي اللسان (فلط) الفلاط الفجأة لغة هذيل ٩: ٢٤٧ وأشار إلى البيت وقال: أراد افلت القائم اليد فقلب.

لهم)[١٥٢]، وقوله: (وسمعت رجلاً من قريش بالطائف يقول: استضرب العسل، إذا أكل نحله البَرد)[١٥٣]، وقوله: (وأهل تهامة يقولون رجل من أهل نُجُد يريدون نَجْدا)[١٥٤]. ومن ذلك ايضاً قوله: (ابو عمرو: هذيل تقول المُنا بالضم وغيرهم المَنا، يريد المنايا)[١٥٥]، وقوله: (اتخذت، ولغة هذيل تَخذت)[١٥٦]، وقوله: (الأعراضُ في لغة هذيل الرساتيق، والأقاليم في لغة أهل الجزيرة والشام.)[١٥٧]. وقد يذكر اللغةَ من غير نسبة كقوله: (وذهب ظَلفَا وظليفاً: لغتان)[١٥٨]، وقوله: (سلكته الطريق واسلكته، إذا ادخلته، لغتان)[١٥٩].

ان هذا العرض السريع الموجز الذي قدمناه للدراسات الصوتية واللهجية قبل ابن جني ينتهي بنا إلى النتائج التالية:

١ ـ ان الكتب التي تقدمت ابن جني كالمعجمات وكتب النحو واللغة والنوادر والقراءات ودواوين القبائل يمكن أن نجد فيها مادة غزيرة في الدراسات الصوتية، وفي اللهجات، وتأثير ذلك في القراءات القرآنية، والراجح أن ابن جني قد افاد مما ذكر في تلك المصادر لما يربطه باصحابها من رابطة السند عن طريق شيوخه.

٢ ـ على أنه لا يتصور أن يأخذ ابن جني من العين مباشرة لأنه عنده لرجل مجهول، إلا أن فيه فقرات تتعلق بالاصوات واللهجات نرجح أنها مما تقدم ابن جني في الدرس، وأنه إذا لم يكن قد أفاد منها بصورة مباشرة فلا يمتنع أن تكون معاني تلك الفقرات قد تسربت في فكره بصورة غير مباشرة عن طريق انتقالها إلى العلماء قبله بقراءتهم آياه وانتقال ذلك إلى شيوخه من غير نسبة.

٣ ـ ان عدداً من الذين تقدموا ابن جني قد بحثوا بصورة مفصلة في الحروف ومخارجها وصفاتها، وبحثوا في الامالة والادغام وفي الإبدال لمناسبة الصوت. وفي إعلال الحروف واسبابه، وغير ذلك من المسائل الصوتية.

٤ ـ يرد في كلام الذين تقدموه ذكر للعديد من القوانين الصوتية، إلا أنهم لم يلتزموا

---

(١٥٢) نفسه ص ١٦٩.
(١٥٣) نفسه ص ٢٠٨.
(١٥٤) نفسه ص ٢١٨ وانظر ايضاً ص ١٨٠، ص ٢٣٩.
(١٥٥) شرح اشعار الهذليين تحقيق فراج ص ٢٤٥.
(١٥٦) نفسه ص ٣٥٤.
(١٥٧) نفسه ص ٧٥٠ وانظر ايضاً ص ٢٦٦، ٥٩٣.
(١٥٨) شرح اشعار الهذليين- فرّاج ص ٣٠٠.
(١٥٩) نفسه ص ٣٣٧.

خطأً واحداً في دراسة تلك القوانين، إذ قد يكتفون فيها بالوصف المجرد من غير تعليل أحياناً، وقد يصيرون إلى تعليل تلك القوانين أحياناً اخرى.

٥ ـ انهم كانوا وهم يذكرون اللهجات غير حريصين على التمسك بالطريقة التي يطمح العلماء المعاصرون إليها وهي آسناد كل لهجة إلى قبيلتها بصورة دقيقة، فقد كانوا يعزون اللهجة إلى القبيلة أحياناً ويكتفون بأنها لغة لبعض العرب احياناً وقد يختلفون في نسبة اللغة إلى القبيلة أحياناً أخرى.

٦ ـ حاول عدد منهم أن يعقد موازنة عقلية بين اللهجات العربية، مستنداً إلى الاقيسة المستنبطة من كلام العرب في ذلك، حتى وجدناه يقرر أن هذه اللغة اقيس من تلك للعلة الفلانية.

٧ ـ اننا نجد في كتبهم جملة من الأوصاف للهجات العربية، أوصاف قدح أو مدح كقولهم: لغة قليلة ولغة رديئة، ولغة شاذة، ولغة قبيحة، ولغية، وهي اللغة القدمى الفصحى، وهي اللغة الفصيحة، إلى غير ذلك.

٨ ـ انهم ذكروا ما أطلق عليه فيما بعد مستقبح اللغات، ولم يجمعوا على هذا القبح، فنحن نجد ما يسميه بعضهم قبيحاً يذكره بعضهم من غير وصف، وقد يذكره بعضهم واصفاً تاركه بالفصاحة، وقد يورد بعضهم كلاماً يفهم منه أن ما سماه غيره قبيحاً هو أشد وضوحاً من غيره.

٩ ـ ان الذين ذكروا القراءات القرآنية منهم ربما عللوها بأنها من لغات القبائل، وقد يعينون القبيلة التي وردت القراءة التي يبحثون فيها بلغتها، وقد يكتفون بقولهم أنها لغة من غير أن يذكروا نسب تلك اللغة، وقد يعللون القراءة تعليلاً نحوياً أو صرفياً أو لغوياً من غير أن يذكروا شيئاً عن علاقة ذلك باللهجات العربية.

البابُ الثاني

دراسَتهُ اللهجيّة

الفصل الاول

اختلاف اللهجات

«لماذا اختلفت اللهجات العربية»:

كانت بين قبائل العرب فوارق لهجية واضحة المعالم بينة، يمكن أن يلحظها من يتصفح كتب اللغة، بله دارسها المتخصص بها، فقد (كانت هناك فروق بين لهجة مكة ولهجات البادية، وبين هذه الاخيرة بعضها مع بعض)[1].

وكما سأل ابن جني دارساً للغة عن سر النشأة الأولى للغة الانسان، وحاول أن يقدم إجابات عن ذلك، فقد سأل عن سبب اختلاف اللهجات العربية وحاول أن يقدم جواباً عن ذلك، فكان من كلام أبي الحسن الاخفش وكان أحد احتمالين:

الأول: (أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وان كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة اليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً)[2]، ولم يعقب ابن جني على هذا الشق من الرأي بشيء، وهو مخالف لما عليه الدراسات اللغوية الحديثة كما سيأتي.

الثاني: (أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول). وقد عقب على هذا الشق من رأى الاخفش بأمرين:

الأول: أن سعة القياس تجعل ما قاله غير بعيد، بل ان تلك السعة في القياس تجوز في

(١) العربية ص ٤.
(٢) الخصائص ٢: ٢٩.

الشيء أوجها لا وجهين اثنين.

الثاني: أنه ما دام كلا القياسين صحيحاً فإنه كان بالإمكان عقلاً أن يبدأ الأول بالقياس الذي صار الثاني إليه.

وهذا الجواب على ما فيه من صحة اذ جعل أصل اللهجات كلها واحداً، إلا أنه حمل لنا صورة من اعجاب ابن جني بالعربية، ذلك الاعجاب الذي جعله يقبل تصوراً لا يتفق وعقليته اللغوية المبصرة وهو أن اللهجات العربية صدرت عما يشبه في وقتنا المجامع العلمية، مع اضافة الحكمة والقصد إلى كل قرار من قراراتها، وإلا فكيف نفهم قوله الذي أخذه عن أبي الحسن وجعله غير بعيد من أن الذي جاء من بعد رأي مخالفة القياس الأول إلى قياس ثان، وكأن مسألة اختلاف اللهجات رأي واجتهاد صدر بعد ادارة الفكر في أمر من الأمور. ولنا أن نسأل بعد هذا: إذا كان الأول قد جاءت لغته على وجه من القياس فما الذي حمل الثاني على أن رأى الانتقال إلى قياس ثان؟ ان ابن جني في هذه المسألة يتركنا من غير جواب.

وقد تناول تكون اللهجات عدد من المحدثين[٣]، وانتهوا إلى نتائج تكاد تكون متقاربة، ولست هنا بسبيل الخوض في النظرية العامة لتكون اللهجات، إنما الذي يعنيني أن احاول تفسير تكون اللهجات العربية بخاصة، وهذا ما أرى أن تسير عليه الدراسة في تناول لهجات أية لغة من اللغات، بأن تركز الدراسة في تلك اللغة وتضيق حتى لا يبقى الكلام عاماً غير محدود، وذلك أن هناك أسباباً داخلية لكل لغة ـ طبقية ومهنية وطبيعية ـ تختلف قليلاً أو كثيراً عن الأسباب الداخلية لأية لغة اخرى، فلا ضرورة لحشر جميع اللغات تحت نظرية واحدة.

ويمكن أن نجمل الأسباب التي أدت إلى تكون اللهجات العربية بالعزلة والاختلاط بغير العرب:

العزلة:

انتشرت القبائل العربية على سطح الجزيرة الواسع المترامي الاطراف الذي تختلف طبيعته الجغرافية بين سهول وأودية وهضاب وجبال وسواحل وصحارى، فنحن نرى سلسلة جبال السراة في غرب الجزيرة تمتد من شمالها إلى جنوبها، تاركة بينها وبين البحر

---

(٣) انظر مثلاً ص ٣١٢ وص ٣٢٦ وما بعدها وص ٣٦٨ من اللغة لفندريس. وص ١٦١ وما بعدها من علم اللغة د. علي عبد الواحد وافي. وص ٢١ وما بعدها في اللهجات العربية د. ابراهيم انيس. وص ٣٧ وما بعدها: اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي.

غوراً يتسع تارة ويضيق اخرى، وقد يبلغ عرضه في بعض المواضع خمسين ميلاً[٤]. وقد كان هذا الغور الذي أطلق عليه غور تهامة مسكناً لعدة قبائل عربية[٥]، على أن تهامة هذه ((حارّة وخمة شديدة الرطوبة كأنها من بقاع جهنم في الصيف))[٥]، وقد كانت جبال السراة حاجزاً بينها وبين القبائل الاخرى الواقعة في شرقها، إلا أن هذا الحاجز من الجبال لم يكن منيعاً حيث امتد، إنما كانت تقطعه الأودية الكثيرة التي كانت مسكناً للعديد من قبائل العرب[٦]، وتتخلل سلسلة الجبال هذه سهول ومناطق صالحة للزراعة استقرت فيها قبائل عربية مكونة مدنا عديدة كيثرب (المدينة) وينبع وخيبر[٧]، وقد يمتد بعض جبالها لتكون فوقه مناطق صالحة للزراعة والاستقرار كما في جبل غزوان الذي تقع عليه مدينة الطائف[٨]، ومكة في الحجاز أيضاً إلا أن لها وضعاً خاصاً فقد كانت لأن فيها المسجد الحرام بيت الله القديم: (ربنا إني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل افئدة من الناس تهوي اليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون.)[٩].

أما اليمن في الجنوب فقد كان بعضها موطن استقرار وبناء وزراعة وكانت فيها مدن عديدة[١٠]، وحدها (في عرف بعض العلماء من وراء (تثليث) وما ساقبها إلى صنعاء وما قاربها إلى حضرموت والشحر وعمان إلى عدن أبين وما يلي ذلك من التهائم والنجود)[١١]، وفي قلب الجزيرة تمتد هضبة واسعة اطلق عليها كلمة نجد (وأعلى اراضيها هي أرض نجد الغربية المحاذية للحجاز ثم تأخذ في الانحدار كلما اتجهت نحو الشرق حتى تتصل بالعروض)[١٢]، ومعظم المنطقة صحراء وأهلها بدو رحل[١٣]، وعلى الساحل الشرقي للجزيرة حيث بلاد اليمامة والبحرين كثرت الاغوار والنجود ومسايل الأودية لقربها من البحر فأطلق عليها العروض، وقد كانت اليمامة عند ظهور الإسلام عامرة ذات مدن وقرى[١٤]، إلا أن أغلب الأرضين في العروض صحارى وسهول ساحلية[١٥]، فإذا ابتعدنا عن الساحل واجهتنا الصحراء المترامية برمالها وآكامها[١٦]، المحصورة بين نجد في الشمال الغربي للعروض واليمن في الجنوب ولذا كانت أغلب القبائل الساكنة في العروض من البدو الرحل.

---

(٤) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ١: ١٧٠.
(٥) صفة جزيرة العرب ص ٤٨.
(٦) نفسه ص ٧١ ـ ٧٨.
(٧) احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ٦٩.
(٨) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ٧٩.
(٩) سورة إبراهيم: ٣٧.
(١٠) صفة جزيرة العرب ص ٤٨.
(١١) المفصل ١: ١٧٠ ـ ١٧١.
(١٢) نفسه ١: ١٧٨.
(١٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٩
(١٤) المفصل ١: ١٧٨.
(١٥) نفسه ١: ١٧٤.
(١٦) صفة جزيرة العرب ص ١٦١.

من هذا الوصف لسطح الجزيرة رأينا مناطق الحضارة والاستقرار في مواضع من الحجاز وتهامة واليمن ومناطق البداوة في مواضع من نجد والعروض، وهكذا نجد أن سعة الجزيرة العربية وترامي اطرافها واختلاف طبيعتها الجغرافية كونت حواجز إلى حد ما بين القبائل العربية مما كان له الأثر الأكبر في محافظة تلك القبائل على ما كان يستجد عندها من الفاظ واختلاف في الصوت، وعدم نقلها ذلك الجديد إلى قبائل العرب الأخرى مما ادى بمرور الزمن إلى أن تتحول اللغة العربية الواحدة إلى لهجات كثيرة متعددة.

نحن إذن لسنا مع ابن جني ومن قبله الاخفش في أن أول ما وضع من اللهجات العربية وضع على خلاف، إنما الذي نميل إليه أن قبائل العرب التي حملتها ظروف الجفاف والحروب والخلافات بين افرادها وغير ذلك على أن تتفرق في انحاء الجزيرة الواسعة قد خضعت لعوامل التطور اللغوي المناسبة للبيئة التي عاشت فيها القبيلة، فالتطور الذي أصاب الفاظ واصوات لغات القبائل المستقرة في المدن المتحضرة بالقياس إلى البدو هو من غير شك غير التطور الذي أصاب لغات القبائل البدوية المتنقلة. فلغة المدينة في زراعتها وتجارتها وحرفها تحتاج بمرور الزمن إلى ألفاظ جديدة لا تعرفها البداوة، ويجتهد المدني في أن يتجنب الألفاظ التي يثقل جرسها على الأذن لما يدخله من رقة العيش ونعومته، والمدينة كثيرة السكان بالقياس إلى تجمعات القبائل البدوية. يكثر اختلاط الناس فيها لقضاء مصالحهم وتكثر الأحاديث ويكثر استعمال الالفاظ ومع كثرة الاستعمال يزداد الحرص على الوضوح واجتناب اللبس، وبتطور الحياة المتحضرة تتطور الأساليب، أما البدوي فإن صعوبة حياته وخشونتها وكثرة تنقله وانشغاله بالرعي أو الحروب أو الأسفار يبعده عن ذلك الاجتماع الواسع بالناس الذي يتمتع به المدني فتكون حاجته إلى مفردات اللغة محدودة بقدر ما بالقياس إلى مفردات المدينة ويكون تأمله أكثر من نطقه فنراه يميل إلى الاختصار والإيجاز والسرعة في النطق مما كان له أثر واضح في اختلاف اللهجات العربية كما سيأتي وكذلك قل عن حاجته إلى فخامة الصوت وامتداده في صحرائه المكشوفة المترامية كي يوصل صوته إلى إنسان بعيد عنه، ثم هو بعد هذا منشغل بالرعي أو التنقل أو الحروب مما يجعله قليل الاهتمام بتصحيح العيوب الصوتية والهفوات لدى الصغار فيشب هؤلاء على الأصوات التي انتقلت السنتهم اليها وتصبح بمرور الزمن أصواتهم اللغوية التي يألفونها، وكذلك قل عن القياس الخاطىء الذي يشبون عليه من غير تصحيح مما جعل أبناء القبيلة الواحدة يختلفون في بعض الألفاظ كما سيأتي.

الاختلاط بغير العرب:

لا شك أن اتصال اللغات يؤدي إلى تأثر الواحدة بالاخرى نتيجة احتياج إحدى

اللغتين إلى ما عند الأخرى من الفاظ، وقد اختلطت قبائل عربية بالأعاجم بشكل واسع مما كان له أثر سيء في موقف العلماء منها في أخذ اللغة قال الفارابي: (لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من اياد فانهم كانوا مجاورين لأهل الشام واكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من ازد عمان لأنهم كانوا مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت السنتهم)[١٧]، والذي يعنينا من نص الفارابي هذا ذكره اختلاط العرب بالأمم الاجنبية المختلفة مما كان له أثر في لغات القبائل بحسب اللغة التي أثرت فيها والغالب على الظن أن هذا التأثير كان في بعض الاصوات التي لم تكن مألوفة الاستعمال عند العرب وفي اسماء الأشياء التي اخذوها عنهم، فساعد ذلك بقدر على اختلاف اللهجات العربية بما كان من اتصال بين القبائل التي أخذ العلماء عنها ووصفوها بالفصاحة والقبائل التي لم تؤخذ اللغة عنها.

«عمق الخلاف بين اللهجات»:

ذكر ابن جني كما قدمنا أن بين اللهجات العربية اختلافاً حاول أن يورد تفسيره كما رآه الاخفش، ولكن هذا الاختلاف كان يتضاءل بسبب اختلاط العرب ببعضهم ومراعاة بعضهم لغة بعض: (لأن العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله، غير متحجرين ولا متضاغطين فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبة ويراعي امر لغته.)[١٨]، وقد نص في موضع آخر على أن الخلاف بين اللهجات العربية ليس خلافاً عميقاً إنما هو خلاف يسير يتناول الفروع لا الاصول: (فإن قلت زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها وقد نراها ظاهرة الخلاف الا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك[١٩]، قيل: هذا القدر من الخلاف

---

(١٧) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٦ - ٥٧.

(١٨) الخصائص ٢: ١٥ - ١٦.

(١٩) يقول الحجازي ما زيد قائماً ويقول التميمي ما زيد قائم، وفي الحكاية في الاستفهام يقول الحجازي في رد الاستفهام في نحو أرأيت زيداً؟ من زيداً؟ ويقول التميمي من زيد؟

لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به ولا معيج عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فاما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به.)[٢٠]. وهذا الذي ذكره من أن الأصول وما عليه العامة والجمهور لا خلاف فيه يحدد ما يعنيه باللهجات العربية عندما يتحدث عنها، فهو إنما يتحدث عن لهجات القبائل العربية التي كانت قائمة قبيل الإسلام وبعده، أما اللهجات التي كانت في بعض مناطق اليمن قبل الإسلام بزمن ليس بالقصير مما كان أقرب إلى الحبشية منه إلى العربية كما ذكر الدكتور طه حسين[٢١]، فهو بعيد عما كان يقصده علماء العربية بكلامهم على اللهجات.

وعلى هذا فإن سعة الجزيرة العربية وتنوع أراضيها لم يكونا حائلاً دون اتصال العرب ببعضها مؤدياً إلى أن تفقد اللهجات الاتفاق في الاصول، وإنما كانت هناك أسباب أخرى تقاوم هذه الحواجز وتسعى لتقريب قبائل العرب من بعضها كالاسواق التجارية والادبية والحج والغزوات والاسر. وغير ذلك، وهذا ما انتهى إليه المحدثون أيضاً، فقد ذكر يوهان فك أنه (لم تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية بحيث لا يمكن التفاهم، حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض في السكن والجوار، إذ أن أغلب الفروق فيما يظهر كانت ترجع إلى طبيعة اختلاف الأصوات والقوالب والمفردات.)[٢٢]. وتابعه في ذلك عدد من الأساتذة العرب[٢٣]، والرأي سبق إليه ابن جني كما رأينا.

الاحتجاج بها:

عقد ابن جني في الخصائص بابا بعنوان: باب اختلاف اللغات وكلها حجة، وواضح من عنوان الباب أنه يمكن أن يحتج بأية لهجة من لهجات العرب، وكونها مما يحتج به يعني جواز استعمالها، بل جواز القياس عليها، وقد نص على ذلك خلال كلامه في هذا الباب (وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه)[٢٤].

ولو ترك ابن جني كلمته من غير تقييد، ولو مضى الناس على هذه الفتوى، لما بقيت

---

(٢٠) الخصائص ١ :٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢١) في الأدب الجاهلي ص ٨٤.

(٢٢) العربية ص ٧ ـ ٨.

(٢٣) انظر مثلاً مستقبل اللغة العربية المشتركة ص ٢٠ واللهجات في القراءات ص ٤٠.

(٢٤) الخصائص ٢: ١٢.

لغة أدبية موحدة بين العرب، ولوجدنا من يقول في سعة الكلام: جاء أباك، قياسا على قولهم:

إن أباها وأبا أباها...

ومن يقول: رأيت الرجلان، قياسا على قولهم:

... قد بلغا في المجد غايتاها

ومن يقول: كان زيد قائم، قياسا على قوله:

إذا مت كان الناس صنفان...

وهكذا، إلا أنه حاول أن يحتاط للأمر بأن فصل القول فيه فمنع تارة وأجاز أخرى وذلك:

أ ـ أن تكون اللهجتان في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين وحينئذ لك أن تستعمل أي اللهجتين شئت، ولك أن تختار إحداهما على الأخرى لقوة في القياس تعتقدها في التي تختارها، فأما أن ترد الثانية بالأولى فلا: (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في اعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على اختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها فأما رد إحداهما بالأخرى فلا)[٢٥].

والحق أن مسألة القياس لا قيمة لها في اختيار اللهجة ههنا، كما قرره ابن جني في مواضع عدة، وإن لم يكن كلامه صريحا في ذلك، وإنما هذا الذي يفهم من عباراته، وملاك الأمر راجع إلى كثرة الاستعمال وقلته، وإلى استعمال القرآن الكريم لهذه اللهجة أو تلك، فنحن حين نقرأ قوله: (تتخير إحداهما فتقويها على اختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها..) لا نشك في أن الاختيار في «ما» سيكون للهجة تميم حيث نص على أنها أقوى قياسا (وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كهل..)[٢٦]، وهو في هذا متابع لسيبويه حيث قال: (وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار)[٢٧] فنحن أمام نص صريح في أن التميمية أقوى

---

(٢٥) الخصائص ٢: ١٠.

(٢٦) نفسه ١: ١٢٥.

(٢٧) الكتاب ١: ٢٨.

في القياس، وعلى هذا فالمنتظر بناء على قاعدته التي ذكرها في الاختيار أن يحكم باختيار التميمية على الحجازية، إلا أننا لا نلبث أن نجده ينص صراحة على اختيار الحجازية معللا ذلك بكثرة الاستعمال، مستدلا على تلك الكثرة بنزول القرآن بها، وكأن القرآن عنده لم ينزل إلا باللهجة الكثيرة الاستعمال: (إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن بها نزل)[٢٨].

ب ـ أن تكون إحدى اللهجتين قليلة الاستعمال والثانية شائعة كثيرة الاستعمال وحينئذ ينبغي أن تستعمل ما كثر استعماله وتتجاوز ما كان استعماله قليلا: (فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعها رواية، وأقواها قياسا، ألا تراك لا تقول: مررت بَك. ولا المال لِك، قياسا على قول قضاعة: المال لِه، ومررت بَه، ولا تقول: اكرمتكش ولا اكرمتكس، قياسا على لغة من قال مررت بكش وعجبت منكس)[٢٩].

ويبدو أنه لا يريد أن يجعل كثرة الاستعمال وحدها هي الحكم وإنما يضع معها قوة القياس: (أوسعها رواية وأقواها قياسا) ولست أرى ضرورة لهذا القيد، قيد قوة القياس، فالمثال الذي ذكره لم أستطع أن أجد فيه ضعف القياس من كل وجه، وذلك أننا إذا جعلنا القياس على الاسم المفرد كانت اللهجة مخالفة للقياس في بَك لأن الباء مكسورة مع المفرد كقولنا بزيد، وهي موافقة للقياس في لِه، لأن اللام مكسورة مع المفرد كقولنا لزيد. وكانت اللهجة السائرة موافقة للقياس في وجه مخالفه في آخر، واللهجة الأخرى عكس هذه، فما الذي يرجح إحداهما على الأخرى من حيث القياس؟

أما لهجة من قال بكش ومنكس فإنها في الوقف أقوى قياسا من اللهجة السائرة كما يبدو، ذلك أن من قواعدهم أمن اللبس[٣٠]، والوقف على المتحرك يكون بالسكون[٣١]، فإذا وقفنا على الكاف من مررت بك، وعجبت منك، لم يكد يعلم المخاطب أمذكر هو أم مؤنث، فإذا ألحقنا بها الشين أو السين صار معلوما، ومعنى ذلك أننا نتجاوز لهجة بكش ومنكس لا لضعفها في القياس أو لقوة الأخرى فيه، إنما لقلة هذه في الاستعمال وكثرة الأخرى.

جـ ـ أن يكون استعمال اللهجة في شعر أو سجع.

وحينئذ لا حرج في استعمال ما ثبت ضعفه لقلة استعماله، وليس لأحد أن يعترض

---

(٢٨) الخصائص ١: ١٢٥.
(٢٩) نفسه ٢: ١٠.
(٣٠) الاشباه والنظائر ١: ٢٧٧.
(٣١) الخصائص ١: ٣٧١.

على الشاعر أو الساجع لاستعماله اللهجة الضعيفة، لأن الشعر والسجع مظنة الحاجة إلى ذلك للضرورة: (فاما أن يحتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول، غير منعي عليه)[٣٢]. ومن ذلك أنه إذا استعمل ناثر اللهجة الضعيفة، جاز أن يعترض عليه إلا أنه اعتراض من يؤاخذ على اختيار شيء جيد وغيره أجود منه: (وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين)[٣٢] وهذا الذي ذكره من أن المتكلم على إحدى لهجات العرب لا يكون مخطئا لكلام العرب صحيح، إلا أنه ينبغي أن تفسر الجودة هنا بالكثرة، وإلا فإن اللهجة لا تكون جيدة لذاتها أو غير جيدة، وإنما ما كثر استعماله كان القياس عليه جودة، وما قل استعماله كان القياس عليه ضعفا مع وجود الكثير، ولكن أيصح ما قاله من أن (الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء)؟ أما أنا فأرى أن هذا الكلام يمكن أن يقبل في العرب الذين استشهد العلماء بلغتهم، أي الذين لم يتعلموا العربية في أماكن الدرس، بل أخذوها من مجتمعهم، فإذا جاءنا شاهد لأحدهم على خلاف اللغة السائدة السائرة لم نخرجه من العربية، إنما نقول: إنه صحيح عربية ولكنه خلاف اللغة التي عليها جمهور أدب العرب، أما الذين يتعلمون العربية تعلما في مواضع الدرس فإنهم قد علّموا ولا ريب اللغة السائرة الكثيرة فينبغي أن يقيسوا على ذلك ولا يتجاوزوه، وعلّموا الشاذ والقليل فينبغي أن يتحاموه وإنما علّموه لكي لا يخطئوا نصا وردهم على خلاف اللغة السائرة لا ليقيسوا عليه، فإذا تكلم أحدهم على اللهجة القليلة نعينا عليه كلامه ورددناه ولم نقبله لأنه متعلم، والمتعلم ينبغي أن يصير إلى ما شاع استعماله عن العرب لا القليل النادر.

وقد كان جمهور الناس على عهد ابن جني لا يصح الاستشهاد بلغتهم كما قدمناه لأنهم كانوا يتعلمون العربية ولا يأخذونها من آبائهم ومجتمعاتهم، ولذا نرى أن تحمل إجازة ابن جني على ما ورد من كلام العرب المستشهد بلغتهم لا على كلام أهل زمانه. أما إباحته ذلك في الشعر والسجع فهو كما أرى غير صحيح أيضا لأن الضرورة ينبغي ألا تكون سبيلا للاتكاء على النادر القليل وترك الشائع الكثير من لغة العرب.

أنواع الاختلاف بين اللهجات:

أوضحنا آنفا أن بين اللهجات العربية اختلافا على أنه ليس في الأصول، وإنما في الفروع كما ذكر ابن جني، إلا أنه اختلاف لا شك فيه ولولا ذلك لكانت اللهجات العربية لهجة واحدة، والذي يفرق بين اللهجات في الغالب كما يرى الدكتور ابراهيم أنيس هو

---

(٣٢) نفسه ٢: ١٢.

الاختلاف الصوتي، في طبيعة الأصوات وكيفية صدورها، كذلك قد تتميز اللهجات (بقليل من صفات ترجع إلى بنية الكلمة ونسجها أو معاني بعض الكلمات)(٣٣).

ويلاحظ اهتمامه بالأصوات واختلافها، وهو ما نراه فاشيا في الدراسات اللغوية الحديثة.

أما الاستاذ الرافعي فقد نظر إلى اللهجات نظرة تقسيمية، متجهة إلى ما اتصل بنقلها على ألسن العلماء فقال: (ورأينا أن نقسم أنواع الاختلاف التي جمعناها إلى خمسة أقسام:

١ ـ لغات منسوبة ملقبة.
٢ ـ لغات منسوبة غير ملقبة تجري في إبدال الحروف.
٣ ـ لغات من ذلك في تغير الحركات.
٤ ـ لغات غير منسوبة ولا ملقبة.
٥ ـ لغة أو لثغة في منطق العرب)(٣٤).

وقد رأيت أن تقسيم الاستاذ الرافعي رحمه الله يمكن أن يستفاد منه في حشو البحث لا في عنوانه لأن معرفة نسب اللهجة يعين كثيرا في تفسيرها من الناحية الصوتية، ولذا رأيت أنه يمكن أن أجمل أنواع الاختلاف في اللهجات العربية على ما أورده ابن جني مفرقا بأمرين:

الأول: داخلي يتناول اللفظة بحروفها وحركاتها، أو بصوامتها، وصوائتها الطويلة والقصيرة.

الثاني: خارجي يتعلق بما ترمز إليه اللفظة (المعنى)، وبنوعية تغيرها في التركيب (الاعراب).

ويبحث تحت القسم الأول: الحروف الصامتة، وحروف العلة أو الصوائت الطويلة والحركات أو الصوائت القصيرة.

وتحت الحروف الصامتة يبحث: الابدال، والإدغام، والحذف والزيادة والقلب.

وتحت الصوائت الطويلة يبحث: الاعلال، والإمالة، والاختلاس.

وتحت الصوائت القصيرة يبحث: إبدال حركة من حركة، وإسكان المتحرك،

---

(٣٣) في اللهجات ص ١٧ وانظر علم النفس اللغوي ص ٢٤.
(٣٤) تاريخ آداب العرب للرافعي ١: ١٣٧.

وتحريك الساكن، ومطل الحركات واختلاسها.

وتحت القسم الثاني يبحث: المعنى، والاعراب.

«متى تكون اللفظة لهجة ومتى لا تكون»:

قبل أن نتناول بالتفصيل أنواع الاختلاف في اللهجات العربية عند ابْن جني أرى أن أقف عند ظاهرة شغلتني طويلا وأنا أنظر في ما ااستخرجته من كلامه على اللهجات فقد أوحت إلى أكثر من عبارة عنده أن مسألة القول بأن هذه اللفظة لهجة أو ليست لهجة إنما هي مسألة هوى لا رواية، وهي من غير شك إذا أخذت مأخذ التسليم ظاهرة خطيرة لأنها تزعزع ثقتنا بما يقال إنه لهجة إذ لا نأمن ألا يكون الأمر كما ذكر، من ذلك مثلا قوله في بيت الهذلي:

فظَلْت في شرّ من اللذْ كِيدا كاللذْ تَزَبّى زُبْيَةً فاصطيدا

(قد عد الناس (اللذ) لغة في (الذي)، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفا لطول الاسم بصلته، فصار (اللذ)... فلما صار إلى (اللذ) أسكن استثقالا لكسره، وإتباعا لإقامة الوزن)[٣٥].

وقال: (فأما قول طفيل الغنوي:

تُنِيفُ إذا اقورّتْ من القَوْدِ وانطوتْ بهادٍ رفيعٍ يقهر الخيلَ صَلْهَبِ

فيجوز أن يكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن تكون بدلا من سين سلهب، لأنه أكثر تصرفا من صلهب)[٣٦].

وقال: (وقالوا رجل انزهو. وقالوا أيضا عنزهو فجائز أن تكون العين بدلا من الهمزة وجائز أن تكونا أصلين)[٣٧].

وقال: (تقول في القافية رأيت سعاداً، فأنت في هذه النون مخير إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف وأنك صرفت الاسم ضرورة، أو على لغة من صرف جميع ما لا ينصرف كقوله تعالى: سلاسلا وأغلالا وسعيرا، وإن شئت جعلت هذه النون في سعاداً نون الانشاد)[٣٨].

وقال: (فأما قول الاعرابي من بني عوف بن سعد:

---

(٣٥) التمام ص ٤٢.
(٣٦) سر الصناعة ١: ٢١٨.
(٣٧) نفسه ١: ٢٤١.
(٣٨) الخصائص ٢: ٩٦.

صفقةُ ذي ذَعالتٍ سَمُولِ
بيعَ امرئ ليس بمستقيلِ

وهو يريد الذعالب فينبغي أن يكونا لغتين، وغير بعيد أن تبدل أيضا التاء من الباء)[٣٩].

انها نصوص جعلتني أسأل أهي مسألة رأي وهوى تكون معه اللفظة إن شئنا لهجة أو لا تكون أم هو النقل والرواية نقطع معهما بأن اللفظ لهجة أو أنها من الإبدال أو الضرورة أو غيرهما؟ وعدت أنظر في الجذاذات التي اقتبستها من كلامه فأسعفني قوله: (وإذا ورد في بعض حروف لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقدا له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه وهذا عيار في جميع ما يرد عليك من هذا فاعرفه وقسه تصب إن شاء الله)[٤٠]. وشجعني هذا على المضي في تتبع كلامه في هذا الأمر فوجدت ما أوضحه وفصله بدقة أكثر مما أورده ههنا وهذا بيانه:

١ ـ تقوم الدلالة على أن اللفظ دخله الإبدال أو الضرورة، وهو ليس لهجة في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان اللفظ بأحد الحرفين أعم تصرفا منه بالحرف الآخر:

قال: (سألت أبا علي وقت القراءة فقلت: هلا أجزت أن بكون قولهم إشاح ووشاح لغتين لا أن الهمزة بدل من الواو، كما تقول أكدث العهد ووكدته؟ فقال: إجماعهم على موشح بلا همز دلالة على أن الواو هي الأصل، ولم نرهم اجتمعوا في موضع من وكدت على الواو فنحكم بأن الهمزة فيها بدل من الواو. وهذا صحيح)[٤١].

وقال: (يقال: تركته وقيذا ووقيظا، والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلا من الدال لقوله عزّ اسمه: والموقوذة، بالذال، ولقولهم: وقذه يقذه ولم أسمع وقظه ولا موقوظة، فالذال إذن أعم تصرفا فلذلك قضينا بأنها هي الأصل)[٤٢].

الثاني: أن يكون أحد الحرفين أعم تصرفا في لفظ آخر فيقاس عليه: قال: (ومن ذلك قراءة ابن مسعود وابن عباس: وثومها، بالثاء. قال أبو الفتح يقال الثوم والفوم بمعنى واحد كقولهم جدث وجدف وقام زيد ثم عمرو ويقال أيضا فمّ عمرو، فالفاء بدل فيهما

(٣٩) سر الصناعة ١: ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٤٠) نفسه ١: ٢١٩.
(٤١) المنصف ١: ٢٣٠.
(٤٢) سر الصناعة ١: ٢٣٣.

جميعا ألا ترى إلى سعة تصرف الثاء في جدث لقولهم أجداث ولم يقولوا اجداف، وإلى كثرة ثم وقلة فمّ)[٤٣]. فهو لم ينص هنا على أن الفوم والثوم لغتان وإنما جعل ذلك من الابدال كما هو واضح من قوله: كقولهم جدث وجدف، وظاهر من هذا التشبيه أن الثاء عنده في هذه الألفاظ أصل والفاء بدل، وقد وجد سعة التصرف في جدث والكثرة في ثم، ولم يذكر شيئا عن التصرف أو الكثرة في ثوم وفوم، إلا أن تشبيهه بجدث وجدف وثم وفم ينبىء عن أن الثاء عنده أصل والفاء بدل في ثوم وفوم وقد نص على البدلية في موضع آخر[٤٤] على إرادة معنى الثوم في الفوم ولكنه زعم هناك أن الفوم الحنطة فلا إبدال ويبدو أنه قد تراجع عن رأيه هذا لأنه ذكر في النص الذي أوردناه أنها بمعنى واحد ولم يذكر الحنطة قال: (وذهب بعض أهل التفسير في قوله عزّ اسمه: وفومها، إلى أنه أراد الثوم فالفاء على هذا بدل عنده من الثاء... والصواب عندنا أن الفوم الحنطة وما يختبز من الحبوب يقال فوّمت الخبز أي خبزته، وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء)[٤٥] وهذا الرأي كما قدمت قد رجع عنه في المحتسب كما هو واضح. ومعنى ذلك أن القراءة الشاذة قد جاءت على الأصل والمشهورة جاءت على البدل.

الثالث: أن يكون البدل غير ملتزم في كلام المنقول منه:

قال: (والبدل كثير، منه ما أنشدنا أبو علي:

يَا ابْنَ الزُّبير طالما عَصَيْكا
وطالما عنَّيتنا إليكا
لنضربَنْ بسيفِنا قَفَيكا

فقال: عصيكا، أبدل تاء عصيت كافا) ويلاحظ أن الراجز أبدل تاء المخاطب كافا في عصيت وأبقاها تاء في عنيتنا، ولعل الذي دعاه إلى الإبدال القافية، مع ما بين التاء والكاف من المناسبة (لأنها اختها في الهمس)[٤٦]، وكلاهما ضمير مخاطب، والأشبه أن تكون اللغة قد استعملت أحدهما أول الأمر للرفع وللنصب وللجر، ثم في مراحل تطورها استحدثت الثاني فصار ضميران احدهما للرفع والآخر للنصب والجر، يقوي ذلك وجود الضمير (نا) للأحوال الثلاث، والراجح عندي أن يكون الكاف هو الأصل لأنه استعمل لحالتين والتاء لحالة واحدة، ولمجيء هذا الشاهد بالكاف على الأصل. وينبغي أن يعلم أن هناك فرقا بين هذا وبين اجتماع أكثر من لهجة في النص كقوله:

---

(٤٣) المحتسب ١: ٨٨ وانظر ٢: ٦٦.
(٤٤) سر الصناعة ١: ٢٥٢.
(٤٥) التمام ص ٣٨ وسر الصناعة ١: ٢١٨.
(٤٦) سر الصناعة ١: ٢٨١.

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نميراً والقبائلَ من هلالِ

وغيره مما سيأتي في موضعه، وذلك أن ما نحن بسبيله قائم على إبدال حرف من حرف مع عدم النص على أنه لهجة، أما ذاك ففيه تغير في الصيغة ونص على أنه لهجة.

وهذه الأبيات التي رواها ابن جني في التمام وفي سر الصناعة عن أبي علي في الموضعين فيها (عنيتنا) بالتاء كما قدمت، وهي في نوادر أبي زيد عن المفضل بالتاء أيضاً، وقد نقلها البغدادي في الخزانة(٤٧)، عن أبي زيد بالتاء وعن الزجاجي في اماليه الكبرى بالكاف أي (عنيكنا)، وذكرها بعض المحدثين(٤٨)، تعريباً من كتاب اجنبي كما يظهر لي (عنيكنا) أيضاً، وعندي أن رواية أبن جني هي الصواب وذلك اعتماداً على ما ورد في نوادر أبي زيد، فقد ذكر قول علباء بن ارقم :

يا قبّحَ اللهُ بني السعلاتِ
عمَرو بن يربوع شرارَ الناتِ
غيرَ اعفّاء ولا أكْياتِ

وقال: (النات: أراد الناس. واكيات: أراد اكياس)(٤٩)، ولم يشر إلى ابقائه سين السعلات ويبدو أن بقاء هذه السين هنا هو الذي جعل كانتينو يذهب إلى أن التغير في الناس وأكياس لم يكن تغيراً صوتياً وجعل ذلك (لمتقضيات القافية أيضاً فالأمر كما ترى تغير ناتج عن الاجازات الشعرية)(٥٠)، ولم يشر الأخفش الصغير أيضاً إلى بقاء هذه السين وهو يعقب على الابدال ههنا إذ ذكر أنه من قبيح البدل حيث استثقل الشاعر الصفير في السين فأبدل منها التاء (وهو من قبيح الضرورة، وحدثني شيخ من البصريين عن أبي حاتم السجستاني عن الاصمعي قال: أنشدت الخليل بن أحمد قول السموأل:

ينفعُ الطَّيّبُ القليلُ من الرّزْ ق ولا ينفعُ الكثيرُ الخبيتُ
ولكلٍّ من رزقه ما قضى اللهُ ولوْحكَ أنْفَهُ المستميتُ

---

(٤٧) الخزانة ٢ : ٢٥٧ .

(٤٨) العربية ولهجاتها ص ٧٦ . والذي جعلني أميل إلى أنها ترجمة من كتاب غير عربي أن البيت كتب على طريقة غير العرب هكذا: يابن زبير طال ما عصيكا بحذف همزة ابن في الخط وحذف الألف واللام من كلمة الزبير وهو ما يتفق مع النطق الذي ارجح ان الأجنبي كتبه على وفقه ليقرأه قومه بشكل صحيح. وشجعني على هذا الظن أنه قال في ص ٣٤ : (ولعل من أهم من عني باللهجات القديمة السيوطي في جامع (كذا) الجوامع وابن مالك في التسهيل، والأسطر أبادي (كذا) في شرح الكافية ويلاحظ أنه اشبع فتحة الجيم في جمع فصارت جامع وابدال تاء الاسترابادي طاء.

(٤٩) النوادر ص ١٠٤ .

(٥٠) دروس في علم أصوات العربية ص ٧٣ .

فقال لي ما الخبيت؟ فقلت: اراد الخبيث. وهذه لغة لليهود يبدلون من الثاء تاء. قال: فلم لم تقل الكتير؟ فلم يكن عندي فيه شيء)[٥١]، ولم يعقب على ذلك واورد بعده مباشرة قول أبي زيد (انشدني المفضل قال: وقال راجز من حمير: يا ابن الزبير. . . . .)[٥٢].

وواضح أن الشواهد الثلاثة التي أوردتها من نوادر أبي زيد تشترك في أن الشاعر أبدل حرفاً في القافية وتركه من غير إبدال في حشو البيت حيث بقيت السين في سعلات وأبدلت في النات واكيات في الشاهد الأول، وبقيت الثاء في الكثير وابدلت في الخبيت، وبقيت التاء في عنيتنا وأبدلت في عصيكا، وما يروى بالاسناد إلى أبي زيد ويأتي مؤيداً رواية ابن جني عن شيخه أقوى عندي مما يروى عن الزجاجي في أماليه، مع احتمال التصحيف في الرواية المفردة بالقياس إلى الرواية التي تعدد طريقها.

الرابع: أن يكون اللفظ ضعيفاً في القياس ولا يرد نص على أنه لهجة:

قال: (وأما قول الشماخ:

لـه زَجَـلٌ كـأَنَّـهُ صـوتُ حـادٍ　　　إذا طـلـبَ الـوَسِيـقـةَ أو زَمِـيرُ

فليس هذا لغتين، لانا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهباً ولغة، وكذلك يجب عندي وينبغي أن لا تكون لغة لضعفه في القياس، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب الوقف، أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو امس، وأما الوقف فيوجب الإسكان كلقيته، وكلمته، فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا للغة.)[٥٣].

٢ ـ تقوم الدلالة على أن اللفظ لهجة وليس غيرها في أربعة مواضع:

الأول: أن يرد نص بأنها لهجة وإن وجد ما يدل على أنها كانت في الأصل ابدالاً:

قال: (روي عن عمر أنه سمع رجلاً يقرأ: عتى حين، فقال من اقرأك، قال: ابن مسعود. فكتب إليه: إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش فاقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام. قال أبو الفتح: العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج كقولهم: بحثر ما في القبور، أي: بعثر،

(٥١) النوادر ص ١٠٤.
(٥٢) نفسه ص ١٠٥.
(٥٣) الخصائص ١: ٣٧١.

وضبعت الخيل، أي: ضبحت.. فعلى هذا يكون عتى وحتى، لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً، وهذا جائز وغير خطأ.)[٥٤]. فالحاء والعين لتقارب مخرجيهما تقع احداهما موقع الأخرى في عدد من الألفاظ بسمعت من العرب، فقد سمعت الحاء في موضع العين من بعثر، والعين في موضع الحاء من ضبحت الخيل، وهكذا في عتى وحتى، فهو إبدال في الأصل إلا أنه ملتزم عند هذيل كما يبدو في كلمة حتى لأنه قرأ بالحاء كلمة حين ولم يجعلها عيناً ومن ثم جاء النص أنه لغة لهم (ولا تقرئهم بلغة هذيل) فهي إذن لهجة وإن كانت في الأصل إبدالاً.

الثاني: أن ينص على أنها لهجة فينتفي إحتمال غيرها وإن كان ممكناً:

قد تحمل الضرورة الشاعر على أن يحذف أو يسكن متحركاً[٥٥]، وكان بالإمكان أن يقال في قول الشاعر:

فظَلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أُخيلهو ... ومِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

إن إسكان الهاء في له إنما كان لحذف لحق الكلمة بسبب الصنعة. وقد ذكر ابن جني في أول تعرضه للشاهد ما يوحي بأنه صنعه ثم لم يلبث أن تحول عن ذلك بحذر، قال:
فظلت لدى البيت العتيق اخيلهو ... ومطواي مشتاقان له ارقان

على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لازد السراة، ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الآخر:

وأشربُ الماءَ مابي نحوهُ عطشٌ ... الّا لأنّ عيونَهْ سيلُ واديها)[٥٦]

إلا أن هذا الحذر يزول وهو يتعرض للشاهد في موضع آخر فيقول بعد ذكر البيت: (فهاتان لغتان، أعني اثبات الواو في اخيلهو وتسكين الهاء في قوله: له، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لازد السراة وإذا كان كذلك فهما لغتان وليس إسكان الهاء في له عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذلك لغة)[٥٧]. وقد أدى به ذلك إلى أن تحول عن الاستشهاد بالبيت لإجراء الكلمة في الوصل على حد الوقف كما فعل في النص الذي اوردناه أولاً، إلى الاستشهاد به على أن من العرب من يسكن الهاء في الوصل: (كما أن منهم من يسكن الهاء

---

(٥٤) المحتسب ١: ٣٤٣.

(٥٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص ٧٧، ١٠٨، وانظر ايضاً ص ٨١ ـ ٨٣ حيث تناول الموضوع الذي نحن فيه مفصلاً.

(٥٦) الخصائص ١: ١٢٨.

(٥٧) الخصائص ١: ٣٧١.

إذا وصلهافيقول: مررت بهْ امس، وذكر ابو الحسن أنها لغة لازد السراة وانشد. . .)[٥٨].

الثالث: أن يكون ما ظاهره الإبدال في أقوام مختلفين:

وذلك أن العرب مثلاً قد تبدل القاف من الكاف كما ذكر[٥٩]، ولذا حين نسمع منهم كشطت وقشطت قد يتبادر إلى الذهن أنه من ذلك الإبدال أي أن تكون القاف في قشطت بدلاً من الكاف في كشطت، إلا أنه ينفي هذا الاحتمال لمجيء النص على أن كلا منهما وردت عن قوم مختلفين قال: (قال الفراء. قريش تقول كشطت، وقيس وتميم تقول قشطت بالقاف، وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف لإنهما لغتان لاقـوام مختلفين)[٦٠].

الرابع: أن تكثر الألفاظ على المعنى الواحد.

قال: (وكلما كثرت الالفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لانسان واحد من هنا ومن هنا ورويت عن الاصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال احدهما الصقر (بالصاد) وقال الآخر السقر (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ماهما فيه فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر. .).

٣ـ إذا لم تقم أي من الدلالتين احتمل الأمران.

احسب أننا إذا أعدنا النظر في ضوء ما قدمنا إلى النصوص التي اوردناها في أول كلامنا على هذا الموضوع فإننا سوف نستطيع تفسيرها من غير أن نقع في اهتزاز الثقة بما يقال إنه لهجة أو غير لهجة، وذلك أنه إذا لم تقم أية دلالة على أنه لهجة أو على أنه إبدال أو ضرورة أو غيرهما كان القطع بأحد القولين مخالفاً للصواب عقلاً، وكان المنطق السليم فيه أن يقال يمكن أن يكون لهجة ويمكن أن يكون غير لهجة، ولا دليل على أحدهما قاطعاً، وهكذا يمكن أن نفهم قوله: (قد عد الناس اللذ لغة في الذي ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة) وانظر إلى قوله: قد عد الناس، فالناس ـ ولا اراه يريد بهم إلا العلماء ـ قد عدوا ذلك لغة ولم ينقلوها رواية، وما دام الأمر هكذا فإنه يجوز أن يدخل الرأي والقول بالصنعة، وقل مثل ذلك عن كلمة صلهب في بيت طفيل الغنوي وكذلك قولهم انزهو وعنزهو وكذلك ذعالت في قول الاعرابي من بني عوف بن سعد، ومما يدخل في هذا أن تعرف الكلمة بحرف في قوم، إلا أن هؤلاء القوم يستعملون الحرف الآخر في تصرفها مما يورد إحتمال كونها من الإبدال، إلا أن شهرتها عندهم يورد احتمال كونها أصلاً، فيجوز على ضعف القول بانها أصل ولكنه أقل تصرفاً من غيره، قال: (. . من كل جدث ينسلون، قال أبو الفتح: هو القبر بلغة أهل الحجاز، والجدف بالفاء لبني تميم، وقالوا اجدثت له جدثاً ولم يقولوا اجدفت

---

(٥٨) المحتسب ١: ٢٤٤. (٥٩) سر الصناعة ١: ٢٧٨. (٦٠) الخصائص ١: ٣٧٤.

فهذا يريك أن الفاء في جدف بدل من الثاء في جدث. . وقد يجوز أن يكونا اصلين إلا أن احدهما أوسع تصرفاً من صاحبه.)(٦١).

أما قوله: (تقول في القافية رأيت سعاداً. .) فإنه اراد أن يذكر جواز هذه العبارة في الشعر مما ظاهره أنه خلاف القواعد في النثر، ثم حاول أن يذكر توجيه ذلك بأن تعتقد أنك صرفت ما لا ينصرف للضرورة، وهذا الصرف وارد في الضرورات(٦٢)، ولك أن تعتقد أنك تكلمت على لغة من يصرف جميع مالا ينصرف وهي لغة ذكرها أيضاً(٦٣)، والمتكلم على وفق لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء(٦٤)، ولك أن تجعله نون الانشاد الذي هو نون الترنم(٦٥). إلا أن في النفس شيئاً من عبارة ابن جني هذه لا أريد أن اغادرها من غير أن أبينه، وذلك إن كلامه كان على القافية (وتقول في القافية. . .) وجوز في الكلمة فيها ثلاثة أوجه، وقد قال عن القافية: (القافية عند الخليل من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن. . وهي عند أبي الحسن آخر كلمة في البيت أجمع)(٦٦)، فإذا قلنا في القافية رأيت سعاداً كما قال كانت القافية على رأي الخليل: عاداً، وعلي رأي الاخفش: سعاداً، ونحن فيها أمام وجهين في اللفظ:

الأولّ: من غير تنوين: وذلك أن الاسم المنون في القافية إذا كان منصرفاً يذهب تنوينه للوقف(٦٧)، فمن باب أولى ذهاب تنوين مالم يكن منصرفاً في الأصل، وإذا ذهب التنوين صارت الكلمة (رأيت سعادا) بغير تنوين وحينئذ يكون الأولى أن تحمل الألف على أنها للاطلاق لأن القياس على الأكثر أولى(٦٨)، والأكثر أن تكون هذه الكلمة غير منصرفة، فلا تحمل على الضرورة، ولا تحمل على لغة من يصرف غير المنصرف في كلامه كله، أما نون الانشاد فلا مكان لها في هذا الوجه لأنه قائم على عدم التنوين في اللفظ.

الثاني: أن تكون الكلمة سعاداً ببقاء التنوين:

وحينئذ لاوجه لها إلا نون الإنشاد، والأولى أن تكون خلفاً من ألف الإطلاق لما قدمنا، وتكتب حينئذ نوناً على ما جرى عليه جمهور العلماء في كتابتها(٦٩).

---

(٦١) المحتسب ٢: ٦٦.
(٦٢) الضرائر ص ١٣٤ وانظر سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٨١.
(٦٣) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٠٠.
(٦٤) الخصائص ٢: ١٢.
(٦٥) القوافي لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش ص ١٠٥.
(٦٦) مختصر القوافي لابن جني ص ١٩.
(٦٧) القوافي ص ١٠٦.
(٦٨) المنصف ٢: ٩٥.
(٦٩) القوافي ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

ضابط اللهجة وغيرها عندنا:

مما لا شك فيه أن هناك فرقاً بين أن يعرف الإنسان كيف كان غيره يفكر، وان يتقمص فكره فيفكر بعقليته، وقد وجدتني وأنا أبحث في هذا الموضوع على غير وفاق مع ابن جني وأنا استخرج من كلامه الطريقة التي كان يفكر بها ولذا كان لا بد أن أورد ههنا وجهة نظري في ما يكون لهجة ومالا يكون إذ في ضوئه سوف تبحث الفصول القادمة فنقول: إن أية لهجة منسوبة أو غير منسوبة وردت فيها لفظة بحرف وهي بغيره في غيرها والمعنى واحد فيهما إنما كان ذلك في الأصل ابدالاً ونحاول تفسير ذلك الابدال فيهما، فإذا كان بين الحرفين اتفاق أو تقارب في المخرج أو الصفة كان هذا التقارب أو الاتفاق هو الداعي إلى الإبدال على ما سيأتي تفصيله، وإن لم يكن بينهما ما بستدعي الابدال من الناحية الصوتية ذكرنا قول فندريس بأن (التغيرات الصوتية تقع على ما يبدو بطريقة آلية مستقلة عن ارادة المتكلم، بل غير شعور منه، ولكنها أيضاً تقع باطراد محدود من حيث المبدأ وتنوع محير في نتائجه)[٧٠]، وقوله: (.. ومع ذلك لا ينبغي أن نبالغ في أهمية الصوتيات إذ من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء)[٧١]. ولا نتصور أن تكون العرب قد وضعت لفظتين لمعنى واحد وخالفت بينهما في حرف واحد، واعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى، فحين يقول عربي هو الصقر ويقول الآخر هو السقر لا بد أن يكون الأصل احدهما والآخر بدل التزم عند قوم لسبب ما، وكذلك القول في مثل جدث وجدف للقبر، وأن يكتب وعن يكتب، وغير ذلك. هذا على الالتزام بحسن الظن بالرواة والنقلة، وبدقتهم في السماع والنقل، ولو ذهبنا إلى تجاوز ذلك إلى احتمال وقوعهم في الوهم في السماع والتصحيف في النقل فإننا يمكن أن نفسر به غير قليل مما اوردوه على أنه لهجات، إلا أن حسن الظن بهم يجعلنا نتابعهم فيما ذكروه وإن خالفناهم في علته أو تسميته. أما إذا ترددت اللفظة بين أن تكون لهجة أو ضرورة فلا بد حينئذ أن تكون اللفظة على غير اللهجة المشهورة التي عليها اللسان الادبي وإلا ما تنازعت مع الضرورة فحينئذ ننظر في الناطق بها إن كان ممن يستشهد بكلامه كان الأولى أن يحمل على أنه تكلم بتلك اللهجة غير المشهورة، وإن كان ممن لا يصح الاستشهاد بكلامه كان الأولى أن يحمل على الضرورة لأن الذي جاء بعد زمن الاستشهاد متعلم للعربية والمتعلم ينبغي أن يلتزم اللغة الأدبية الشائعة، فإذا تحول عنها فهو إنما يتحول بسبب ضرورة تحمله على ذلك، فإن وردت اللفظة في الشعر بهذا الوصف عمن يستشهد بلغته ولم يأت بها أثر أو رواية في النثر وكانت وحدها المشير إلى اللهجة أو الضرورة ترجحت فيها الضرورة لأن الشعر مظنة الضرورات، إلا إذا وجد ما يعزز الميل فيها إلى أنها لهجة.

---

(٧٠) اللغة ص ٣٧٨.

(٧١) نفسه ص ٢٧٣.

الفصل الثاني

الاختلاف في الصوامت

اختلفت اللهجات العربية اختلافاً بيناً في الحروف الصامتة (غير حروف اللين) سواء في الإبدال أو الإدغام أو الحذف أو الزيادة أو القلب. وقد رأيت أن الغالب في هذه الموضوعات أن يكون الاختلاف في الحرف الصامت والحرفين الصامتين، إلا أنهم قد يختلفون في الصامت وحرف اللين، الذي سماه المبرد المصوّت[1] وسماه بعضهم شبيه الحركة أو شبيه الساكن، والساكن عنده الصامت[2] وعبر عنه بعضهم بالصامت الضعيف[3]. وقد رأيت أن أبحث هذا تحت الصوامت أيضاً، لأن هذا النوع من الاختلاف يتنازعه بابان باب الصوامت وباب الصوائت الطويلة وهي حروف اللين أو العلة، ولا مرجح قوياً لبحثه في أحدهما، فرأيت أن تقدم الصوامت في البحث أدعى إلى أن يتناول تحتها هذا الموضوع واستأنست بتسمية بعضهم إياها الصوامت الصعيمة، وبأن معنى العلة في حروف اللين يوحي بضعفها في نزاعها مع الصامت، فهي كثيرة التغير في ذاتها، بخلاف الصامت الذي تغيره قليل بالقياس إليها فهو أثبت منها. ولذا كان بحث الاختلاف بين الصامت والصائت الطويل تحتها أولى، وهذا الاستدلال في الترجيح كما ترى ليس قوياً قاطعاً ولكنه يستأنس به ههنا.

«الإبدال»:

ذكر ابن جني من اللهجات العربية مما يمكن أن يكون في الأصل إبدالاً جملة الفاظ، منها ما نسبه إلى أهله ومنها ما لم ينسبه، وقد رأيت أن بحث الموضوع على هذا الاساس اعني

---

(١) المقتضب ١: ٦١ وكذلك فعل ابن جني في الخصائص ٣: ١٢٤.

(٢) اللغة ص ٥١.

(٣) القراءات القرآنية ص٤٣.

اللهجات المنسوبة واللهجات غير المنسوبة كما فعل الأستاذ الرافعي لا ينسجم مع اتجاهنا في الدراسات الصوتية. فآثرت الانتقال عنه إلى تقسيم آخر يستفيد من فكرة نسبة اللهجات في حشو البحث لا في خطته العامة، وقد ذكر ابن جني نقلاً عن أبي علي أن الاصل في الإبدال أن يكون فيما تقارب وتدانى من الحروف (أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء.. وغير ذلك مما تدانت مخارجه.)(٤). فكانت الخطة العامة لبحث الإبدال غير المطرد في اللهجات العربية اعتماداً على الجانب الصوتي على ما وصف ابن جني كما يلي:

١ ـ الابدال بين الحروف المتدانية في المخرج الواحد.

٢ ـ الابدال بين الحروف المتجاورة في المخرج الواحد.

٣ ـ الابدال بين الحروف المتقاربة المخارج.

٤ ـ الابدال بين الحروف المتباعدة المخارج وبينها جامع صوتي.

٥ ـ الابدال بين الحروف المتباعدة المخارج وليس بينها جامع صوتي.

وفرقت بين المتدانية والمتجاورة في المخرج الواحد، واردت بالمتدانية ما كانت الحروف فيه أدنى إلى بعضها في المخرج من غيرها إذا كان معها فيه غيرها، كالهمزة والهاء فهما وإن كانا من حروف الحلق إلا أنهما أدنى إلى بعضها من العين التي هي في حروف الحلق أيضاً، واستعملت كلمة الأدنى والتداني إشارة إلى ذلك من قول العرب هو جاري الادنى، فهذا أشد صلة من الجار باطلاق، ومن قول المبرد(أعلم أن الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجه شيء، ولا يدانيه إلا الهاء والألف.)(٥).

واردت بالمتجاورة: ما كانت الحروف فيه من مخرج واحد إلا أنها ليس فيها صفة التداني التي أوضحتها، وذلك كتجاور الهمزة والعين وكلاهما من حروف الحلق، وتجاور القاف والكاف وهما من اللهاة. أما المتقاربة المخارج فأردت بها الحروف التي من مخرجين مختلفين ولكن موضعيهما في النطق متقاربان كالثاء والفاء إذ الأولى مخرجها مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، والثانية مخرجها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا. واردت بالجامع الصوتي مع المتباعدة المخارج: الصفة الصوتية كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة.

---

(٤) سر الصناعة ١ : ١٩٧.

(٥) المقتضب ١ : ١٥٥.

الحروف المتدانية في المخرج الواحد:

الهمزة والألف والهاء

الهمزةوالألف:

الهمزة حرف شديد مجهور على رأي القدامى[٦]، ومخرجها اقصى الحلق[٧]، والمحدثون يذكرون أنه حرف شديد إلا أن بعضهم جعله مهموساً[٨]. وبعضهم قال إنه (لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس)[٩]، ومخرجه الحنجرة ذاتها[١٠]. والألف مجهور، مخرجه عند القدامى من اقصى الحلق كمخرج الهمزة[١١]، والمحدثون يرون أن (الألف هي الفتحة الطويلة وهي بحسب الدراسات الحديثة مخرجها من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى.)[١٢]. ونحن هنا نمضي على ما قرره ابن جني من تداني الحرفين، ونرجىء حديث المخارج الى موضعه في الباب الثالث.

الالف قبل المضعف:

الالف ساكن، والمضعف حرفان أولهما ساكن، وقد اجازت العرب التقاء الساكنين في لغتها إذا كان أولهما حرف علة والثاني مشدداً[١٣]، كقوله تعالى: ولا الضالين (لأن المدة قد صارت خلفاً من الحركة.. ولولا المد لكان جمع الساكنين ممتنعاً في اللفظ)[١٤]. إلا أن شواهد عدة وردت عن العرب وقد أبدلوا الألف في مثل هذا همزة، وقد حملت هذه الشواهد ابن جني على أن قال في هذا الإبدال (كاد يتسع هذا عنهم)[١٥].

قال: (حكي عن ايوب السختياني انه قرأ: ولا الضّأَلّين، فهمز الألف، وعلى ذلك ما حكاه ابو زيد.. شأَبّةٌ ومأَدّة، وأنشدت الكافة:

يا عجبًا لقد رأيت عجبًا
حمارَ قَبّانَ يسوقُ أرنباً
خاطِمَها زَأَمّها أنْ تذهبا

---

(٦) سر الصناعة ١: ٦٩.
(٧) نفسه ١: ٥٢.
(٨) دروس في علم اصوات العربية ص٣٥.
(٩) القراءات القرآنية ص ٢٤.
(١٠) نفسه ص ٢٠.
(١١) سر الصناعة ١: ٥٢.
(١٢) القرآءات القرآنية ص ٢٠.
(١٣) البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ١: ٤١.
(١٤) المقتضب ١: ١٦١.
(١٥) سر الصناعة ١: ٨٣.

يريد زامّها. . . ، عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنسٌ ولا جَأنٌّ، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبّة ودأبّة. . وقال آخر:

وبعد انتهاضِ الشّيبِ من كلّ جانب — عــلى لِمّتي حتى اشْعَــأَلَّ بهيمُهــا

يريد: اشعالّ. . . وقال دكين:

راكــدةٌ مِخْــلاتــه ومَحْــلَبُــهْ — وجُــلُه حــتى ابْـيَــأضّ مَــلْبَبُــهْ

يريد ابياضّ فهمز. . لكثير:

والارضُ امــا سُــودُهــا فتجــلَّلَتْ — بيــاضــاً وامــا بِيضُها فــادْهَــأَمَّتِ

يريد: ادهامت، وقد كاد يتسع هذا عنهم.)[16]. وقال في موضع آخر (قال كثير:

إذا ما العوالي بالعبيطِ احْمَأَرَّتِ

وقال:

ولــلارض أمــا ســودهــا فتجللت — بياضا واما بيضها فـاسـوأدت)[17]

فهذه عشر كلمات ذكرها عن العرب وقد همزت فيها الالف قبل الحرف المضعف، منها كلمتان وردتا في قراءتين، وثلاث رواهن أبو زيد سماعاً من العرب، وخمس في خمسة أبيات من الشعر، ومع هذه الكلمات العشر قوله: وقد كاد هذا يتسع عن العرب، فهي إذن ظاهرة ثابتة وردت في قراءة القرآن الكريم وفي شعر العرب ونثرها.

وتعليل هذا الهمز عند ابن جني أن الذي همز كره اجتماع الساكنين فرام تحريك الألف لذلك فانقلبت همزة (لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة. . . فإذا اضطروا الى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة)[18].

والاضطرار إلى التحريك يصدق في الشعر اذ لا يلتقي فيه ساكنان إلا إذا كان الروي ساكناً وقبله حرف مد، أما في الحشو فلا يكون إلا أنه قد اجيز في عروض المتقارب (ولا نظير له في غيرها من الاعاريض)[19]، حيث تتحول (فعولن الى فعولْ قال الشاعر:

فذاك القصاص وكـان التقاص (م) — فــرضــا وحتـما عــلى المسلمينــا

---

(16) سر الصناعة ١: ٨٢ . ٨٤ .

(17) الخصائص ٣:١٢٦.

(18) الخصائص ١:٨٢.

(19) الكامل للمبرد ١:١٩ ـ ٢٠.

وتقطيعه:
فذا كل / قصاص / وكانل / تقاصْ / صُن فرضن / وحتمن / عللمس / لمينا.
تقاصْ: فَعولْ.

ولذا فحين تأتي مثل كلمة ابياضّ وزامّ في الشعر لا مناص من التحريك، إلا أن ورودها في قراءة القرآن الكريم وفي النثر يبعد فكرة الضرورة في تفسير هذه الظاهرة بصورة عامة ولا بد من تفسير آخر غير الضرورة.

اما (الضّأَلّين) فقد قرأ بها أيوب السختياني وهو علم الحفاظ وفقيه أهل البصرة في زمانه[٢٠]، وحين سئل عن هذه الهمزة قال: (هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين)[٢١]، وهذا تفسيره للقراءة وإن الذي يقال فيه انه علم الحفاظ وسيد الفقهاء لم يكن ليقرأ إلا برواية ثابتة. والذي قرأ: فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ هو عمرو بن عبيد الذي روى الحروف عن الحسن البصري[٢٢]، وما يروى عن الحسن أهل لأن يطمأن إليه. ولما لم تكن القراءة موطن ضرورة يتخلص فيها من الألف، ترجح عندنا أن هاتين القراءتين قد اخذتا من قراءة أهل البادية لانهم هم الذين يميلون الى الهمز وهم أهل الهمز كما قال العلماء[٢٣].

وأما ما رواه أبو زيد فقد نقل البغدادي[٢٤]، عن كتاب الهمز لابي زيد قوله: (وسمعت رجلاً من بني كلاب يكنى بالاصنع يقول هذه دأبة وهذه شأبة، وهي امرأة مأدة وهذا شأب ومأدّ فيهمز الألف في كل هذه الحروف وذلك أنه ثقل عليه اسكان حرفين معاً). فهذه الكلمات سمعت من رجل من بني كلاب وهم بطن من عامر بن صعصعة من هوازن[٢٥]، وكلمة وردت في شعر دكين وهو دكين بن رجاء من بني فقيم وهم بطن من دارم من تميم[٢٦]، وكلمتان في شعر كثير وهو وحده الذي لم يكن بدوياً إذ هو من الازد وكان يسكن المدينة[٢٧]، فهو حجازي ولكن لا يبعد أن يكون تأثر بلهجة البدو.

وقد وجدت عند أبن جني تفسيراً صوتياً لها إذ قال وهو يتحدث عن الضألين:

---

(٢٠) شذرات الذهب في اخبار من ذهب لابن العماد ١:١٨١.
(٢١) المحتسب ١/٤٦.
(٢٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجوزي ١:٦٠٢.
(٢٣) اللسان ١:١٤.
(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ٤:١٦٨.
(٢٥) سبائك الذهب ص ٤٣.
(٢٦) نفسه ص ٣٢ وانظر الاعلام للزركلي ٣:١٩ ط٢ حيث ذكر أن دكيناً هذا فقيمي.
(٢٧) انظر ترجمته في الأغاني ٩:٣ط دار الكتب المصرية.

(فالتقى ساكنان الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف واعتمدت وطأة المد فكان ذلك نحواً من تحريك الألف)[٢٨]، واعتماد وطأة المد، أرى أن فيه معنى ضغط الحرف ونبره ونطقه من ثم همزة، وقد وصف في موضع آخر الذي يهمز هذه الألف بقوة اللغة وتعالي التمكين والجهارة قال: (نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته بما تجشمه من مد الألف في هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه ويتخطى به اعتماده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصانعاً بطول المدة عنها فيقول شأبة ودأبة..)[٢٩].

أما التفسير الحديث لهذه الظاهرة[٣٠]، فهو أن اللغة العربية تحاول التخلص ما امكنها ذلك من المقطع المديد لأنها تكره النطق بمصوت طويل في المقطع المقفل، وتحوله إلى مقطع قصير مثال ذلك قولهم رام اسم فاعل من رمي، فقد مرت الكلمة بعدة مراحل كما يقرره علماء التصريف وهي:

الرامي: رامِيُنْ أو رامِيِن - رامِيْن - رامِنْ (رامٍ).

ففي المرحلة الأولى في حالة الرفع تكون الياء بين الكسرة والضمة ومعنى ذلك اجتماع ثلاث مصوتات: الياء وهي مصوت طويل يسبقه قصير من جنسه وهي الكسرة ويتبعه قصير مغاير وهي الضمة :مِ + يـ +ُ وبهذايكون لدينا تنافر صوتي تخلصت العرب منه بحذف القصير المغاير، فبقي لدينا صائت طويل مع قصير من جنسه، وهو ما ابقته العرب في حالة المقطع المفتوح وان كان طويلاً فقالوا: الرامي، إلا أنهم لم يستسيغوه في المقطع المقفل ولذا حذفوا المصوت الطويل وأبقوا القصير فقالوا: رام وكذلك القول في حالة الجر فقد اجتمع مصوت طويل بين مصوتين قصيرين من جنسه ـِ + يـ + ـِ فحذف المصوت الطويل للتخلص من أطول صوت في المتجانسات الثلاث فأدى اتصال الكسرتين إلى إيجاد مصوت طويل في المقطع المقفل والعرب تكره ذلك كما قدمنا فحذف احدهما ليكون المصوت قصيراً، وقد فعلت العرب هذا في كل اسماء الفاعلين من المعتل اللام في حالتي الرفع والجر، اما في حالة النصب فإن الفتحة بعد الياء قد احتملت لخفتها في النطق وإنه ليس في الانتقال من الياء إليها من الكلفة كما في الانتقال إلى الكسرة أو الضمة.

فإذ قد تقرر أن العرب تكره الاحتفاظ بالمقطع المديد وتحاول التخلص منه ما امكنها ذلك، فإنه يمكن أن نفسر في ضوء ذلك همز مثل كلمة الضألين بأنه محاولة من بعض العرب

---

(٢٨) المحتسب ١: ٤٦.

(٢٩) الخصائص ٣: ١٢٦.

(٣٠) القراءات القرآنية ص ٦٧ - ٦٨، ١٢٨.

للتخلص من هذا المقطع الطويل الممثل في فتحه الضاد والألف وتحويله إلى حركتين قصيرتين. أما لماذا كانت الهمزة هي الوسيلة لهذا التخلص فالذي أراه أن العرب الذين ارادوا التخلص من الألف كان أمامهم ثلاثة أحرف: الواو والياء والهمزة وذلك أن هذه الأربعة يبدل بعضها من بعض كثيراً، فلم يصيروا إلى الواو أو الياء لأن ذلك يؤدي إلى مقطع طويل أيضاً إذا جعلتا ساكنتين فيكون الضَوْلّين او الضَيْلّين باطالة صوت الواو أو الياء ليمكن النطق باللام الساكنة، وتبقى المشكلة الصوتية كما هي ان لم نقل إنها تزداد صعوبة في النطق،فلم يبق إلا أن يزاد في مدة الألف وتعتمد وطأة المد كما قال ابن جني لينتقل الألف بهذا الضغط إلى همزة، وكان الذين فعلوا هذا هم بعض أهل البادية لميلهم إلى الهمز، أما بقية العرب فقد ابقوا الألف في هذا النحو على حالها لأنهم لم يكونوا شديدي الميل إلى الهمز كأولئك وكان نطقهم بالصوت الطويل كما يبدو (نبر الطول) أيسر عليهم من تحويله إلى همزة (نبر التوتر).

الالف في الوقف:

للوقف قواعده المعروفة في اللغة الادبية ومن هذه القواعد أن العرب تقف على ساكن في حالتي الرفع والجر فيقولون في الوقف جاء خالد ومررت بخالد فإذا وقفوا على المنصوب قالوا: رأيت خالداً، فوقفوا على الف، وهذا الوقف على الألف معناه أن اللغة الفصحى اساغت الوقف على المقطع المفتوح بنبر الطول وهو ما فرت منه في حالتي الرفع والجر إلا أن بعض العرب كما ذكر ابن جني نقلاً عن سيبويه قد وقف على الألف بصرف النظر عن أصلها بأن ابدلها همزة أي أنه تحول من نبر الطول إلى نبر الشدة ليتحصل له الوقف على مقطع مقفل (وحكى سيبويه في الوقف عنهم هذه حبلأ يريد حبلى، ورأيت رجلأ يريد رجلا. . وحكى أيضاً: هو يضربهأ، وهذا كله في الوقف فإذا وصلت قلت: هو يضربها يا هذا، ورأيت حبلى أمس)[٣١].

ويلاحظ أن الألف في (حبلى) ألف التأنيث وفي (رجلا) ألف الوقف على المنصوب المنون، وفي (يضربها) الف الضمير، وقد عوملت جميعاً بصورة واحدة مما يدل على أن الدافع إلى ذلك كان صوتياً محضاً، وإن كنت أميل إلى أنها في ذلك كله فتحة مشبعة، فهي في رأيت رجلاً جاءت بعد حذف التنوين وصورتها:

رجلَن ـ رجلَ ـ رجلا، وأما في الضمير فإن ضمير المؤنث في مقابل ضمير المذكر، وهو في المذكر هاء مضمومة وقد تكتب بالواو عند الاشباع كقوله:

---

(٣١) سر الصناعة ١: ٨٤.

فظلت لدى البيت العتيق اخيلهو

فكذلك مع المؤنث هي هاء مفتوحة كتبت بالألف للاشباع فصارت (ها)، ولم يحذفوا الألف في الوقف كما حذفوا مع ضمير المذكر تجنباً للبس، ويلاحظ أن الضمير المتصل للواحد مكون من حرف واحد ففي الرفع التاء (تُ، تَ، تِ) وفي النصب والجر للمخاطب الكاف (كَ، كِ) وللمتلكم الياء (ى) وللغائب الهاء (هـ) باشباع الضم واشباع الفتح، فَلَمَ يقال مع الهاء وحدها: الهاء وها، وأما الف حبلى فهي على ما ذهب إليه بروكلمن[٣٢]، كانت تاء التأنيث ثم وقف عليها بالهاء ثم اضعفت الهاء حتى ذهب صوتها ثم اشبعت الفتحة قبلها فصارت الفاً وهذه صورتها:

حبلة ـ حبله ـ حبلَ ـ حبلى، ومعنى ذلك أن مرد علامات التأنيث جميعاً إلى التاء كما هو الحال في بقية اللغات السامية[٣٣]، لأن همزة التأنيث الممدودة نحو حمراء عند ابن جني منقلبة عن ألف نحو حبلى قال: (وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو حبلى وبشرى ولكنها لما وقعت بعد الف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلبت همزة وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح.)[٣٤].

وارجح أن الذين همزوا الألف في الوقف هم من أهل البادية وأن لم يذكر لنا ابن جني نسبة هذه اللغة لانهم كما تقدم كانوا أميل إلى الهمز من غيرهم.

فإن قيل إذا كانت المسألة مسألة فرار من مقطع مفتوح إلى مقطع مغلق فلم لم يقولوا: رأيت خالد فيغلقون ويجري كلامهم على سنن واحد في المجرور والمرفوع والمنصوب، قلنا هذا الذي ذكر صحيح، ولو فعلوه لكان وجها، وقد فعله بعض العرب كما ذكر ابن جني: (من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف فيقول ضربت زيد، وكلمت محمد كما يقف على المرفوع بلا واو، وعلى المجرور بلا ياء فيقول هـذا جعفر، ومررت بجعفر)[٣٥]، إلا أن الذي عليه العامة هو لغة الأدب الشائعة.

والذي اراه أن العرب كانوا يقفون أولاً على مقطع مفتوح فيقولون رأيت خالدا وجاء خالدو ومررت بخالدى، وقد بقيت آثار هذا في بعض اللهجات قال ابن جني: (قال سيبويه رحمه الله وزعم أبو الخطاب أن ازد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي، جعلوه قياساً واحداً فاثبتوا الياء والواو كما اثبتوا الألف)[٣٦]، ثم تخلصت لغة الأدب من المقطع

(٣٢) القراءات القرآنية ص ٨٤.
(٣٣) نفسه ص ٨٣.
(٣٤) المنصف ١: ١٥٥.
(٣٥) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٠٢.
(٣٦) نفسه ٢: ٢٥٤.

المفتوح بالواو والياء باسكانه، وابقته مع الألف لأنها وجدته سائغاً مقبولاً، كما أن بعض اللهجات لم تستسغه ولذا انتقلت به أيضاً إلى مقطع مقفل عن طريق نبر الشدة بالهمز عند بعضهم كما قدمنا، أو عن طريق نبر الشدة بالتضعيف كما فعل بعض العرب (وكذلك من قال في الوقف: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، فإنه إذا وصل خفف الدال واللام فقال: هذا خالدٌ وهو يجعلُ.)(٣٧). أو عن طريق اقفال المقطع بالسكون كما فعل بعض العرب على ما ذكر ابن جني واوردناه آنفاً.

الألف قبل متحرك او تاء تأنيث:

ذكر ابن جني عدة الفاظ قلبت الألف فيها همزة ولم يكن بعدها ساكن، ولا كانت في الوقف، قال: (واما قول العجاج:

يا دارَ سلمى يَأْ آسْلمي ثمّ أسْلَمي

ثم قال:

فَخِنْدِفُ هامةُ هذا العَأْلَمِ

فقد روى أن العجاج كان يهمز العالم والخاتم.. وحكى اللحياني عنهم نأر(٣٨)ة بالهمز.. وحكى بعضهم: قوقأت الدجاجة، وحلأت السويق، ورثأت المرأة زوجها، ولبأ الرجل بالحج.. ونحو قول ابن كثوة:

ولّى نَعامُ بني صَفوانَ زَوْزَأَةً ... لَمّا رأى أسداً في الغابِ قد وثبا

اراد: زوزاة غير مهموز، وحكى عنهم: تأبلت القدر بالهمز.. وانشد الفراء:

يا دارَ ميّ بدكاديك البُرَقْ
صبراً فقد هيَّجْت شَوْقَ المشتَئِق)(٣٩)

وذكر في موضع آخر بأز وسأق(٤٠).

ويلاحظ أن الألفاظ التي ذكرها على قسمين قسم ابدلت فيه الهمزة من الف في غير موطن الحذف وهي العالم والخاتم ولبى الرجل بالحج وز وزاة وساق والمشتاق وتابل، وقسم جاءت الهمزة فيه بدلاً من ألف في موطن حذف هذه الألف وذلك في قوقت وحلّت ورثت

---

(٣٧) سر الصناعة ١: ١٧٦.

(٣٨) هكذا ذكرها في متن سر الصناعة (نار) ثم ذكر في الهامش انها في نسخة ب.ح.ز.ش (بأز) والذي ذكره في النسخ الاخرى متفق مع ما جاء في جـ١ ص ١٢٥ من سر الصناعة وجـ٣ ص ١٤٧ من الخصائص.

(٣٩) سر الصناعة ١: ١٠٢ وانظر المنصف ١: ١٤٩- ١٥٠.

(٤٠) الخصائص ٣: ١٤٧.

فصار، قوقأت وحلأت ورثأت، أما إذا قرئت حلأت بتاء الفاعل كما ضبط المحققون فيكون من باب إبدال الهمزة من الياء لأن الأصل حينئذ حليت، إذ الألف في لام الكلمة مع تاء الفاعل تعود إلى اصلها كما هو معروف في التصريف، ولا ارى الضبط صحيحا لأنه ليس مما كان ابن جني بسبيله.

وقد حاول ان يعلل الإبدال فيما اورده جميعا تعليلاً واحداً (وذلك أنه قد ثبت من عدة اوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه فيصير لجواره اياها كأنه محرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هي في نفس الألف، فالألف في ذلك وعلى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة.)[٤١]. وانظر إلى كثرة احتياطه باستعمال كأن. وما ذلك عندي الا لشدة احساسه بضعف هذا التعليل الذي ختمه بقوله: كأنها محركة، ثم اغفل كأن وقال: وإذا تحركت الألف... الخ. والوجه عندي أن يقال: ان ما ورد من همز القسم الأول كان نوعاً من التحول عن نبر الطول الى نبر التوتر وهو امر يتفق مع طبيعة البدوي الذي اراد أن يضغط بشدة على الألف فاحالها همزة في نحو خأتم وعألم وبأز، ويمكن أن يكون الذي شجعه على ذلك القافية كما في أرجوزة العجاج[٤٢]:

يا دارَ سلمى يَا اسْلمي ثمّ اسلمي

حيث جاء المقطع المفتوح قبل حرف الروى مسبوقا بمقطع مغلق في ابياتها جميعها البالغة واحدا وسبعين ومائة، إلا في بيتين هما قوله:

مُبارِكٍ للأنبياءِ خاتَم

وقوله:

فَخِنْدِفُ هامةُ هذا العالَمَ

فجاء همز الكلمتين (خاتم والعالم) لاغلاق المقطع متسقا مع الارجوزة كلها ولم نجده همز كلمة مبارك أو هامة أو غيرهما من الكلمات التي وردت في حشو الارجوزة بالألف كقوله:

---

(٤١) الخصائص ٣: ١٤٧.

(٤٢) انظرها في ديوان العجاج بشرح الأصمعي من ص ٢٨٩- ص ٣٠٩.

وربِّ كلِّ كافرٍ ومسلِمِ

و: بأعينٍ ساهمةٍ وسُهَّمِ

و: حتى يُنيخو بالمُناخِ المُحْجَمِ

و: قومٌ لهم فضْلُ السَّنام الأَسْنَمِ

وأما قول ابن كثوة:

ولّى نـعـام بـني صـفـوان زوزأة   لما رأى أسداً في الغاب قـد وثبـا

فانه من البسيط وعروضه (فعلن) ولو لم يهمز لصارت (فاعل) وليس في اعاريض البسيط ما يأتي على (فاعل)[٤٣] فمن ثم جاء همز الكلمة مقيما لهذه العروض.

وأما ما أنشد الفراء من قوله:

يا دارَ ميّ بدكاديكِ البُرَقْ

صبراً فقد هيّجْت شوقَ المشتئِقْ

فهو من مشطور الرجز وقد جاءت عروضه وهي الضرب أيضا صحيحة (مستفعلن) في البيت الأول وجاءت في البيت الثاني بعد همز الألف(مستفعلن)ايضا (قلمشتئق) ولو لم تمهز الالف لجاءت على (مفعولان) وليس في اعاريض الرجز أو أضربه المشهورة ذلك[٤٤]. وإنما يأتي الضرب شذوذا على (مفعولان) في العروض الاولى من اعاريض الرجز[٤٥] وهي: مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مفعولان. والذي رواه الفراء من مشطور الرجز وليس فيه (مفعولان) وقد نص محققو سر الصناعة على انهما بيتان في حاشية الصفحة المذكورة.

فان كانا بيتين فقد حاول الشاعر ان يتخلص من (مفعولان) بهمز الألف لأنه ليس في عروض مشطور الرجز ذلك. وان قلنا أنهما بيت واحد وهو من الضرب الشاذ فقد هرب الشاعر بالهمز من الشذوذ وفي كلتا الحالتين يكون الوزن هو الذي دعاه إلى الهمز.

---

(٤٣) شرح تحفة الخليل ص ١٢٦- ١٣٩.

(٤٤) نفسه ص ١٩٦- ٢٠٤.

(٤٥) نفسه ص ١٩٧.

واما القسم الثاني فقد التقى فيه ساكنان الألف وتاء التأنيث، إذ أنه جاء قبل تاء التأنيث الساكنة اصالة، فكان المتكلم بين أمرين: اما أن يحذف الألف، وإما أن يستبدل بها حرفا يمكن تحريكه، فسُلك جمهور العرب سبيل الحذف وهذه صورته:

قوقَى ← قوقَات ← قوقَت

وسلك بعضهم السبيل الثاني بأن زادوا وطأتهم على الألف حتى همزوها فتحركت وهذه صورته:

قوقى ← قوقات ← قوقأت

فان قيل: ولم لم يعودوا بالألف إلى واو أو ياء وتحرك، قيل لأن ما قبلها مفتوح فلو تحركت عادت الفا.

قلب الف هي بعض كلمة:

قال: (وانشدنا أبو علي:

بـالخيرِ خَيـراتٍ وان شـرّاً فـأ ا   ولا أُريـدُ الـشّـرَّ الا أَنْ تَـأَ ا

والقول في ذلك عندي أنه يريد فاوتا[46]، ثم زاد على الألف الفا اخرى توكيدا كما تشبع الفتحة فتصير الفا كما تقدم، فلما التقت الفان حرك الاولى فانقلبت همزة، وقد انشدنا ايضا: (فاوتا بالف واحدة الا ان الغرض في الرواية الاخرى)[47].

وهذا النص مشكل من أكثر من وجه:

الأول: أنه لا دليل قاطعا على ما زعمه من انه حين قال فأاوتأ ا كان يريد فاوتا، فان قيل إن في رواية فاوتا الثانية دليلا على ذلك، قلنا انه ليس قاطعا إذ لا دليل على أن الذي رواها بالهمز هو نفسه الذي رواها بالألف.

الثاني: قوله زاد على الألف الفا اخرى توكيدا، وقوله: فلما التقت الفان. وقد ذكر في موضع آخر حكاية يفهم منها أن الألف واحدة ولو مددتها إلى العصر قال: (ومن المستحيل جمعك بين الالفين المدتين... قال أبو اسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين ومد الرجل الألف في نحو هذا، وأطال فقال له أبو اسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا الفا واحدا)[48] فينبغي ان يحمل كلامه على أن المتكلم نوى أن يأتي بألف مع

---

(٤٦) في المطبوع: فاوتأ، وهو خطأ ظاهر.

(٤٧) سر الصناعة ١: ٩٤.

(٤٨) الخصائص ١ ٨٨ـ ٨٩.

الموجودة فلما علم أنه لا يمكنه الجمع بينهما قلب الأولى همزة لما ورد في كلامه الذي أخذناه من الخصائص آنفا في الألفين (قبل إبدال الألف همزة وهو خطّا كسا أو قضا ، فهذا تتوهمه تقديرا ولا تلفظ به البتة).

الثالث: أنه بيت مفرد ليس معه ما يؤيده، ويضعفه مجيء الرواية الأخرى فيه من غير همز، فهو لا يمثل ظاهرة لغوية تستحق أن يقف عندها ابن جني ويحاول أن يستدل بها على ابدال الألف همزة. وفيما ذكره من غيره غني عنه.

الرابع : ورد البيت في نوادر أبي زيد بالهمزة وبعدها هاء السكت وكان رأيه فيه أنه اجتزأ بها عن أن يذكر كلاما بعدها، قال: (.. أبو زيد: وقال لقيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك:

ان شئتَ أشرفنا كلانا فدعا ... اللهَ جهراً ربَّهُ فأسمعا
بالخيرِ خيرات وإنْ شرّا فَأَهْ ... ولا اريد الشرّ إلا أنْ تأَهْ

... أبو زيد : قوله وان شراً أراد فالشر ان أردت ، فأقام الألف مقام القافية ، وقوله : الا أن تا : إلا أن تشاء ذلك)[49] . وقد عقب الأخفش الصغير على ذلك بقوله : (قال أبو الحسن : هذا الرجز يوجب ما روى أبو زيد ، والذي احفظه من رواية النحويين :

بالخير خيرات وان شرافا ... ولا اريد الشر إلا أن تا[50]

ويفسرونه فيقولون: وان شرا فشر، فحذف الشر لعلم السامع وأثبت الفاء وأتبعها الألف للقافية إذ كانت مفتوحة كقوله:

اقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا ... وقولي إنْ أصبت لقد أصابا

وهذه تسمى ألف الاطلاق... وقوله: إلا أن تا، يريد: إلا أن تريد، فاثبت التاء وأتبعها الألف... وأما ما رواه أبو زيد فان هذا من أقبح الضرورات وذلك أنه لما اضطر حرك ألف الإطلاق التي ذكرت لك فخرجت من حروف المد واللين فصارت همزة)[51].

وإذا كان الأمر يحتمل كل هذا التأويل أمكن أن نرفض رأي ابن جني بان الهمزة بدل من ألف، وأولنا ما رواه من قوله: فأا وتأا بأن الأصل: وان شرا فأنا له، مثلا ثم قطع الكلمة الى فأ، واشبع فتحة الهمزة فصارت الفا، وقوله: تأا نؤوله بأنه أراد مثلا: إلا أن

---

(٤٩) النوادر ص ١٢٦.
(٥٠) في المطبوع فأ وتأ وهو خطأ كما سيتضح من كلام الأخفش الصغير الآتي.
(٥١) النوادر ص ١٢٧.

تأخذ بأسباب الشر ثم أبقى الهمزة وفتحها ليشبعها كي تستقيم له القافية.

ابدال الهمزة الفا:

كما وقع في لهجات العرب إبدال الألف همزة فقد وقع العكس أي إبدال الهمزة الفا، وقد نص على أن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه قال: (وقد ابدلت الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة الفا أيضا على غير قياس وإنما يحفظ حفظا، أنشد أبو علي:

يتناوبات سَقيطُ الطَّلِّ يضربنا عندَ النَّدُولِ قِرانا نَبْحُ دِرْواسِ
إذا ملا بطْنَهُ البانُها حَلَباً باتَتْ تُغنّيهِ وَضْرَى ذاتُ أجراسِ

أراد إذا ملأ، فأبدل الهمزة الفا. ومن أبيات الكتاب:

راحت بمَسْلَمةَ البغالُ عشيةً فَارْعَيْ فزارةُ لا هَناكِ المرتعُ

يريد هناك)[٥٢].

وذكر أن هذا الإبدال هو تخفيف الهمزة ونطقها الفا ولذا فإن الذي يهمز العالم والباز لا يجوز عنده تخفيف الهمزة هنا (فلا يجوز على مذهبه تخفيف هذه الهمزة، وذلك أن مذهبه إن يجتلب همزا لا أصل له فلا يجوز على هذا أن يخفف الهمزة فيردها الفا)[٥٣]. وقد ذكر في موضع آخر أن هذا التخفيف قد كثر عندهم في الشعر، قال: (.. فابدل الهمزة في تهدا وهادى جميعا... وقد كثر هذا عندهم في الشعر)[٥٤].

ومن ذلك أيضا ما نقله عن حكاية سيبويه من قولهم في المرأة والكمأة المراة والكماة. وقد علل هذا الإبدال بأن الساكن إذا جاور متحركا صارت حركته كأنها فيه، فأجرته العرب مجرى المتحرك[٥٥]، فكأنه قال: المَرَأة ثم خفف فأبدل الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها[٥٦].

الهمزة والهاء:

الهاء حرف مهموس مهتوت ضعيف، مخرجه اقصى الحلق[٥٧]، فهو على عكس الهمزة في صفاته وإن كان مخرجه من مخرجها، وقد وردت الفاظ وقع فيها ما ظاهره الإبدال بينهما ذكر منها: أمواء وأصلها أمواه[٥٨]، وآل وأصلها أهل[٥٩]، وقولهم: رجل تدرأ وتدره

(٥٢) سر الصناعة (المتحف ٢: ١٣١
(٥٣) نفسه
(٥٤) الفسر ١: ١١٢
(٥٥) سر الصناعة ١: ٨٥.
(٥٦) نفسه ١: ٨٦.
(٥٧) نفسه ١: ٥٢، ٧٤.
(٥٨) نفسه ١: ١١٣.
(٥٩) نفسه ١: ١١٤.

للدافع عن قومه، وقوله: أاأذا يريد أهذا[٦٠]، وقولهم: أل فعلت، ومعناه هل فعلت[٦٠]. وقولهم: لهنك قائم في لئنك قائم[٦١].

ويمكن ان نجعل ما ذكره قسمين الأول: مشكل وهو آل وتدرأ وأاأذا. والثاني غير مشكل وهو امواه وأل فعلت ولهنك.

الإبدال غير المشكل:

ذكر أن العرب قالت: ماء، وأصله موه، واستدل على ذلك بقولهم في الجمع امواه وهذا هو الكثير الشائع في لسان العرب وعليه اللغة الادبية، إلا أن بعض العرب قال: امواء، فالهمزة فيه بدل من الهاء، ويمكن أن يفسر هذا الإبدال بأنه من القياس الخاطىء إذ سمع المتكلم كلمة ماء بالهمز في المفرد فجاء بها في الجمع، أو لأنه ممن يميل إلى الهمز فوجد في همز المفرد ما يعينه على همز الجمع.

أما أل فعلت في قولهم: هل فعلت مما حكاه الفراء كما ذكر فالإبدال فيه واضح بناء على ما قرره من قاعدة كثرة الإستعمال وقد مرت. وأرى أن الهمز فيها إنما كانت عند أهل الهمز لحالة نفسية تطلبت الضغط على الهاء المهتوت والجهر بها فحولتها إلى همزة، ومن يدري فلعل همزة الاستفهام هي همزة أل هذه قطعت عنها اللام للسرعة فشاعت لخفتها أكثر من هل وأل حتى نسيت العلاقة بينهما يقوى ذلك أنه ليس بين ادوات الاستفهام ما يتكون من حرفٍ مبنىً واحد سوى الهمزة.

ومماذكره أيضا قولهم: (لهنك قائم، أي لَئنك قائم وعليه قوله فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس:

ألا ياسَنا بَرقٍ على قُلَلِ الحِمَى　　　لَهِنَّكَ من برق عليّ كريمُ[٦٢]

وقد علل هذا الابدال بأن اللام هنا للتوكيد، وهي التي تدخل على خبر إنّ، وموضعها أول الجملة قبل ان، فإذا اضطروا للجمع بينهما في أول الكلام أبدلوا الهمزة هاء، وكأنهم بذلك يبعدون لفظ ان عن الإجتماع باللام: (إن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ ان، فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك)[٦٢].

---

(٦٠) نفسه ١: : ١٢٠
(٦١) الخصائص ١: ٣١٥.
(٦٢) الخصائص ١: ٣١٥.

الإبدال المشكل:

ولا أريد بالاشكال هنا اشكالا يتناول طبيعة الإبدال بين الهاء والهمزة، وإنما أريد به الاشكال الذي أثارته عبارة لابن جني في الموضوع أو تأويل ذكره:

تدرأ وتدره :

قال: (فاما قولهم رجل تدرأ وتدره للدافع عن قومه فليس أحد الحرفين فيهما بدلاً من صاحبه بل هما أصلان يقال: درأ ودره قال كثير:

دَرَهْتَ علىٰ فُرّاطِها فدَهِمْتَهم بأخطارِ موتٍ يلتهِمْنَ سِجَالَها

فهذا كقولك: أقدمت واندفعت)[٦٣].

والذي أراه أنه ما دامت الكلمتان بمعنى واحد وما دام الحرفان من مخرج واحد فإنه لا معنى لرفض الابدال فيهما، وأين أقدم واندفع من درأ ودره حتى نقول فهذا كقولك اقدمت واندفعت، وبينهما ما بينهما من اختلاف الحروف، فالصواب أن يقال إن بين الحرفين ابدالا، ولكن أيهما بدل من صاحبه:

جاء في اللسان[٦٤]: (درهت عن القوم: دفعت عنهم مثل درأت وهو مبدل منه.. ودره لقومه يدره درها دفع، وهو ذو تدرههم أي الدافع عنهم قال:

أعطى وأطرافُ العوالي تنوشُهُ لمن القومِ ماذو تُدْرَهِ القومِ مانِعُهْ

ولا يقال هو تدرههم حتى يضاف إليه ذو، وقيل الهاء في كل ذلك مبدلة من الهمزة لأن الدرء الدفع، وهذا ليس بقوي، بل هما أصلان قالوا درأ ودره، قال ابن سيده فلما وجدنا الهاء في كل ذلك مساوية للهمزة علمنا ان احداهما ليست بدلا من الأخرى وانهما لغتان).

وعندي أن ما ذكره صاحب اللسان في أول النص هو الصواب فهاء دره بمعنى دفع مبدلة من همزة درأ وكذلك ما تصرف منها بهذا المعنى، ومنه هو ذو تدرههم، أي الدافع عنهم، والذي جعلني أقطع بأن الهاء في تدره بدل من الهمزة في تدرأ سعة تصرف الفعل وكثرة استعماله بمعنى الدفع في درأ وقلة ذلك بهذا المعنى في دره، فقد ذكر في اللسان من استعمالات درأ بمعنى الدفع ما أربى على خمس صفحات أما في دره بمعنى الدفع فلم يذكر ما يزيد على نصف صفحة[٦٥].

---

(٦٣) سر الصناعة ١: ١٢٠.

(٦٤) اللسان ١٧: ٣٨١ مادة (دره).

(٦٥) انظر اللسان ١: ٦٤-٦٩ (درأ)، ١٧: ٣٨١ (دره).

آل وأهل:

قال: (ومن ذلك قولهم أال كقولنا أال الله، وأال رسوله، إنما أصلها أهل ثم ابدلت الهاء همزة فصارت في التقدير أأل، فلما توالت الهمزتان ابدلوا الثانية الفا)[٦٦]. وعلى هذا تكون الف آل بدلا من همزة هي بدل من هاء. وقد أحس ابن جني أن هذا الكلام لا يتقبل بيسر وسهولة ولذلك أثار هو السؤال: (فان قيل ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها الفا فيما بعد، وما انكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء الفا في أول الحال). وأجاب عن ذلك بأمرين:

الأول: عدم النظير: (ان الهاء لم تقلب الفا في غير هذا الموضع.. وإنما تقلب الهاء همزة).

الثاني: (فان الالف لو كانت منقلبة عن الهاء في أول أحوالها كما زعم الملزم دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء كما قدمنا لجاز أن يستعمل آل في كل موضع يستعمل فيه أهل... فلما كانوا يختصون بالآل الأشرف الأخص دون الشائع الأعم... دل ذلك على أن الألف فيه ليست بدلا من الأصل وإنما هي بدل من بدل من الاصل)[٦٧].

أما احتجاجه بعدم النظير فإنه حجة لا ريب في ذلك، فان يصار إلى ماله نظير أولى من أن يصار إلى ما لا نظير له[٦٨]، بيد أن هذه الحجة لا ينبغي أن يصار إليها على ما أرى إذا أدى ذلك إلى تكلف وتعسف، وعندي أنه ينبغي أن تحدد هذه القاعدة بأن حمل الشيء على ماله نظير أولى من حمله على ما لا نظير له إلا إذا أدى الحمل على النظير إلى التكلف والتعسف، وقوله بأن الالف مبدلة عن همزة مبدلة عن هاء فيه تكلف ظاهر.

وأما ما ادعاه بأن استعمال آل لا يكون في كل مواطن أهل واتخذ من ذلك دليلا على أن الابدال لم يكن مباشرة فالجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: يقال له: لو أن العرب اساغت استعمال الهمزتين أفكانت تستعمل أأل في كل مواضع أهل أم لا؟ والجواب عن ذلك بناء على استدلاله لا يمكن أن يكون بالنفي أي أن الكلمتين في الاستعمال تمثلها هذه الصورة:

أأل = أهل

فإذا أبدلنا من الهمزة ألفا على ما قال فإن الصورة في الاستعمال تكون:

---

(٦٦) سر الصناعة ١: ١١٤.

(٦٧) سر الصناعة ١: ١١٤- ١١٦.

(٦٨) الاشباه والنظائر ١: ١٧٩.

أال = أآل

وعلى هذا فلا أجد ما يدعو لمنع القول بأن استعمال:

أال = أهل

وهي مسألة في غاية الوضوح كما أرى.

الثاني: إذا كان المراد أن العرب لم يسمع منها استعمال هذه الكلمة في كل المواضع التي تستعمل فيها الاخرى فهذا يصدق على كثير من البدل المذكور، فقد ذكر مثلا من البدل قولهم لبأ الرجل بالحج، فهل سمع لبأ الرجل نداء صاحبه. فإن قيل يقاس. قلنا فكذلك. وإذا كان المراد النهي عن استعمال هذه الكلمة في كل مواضع تلك بناء على اختلاف يسير في المعنى. فهذا أمر آخر تنظر فيه الفقرة الثالثة:

الثالث: ذكر من اختلافهما في الاستعمال أنهم (يختصون بالآل الأشرف والأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا في نحو قولهم القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد و: قال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه، وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نجــوتَ ولم يَمُنْنْ عليــك طــلاقــةً   سِوَى رَبذِ التَّقريبِ من آل أعْوَجا

لأن اعوج فيهم فرس مشهور عند العرب فلذلك قال من آل اعوج ولا يقال آل الخياط كما يقال أهل الخياط ولا آل الاسكاف كما يقول أهل الاسكاف)(٦٩).

فهناك اذن فارق ما في المعنى بحيث كان العرب يستعملون هذه الكلمة في معنى وتلك في معنى ادق منه أو اوسع، اشرف أو أوضع، ولا شأن لهذا بأن يكون الحرف مبدلا من حرف مباشرة، أو أن يكون مبدلا من حرف مبدل من آخر. إلا أن ما ذكره من شرف آل وضعة أهل واختصاص آل وسعة أهل فيه نظر أيضا.

فقد وردت كلمة آل في القرآن الكريم في ستة وعشرين موضعا(٧٠) وهي في جميع هذه المواضع بأحد معنيين: معنى القوم والاتباع أو معنى الذرية. فقد وردت: آل فرعون، في اربعة عشر موضعا كلها بمعنى القوم والاتباع منها قوله تعالى:

(وإذ نجّيناكم من آلِ فرعونَ يسومونكم سوءَ العذاب) البقرة: ٤٩

---

(٦٩) سر الصناعة ١: ١١٥ـ ١١٦.

(٧٠) المعجم المفهرس ص ٩٧ـ ٩٨.

و: (وأغرقنا آلَ فرعون) الأنفال: ٥٤

و: (ولقد جاء آلَ فرعونَ النُّذُر) القمر: ٤١

والذين كانوا يسومون مؤمني بني اسرائيل سوء العذاب اتباع فرعون وقومه، والذين اغرقوا هم أيضا من أتباعه وقومه، والذين أنذروا هم قوم فرعون وأمته. ولا أرى في اضافتهم إلى فرعون الذي قال الله سبحانه فيه: (وأضَلَّ فرعونُ قومَهُ وما هدَى) طه: ٧٩ أي تكريم لهم أو تشريف. والآية التي استدل بها ابن جني تشير إلى المعنى الذي ذكرته:

(وقال رجلٌ من آلِ فرعونَ يكتُمُ إيمانَه) غافر: ٢٨ إذ هو واحد من أتباع فرعون وقومه إلا أنه كان يكتم إيمانه.

وقد وردت آل موسى وآل هرون وآل إبراهيم وآل عمران وآل يعقوب وآل لوط وآل داود في الاثني عشر موضعا الباقية، ولا شك أن الاضافة إلى أحد الأنبياء تشريف وتكريم. فمعنى التشريف أو ضده إنما يكون بما تضاف إليه آل لا بها ذاتها. ومعناها في هذه المواضع المذكورة: الذرية، كقوله تعالى:

(فقد آتينا آل ابراهيمَ الكتابَ والحكمة) النساء ٥٤

فالمراد بها هنا الذرية لقوله تعالى:

(ووهبنا له اسحاقَ ويعقوبَ وجعلنا في ذرّيتهما النبوةَ والكتاب) العنكبوت: ٢٧.

وفي موضع واحد يفهم منه الزوجة مع الذرية هو قوله تعالى:

(إلاّ آلَ لوطٍ إنا لَمُنَجُّوهم اجمعين. إلا إمرأتَهُ قدّرنا إنّها لَمِن الغابرين) الحجر: ٥٩، ٦٠.

فلو لم تكن الزوجة معهم ما أخرجها، وهذا هو الظاهر من غير تأويل.

أما أهل فقد وردت في ثلاثة وعشرين ومائة موضع وهي فيها بمعان عدة منها:

أصحاب الشيء:

كقوله تعالى: (يا أهل الكتاب)	آل عمران: ٦٤
و: (أهل القرى)	الأعراف: ٩٦
و: (أهل الذكر)	النمل: ٤٣

(٧١) المعجم المفهرس: ص ٩٥- ٩٧.

العائلة والأقارب:

كقوله تعالى: (فابعثوا حكما من أهله) النساء: ٣٥
و: (فَدِيَةٌ مسلَّمَةٌإلى أهْلِه) النساء: ٩٢

الزوجة والنساء:

كقوله تعالى: (ما جزاءُ من أرادَ بأهْلِك سُوءاً) يوسف: ٣٥
و: (فلما قضى موسى الأجلَ وسار بأهْلِه آنَسَ من جانِبِ الطّورِ نارا) (القصص: ٢٩)
و: (إنما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكم الرِجسَ أهْلَ البيتِ ويُطَهِّرَكم تطهيرا)[٧٢] الاحزاب: ٣٣

وهكذا نجد كلمة آل تستعمل في المعنى العام كما في آل فرعون لعموم اتباعه وفي المعنى الخاص بالذرية كما في: آل ابراهيم، وكلمة أهل تستعمل في المعنى العام كما في أهل القرية وأهل الكتاب، وفي المعنى الخاص بالزوجة كما في: وسار بأهله.

أما ما ذكره مستدلا به على شرف وخصوص آل فلا دليل فيه بالنظر لما قدمنا من استعمال القرآن الكريم. وقوله: القراء آل الله، واللهم صل على محمد وعلى آل محمد، المراد بآل الله: اتباع أمر الله وأنصار شرعه سبحانه كما قال: (نحن أنصار الله) الصف: ١٤ أي أنصار دين الله وشرعه ورسوله. وآل محمد المراد به الذرية أو الاتباع إذ كلاهما جائز، فذريته عليه الصلاة والسلام من اتباعه ايضا، وأما آل أعوج فواضح أنه يريد من ذرية هذا الفرس المشهور ونسله، وأما قوله: لا يقال آل الخياط ولا آل الاسكاف فإنه إذا أريد بذلك الذرية جاز ولا دليل على المنع، وقد قيل آل المهلّب لذريته، والمهلّب المنتوف الشعر، قال في اللسان: (وهلب الفرس هلبا وهلّبه: نتف هلبه فهو مهلوب ومهلب، والمهلب اسم وهو منه)[٧٣].

أاأذا وأهذا:

قال: (وقال بعضهم في قول الشاعر:

فقال فريقٌ أاأذا إذْ نَحَوْتُهُمْ وقال فريق لأيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي.

---

(٧٢) لقوله تعالى قبلها: (يا نساءَ النبي لستُنَّ كأحدٍ من النساء... وقَرْنَ في بيوتكنّ ولا تبرجْن تبرج الجاهلية الاولى وأقمنَ الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا واذكرن ما يتلى في بيوتكُنّ من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفا خبيرا) الاحزاب ٣١ - ٣٤

(٧٣) اللسان ٢: ٢٨٥ (هلب).

قالوا: أراد أهذا فقلب الهاء همزة ثم فصل بين الهمزتين بالألف(٧٤).

وهي صورة معقدة كما ترى ولا دليل عليها، فنحن نعلم أن اسم الاشارة هو ذا وحده وها التي قبله للتنبيه(٧٥)، وافتراض أاأذا هي أهذا يستدعي القول بحذف الف ها وان لم يشر ابن جني إلى ذلك، وزيادة الألف وإن لم يذكر لم زيدت الألف دون غيرها ويمكن أن يقال هي اشباع لفتحة الهمزة الأولى وتكون الصورة على رأيه:

أ هـ ا ذا ← أ أ اذا ← أاأ اذا ← أاأذا

وفي هذا ما فيه من التكلف. وخير منه كما أرى أن يقال: أن (آ) التي في البيت هي التي للنداء وقد ذكرها ابن هشام في المغني(٧٦)، ويكون استعمالها ههنا ان شئت على معنى النداء كأنه قال يا هؤلاء أهذا الذي ذكرتم، أو نحو ذلك، أو إن شئت على معنى التنبيه كما تستعمل يا للتنبيه(٧٧) وكأنه قال: ألا أهذا الذي ذكرتم، أو شيئا من هذا النحو، ولا يكون في الكلام حذف ولا زيادة وهو الأولى.

ابدال الهمزة هاء:

نسب ابدال الهمزة هاء إلى طيء في (ان) من قولهم: هن فعلت فعلت، ويبدو أن الميل إلى إخفاء الهمزة وإضعافها في النطق جعلهم يقلبونها هاء لتداني مخرجيهما إلا أن قبيلة طيء متوغلة في البداوة(٧٨) فكان الأشبه أن تحافظ على الصوت الشديد المجهور لأنه أوفق لطبيعتها، إلا أنه لا يبعد أن يكون الذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة لضعف أو علة بحيث آثر الصوت المهتوت على الصوت الشديد الانفجاري(٧٩)، فأنس به من حاله كحاله، وشاع فيهم في هذا اللفظ وغيره، إذ أنه وارد عنهم في غير (أن) من ذلك قوله:

فهياك والأمر الذي ان توسعت ... موارده ضاقت عليك مصادره(٨٠)

يريد اياك، وقولهم لهنك في لانك قال الشاعر:

---

(٧٤) سر الصناعة ١: ١٢٠.
(٧٥) شرح ابن عقيل ١: ١٣٤.
(٧٦) مغني اللبيب ١: ١٨.
(٧٧) نفسه ٢: ٤١.
(٧٨) في اللهجات ص ١٠٣.
(٧٩) الأصوات اللغوية ص ٩١.
(٨٠) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٨٧، ونقل ابن السكيت عن الفراء انهم لا يقولون هياك الا في الزجر (ولا يقولون هياك اكرمت) وأنظر ص ٢٥ الكنز اللغوي.

الا يـاسنـا بــرق عـلى قلل الحمى لهنك من برق علي كريم[٨١].

وقولهم في أيا هيا قال: (وقرأت على أبي علي أيضا:

فــانصـرفتْ وهْيَ حَصَــانٌ مغضَبَـهْ ورفــعـت بـصـوتهـا هـيـا أَبَـهْ

قال ابن السكيت: يريد به أيا أبه، ابدل الهمزة هاء)[٨٢] وقد علل ابن جني القول بالابدال هنا بأن (أيا في النداء أكثر من هيا).

ومن ذلك ايضا قولهم في أرقت هرقت وفي أزيد منطلق هزيد منطلق يبدلون همزة الاستفهام هاء قال: (فأنشد أبو الحسن:

واتتْ صـواحِبَهـا فقلْنَ هَـذَا ٱلّذِي مـنـحَ المـودةَ غيـرَنـا وجفـانـا

قال: يريد اذا الذي)[٨٣].

الهاء والألف:

الهاء والألف مخرجها من أقصى الحلق، والألف أقرب إلى الهمزة من الهاء وهو مذهب سيبويه، إلا أن الأخفش ذهب إلى أن الألف مع الهاء لاقبلها ولا بعدها، ورجح ابن جني مذهب سيبويه[٨٤]، وسيأتي الفصل في ذلك في موضعه. فهذا يدل على شدة قرب الهاء من الألف في المخرج، إلا أنه على هذا القرب فإن الابدال الذي وقع بين الحرفين لا يكاد يذكر، والذي ذكر منه ليس قاطعا في الابدال.

قال: (من بعدِ ما وبعدِما وبعدمَتْ

صارتْ نفوسُ القوم عندَ الْغَلصَمَتْ

أراد: وبعدما فابدل الألف في التقدير هاء فصارت وبعدمه... ثم إنه أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي التي تليها)[٨٥].

فأنت ترى أنه يمكن أن يقال إنه لكي تستقيم قوافيه ابدل التاء من الألف ابدالا شاذا للضرورة، والشعر مطية الضرورات كما هو معروف، أو أن يقال: إنه حذف الألف وزاد تاء التأنيث على الحرف كما زيدت على رب وثم فقيل ربت وثمت[٨٦]، أو أن يقال إنه زادها ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، أو أن يقال زادها لكي يغلق المقطع المفتوح، أو أن يقال

---

(٨١) نفسه ٢ : ٢٨٨.
(٨٢) نفسه ٢ : ٢٨٩.
(٨٣) نفسه ٢ : ٢٩٠.
(٨٤) سر الصناعة ١ : ٥٢.
(٨٥ سر الصناعة ١ : ١٨٢- ١٨٣.
(٨٦) شرح ابن عقيل ١ : ٢٢.

كما قال ابن جني، فهذه وجوه عدة كلها ممكن،ولذالا يكون القول بالابدال هنا قاطعا كما قدمت.

وقال: (قد وردتْ من أمكِنَهْ

من ها هُنا ومن هُنَهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

يريد: من هنا فابدل الالف في الوقف هاء فقال من هنه، فأما قوله فمه، فالهاء فيه تحتمل تأويلين: احدهما أنه أراد: فما. . أي فما أصنع. . والوجه الآخر: ان يكون أراد فمه، أي فاكفف عني. . وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي)[٨٧].

وواضح أن الذي حمله على أن قال: هنه في هنا إنما هو ضرورة القافية ولو كانت بالألف لما احجم عن أن يقول: من ههنا ومن هنا. ويمكن أن يقال إنه حذف الألف وجاء بهاء السكت لإيضاح حركة النون ولكي تستقيم القافية. أو لكي يغلق المقطع المفتوح بما ينسجم مع القافية.

وقال: (وأما قولهم في الوقف على أَنَ فعلت، أنا وأنه، فالوجه أن تكون الهاء في (أنه) بدلا من الألف في أنا، لأن الكثير في الاستعمال إنما هو أنا بالألف لبيان الحركة، كما الحقت الألف، ولا تكون بدلا منها بل قائمة بنفسها كالتي في قوله سبحانه وتعالى: (كتابيه، و: حسابيه، و: ماليه، . . .)[٨٨].

وهذا الذي ذكره ممكن وتكون الهاء اصلا، أو بدلا، قد جاءت لفائدتين، الاولى: التخلص من المقطع المفتوح في الوقف، والثانية: بيان الحركة قبلها في السكت. أما الآيات التي ذكرها ففيها معنى آخر زيادة على هذين وهو تصوير الحسرة والجهد والضعف الذي يحسه ذلك النادم وهو يلقي تلك الكلمات من فمه.

العين والحاء:

نقل ابن جني نسبة ابدال الحاء عينا في (حتى) الى هذيل في المحتسب[٨٩] في كلمة رواها عن عمر رضي الله عنه، وقد كان ذكر هذا الابدال في (حتى) في سر الصناعة[٩٠] من

---

(٨٧) سر الصناعة ١: ١٨٢ـ ١٨٣ وانظر ٢: ٢٩٠ (الازهر).

(٨٨) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٩١.

(٨٩) المحتسب ١: ٣٤٣.

(٩٠) سر الصناعة ١: ٢٤٦.

غير نسبة وبلفظ يشعر أنه لم يرد عنهم من الابدال في هذا سوى (حتى) وذكر تعليل الابدال هناك بتقارب الصوتين (وقد ابدلت العين من الحاء في بعض المواضع، قرأ بعضهم: عتى حين، يريد: حتى حين، ولولا بحة في الحاء لكانت عينا)[٩١]. والأصل أن يحمل لفظ. بعض المواضع على معنى احد المواضع، ولم يذكر في هذا المكان إي مثال آخر. ويبدو أنه قد علم حين ألف المحتسب ما لم يعلمه حين الف سر الصناعة أو أنه رغب في الزيادة والتفصيل في المحتسب فعبارته تختلف عن التي أوردناها من سر الصناعة باسناد اللغة الى هذيل، وتعيين القارىء بانه ابن مسعود، وذكر الابدال على أنه ظاهرة في العربية لا تختص بها هذيل ولا تختص بكلمة (حتى) قال: (.. قال أبو الفتح: العرب تبدل احد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج كقولهم: بحثر ما في القبور اي بعثر[٩٢]، وضبعت الخيل أي ضبحت، وهو يحنظي ويعنظي إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عتى وحتى)[٩٣].

فهذا التداني بين الصوتين هو الذي جعل العرب يبدلون احدهما من الآخر في عدد من الألفاظ المسموعة عنهم، وهي ليست ظاهرة عامة في كل عين وكل حاء وإن كانت الحاء لولا بحة فيها لكانت عينا. ولا يبعد عندي في هذا وأمثاله أن تكون اللفظة قد سمعت من أحد ابناء قبيلة ما ولم يتقن نطقها أو لم يتقن السامع سماعها ولفظها فانتقل أحد حروفها في سمعه إلى حرف من مخرجه أو قريب منه ثم شاعت في قبيلته عن طريقه فعرفت عندهم بذلك اللفظ.

الغين والخاء:

ذكر انهم يقولون: (خطر بيده يخطِر وغطر يغطر، فالغين كأنها بدل من الخاء لكثرة الخاء وقلة الغين. وقد يجوز أن يكونا أصلين إلا أن أحدهما أقل إستعمالا من صاحبه)[٩٤]. ولم يعلل الابدال، ولو أخذنا بقوله: وقد يجوز.. الخ لأدى ذلك إلى هدم أساس من الأسس التي اعتمد عليها في الحكم بالإبدال. وأرى أنه ما دام للإبدال وجه، والكلمتان بمعنى واحد، واحداهما أكثر استعمالا من الثانية. فقد وجدت الشروط التي تؤدي إلى الحكم بأن الغين قد ابدلت من الخاء، ولا داعي لتعطيل الأصول التي اعتمد عليها في

(٩١) سر الصناعة ١: ٢٤٦.

(٩٢) لم يذكر ابن جني شيئا عن بحثر في سورة العاديات في المحتسب ٢: ٣٧٠، ولم يذكر ابن خالويه شيئا عن سورة العاديات اصلا ومكانها بين الزلزلة والقارعة في الحجة ص ٣٤٧، ٣٤٨. ولم يشر العكبري إلى قراءة بعثر بالحاء ٢: ٢٩٢ املاء. وقد ذكر في البحر ٨: ٥٠٥ أن عبد الله قرأ بالحاء.

(٩٣) المحتسب ١: ٣٤٣.

(٩٤) سر الصناعة ١: ٢٤٧.

الابدال من أجل احتمال لا يقوم على دليل.

ولعل الذي ابدل قد آثر الصوت المجهور على المهموس هنا لأنه كان في وضع يميل معه إلى قلة الجهد في إخراج الصوت، والنطق بالغين أقل كلفة من النطق بالخاء فقد اجمع علماء الأصوات على (أن الأحرف المهموسة تحتاج للنطق بها إلى قدر أكبر من هواء الرئتين مما تتطلبه نظائرها المجهورة، فالأحرف المهموسة مجهدة للتنفس)[٩٥].

الجيم والشين والياء

الجيم والياء:

ذكر أن الجيم إذا كانت بدلا فإنما تكون من الياء لا غير[٩٦]، ونقل عن أبي علي بإسناده إلى ابن السكيت حكاية عن الأصمعي أن خلفا حدثه بأبيات أنشده اياها رجل من أهل البادية، وذكر ابن جني أنه قرأها على أبي علي في كتاب سيبويه وهي:

عـمِـيّ عُـوَيْـفٌ وأبـو عَـلِـجِّ
الـمـطعمـانِ الـلحمَ بـالـعشـجِّ
وبـالـغَـدَاةِ كِـسَـرَ الـبَـرْنِـجِّ
تُـقْـلَعُ بـالـوَدّ وبـالـصِّـيـصِـجِّ

(يريد وأبو علي، وبالعشي وبالصيصية وهي قرن البقرة. قال: وقال أبو عمرو بن العلاء قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج. قال قلت: من أيهم: قال: مرّجّ. يريد: فقيمي ومري. وأنشد لهميان بن قحافة السعدي:

يـطيرُ عنهـا الـوَبَـر الصُّهـابجـا

يريد الصهابي من الصهبة. وقال يعقوب: بعض العرب إذا شدد الياء جعلها جيما وأنشد عن ابن الاعرابي.

كـأنّ فـي أذنـابـهـنّ الـشُّـوّلِ
من عَبَس الصيف قـرونَ الأجَّـلِ

---

(٩٥) موسيقى الشعر ص ٣٢.
(٩٦) سر الصناعة ١: ١٩٢.

يريد الايل. قال: وأنشد الفراء:

لا هُمّ إنْ كنتَ قبلتَ حِجَّتِجْ
فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
أقْمَرُ نَهّاتٌ يُنَزِّي وَفرتِجْ

ويروى شامخ: يعني بعيرا مستكبرا. انقضت الحكاية عن أبي علي. وقال:

حتى إذا مـــا أمْسَجَتْ وأمْسَجــا

يريد امست وأمسى .وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رمت رميت وغزت غزوت. . .)[٩٧].

والأبيات الأولى التي ذكر أنه قرأها في كتاب سيبويه على أبي علي قد وردت فيه منسوبة إلى بني سعد وورد الكلام على الابدال مشروطا بالوقف (وأما ناس من بني سعد فانهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم هذا تميمج يريدون تميمي وهذا علّج يريدون عليّ وسمعت بعضهم يقول عربانج يريد عرباني، وحدثني من سمعهم يقولون:

خـــالـــي عـــويـــف وأبـــو عـــلـج
المـــطعمـــان الشحـم بـــالعشـــج
وبـــالـــغـــداة فـــلق الـــبرنـــج

يريد بالعشي والبرني)[٩٨].

ويلاحظ أن سيبويه قد علل الابدال في الوقف بالبيان لأن الجيم أبين حرف من موضع الياء . ولم يعلله ابن جني مع أنه أشار إلى قراءته الابيات على شيخه أبي علي. وقد ذكر في المنصف الابيات في موضعين من غير نسبة وفيها: خالي وفلق واللحم ويقلع، وجعل حديثه عن كلمة صيصج[٩٩] وأن أصلها صيصية فلما اضطر إلى جيم مشدودة ليوافق القوافي عدل بالكلمة إلى لفظ النسب وإن لم تكن منسوبة في المعنى فلما عزم على ذلك حذف تاء التأنيث لأنها لاتجتمع مع ياءي النسب فصارت صيصي مثل قاضي، فلما لحقتها ياء

---

(٩٧) سر الصناعة ١: ١٩٢- ١٩٤.
(٩٨) الكتاب ٢: ٢٨٨.
(٩٩) المنصف ٢: ١٧٨- ١٧٩.

النسب حذفت فصار صيصيّ ثم أبدلت منها الجيم المشددة لتوافق القوافي (فصارت صيصج كما ترى فهذا الذي عندي في هذا وما علمت أحدا من أصحابنا عرض لتفسيره إلا أن يكون أبا علي فيما اظن)[١٠٠] وفي موضع آخر[١٠١] ذكر الأبيات معزوة إلى رجل من أهل البادية بالإسناد الذي ذكره في سر الصناعة وهي لا تختلف في الرواية عن الموضع الأول في المنصف سوى أنه أشار إلى أن ابن دريد أنشد:

خالي لقيط وأبو عَلجّ

وذكر هذه الأبيات في المحتسب[١٠٢] وفيها: خالي واللحم وفلق ويقلع، وفي التصريف الملوكي[١٠٣] ذكرها أيضا وفيها: خالي واللحم وفلق مما يجعلني أميل إلى أن ما ذكره محققو سر الصناعة مرجوح، والراجح ما في كتبه الاخرى، وذكر في المحتسب ايضا من غير نسبة قوله:

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وامسجا

وكذلك فقيمج وعربانج ولم ينسبهما، ولم ينسب أيضا قوله:

يا ربّ إن كنت قبلت حِجَّتِجْ

إلا أنه ذكر قوله:

كأنّ في أذنابهنّ الشوّل
من عبس الصّيفِ قرون الأجّل

منسوبا لأبي النجم[١٠٤]، وفي موضع آخر قال: (وكذلك قول العجلي: من عبس...)[١٠٥]. ولم أجده في كل هذه المواضع يذكر أي تعليل لهذا الابدال. والذي نستفيده من هذه المواضع جميعا: ان الظاهرة على ما ذكر ابن جني وجدت عند رجل من أهل البادية دلنا سيبويه في الموضع الذي أرشدنا إليه ابن جني أنه من بني سعد وان ذلك ليس خاصا بذلك الرجل وإنما هو عند ناس من بني سعد، ومن هؤلاء ايضا هميان بن قحافة السعدي الذي ذكره ابن جني، ووجدت ايضا عند رجل مري صعد بنسبه إلى فقيم ثم حنظلة، ووجدت عند أبي النجم العجلي.

---

(١٠٠) المنصف ٢: ١٧٨- ١٧٩.
(١٠١) نفسه ٣: ٧٨- ٧٩.
(١٠٢) المحتسب ١: ٧٤- ٧٥.
(١٠٣) التصريف الملوكي ص ٥٠- ٥١.
(١٠٤) المحتسب ١: ٧٦.
(١٠٥) نفسه ١: ٦١.

والياء بهذا القدر من النسبة مشددة، موقوف عليها في قسم منها، وهو موافق لما أورده سيبويه، وفي بيت هميان حصل في اللفظ تخفيف واطلاق والاصل صهابج، والراجح أن ذلك كان بسبب القافية، ولم تأت موقوفا عليها في بيت العجلي حيث جاءت حشوا (الاجّل). والنسبة منحصرة في قوم من تميم وقوم من أسد وذلك أن الرجل الذي صعد بنسبه إلى فقيم ثم حنظلة هو تميمي إذ فقيم بطن من دارم ودارم من مالك ومالك من حنظلة وحنظلة من مالك من زيد مناة وزيد مناة من تميم(١٠٦). أما هميان بن قحافة السعدي فقد ذكر محققو سر الصناعة اختلافا يسيرا في نسبه فهو (احد بني عوافة بن سعد بن زيد مناة من تميم، وقيل أحد بني عامر بن عبيد بن الحارث)(١٠٧) وسواء اتصل نسبه بعوافه ام بالحارث فانهما يعودان إلى سعد بن زيد مناة من تميم(١٠٨)، وعلى هذا يمكن ان تنسب الظاهرة إلى زيد مناة من تميم حيث وجدت في فرعين من فروعها هما حنظلة وسعد. وأما أبو النجم فينتهي نسبه إلى بني أسد من ربيعة إذ هو (من بني عجل واسمه الفضل بين قدامة)(١٠٩) وقد ذكره في السبائك عند ذكر ربيعة بن عجل قال: (ومن ربيعة هذا أبو النجم الشاعر المشهور واسمه الفضل بن قدامه)(١١٠) ورجع بنسب عجل إلى بكر بن وائل وهم من أسد من ربيعة. ويبدو أن أبا النجم هذا لم يكن يلتزم ابدال الياء المشددة جيما، أو أن الرواة كانوا يعيدون الشاهد إلى اللغة المشهورة في غير موطن الاستشهاد بالابدال فقد قال ابن جني: (... وقالوا سايل وسُيّل وعايل وعُيّل قال أبو النجم:

كـأنّ رِيـحَ المِسـك والقـرنـفـلِ ... نبـاتـه بـين التِّلاعِ السُّيَّـلِ)(١١١).

والراجح أنه لم يكن يلتزم الابدال إذ أن ابن جني ذكر بعد هذا البيت قول الشاعر:

فتـركْـنَ نَهْداً عَـيِّـلاً أبنـاؤهـا ... وبـني فِـزَارَة كـالـلُّصُـوتِ المُـرَّدِ

ولم يرجـع كلمة اللصوت إلى اللصوص مع أنها ليست موطن الشاهد هنا.

وعلى هذا يمكن القول إن ما جاء عنده منسوبا لتميم كان ابداله في الوقف وما نسب لاسد كان إبداله في حشو الكلمة. ولا يعني هذا أن نقطع حكما في ذلك وإنما نقول هذا الذي ورد عنهم عند ابن جني ولا يمنع أن تكون الظاهرة بسبب الاختلاط قد شاعت في الفريقين بالصورتين ولكن النصوص التي أوردها ابن جني هي هذه.

---

(١٠٦) سبائك الذهب ص ٢٧- ٣٢.
(١٠٧) سر الصناعة ١: ١٩٣ الحاشية.
(١٠٨) سبائك الذهب ص ٢٨.
(١٠٩) شرح شواهد شرح الشافية ٤: ٥٠٦.
(١١٠) سبائك الذهب ص ٥٧.
(١١١) سر الصناعة (المتحف) ٢: ٨٤.

أما القسم الثاني الذي لم ينسبه ابن جني ولا ذكره سيبويه فيلاحظ أن الابدال قد جاء فيه في الياء غير المشددة وهو على قسمين: قوله: يا رب.. الخ وهي ابيات ذكرها ابن جني غير معزوة وعزاها ابو زيد في النوادر[112] لبعض اهل اليمن، وقوله: حتى اذا... الخ لم يعزه ابن جني ولا وجدت من عزاه، ويلاحظ أن مانسب لبعض أهل اليمن كان الابدال فيه في آخر الكلمة، أما الآخر فكان في حشو الكلمة. ولكن قبائل اليمن كثيرة فإلى أيها يمكن أن ننسب هذه الظاهرة، ظاهرة ابدال الياء غير المشددة في آخر الكلمة جيما.

ذكر العلماء عجعجة قضاعة ولم اجدها عند ابن جني، ولا ريب أن هناك صلة بين الاسم والظاهرة في أصلها على أقل تقدير، فالعنعنة من قولهم في أن عن والكشكشة فيها كش فالعجعجة ينبغي ان يكون فيها عـج في الأصل ولعل هذا معنى كلمة الجوهري (وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي)[113] ويلاحظ أن الابدال قد حدث في راع بالنظر إلى الأصل فينبغي ان تكون الكلمة هذا راعجٌ خرج معج بإظهار التنوين على جيم راعج لأنه يمكن ذلك مع الابدال كما في: حتى إذا ما امسجت، حيث حرك ما جاء بدلا من الياء، اما معج فتسكن للوقف، وقولهم: راعج بالتنوين هو من غير شك اثقل من راع واحسب انه لهذا وسمت بالقبح لأنها تحولت من الخفيف السهل الى الثقيل من غير داع، اما مع التشديد فالحركة باقية في الحالين، نقول: بالعشّي بالكسر وبالعشج، بالكسر أيضا والثانية ابين عند الوقف، وأرى أنها أيسر في الوصل لأننا مع الياء نجمع كسرة الشين وياءين وكسرة أي أننا نكرر الصوت أربع مرات ممطولا مطولا مرتين أما في الابدال فنحن نفصل بالجيم بين صوتي الكسرة قبلها وبعدها، ولذا لا أرى وجها لوسمها بالقبح، ومن ثم فأنا استبعد أن يكون الاوائل الذين اطلقوا كلمة القبح على عجعجة قضاعة كانوا يريدون ظاهرة الابدال مع التشديد لسببين:

الأول: أن الظاهرة مع التشديد ثبت كما قدمنا أنها سميت في غير قضاعة حيث كانت في زيد مناة من تميم وفي بني أسد من ربيعة.

الثاني: ما قدمناه من بعد القبح عن هذا الابدال من الناحية الصوتية.

والذي ترجح عندي أن القبح في ابدال الياء غير المشددة الذي نسبه أبو زيد لبعض أهل اليمن إنما هو في بني جرم من قضاعة لأن القبيلة التي يمكن أن تكون قد اختلطت ببكر بن وائل وحنظلة في نواحي اليمامة والبحرين وجنوب العراق هي قبيلة جرم حيث كانت

---

(112) نوادر أبي زيد ص ١٦٤.

(113) شرح التصريح على التوضيح ٢: ٣٦٧.

مساكنهم (متفرقة فيها باليمامة ومنها بالبصرة)[١١٤]، وجرم قبيلة من قضاعة[١١٥]، ولذا ارجح أنها هي المرادة بعجعجة قضاعة حيث أبدلوا كثيرا مع العين، فإما أن يكونوا أخذوا الابدال من جيرانهم وتصرفوا فيه في غير الياء المشددة واما أن يكون العكس هو الذي حصل وضيق جيرانهم الابدال في الياء المشددة في الآخر لأجل البيان، ثم توسع بعضهم في الياء المشددة في غير الآخر.

ومما يتصل بهذا اعني الابدال بين الجيم والياء ما جاء عنهم من قولهم شيرة في شجرة مما ظاهره ابدال الجيم ياء وقد نص في هذا على أنه ليس ابدالا وإنما هو لغة، واثبت ورود الكلمة عن العرب فيما أنشده الأصمعي:

تحسَبُه بينَ الإجامِ شِيرَه

يريد شجرة، وقد ضبطت شيرة بكسر الشين وفتح الياء. ونقل عن أبي الفضل الرياشي عن أبي زيد أنه كان عند المفضل وعنده قوم من الاعراب فوردت كلمة شيرة فطلب أبو زيد من المفضل أن يسألهم عن تصغيرها فقالوا شييرة. والذي جعل ابن جني يذهب إلى أنه (ينبغي أن يكون الياء فيها أصلاً ولا يكون بدلا)[١١٦] امران:

الأول: (ثبات الياء في تصغيرها في قولهم شييرة ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذ حقروا الاسم أن يردوا الجيم ليدلوا على الأصل)[١١٦].

الثاني: أن الشين في شجرة مفتوحة (وشين شيرة مكسورة والبدل لا يغير فيه الحركات، إنما يوقع حرف مكان حرف، وعلى ذلك عامة البدل في كلامهم)[١١٧].

وهما كما ترى من قوى الاحتجاج، إلا أنه لم يلبث أن أثار إمكان القول بالابدال سائلا أيمكن أن يكون للقول بالابدال وجه، وأجاب عن ذلك بالامكان على ما في القول به من بعد في الصنعة، ووجه ذلك بأن العرب إذا قلبت أو أبدلت قد تغير الحركات في بعض الأحوال فنحن نعلم ان (جاه مقلوب من الوجه)[١١٧] وأن أصلها جوه بالسكون فحركتها العرب فقلبت الفا وصارت (جاه). والتغيير في شجرة بعد ابدال الجيم ياء قد حدث لئلا

---

(١١٤) صفة جزيرة العرب ص ١٦٣.

(١١٥) سبائك الذهب ص ٢٣.

(١١٦) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٣ وانظر المحتسب ١: ٧٤ وهذا النص يظهر بوضوح خطأ ت. م جونسون حين فهم من كلمة الأصل الواردة هنا أن شجرة بالجيم فرع حين قال: (زعم ابن جني ـ وهو بالتأكيد مخطىء في زعمه ـ أن شير هي الأصل وشجر هي الصيغة المتطورة عنها) فالاصل هنا غير البدل وليست غير الفرع كما فهم جونسون وانظر: تغير الجيم إلى ياء ترجمة سعد مصلوح ص ١٨٥.

(١١٧) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٤.

تقلب الياء الفا، اذ هي متحركة قبلها فتحة، فغيرت إلى كسرة لكي تقر ولا تصير (شارة) بسكون الثاني وهو متحرك في الأصل، ولا يصح الاستدلال بجاه وانه سكن ثانية، لأنه في الأصل ساكن في قولنا وجه فقد (سكن ثاني كل منهما)[118]، ولو قالوا شارة في شجرة (لكان الثانِي من شارة ساكنا وقد علمنا أن ثاني شجرة متحرك)[119].

وأرى أن القول بالابدال أقوى من القول بأنهما أصلان لأمور:

الأول: أن ما استدل به للابدال من أن العرب قد تغير الحركات إذا قلبت أو أبدلت استدلال قوي يؤكده انهم قد يغيرون حركة ما قبل الياء إلى الكسر للحفاظ عليها كما غيروا ضمة مفعول في الاجوف اليائي كسرة لذلك لانهم لو جعلوها فتحة لصارات الياء الفا ولو ابقوها ضمة لقلبت واوا والتبس الواوي باليائي فقالوا من باع مبيع والأصل مبيوع ← مبّيع ← مبْيع ← مبِيع

الثاني: ان ابدال الجيم ياء فاش في مناطق كثيرة الآن من العراق في البدو والأرياف وكذا في الحجاز ونجد وسواحل الخليج وجزره مما يجعل الدارس يطمئن إلى أن له اصلا قويا في الفصيح كقولهم ريّال في رجال ودياية في دجاجة وبعض أهل بغداد يجمع رجال على رياجيل وبعضهم يقول رجاجيل.

الثالث: ان البدل قد يلتزم كما قرر هو في غير هذا الموضع[120] ومثل له بعيد وأعياد وقد جاء جمع شيرة على شيرات في قول (ام الهيثم[121]):

إذا لم يكن فيكُنّ ظِلٌّ ولا جَنى فأبعدكُنّ اللهُ من شِيرَات

ويلاحظ أنها لم تبدل في جنى كما لم يبدل الشاعر في قوله الاجام فيما رواه الأصمعي مما يؤكد أن العرب قد تبدل الحرف في موضع ولا تبدله في آخر. وقد سمع أبو حاتم أم الهيثم هذه تقول شيرة فسألها أن تصغرها فقالت شييرة[122]، فقد ورد على لسانها المفرد والجمع والمصغر وكله بالياء ومع ذلك نحكم بأنه من الابدال الملتزم وأن الأصل بالجيم بناء على ما قرره ابن جني من قاعدة كثرة الاستعمال، وقد تقدمت، إذ استعمالهم شجرة بالجيم هو الأكثر.

---

(١١٨) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٤.

(١١٩) نفسه ٢: ١٨٥.

(١٢٠) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨١ وانظر شرح الشافية ١: ٢٠٥.

(١٢١) امالي القالي ٢: ٢١٤.

(١٢٢) امالي القالي ٢: ٤١٢.

ولم يعلل ابن جني ابدال الياء من الجيم مع أنه ذكر مثالا لهذا الابدال في قوله: «ابدال الياء من الجيم: قالوا ديجوج ودياجي واصله دياجيج فابدل الجيم الآخرة ياء وحذفت الياء قبلها تخفيفا)[١٢٣]، ولم يذكر غير هذه الكلمة في هذا الابدال، ويمكن تعليله على مذهبه بتداني الحرفين واتفاق مخرجيهما إذ كلاهما يخرج (من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى)[١٢٤] وكلاهما مجهور[١٢٥].

وجعله كلمة (دياجي) من الابدال سأقف عنده في موضع آخر مع عدد من الكلمات التي رأى أن الياء فيها مبدلة من حرف آخر.

الجيم والشين:

ذكر كلمة واحدة ابدل فيها الجيم شينا: (قال الراجز:

اذْ ذاك اذْ حبلُ الوِصال مُدْمَشُ

أي مدمج، فالشين بدل من الجيم)[١٢٦]ويبدو أن الراجز إنما فعل ذلك (لمكان الروى) كما جاء في اللسان[١٢٧] ولا يبعد أن يكون الراجز قد لفظها جيما مشربة صوت الشين كما نسمعه اليوم في لهجة أهل الشام في مثل قولهم (المجتمع والجمهورية).

التاء والدال والطاء

التاء والدال:

قال: (وقد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم في بعض اللغات. قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا واجدز في اجتز وانشدوا:

فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع أصوله واجدزّ شيحا

ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع لا تقول في اجترأ اجدرأ ولا في اجترح اجدرح)[١٢٨].

ولم يذكر تعليلا لهذا الابدال، إلا أنه في الموضع نفسه كان يتحدث عن ابدال تاء الافتعال دالا مع الزاي وعلل ذلك بأن الدال اخت التاء في المخرج والتاء مهموس والزاي مجهور والدال اخت الزاي في الجهر فقربوا الصوت من الصوت بان ابدلوا (التاء اقرب

(١٢٣) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٥.
(١٢٤) سر الصناعة ١: ٥٣.
(١٢٥) نفسه: ٦٩.
(١٢٦) نفسه ١: ٢١٥.
(١٢٧) اللسان ٣: ٩٩ (دمج).
(١٢٨) سر الصناعة ١: ٢٠١.

الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال)[١٢٩]. وهذا التعليل يمكن أن يصدق على قولهم اجد معوا في اجتمعوا وذلك بأن يقال إن الذين ابدلوا لاحظوا الجهر في الجيم كما لاحظ عامة العرب ذلك في الزاي.

ويمكن ايضا أن يقال إن هذا هو الذي جعلهم يقولون في تولج دولج، وتكون الجيم قد نظر اليها على البعد كما نظر إلى الدال في مصادر على البعد[١٣٠] كما سيأتي وهو لم يعلل هذا أيضا واكتفى بأن قال: (وقد ابدلوا الدال من تاء تولج فقالوا دولج)[١٣١].

وذكر أيضا ابدال التاء من الدال في كلمة ناقة تربوت والاصل دربوت قال: (وهي فعلوت من الدربة أي هي مذللة فالتاء بدل من الدال)[١٣٢]. ولم يعلله[١٣٣] ويمكن أن يعلل على قياس كلامه باتفاق الحرفين في المخرج وصفة الشدة.

التاء والطاء:

ذكر ابدال التاء من الطاء في قولهم فستاط في فسطاط قال: (فالتاء فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع فساطيط ولم يقولوافساتيط فالطاء اذن اعم تصرفا)[١٣٤] ولم يعلل الابدال وهو واضح قياسا على تعليلاته السابقة إذ التاء والطاء من مخرج واحد، وإذا رققت الطاء صارت تاء[١٣٥]، والكلمة بعد هذا معرّبة على ما ذكر الجواليقي[١٣٦] فلا يبعد أن يدخلها التغيير لذلك. والذي اميل إليه أن السين إذا نطقت مفخمة بحيث تقترب من الصاد كانت الكلمة الفسطاط بالطاء. واذا نطقت سينا خالصة مال اللسان بالطاء إلى حرف أكثر مناسبة للسين وهو التاء، واعتبر ذلك بنطق مثل كلمة (فستان وفسطان). وأما ما ذكره من أن التاء بدل من الطاء لأن الطاء أعم تصرفا إذ لم يسمع فساتيط فقد يرد عليه ما قرره الفراء من قوله: (ينبغي أن يجمع فساتيط ولم اسمعها فساسيط)[١٣٧]، إذ قد يفهم من قوله: ولم اسمعها فساسيط أنه سمعها فساتيط. وحيئنذ يكون الاحتجاج بما قاله ابن جني فيه نظر وينبغي أن يصار إلى احتجاج آخر مما أورده وهو الكثرة، حيث أن المسموع الكثير في الجمع فساطيط.

---

(١٢٩) نفسه ١: ٢٠٠.

(١٣٠) الكتاب ٢: ٤٢٧.

(١٣١) سر الصناعة ١: ٢٠٢.

(١٣٢) نفسه ١: ١٧٤.

(١٣٣) انظر ايضا دروس في علم اصوات العربية ص ٥١ حيث ذكر الظاهرة من غير تعليل.

(١٣٤) سر الصناعة ١٧٤/١.

(١٣٥) في اللهجات ص ١٠٣.

(١٣٦) المعّرب ص ٢٩٧.

(١٣٧) معجم البلدان لياقوت ٣: ٨٩٦.

ومن ابدال التاء من الطاء أيضاً ما ذكره من قولهم استاع يستيع في اسطاع يسطيع[١٣٨]، ولم يعلله هنا وإنما قال: (فالتاء بدل من الطاء لا محالة)[١٣٩] وكأنه بكلمة لا محالة يشير إلى الأصل اذ هي من الطاعة والاصل (ص ى ع) وليس (ت ى ع) فلا محالة اذن من القول بأن التاء بدل من الطاء، وقد ذكر التعليل في موضع آخر حيث قال: (وقالوا أيضا استاع يستيع فابدلوا الطاء تاء لتوافق السين في الهمس)[١٤٠]. وأرى أن تعليل هذا الابدال هو عين التعليل الذي ذكرته قبل قليل وهو أن الأمر موكل بطريقة نطق السين من حيث قربها من الاطباق قريبا من مخرج الصاد أو احتفاظها بمخرجها خالصا، وعلى هذا أيضا ابدلت التاء طاء في قولهم (فحصط برجلي)[١٤١] في فحصت برجلي وذلك راجع لمكان الصاد كما ذكرنا.

السين والصاد والزاي:

ذكر أن قبيلة كلب تقلب السين مع القاف خاصة زايا وذكر لذلك امثلة ثم انتقل الى الصاد، وعبارته بحاجة إلى تأمل وأنا موردها ثم معقب عليها بما أراه، قال: (وكلب تقلب السين مع القاف خاصة زايا، فيقولون في سقر زقر وفي مسّ سقر مس زقر، وشاة زقعاء في صقعاء، ومثله من الصاد ازدقي في اصدقي وزدق في صدق قال:

وَدَعْ ذا الهوى قبل القِلى، تركُ ذي الهوى
متينَ القُوَى خيرٌ من الصُّرْم مَزْدَرا

يريد مصدرا، وقال آخر:

يَزيدُ زادَ اللهُ في خيراتِهِ حامي نِزارٍ عندَ مَزْدُوقاتِهِ

أي مصدوقاته)[١٤٢].

وفي موضع آخر قال: (وإذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز قلبها صادا، وذلك قوله تعالى كأنما يساقون، ويصاقون، ومس سقر، ومس صقر، وسخر وصخر، واسبغ عليكم نعمه، واصبغ، وسراط وصراط، وقالوا في سقت صقت وفي سويق صويق)[١٤٣].

---

(١٣٨) في المطبوع (استاع يستيع اي اطاع يطيع) وهو غير مستقيم.
(١٣٩) سر الصناعة ١: ١٧٤.
(١٤٠) نفسه ١: ٢١٤.
(١٤١) نفسه ١: ٢٢٥.
(١٤٢) سر الصناعة ١: ٢٠٨.
(١٤٣) نفسه ١: ٢٢٠.

وهنا جملة امور نقف عندها:

الأول: ان عبارته في النص الأول صريحة في نسبه قلب السين زايا بقيد عند كلب، والقيد هو أن يكون السين مع القاف، فما أثر القاف في هذا الابدال، السين حرف مهموس غير مطبق رخو منخفض والزاي حرف مجهور غير مطبق رخو منخفض ومخرجها من بين اسلة اللسان والثنايا، وكلاهما من حروف الصفير فالفرق بينهما في الجهر والهمس، والقاف حرف مجهور شديد مستعل غير مطبق، وكلب من القبائل البدوية والبدوي يميل إلى الأصوات المجهورة (فالسين عند الحضريين قد ينطق بها زايا عند البدو)[١٤٤]. فكأن القاف وهي مجهورة قد شجعت بني كلب على أن قربوا منها صوت السين بأن نقلوه من الهمس الى الجهر فصارا زايا. ولكن قد يقول قائل لم لم تصنع كل قبائل العرب البدوية هذا، ولم لم تصنع كلب هذا مع غير القاف، والحق أن الظاهرة اللغوية قد يكون لها في مكان ما يبرر وجودها إلا أنها لا توجد فيه، فالبدوي يميل إلى الصوت المجهور وهذه صفة تجعل الحرف المهموس عرضة لان يتحول عنه الى مجهور ولكن الذي يلاحظ أن قبيلة بدوية أو افرادا منها يجرون على السنتهم هذه الظاهرة والآخرون يحتفظون بالحرف كما هو، ومعنى هذا أن أمثال هذه الظواهر لا تعرف الاطراد. واما الابدال مع غير القاف فانني لم اجد حرفا يشبه القاف في كل صفاته اعني أن يكون الحرف مجهورا شديدا مستعليا غير مطبق، والطاء وحده يتفق مع القاف في صفاته العامة غير الاطباق وقد قرىء السراط باشمام السين زايا (والحجة لمن اشم الزاي انها تواخي السين في الصفير وتواخي الطاء في الجهر)[١٤٥]، وذكر الفراء أن اخلاص الزاي في السراط (لغة لعذرة وكلب وبني القين)[١٤٦].

الثاني: قوله: (وشاة زقعاء في صقعاء) وهو يتكلم على ابدال السين زايا مع القاف وللعبارة عندي أحد تأويلين: إما أن تكون الكلمة في الأصل سقعاء بالسين ثم دخلها التصحيف في نسخة قديمة من الكتاب وسرى في الاخريات بعدها، والذي أعان على ذلك أن الكلمتين بمعنى واحد قال في اللسان: (كل ما يذكر في ترجمة صقع بالصاد فالسين فيه لغة)[١٤٧]، ومما ذكره في صقع: (ونعامة صقعاء في وسط رأسها بياض)[١٤٨]، وإما أن يكون ذكرها تمهيداً لقوله: (ومثله من الصاد ازدقي..) إلا أن الذي اميل اليه الأول

(١٤٤) في اللهجات ص ١٠٧.
(١٤٥) الحجة لابن خالوية ص ٣٩.
(١٤٦) مقدمتان في علوم القرآن ص ١٤٨ وفيه (لغة لغدوة) واحسبه من خطأ الطبع.
(١٤٧) اللسان ١٠: ٢٢ (سقع).
(١٤٨) اللسان ١٠: ٧٠ (صقع).

وذلك لأن الصاد حرف صفيري، وكذلك الزاي، والصاد من حروف الاستعلاء كالقاف بخلاف الزاي الذي هو من حروف الانخفاض والاستفال، فلا معنى لابدال الصاد المستعلية زايا لاجل القاف المستعلية. وقد قال ابن جني وهو يتحدث من تقريب الصوت في سبقت وسقت وسملق وسويق حيث قيل صبقت وصقت وصملق وصويق بالصاد: (والقاف حرف مستعل والسين غير مستعل إلا أنها اخت الصاد المستعلية فقربوا السين من القاف بأن قلبوها الى اقرب الحروف الى القاف من مخرج السين وهو الصاد.)[١٤٩]. وعلى هذا فالذي أراه في مثل كلمة صقر وسقّر وزقر التي أوردها ابن جني في الخصائص[١٥٠] أن الأصل فيها السين، ولمكان القاف فيها ولكي يقرب الصوت من الصوت أبدل بعض العرب صادا وهو موافق للقاف في الاستعلاء، وأبدل بعضهم من السين زايا لأن الزاي أقرب إلى القاف منها للجهر فيها. ثم كان أن شاع الصوت الاوفق وهو الصاد مع القاف، وعلى هذا فنحن نخالف الرأي القائل بأن الصقر بالصاد هو النطق القديم للكلمة ثم تطورت في البيئة الحضرية وأصبحت سينا[١٥١]، وكذلك السراط والصراط فنحن لا نوافقه على أن الاصل بالصاد ثم تطورت الى سين بل الاوفق كما هو مذهب سيبويه أن تكون السين الأصل ثم ابدلت صادا لتوافق حرف الاطباق (... وقالوا صاطع في ساطع لانها في التصعد مثل القاف وهي اولى بذا من القاف لقرب المخرجين والاطباق.)[١٥٢].

الثالث: قوله (ومثله من الصاد...) أي ومثل قلب السين مع القاف زايا قلب الصاد، ولكن ايكون ذلك بقيد القاف ايضاً أم بغيره؟ الذي يلاحظ على الامثلة التي أوردها إنها جميعاً بالقاف إلا كلمة واحدة وهي (مزدرا: يريد مصدراً)، والذي تبين لي أنه لا شأن للقاف بهذا الابدال إنما كان ذلك لمكان الدال في الكلمات: (اصدقي وصدق، ومصدرا، ومصدوقاته، وقد كانت الصاد ساكنة فيها جميعا إلا في صدق، وكان ابن جني ذكر هذا الابدال وهو يتكلم على الصاد التي كالزاي في يصدر وفي قصد ثم قال: (ومن العرب من يخلصها زايا فيقول يزدر وقزد)[١٥٣]، وقد علل الابدال بانهم قلبوها الى حرف من مخرجها وهو اقرب حروف هذا المخرج من الدال وذلك الحرف هو الزاي اذ هو حرف مجهور كما أن الدال حرف مجهور، ونص على أن الذي أعان على هذا القلب هو سكون الصاد ولو تحركت ما جاز قلبها لأن الحرف يتحصن بالحركة فيبعد عن الانقلاب، كذلك جعل القلب مشروطاً بأن يأتي بعدها الدال: (فلما سكنت الصاد ضارعوا بها الدال التي بعدها بأن قلبوها إلى اشبه الحروف بالدال من مخرج الصاد وهي الزاي لأنها مجهورة كما أن الدال مجهورة فقالوا

---

(١٤٩) سر الصناعة ١: ٢٠١.
(١٥٠) الخصائص ١: ٣٧٤.
(١٥١) في اللهجات ص ١٢٩.
(١٥٢) الكتاب ٢: ٤٢٨.
(١٥٣) سر الصناعة ١: ٥٦.

فزد، فإن تحركت الصاد لم يجز فيها البدل وذلك نحو صدر وصدف لا تقول فيه زدر ولا زدف وذلك أن الحركة قوت الحرف وحصنته فابعدته من الانقلاب، بل قد يجوز فيها إذا تحركت اشمامها رائحة الزاي فاما أن تخلص وهي متحركة زايا كما تخلص وهي ساكنة فلا، وإنما تقلب الصاد زايا او تشم راثحتها إذا وقعت قبل الدال، فإن وقعت قبل غيرها لم يجز فيها ذلك)[١٥٤]. وعلى هذا فاما أن تكون كلمة صدق التي اوردها هي مما أشم رائحة الزاي لا مما ابدلت الصاد فيه زايا، وإما أن يكون الابدال قد دخلها خلاف القاعدة، وإما أن يكون هناك خطأ في النسخ وان أصلها أصدق وهو المناسب لا صدقي التي قبلها. وقد شرط سيبويه لهذا الابدال الشرطين المذكورين اعني سكون الصاد ومجيء الدال بعدها في الكلمة وعلل الابدال بتقريب الصوت من الصوت حتى يستعملوا السنتهم في ضرب واحد (فضارعوا به اشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي لانها مجهورة غير مطبقة... وانما دعاهم الى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا السنتهم في ضرب واحد.)[١٥٥]. اما شرط سكون الصاد فقد علله بأن الحركة حينئذ تفصل بين الصاد والدال وإذا فصل بين الحرفين لا يتأتى ادغامها وتقريب الحرف من الحرف نوع من الادغام اطلق عليه الادغام الاصغر كما سيأتي، إلا أنه لم يلبث أن اجازه وان نص على أن الابقاء أحسن، وأجاز الابدال مع البعد على قلة (فإن تحركت الصاد لم تبدل لأنه وقع بينهما شيء فامتنع من الابدال.. ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صدقت والبيان احسن، وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو مصادر)[١٥٦]، فهذا يقوي القول بأن الابدال في صدقت إنما جاء على خلاف القاعدة.

الرابع: انه عندما تحدث عن جواز ابدال السين صادا شرط فيه أن يكون بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء، وهي جميعاً من حروف الاستعلاء، والمناسبة ظاهرة في هذا الابدال وذلك أن الصاد والسين من الحروف المهموسة إلا أن الصاد من حروف الاستعلاء فتحولوا عن السين الى اختها لانها اقرب الى الحروف المذكورة منها فهو من باب تقريب الصوت من الصوت. ولم ينسب ابن جني هذا الابدال، وقد نص سيبويه على أنه لغة (هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات..)[١٥٧]، ونسب بعض هذه اللغة إلى بني العنبر (... وإنما يقولها من العرب بنو العنبر)[١٥٨]، وبنو العنبر قوم من تميم[١٥٩]، وهي قبيلة بدوية ولذا جنحت إلى الصوت المستعلي.

وبقي من حروف الاستعلاء الصاد والضاد والظاء فهل يجوز أن تقلب السين معهن

---

(١٥٤) نفسه ١:٥٧.
(١٥٥) الكتاب ٢:٤٢٦.
(١٥٦) نفسه ٢:٤٢٦ ـ ٤٢٧.
(١٥٧) الكتاب ٢ :٤٢٧.
(١٥٨) نفسه ٢:٤٢٨.
(١٥٩) السبائك: ص ٢٧.

صاداً؟ ان الجواب السريع عن هذا يقول: نعم، لأن العلة واحدة وهذا قياس، ولكن لم لم يذكر ذلك ابن جني ومن قبله سيبويه؟ يبدو أن ذلك كان لأنه لم تردهم كلمة فيها السين والصاد، أو السين والضاد وقد تقدمت السين، أو السين والظاء. وقد رجعت الى الجمهرة في باب السين والصاد فوجدته يقول (باب السين والصاد: اهملتا مع باقي الحروف في الثلاثي الصحيح)[١٦٠]، ويبدو أن العرب لم تجمع حرفين من حروف الصفير في كلمة واحدة: (الزاي والسين: زس شِ اهملت وكذلك حالهما مع باقي الحروف.... باب الزاي والصاد مع باقي الحروف مهملات)[١٦١]، وفي باب السين والضاد قال: (س ض ط: مهملات وكذلك مع الظاء.

س ض غ: الغضس: نبت.

س ض ف: الضفس: مثل الضفز سواء، ضفزت البعير وضفسته: إذا جمعت له ضغثا من خلا فلقمته اياه.

س ض ق: مهملات.

س ض م: الضمس: المضغ.

س ض ن: مهملات.

س ض هـ: الضهس: هو العض بمقدم الفم.

س ض ى: اهملت)[١٦٢].

ويلاحظ أن جميع الكلمات التي اجتمعت فيها السين والضاد كانت الضاد فيها مقدمة على السين بخلاف ما تكلموا فيه من ابدالها صادا حيث كانت مقدمة على حروف الاستعلاء.

وفي باب الصاد والضاد قال: (باب الصاد والضاد مع باقي الحروف: اهملت مع باقي الحروف، وكذلك الصاد والطاء اهملتا مع باقي الحروف، وكذلك الصاد والظاء. والضاد[١٦٣] قد يدخل على السين كثيراً وقد اتينا في باب السين على جملة منها وهي في ما بعد مهملة)[١٦٤].

فإذا كانت العرب قد اهملت الصاد والضاد في الاصل فكيف تقلب السين صاداً مع الضاد فتعود إلى لفظ اهملته، هذا في الاصول التي دخل الضاد فيها على السين، أما

(١٦٠) الجمهرة ٣: ٢٤.
(١٦١) نفسه ٣: ٣٥٢.
(١٦٢) الجمهرة ٣: ٣٤ - ٢٥.
(١٦٣) في المطبوع (الصاد).
(١٦٤) الجمهرة ٣: ٧٥.

الباقيات فلم ترد بالسين أصلاً كما تقدم.

ومما يدخل في هذا الباب اعني الابدال في حروف الصفير قوله: (وقال بعضهم: يقال شَزَبَ وشَسَبَ وشَسَفَ، بمعنى، أي: ضَمَرَ. وفصل الاصمعي فقال: الشازب الذي فيه ضمور وإن لم يكن مهزولاً، والشاسب والشاسف الذي قد يبس... وليست الزاي ولا السين بدلاً احدهما من الآخر لتصرف الفعلين جميعاً)[١٦٥]، ونحن نأخذ بتفصيل الاصمعي اعتماداً على قاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ، فتكون شسب وشسف بمعنى واحد، أي ضمر مع هزال حتى يرى يابساً، فلا بد أن يكون قد وقع فيهما ابدال، واغفل ابن جني ذكر الابدال في الفاء والباء واكتفى بالكلام على السين والزاي. وأرى أن يقال إن الفاء في الكلمة بدل من الباء لأن مجيء شزب بالباء مع امكان القول بالابدال يقوي الاصالة في باء شسب ولم يذكروا لنا شزف. وعلة الابدال أن الباء والفاء من حروف الشفة، أما قوله في شزب وشسب انهما اصلان (لتصرف الفعلين جميعا) فأرى أن يقال إنه قد دخلهما الابدال ثم شاع الاستعمال في الاثنين فتصرف البدل تصرف المبدل منه، والاصل عندي السين، والزاي بدل لمجيء الكلمة بالسين مع الباء والفاء اذ قالوا شسب وشسف ولم يقولوا شزف، وأما ذلك الفارق في المعنى الذي ذكره الاصمعي بين شزب وشسف فلا بد أن يكون قد جره الاستعمال، حيث خصت لفظة بالضامر غير المهزول والاخرى بالضامر مع هزال.

الذال والثاء والظاء

الذال والثاء:

الذال والثاء من مخرج واحد فقد نص على أن مخرجهما مما بين طرف اللسان واطراف الثنايا[١٦٦]، ولكنه حين جاء الى قولهم: جذوت وجثوت، وتلعذم وتلعثم وحذ حاذ وحثحاث، لم يذهب فيهن إلى الابدال وانما قال: (فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه بل هما لغتان)[١٦٧]. وقولهم جذوت وجثوت ذكر ما يفهم منه انهما بمعنى واحد (جذوت وجثوت إذا قمت على اطراف اصابعك وقرأت على أبي علي:

اذا شئتُ غنَّتني دُهاقينُ قريةٍ وصَنّاجَةٌ تَجْذُو على كلّ مَنْسِمِ)[١٦٧]،

وكذلك قوله: (قرأ فما تلعذم وما تلعثم) يشير إلى انهما بمعنى واحد، وما دام معناهما واحداً، وبين الحرفين ما يسمح بالابدال وهو وحدة المخرج، فلا أرى ما يدعو

(١٦٥) سر الصناعة ١: ٢٠٧.
(١٦٦) سر الصناعة ١: ٥٣.
(١٦٧) نفسه ١: ٢٠٣.

للقول بأنه ليس إبدالاً، وأرى أن الذال فيهما بدل من الثاء بناء على قاعدة كثرة الاستعمال التي قررها، فنحن نعلم أن الكثير في الاستعمال جثا يجثو وتلعثم يتلعثم بالثاء.

أما حذ حاذ وحثحاث فقد قال فيهما: (وكذلك قولهم قَرَبٌ حَذْحاذ وحَثْحاث: إذا كان سريعاً، وهو طلب الماء، ليس احدهما بدلاً من صاحبه)[١٦٨]، وتفسيره الكلمتين بمعنى: إذا كان سريعاً، وهو طلب الماء، يفهم منه انهما بمعنى واحد، ويندرج تحت ما قلناه آنفاً من الابدال، وان ذكر معنى السرعة في كل منهما من أصل غير صاحبه: (لأن حثحاثا من قول تأبط شراً:

كـأنّمـا حَثْحَثـوا حُصّـاً قـوادِمُـهُ ... أو أُمَّ خِشْفٍ بـذِي شَـثٍّ وطُبّـاقِ

أي اسرعوا به، وحذ حاذ من معنى الشيء الاحذ..) ثم ذكر قول الفرزدق:

أأطـعـمـت الـعـراقَ ورافِـدَيـهِ ... فَـزاريًّـا أحـذَّيَـدِ الـقـمـيصِ

يصفه بالغلول وسرعة اليد، ومن هنا سمى الخليل فعلن في الكامل احذ لأن أصله متفاعلن فلما حذف الوتد من آخره بقي (متفا) فنقل إلى فعلن، فلما قطع آخر الجزء قل وأسرع انقضاؤه وفناؤه فسماه أحذ.

والذي أراه أن يقال إن الحثحاث دخلها الإبدال فصارت الحذ حاذ لثلاثة أمور:

الأول: أن الكلمتين بمعنى واحد مع إمكان القول بالابدال لتداني الحرفين.

الثاني: أننا نعرف استحثه بمعنى السرعة ولا نعرف استحذه بهذا المعنى، ومادامت الكلمة بالثاء أوسع تصرفا في هذا المعنى منها بالذال قلنا باصالة الثاء فيها.

الثالث: أن ما ذكره للاستشهاد على معنى السرعة في حذ حاذ بأخذه من كلمة أحذّ فيه نظر، إذ قول الفرزدق: أحذّ يد القميص، قيل فيه انه المقطوع أي القصير اليد عن نيل المعالي، وأرى أنه يمكن أن يقال: إنه كني بذلك عن السرقة فكأنه قد قطعت يده، فيقول أولّيت العراق سارقاً فكنّى عن ذلك بقوله احذيد القميص. وكذلك تأويله الحذذ في الكامل بالسرعة ظاهر التكلف لأن المراد به القطع وذلك واضح مما ذكره مع قطع الوتد، إلا أنه أبى إلا أن يجعل من هذا القطع علامة على السرعة، وهو تكلف لا أرى القول به.

الظاء والذال:

ومخرجهما واحد أيضاً إذهما من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ولذا جاز الإبدال بينهما، وقد نقل أن العرب تقول: (تركته وقيذاً، ووقيظاً)[١٦٩]، ثم قضى بأن تكون الظاء بدلاً من

---

(١٦٨) نفسه ١: ٢٠٣ ـ ٢٠٤.
(١٦٩) سر الصناعة ١: ٢٣٣.

الذال لأن اللفظة بالذال أعم تصرفاً منها بالظاء، فقيد قيل وقذه يقذه، وقال الله تعالى: (والموقوذة) ولم يسمع الموقوظة ولا وقظه.

الحروف المتجاورة في المخرج الواحد

الهمزة والعين:

مخرج الهمزة من أقصى الحلق والعين من وسطه فهما متجاوران في المخرج ونقل كلمة عن ثعلب منها: (ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم)[١٧٠]، ثم فسر ذلك بقوله: (فأما عنعنة تميم فإن تميما تقول في موضع أن عن، تقول: عنّ عبد الله قائم، وأنشد ذو الرمة عبد الملك:

أَعَنْ تَرَسَّمتَ من خرقاءَ منزلةً...

قال الاصمعي سمعت ابن هرمة ينشد هارون الرشيد:

أَعَنْ تغنَّتْ على ساقٍ مطوقةٌ ورقاءُ تدعو هديلاً فوق أعوادِ)[١٧٠].

وأن في بيت ذي الرمة مفتوحة الهمزة ساكنة النون، وكذلك هي في بيت ابن هرمة إلا أن المثال الذي اورده فيه إن مكسورة الهمزة مشددة النون لأنه لا يصح في هذا الموضع سواها، وقد أورد المثال في سر الصناعة مسبوقاً بكلمة ظننت[١٧١]، فتكون الهمزة مفتوحة والنون مشددة. وذكر فيه أيضاً أن العين تبدل من الهمزة وجاءت كلمته مطلقة غير مقيدة: (وأما البدل فقد أبدلت من الهمزة..) ثم ذكر الشاهدين والمثال واضاف (وقد أبدلوا الهمزة عيناً في غير (عن) اخبرني أبو علي قراءة عليه يرفعه إلى الاصمعي قال سمعت أبا ثعلب ينشد بيت طفيل:

فنحن منعنا يومَ حَرْسٍ نساءكم غداةَ دعانا عامرٌ غيرَ معتلي

قال: يريد غير مؤتلي، قال وسمعت أبا الصقر ينشد:

أريني جواداً مات هُزْلاً لأنَّني أرى ما ترينَ أَوْ بخيلا مُخَلَّدا

قال يريد لعلني..)[١٧٢]، وظاهر أن الإبدال عنده ليس محصوراً في (أن) فكيف نفسر قوله: (وقولهم عنعنة مشتق من قولهم عن، عن، في كثير من المواضع، ومجيء النون في العنعنة يدل على أن ابدالهم أياها إنما هو في همزة أن دون غيرها)[١٧٣]، وهذا كما ترى نص صريح بتحديد الابدال في همزة ان؟

الراجح أنه يحصر الابدال الكثير الذي يسمى عنعنة في الهمزة إذ اتبعتها النون، سواء

---

(١٧٠) الخصائص ٢: ١١، وانظر سر الصناعة ١: ٢٣٤.

(١٧١) وقد أشار محققو سر الصناعة إلى أن كلمة ظننت لم ترد في نسختين مما اعتمدوا عليه.

(١٧٢) سر الصناعة ١: ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(١٧٣) نفسه ١: ٢٣٧.

أكانت الهمزة مكسورة أم مفتوحة وسواء أكانت النون ساكنة مفردة أم ساكنة مدغمة في مثلها، وتلك عنده هي العنعنة، والقليل أن تأتي مبدلة من غير النون لقوله: (في كثير من المواضع) وذلك بناء على الشواهد التي وردته، ولم يشأ أن يجتهد مع الشواهد فيجيز الابدال في كل موضع وإن كان القيد ليس له ما يبرره من الناحية الصوتية (فاشتراط البدء بالهمزة أو أن تكون مفتوحة ليس له ما يبرره من الناحية الصوتية)[١٧٤]، إلا أنه اشتراط له ما يبرره من حيث الرواية، إلا أننا نرى لهذه الظاهرة اثاراً في اللهجات الحديثة لا تلتزم بما ذكره ابن جني، ففي مناطق كثيرة من العراق كما في الرمادي والفلوجة والعشائر المحيطة بهما وفي جنوب العراق في العمارة والفرات الاوسط نسمعهم يقولون مثلا: (أَسْعَلَكْ سُعَالْ) أي أسألك سؤالاً، وكذلك كانت لهجة كثير من البغداديين في كلمة القرآن الكريم وكتاب القراءة فقد كنت الى عهد قريب اسمع القسم بالقُرْعان، والسؤال عن كتاب القراعة، أفهذا من أثار اللهجات القديمة وقد فات ابن جني الوقوف عليه، ام هو شيء مستحدث عندنا. أما القطع فلا سبيل إليه لأنه ليس بين أيدينا ما يعين على ذلك، إلا أن الذي نميل اليه بسبب انتشار الظاهرة في البدو أنه قديم وهو من آثار تفخيم اللفظ. وهذا الابدال من غير شك مما تستسيغه البداوة بجفافها وخشونتها. أما الحضارة الناعمة الهانئة فإنها تميل إلى الصوت الأرق نسبياً، ولذا وجدنا البغداديين اليوم لا يكادون يستعملون كلمة القرآن الكريم بالعين في قسمهم. وليست الظاهرة خاصة بتميم كما توحي به التسمية (عنعنة تميم) وإنما هي ظاهرة بدوية وجدت في غير تميم أيضاً فقد ذكر ابن السكيت قولهم أشهد عَنّكَ رسول الله. وقال: (وهي لغة في تميم وقيس كثيرة)[١٧٥].

ومما يدخل في هذا الباب ابدال العين همزة وقد ورد في كلامه آنفاً شاهد على ذلك هو قوله: لالني أرى ما ترين.. يريد لعلني وقد قال في موضع آخر: (فاما ما أنشده الاصمعي من قول الراجز:

أبـابُ بَحْـر ضـاحـك هَـزوقِ

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين عباب وان كان بمعناه، وإنما هو فعال من أبّ إذا تهيأ. قال الاعشى:

أخٌ قد طَوى كشحاً وأَبَّ ليذهبا

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به، فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من العين. وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه وليس بالقويّ.)[١٧٦].

---

(١٧٤) في اللهجات ص ١١٠.

(١٧٥) الكنز اللغوى ص ٢٤.

(١٧٦) سر الصناعة ١: ١٢١.

ولست أرى ضرورة لكل هذا التكلف كي نثبت عدم الابدال ثم ننتهي للقول بأن الابدال وجه ولكنه ليس بالقوى، فما دامت الكلمتان بمعنى واحد والحرفان من مخرج واحد هو الحلق وقد وقع بينهما الابدال في أن وعن وما اشبه فإن من الأوفق القول بأنه قد وقع ابدال العين همزة ولا بأس بأن يقال إن ذلك لم يكن بكثرة العكس ولكنه ابدال على أية حال وقد أورد البغدادي في شرح شواهد الشافية[١٧٧]، كلام ابن جني المار وذكر عدة كلمات وقع فيها ابدال العين همزة عن عدد من العلماء كالزمخشري وابن يعيش ومن قبلهما ابن السكيت والزجاجي وكان ختام كلامه في هذا (ولو استحصر ابن جني عدة كلمات لم يقل ما قال.)[١٧٧].

العين والغين:

مخرج العين كما ذكرنا من وسط الحلق أما الغين فإن مخرجها من ادناه فهما متجاوران في المخرج إلا أنهما على هذا التجاور لم يقع فيهما من الابدال ما يستحق الوقوف عنده، فقد ذكر أن العرب تقول لعنّي ولغنّي في لعل وحكم بأن الغين بدل من العين (لسعة العين في الكلام وكثرتها في هذا المعنى)[١٧٨]، ولم يعلل الابدال هنا وهو واضح لتجاور المخرج. وكثيرا ما نسمع من الاطفال لفظ بعداد في بغداد فلا مانع من أن يحدث العكس لخطأ في السمع مثلا.

القاف والكاف:

مما فوق مخرج الغين والخاء (من اقصى اللسان مخرج القاف ومن اسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف)[١٧٩]، فهما متجاوران في المخرج وقد وقع بينهما ابدال لهذا فمن ذلك قولهم كشط وقشط، وهي بالكاف لقريش وهي متحضرة يناسبها صوت الكاف المهموس وبالقاف لتميم وأسد وهما قبيلتان بدويتان يناسبهما صوت القاف المجهور على ما قرره القدامى، وليس معنى هذه المناسبة أن قريشاً تركوا القاف في كل اللغة أو أن تميما وأسدا تركوا الكاف وإنما يراد بالمناسبة أنهم في هذه اللفظة المختلف في نطقها مال كل إلى ما يناسبه. أما لماذا كان الخلاف في هذه اللفظة بخاصة ولم يكن عاماً في كل اللغة فاحسب أن الاجابة القاطعة في هذا امر غير ممكن، إنما هي ظاهرة وردت عن العرب نحاول تفسيرها، ولا يبعد أن يكون الانتقال من أحد الحرفين إلى الثاني إنما جرى بسبب خطأ في السمع أو النطق كتب له أن يشيع. وقد يكون الأصل في اللفظتين القاف اليمنية التي هي بين القاف والكاف والتي مثلوا لها بقولهم:[١٨٠]

ولا أكولُ لكدْرِ الكَوم قد نضِجَت ... ولا أكـولُ لبـاب الـدّارِ مكفــولُ

وهذا النطق ما زال معروفاً إلى يومنا هذا في اليمن وفي مناطق كثيرة من البلاد العربية كما

---

(١٧٧) شرح شواهد الشافية ص ٤٣٢ - ٤٣٥.
(١٧٨) سر الصناعة ١: ٢٤٧.
(١٧٩) نفسه ١: ٥٢.
(١٨٠) الصاحبي ص ٥٤.

ذكر كانتينو[١٨١]. وهو كثير في لهجة بغداد اليوم في أول الكلمة ووسطها وآخرها كقولهم في قال وقشط وقريب (كال، كشط، كريب) وفي رقي ورقاق ورقبة (ركي وركاك وركبة) وفي دق وصفق وشق (دك وصفك وشك) فاخلصها القريشي كافاً والتميمي قافاً ولذا لسنا مع ابن جني في رفض الابدال في الكلمتين حيث قال: (... قريش تقول كشطت وقيس وتميم تقول: قشطت، بالقاف وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف لأنهما لغتان لأقوام مختلفين)[١٨٢].

وإنما نقول ما دامت الكلمتان بمعنى واحد وبين الحرفين ما يسمح بالابدال فيجب القول به ثم نحاول تفسيره كما ذكرنا.

ومما يتصل بهذا اعني ابدال الكاف قافاً ما ذكره عن الاصمعي من قول العرب (امتك الفصيل ضرع امه وامتق وتمقق وتمكك: إذا شربه كله)[١٨٢]، وذهب فيه إلى أن الأظهر أن تكون القاف بدلاً من الكاف، لما ذهب إليه أبو علي من أن مكة من هذا المعنى اخذت (لأنها كالمجرى للماء فهو ينجذب إليها)، ولما قال الجميع مكة ولم يقولوا مقة قوّى ذلك أن تكون الكاف هي الأصل.

ولكي لا يحتج عليه بأن القاف اوسع تصرفاً اذ قالوا مققت الشيء إذا فتحته ورجل أمق للطويل ذكر أن مققت (ليس من امتق في شيء فيحكم بأنه من معناه، وكذلك قولهم للرجل الطويل امق لا نسبة بينه وبين امتق في المعنى)[١٨٣].

ونحن في هذا على خلاف ما قال اذ نرى أن مققت الشيء بمعنى فتحته من معنى واحد هي وامتق. وأن الأصل مق أي فتح، فيكون امتق افتعل من المق أي افتتح، ولا شك أن الفصيل عندما يبدأ مص الضرع يفتح عيونه فتسيل، ولو كانت مفتوحة قبل أن يمقها لسال الحليب منها. فهما آذن من معنى واحد، وكذلك قولهم رجل امق إذا كان طويلاً، إنما هو أفعل من مق الضرع أيضاً فكأنه إنما طال لأنه كان اكثر مقا من ضرع أمه من غيره، فمن مجانبة الصواب أن يقال (لا نسبة بينه وبين امتق في المعنى).

الذي اراه أن الكلمتين حكاية لفعل واحد فالعرب تقول: (امتق الفصيل ما في ضرع امه وامتكه وتمققه: شرب كل ما فيه امتقاقاً وامتكاكاً وكذلك الصبي إذا امتص جميع ما في ثدي أمه، وزعم يعقوب أن قافها بدل من كاف امتك)[١٨٤]. والفصيل إذا رضع فإنه في أوّل أمره يخرج صوتاً بين الشين والصاد يغلب عليه صفير الصاد حين يبدأ باطباق شفتيه على الحلمة فيحدث الهواء المتسرب من بين شفتيه وضرع أمه ذلك الصوت فيقال مص

---

(١٨١) دروس في اصوات العربية ص ١١٠.

(١٨٢) سر الصناعة ١: ٢٧٨.

(١٨٣) نفسه ١: ٢٧٩.

(١٨٤) اللسان ١٢: ٢٢٣ (مقق).

بالصاد فكأن الميم تمثل انطباق الشفتين على الحلمة والصاد الصوت الذي يتسرب من بينهما وبينها، فإذا احكم غلق شفتيه ولم يسمح للهواء بالتسرب سمع صوت ابتلاعه اللبن وهو إلى القاف اقرب منه إلى الكاف فذاك هو المق أو الملك، ويبدو أن المق بالقاف بدوية وبالكاف حضرية لما قدمنا من ميل البدو إلى الحرف المجهور، والحضر إلى المهموس، وعلى ذلك يكون القاف أصلاً والكاف بدلاً لأن البداوة أصل في تربية الحيوان والانتباه الى صوت رضاعه والعناية بما بقي من لبن في ضرع الأم لشدة الحاجة اليه، ولأن القاف أيضاً أوسع تصرفاً كما قدمنا في امتق وأمق، ويقوى ذلك أنه ذكر قولهم: اعرابي كح واعرابية كحه يريدون قح وقحة ثم قال: (فينبغي أن تكون الكاف في كح بدلاً من قاف قح لأن ابا زيد حكى في جمعه اقحاح ولم نسمعهم قالوا أكحاح.)[١٨٥].

وتبقى عندنا كلمة مكة والجواب عن اسمها: ان القول بأنها من معنى انجذاب الماء اليها فكأنها تمكه هو رأي لابي علي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ قد يكون صوابا وقد لا يكون، لم ينقله عمن سبق من العلماء ولم يورد فيه اثراً. ولذا اذا امكن معارضته برأي آخر امكن اسقاطه، وهذا أصل. وقد فرق أبو علي بين مكة وبكة وذكر أن موضع الطواف هو بكة لأنه من الازدحام. وعلى مذهبه يكون موضع الطواف حول البيت بكة، والبلدة مكة. وقد جاءت الكلمة في القرآن الكريم مرتين، مرة بالباء واخرى بالميم، قال سبحانه: (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين) آل عمان: ٩٦ ولم اجد في ما رجعت اليه قراءة بالميم[١٨٦]. . وقال سبحانه: (وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن اظفركم عليهم وكان الله بما تعملون بصيراً) الفتح: ٢٤ ولم أجد فيما ذكرت من مراجع[١٨٧]، قراءة فيها بالباء، واطباقهم على قراءة الاولى بالباء والثانية بالميم يشير إلى فرق بين الكلمتين لا شك في ذلك. فكأن القرآن الكريم اراد أن يحدد موضع البيت الحرام في مكة فنص على أنه الموضع الذي يزدحم الناس حوله في الطواف، ولو قيل في غير القرآن: البيت الذي بمكة لاحتمل أن يقول قائل: إن البيت العتيق مكانه موضع كذا من مكة وليس هذا الموضع، ولكن لما حدد بالموضع الذي يزدحم فيه الناس في الطواف انتفى احتمال هذا القول. وقد كان البيت قبل أن تكون مكة حيث أسكن إبراهيم من ذريته عنده ثم تكاثر الناس حوله فكانت البلدة فيمكن على هذا أن نقول: إن بكة هي الأصل ويراد بها الأرض التي يطوف الناس فيها مزدحمين حول البيت، ثم لما ارادوا تسمية البلدة ابدلوا الباء ميما لما

---

(١٨٥) سر الصناعة ١: ٢٨٠.

(١٨٦) انظر مثلاً المحتسب ١: ١٥١ - ١٧٨، الحجة ص ٨١ - ٩٣، املاء ما من به الرحمن ١: ١٤٤، البحر المحيط ٣: ٦ وقال (والباء في ببكة ظرفية.. ويضعف أن يكون بكة هي المسجد لأنه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه وهو لا يصح.).

(١٨٧) انظر المحتسب ٢: ٢٧٥ - ٢٧٧، الحجة ص ٣٠٢ - ٣٠٣، املاء ٢: ٢٣٨، البحر ٨: ٩٧.

بين الحرفين من وحدة في المخرج وليفرقوا بين الكلمتين. فوافق اللفظ الجديد أصلاً من أصولهم هو الملك أي المص الذي من معانيه الاهلاك والنقصان فرأى أصحاب المعجمات أنها سميت بذلك (لقلة مائها وذلك أنهم كانوا يمتكون الماء فيها أي يستخرجونه وقيل سميت مكة لأنها كانت تمك من ظلم فيها والحد أي تهلكه . .)[188]، ورأى أبو علي أنها من مك الماء أي مصه فكأنها لانخفاضها تمكه، فهذان رأيان متقابلان اعني الرأي القائل بأنها من المص والرأي. القائل بأنها من الهلاك. يمكن أن يضاف إليهما رأي ثالث هو ما قدمناه من القول بالابدال وان الكلمة بالميم قد وافقت اصل (ملك) موافقة من غير قصد.

الراء واللام:

الراء مجاورة للام في المخرج اذ (من حافة اللسان من ادناها الى منتهى طرف اللسان بينها وبين ما يليها من الحنك الاعلى مما فويق الضاحك والناب، والرباعية والثنية مخرج اللام، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه الى اللام مخرج الراء)[189].

ولهذا نجد الأطفال عندما يفرون من الراء لما فيها من تكرير يتحولون بها إلى اللام فيقولون في راح مثلاً لاح فلا يمتنع أن يقع العكس لهذا القرب أعني أن يتحول باللام إلى الراء. وقد ذكر ابن جني كلمتين الاولى (قولهم امرأة جرّبانة وجلّبانة إذا كانت صخّابة)[190]، ونص على أنه ليس من الابدال بل هما لغتان وعلل ذلك بأن لكل واحدة من الكلمتين اشتقاقاً. والثانية (قولهم في الدرع: نثرة ونثلة فينبغي أن يكون الراء بدلاً من اللام لقولهم نثل عليه درعه ولم يقولوا نثرها فاللام اعم تصرفاً)[191].

وقوله بأن الراء في نثرة بدل من اللام في نثلة قائم على اصل سبق أن قرره وهو إذا كان احد الحرفين أعم تصرفاً حكم بأنه الأصل والثاني بدل، وقد أورد هنا أنهم قالوا نثل عليه درعه باللام ولم يقولوا نثر، وقد نقل صاحب اللسان ذلك أيضاً عن ابن السكيت[192]، فلا مناص من القول بالابدال على مذهبه وأصوله وهما بمعنى واحد.

أما قوله في امرأة جربانة وجلبانة أنهما أصلان واستدلاله بأن لكل منهما اشتقاقاً إذ أن (جلّبانة من الجلبة والصياح لأنها صخابة وأما جربانة فمن جرّب الأمور وتصرف فيها)[193]، فلا جرم أنه استدلال صحيح، ولكني لا أرى المعنى واحداً بهذا التأويل، إذ

---

(١٨٨) اللسان ١٢ : ٣٨٠ (مكّ).
(١٨٩) سر الصناعة ١ :٥٢.
(١٩٠) سر الصناعة ١ :٢٠٥.
(١٩١) نفسه ١ :٢٠٦.
(١٩٢) اللسان ١٤ :١٦٩ (نثل).
(١٩٣) سر الصناعة ١ :٢٠٥ ـ ٢٠٦.

أحدهما من الجلبة والآخر من التجريب وفرق واضح بين الأصلين فلا يصح بحثهما مع الابدال أو ما يوهم الابدال إذا كانتا بهذين المعنيين ويكون مثلهما كمثل قولهم : كرع الرجل وكلع ، مثلاً لو أردنا أن نتكلف لهما لبحثناها تحت ما يتوهم أنه ابدال وهو لغة ، ولقلنا إن الكلمتين تدلان على الضعة إذ كرع بمعنى اجتزأ بأكل الكراع ، وكلع أصابته شقوق ووسخ في قدمه(١٩٤) ، ولكنه تكلف لا نرتضيه .

وعندي أنه إذا اراد بكلمة جربانة معنى الصخب كما ذكر (جربانة وجلبانة إذا كانت صخابة) فلا بد من القول بالابدال، ولا معنى للتجريب حينئذ لأنه اراد أن يذكر الجلبة والصخب، فابدل من اللام وكأنه يبالغ في اظهار صخبها باظهاره صخب الراء وترددها، فإن اراد معنى التجريب ابتداء فلا إبدال لأن المعنى مختلف. وما دام ابن جني قد ذكر الكلمتين بمعنى واحد فإن القول بالابدال فيهما هنا هو الوجه.

اللام والنون:

ذكرنا مخرج اللام وفيه (من حافة اللسان من ادناها الى منتهى طرف اللسان. .)(١٩٥)، ومخرج النون (من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا)(١٩٦)، فهما إذن متجاوران في المخرج، مشتركان في طرف اللسان، ويشتركان أيضاً في صفة الجهر وفي أنهما من الحروف التي وصفها ابن جني بانها بين الشدة والرخاوة(١٩٦)، (ومعنى هذا أن اللام والنون متقاربان في المخرج، أو هما من مخرج واحد بضرب من التوسع)(١٩٧).

وقد ذكر مما ورد باللام والنون قولهم: سكر طبرزل وطبرزن وقال: (هما متساويان في الاستعمال فلست بأن تجعل احدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضده.)(١٩٨)، وقد اغفل لهجة ثالثة وهي: طبرزد بالدال، فقد نقل في المعرّب عن الاصمعي أن في الكلمة (ثلاث لغات معربات)(١٩٩)، وذكر أن أصل الكلمة (بالفارسية تبرزد، كأنه يراد نحت من نواحيه بفأس، والتبر الفأس بالفارسية، ومن ذلك الطبرزد من التمر لأن نخلته كانما ضربت بالفأس.)(١٩٩)، ويبدو أن السكر المراد هنا هو ما كنا نسميه في بغداد بـ(كلّة القند، أو رأس القند) لأنه يكون على شكل مخروط فكأنه نحت بفأس، ويكون قويا متماسكاً لا يكسر إلا بقوة فكأنهم يريدون أن نحته أو كسره يكون بالفأس كناية عن قوة تماسكه. ويلاحظ اجماع اللهجات الثلاث على ابدال التاء من تبر طاء، ثما اختلفت في الحرف الاخير، فبعضهم اقره دالا وبعضهم جعله نونا، وبعضهم لا ما، وما دامت الكلمة

(١٩٤) القاموس المحيط ٣:٧٨، ٧٩ (كرع، كلع).
(١٩٥) سر الصناعة ١:٥٢.
(١٩٦) نفسه ١:٦٩.
(١٩٧) علم اللغة العام ـ الاصوات ص٩١.
(١٩٨) الخصائص ٢:٨٢.
(١٩٩) المعرّب ص ٢٧٦.

معرّبة فإنه يجوز أن يكون الذي ابقى الدال فيها اخذها عنه بعضهم فأبدل الدال لامــاً، وبعضهم ابدلها نونا، أو يكون الذي جاء بالكلمة باللام قد اخذها ممن قالها بالنون فابدل، ويجوز العكس أيضاً، ويجوز أن يكونوا جميعاً قد اخذوها مباشرةً من الفارسية وتصرفوا فيها. وعلى اية حال فإن العرب يتصرفون كثيراً في المعرّب.

أما التمر الطبرزد فقد جعلناه في لهجتنا العامية في بغداد: التبرزل بالتاء المكسورة واللام ولم نسمعهم يقولون تبرزد ولا تبرزن، فهل يمكن أن يوحي الينا هذا ابدال النون من اللام في سكر تبرزن.

ومن ذلك أيضاً قولهم هتلت السماء. وهتنت، قال: (هما اصلان، الا تراهما متساويين في التصرف.. قال امرؤ القيس:

فَسَحّتْ دمــوعي في الـرداءِ كــأنَّها كُـلىً من شَعِيبٍ ذاتُ سَـحٍّ وتَهْتـانِ

وقال العجاج:

عَزَّزَ منه وهو معُطي الإسهالْ

ضربُ السوارِي مَتْنَه بالتهتال)[٢٠٠]

وعندي أن قوله: هما أصلان، فيه نظر، ذلك أنه لو لم يرد عن العرب في هذا المعنى غير هتل وهتن لكان ما قاله منسجماً مع قاعدته في اللهجة والبدل، إذ هما متساويان في التصرف، إلا أن العرب قالت: هطل، بالطاء، فيكون عندنا ثلاث كلمات: هطل وهتل وهتن، وكلها تتصرف وهي بمعنى واحد، قال في اللسان: (..وسحائب هتّل وهتّن: هطّل)[٢٠١]، إلا أن هطل في كثرة الاستعمال لا يدانيها أي من الكلمتين الاخريين[٢٠٢]، ولعل هذا الذي جعل ابن منظور يفسرهما بها، وعلى هذا فالاشبه أن تكون هي الأصل، ثم قيل هتل باللام حيث ابدلت الطاء تاء لتناسب الهاء إذ كلاهما حرف مهموس، ثم أبدلت النون من اللام عند آخرين لتجاورهما في المخرج، واشتراكهما في الصفة، إذ كلاهما مجهور، وبين الشديد والرخو. أما ما ذهب إليه ابن السكيت من أن الهتن والهتل (فوق الهطل)[٢٠٣]، فيبدو أنه إن صح شيء دخل اللفظ بالاستعمال وكان الأولى على مذهب ابن جني كما سيأتي في فصل الصوت والمعنى أن تكون اللفظة بالطاء أشد من التي بالتاء

(٢٠٠) الخصائص ٢: ٨٢ ـ ٨٣.
(٢٠١) اللسان ١٤: ٢١٣ مادة هتل.
(٢٠٢) نفسه ١٤: ٢٢٣، ٢٢٤ مادة هطل.
(٢٠٣) الكنز اللغوي ص ٣.

الحروف المتقاربة:

الثاء والفاء:

من بين طرف اللسان واطراف الثنايا مخرج الثاء، ومن بين باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا مخرج الفاء(٢٠٤)، ويكاد مخرجهما يكون واحداً، والصوت الذي يخرج من الثنايا العليا نتيجة مرور الهواء بينها وبين طرف اللسان الضاغط عليها، قريب من الصوت الخارج منها نتيجة مرور الهواء بينها وبين باطن الشفة السفلى الضاغطة عليها، وهذا ما يفسر لنا مجيء عدد من الكلمات عن العرب وقعت فيها الفاء مكان الثاء عند قوم منهم وبالعكس، وقد نسب للتميميين قولهم في الجدث الحجازية الجدف(٢٠٥)، وذكر في سر الصناعة من غير نسبة: فروغ الدلو وثروغها والاثافي والاثاثي(٢٠٦)، وقام زيد ثم عمرو، وفم عمرو، وقولهم جدث وجدف، وقولهم فناء الدار وثناء الدار، وعافور وعاثور، والنفي والنثي، والفوم والثوم(٢٠٧). إلا أنه لم ينظر إليها جميعاً على أنها من باب واحد بل جعلها من أبواب متفرقة:

فالثروغ والاثاثي، نص فيهما على الابدال حيث ابدلت الثاء من الفاء، وعلة ذلك عنده سعة تصرف اللفظة بالفاء فقد قالوا التفريغ، وقالوا ثفاه يثفوه.

اما فُمَّ وجدف، فالفاء فيهما بدل من الثاء. لقولهم اجداث ولم يقولوا اجداف ولم يذكر هنا علة حملة فاء فم على البدل، وعلله في موضع آخر بكثرة استعمال الكلمة بالثاء(٢٠٨).

أما العافور فقد نقل رأي ابن السكيت فيه بأن الفاء بدل من الثاء لأنه من عثر يعثر أي وقع في الشر وذلك في قوله:

وبــلدة مــرهــوبــة الــعــافــور

وعقب عليه بقوله: (والذي ذهب اليه وجه)(٢٠٨). إلا أنه لم يلبث أن جعل القول بالابدال هنا ضعيفاً لأنه يمكن أن تكون عافور من العفر وهو الشدة قال: ومنه عفريت، وذكر ضابطاً في المسألة هو: (إذا وجدنا للفاء وجهاً نحملها فيه على أنها أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً إلا على قبح وضعف تجويز)(٢٠٨). ويلاحظ أن القول بالاصل ههنا يجعل الكلمتين بمعنيين مختلفين، فالعافور على القول بالابدال من العثرة أو الوقوع في الشر كما ذكر ويكون المعنى أن هذه البلدة مرهوب شرها، وهي على القول بالاصل أي

---

(٢٠٤) سر الصناعة ١:٥٣.

(٢٠٥) المحتسب ٢:٦٦.

(٢٠٦) سر الصناعة ١:١٩١.

(٢٠٧) نفسه ١:٢٥٠

(٢٠٨) المحتسب ١:٨٨.

من العفر بمعنى الشدة ويكون المعنى أنها مرهوبة شدتها، وفرق بين الشر والشدة، وابدال الصوت من الصوت الذي نتكلم عليه لا يغير شيئاً من المعنى كما في ثم وفم وجدث وجدف، ولذا فإن المعنى إذا اختلف كان الاولى أن يحمل اللفظ على الأصل لا الابدال.

وهكذا قطع في فناء الدار وثنائها وذلك أن فناء الدار (من فني يفنى، لأنها هناك تفنى، لأنك إذا تناهيت إلى اقصى حدودها فنيت، وأما ثناؤها من ثني يثنى لأنها هناك أيضاً تنثني عن الانبساط لمجيء آخرها وانقضاء حدودها)[٢٠٨]، والذي جعله يحكم بانهما أصلان وليس أحدهما بدلاً من الآخر أن الفعل يتصرف من فني كما يتصرف من ثني، وليس أحدهما باقل تصرفاً من صاحبه حتى يحكم بأنه بدل منه، وهذا الذي قاله وجه، إلا أن الذي أميل إليه أن الاصل فناء الدار بالفاء وأن الثاء أبدل من الفاء وذلك اعتماداً على قاعدته التي اوردها في ثم وفم حيث حكم بأن الفاء بدل من الثاء لكثرة استعمال ثم وقلة فم، فهكذا هنا نقول إن الثاء في ثناء بدل من الفاء لانا وجدناهم يكثرون من استعمال فناء حتى الفها الناظر في كتب العربية لكثرة ورودها عنهم أما ثناء الدار فلقلتها لم تكن مألوفة لدينا ولذا نجد الاستعمال اليوم يجري على فناء الدار ولا اثر فيه لكلمة ثناء الدار بالثاء.

اما النفيّ والنثيّ للماء المتساقط من الرشاء، فقد ذهب فيهما إلى أنهما اصلان وذلك أنه نفي لأن الحبل المستقى به ينفيه عنه، وهو نثي لأن الحبل ينثوه أي ينشره ويفرقه، ثم لم يلبث أن أجاز كون الثاء بدلاً من الفاء لقول امرىء القيس:

ومَـرَّ على القـنّـانِ من نَـفَيـانِـه   فـأنزلَ منه العُصْمَ من كلِّ مَنْزِلِ

حيث اجمعوا على روايته بالفاء ولم يسمع فيه الثاء.

اما الفوم والثوم فقد نفى في سر الصناعة أن يكون بين الكلمتين ابدال وحمل الفوم على معنى الحنطة فليست الفاء بدلاً من الثاء وذكر أنه هو الصواب: (والصواب عندنا أن الفوم الحنطة.. وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء)[٢٠٩]، بيد أنه ذكر في المحتسب أنه من الابدال وانهما بمعنى واحد: (الثوم والفوم بمعنى واحد كقولهم جدث وجدف.. فالفاء بدل فيهما جميعاً)[٢١٠]. فإذا عرفنا أن المحتسب كان قد الفه بعد سر الصناعة كان المعتمد قوله بالابدال.

---

(٢٠٩) سر الصناعة ١: ٢٥٢.

(٢٠١) المحتسب ١: ٨٨.

الكاف والشين:

(من اقصى اللسان مخرج القاف ومن اسفل من ذلك وادنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الاعلى مخرج الجيم والشين والياء)[٢١١]، فهما متقاربان في المخرج.

وقد تحدث ابن جني عنهما في اكثر من موضع وحديثه بحاجة الى تأمل، فقد ذكر الكشكشة ونسبها الى ربيعة قراءة على محمد بن الحسن عن ثعلب ثم قال احسبه أنا عن الاصمعي وذلك في سر الصناعة[٢١١]، وفي الخصائص[٢١٢]، قال حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال. . ، ولم يذكر الاصمعي، وسواء أكان الخبر عن الاصمعي أم وقف عند ثعلب فإنه قد أثبت لنا اسم الكشكشة منسوبة إلى ربيعة دون إيضاح لحقيقتها، وقد فسرها ابن جني في الموضعين بزيادة الشين بعد كاف المؤنث خاصة وفي حال الوقف: (وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث انكش ورأيتكش واعطيتكش، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت اسقطت الشين)[٢١٣]. وهي بهذا القدر زيادة، وليست ابدال حرف من حرف، إلا أنه في موضع آخر ذكر أن من العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيناً وعلل ذلك بالحرص على البيان لأن كسرة المؤنث تخفى عند الوقف، ثم لم يلبث أن قال: (وربما زادوا على الكاف في الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً)[٢١٤]، ولم ينسب اللغة كما هو واضح من النص وأشار إليها بلفظ التقليل (ربما)، ولذا رأيت أن اتناول المسألة بشيء من التفصيل:

بين ايدينا عبارة سيبويه في هذا الموضوع وهي على قدمها لا ترقى اليها عبارات ابن جني في المواضع التي تناول فيها الكاف والشين ولذا فسوف أقف عندها لأقارن بها عبارات ابن جني ولأتخذ منها دليلاً على توهم بعض المحدثين في تفسير الكشكشة، قال سيبويه[٢١٥]: (فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فانهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين) فهذه نسبة صريحة إلا أن ابن جني لم ينسب اللغة وعبر عنها بالابدال في أكثر من موضع كقوله: (فأما ما قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن عن ابن الاعرابي من قوله:

وان تكلمتِ حَثْتُ في فيشي   حتى تنقّي كنقيقِ الديشِ

---

(٢١١) سر الصناعة ١: ٢٣٤.
(٢١٢) الخصائص ٢: ١١.
(٢١٣) نفسه وانظر سر الصناعة ١: ٢٣٥.
(٢١٤) سر الصناعة ١: ٢١٧.
(٢١٥) الكتاب ٢: ٢٩٥.

فإنه اراد الديك فابدل الكاف شيناً ونحوه قوله:

فعيناش عيناها وجيدُش جيدها سوى أنّ عظمَ الساقِ مِنش دَقيقُ

والبدل كثير. . .)[٢١٦]. قال سيبويه: (وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف لأنها ساكنة في الوقف فارادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وارادوا التحقيق والتوكيد في الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان اقوى من ان يفصلوا بحركة. .) وهذا تعليل مفصل للغة التي تبدل الكاف شيناً في الوقف، وعندما جاء لذكر زيادة الشين بعد كاف المؤنث علله بالبيان كما في ابدال الكاف شيناً (وقوم يلحقون الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف كما ابدلوا مكانها للبيان[٢١٧]، وقد أخذ ابن جني تعليل سيبويه في الموضعين، قال عن ابدال الكاف شيناً (ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في الوقف شيناً حرصاً على البيان لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف فاحتاطوا للبيان بأن ابدلوها شيناً)[٢١٨]. وقال عن زيادة الشين بعد الكاف: (وربما زادوا على الكاف في الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً)[٢١٨]، وقد ذكر ابن جني في ابدال الكاف شيناً في الوقف أن من العرب (من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيه أيضاً وانشدوا للمجنون:

فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى أن عظم الساق منش دقيق)[٢١٩]، ولم اجد سيبويه ينص صراحة على أن بعض العرب يجري الوصل مجرى الوقف هنا إلا أن المثالين الذين ذكرهما تجعلني أميل الى أن العبارة الخاصة بذلك قد سقطت من الكتاب فقد قال: (. . وذلك قولك: إنّشِ ذاهبة ومالَشِ ذاهبة يريد إنّك ومالك)[٢٢٠]، وواضح أن المثالين في الوصل لا الوقف. وقال سيبويه: (وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف اليها لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق)[٢٢٠]، وهذا تعليل لم اجده عند ابن جني وكأنه لم يلتفت إليه، فالمهموس عشرة احرف هي: هـ، ح، خ، ك، ش، ص، س، ت، ث، ف. وأول حرف مهموس يسبق الكاف في المخرج هو الخاء وهو من حروف الحلق، وأول حرف مهموس يلي الكاف هو الشين، ولذا نرى أن تعليل سيبويه اختيار الشين لتكون مكان الكاف تعليل صوتي مقبول ولا ارى عليه اعتراضاً.

من كل ما مر نرى انفسنا أمام ظاهرتين صوتيتين: الأولى: تبدل كاف المؤنث في الوقف شيناً، وقد ابقى قوم هذا الابدال في الوصل أيضاً إجراء للوصل مجرى الوقف، وقد

---

(٢١٦) التمام ص ٣٧-وانظر سر الصناعة ١: ٢١٦.

(٢١٧) الكتاب ٢: ٢٩٦.

(٢١٨) سر الصناعة ١: ٢١٦.

(٢١٩) نفسه.

(٢٢٠) الكتاب ٢: ٢٩٥.

نسب سيبويه الظاهرة إلى ناس كثير من تميم وناس من أسد، ولم يذكر كلمة ربيعة. والثانية: زيادة الشين بعد الكاف ولم ينسبها سيبويه وانما قال: (وقوم يلحقون...) وهذه الظاهرة هي التي رأينا ابن جني يفسر بها الكشكشة المنسوبة إلى ربيعة. فإذا علمنا أن أسد من ربيعة(٢٢١)، وأن السيرا في(٢٢٢)، قد نسب الظاهرة إلى بكر بن وائل وهم من أسد(٢٢٣)، أمكن أن نفسر كلمة سيبويه (وناس من أسد) بأنه اراد بهم بكر بن وائل، وأن الذين قالوا: كشكشة ربيعة قد ارادوا ذلك أيضاً إلا انهم اطلقوا الصفة على القبيلة بسعتها وهي في جزء منها، وبكر بن وائل كانت ديارهم (من اليمامة الى البحرين الى سيف كاظمة فاطراف سواد العراق فالابلّة فهيت)(٢٢٤)، (وفيهم العدد والشهرة)(٢٢٥)، اما بنو تميم فقد كانت منازلهم (في اليمامة حتى جنوب العراق ثم ترجع إلى البحرين فالاحساء)(٢٢٦)، ويبدو أنه كان هناك تجاور واختلاط بين بكر بن وائل من أسد من ربيعة وبعض تميم في اليمامة والبحرين وجنوب العراق. ولكن أي تميم كانوا على اختلاط ببكر بن وائل. الراجح عندي أنهم من بني سعد بن زيد مناة، لأنهم كانوا في اطراف اليمامة من جهة العراق (وارض اليمامة لقصدها من العراق قرية يقال لها ثيبان بها ناس من بني سعد بن زيد مناة من تميم)(٢٢٧)، ولعل هؤلاء هم الذين عبر عنهم سيبويه بكلمة ناس كثير من تميم، أما مَنْ مِنْ بطون سعد بن زيد مناة كان على اختلاط ببكر بن وائل فالذي أميل إليه أن منهم بني عوافة بن سعد بن زيد مناة الذين ينتسب إليهم الشاعر هميان بن قحافة السعدي وذلك لوجود ظاهرة ابدال الياء المشددة جيما عنده وعند الشاعر ابي النجم العجلي الذي يعود نسبه الى بكر بن وائل كما مر في كلامنا على الياء والجيم. ولست اقطع بشيء انما هو مجرد ميل. وحسبي أني وقفت عند وحدة صغيرة نسبياً من تميم ومن ربيعة في حصر هذه الظاهرة وحددت موضعها في الاماكن المشتركة بين الوحدتين.

والظاهر من عبارة سيبويه (وقوم يلحقون..) وعبارة ابن جني: (وربما..) أن الظاهرة الغالبة في هذين الحيين هي ظاهرة الابدال، أما الحاق الشين مع بقاء الكاف فهو

---

(٢٢١) السبائك ص ٢٠.
(٢٢٢) شرح السيرافي على الكتاب ٥:٤٦٨ (عن اللهجات في التراث ص ٢٧٩).
(٢٢٣) السبائك ص ٥٣، ٥٤.
(٢٢٤) صفة جزيرة العرب ص ١٦٩.
(٢٢٥) السبائك ص ٥٤.
(٢٢٦) صفة جزيرة العرب ص ١٧٣.
(٢٢٧) صفة جزيرة العرب ص ١٦٢.

قليل، ولعل هذه القلة هي التي جعلت بعض العلماء يصف الظاهرة بالقبح.

هذا التفصيل في وصف وتعليل الظاهرة الذي رأيناه عند سيبويه وابن جني يجعلنا نتردد كثيرا في قبول ما قيل من أن الظاهرة لم تكن شيناً، أو كافاً وشيناً، إنما كانت صوت تش (ch) خيل للعلماء، أنه شين أو كاف وشين(٢٢٨). فالتعليل الذي ذكر لابدال الكاف شيناً أو لزيادة الشين بعد الكاف من الذين شافهوا الناطقين بها كان البيان، أي بيان الكسرة في كاف المؤنث بزيادة الشين، وبيان التأنيث في ابدال الكاف شيناً، ومعنى ذلك أن هناك كسرة بين الكاف والشين في قولهم: مررت بكش، ولا يمكن أن يقال إن الكاف والكسرة والشين تساوي صوت التاء الساكنة والشين أو بلغة المعادلات: ك + كسرة + شين ≠ تْشْ،أما الابدال فإنه يؤدي إلى صوت الشين الساكنة التي جيء بها مكان الكاف الساكنة في الوقف فيقال: مررت بش، وهي شين مفردة لا يمكن أن تساوي صوت تش أيضاً أو تلتبس به. زد على ذلك أن دقة العلماء في الاصوات ووصفهم مخارج الحروف وكلامهم على الحروف التي لا تتكلم بها العرب، يجعلنا نشك كثيراً في نسبة هذا الوهم اليهم، وان الذي يحدثنا عن الحروف الفروع غير المستحسنة (الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالشين..)(٢٢٩)، لا يعجزه أن يتحسس صوت تْشْ. بل إن الذي اميل اليه أن هذا الصوت يشيع عندنا اليوم في العراق في الكاف من نحو كتابك واسمك بالكسر لضمير المؤنث وديك وسمك للام الكلمة حيث تلفظ كلها بصوت تش أو كما نرسمه (چ) أي بالجيم المنقوطة بثلاث نقاط، وأن هذا الصوت هو الذي اطلق عليه ابن جني الكاف التي بين الكاف والجيم وجعله من الفروع غير المستحسنة(٢٣٠)، ولا علاقة له بالكشكشة، ولعل كونه بين الكاف والجيم هو الذي جعل الكتاب عندنا وفي بلاد فارس والهند وتركيا يرمزون له بحرف الجيم وتحته ثلاث نقاط.

فهو كاف في الاصل نقل إلى صوت بين الجيم والكاف وهذا الصوت كثير شائع في الهندية والفارسية كقولهم في السرير جرباية والاصل جهار باية أي الارجل الاربع وهو مستعمل في عاميتنا فمن الجائز أن يكون الصوت قد انتقل إلى بعض العرب عن طريق الاختلاط في نواحي البحرين وجنوب العراق فسمعه العلماء، وجعلوه من الفروع غير المستحسنة، وانتشر عندنا كثيراً لاختلاطنا القديم والحديث بالهنود والفرس.

---

(٢٢٨) في اللهجات ص ١٢٩، اللهجات العربية في التراث ص ٢٨٠.

(٢٢٩) سر الصناعة ١: ٥١.

(٢٣٠) نص كانتينو على ذلك اذ قال في دروس في علم اصوات العربية ص ١٠١: (نطق مستهجن للكاف هو الكاف التي كالجيم... فالمفروض أن يكون هذا النطق هو نطق الكاف تْشْ).

وقد علل المستشرقون الكشكشة بأن الكاف الخالية من التعطيش وهي من أصوات اقصى الحنك حين يليها صوت لين امامي للكسرة تمال إلى نظائرها من اصوات وسط الحنك أو الثنايا الامامية ولذا فقد تطورت هذه الكاف في عدد من الكلمات الهندية الاوروبية الى صوت تش (ch) الذي هو صوت من وسط الحنك. ووافقهم في ذلك عدد من الكتاب العرب[٢٣١]، ووصف بعضهم الصوت بأنه صوت صلب لثوى مهموس (مثل كاف التأنيث في اللهجة العراقية في مثل كتابك)[٢٣٢]. وهذا الذي ذهبوا إليه قد يكون صحيحاً في الصوت المستعمل في لهجتنا العامية فنحن نقلب الكاف إلى تش في الأول والوسط والآخر في المؤنث وغيره، جاءت بعده كسرة أو فتحة أو كان ساكناً فنقول في كم جم وفي مكاري للذي كان ينقل الناس على الدواب مجاري ونقول للنهم الكثيرالأكل مشرج أي مشرك كما نقول في سكين سجين أو في كاف المؤنث المخاطب باطراد نحو كتابج. إلا أن الظاهرة التي نحن بصددها خاصة بكاف المؤنث المخاطب وشذ عن ذلك كلمة وردت في ارجوزة شينية هي قوله:

عَلَيّ فيما ابتغي أبْغيشِ
بيضاءَ تُرضيني ولا ترضيشِ
وإن تكلّمتِ حثتْ في فيش

حتى يقول:

حتى تَنِقّي كنقيق الديش

وقد حملته القافية على كلمة الديش وأشار ابن جني إلى ذلك بقوله (فشبه كاف الديك بكسرتها بكاف ضمير المؤنث)[٢٣٣]، ويلاحظ أنه ابقى الكاف في تكلمت ولو وضعنا مكانها الكلمة المستعملة عندنا (حكيت) لقلنا (حجيتي) وكذلك ابقى الكاف في كنقيق ولو تكلمنا بها لكانت (كأنه) فتصبح (جنّه).

فهذا كله يدل على أن الكشكشة هي غير ما نسمعه اليوم من صوت تش (ch) وانما هي كما وصفها العلماء العرب كاف مكسورة بعدها شين لقولهم: كِش، كِش. أما إبدال الكاف شيناً فليس كشكشة ولا يدخل في ما اسموه قبيح اللهجات.

---

(٢٣١) انظر دروس في علم الاصوات ص ١٠٢، وفي اللهجات ص ١٢٣، واللهجات العربية في التراث ص ٢٨٠.
(٢٣٢) محاضرات في اللغة ص ١٣٠.
(٢٣٣) سر الصناعة ١ :٢١٧.

التاء والسين:

مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج التاء، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج السين(٢٣٤)، فهما متقاربا المخرج. وقد ذكر ابن جني ثلاث كلمات ابدلت فيهن السين تاء وهي: الناس واكياس وخسيس، وكلمتان ابدلت التاء فيهن سيناً وهما الطسّ في الطست، واستخذ في اتخذ، وقد علل الابدال بين السين والتاء بما بين الحرفين من موافقة في الهمس وتقارب في المخرج، وإنهما من حروف الزيادة. وذكر كلمتي الناس واكياس في رجز سبق أن أوردناه من نوادر ابي زيد، ولكنه رواه عن محمد بن الحسن عن أبي العباس ثعلب وهو:

يـا قـاتَـلَ اللهُ بني السِّعـلاتِ
عَمَرو بنَ يربوعٍ شرارَ النّاتِ
غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْياتِ(٢٣٥)

ولم ينسبها ابن جني وقد نسبها ابو زيد لعلباء بن أرقم كما تقدم، ولا يبعد عندي أن يكون هذا الابدال مما جرته اليه القافية كما ذكر كانتينو(٢٣٦).

أما ختيت في معنى خسيس فالاشبه أنه من عيوب النطق. ونحن نسمع اليوم من يبدل السين ثاء باطراد لعيب في نطقه فيقول ثلام عليكم في سلام عليكم وهي كثيرة في نطق الاطفال وبعضهم يجعلها تاء فيقول في سالم تالم مثلاً، وقد قرر ابن جني وجود العيب في النطق حيث قال: (واما ما يحكى عن سحيم من قوله:

فلو كنتُ ورداً لَـونُـهُ لَعَسِقْتِنِي ولكنّ ربي سـانَـني بِسَـواديـا

فإنما قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين وليس ذلك بلغة وإنما هو كاللثغ)(٢٣٧)، فلا يبعد أن يكون الذي نقلت عنه كلمة ختيت يقلب السين تاء لعيب في نطقه، أو لعله كان يجعلها ثاء كالكثيرين ولكنه لما جاءت في قافية بالتاء جعلها تاء وهو على كل حال لم يكن لينطقها سيناً.

أما استخذ فقد ذكر (أن العرب تقول استخذ فلان أرضاً)(٢٣٨)، وأجاز أن يكون الأصل إتخذ ثم ابدلت التاء سيناً كما أبدلت في ست وعلل ذلك بأن التاء والسين مهموستان فجاز بينهما الابدال.

---

(٢٣٤) نفسه ١:٥٣.
(٢٣٥) سر الصناعة ١:١٧٢.
(٢٣٦) دروس في علم أصوات العربية ص ٧٣.
(٢٣٧) سر الصناعة ١:٢١٤.
(٢٣٨) نفسه ١:٢٠٩.

ويجوز عندي أن يكون الذي قال استخذ قد اراد استعل لا افتعل. فكان الاصل استأخذ، ثم سهلت الهمزة وبولغ في تسهيلها حتى سقطت كما نسمع اليوم من يقول في ما ادري: مدرى، فصارت استخذ ويكون وزنها حينئذ استعل بحذف الفاء.

أما الطسّ والطست فقد ذكر صاحب المعرّب (عن أبي عبيدة: ومما دخل في كلام العرب الطست.. وهي فارسية.. وقال الفراء طي تقول: طست، وغيرهم: طسّ)[٢٣٩]. وما دامت معربة فإن العرب تتصرف فيها ولا تصح دليلاً على الابدال في لهجات العرب لأن الطائيين كما يبدو قد اخذوا الكلمة من غير تغيير، وغيرهم غير فيها بأن حذف التاء، أو لعله لم يتبينها لسكونها وسكون السين قبلها، فشدد السين لتكون اللفظة موافقة للبناء العربي الثلاثي. ولا أراه من الابدال لهذا وان رآه بعض المحدثين ابدالاً وعلله بأن الطائيين لبداوتهم قد مالوا إلى الصوت الشديد وفضلوه على نظيره الرخو (والسين صوت رخو، نظيره الشديد التاء)[٢٤٠]. ولكن يمكن أن يقال إن الطائيين بسبب ميلهم إلى الصوت الشديد قد اقروا اللفظ على حاله من غير تغيير لامه إلى صوت رخو كما فعل غيرهم. ولا يعني ذلك ابدالاً.

التاء والصاد:

ذكرنا مخرج التاء قبل قليل، ومخرج السين. ومن مخرج السين مخرج الصاد فالتاء والصاد متقاربان وقد ذكر أن التاء ابدلت من الصاد في قولهم: لصت، ولصوت، وهم يريدون لصاً ولصوصاً قال الشاعر:

فتــركْنَ نَهْــدا عُيَّــلا أبنــاؤهــا وبني كنانة كاللُّصُوتِ المُرَّدِ[٢٤١]

ولم يعلل هذا الابدال، ولعله لو اراد ذكر تعليله لكان تقارب المخرج والتوافق في الهمس، قياساً على طريقته في التعليل، ويمكن أن يقال إنه اراد هذا ولكنه أكتفي بقوله: (ابدلت من الصاد أيضاً...) وأيضاً هذه تعود إلى كلامه على ابدال التاء من السين وعلله هناك بالموافقة في الهمس وتقارب المخرج.

وقد نسبت هذه اللغة لطيء، وعللها بعض المحدثين ببداوة طيء التي قلبت الصوت الرخو أي الصاد (إلى نظيره الشديد الطاء التي إذا رققت أصبحت تاء)[٢٤٢].

---

(٢٣٩) المعرّب ص ٢٦٩ وكذلك نسب الفارابي الطست لطيء. ديوان الأدب ١: ٩٨.

(٢٤٠) في اللهجات ص ١٠٣.

(٢٤١) سر الصناعة ١: ١٧٣.

(٢٤٢) في اللهجات ص ١٠٣.

الضاد واللام:

(من أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد. إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الاعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام)[٢٤٣].

فهما حرفان متقاربان في المخرج، تجمع بينهما حافة اللسان، ولعل هذا التقارب، والاشتراك في حافة اللسان، هو الذي دعا بعض العرب إلى أن ابدل الضاد لاما، فقال في اضطجع: الطجع: (فاما قوله:

مـالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فـالْـطَجَـعْ

فإنه ليس باصل إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما، فاعرفه.)[٢٤٤].

وقد وصف هذا الابدال في سر الصناعة بالشذوذ[٢٤٥] إذ قال بعد أن ذكر البيت:

(.. يريد فاضطجع فابدل الضاد لاماً وهو شاذ. وقد روى: فاضطجع، ويروى أيضاً فاطجع، ويروى أيضاً فاضجع.).

والطاء في اضطجع بدل من تاء الافتعال لأن الفاء ضاد، فلما ابدلت الفاء لاما لم ترجع التاء كما تكون مع اللام في مثل قولك: التمس، وإنما أقرت الطاء فيها ليكون ذلك دليلاً على البدل. ولو كانت اللام أصلاً ما قلبت تاء الافتعال معها طاء (.. اللام بدل من الضاد، فلذلك أقرت الطاء بدلاً من التاء، وجعل ذلك دليلاً على البدل.)[٢٤٦]، وقد ذكر هذا في موضع آخر إذ قال: (وكان سبيله إذ ازال جرس الضاد أن تصح التاء فيقال: فالتجع، كما يقال: التحم..)[٢٤٧]، وعلله أيضاً بأنه دليل على البدلية.

أما ما ذكره في سر الصناعة من رواية: اضطجع، فإنه قد جاء على الأصل واما: اطَّجع بالادغام، فقد أبدلت الضاد طاء وادغمت في الطاء، وقد وصف هذا الادغام بالشذوذ حيث قال: (قد ادغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات، فقالوا في اضطجع: اطجع، وهذه لغة شاذة.)[٢٤٨]، وأما: اضّجع، فهو من ابدال تاء الافتعال حرفاً من

(٢٤٣) سر الصناعة ١:٥٢.
(٢٤٤) الخصائص ١:٦٣.
(٢٤٥) سر الصناعة (الازهر) ٢:١.
(٢٤٦) الخصائص ١:٢٦٣.
(٢٤٧) نفسه ٣:١٦٣ وانظر أيضاً ٣:٣٢٦.
(٢٤٨) سر الصناعة ١:٢٢٢.

جنس الفاء وادغامه فيه كما قالوا في افتعل من سمع وصبر في بعض اللغات: اسّمع وأصّبر[٢٤٩].

وقد روي عنهم العكس؛ أعني ابدال اللام ضاداً وذلك في ما حكاه (أبو علي عن خلف من قولهم: التقطت النوى، واستقطته، واضتقطته، فصحة التاء مع الضاد في: اضتقطته، دليل على ارادة اللام في التقطته وان هذه الضاد بدل من تلك اللام، كما أن لام الطجع بدل من ضاد اضطجع.)[٢٥٠].

وفي ابدال الضاد لاما جنوح إلى الخفة وهرب من ثقل الضاد[٢٥١]، ولكن كيف ساغ لهذا أن يبدل اللام ضاداً، فيأتي بلفظة لا تكاد تجرى على اللسان إلا بتكلف.

الذي أراه في هذا أنه ليس استقط من التقط، بل هما أصلان أحدهما من الفعل سقط. والآخر من لقط، وصيغة افتعل فيهما قد جاءت ههنا لمعنى (الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل)[٢٥٢]، فيكون: استقطت النوى، أي: اجتهدت في تحصيل ما سقط منه، والتقطته: اجتهدت في تحصيل ما يلقط منه، وقد ذكر أن افتعل تكون متعدية وغير متعدية، أما فعلها فهو وان نقل عن أبي علي أنه لا يكون إلا متعدياً، لكنه أورد شواهد له لازماً[٢٥٣]، فيكون هذا منه.

فإذا تم لنا هذا قلنا لا يبعد أن يكون الذي اخذ عنه خلف قد صحف الصاد ضاداً، والصاد تبدل من السين لأجل القاف وهو من حروف الاستعلاء فقالوا في سقط صقط كما قالوا في سبقت صبقت وقد تقدم، فتكون لفظة، اصتقطته من استقطته، وتكون التاء قد أقرت فيها مع وجود الصاد للإشارة إلى الابدال، ولا شك أن اصتقطت النوى أخف على اللسان من اضتقطته.

الحروف المتباعدة:

ذكر من الابدال بين الحروف المتباعدة في المخرج ما يمكن أن نرجع بعضه الى اتفاق في الصفة، كما في صفة الهمس في الهاء والتاء، والتاء والكاف، والسين والشين،

---

(٢٤٩) الخصائص ٢: ١٤٢.

(٢٥٠) الخصائص ٣: ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢٥١) الثابت أننا اليوم في العراق لا نلفظ الضاد، إذ تحولت عندنا لثقلها إلى ظاء، ولكن بعض المسلمين من غير العرب يحرص على التفريق بين الضاد والظاء في تلاوة القرآن الكريم وبخاصة في سورة الفاتحة لكثرة ترددها في الصلاة، فنسمعه حين يتكلف ذلك يأتي بلام مفخمة مكان الضاد، وكثيراً ما نسمع ذلك منهم في قوله تعالى: ولا الضالين.

(٢٥٢) شرح الشافية ١: ١١٠.

(٢٥٣) المنصف ١: ٧٥.

وكما في صفة الشدة في التاء والباء، وكما في صفة الجهر في الهمزة والواو والياء، وكذلك الياء واللام والياء والباء والياء والتاء، والياء والضاد، والياء والميم، وكما في صفة ما بين الشدة والرخاوة والجهر في الألف والياء والواو وفي الياء والعين.

وذكر من الابدال ما لا يجمعه جامع صوتي إلّا بتكلف كالابدال بين الياء والهاء، إذ الياء حرف مجهور، والهاء مهموس، والياء حرف بين الشدة والرخاوة، والهاء رخو، وقل مثل ذلك في الياء والصاد، والياء والثاء، ويمكن أن يتكلف الجامع بين كل من الهاء والصاد والثاء وبين الياء بأن الياء لما كانت بين الشدة والرخاوة، وهذه الاحرف رخوة كانت قريبة منها لوجود معنى الرخاوة فيهما، وعلى أية حال فإن اكثر ما أورده من هذا لا يعود إلى الابدال كما سنفصل القول فيه في ما يأتي:

التاء والهاء:

تبدل الهاء من التاء في التأنيث عند الوقف، تقول في جوزة في الوصل: جوزه إذا وقفت، وفي حمزة حمزه[٢٥٤]، (وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف)[٢٥٥].

وقد علل هذا الابدال بقوله: (وإنما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها، وانها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولم تبدل الفاً لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حبلى وبشرى. والهاء قريبة من الألف، فابدلت هاء)[٢٥٦].

وكأنه كما أرى يريد بهذا أن التاء لما سكنت في الوقف ضعفت لأن الحرف يضعف باسكانه[٢٥٧]، وكان الوجه أن يقلب الفاً لانفتاح ما قبله مجانسة للفتحة فلم يفعلوا لئلا يلتبس بالألف المقصورة كما ذكر. فتحولوا إلى حرف قريب من الألف وهو الهاء. وهذا الابدال مطرد كما ذكر، إلّا أن هناك نوعاً آخر من إبدال التاء هاء ليس مطرداً وهو الذي يعنينا ههنا لكونه ظاهرة لهجية، فقد ذكر عن قطرب أن طيئاً يقولون في البنات البناه، والاخوات الاخواه، فيقولون كيف البنون والبناه، وكيف الأخوة والاخواه، وذكر وصف قطرب لذلك بأنه شاذ[٢٥٨]، وهذا النوع من الابدال لم تنفرد به طيء إذ قد سمع ابن جني مثله من عقيل، سمعهم يقولون في الفرات: الفراه في الوصل والوقف[٢٥٩]، كما أن لغة الانصار في التابوت التابوه[٢٦٠]، وبعض العرب وقف على اللات بالهاء[٢٥٨].

---

(٢٥٤) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٣٠٠.
(٢٥٥) المحتسب ١: ١٣٠.
(٢٥٦) المنصف ١: ١٦١.
(٢٥٧) نفسه ١: ٢٢١.
(٢٥٨) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٣٠١.
(٢٥٩) المحتسب ١: ١٣٠.
(٢٦٠) نفسه ١: ١٢٩.

وقد علل الابدال في الفرات بما يفهم منه أنه من القياس الخاطىء أو التوهم الذي أدى إلى ثبات الكلمة بالصورة الجديدة وصلاً ووقفاً وذلك (أنك ترى التاء في الفرات تشبه في اللفظ تاء فتاة وحصاة وقطاة، فلما وقف وقد اشبه الآخر الآخر ابدل التاء هاء، ثم جرى على ذلك في الوصل)[261]، وهو تعليل صحيح في نظرنا يمكن أن نعلل به كلمة بنات واخوات وما أشبه ذلك مما توهموا فيه نتيجة القياس الخاطىء.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن هذا ليس من الإبدال في شيء وإنما هو وقف بحذف آخر الكلمة يظن معه السامع أن الكلمة تنتهي بالهاء، قال: (وليست هذه الظاهرة في الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخر من الكلمة، وما ظنه القدماء هاء متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، او كما يسمى عند القدماء الف المدّ، وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الاسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، بل يحذف آخرها، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء)[262].

وهذا الذي قاله فيه نظر من وجوه:

الأول: من الصعب أن نحكم على اجماع العلماء على أنها هاء وتثبيتهم ذلك في كتبهم بأنه وهم منهم جميعاً، وانهم على عِلمهم لم يستطيعوا التمييز فيما سمعوه من العرب بين الهاء والمد، أو الهاء والفتحة.

الثاني: أن الوقف على الف المد أو صوت اللين الطويل لا يختلط بالهاء على السمع اليوم إلّا إذا اختلست الألف وتحولت إلى فتحة، إذ لا فرق في النطق بين قولنا: البنا من المكرما و: العصا على من عصا فهل يتخيل السامع الهاء مع العصا وعصى حتى نزعم تخيلها في الأولين، نعم لو اختلس الف المكرما حتى تكون فتحة فحينئذ قد نتخيل نحن أنها المكرمه بالهاء ولكن المتكلم لم يظهرها أما الذين شافهوا العرب الفصحاء وحرصوا على تبيّن اصواتهم وتدوينها فلا نظن بهم ذلك، وعندي أنهم حين قرروا سماع الهاء في البناه والمكرماه كانوا كحالنا حين نقرر سماع هاء الضمير في قولنا عصاه في الوقف، فهل يجوز أن ندعي أنها ليست هاء وإنما هو صوت مد الألف.

الثالث: خط القرآن الكريم توقيف[263]، كما هو معلوم، وقد نقلت الينا قراءته مجوّدة مرتلة عن طريق التلقي بالمشافهة، ونحن نرى فيه ما سماه (فتحة يخيل للسامع أنها

---

(٢٦١) المحتسب ١: ١٣٠.

(٢٦٢) في اللهجات ص ١٣٦.

(٢٦٣) في كشف الظنون ١: ٧١٤ (خط المصحف سنة لا تخالف)

هاء) قد كتبت هاء، ونسمعها من القراء هاء كقوله تعالى: (يا ليتها كانت القاضيه..) (الحاقة: ٢٧).

الرابع: اننا اليوم في لهجتنا العامية نحذف التاء في الوقف ونجعلها فتحة، لا يمكن أن نقول إنها خالصة وإنما نشم شيئاً من الهاء، فنقول المدرس في المدرسة، والنعجَ في النعجة، ولعل هذا ما جعله يذهب إلى ما ذهب اليه، إلا أن ذلك لا يصلح دليلاً مع ما قدمنا إذ يمكن أن تكون الهاء قد ضعفت في نطقنا في هذا الموضع على مر السنين حتى حذفت وحلت الفتحة المشوبه هاء محلها في الوقف، الخالصة في الوصل، ولا نرى صحة الاستدلال باللهجة المحلية المعاصرة ما دامت تتناقض مع ادلة اقوى منها وما دام تعليلها ممكناً.

الخامس: أن هذه الهاء تتضح في انشاد الشعر بشكل لا يحتمل القول بأنها فتحة مما جعل صاحب هذا الرأي نفسه يكتب في موضع آخر أنها هاء (والعبرة هنا بنطق التاء إذ لا تعد تاء التأنيث في موسيقى الشعر تاء، إلّا إذا نطق بها كما تنطق التاء، أما تلك التي ينطق بها هاء في حالة الوقف فينظر إليها في روى الهاء)[٢٦٤]، وقال في موضع آخر وهو يثبت لنا النطق بالهاء المذكورة: (وإن الهاء هنا وصل أي تكملة للقافية، في مثل هذا النوع من القصائد ... وكقول شوقي في زلزال طوكيو:

قِفْ بطوكيو وطف علي يوكاهامه ... وسَل القريتين كيف القيامَهْ
دنَتِ الساعةُ التي أُنْذِرَ النا ... سُ وحلّت اشراطُها والعلامَهْ
قِفْ تأملْ مصارعَ القومِ وانْظُرْ ... هل ترى من ديار عادٍ علامَهْ
خُسِفَتْ بالمساكنِ الأرضُ خسفاً ... وطَوَى اهلُها بساطَ الإقامَهْ)[٢٦٥].

واحسب أن اظهار صوت الهاء في هذه الأبيات كان مقصوداً مراداً من شوقي رحمه الله، وكأنه تأوه لما أصاب المدينتين، ولا يمكن أن يقال إنها فتحة وليست هاء.

وقد ذكر كانتينو نقلاً عن بروكلمن أن الهاء في مثل ناقة يمكن تفسيرها كما يلي: (أن تسقط التاء في مرحلة أولى نحو ناقة ← ناقَ، ثم تظهر بعد الحركة النهائية هاء ثانوية شبيهة بهاء السكت) وعقب على ذلك النقل بقوله: (وهو تفسير تحتمل صحته)[٢٦٦]، وانظر كيف وقف الاستاذ إبراهيم أنيس عند النصف الأول من رأي بروكلمن الذي اثبت صوت الهاء في مثل ناقه وان سماه (هاء ثانوية شبيهة هاء السكت)

---

(٢٦٤) موسيقى الشعر ص ٢٥١.
(٢٦٥) نفسه ص ٢٥٥.
(٢٦٦) دروس في علم اصوات العربية ص ٥٢.

ولكنها هاء على كل حال، وكذلك تأييد كانتينو له يثبت صوت الهاء أيضاً.

وقد تحدث ابن جني مفصلاً عن هذه الهاء وبيّن لماذا لم تقرّ التاء ويوقف عليها بالألف كما يقال رأيت زيداً، فيقال: أكلت تمرتا في الوقف على اكلت تمرة، قال: (ولم تقل اخذت تمرتا، واخذت جوزتا، لأنهم ارادوا الفرق بين التاء الاصلية نحو دخلت بيتاً، وسمعت صوتاً، وكفنت ميتاً، والوقف على قوله عز اسمه: أو من كان ميتاً فاحييناه، أو من كان ميتا، والوقف على تاء الملحق نحو: رأيت عفريتا، وملكوتا، وجبروتا، وبين تاء التأنيث نحو تمرة وغرفة..)[٢٦٧].

ويؤكد أنها هاء وليست فتحة وانها منظور إليها منهم أن بعض العرب يقف عليها بالتاء (شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: عليه السلام والرحمت، وقوله:

بـلْ جَوزِ تَيْهـاءَ كـظَهْـرِ الحَجَفَتْ

وقوله:

الـلهُ نـجّـاك بـكَـفّـيْ مَـسْـلَمَـتْ
من بعدِ ما وبعدِما وبعدمَتْ
صارتْ نفوسُ القوم عندَ الغَلْصَمَتْ
وكادتِ الحرّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ[٢٦٨]

الكاف والتاء:

ذكر ابن جني قول الشاعر وقد تقدم:

يـا ابن الـزبيـر طـالـمـا عصيكـا
وطـالـمـا عنيتنـا اليكـا
لنضـربن بسيفنا قفيكـا

وقال: (ابدل الكاف من التاء لأنها اختها في الهمس، وكان سحيم إذا انشد شعراً جيداً قال: أحسنك والله، يريد: أحسنت.)[٢٦٩].

وقد سبق أن تعرضت لقول الشاعر المار وذهبت فيه إلى احتمال أن يكون ضمير المخاطب في الأحوال الثلاث كان الكاف ثم استحدثت التاء في مراحل تطور اللغة

---

(٢٦٧) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٣٦.
(٢٦٨) الخصائص ١: ٣٠٤.
(٢٦٩) سر الصناعة ١: ٢٨١.

وحرص أهلها على التخصيص، وذكرت ما جعلني أميل إلى هذا الرأي في موضعه.

وبقي عندنا قول سحيم: أحسنك في أحسنت، والقول فيه انه إما أن يكوْن جاء به على الأصل، أو أن يكون ذلك لثغة أو كاللثغة عنده، وقد تقدم كلام إبن جني في سحيم هذا، أو أن يقال إن الذي دعاه إلى هذا الابدال ما بين الكاف والتاء من اتفاق في الصفة اذ هما حرفان مهموسان شديدان[٢٧٠].

التاء والباء:

ذكر أن أعرابياً من بني عوف بن سعد قال:

صفقة ذي ذعالت سمول
بيع امرِئ ليس بمستقيل

وقال: (وهو يريد الذعالب، فينبغي أن يكونا لغتين، وغير بعيد أن تبدل ايضاً التاء من الباء، إذ قد ابدلت من الواو وهي شريكة الباء في الشفة)[٢٧١].

والذي أشار إليه من إبدال التاء من الواو كلمات وردت في لغة جمهور العرب نحو تجاه وتراث وتقوى، والأصل: وجاه لأنه فعال من الوجه، ووراث وهو أيضاً فعال من ورث، ووقوى وهو فعلى من وقيت، وكذلك الابدال والادغام القياسي في فاء افتعل إذا كانت واواً نحو اتجه واتزن واتقد[٢٧٢]. ويبدو أن الذي جعله يميل إلى كونهما لغتين أن علة الابدال ليست مباشرة فالتاء قد أبدلت من الواو، ولا يبعد أن تبدل من الباء لأن هذه شريكة الواو في الشفة، ويمكن أن يقوي القول بالابدال صفة الشدة في الحرفين.

الشين والسين:

ويجمع بين الحرفين صفة الهمس، وقد ذكر أن الشين تكون بدلاً من السين في كلمة: جعشوش[٢٧٣]، وعلل ذلك بأن السين أعم تصرفاً من الشين في هذه الكلمة إذ يقال: (هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا). وبالعلة نفسها اعني سعة التصرف حكم على أن السين بدل من الشين في قولهم: (السدّة في معنى الشدّة، ورجل مسدوه في معنى مشدوه)[٢٧٤]. أما لماذا أبدلت السين شيناً في جعشوش ولماذا حدث

---

(٢٧٠) نفسه ١: ٦٩.

(٢٧١) نفسه ١: ١٧٤.

(٢٧٢) سر الصناعة ١: ١٦١، ١٦٣.

(٢٧٣) نفسه ١: ٢١٥، وقد فسرها عن الاصمعي بقوله: (يقال جعشوش وجعسوس وكل ذلك الى قماء وصغر وذلة).

(٢٧٤) نفسه ١: ٢١٠.

العكس في السدة ومسدوه. فإنه لم يتعرض للكلام على ذلك، ويبدو أن الابدال بين الحرفين له جذور قديمة في اللغة السامية حيث أن الشين قد صار في العربية الفصحى إلى سين، ويجوز أن تكون كلمة شمش بالشين هي الصيغة السامية القديمة التي آلت في العربية إلى شمس بابدال الشين الاخير سيناً[٢٧٥]. ولا يبعد عندي أن يكون هذا الابدال قد وقع لعيب في النطق وقد مرت كلمة ابن جني في سحيم وإنه إنما (قلب الشين سيناً لسواده وضعف عبارته عن الشين وليس ذلك بلغة وإنما هو كاللثغ)[٢٧٦]، فلا يمنع أن يشيع هذا الذي هو كاللثغ بين قوم من العرب فيسمع منهم نحو السدة ومسدوه، ولا يمنع ايضاً أن يظن بعضهم أن السين في جعسوس مبدلة لضعف في نطق قائلها فيبالغ في فصاحته بأن يعيدها شيناً فيقول جعشوش وتشيع بهذا اللفظ عند بعضهم.)

وليس ببعيد أن يكون ما سمي بكسكسة هوازن هو من ابدال الشين سيناً ويكون الأصل الشين لكثرته في الاستعمال في قولهم: الكتاب لكش وقد مرّ، ويكون الداعي للابدال ما بين الحرفين من همس ومن قلب قديم كما ذكر في السامية، أو أنه من ميل البداوة الى صوت الصفير كما نسمعهم اليوم في جزيرة الفرات يقولون في الشجرة اَلسْجَرَة وسِجْره واسجار. أو أنه من عيوب النطق التي شاعت في قوم، ويلاحظ أن ابن جني قد نسب الكسكسة لهوازن في اكثر من موضع[٢٧٧]، ولم يذكر فيها إلّا زيادة السين بعد الكاف، وخصها بالوقف وعللها بالبيان: (ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث في الوقف سيناً ليبين كسرة الكاف.. فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكشرة)[٢٧٦].

الهمزة والواو والياء:

ذكر أن من العرب من يبدل الواو همزة فمن ذلك قوله: (وقد ابدلها قوم من المكسورة وذلك نحو وسادة واسادة ووفادة وافادة.. وقال:

ما كُنتُ أخشَى أَنْ يَبينوا أَشْكَ ذا

أي وشك ذا من الوشيك)[٢٧٨]. ومن ذلك أيضاً ما أنشده أبو علي:

(أَحَبُّ المُـؤقِـدَيْن إلـيَّ مُؤْسَـى

---

(٢٧٥) دروس في علم أصوات العربية ص ٩٧، ٩٨.

(٢٧٦) سر الصناعة ١: ٢١٤.

(٢٧٧) الخصائص ٢: ١٢، سر الصناعة ١: ٢٣٥.

(٢٧٨) سر الصناعة ١: ١١١.

بهمز الواو في الموقدين، وموسى، وروى قنبل عن ابن كثير: بالسؤق، مهموز الواو.)[٢٧٩].

ولم يعلل الابدال في اسادة وافادة واشك، والاشبه أن يكون الذي ابدل قد كره الكسرة على الواو فابدل منها الهمزة في وسادة ووفادة، أما اشك فالظاهر أن الذي دعاه إلى الابدال انضمام ما قبلها في يبينوا وشك، حيث أدى ذلك إلى أن يجتمع ضمة النون والضمير وفاء وشك وهي ثلاثة اصوات من جنس واحد فكأنه كره ذلك فتخلص بابدال الآخر همزة، أو أنه كره أن يبدأ بحرف ضعيف متحرك فأبدله همزة، أما المؤقدين ومؤسى والسؤق فقد علل الهمز فيهن بان مجاورة الواو للمضموم وإن كانت ساكنه تجعل الحركة كأنها فيها فتقلب همزة لانضمامها لأن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه.

وقد ورد عنهم العكس اعني ابدال الهمزة واوا فمن ذلك قراءة: (سوّاتهما)[٢٨٠]، في سؤاتهما، ولم يعلله وإنما وصفه بأنه أدون اللغتين واضعفهما. ويمكن عندى ان يقال: إنه جعل الهمزة بين بين في سؤاتهما، ثم غلّب عليها الواو لمجاورتها اياها فاخلصها واوا وادغمها في اختها فقال سوّاتهما.

ومن ذلك أيضاً قولهم آخيت زيداً، وواخيته وقال: (فهذه الواو بدل من الهمزة لا محالة.)[٢٨١]، وعلل وجوب القول بالابدال بأن لام الفعل من واخيت واو لقولهم اخوان واخوة (فإذا كانت اللام كما ذكرنا واواً لم يجز أن يكون الواو في واخيت اصلاً، لأنه ليس في كلامهم كلمة فاؤها واو ولامها واو، غير قولهم: واو، فاعرف ذلك.)[٢٨١]. ولم يعلل الابدال، والظاهر أنه كره الحركة على الواو في أول الكلمة وبعدها الف، حيث يؤدي ذلك إلى اجتماع صامت ضعيف هو الواو، وصائت قصير هو الفتحة وطويل هو الألف، فابدل من الضعيف الهمزة وبذلك يكون قد بدأ بحرف صامت.

ومن ابدالها من الياء قوله: (وقالوا في اسنانه ألل يريدون يلل، فابدلوا الياء همزة. وقالوا: رئبال، فابدلوها من الياء، وهمز بعضهم الشئمة، وهي الخليقة)[٢٨٢]. ولم يعلله، والظاهر أنه مبالغة من المتكلم في تحقيق الحرف بنطقه همزة كما قالوا بير وبئر.

ابدال الياء:

ذكر ابن جني ابدال الياء من الهمزة والسين والثاء والباء والعين والميم، والهاء

---

(٢٧٩) نفسه ١: ٩٠.

(٢٨٠) المحتسب ١: ٢٤٣.

(٢٨١) سر الصناعة (المتحف) ٢: ٧٧.

(٢٨٢) سر الصناعة ١: ١٠٤.

والضاد واللام والتاء والجيم والصاد والنون، وجاء على ذلك بشواهد من القرآن الكريم أو الشعر أو الحكاية عن العرب، بحسب الحرف الذي تكلم عليه، وقد استطعت أن اجمع ما ذكره تحت عنوانين، الأول التخفيف، والثاني: التضعيف.

التخفيف:

الهمزة:

قال: (ابدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلباً للتخفيف.. وعلى هذا قال زهير:

جرىء متى يُظلَمْ يعاقبْ بظلمه ... سريعاً وإلّا يبدَ بالظلم يظلم

اراد يُبدأ فابدل الهمزة، واخرج الكلمة إلى ذوات الياء، ومن أبيات الكتاب:

وكنتَ أذلَّ من وَتِدٍ بقاعٍ ... يُشَجّجُ رأسَه بالفِهْرِواجِي

يريد: واجىء، ونحو من هذا قول ابن هرمة:

ان السباعَ لَتَهْدَا عن فَرايسها ... والناسُ ليس بهادٍ شَرُّهم أبَدا

يريد: ليس بهادىء فابدل الهمزة ياء ضرورة، وجميع هذا لا يقاس عليه إلّا أن يضطر شاعر.)[٢٨٣].

والذي اراه أن ما ذكره ههنا ليس من الابدال في شيء، أما قول زهير: والا يبد بالظلم، فإن الأمر لا يزيد على حذف الهمزة الساكنة للضرورة كي يستقيم له الوزن، ولعل الذي شجعه على حذفها سكونها إذ الحرف يضعف بسكونه ويقوي إذا كان متحركاً كما ذكر ابن جني[٢٨٤]، ويمكن أن يقال: إنه سهلها فصارت الفاً ثم اختلسها، فهذا أو ذاك خير عندي من أن يدعي انقلابها ياء ثم الفاً ثم حذفها للجزم.

وأما بيت الكتاب فقد ذكره سيبويه وهو يتحدث عن ابدال الهمزة في ضرورة الشعر، وقال بعد أن ذكره: (يريد الواجىء)[٢٨٥]، وقال الأعلم[٢٨٦]: (والواجىء من وجأت، الوتد إذا ضربت رأسه ليرسب في الأرض)، وذكر في اللسان وجيته مخفف وجأته إلا أنه عندما ذكر البيت منع أن يكون على التخفيف (... ولم يحملها على التخفيف القياسي)[٢٨٧]، وعلل ذلك بما علله ابن جني حين قال: (يريد واجىء فابدل الهمزة ياء

---

(٢٨٣) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٧١، ١٧٢.
(٢٨٤) المنصف ١: ٢٢١.
(٢٨٥) الكتاب ٢: ١٧.
(٢٨٦) تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب في ٢: ١٧.
(٢٨٧) اللسان ١: ١٨٦ (وجأ).

واجراها مجرى الياء الاصلية، الدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم، ألا ترى أن البيت جيمي، ولو كانت الهمزة منونة عنده لم يجز أن يكون الياء وصلاً كما لا يجوز أن تكون الهمزة المرادة المنوية وصلاً.)[٢٨٨]. وهو استدلال يقوم على المنطق ولا اراه صحيحاً بالنظر إلى الصوت الذي يسمع بعد الجيم ههنا إذ هو ياء، والياء تكون وصلاً في القافية، فما شأن الحرف الذي قلبت عنه هذه الياء وهو لامكان له في اللفظ ولا اثر له في الصوت من ثم، ولذا أرى أن الصواب أن يقال في هذا البيت إنه خفف الهمزة أو سهلها فصارت ياء بسبب انكسار الحرف الذي قبلها وهو مقيس في ضرورة الشعر، كما قال سيبويه، ويمكن أيضاً أن يقال إنه من باب قطعة طيء حيث قطعت الهمزة واشبعت الكسرة في حرف الروى فصارت ياء.

وأما بيت ابن هرمة:

ان السبــاع لتهـدا عن فـرايسهــا والنــاس ليس بهـاد شـرهم أبــدا

فاصل الفعل فيه هدأ، ولكن يلاحظ أن رواية البيت هذه قد جاءت على تسهيل الهمزة في تهدا وفرايسها فما يمنع أن تكون قد سهل في هادىء فصارت هادى، ثم أجرى الكلمة بعد التسهيل على اللفظ إذ صار لفظها لفظ المنقوص فحذف الياء للتنوين فهو أيضاً من باب التخفيف لا الابدال.

السين والثاء:

ذكر أنه قد ابدلت (الياء من السين، قال الشاعر:

اذا مــا عُــدَّ أربــعــةٌ فـسَــالٌ فــزوجُـكِ خـامِسٌ وأبـوكِ سـادِي

أي: سادس، وقال الآخر:

بُــوَيْــزِلُ أعــوامٍ أذاعَتْ بخمســةٍ وتَعْتَــدُّنِي إنْ لم يقِ اللهُ ساديــا

وقال الآخر:

عمرُو بنُ كعبٍ وعبـدُ اللهِ بينهمـا . وابنـاهما خمسـةٌ والحارثُ السـادِي

وقال الآخر:

مضَى ثـلاثُ سنينَ منـذُ حـلَّ بهـا وعـامَ حَلّتْ وهذا التـابِعُ الخـامِي

يريد: الخامس)[٢٨٩].

---

(٢٨٨) سر الصناعة (المتحف) ٢ : ١٧٢.

(٢٨٩) سر الصناعة (المتحف) ٢ : ١٧٣.

(.. ابدال الياء من الثاء:

يفـديـكَ يــا زَرْعُ أبي وخــالي

قد مرّ يومانِ وهذا الثالي

وانت بالهجران لا تبالي

اراد الثالث)(٢٩٠).

وهذا الابدال في العدد كما أرى لا يصح أن يسمى إبدالاً، وإنما هو حذف الحرف الاخير من الكلمة واشباع حركة الروى المكسور، وقد رأينا كيف قال الشاعر الأول: خامس في حشو البيت، فلما صارت الكلمة في قافية بيت الشاعر الرابع، قال: الخامي.

وارى بناء على هذه الشواهد أنه يجوز في ضرورة الشعر حذف آخر فاعل من العدد اذا دل عليه دليل وتشبع حركة ما قبله فتكون ياء، فقد سمع الثالي والخامي والسادى فيقاس عليها: الرابي والسابي والثامي والتاسي والعاشي، ويؤنس بذلك أن جمهور العرب يقولون الحادي والثاني، ولكن لا يقال إننا ابدلنا الحرف الاخير من العدد ياء وإنما يذهب إلى الحذف إذ لا معنى للابدال ههنا.

الباء والعين:

قال: (ابدال الياء من الباء: انشد سيبويه:

لهــا أشــاريــرُ من لَـحْمٍ تُـتَمِّـرُهُ من الثعــالي ووَخْــزٌ من أرانيـهــا

قال: أراد الثعالب والارانب، فلم يمكن أن يقف على الباء فابدل منها حرفاً يمكن أن يقف في موضع الجر، وهو الياء، قال: وليس ذاك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منه الياء.)(٢٩١).

وقال: ابدال الياء من العين: انشد سيبويه:

ومـنـهــلٍ لـيس لــه حَــوازِقُ ولِـضـفــادِي جَـمِّـهِ نَـقـانِـقُ

يريد: الضفادع، فكره أن يسكن العين في موضع الحركة فابدل منها حرفاً يكون ساكناً في حالة الجر وهو الياء.)(٢٩٢).

وواضح أن الأمر لا يتعلق بابدال حرف من حرف لقرابة بينهما، وإن كانت الياء

---

(٢٩٠) نفسه ٢: ١٨٥.

(٢٩١) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٧٣.

(٢٩٢) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٣.

اخت الباء في الجهر واخت العين في كونهما مجهورتين وهما بين الشدة والرخاوة، وانما هو محض موافقة. فقد اراد الشاعر أن يسكن الباء في ثعالب وأرانب وضفادع فلم يمكنه ذلك لمكان الاعراب فجعل الياء مكان الحرف الذي يقع عليه الاعراب فجاءت الياء ساكنة واستقام الوزن وذلك بعد أن قطع واشبع ما قبله، ولو كان مفتوحاً لصار الفاً، ولو كانت كلمة سلاحف مثلاً في موضع ضفادع لقال لنا قد ابدلنا الياء من الفاء، ولو كانت في مثل موضع ثعالب وارانب نحو شواعر وقواطن مثلاً لقال أبدلت من الراء والنون، فالأمر ليس صوتياً إنما هو مجرد موافقة، إذ وافقت هذه الكلمة في هذا البيت في هذا الموضع من الاعراب فكان الشاعر بين أن يسكن فيخالف الاعراب وبين أن يحذف الحرف، فاختار الحذف واشبع الحركة قبله وكانت كسرة فصارت ياء وليس هذا أيضاً من الابدال.

الميم:

قال: (ابدال الياء من الميم: اخبرنا ابو علي باسناده، عن يعقوب عن ابن الاعرابي أنه انشد:

تـزورُ امـرَأً امـا الالـهَ فـيتّقِـي وأمـا بفعـلِ الصـالحين فيـأْتَمي

قال ابن الاعرابي: اراد: يأتمّ فابدل الميم الثانية ياء.)[٢٩٣].

وهذا الذي ذكره ابن الاعرابي ليس مسلّما على أن الياء والميم من الحروف التي وصفت بانها بين الشدة والرخاوة، وليس الأمر عندي كما ذكر، والذي اراه أن الشاعر قد وقف على المشدد بالسكون كما قال امرؤ القيس وهو من الضرائر الشعرية[٢٩٤]:

لا وابـيـكِ ابـنـةَ الـعـامـريّ (م) لا يـدّعـي الـقـومُ أنّـي أفِـرْ

فصار تقدير قوله: فيأتم، ثم إنه كسر الساكن واشبع كسرته في الروى على حد قول ابي النجم[٢٩٥]:

فَهْيَ علَى الأُفْقِ كعينِ الأَحْـولِ
صَغْواءُ قد كادَتْ ولمّا تَفْعَلِ

ويجوز أيضاً أن يقال: إنه فك الادغام على حد قول أبي النجم[٢٩٦]:

الـحـمـدُ لـلهِ الـعـليّ الاجـلـل الـواهب الفضل الـوهوب المجزل

---

(٢٩٣) نفسه ٢: ١٨٢.
(٢٩٤) الضرائر ص ٨٧، ١٤٠.
(٢٩٥) ديوان العجاج برواية الاصمعي ص ٤٩٣.
(٢٩٦) الضرائر ص ١٣٧.

فكان تقدير قوله: واما بفعل الصالحين فياتمم، ويبدو أن قافيته كانت بكسر الميم ولو كسر الاخيرة لانكسر الوزن، فعمد إلى قطعها فبقيت الكلمة يأتم واشبعت الحركة في حرف الروى.

التضعيف:

الهاء:

ومخرجه كما ذكرنا اقصى الحلق، ويخرج (بأن تدفع الهواء من رئتيك دفعاً قوياً فيدعك جوانب اقصى الحلق)[٢٩٧]، وهو حرف مهموس فيحتاج إلى جهد أكبر من المجهور في اخراجه كما تقدم، فلعل هذا الذي جعل بعض العرب يتخلص من تضعيفه في الكلمة بأن يبدل إحدى الهائين ياء في قوله: دهدهت الحجر وصهصهت بالرجل، فيقول دهديت الحجر وصهصيت به، قال: (دهديت الحجر، أي دحرجته واصله دهدهته، ألا تراهم قالوا: دهدوهة الجعل لما يدحرجه، قال أبو النجم:

كـأنْ صـوتَ جَـرْعِهـا المستعجـل
جندلةٌ دهديتها في جندل

وقالوا في صهصهت بالرجل إذا قلت له: صه صه، صهصيت، فابدلوا من الهاء ياء.)[٢٩٨]. ولكن لم جعلوها ياء دون غيرها من الحروف؟. الهاء حرف مهموس (لا يوجد في اللغة حرف مجهور يقابله) [٢٩٧]، ومن ثم كان اختيار أي حرف صامت ليس له ما يبرره، والصوامت الضعيفة أو الصوائت الطويلة هي حركات مشبعة، وقد تكون انصاف حركات حياناً ولذا كثر فيها التغيير، فكان الاوفق أن يختار أحدها ههنا، وقد استبعدت الواو لأن الياء اخف عى اللسان منها، وكذلك الألف لما فيها من مد الصوت وهم إنما تحولوا عن الهاء هرباً من الإجهاد. فتحولهم إلى الياء اذن في دهديت فيه راحة للرئتين في اخراج الهواء.

الضاد واللام والتاء:

كما ابدلوا الهاء ياء هرباً من التضعيف للعلة التي ذكرنا فقد اورد انهم ابدلوها من الضاد واللام والتاء، قال: (.. قول العجاج:

تَقَضّيَ البـازِي إذا البـازِي كسـر

---

(٢٩٧) دروس في علم اصوات العربية ص ١١٩.
(٢٩٨) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٧٢.

هي تفعّل من الانقضاض واصله تقضّض)[٢٩٩]، وكذلك قولهم أمليت (إنما اصله امللت، فابدلت اللام الاخرة هرباً من التضعيف. .)[٣٠٠]، وكذلك ما انشده (بعضهم:

قام بها ينشدُ كلّ منشدِ   وايتْصلَتْ بمثلِ ضوءِ الفرقدِ

اراد اتّصلت فابدل من التاء الأولى لكراهية التشْديد)[٣٠١].

فهذا كله إنما هربوا فيه من التضعيف إلى الياء لأنها أيسر علىّ السنتهم كما تقدم.

الجيم:

وقد جعل من الابدال قولهم: (ديجوج ودياج، واصله دياجيج، فابدل الجيم الآخرة ياء وحذفت الياء قبلها تخفيفاً)[٣٠١]، وارى إنه يمكن أن يقال إنه حذف الجيم الآخرة كما قالوا: يا أبا الحكا وتكون صورته:

دياجيج ← دياجي (ج×) ← دياجٍ في التنوين.

وهو أقرب من قوله:

دياجيج ← دياجيي ← دياجـ (يـ×) ي ← دياجٍ في التنوين.

الصاد:

وجعل من الابدال أيضاً قولهم قصّيت اظفاري قال: (اخبرنا أبو علي باسناده عن يعقوب قال، قال اللحياني: قصّيت اظفاري في معنى قصّصتها فهذا مثل تظنّيت ابدلت الصاد الثالثة ياء كراهية التضعيف)[٣٠٢].

والذي قاله وجه ولكنه ضعيف عندي، وذلك أن الفعل قصّ فيه ادغام فإذا ضعف صار قصّص ويكون ذلك ههنا لمعنى التكثير ولا يحتمل غيره فيما نقله عن اللحياني وهو معنى لا أرى له فائدة في قص الأظفار، وهو عندي قصصتها بفك الادغام من غير تضعيف، ويشجعني على نسبة الوهم للحياني ما ذكره ابن جني في ما يرويه حيث قال: (على ان اصحابنا في كثير مما يحكيه اللحياني كالمتوقفين. . . وذاكرت بنوادره شيخنا ابا علي فرأيته غير راض بها.)[٣٠٣]، فتكون الكلمة قصّيت اظفاري في معنى قصصتها وهذه الياء في قصّيت زائدة جيء بها المحافظ على الادغام لينبو اللسان نبوة واحدة عن

---

(٢٩٩) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨٢.

(٣٠٠) نفسه ٢: ١٨١، وانظر المحتسب ١: ٢٨٣ حيث ذكر قراءة (إيلًا ولاذمّة).

(٣٠١) نفسه ٢: ١٨٥.

(٣٠٢) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨١، ١٨٢.

(٣٠٣) نفسه (الازهر) ٢: ١٣-١٤.

الحرف. ونحن نجد هذا في اللهجات الحديثة فاشياً كثيراً من غير ارادة معنى التكثير فيه، من ذلك مثلاً قول العامة عند اسناد الفعل للمتكلم في ملّ وشدّ وردّ وطلّ وظنّ وكفّ ولفّ وفكّ: ملّيت وشدّيت وردّيت وطلّيت وظنّيت وكفّيت ولفّيت وفكّيت، وغير ذلك، وهي كما ترى افعال فصيحة يمكن أن تقوي ما نراه من زيادة الياء وإن لم يكن ذلك ابدالا.

النون

قال: (وقالوا ايسان، فأبدلوا نون إنسان ياء) وقال:

فيا ليتني من بعدِ ما طافَ أهلُها هلكتُ ولم اسمعْ بها صوتَ إيسانِ

. إلا أنهم قالوا في جمعه أياسي بياء قبل الألف، فعلى هذا يجوز أن تكون الياء غير مبدلة، وجائز أن يكون أيضاً من البدل اللازم نحو عيد واعياد)(٣٠٤).

والذي اراه في هذا أن الياء ليست أصلاً ولا بدلاً كما ذكر، وإنما هي كسرة الهمزة غلبت على النون في الاخفاء فسمعت كأنها ياء، والاخفاء كما ذكر في قواعد التلاوة (اذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ وإبقاء صفتها التي هي الغنة)(٣٠٥)، ويكون ذلك مع حروف، منها السين، وقد مثل لها بكلمة: (انسان)(٣٠٦)، فلا يبعد أن يكون الناطق بها قد اخفى الغنة قليلاً فلم يتبينها من سمعه فظنها بالياء خالصة فاستعملها ولم يجد من يصححها له فشاعت في أفراد من العرب، ثم إنهم قاسوا الجمع عليها فكما قالوا إنسان واناسي قالوا في جمع ايسان أياسي.

الادغام:

الأصل في الإدغام أنه (تقريب صوت من صوت)(١)، وهو قسمان أكبر وأصغر، أما الأكبر فهو قسمان أيضاً الأول: وهو الإدغام المألوف المعتاد وذلك بأن (يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر)(٢)، وذلك نحو قطّع والاصل قطْطَع، وشدّ والاصل شدَدَ.

الثاني: (أن يلتقي المتقاربان على الاحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب

(٣٠٤) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٨١.
(٣٠٥) قواعد التلاوة وعلم التجويد ص ٨١.
(٣٠٦) نفسه ص ٨٤.
(٣٠٧) الخصائص ٢: ١٣٩.
(١) الخصائص ٢: ١٣٩.
(٢) نفسه ٢: ١٤٠.

احدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، وذلك مثل ودّ في اللغة التميمية، وامحى وامّاز واصّبر واثاقل عنه)[٢].

وأما الإدغام الأصغر فيراد به تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير ادغام يكون هناك وهو ضروب. . .)[٣]

والذي يعنينا هنا من الإدغام بنوعيه ما لم يكن مطرداً في لغة العرب، وما كان مطرداً مقيساً عند قوم منهم وغيرهم على خلافه، لأن هذا هو الذي يرينا اختلاف اللهجات.

الأمر والمضارع المنجزم:

العرب مجمعون كما ذكر سيبويه على إدغام المثلين في الفعل إذا تحرك الثاني منهما، قال: (والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد وذلك نحو رددت ووددت. . فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام)[٤]

إلا أنهم اختلفوا في فعل الأمر وفي المضارع المنجزم، وقد نسب سيبويه فك الإدغام فيهما للحجازيين، وابقاء الإدغام لتميم ولغيرهم من العرب ووصفهم بالكثرة قال: (فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه اللام فإن أهل الحجاز يضاعفون. . وذلك قولك: اردد واجترر وإن تضارر اضارر. . يدعونه على حاله ولا يدغمونه. . وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما ادغموا إذا كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين فيسكنون الأول ويحركون الآخر لأنهما لا يسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير.)[٥].

وهذا الذي فصله سيبويه ذكره ابن جني باقتضاب في الخصائص ونسب الادغام لتميم ولم يذكر معهم غيرهم من العرب ونسب الفك للحجازيين وقال: (فهكذا لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى.)[٦].

والذي اراه أن الحجازيين قد اتجهوا إلى فك الإدغام بسبب ميلهم إلى إيضاح الأصوات وتجنب اللبس وهي من صفات المتحضرين، فقد نطقت العرب بالتضعيف من غير ادغام مع تاء الرفع في قولها رددت فإذا تحركت اللام أجمعوا كما قال سيبويه على

---

(٢) نفسه ٢: ١٤٠.
(٣) نفسه ٢: ١٤١.
(٤) الكتاب ٢: ١٥٨.
(٥) الكتاب ٢: ١٥٨، ١٥٩.
(٦) الخصائص ١: ٢٦٠ وانظر المحتسب ١: ١٤٨.

الإدغام فقالوا ردّت مثلا، واللام ساكنة في قولهم: افعل ولم يفعل من ردّ وما اشبهه من المضعف، ونحن وإن كنا نقول بأن الأمر من المضارع، لا نمنع أن يكون أهل الحجاز قد وجدوا لبساً في الأمر من المضاعف المدغم في نحو: ردّ الفتى عن بغيته، فتحولوا به إلى الفك فقالوا اردد، كي لا يلتبس بالماضي المبنى للمفعول، ثم حملوا المضارع عليه في فك الإدغام، ليجري الفعلان على سنن واحد، ولا شك أن الابتعاد عن اللبس ظاهرة حضرية ولذا وجدناها عند الحجازيين.

وقد احصيت في القرآن الكريم بحسب الجهد ستة أفعال[7]، للأمر من المضاعف جاءت كلها بفك الإدغام، ولم أجد فيما رجعت إليه من كتب القراءات[8]، قراءة بالإدغام.

أما المضارع المنجزم فقد أحصيت واحداً واربعين فعلاً جاء منها بفك الإدغام سبعة وثلاثون[9]، وبالإدغام أربعة حسب[10]، مما يدل على أن لغة القرآن الكريم قد تجنبت تجنباً تاماً الإدغام مع صيغة الأمر، ولعل ذلك قد كان لأن فيها لبساً بالماضي كما قلنا ورخصت في استعمال الإدغام مع المضارع المنجزم بنسبة قليلة[11].

ادغام التاء في الطاء والدال:

التاء والطاء والدال من مخرج واحد إلا أن الطاء والدال مجهوران عندهم والتاء مهموس، وإذا جاوزت الطاء الساكنة التاء سمعناها في النطق طاء مجهورة يشوبها ضعف يدنيها من التاء المهموسة، وقد ذكر في قواعد التلاوة أن الطاء تدغم في التاء في مثل: لئن

---

(٧) هي قوله تعالى: فاقصص (الاعراف: ١٧٦) اشدد (يونس: ٨٨، طه: ٣١)، احلل (طه: ٣٧)، اغضض (لقمان: ١٩)، امنن (ص: ٣٩).

(٨) انظر: الحجة لابن خالويه، والمحتسب، واملاء ما من به الرحمن والبحر المحيط، في مواضع الآيات المذكورة.

(٩) هي قوله تعالى: يرتدد (البقرة: ٢١٧)، وليملل، فليملل (البقرة: ٢٨٢)، يمسسني (آل عمران: ٤٧، مريم: ٢٠) يمددكم (آل عمران: ١٢٥، نوح: ١١)، يمسسكم (آل عمران: ١٤٠)، يغلل (آل عمران: ١٦١) يمسسهم (آل عمران: ٢٧٤) فليستعفف (النساء: ٦) وليستعفف (النور: ٣١) يضلل (النساء: ٨٨، ١٤٣، الاعراف: ١٧٨، ١٨٦، الرعد: ٣٣، الاسراء: ٩٧، الكهف: ١٧، الزمر: ٢٣، ٣٦، غافر: ٣٣، الشورى: ٤٤، ٤٦) يشاقق (النساء: ١١٥)، يمسسك (الانعام: ١٧ مرتان، يونس: ١٠٧) يضلله (الانعام: ٣٩)، يشاقق (الانفال: ١٣)، لا تقصص (يوسف: ٥)، فليمدد (مريم: ٧٥، الحج: ١٥) يحلل (طه: ٨١) يغررك (غافر: ٤)، لم نقصص (غافر: ٧٨) لا تمنن (المدثر: ٦).

(١٠) هي قوله سبحانه: لا تضارّ (البقرة: ٢٣٣) لا يضارّ (البقرة: ٢٨٢) وقد ذكر ابن جني في الاولى قراءة عن أبي عمرو بفك الادغام: لا تضارر (المحتسب ١: ١٢٣) وذكر في الثانية أنه قد قرىء يضارر ويضارر بكسر الراء الأولى وفتحها وقال: (والادغام لغة تميم والاظهار لغة الحجازيين..) (المحتسب ١: ١٤٨) وقوله سبحانه: (من يرتد منكم) (المائدة: ٥٤) وقد ذكر العكبرى أنه قد قرىء بفك الادغام فيها (املاء ١: ٢١٩) وقوله سبحانه: (ومن يشاق الله) (الحشر: ٤) وقد ذكر في البحر أن طلحة قرأ ومن يشاقق بالاظهار (٨: ٢٤٤).

(١١) ٩,٢٤٪

بسطت، و: أحطت[١٢]، ونسب للنحويين لقول بوجوب قلب التاء طاء وإدغامها في الطاء بصيغة التمريض والقلة، قال: «والنحويون لعلهم يوجبون قلب التاء طاء ثم الادغام في مثل: أحطت وبسطت»[١٣].

وأرى أن قواعد التجويد قد مالت إلى الصوت المهموس لأنها علم وضع في حضارة، أما البداوة فهي التي اتجهت إلى العكس أعني قلب التاء طاء وادغامها في الطاء. وقد ذكر ابن جني بيتاً لم ينسبه ونسبه المحققون لعلقمة الفحل التميمي وقد أورده باسناده إلى المازني وفيه قلبت التاء طاء وأدغمت في الطاء، وعقب عليه بأن إظهار التاء أقيس، وفي هذا رد لما ذكره صاحب قواعد التلاوة من نسبة القول بوجوب القلب والادغام للنحويين، قال: «فأما ما قرأته على أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان من قوله:

وفي كــلِّ حَيٍّ قــدْ خَبَطَّ بنعمــةٍ   فَحُقَّ لشــأْسٍ من نــداكَ ذَنُــوبُ

فإنه أراد: خبطت، ولو قال: خبطت لكان أقيس اللغتين»[١٤].

ولا غرابة في أن ينطق تميمي بالحرف المجهور متحولاً عن المهموس لأن طبيعته أميل إلى الجهر منها إلى الهمس.

وقد علل ابن جني كون الاظهار أقيس بأن تاء الرفع ليست متصلة بالكلمة اتصال تاء افتعل في البناء الذي هي فيه حتى تقلب طاء كما تقلب في اطتلع فيقال اطلع، واطترد فيقال اطرد، ثم اعتذر عن القلب والإبدال في خبطت بأنه شبه هذه التاء بتاء افتعل لشدة اتصالها بالفعل لأنها (ضمير الفاعل، وضمير الفاعل قد أجرى في كثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة)[١٥].

وما قيل في الطاء يقال في الدال، فإذا جاء ساكناً قبل التاء سمعنا فيه ضعفاً يكاد يدنيه من التاء في الهمس نحو رددت ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح بمقارنة صوت الدال الأولى بالثانية عند النطق.

وقد أدى ميل التميميين إلى فخامة اللفظ وجهر الحروف إلى أن سكنوا التاء في الكلمة التي يكثر استعمالها عندهم وهي (الوتد) ثم قلبوا التاء دالاً اختياراً للصوت

---

(١٢) قواعد التلاوة ص ٦٦.
(١٣) نفسه ص ٥٩، ٦٠.
(١٤) سر الصناعة ١: ٢٢٥.
(١٥) نفسه ١ : ٢٢٥، وقد نقل عن أبي علي أربعة أدلة على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وزاد هو خمسة، فصارت تسعة أدلة، وانظرها ان شئت من ص ٢٢٦ إلى ص ٢٣١.

المجهور، فقالوا ود في وتد، وقد ذكر ابن جني ذلك ونسبه إلى تميم[١٦].

فاء الافتعال وتاؤه

المشهور في الاستعمال أن فاء الافتعال إذا كانت واحداً من حروف معلومة قلبت التاء حرفاً آخر، إلا أن بعض العرب قد خالف ما عليه اللغة المشهورة في عدد من الكلمات فمن ذلك مثلاً قولهم: اذّكر وازّان واصّلح واصّبر[١٧] والمشهور ادّكر وازدان بقلب التاء دالاً، واصطلح واصطبر بقلب التاء طاء، وقد علل ذلك بأنه تقريب صوت من صوت قلب معه أحد الحرفين إلى لفظ صاحبه ليدغم فيه[١٨].

وأرى أن الذين قالوا: اصّبر واصّلح وازّان واذّكر قد تجافت ألسنتهم عن الطاء والدال، وغلب عليها صوت الصاد والزاي والذال، لما في الطاء والدال من الشدة فتحولوا إلى صوت رخو، فكان أن جرى على ألسنتهم قلب الشديد إلى رخو يناسب الفاء فأبدلوه مع الصاد صاداً وأدغموا، ومع الزاي زاياً وأدغموا وهكذا إذ كان ذلك أخف على ألسنتهم.

ويغلب على الظن أن الذين فعلوا هذا ليسوا من البدو لأنهم أميل إلى الصوت الشديد منهم إلى الرخو[١٩]، وأصحاب هذه اللهجة نفروا من الشديد إلى الرخو.

ومما يدخل في هذا أيضاً (أن الثاء إذا وقعت فاء في افتعل وما تصرف منه قلبت تاء وأدغمت في تاء افتعل بعدها وذلك قولهم افتعل من الثريد اتّرد وهو متّرد.. وفي افتعل من الثأر اتأر، وفي افتعل من ثنى اتّنى.. هذا هو المشهور في الاستعمال.. ومنهم من يقلب تاء افتعل ثاء فيجعلها من لفظ قبلها فيقول: اثّرد وأثأر واثنى..)[٢٠].

وأرى أيضاً أن الذين تحولوا عن التاءين إلى الثاءين قد فروا من الشدة إلى الرخاوة لأن التاء حرف شديد والثاء رخو وإن كان الإثنان مهموسين ويغلب على الظن أنهم أهل الحضارة، لأنهم مع ميلهم إلى الصوت الرخو يميلون إلى الوضوح المتأتي من رغبتهم في صحة الكلام وجمال العبارة[٢١]، والحفاظ على فاء الكلمة أكثر وضوحاً هنا من قلبها

---

(١٦) الخصائص ٢: ١٤٠.
(١٧) الخصائص: ٢: ١٤٠، وسر الصناعة ١: ١٦٠.
(١٨) نفسه ٢: ١٤٠.
(١٩) في اللهجات ص ١٠٠.
(٢٠) سر الصناعة ١: ١٨٩، ١٩٠.
(٢١) اللغة ص ٨٠، في اللهجات ص ٨٨.

تاء، فنحن نرى معنى الثأر في اثّار بالثاء أوضح من رؤ يتنا إياه من كلمة اتّار بالتاء، وكذلك معنى الثريد في اثرد أوضح منه في اترد، فالوضوح مع الثاء وصفة الرخاوة تجعلنا نميل إلى أن الذين قلبوا التاء ثاء وادغموا في التاء هم أهل حضارة لا بداوة، وفي القرآن الكريم جاء قوله تعالى: (اثاقلتم إلى الأرض) (التوبة: ٣٨) بإبدال تاء تفاعل ثاء وزيادة همزة الوصل ليتأتى إسكانها وإدغامها والأصل تثاقلتم، فسكنت للإدغام ولم تقلب الثاء تاء فتكون اتّاقلتم ابتعاداً عن الصوت الشديد وتحولاً إلى الرخو لأنه الصوت المناسب لطبيعة الحضارة ولما في إبقاء الثاء من ايضاح الثقل في الكلمة مع ما في ذلك من تصوير لمعنى الثقل في الكلمة بخلاف اتّاقلتم بالتاء، ولم أجد قراءة بالتاء المشددة.

الحذف والزيادة:

مما اختلف فيه اللهجات العربية في الحروف وذكره ابن جني الحذف والزيادة، فقد حذف بعضهم في حين أتم الجميع، وزاد بعضهم في حين وقف الجميع من غير زيادة، فمن ذلك:

حذف الألف في الوقف على المنصوب:

وكانت هذه الألف (في الوقف بدلاً من التنوين اللاحق علماً للصرف وذلك قولهم: رأيت زيدا)(٢٢). وقد وقف بعض العرب على هذا المنصوب بإسكان آخره فقالوا: (رأيت فرجْ، ولم يحك سيبويه هذه اللغة لكن حكاها الجماعة أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين.)(٢٣) وعلل ذلك بأنه قد (حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو علي عن أبي عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور.)(٢٤) ووصف ما جاء عنهم من ذلك بالكثرة (لكثرة ما جاء عنهم من ضربت رجل)(٢٥) وذكر لذلك عدة شواهد: (وحدثني أبو علي أن أبا عبيدة حكى عنهم ضربت فرجْ وأنشد للأعشى:

إلى المـرء قيسٍ أُطيـلُ السُّـرى ... وآخـذُ مـن كـلِّ حَي عِـصَـمْ

ولم يقل عصما، وأخبرني بعض أصحابنا يرفعه إلى قطرب أنه أنشد:

شَئِـزُ جَـنـبـيْ كـأنِّـيْ مُـهْـدَأٌ ... جـعـلَ القَيْنُ عَـلى الـدَّفِّ إبَـرْ

ولم يقل إبرا، وقال آخر:

(٢٢) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٣٦.
(٢٣) الخصائص ٢: ٩٧.
(٢٤) سر الصناعة (الازهر) ٢: ٢٥٥.
(٢٥) نفسه ٢: ٢٠٤.

أعـــددتُ لـلوِرْدِ إذا الـــوِرْدُ حَفَـــزْ   غَـــرْبـاً جَـــرُوراً وجُـلالاً خُـــزَخِـــزْ

ولم يقل خُزَخِزَا، وأخبرنا بعض أصحابنا عن قطرب أنه أنشد لعَدِي بن زيد:

أتـعـــرف أمس مـن لـمـيس طـلـلْ   مثـــل الكتـاب الـــدارس الأحـــوال
وأنـت بـحـــر كـــالـفـــرات تـمـيـ   ـرٌ الـنـــاس منـــك دَرْمَـكـــا وَحُلَلْ

ولم يقل طللا، ولا حللا، وأنشدنا أيضاً له:

هـــل تـــرى مـن ظُـعُـــنٍ بـــاكـــرةٍ   يـــتـــطلعْـنَ مـــن الـنـجـــدِ اســـرْ

ولم يقل أسرا، هكذا روينا عنه، قال: وسمعت بعض العرب الفصحاء من بني حنظلة ينشد:

لـمـــا رأتْ في ظـهـــريَ انحـنـــاءْ   والـمـشْـيَ بـعـــدَ قـصـص أحـنـــاءْ
أَخْـــلَت وكـــان حـــبّـهـــا اجـــلاءْ   وجـعـلتْ نـصـفَ غـبـــوقي مـــاءْ
ثـــم تـقـــولُ مـــن بـعـــيـــدٍ هـــاءْ   دحـــرجـــةَ إنْ شئـــت اوْ الـــقـــاءْ

قال: فوقف على هذا كله بغير ألف.)(٢٦).

ويلاحظ أن الشواهد التي ذكرها نسب منها بيتا للأعشى، وثلاثة لعدي بن زيد وثلاثة لأعرابي من بني حنظلة، وأغفل بيتين هما قوله: شئز.. الخ، وقوله: أعددت... الخ، أما الأول فقد ذكر محقق الخصائص أنه لعدي بن زيد. وأما الثاني فقد ذكر محقق سر الصناعة أنه لم يعثر على قائله(٢٧). أي أن الظاهرة وجدت في شعر الأعشى وعدي بن زيد، ورجل من حنظلة، وشاهد واحد مجهول القائل لا نستطيع أن نفيد منه في الحكم ولذا نطرحه في نظرنا إلى القبائل التي يمكن أن ينسب إليها هذا الاسكان بعد الحذف مما ذكره ابن جني.

أما الأعشى فهو شاعر من شعراء ربيعة، ويعرف أحياناً بأعشى قيس وأحياناً بأعشى بكر (.. والرواة يحدثوننا أن الأعشى كان يعيش في اليمامة فليس هو إذن من ربيعة العراق)(٢٨).

وأما عدي بن زيد فهو من بني امرىء القيس بن زيد مناة من تميم وكان جده (منزله

(٢٦) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٠٢ـ ٢٠٤.
(٢٧) نفسه الحاشية ٢: ٢٠٣.
(٢٨) في الأدب الجاهلي ص ٢٣١.

اليمامة في بني امرئ القيس بن زيد مناة)[٢٩]، ثم رحل عنها إلى الحيرة وهناك ولد عدي بن زيد[٣٠] (وهو قروي قد أخذوا عليه أشياء عيب بها)[٣١].

وحنظلة من زيد مناة من تميم كما قدمنا، ويبدو أن اليمامة هي الجامع لهؤلاء الذين نقلت عنهم هذه الظاهرة، ولذا يمكن القول إن هذه الظاهرة تمثل بداية من بدايات اللحن نتيجة الاختلاط بالفرس وغيرهم فمال بعض أهل اليمامة إلى إسكان الاسم الذي يقفون عليه في النثر، وفي الشعر قال في الضرائر (.. ان يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة، والجمهور على أن ما ورد من ذلك ضرورة.. قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم كثيراً الوقف على المنصوب المنون بالألف.)[٣٢].

حذف ألف فاعل:

ذكر أن العرب قد تحذف ألف فاعل لغرض التخفيف، وقد أورد قراءة محمولة على هذا وأيدها بشاهد، قال: (.. من القَنِطين. قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون في الأصل القانطين كقراءة الجماعة، إلا أن العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً قال الراجز:

أَصْبَحَ قلبي صَرِدا
لا يشتهي أن يَرِدا
إلّا عَراداً عَرِدا
وصِلّياناً بَرِدا
وَعَنْكَثاً مُلْتَبِدا

يريد عاردا، وباردا فحذف الألف تخفيفاً.)[٣٣].

وهذا الحذف الذي ذكره أنه لغرض التخفيف يتفق مع الميل إلى السرعة في النطق وهي من صفات البداوة وكما تقدم.

وغير بعيد أن تكون صيغة فَعِل من المتعدي التي عدت من أبنية المبالغة في إسم

---

(٢٩) مهذب الاغاني ١: ١٩١.
(٣٠) مهذب الأغاني ١: ١٩٤.
(٣١) نفسه ١: ١٩١.
(٣٢) الضرائر ص ٦٣.
(٣٣) المحتسب ٢: ٤ وانظر ١: ١٧١، والخصائص ٢: ٣٦٥.

الفاعل قد جاءت عن طريق هذه اللهجة، ولذلك كانت قليلة كماوصفهاسيبويه[٣٤]، وجرى فيها الخلاف في التوجيه والطعن في صحة الشاهد[٣٥] الذي أورده في الكتاب.

وعلى هذا الرأي يتوجه ما رواه صاحب الكتاب من عمل فَعِل عمل فاعل في قوله:

حَـذِرٌ أمـوراً لا تـضـيـرُ وآمـنٌ   مـا لـيس مُنْجِيَـهُ من الأقـدارِ

فأما ما زعمه اللاحقي من أن سيبويه سأله عن شاهد في تعدّي فَعِل فعمل له هذا البيت[٣٦]، فمد فوع عندنا غير مقبول، لأنه أقرّ على نفسه بالكذب، ولا تقبل رواية الكاذب ولا تصح، إذ ما يدرينا أن هذا المقر على نفسه بالكذب صدقنا الآن ولم يكذب في خبره. وليس في كلام سيبويه ما يشير إلى هذا اللاحقي الكاذب بإقراره، فكأنه أراد أن يفخر بأن سيبويه كان يسأله أو بأنه استغفل شيخ النحويين والذي قاله سيبويه: (ومما جاء على فَعِل قول الشاعر:

حـذر امـورا لا تـضـيـر وآمـن   ما ليس منجيه من الأقدار)[٣٧].

حذف الهمزة:

حذفت الهمزة من الكلام في عدد من الشواهد في النثر والشعر والقراءات، ولم تكن في هذا همزة وصل، بل قد تكون همزة قطع مزيدة أو من بنية الكلمة، وقد وصف هذا الحذف بالكثرة والضعف في القياس: (•• وقد جاء نظير ذلك من حذف الهمزة شيء صالح الكثرة)[٣٨]. (.. وعلى كل حال فحذف الهمزة هكذا اعتباطا ساذجا ضعيف في القياس وإن فشا في بعضه الاستعمال)[٣٩].

وعلى أن الحذف قد ورد في الشعر والنثر إلا أن ذلك في مواضع معينة لا يجوز القياس عليها، وعلل ذلك بأن الحذف إنما كان للعلم بالمحذوف لكثرة الاستعمال وهو في ذلك شبيه بالحذف في لم يك (تلك مواضح كثر استعمالها، فعرفت احوالها، فجاز الحذف فيها)[٤٠]. وبين أن الحذف في ذلك إنما كان للتخفيف[٤١].

---

(٣٤) الكتاب ١: ٥٧، ٥٨.
(٣٥) تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ١: ٥٧، ٥٨.
(٣٦) شرح الكافية ٢: ١٨٨.
(٣٧) الكتاب ١: ٥٨.
(٣٨) المحتسب ١: ١٢٠.
(٣٩) نفسه ١: ١٢١.
(٤٠) الخصائص ٣: ١٤٩.
(٤١) نفسه ٣: ١٥١.

وأورد قاعدة للحذف الجائز ذكرها في أكثر من موضع(٤٢)، وسماه الحذف القياسي، خلاصتها أن الهمزة إذا كانت متحركة وكان الحرف الذي قبلها ساكنا جاز حذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها نحو من أبوك فتقول منَ بُوك، وكم ابلك فنقول كم بِلك، ومن ذلك قراءة(٤٣) (قدَ فْلح المؤمنون) في (قدْ أفلح المؤمنون) (سورة المؤمنون: ١) وقراءة (وَلَرْض) في: (والأرض) (مثلاً آل عمران: ١٣٣) أما إذا كان الحرف (متحركا. فقد حمته حركته أن يقبل حركة اخرى غيرها)(٤٤).

والشواهد التي ذكرها كما أسلفت ثلاثة اقسام: النثر، والشعر، والقراءات: فمن النثر ذكر ما حكاه ثعلب من قول امرأة لبناتها: أفي السوتنتّه، تريد: أفي السوءة أنتنه(٤٥). وما حكاه أبو زيد من قولهم: لاب لك في لا أب لك.(٤٦). وذكر أنه جاء عنهم: سايسو في ساء يسوء وجايجي في جاء يجيء(٤٧)، وتناول الموضوع في مكان آخر من المحتسب(٤٨)، وذكر قولها: أفي السوتنته وقال: (هذا من الشذوذ بحيث لا يقاس على ضعفه، فضلا عنه على قلته). ومنه قولهم في الأحمر: الحَمر ولَحمر(٤٩).

ويمكن أن يقال إن هذه الكلمات التي وردت في النثر قد جاء تخفيفها على الصورة القياسية، وذلك أن لاب لك أصلها لا أب لك فالهمزة متحركة قبلها ساكن فاذا خففت القيت حركتها على ما قبلها، ولما كان ما قبلها لا يتحمل الحركة البتة إلا إذا انقلب همزة بالضغط عليه كما تقدم، لم يكن بد من الاكتفاء بحذفها مع حركتها، ولا يبعد عندي أن يكون نطقها قد مر أولا بمرحلة الهمزة بين بين للتخفيف، ولكثرة استعمالها ازداد ضعفها وخفاؤ ها حتى لم يبق لها أثر في اللفظ، ولا جرم أن الكلمة كثيرة الاستعمال عندهم. وكذلك قل عن سا في ساء وجا في جاء فلما خفف الماضي حملوا عليه المضارع فقالوا: يسو ويجي، هذا على كون الأفعال المذكورة موصولة غير موقوف عليها، فان جاء الفعل منها موقوفا عليه لم يكن من هذا الباب الشاذ بل هو مقيس(٥٠) في الوقف. أما قولها: أفي السوتنته بفتح التاء من كلمة السوءة، فظاهره مشكل لأن التاء في

---

(٤٢) انظر مثلا: المحتسب ١: ٧٢- ٧٣، ٢٤١- ٢٤٢، ٢: ١٤٧.
(٤٣) المحتسب ١: ٧٢.
(٤٤) المحتسب ١: ٧٣.
(٤٥) الخصائص ٣: ١٥٠.
(٤٦) نفسه ٣: ١٥١.
(٤٧) المحتسب ١: ١٢١.
(٤٨) نفسه ١: ٢٤٢.
(٤٩) المنصف ١: ٧٠.
(٥٠) شرح الشافية ٣: ٤٤، ٥٠.

الأصل مكسورة والهمزة مفتوحة، ولكن يمكن أن يقال إنها سكنت التاء وأظهرتها على حد قولهم في الوقف: عليه السلام والرحمت ثم أجرته في الوصل مجراه في الوقف[٥١] وكما فعلوا في الكشكشة حيث زادوا الشين على كاف المؤنث في الوقف للبيان، ثم ابقاها بعضهم في الوصل اجراء للوصل مجرى الوقف، وقد تقدم فصار التقدير أفي السوءتْ أنتنه فكان ما قبل الهمزة الأولى ساكنا نقلت إليه فتحتها بعد حذفها وما قبل الثانية كذلك فصار أفي السوتنته. وأما قولهم في الأحمر: الَحمر بحذف الهمزة التي هي فاء الكلمة، وقالوا أيضا لَحمر بحذف همزة أل مع حذف الفاء[٥٢] فهو أيضاً مما نحن بسبيله من حذف الهمزة والقاء حركتها على الساكن قبلها وذلك ظاهر في قولهم الحمر، وقد ذكر أن همزة أل قد أقرت بعد تحرك اللام ولم تحذف مع انها إنما جيء بها لسكون اللام، لأن (اللام أصلها السكون وإنما تحركت لفتحة الهمزة في التخفيف. والأصل التحقيق والسكون وإنما الحركة عارضة)[٥٢].

وعبر عن ذلك في موضع آخر بقوله: (ومن قال: أَلَحمر قال حركة اللام غير لازمة إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها)[٥٣].

وأما حذفها في قولهم: لَحمر فقد علله بأن الذين حذفوا الهمزة من أل إنما فعلوا ذلك لأنهم نظروا إلى أنها إنما دخلت لسكون الحرف في قولهم: الأحمر (وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها)[٥٤]. وقد ذكر في موضع آخر[٥٥] انهم حذفوا همزة الوصل في قولهم: لَحمر، لأنهم اجروا غير اللازم مجرى اللازم. ويريد بذلك أنهم نظروا إلى حركة اللام العارضة وهي غير لازمة، على أنها حركة لازمة لا يحتاج معها إلى همزة الوصل.

وذكر من الشعر[٥٦] ما أنشده أبو الحسن:

تَضِبُّ لِثـابُ الخيـلِ في هَجَـراتهـا ... وتَسمعُ من تحت العجاجِ لها آزْمِلا

وما أنشده أبو علي:

ان لم اقاتلْ فاَلْبسوني بُرْقُعا

وما روى عن ثعلب:

هويَّ جُندِ ابليسٍ المِرّيدِ

---

(٥١) المنصف ١: ١٠، ١١.
(٥٢) نفسه ١: ٧٠.
(٥٣) الخصائص ٣: ٩٠.
(٥٤) المنصف ١: ٧٠.
(٥٥) الخصائص ١: ٣٠٥.
(٥٦) نفسه ٣: ١٥١.

وقول الراجز:

أَرَيْتَ إنْ جئت به أُملودا

وقول الآخر:

حتى يقول من رآه قد راه

(وأنشدَ أحمد بن يحيى:

أريتكَ إنْ شَطّتْ بكَ العامَ نِيَّةٌ وغالَكَ مُصطافُ الحِمَى ومرابِعُهْ)[٥٧]

والكلمات الواردة في هذه الشواهد يمكن جعلها على قسمين:

الأول: قوله: لهزملا، وفلبسوني، وجند بليس.
والثاني: قوله: أريت في أرأيت. وقد راه في قد رآه وأريتك في أرأيتك.

والجامع بين القسمين في الحذف الضرورة، والشعر كما نعلم موطن الضرورات، وقد أكد ابن جني ما يفهم منه هذا المعنى في غير موضع وهو يتحدث عن الحذف في القراءات (.. وهو ضعيف القياس والشعر أولى به من القرآن)[٥٨]. الا أنهما يختلفان في ما شجع على الحذف مع الضرورة.

أما الأول: فقد اجريت همزة القطع فيه مجرى همزة الوصل شجع على ذلك كونها في أول الكلمة كهمزة الوصل فقال لهزملا ليستقيم له الوزن ولو بدأ بها فقال مثلا: لها أزمل، في البحر نفسه، لما جاء بها محذوفة ولحققها ولا بد، وكذا في قوله فلبسوني لولا الفاء لجاء بالهمزة محققة وقل مثل ذلك عن كلمة ابليس.

وأما الثاني: فهو فعل واحد كثير الاستعمال عند العرب فلا يبعد أن تكون كثرة الاستعمال قد أعانت على هذا الحذف مع الضرورة، وانظر كيف أظهر في قوله من رآه لأن الوزن لا يستقيم بالحذف، ثم حذف في قد راه للوزن أيضا.

وذكر من القراءات:

١ - (بما أنْزلَّيك) والأصل: (بما أُنزلَ إليك) (البقرة: ٤) ونسب القراءة

---

(٥٧) المحتسب ١: ١٢١.
(٥٨) المحتسب ١: ٢٧٣، وانظر ٢: ١٥٠

للكسائي ووصفها بأنهاَ شاذة، ولم يذكرها في موضعها من المحتسب. وذكر أن قياس تخفيف الهمزة فيها أن تجعل بين بين، ولكنه حذفها والقى حركتها على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار التقدير انزل ليك فاسكنت اللام الاولىٰ وادغمتِ في الثانية[٥٩]، وذكر في المحتسب[٦٠] ان الحرف إذا كان متحركا فلا يسوغ نقل حركة اخرى إليه عوضا عن حركته (ولذلك ضعفت عندنا قراءة الكسائي بما انزلّيك).

٢ـ سواء عليهم أنذرتَهم أم لم تنذرهم) والأصل (أأنذرتهم) (البقرة: ٦) وذكر أن همزة الاستفهام حذفت تخفيفا لكراهة الهمزتين، وأنها قد حذفت في غير موضع من هذا الضرب، وذكر شواهد عدة على الحذف ثم قال: (وعلى كل حال فاخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس)[٦١] ثم أضاف (إنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الاحوال حذفه لقوة الدلالة عليه).

٣ـ (فمن تعجّلَ في يومين فَلَثْمَ عليه ومن تأخّر فَلَثْمَ عليه) والأصل: (فلا إثْمَ عليه) (البقرة: ١٧٣) وقال بعد ايضاح ما حدث من حذف (وقد مرّ بنا من حذف الهمزة اعتباطا وتعجرفا من نحو هذا اشياء كثيرة)[٦٢].

٤ـ (وآتيْتُمُ ٠حْداهُنّ قنطارا) والأصل (وآتيتمْ إحْداهُنّ) (النساء: ٢٠) وأحال على قراءة فَلَثْمَ عليه ثم قال: (وهذا حذف صريح واعتباط مريح نحو قوله:

وتسمع من تحت العجاج لها ازملا)[٦٣].

٥ـ (مِنَ جْلِ ذلك) والأصل (مِنْ أَجْلِ ذلك) (المائدة: ٣٢) قال: (غير مهموز والنون مكسورة. قال أبو الفتح يقال: فعلت ذلك من أَجلك ومن إجلك بالفتح والكسر)[٦٤] وحمل هذه القراءة على لغة من كسر الهمزة فقال مِنِ اجلك[٦٥].

٦ـ (وإذْ يعدكُم اللهُ ٱحْدى الطائفتين) والأصل: (وإذ يعدكم اللهُ إِحدى الطائفتين (الانفال: ٧) وقد عقب على هذه القراءة بقوله: (وهو ضعيف في القياس، والشعر أولى به من القرآن)[٦٧].

٧ـ (أَرَيْتَكَ هذا الذي كرّمت علي) والأصل: (أرأيتك...) (الاسراء: ٦١) وقد

(٥٩) الخصائص ٣: ١٤١.
(٦٠) المحتسب ١: ٢٤٢.
(٦١) نفسه ١: ٥١.
(٦٢) نفسه ١: ١٢٠.
(٦٣) نفسه ١: ١٨٤
(٦٤) المحتسب ١: ٢٠٩.
(٦٥) نفسه ١: ٢١٠.
(٦٦) نفسه ١: ٢٧٣.

ذكر أنه في هذه القراءة (يريد أرأيتك)(٦٧).

٨ـ (ويمسك السماءَ أنْ تقعَ عَلَّرْض) والأصل: (على الأرض) (الحج: ٦٥) وقد نقل القراءة من أبي زيد قال: (وحكى أبو زيد في (خبأة) انه سمع بعضهم يقرأ: ويمسك السماء ان تقع علّرض يريد على الأرض. فحذف همزة ارض تخفيفا والقى حركتها على اللام وهي ساكنة كما ترى فصارت عللرض، فكره اجتماع اللامين متحركتين فاسكن اللام الاولى وادغمها في الثانية)(٦٨).

٩ـ (أنِ رْضعيه) والأصل: (أنْ أَرضعيه) (القصص: ٧) قال: (بكسر النون ولا همز بعدها. قال أبو الفتح: هذا على حذف الهمزة اعتباطا لا تخفيفا كما قرأ ابن محيصن: (فجاءتهُ اَحْداهما بحذف همزة إحداهما البتة)(٦٩) ويبدو أنه يريد بقوله لا تخفيفا، التخفيف القياسي فكأنه حذف كلمة: قياسيا، للعلم بها، يدل على ذلك قوله: (ولو كان على التخفيف القياسي لقال أنَ ارضعيه بفتح النون بحركة الهمزة من أرضعيه ومثله مما حذف منه الهمزة اعتباطا هكذا لا تخفيفا قياسيا ما أنشده أبو الحسن.. لها ازملا).

١٠ـ (فجاءتهُ حْداهما) والأصل: (فجاءته إحداهما) (القصص: ٢٥) قال: (باسقاط الهمزة. قال أبو الفتح: قد قدمنا ذكر ضعف ذلك وأنه إنما يجوز في الشعر لا في التنزيل)(٧٠).

١١ـ (انّها لَحْدى الكُبَر) والأصل: (انها لإحْدى الكُبر) (المدثر: ٣٥) قال: (فهذا في الحذف كقوله فَلَثْمَ عليه، إلا أن بينهما من حيث أذكر فرقا وذلك أن قوله لحدى الكبر إنما فيه حذف الهمزة لا غير، وقولهم فلثم عليه اصلها فلا اثم فلما حذف الهمزة تخفيفا وإن لم يكن قياسا التقت الألف مع ثاء اثم وهي ساكنة فحذفت الألف من لا لالتقاء الساكنين)(٧١).

والقراءات ليس فيها موضع للضرورة كالشعر، ولا هي قليلة كما في الكلمات التي تعرضنا لها في كلامنا على النثر، لذا كان لا بد من الوقوف عندها بشيء من التفصيل.

ويمكن أن تجعل القراءات الواردة بحذف الهمزة على قسمين ما جاء حذفه مقيسا وما جاء غير مقيس:

---

(٦٧) نفسه ١: ١٢١.
(٦٨) نفسه ١: ٧٢ـ ٧٣.
(٦٩) نفسه ٢: ١٤٧.
(٧٠) المحتسب ٢: ١٥٠.
(٧١) نفسه ١: ١٢٠ وانظر ايضا ١: ٢٧٣.

الحذف المقيس:

وذلك بأن تكون الهمزة مسبوقة بساكن فتحذف وتلقى حركتها عليه كقوله تعالى: قد أفلح المؤمنون حيث قرئت قد فلح المؤمنون كما تقدم في أول كلامنا على حذف الهمزة، ويمكن أن ينظر تحت هذا إلى قراءة فلثم عليه، ومن جل ذلك، وعلّرض إذ الأصل في الأولى فلا اثم عليه ولما كان السكن قبلها الفا لم يمكن تحريكه فحذفت الهمزة وحركتها. وفي الثانية جاءت القراءة كما ذكر على لهجة من يكسر همزة اجل فحذفها والقى حركتها على النون فجاءت مكسورة. وفي الثالثة كان الأصل على الأرض الهمزة الأولى همزة وصل واللام من أل ساكنة وألف على ساكنة لذا حذفت الألف في اللفظ ويمكن كتابتها من حيث الصوت: عللأرض فلما حذفت الهمزة والقيت حركتها على اللام الساكنة صارت عللرض وهذا على الحذف المقيس، ثم سكن أول المثلين توصلا إلى الادغام فصار علّرض.

الحذف غير المقيس:

وذلك بأن يكون ما قبل الهمزة متحركا وينظر تحته إلى الكلمات الباقية في القراءات المذكورة، وهو على قسمين:

الأول: ما كانت الهمزة فيه للاستفهام:

وذلك قوله تعالى: (سواءٌ غليهم أأنذرتَهم أم لم تُنذرهم لا يؤمنون) حيث التقت همزتان متحركتان، فحذفت على هذه القراءة همزة الاستفهام للدلالة عليها لأن معنى التسوية ووجود أم المعادلة يقتضي هذه الهمزة. وقد ذكر أنه إذاقـويتْ الدلالة على الحرف جاز حذفه، وهذا منه.

الثاني: ما لم تكن الهمزة فيه للاستفهام:

وذلك قراءة: انزلّيك والأصل انزل اليك. وقد عللها كما تقدم بغلبة الكسرة على الفتحة ثم سكن أول المثلين لأجل الادغام.

والذي أراه أن تبقى القاعدة في الابدال المقيس في نقل الحركة من الهمزة المحذوفة إلى الساكن قبلها ويزاد عليها: وتحذف الحركة ايضا إذا لم يمكن القاؤ ها على الحرف السابق للهمزة، ولا يمكن القاء الحركة على الحرف قبلها في حالتين: الأولى: إذا كان ما قبلها الفا كما في قوله تعالى فلا اثم عليه. الثانية: إذا كان ما قبلها متحركا كما في انزل اليك. لان القول بغلبة الكسرة على الفتحة في هذه القراءة كما ذهب إليه، يوقعنا في اشكال في قراءة: انها لحدى الكبر بفتح اللام إذ لو كان كما ذكر لكسرت اللام والأصل لاحدى بفتح اللام

وكسر الهمزة مثل: ل اليك بفتح اللام وكسر الهمزة فكان ينبغي على مذهبه في غلبة الكسرة أن يقرأ: إنها لحدى الكبر بكسر اللام، فلما لم يقع هذا كان القول بهذه الغلبة هنا بعيدا، ويصار إلى القول بحذف الحركة مع الهمزة لأنه لا مكان لها على الحرف المتحرك. ويدخل في هذا ايضا قراءة وإذ يعدكم الله حدى الطائفتين، وقراءة فجاءته حداهما لحركة الهاء فيهما، وقراءة أريتك هذا لحركة الراء وقراءة انها لحدى الكُبر لحركة اللام.

ويدخل في هذا أيضا بتأمل يسير قراءة: وآتيتم حداهن. وذلك أن الأصل وآتيتم احداهن بسكون الميم وكسر الهمزة وقد سكنت ميم الجمع وهي في الأصل مضمونة لان ما بعدها متحرك، فلما سكن ما بعدها بحذف الهمزة عادت إلى الميم ضمته قال الرضي: (وإذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها إلى أصلها، وقد تكسر)[٧٢]. فلما كانت الميم قد تحركت بحذف الهمزة ولم تبق على سكونها لم يبق موضع فيها لحركة الهمزة حتى تلقى عليها.

وأما قراءة، انِ رْضعيه بكسر النون والأصل أنْ أرضعيه بسكونها وفتح الهمزة فليست من هذا الباب لمكان الكسر، وإنما هي من باب قوله: فَلْبسوني، فإن الهمزة في الأصل همزة قطع على القياس لأنها جاءت في أول فعل بعدها فيه ثلاثة أحرف فتكون الهمزة فيه وفي أمره ومصدره همزة قطع[٧٣]. وظاهر أن الفعل ارضعي في هذه القراءة قد عومل في صيغة الطلب معاملة الفعل الثلاثي المجرد كضربت، والأمر منه اضربي بهمزة وصل، وهو خلاف ما عليه جمهور اللغة، فلما التقى الساكنان النون والراء كسر النون على أصل التخلص من التقاء الساكنين. ولم أجد لهذه القراءة من تعليل سوى القول بوصل همزة القطع في فعل الأمر من الرباعي شذوذا، ولست أكتم عدم ارتياحي لهذا التعليل.

الحذف من الاسم الموصول:

ذكر ابن جني قول الهذلي:

فـظَلْتُ في شـرٍّ من الـلّذْ كِيـدا   كـاللّذْ تَـزَبَّى زُبيـةً فـاصْـطِيـدا

وقال: (قد عد الناس اللذ لغة في الذي، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفا لطول الاسم بصلته، فصار اللذِ. فلما صار إلى اللذ اسكن الذال استثقالا لكسره واتباعا لاقامة الوزن)[٧٤].

---

(٧٢) شرح الكافية ٢: ٧.

(٧٣) شرح الشافية ٢: ٢٥٩.

(٧٤) التمام ص ٤٢.

ومسألة أن تكون اللفظة لهجة أو لا تكون قد تكلمنا عليها فيما مضى، الا أننا ننظر في عبارته فقد عد الناس اللذ لغة في الذي، وهو لم يقطع بأنـها صنعة وإنما قال يمكن أن يكون صنعة، فالمرجح اذن أنها لهجة، وأما تفسيره اللذ كيف جاءت، فإنه يصدق عليها أيضا إذا قلنا إنها لهجة. وقد قالت العرب في الاشارة الى المؤنث (ذه بسكون الهاء... وذه بكسر الهاء باختلاس، وباشباع)[٧٥]. واذا اشبعت الكسرة صارت ياء: ذهي، وهي لا تختلف عن آخر الذي، فهل إذا عللنا وجود الياء في آخر اسم الاشارة بأنه اشباع لكسرة ذه يخرجها ذلك عن كونها لهجة. ولذا قلنا إن تعليل الحذف لا يخرج الكلمة عن كونها لهجة، يضاف إلى ذلك أنه لم يقطع بالنفي وإنما قال: يمكن.

وقد ذكر العلماء لهجة لطيء اطلقوا عليها قطعةطيء[٧٦]وهي أن يقطع اللفظ قبل تمامه فيقال مثلا في يا أبا الحكم: يا أبا الحكا، ومن ذلك قوله في أحد الرأيين[٧٧]:

تَضِلُّ منه ابِلي بالهَوْجَلِ
في لَجَّةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِي

ويلاحظ أنه حذف النون في فلان وقلب الألف ياء لمناسبة القافية، وفي يا أبا الحكا، حذف الميم ومطل الفتحة فصارت الفا. فهم في الموضعين لم يقفوا عند الحذف بل زادوا عليه تغييرا على أنهم قد يكتفون بحذف (بعض الكلم استخفافا حذفا يخل بالبقيةويعرض لها الشبه... وقول لبيد.

درسَ المَنا بمُتالعٍ فأَبانِ

أراد المنازل)[٧٨].

فلا يبعد أن تكون اللذ لهجة في الذي قطعت فيها الياء، وسكنت الذال تخفيفا، أو لإقامة الوزن في الشاهد.

وقد ذكروا أن ربيعة تسقط نون اللذين واللتين[٧٩]، وعليه قول الأخطل:

همـا اللتـا لـو ولـدَتْ تـميـمُ   لـقيـل فـخـرٌ لـهـمُ صـمـيـمُ

---

(٧٥) شرح ابن عقيل ١: ١٣١.
(٧٦) في اللهجات ص ١٣٤-١٣٥.
(٧٧) والرأي الأخر: انه اسم لزم النداء وجاء هنا في غير النداء وانظر حاشية الصبان: ٣-١٦١.
(٧٨) الخصائص ١: ٨١.
(٧٩) في اللهجات ص ١٣٥.

وقوله[٨٠]:

أَبَـنـي كُـليـبٍ إنّ عـمَّـيَّ الـلّذا ... قـتـلا المـلوكَ وفكّـكـا الأغـلالا

وقال الأشهب بن رميلة:

فـإنّ الـذي حـانتْ بفَلْجٍ دماؤهم ... هُمُ القومُ كلُّ القـومِ يا أُمَّ خـالدِ

. . . يريد الذين كما أراد الأخطل اللذان)[٨١].

ولا يبعد أن يكون بعض العرب لم يكتف بالحذف مع الاسم الموصول للاثنين والجمع فحذف مع الاسم الموصول للواحد ثم سكن لاقامة الوزن.

وأرى أن كثرة الاستعمال في الاسم الموصول هي التي ادت الى هذا الحذف والعرب قد تسقط بعض حروف الكلمة لكثرة الاستعمال على ما قرره سيبويه في مثل قولهم (لا أَدْرِ ولمْ يَكُ ولم أُبَلْ وخُذْ وكُلْ ،وأشباه ذلك وهو كثير)[٨٢]، وفي اللهجة العامية آثرنا حذف الحرف الصحيح (الذال) وابقينا المعتل (الياء) فقلنا: (اللي) ولعل ذلك كان لميل العامية إلى السكون وهو ما يؤلف مع الياء لثقل الحركة عليها.

التنوين:

حد التنوين بأنه (نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا، لغير توكيد)[٨٣] والذي يعنينا من هذا الحد أن التنوين نون يلفظ بها، فهي اذن ثابتة في الصوت أما الخط فهو رمز لهذا الصوت وقد رأى الكتّاب في العربية ألا يثبتوه نونا كنون مسلمين واستعاضوا في ذلك بالرمز إليه بضمتين أو كسرتين أو فتحتين، ولكنه في الأصوات نون لا يختلف لفظها عن نون البنية، ولذا اثبتت في خط العروض لأن الوزن قائم على الأصوات المتحركة والساكنة الملفوظ بها، وكانت الكتابة العروضية لبيت امرىء القيس مثلا هكذا:

مِكَرْرِنْ مِفَرْرِنْ مُقْبِلِنْ مُـدْبِرِنْ مَعَنْ ... كَجُلْمُوْدِ صَخْرِنْ حَطْطَهُ سْسَيْلُ مَنْ عَلِيْ

وقد تعرض التنوين للحذف الشائع في لغة الأدب في غير موطن وليس ذلك مما نحن بسبيله، إلا أن بعض العرب قد وقفوا على المنون المرفوع بالواو والمجرور بالياء،

(٨٠) نسبه في اللهجات الى الفرزدق وهو في المنصف ١: ٦٧ للاخطل.
(٨١) المنصف ١: ٦٧.
(٨٢) الكتاب ٢: ١٤٨.
(٨٣) شرح التصريح ١: ٣٠ـ ٣١.

وبعضهم حذف التنوين في موطن من مواطن الذكر الشائع له، وهذا ما يدعو إلى النظر فيه:

الوقف على المنون بالواو والياء:

ذكرنا آنفا أن جمهور العرب يقفون على المنصوب المنون بالألف فيقولون: رأيت زيدا، وان بعضهم وقف عليه بالسكون فقال: رأيت زيد حملا للمنصوب على المرفوع والمجرور. وقد ورد عن قوم العكس اعني حمل المرفوع والمجرور على المنصوب فكما أن الشائع في لغة العرب الوقوف على المنصوب بالألف فقد حمل هؤلاء المرفوع والمجرور عليه فوقفوا على المرفوع بالواو وعلى المجرور بالياء، نقل ذلك عن سيبويه الذي نسبها للاخفش الكبير وزعم أنها لغة لازد السراة قال: • (قال سيبويه رحمه الله تعالى: وزعم أبو الخطاب أن ازد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي، جعلوه قياسا واحدا فاثبتوا الياء والواو كما اثبتوا الألف)[٨٤].

وازد السراة هؤلاء قد شاركوا جمهور الحجازيين في بعض ما خالفوا فيه لغة عامة العرب وذلك في فتح احرف المضارعة كما سيأتي مما يشير إلى شدة صلتهم بهم وقربهم منهم، ولا يبعد عندي أن يكون نطقهم بالواو والياء قياسا على نطق عامة العرب بالألف مع المنصوب هو مما قاسوه خطأ مبالغة منهم في تقليد أهل الحضارة.

حذف التنوين مع بنت:

إذا وصف العلم المنون بابن، واضيفت (ابن) إلى علم، اسم أو كنية، حذف تنوينه، وقد علل سيبويه هذا الحذف بكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين قال: (وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم، لان التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان)[٨٥]. أما إذا كان الوصف ببنت فقد نقل عن يونس بقاء التنوين قال: (وقال يونس: من صرف هندا قال: هذه هندٌ بنت زيد، فنون هندا، لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب) ثم نقل عن أبي عمرو انهم يحذفون التنوين وعلل ذلك بكثرة الاستعمال (وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله، فيمن صرف، ويقول لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم يك)[٨٦]..

---

(٨٤) سر الصناعة (الأزهر) ٢٠ ٢٥٤.

(٨٥) الكتاب ٢ : ١٤٧.

(٨٦) الكتاب ٢ : ١٤٨.

أما ابن جني فقد علل الحذف الشائع عن العرب في هذا بكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج بين الاسم وابن: (لانهم اعتقدوا في الاسمين انهما قد جريا مجرى الاسم الواحد حتى انهم لما أضافوا ابنا فكانهم قد اضافوا ما قبله وأنه لم يحذف التنوين لالتقاء الساكنين)[٨٧]. واستدل على ما قال بما (حكاه سيبويه من قولهم: هذه هندُ بنت فلانة في قول من صرف هندا، فتركهم التنوين في هند وهي مصروفة ولا ساكنين هناك يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء).

وهذا الحذف الذي ذكره في قولهم هذه هند بنت فلانة وهو كما قال رأى أبي عمرو أرى أنه لا دليل عليه من هذه العبارة التي أوردها على أن أبا عمرو قال: فيمن صرف. ذلك أن من العرب من يصرف هندا ومنهم من يمنعها من الصرف وقد استنبط العلماء من ذلك قاعدتهم التي تقول: (الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن اعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه، والمنع احق)[٨٨]. ولم تعين القبائل التي تصرف هندا والتي لا تصرفها، وقد أدى الاختلاط إلى انتقال الاستعمال من أفراد قبيلة إلى أفراد أخرى، فإذا قيل هندُ بنت فلانة من غير تنوين فما الدليل على أن قائل الكلمة أراد صرفها، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال، الا يمكن أن يقال إنه جاء بها غير منصرفة، وان الذي قال هذه هندٌ بنت فلانة بالتنوين هو الذي جاء بها على لغة من يصرف، وقد وصفها يونس بأنها لغة كثيرة جدا[٨٩].

إنني أميل إلى القول بأن الذي حذف التنوين إنما تكلم على لغة من يمنع الصرف ولا أرى ما يحمل على الاعتقاد بأنه حذف لكثرة الاستعمال وخاصة أن هناك ما يقابل هذا منونا في قولهم هذه هندٌ بنت فلانة. ولذا لا نوافق ابن جني في حكم بنت في قوله: (وكل ما ذكرناه من حال ابن إذا جرى وصفا، وحال ما قبله، فهو جار على بنت وابنة، لأنهما في كثرة الاستعمال مثله)[٩٠] أما ابنة فيمكن أن يفسر ذهاب التنوين من الاسم قبلها بأنه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين على احتمال أن يكون المتكلم ممن يصرف مثل هند، ويمكن أن يقال إنه جاء به على لغة من يمنع الصرف، والذي جعلنا نجيز الأمرين مع ابنة بخلاف بنت أنهم لم يذكروا لنا أن من العرب من ينون معها كما ينون مع بنت، فلما اظهروا التنوين مع بنت قلنا هذه لغة من يصرف، وتلك لغة من لا يصرف، ولكن لما لم يذكر تنوين مع ابنة، مع علمنا بأن من العرب من يصرف ومنهم من لا يصرف. كان لا بد من القول بالتأويلين

---

(٨٧) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٦٠.
(٨٨) الصبان على الأشموني ٣: ٢٥٤.
(٨٩) الكتاب ١: ٣١٤.
(٩٠) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٦١.

على الاحتمالين يقوّي ذلك شبه ابنة بابن من حيث التقاء الساكنين بين التنوين الذي قبلها إن وجد والباء الساكنة.

حذف فاء افتعل:

ومما يندرج هنا من حديث الحذف في اللجات ما ورد عنهم من قولهم (تقى يتقي، والأصل اتّقى يتّقي.. حذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها)[٩١] ويبدو أن هذه الكلمة كانت كثيرة الاستعمال فقد اورد لها شواهد عدة منها قول الشاعر:

جـلاهـا الصّيقَلُون فـأخلصـوهـا خِـفـافـاً كـلُّهـا يَـتَـقِـي بِـأَثْـرِ

وقال أوَس:

تَـقـاكَ بـكـعـبٍ واحـدٍ وَتَـلَذُّهُ يـداك إذا مـا هُـزَّ بـالكفِّ يَعْسِـلُ

وأنشد أبو الحسن:

زيـادَتَـنـا نُعـمـانُ لا تَنسينَّهـا تَقِ اللهَ فينـا والكتـابَ الـذي تتلو

فهذا كله في الأصل افتعل من وقى فلما حذفت الفاء وهي ساكنة حذفت همزة الوصل التي جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، فبقي ووزنه تعل، ويتقي ووزنه يتعل، والظاهر أن الحذف إنما كان لكثرة الاستعمال تخفيفا، ومثله قولهم تجه يتجه في اتّجه يتّجه قال: (وانشدنا ـ يعني أبا علي ـ:

قَـصَـرتُ لـه القَـبيـلةَ إذْ تَجِـهنـا ومـا ضـاقـتْ بِشـدَّتـه ذراعـي

فهذا محذوف من اتّجه كاتّقى)[٩١].

وعلى ذلك جاءت قراءة[٩٢] (قال لو شئتْ لَتَخِذْتَ عليه أجرا)، وقد ذهب ابن خالويه إلى أن من قرأ تَخِذْتَ فقد (أخذه من تَخِذ يَتْخَذ كما تقول شرب يشرب فأتى بالكلام على أصله)[٩٣]. وعندي أن الوجه ما ذكره ابن جني، وأنه قد جاء به محذوفا من اتخذ، ولم يذكروا لنا شاهدا على يتْخَذ بزنة يشرب وإن وجد فالغالب أنه من القياس الخاطىء إذ سمع تخِذ وظاهره أنه بزنة فعِل فجيء بمضارعه مفتوح العين على الصورة الغالبة في مضارع ما كان ماضيه مكسور العين.

---

(٩١) الخصائص ٢: ٢٨٦.

(٩٢) نفسه ٢: ٢٨٧.

(٩٣) الحجة لابن خالوية ص ٢٠٣ وانظر اللسان ٥: ٩ (مادة تخذ).

الكشكشة والكسكسة:

ومما يدخل في هذا الباب أعني الزيادة الكشكشة والكسكسة وقد قال (في تفسيرهما: (وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث انكش ورايتكش واعطيتكش، تفعا هذا في الوقف فإذا وصلت اسقطت الشين، وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا اعطيتكس ومنكس وعنكس وهذا في الوقف دون الوصل)[٩٤] وقد مر الكلام على الكشكشة بصورة مفصلة والكسكسة مثلها في هوازن كما ذكر ونسبها الزمخشري إلى بكر فقال: (والكسكسة في بكر وهي ان يتبعوا كاف المؤنث سينا في الوقف نحو كشكشة تميم)[٩٥].

ويمكن أن يجمع بين النسبتين بأن يقال إن المراد ببكر هنا بكر بن هوازن على ما ورد في سبائك الذهب[٩٦].

القلب:

وهو على قسمين:

الأول: يتحول الحرف معه إلى حرف آخر في موضعه. وهذا بابه الاعلال والابدال. وليس مما نحن بسبيله هنا.

الثاني: أن يرد لفظان متفقان في الحروف الأصول، إلا أن أحد الحروف يختلف موضعه فيهما، مما يشير ظاهره إلى أنه قد أصابه قلب مكاني وهكذا سماه علماء التصريف (القلب المكاني)[٩٧]. وهذا ما نريد الوقوف عنده لأنه في نظرنا يمثل ظاهرة لهجية.

ذكر ابن جني في أكثر من موضع[٩٨] كلمات ظاهرها أنه قد أصابها قلب مكاني نحو: جذب وجبذ، وأيس ويأس، وأنى وآن، وأطيب وأيطب، وأضمحل وامضحل، واكفهر واكرهف. وجعل هذه الكلمات وغيرها مما ظاهره أنه قلب فيه حرف من مكانه قسمين: ما هو لغة واصل في اللفظين، وما قلب فيه حرف من أحد اللفظين، فأحدهما أصل والآخر مقلوب، ووضع لذلك قاعدة تقول: (كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعا أصلين ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه فهو القياس الذي لايجوز غيره، وإن لم يكن

---

(٩٤) الخصائص ٢: ١١-١٢.
(٩٥) اساس البلاغة ص ٨٢٢.
(٩٦) السبائك ص ٣٥.
(٩٧) شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ص ٢٣.
(٩٨) انظر الخصائص ١: ٦٤، ٢: ٦٩-٨٢، المنصف ٢: ١٠٤-١٠٦، سر الصناعة ١: ٢١٩.

ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه ثم أريت ايهما الأصل وايهما الفرع، وسنذكر وجوه ذلك)[٩٩]. وقد ذكر وجوه القول في ذلك بما ملخصه:

١ـ المساواة في التصرف:

إذا تصرف اللفظان تصرفا واحدا فهما أصلان ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه، نحو جذب وجبذ (وذلك أنهما جميعا يتصرفان تصرفا واحدا)[٩٩].

٢ـ سعة التصرف:

(فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفا اصلا لصاحبه)[١٠٠]، ومثل لذلك بأنى وآن حيث ذكر لأنى مصدرا هو الأنى (ولا تجد لآن مصدرا. قال الله تعالى: إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين اناه، أي بلوغه وإدراكه). ثم لم يلبث أن ذكر أن أبا زيد حكى مصدرا لآن وهو الأين وقال: (فإن كان الأمر كذلك فهما إذن أصلان متساويان).

٣ـ التصحيح مع وجودموجب الاعلال:

ذكر ذلك في كلامه على أيس ويئس بعد أن أورد رأي أبي علي في أن أيس مقلوب من يئس لأن أيس لا مصدر له، وهو مما يدخل في الوجه الثاني الذي ذكرناه حيث نص على أن ترك الاعلال إنما كان للدلالة على أنه مقلوب وأن ذلك رأى رآه هو، قال: (وأما الآخر فعندي انه لو لم يكن مقلوبا لوجب اعلاله وأن يقال: است آآس كهبت أهاب، فظهوره صحيحا يدل على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو يئست لتكون الصحة دليلا على ذلك المعنى)[١٠١].

وقد كان المنتظر أن يذكر وجها رابعا وهو كثرة الاستعمال كما صنع في كلامه على ابدال حرف من حرف ومعرفة الأصل منهما بكثرة الاستعمال إلا أنه لم يفعل، والذي أراه أن كثرة الاستعمال في هذا الباب تشير إلى الأصل أيضا، وعلى هذا نقول إن أنى يأني أصل لآن يئين، وان حكى أبو زيد لآن مصدرا، لأنها حكاية مفردة لكلمة لم تكن معروفة كثيرة الاستعمال كمصدر أنى، والا ما جهلها العلماء غير أبي زيد على أننا بهذا لا نرد رواية أبي زيد، ولكننا نقول لو كانت كثيرة الاستعمال لم تجهل. وكذلك القول في اكفهر واكرهف

---

(٩٩) الخصائص ٢: ٦٩.

(١٠٠) نفسه ٢: ٧٠.

(١٠١) الخصائص ٢: ٧١ـ ٧٢.

قال: (لان التصرف على اكفهر وقع، ومصدره الاكفهرار ولم يمرر بنا الاكرهفاف قال النابغة:

أو فآزْجَروا مُكْفَهِّراً لاكِفاءَ لــه كالليل يخلِطُ أَصْراما بأصرام

وقد حكى بعضهم: مكرهف، فان ساواه في الاستعمال فهما على ما ترى أصلان)[١٠٢] نحن لا نوافقه على انهما اصلان على القول بما حكاه بعضهم لأن هذه الحكاية لا تنهض في رأينا أمام كثرة الاستعمال، وقد قال هو عن المصدر هنا إنه لم يمرر بنا فكيف يكونان أصلين.

وأنا أحمل على القلب كل ما أورده على أنه أصلان، وأرى أن القلب يحدث في لهجة القبيلة الواحدة وفي اللهجات المتعددة، ومرد ذلك إلى تدافع الحروف على اللسان والخطأ في اخراجها، وكثيرا ما نسمع مثل هذا على السن المتحدثين باللغة الفصحى أو اللهجات العامية، ثم لا يلبث المتكلم في الغالب أن يعود إلى اللفظ الصحيح لأن لنا اقيسة نخلد اليها، ويغلب على ظني أن القبائل التي وقع فيها هذا القلب هي القبائل البدوية لتوخيها السرعة في النطق[١٠٣]، والابتعاد عن المبالغة في التأنق بالالفاظ كما يفعل الحضري[١٠٤]، فيتلقى الصغار اللفظة المقلوبة ولا تصحح لهم فتشيع ثم يجري عليها القياس في بقية المشتقات فتوجد لدينا مثل جذب وجبذ التي ذهب فيها ابن جني إلى أنهما أصلان، وشيوع جذب وما تصرف منه في لغة الأدب أكثر من جبذ وما تصرف منه يقضي بأن جبذ مقلوب جذب فقد قيل مجذوب بكثرة لا أحسب أن مجبوذا ترقى اليها.

وما عدا جذب وجبذ اللذين نص على أنهما أصلان، وأنى وآن اللذين تراجع عن القول فيهما بالقلب لحكاية أبي زيد، واكفهر واكرهف لحكاية بعضهم، أقول ما عدا هذه الثلاثة فإن كل ما ذكره نص فيه على القلب. وقد أوضحنا رأينا في هذه الثلاثة. وأنها عندنا من القلب أيضا.

---

(١٠٢) الخصائص ٢٠ ٧٣- ٧٤.

(١٠٣) في اللهجات ص ١٣٢.

(١٠٤) اللغة ص ٨٠.

الفصل الثالث

الاختلاف في الصوائت

في العربية ستة أصوات يتشابه كل اثنين منها تشابهاً كبيراً بحيث لو مطلنا الصوت باحدهما لكان الآخر، ولو قصرناه بالآخر لكان الأول. وهي الفتحة والألف، والكسرة والياء، والضمة والواو. وقد أُطلق على الأولى: حركات، وعلى الثانية: حروف، فحروف اللين مضارعة للحركات (وإنّما قلت الحركات في حروف اللين لمضارعة هذه الحروف للحركات فكرهوا اجتماع المتشابهات)[1]، والحركات ابعاض حروف المدّ كما ذكر[2]. فالضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف (وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كنّ مدّات)[3]، وقد أُطلق على الحركة: المصوّت القصير[4]، أو الحركة القصيرة[5]، وأُطلق على حروف اللّين: المصوّت الطويل[4]، أو الحركة الطويلة[5]، وسمّاها ابن جني (الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة)[6]. وقد رأيت أنّه ما دام التشابه قائماً بين حروف اللّين والحركات فإنّه يمكن جمعها في فصل واحد وجعلت المبحث الأول للاختلاف في الصوائت الطويلة أو المصوتات الطويلة وهي حروف اللّين، والمبحث الثاني للاختلاف في الصوائت القصيرة أو المصوّتات وهي الحركات.

الاختلاف في الصوائت الطويلة:

اختلفت اللّهجات العربية في نطق الكلمات التي تحتوي على حروف اللّين في الاحتفاظ بحرف اللّين أو تغييره، وهو ما أُطلق عليه الإعلال، وحقيقته إبدال حرف من حرف، أو حذف وإثبات، ولكنّه سمِّي إعلالاً لأنَّه وقع في حرف العلّة، وكذلك اختلفت

(١) المنصف ١: ٣٤٣.
(٢) سر الصناعة ١: ٢٠.
(٣) المنصف ١: ٢١٣.
(٤) التفكير الصوتي عند العرب ص ٦٨.
(٥) دروس في علم الأصوات العربية ص ١٤٧.
(٦) الخصائص ٣: ١٢٤.

اللّهجات في امالة هذه الأصوات أو تركها على حالها. وكذلك اختلاسها في النطق وتخفيفها حتى لا يبقى منها سوى بعض صوتها وهو حركتها المجانسة.

الإعلال:

وهو تغيير يصيب حرف العلّة بإبداله حرفاً آخر معتلاًّ، أو بحذفه، أو بإسكانه. وقد اختلفت اللّهجات العربيّة في عدد من الكلمات فقد مال بعضهم إلى تصحيح ما أَعلّه جمهور العرب فقال في مثل أطال: أطول، وطوبى: طيبى، وجاء بعض العرب بفُعِل من الأجوف اليائي والواوي بالواو فيهما وبعضهم بالياء فيهما فقال قوم: قيل وبيع وقال آخرون قول وبوع. وجاء بعضهم بمفعول من الأجوف من غير إعلال بالحذف فقال: مصبوون ومقوود ومدووف في مصون ومقود ومدوف، وجاء جمع كبير من العرب بمفعول من اليائي من غير حذف فقالوا: مبيوع ومديون. وغيرهم على الحذف يقولون: مبيع ومدين. وقد يقع العكس، فقد قال جمهور العرب عَور، بالتصحيح مع وجود موجب الإعلال، لشيء عارض، إلاَّ أَن بعضهم قال: عار، بالإعلال، وقلب بعضهم الألف ياء فقال في قفاي قفيّ وادغم، وقلب بعضهم الواو ألفاً فقال في يوجل ياجل، ويوتزن ياتزن، والياء ألفاً فقال في ييأس ياءس. وفيما يلي إيضاح ما تقدم:

التصحيح والإعلال:

من قواعدهم في التصريف أن الواو إذا تحركت وهي في موضع العين وكان الحرف الذي قبلها صحيحا ساكنا نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، فإذا كانت الحركة المنقولة ضمة بقيت الواو ساكنة، وإن كانت فتحة قلبت ألفا، وإن كانت كسرة قلبت ياء. وقد قالوا على هذا القياس: أجاد يجيد، وأقام يقيم، وأقال يقيل، والأصل أقْوَل يُقْوِل وأقوم يقوم وأجود يجود، وقالوا أيضا على هذا: أطال يطيل والأصل أطْوَل يُطْول، إلا أن بعض العرب قال:

صددتَ فأَطْوَلت الصّدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدودِ يدوم[٧]

فجاء بأطول على الأصل غير معتلة.

وكأني به قد ألجأته الضرورة إلى ذلك، فقد كان بين أمرين إذا أراد صيغة أفعل من الطول، إما أن يشبع فتحة الهمزة حتى يجعلها ألفا فتكون آطلت، وإما أن يعود بالكلمة إلى أصلها ويأتي بالواو لقبولها الفتحة فيتخلص من الحذف لالتقاء الساكنين الألف

---

(٧) المنصف ١: ١٩١.

المنقلبة عن الواو، واللام لاتصالها بتاء الرفع.

وقد علل ابن جني مجيء أمثال هذه الكلمات من غير إعلال بأنه شاهد على صحة ما يذهب إليه علماء التصريف من أن أصل هذه الكلمة كذا وأصل تلك كذا فهو كالتنبيه على أصول الكلمات وإن كان لقلته ومخالفته ما عليه لغة جمهور العرب مما لا يجوز القياس عليه قال: (ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه. . صددت فأطولت الصدود. . .)[8] ولا أظن العربي الذي خرج بهذه اللفظة كان يريد التدليل على أصل الباب وإنما ألجأه إلى ذلك ما ألجأه فأفاد العلماء من ذلك ما ذكر.

ومن قواعدهم أيضا أن الياء إذا سكنت وانضم ما قبلها قلبت واوا، وقد قالوا في مُفْعِل من اليسار واليقين موسر وموقن والأصل مُيْسر ومُيْقن، وقالوا في فعلى من الطيب: طوبى والأصل طُيْبي. إلا أن بعض العرب قال: طيبي بكسر الطاء، روى ذلك أبوحاتم السجستاني، وقد علل ابن جني ذلك بميل الاعرابي إلى الياء لخفتها، ولا جرم أن العرب تستخف الياء الا ترى إلى كثرة فُعِل من الواوي بالياء وقلته بالواو فهم يقولون: قيل والأصل قُول، وطيف والأصل طوف، وكذلك إذا اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأُدغمت الياءان فقالوا: سيّد وميّت وهما من ساد يسود ومات يموت ، إلا أن الحكاية التي أوردها في النفس منها شيء، ومعاذ الله أن نتهم أبا حاتم فيما روى، بل نقول إنه أمر وقع له مع اعرابي رأى أن يسجله، فالشك لا يتعرض إلى أبي حاتم، وإنما إلى الأعرابي في هذه الحكاية، فإنه بعد أن قرأ: (طيبى لهم وحسن مآب) صححها له أبو حاتم فقالى: طوبى، فأصر هذا على طيبي، ولو وقف الأمر إلى هذا الحد لقلنا لم يشأ أن يغير لهجته، إلاّ أنّ أبا حاتم يمضي في حديثه ويقول: (فلما طال عليّ قلت: طو، طو، فقال: طي، طي)[9]. ويبدو من الحكاية أن أبا حاتم كان في موضع المعلم أو الشيخ بالنسبة للأعرابي فقد بدأ الحكاية بقوله: (قرأ عليّ أعـرابي بالحرم. . .). فالاعرابي كان يقرأ على أبي حاتم، فما معنى أن يتظاهر بعدم القدرة على نطق الكلمة ويرفض نطق الواو المضموم ما قبلها، وكيف يصنع في مثل كلمة طول وبوم وبوق وسوق وغيرها، وكيف ارتضى ابن جني ان يستنبط من هذه الحكاية أن الاعرابي قد (نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين). أغلب الظنّ أن هذا الإعرابي قد قصد بهذا أن يحكي أبو حاتم قصته وأن يذكره فيعرف فحكى أبو حاتم القصة إلا أنه لم يذكره فلم يعرف.

---

(٨) الخصائص ١: ١٤٣، ٢٥٧.
(٩) نفسه ١: ٧٦.

ومن قواعدهم أيضاً أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً كما في قال وخاف والأصل قول وخوف، إلا أن العرب قد أبقت الواو في عدد من الكلمات من غير إعلال على تحركها وانفتاح ما قبلها، فمن ذلك قولهم عور، وحول وذلك أن (عور في معنى اعورّ فلما كان اعور لا بد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحّت العين في عور وحول ونحوهما لأنها صحت فيما هو بمعناها، فجعلت صحة العين في فعل إمارة لأنه في معنى افعلّ)[10]، بيد أن بعض العرب قد أجرى الإعلال في عور على القياس فقال عارت عينه: (قال الشاعر:

تسائل بابن احمر من رآه   اعارت عينه ام لم تعارا)[11]

فهذا وإن جرى فيه على القياس في حركة الواو وانفتاح ما قبلها، إلا أنه مخالف لما عليه لغة الجمهور في مثل هذه الكلمات ولذلك نص على أن ما جاء من مثل ذلك (يحفظ ولا يقاس عليه لقلته، فلا تقول: حالت عينه فهي تحال)[11]:

الحذف والذكر في مفعول من الأجوف:

صيغة مفعول من الثلاثي كما هو معلوم تأتي على زنة مفعول نحو مكتوب من كتب ومدروس من درس وهكذا، إلا أن جمهور العرب قد حذف من الأجوف الواوي إحدى الواوين[12]، فقالوا في صان يصون مصون والأصل مصوون، ومن قال يقول: مقول، والأصل مقوول، وقد جاء به بعض العرب على الأصل فقال مصوون، وقد نسب هذا إلى بني تميم (ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي يتمون مفعولا من الياء . . . وربما تخطوا الياء في هذا إلى الواو وأخرجوا مفعولاً على أصله وإن كان أثقل منه من الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه وأنشدوا فيه:

والمسكُ في عَنبره مَدْوُوْفُ

ولهذا نظائر كثيرة)[13]، وقد نص على أن هذا الذي ورد عنهم من إتمام مفعول من الواوي، شاذ في القياس والاستعمال جميعا (فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا

---

(١٠) المنصف ١: ٢٥٩.

(١١) نفسه ١: ٢٦٠.

(١٢) مذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوف هو واو مفعول، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو عين الفعل. وانظر المقتضب للمبرد ١: ١٠٠.

(١٣) الخصائص ١: ٢٦٠، ٢٦١.

يحسن أيضا استعماله فيما استعمله فيه إلّا على وجه الحكاية)[١٤].

وظاهر أن الذين أتموا مفعولا من الواوي كانوا من جفاء الطبع وثقل الحس بحيث استساغوا الجمع بين المتشابهات الثلاث على ثقلها: الواو والضمة وواو مفعول، هذا الثقل الذي لم تسغه الألسن اللهجات العامية على حرصها على إتمام الصيغة فقلبت الواو ياء في أكثر كلامها فقالوا كلام مكيول (مقيول)، ومديور من دار يدور، ويقولون راف القماش يروفه فهو مريوف (رفأ)، على انهم قد قالوا: شيء معووج من الإعوجاج إلّا أن ذلك من القلة بالقياس إلى قلب الواو ياء بحيث لا يحفل به.

أما إتمام مفعول من اليائي فهو لهجة تميم كما تقدم عن الأصمعي، فيقولون: مخيوط ومكيول، ومنه قول العباس بن مرداس السلمي:

(قـد كان قـومُك يـزعُمونَـك سيّـداً   واخـالُ أنّـكَ سـيّـد مـغْـيـونُ

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنّها تفاحة مطْيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يومُ رَذَاذٍ عليه الدَّجْن مغيوم)[١٥]

وقال بعد أن ذكر شطر بيت علقمة في المقتضب[١٦]: (فأخرجه على أصله وهي لغة لبني تميم فاشية). وقال في المنصف[١٧]: (طعام مزيت ومزيوت ورجل مدين ومديون وهو واسع فاش).

وكلام ابن جني كما ترى صريح بكثرة إتمام مفعول من الياء، وهو صريح أيضا في المقتضب بأن ذلك لهجة تميم وأنها قد جاءت بهذه الصيغة على الأصل. ونحن نتفق في هذا معه، فالأصل أن تأتي صيغة مفعول على مفعول في الواوي واليائي فيقال: مصوون ومبيوع ثم استشعر الثقل الزائد مع الواو فحذف إحدى الواوين وبقي مصون ومقول، واستخف البدوي الياء مع المحافظة على الصيغة وهو الأصل فأقرها وقال مبيوع ومسيور به لأن (الياء خفيفة ليست في ثقل الواو فاحتملت الضمة لذلك)[١٨]، ولهذا لا نوافق على أن لهجة تميم قد جاءت نتيجة القياس الخاطىء من قبل الاطفال: (قاس الطفل التميمي صيغة اسم المفعول من الأجوف على صيغته من الصحيح)[١٩].

---

(١٤) نفسه ١: ٩٩.
(١٥) الخصائص ١: ٢٦١.
(١٦) المقتضب لابن جني ص ٣١.
(١٧) المنصف ١: ٢٨٧.
(١٨) نفسه ١: ٢٨٤.
(١٩) في اللهجات ص ١٦٣.

ولا شك أن مثل كلمة مبيع فيها من عناية الحضارة وتأنقها في انسجام الأصوات ما لا نجده في مبيوع على بساطتها في مجيئها على صيغة الصحيح، فقد حذف في مبيُع من مبيوع عين الفعل أو واو مفعول على أي من القولين المتقدمين فبقي مبيع على رأي الخليل وسيبويه، استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فكسر الأول، وعلى رأي الأخفش بقي مبْوع بسكون الباء والواو فكسرت الباء لالتقاء الساكنين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

نعم يمكن أن نعلل بالقياس الخاطىء ما جاء عن بعض العرب مما فيه مخالفة لكلتا اللهجتين وذلك قولهم: (رجل مهوب، وبرّ مكول، ورجل مسور به)[20]، فهو على لهجة أهل الحجاز ينبغي أن يكون: مهيب ومكيل ومسير، وعلى لهجة تميم: مهيوب ومكيول ومسيور به فهذا خالف اللهجتين جميعا، فلعل القائل قد علم أن الحجازيين يأتون بالكلمة بحرف واحد هو الياء فجاء بها بحرف واحد هو الواو لأن أهل البداوة أميل إلى (مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية)[21]، والضمة بعض الواو كما تقدم.

أما ابن جني فقد علل ذلك بأنه على قياس قول الخليل مما قلبت فيه الياء واوا، لأن الخليل يرى كما قدمنا أن المحذوف من مفعول الواو لا العين، وجعل ابن جني ذلك القلب (ساذجا أو كالساذج، لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال فان المحبوب إذا كثر ملّ)[22].

وأرى أن القول بالقياس الخاطىء أولى من القول بالقلب الساذج لغير علة سوى أن المحبوب وهو الياء قد ملّ ههنا فتحول القائل إلى الواو. ويمكن على قياس قول الأخفش بأن المحذوف العين، أن يكون القائل قد حذف الياء، ثم حرّك الباء بالضم بمناسبة واو مفعول، ويكون قد اختار الواو لخشونته وبداوته.

الاعلال غير المقيس:

ورد عن بعض العرب قلب بعض حروف اللين على غير القياس المعروف فيها فمن ذلك: الألف والياء:

---

(٢٠) الخصائص ١ : ٨٧.
(٢١) في اللهجات ص ٩١.
(٢٢) الخصائص ١ : ٨٧.

معلوم أن ياء المتكلم يكسر لها موضع الاعراب في الاسم الذي قبلها لمناسبتها فتقول في نحو كتاب زيد، إذا اضفت إلى نفسك: هذا كتابي بكسر الباء لمناسبة الياء، فإذا كان الحرف الذي قبلها الفا ترك على حاله إلّا فيما سنذكره، لأن الألف لا يمكن اظهار الحركة عليه، فقالوا: عصاي وفتاي، إلّا أن بعض العرب قد ابدل الألف ياء وادغمها في ياء المتكلم، وكأن ذلك كما قال أبو علي إنما كان تعويضا عن الكسرة قبل الياء التي للمتكلم، وهي لهجة فاشية فيهم كما ذكر ابن جني، وقد قرىء بها في القرآن الكريم: يا بشرَيّ: (قال أبو الفتح: هذه لغة فاشية فيهم، ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌ في مَعَدّ ... ويطعَنُ بالصُّمُلّةِ في قَفَيّا
فإنْ لم تَثْأرا لي من عِكَبّ ... فلا أرويتما أبدا صَدَيّا

ونظائره كثيرة جدا، وقال لي أبو علي: إن قلب هذه الألف لوقوع الياء بعدها ياء كأنها عوض مما كان يجب فيها من كسرها لياء الاضافة بعدها)[٢٣].

والذي أراه في هذا أن توخي السرعة في النطق وهي من صفات البداوة[٢٤] هو الذي جعل هؤلاء يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم، ليكون العمل والصوت من وجه واحد، وينتقل لسانهم نقلة واحدة، ولا شك في أن ذلك اخف عليهم وأسرع من ابقاء الألف وبعدها الياء مع ما في ذلك من تحول إلى نبر الشدة بالإدغام وهو مما يميل إليه البدوي. ويزداد البعد بين الكلمتين في الوقف، لانك في الوقف تمد الألف باسترخاء لسكون الياء بعده فتقول: قفاي، أما مع قلبها ياء فتقول قفيّ، ولا شك في أن هذه اسرع من سابقتها. والذي يدل على ذلك أن جمهور العرب قد فعلوا ذلك مع لدى وإلى وعلى لكثرة استعمالهم إياها فقلبوا الألف في كل واحد منهن ياء وادغموا في ياء المتكلم فقالوا: لديّ وإليّ وعليّ، وهم حين يكثرون من استعمال لفظة ما يميلون إلى نطقها بصورة تجعلها خفيفة سريعة وإن أدى ذلك إلى أن يحذفوا منها أو يغيروا فيها، كما فعلوا في لم يك ومن لد.

الألف والواو والياء:

ذكر أن العرب تقول في ييأس ياءس، وفي يوجل ياجل، وحكى أبو زيد تصغير دابة دوابة مكان دويبة، وقد بين أن هذا القلب إنما هو للتخفيف لأن الألف ههنا اخف عليهم من نطق الياءين في ييأس والياء والواو في يوجل، والواو والياء في دويبة، وان كانت الواو أو

---

(٢٣) سر الصناعة (المتحف) ٢: ١٣٢، وانظر المنصف ١: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٢٤) نفسه ٢: ١٣٢، ١٣٣.

الياء ساكنة (وذلك انهم رأوا أن جمع الياء والألف اسهل عليهم من جمع الياءين والياء والواو)[٢٥] وذكر ان طلب الخفة حملهم على أن أبدلوا الألف من الواو في غير هذا الموضع كما قال:

(تُبتُ إليك فتقبلْ تابتي
وصَمتُ ربّي فتقبلْ صامتي

يريد تـوبتي وصومتي، وله نظائر، وقال الآخر:

ومـن حـديـثٍ يَـزيـدُنـي مِقَـةً ما لحـديثِ المـامـوقِ من ثمن

يريد المومُوق، وقال رسول الله ﷺ: ارجعن مازورات غير ماجورات، وأصله: موزورات فقلبت الواو الفا تخفيفا)[٢٦].

ومن ذلك أيضا قول بعضهم: يا تزن في يوتزن، وبعض أهل الحجاز يقول: ايتزن، وفسر ابن جني ذلك أيضاً بطلب الخفة [٢٧]. وأرى أنه يمكن أن يقال إن الابدال في ياتزن لم يكن من يوتزن، وإنما هو من يتّزن بعد القلب والادغام، وكأن الذين قلبوا التاء المنقلبة عن الواو قد فروا من نبر الشدة بنطق الحرف مضعفا الى نبر الطول بالألف، ويغلب على الظن أنهم أهل حضارة،ولا شك في أن نطق الألف قبل التاء يعطي المتكلم قدرا من الراحة والاسترخاء، لا يتأتى في نطق تاءين مدغمتين.

وأما قول بعض أهل الحجاز ايتزن، فأرى أنه يمكن أن يقول فيه إنه جاء على أصل قلب الواو ياء، وذلك لسكونها وانكسار ما قبلها، كما قالوا في مِوْزان ميزان، فاتزن افتعل من وزن والأصل إوْتزن سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء، ويمكن أن يقال أيضا إن الذين قلبوا واو وزن في يفتعل الفا وفي افتعل ياء إنما كانوا يفرون من التاء المشددة بعد قلب الواو تاء في الكلمتين وهم أهل الحضارة، فنحوا بالتاء الأولى التي هي واو في الأصل إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فكانت الألف في يفتعل لانفتاح الياء فصار ياتزن، والياء في افتعل لانكسار الهمزة فصارت ايتزن، كل ذلك ممكن، وجامعه طلب الخفة كما ذكر، وهذا الاخير احب الي واقرب لانه ليس فيه سوى حذف أحد الحرفين تخفيفا ومطل الصوت بحركة ما قبله تعويضا عنه.

---

(٢٥) سر الصناعة (المتحف) ٢:١٣٢، وانظر المنصف ١:٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٢٦) نفسه ٢:١٣٢، ١٣٣.
(٢٧) المنصف ١:٢٠٥.

الامالة :

حقيقتها :

الإمالة عند ابن جني (إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت)[٢٨]،(ألا تراك قربت فتحة العين في عالم من كسرة اللام منه بان نحوت نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء)[٢٩]، وسمى هذه الألف ألف الامالة ووصفها بأنها (التي تجدها بين الألف والياء نحو قولك في عالم وخاتم عِالم وخِاتم)[٣٠]، وفرق بينها وبين ألف أخرى سماها الف التفخيم[٣١]، وتنص عبارته على أن الألف في التفخيم هي التي مالت نحو الواو، أما في الامالة فإن الفتحة قبلها هي التي مالت نحو الكسرة: (وأما الف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلاُم عليكم وقُام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو. كما كتبوا: احديهما وسويهن بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى كسرة)[٣٢].

فالامالة في الأصل عنده نوع من الإنسجام الصوتي بين الحركات يؤدي إلى تغير في الألف (لأن الألف لا يكون ما قبلها أبدا إلا مفتوحا)[٣٣]، و(الألف المحض لا يكون الا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر امالة الفتحة الى جانب الكسرة ضرورة)[٣٤].

أما عبارة سيبويه فإنها تؤكد على عكس هذا، وإن كانت النتيجة واحدة إذ يرى أن الامالة إنما تكون في الألف بان ينحى بها نحو الياء ولاجل الألف المنحو بها هذا النحو تغير الحركة قبلها (فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عِابد وعِالم ومسِاجد ومفِاتح وعذِافر وهِابيل، وإنما امالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الادغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر فجعلوها بين الصاد والزاي. . .)[٣٥]. فالألف عند سيبويه قد اميلت لاجل الكسرة التي بعدها، أما الحركة التي قبلها فإنها تمال بسبب امالة الالف (واعلم أن الألف إذا دخلتها الامالة دخل الامالة ما قبلها)[٣٦]، ويبدو

---

(٢٨) سر الصناعة ١: ٥٨ وبهذا عرفّها أيضاً في اللمع، انظر شرح اللمع ورقة ٣٠٠.
(٢٩) الخصائص ٢: ١٤١.
(٣٠) سر الصناعة ١: ٥٥.
(٣١) نفسه ١: ٥٦.
(٣٢) سر الصناعة ١: ٥٦.
(٣٣) المحتسب ١: ٢١٩.
(٣٤) شرح الشافية ٣: ٤.
(٣٥) الكتاب ٢: ٢٥٩.
(٣٦) نفسه ٢: ٢٦٣.

ان ابن جني قد رجع إلى مذهب سيبويه في بعض اضرب الامالة حيث قال في امالة ما الالف فيه منقلبة عن ياء: (فاصطِادوا. فتميل الألف بعد الطاء إذ كانت منقلبة عن ياء الصيد.)[٣٧].

والذي أراه أن الامالة فيما ذهب إليه سيبويه أصوب، لان الحركة قبل الألف إنما كانت بسببه ولمناسبته فتغير اذن بتغيره. بل انني اذهب الى ابعد من هذا فأرى أن الحركة التي قبل الألف لا وجود لها، لا في الامالة ولا في غير الامالة، وما يقال لنا من أن ما قبل الألف مفتوح إن هو إلّا تصور منطقي للحركات لا وجود له في الاصوات، فنحن نتكلف كثيرا اذا زعمنا وجود حركة هي الفتحة الممالة نحو الكسرة قبل الالف الممالة نحو الياء في مثل قولنا في لهجة كثير من العراقيين: «(زين وشين) وفي قول أهل الموصل: (امبيغح)، أي البارحة فصوت الألف الممال هو وحده الذي يسمع سواء أكان الصوت ممطولا أم مختلسا، فلفظ زين مثلا يمكن أن يكتب هكذا Zane وصوت اللين يشبه صوت اللين المسموع في كلمة Name فهو صوت واحد، وهو غير الصوت المسموع مع فتح الزاي، لانه حينئذ صوتان الفتحة والياء ولا يعطيان صوت الامالة، وفي لهجات بعض البدو في العراق نسمعهم يقولون: زَيْن فهما صوتان، أما مع كسر الزاي كما في نواحي جنوب العراق فهو صوت واحد طويل زِيْن Zeen مثل Seen.

وهذا الرأي ههنا يجعلنا نتعجل القول الذي سيأتي في الكلام على حروف اللين في باب الأصوات ونقرر أنه ما دامت حروف اللين حركات مشبعة، فلا معنى للقول بأن قبلها حركات من جنسها سواء كان الحرف ممالا أم غير ممال.

أنواعها:

يفهم من كلام ابن جني أن الامالة قد تكون بان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبعدها الف، وهذه هي الامالة المعروفة واذا اطلق لفظها جرى عليها كأمالة فتحة العين من عابد لمكان الكسرة بعد الألف والميل بالألف نحو الياء. ونوع ثانٍ يمكن أن يدخل في هذا وهو إمالة الألف نحو الواو وذلك ما أطلق عليه التفخيم كما في الف الصلوة والزكوة. ونوع ثالث لا يكون مع الألف بل تكون الحركات فيه ممالة وموضعه في مبحث الحركات.

علة الامالة:

علل ابن جني الامالة بأنها إنما تكون لضرب من تجانس الصوت، وذلك أنه يرى

---

(٣٧) انظر الأصوات اللغوية ص ٣٩.

الامالة كما قدمت في الحركة أولا فيكون الألف تابعا للحركة الممالة كي يتم التجانس (فكما أن الحركة ليست فتحة محضة فكذلك الألف التي بعدها ليست الفا محضة، وهذا هو القياس لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة فكذلك الألف اللاحقة لها)[٣٨]. هذا عن امالة الألف، أما لماذا اميلت الفتحة ابتداء حتى نضطر للتجانس في الألف فإنه يرى أن ذلك إنما كان لضرب من الادغام اطلق عليه الادغام الاصغر ووصفه بأنه تقريب الصوت من الصوت من غير ادغام يكون هناك، ثم قال: (.. ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة فأملت الألف نحو الياء)[٣٩].

ولم أجده يذكر من من القبائل العربية كانت تميل، وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه يمكن (أن تنسب الامالة إلى جميع القبائل الذين عاشوا في وسط الجزيرة العربية وشرقيها، واشهرها تميم وأسد وطيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب)[٤٠] وأن ينسب عدم الامالة إلى (جميع القبائل التي كانت مساكنها غربي الجزيرة بما في ذلك قبائل الحجاز امثال قريش والأنصار وثقيف وهوازن وسعد بن بكر وكنانة)[٤٠] فهي عنده من مظاهر البداوة وقفت عندها القبائل البدوية (ولم تتطور الامالة في السنتهم إلى الفتح كما حدث عند الحجازيين)[٤١].

والذي يفهم من كلام سيبويه الذي فصل اضرب الامالة في الأفعال والأسماء، إنها لم تكن لازمة بكل انواعها في كل القبائل بل قد يميل بعضهم ما يفتحه الآخرون ويفتح ما يميلونه: (واعلم أنه ليس كل من امال الالفات وافق غيره من العرب ممن يميل ولكن قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه، ويميل بعض ما ينصب صاحبه.. فإذا رأيت عربيا كذلك فلا ترينه خلّط في لغته ولكن هذا من امرهم)[٤٢].

وذكر من اضرب الامالة ما ختمه بقوله: (وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز)[٤٣] ومنها ما وصف الامالة فيه بأنها مستتبة ثم قال عنه: (وجميع هذا لا يميله ناس كثير من تميم وغيرهم)[٤٤]، ومنع الامالة في موضع آخر وقال: (ولا نعلم احدا يميل هذه الألف إلاّ من لا يؤخذ بلغته)[٤٥]. وفي موضع آخر قال: (واعلم أن هذه الالفات لا يميلها أحد الا من لا

---

(٣٨) سر الصناعة ١ :٥٨ ـ ٥٩.
(٣٩) الخصائص ٢ : ١٤١.
(٤٠) في اللهجات ص ٦٠.
(٤١) نفسه ص ٩٠.
(٤٢) الكتاب ٢ : ٢٦٣.
(٤٣) نفسه ٢ : ٢٥٩.
(٤٤) نفسه ٢ : ٢٦١.
(٤٥) نفسه ٢ : ٢٦٥.

يؤخذ بلغته)[٤٦]، وقال عن موضع تنازعته الامالة والفتح (وكلاهما عربي له مذهب)[٤٧].

هذا القلق في الصوت الذي نسمعه في الامالة على السن القبائل العربية، والتردد بين ظهوره احيانا في قبيلة وخفائه في اخرى، وظهوره في بعض القبيلة وخفائه في بعض، واختفائه في حاضرة الحجاز، وظهوره في بعض صوره عند بعضهم، وكثرته في قبائل البداوة وخفائه في بعض صوره عندهم، يجعلنا نميل إلى أن الصوت كان يمر بمرحلة اضطراب وقلق هي ارهاصات تطور صوتي فيه تخليط بين الالف التي هي من اصل ياء والتي جاءت زائدة ابتداء والتي هي منقلبة عن واو، فهو اذن صوت كان يمر بمرحلة انتقال، ويرى الدكتور ابراهيم انيس أن الامالة فيما كان من الياء كانت مرحلة الانتقال الى الألف فباع عنده كانت (بِيْع ثم امالة ثم فتح... ونستنبط من هذا ان قبائل الحجاز التي عرف عنها الفتح قد قطعت مرحلة اخرى في تطور لهجاتها..)[٤٨]. أما ما لم يكن منقلبا عن ياء فقد علله بالانسجام الصوتي (فليس هذا الا نوعا من الانسجام بين اصوات اللين... ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح وبالعكس يتطلب مجهودا عضليا أكبر مما لو انسجمت اصوات اللين بعضها مع بعض بان تصبح متشابهة لان حركة الامالة اقرب الى الكسرة منها الى الفتحة)[٤٩] وبنى على ذلك (ان كلمة كتاب كما ينطق بها بغير امالة اقدم في نسجها منها مع الامالة)[٥٠]، وأما ما كان من الامالة فيما أصله واو فقد ذكر انه من الصعب تبريره من الناحية الصوتية كالامالة في خاف لان حق الامالة هنا أن تكون نحو الواو لا الياء، وذكر أن المبرد انكر هذه الامالة ووصفها بالقبح (الا اذا كان هناك ما يبررها ككسرة تسبق الالف كما في امالة ربا التي قرأ بها الكسائي وحمزة)[٥١].

والذي أراه ان ظاهرة صوتية واحدة لا ينبغي أن يتجزأ تفسيرها ومن الصعب أن نقتنع بأن الحجازيين كانت لغتهم متقدمة متطورة في مثل لفظة سار بغير امالة وان التميميين قد تخلفت لغتهم لبقاء الامالة فيها، ثم تكون لهجة الحجاز متخلفة عن التطور في لفظة كتاب بغير امالة بينما تكون لهجة البادية أحدث في تطورها لأنها امالت الألف فيها. إنه لا بد من تفسير واحد لكل اضرب الامالة وهو عندي يحتمل أن يقال إن ما نسمعه الفاً الآن كان في الأصل أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من الواو، أما الرقيق الذي يقرب من الياء فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها ياء كسار يسير، وأما الفخم الذي يقرب من الواو فجاءت عنه بعد تطوره الافعال التي عينها واو، وما الامالة

---

(٤٦) الكتاب ٢: ٢٦٤.
(٤٧) نفسه ٢: ٢٦٥.
(٤٨) في اللهجات ص ٦٦ ـ ٦٧.
(٤٩) نفسه ص ٦٧.
(٥٠) في اللهجات ص ٦٨.
(٥١) نفسه ص ٦٩.

والتفخيم إلا آثار هذين الصوتين، فالصوت الذي يسمع في الامالة هو صوت الألف قديماً حيث تطور صوت الامالة إلى صوت الألف المحضة ـكما نسمعها اليوم ـ عند قبائل العرب المتحضرة وبقيت آثاره عند القبائل البدوية، وسجلت بعض آثاره عند بعض قبائل الحجاز ولعلها كانت على اطرافها بين الحضارة والبداوة، وهذا الرأي قريب مما فسر به الدكتور انيس الامالة في الياثي وإن لم يكن هو هو.

وهكذا نقول في مثل كاتب مما جاءت الألف فيه زائدة، حيث زيدت أولاً بصوت الامالة، الصوت القديم للالف ثم تطورت الى الالف الحديثة، وكذلك فيما جاء ممالاً من الواوى، وقد اثبته سيبويه وهو مشافه للعرب فلا عبرة بانكار المبرد اياه. وقد قال سيبويه عن الامالة في الاسماء في مثل عصا وقفا (وهذا قليل يحفظ)[٥٢]، أما في الافعال فقد جعلها سائغة كثيرة: (والامالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت غزا وصفا ودعا، وإنما كان في الفعل متلئباً لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى، الا تراك تقول غزا ثم تقول غُزى فتدخل الياء وتغلب عليه)[٥٢]، وعلى أنه متلئب جائز فقد نص على أن ناساً كثيراً من تميم وغيرهم لا يميلونه. فهو إذن مما تنازعه الصوتان القديمان للألف الحديثة كما نرى فكان بعضهم يلفظ بالامالة نحو الياء، وبعضهم بالامالة نحو الواو، وغلب عليه الواو والتفخيم، ولذا كان الذين يميلونه نحو الياء ليس فيهم الناس الكثير من تميم وغيرهم لأنهم قد مالوا فيه الى النطق المفخم بالواو وعليه جاء قولهم بالتفخيم: (الصلوة والزكوة ودعا وغزا وقام وصاغ وكما أن الحركة أيضاً هنا قبل الألف ليست فتحة محضة بل هي مشوبة بشيء من الضمة فكذلك الألف التي بعدها ليست الفا محضة لأنها تابعة لحركة هذه صفتها فجرى عليها حكمها.)[٥٣]. وكلا الصوتين القديمين اعني صوت الأمالة نحو الياء وصوت التفخيم نحو الواو ما تزال آثارهما باقية في بعض اللهجات المحلية اليوم فنسمع بعض العراقيين يقول في جاء البارحة مثلا جا امبيغح بالامالة المرققة نحو الياء كما في الموصل، ومن يقول في السلام عليكم: سلُام علَيكم بالامالة المفخمة نحو الواو كما في راوة.

الامالة مع حروف الاستعلاء:

الحروف المستعلية هي الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء (ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الاعلى)[٥٤]، وحروف الاستعلاء هذه تمنع الامالة لما بينهما من تباين (فإذا كان واحد من هذه الحروف قبل الألف أو بعدها مفتوحاً أو مضموماً منع الامالة)[٥٥]، وعلى هذا فإن الذي قال في (عابد عِابد لم يقل في صالح صِالح ولا في ضامن

(٥٢) الكتاب ٢: ٢٦٠.
(٥٣) سر الصناعة ١: ٥٩.
(٥٤) سر الصناعة ١: ٧١.
(٥٥) شرح اللمع ورقة ٣٠٧.

ضِامن، وكذلك البقية)[٥٦]، إلا أنه قد قرىء: (فاصطِادو) بامالة الألف بعد الطاء، وقد علل ذلك بأن الذي شجع على الامالة مع وجود الطاء وهو من حروف الاستعلاء وكذلك الصاد كون الألف منقلبة عن ياء الصيد، وأمر آخر هو: (ان حروف الاستعلاء لا تمنع الامالة في الفعل إنما تمنعها في الإسم نحو طالب وظالم، فاما في الفعل فلا، ألا تراهم كيف امالوا طغِى وقضِى وهناك حرفان مستعليان مفتوحان، وسبب ذلك ايغال الافعال في الاعتلال وانها اقعد فيه من الاسماء.)[٥٧].

وهذا المعنى اعني منع الامالة في الاسم لا في الفعل لكثرة تغير الأخير بالإعلال كان قد ذكره في المنصف وهو يستدل على أن (الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها و انها لا تتقارّ على حال واحد، فلذلك كثر فيها الإعلال، ألا تراهم امالوا مثل صار وطاب مع أن فيهما حرفاً مستعلياً لأنهما فعلان، ولم يجيزوا ذلك في صالح وخالد لأنهما اسمان.)[٥٨]، وجعل سبب الامالة الفعلية حسب، ولم يعتد بأن اصل الألف ياء كما فعل في المحتسب حين ذكر قراءة فاصطادوا وقال: (فتميل الألف بعد الطاء إذ كانت منقلبة عن ياء الصيد)[٥٩]، بل إنه أثار مسألة كون الألف منقلبة عن ياء وقدم ما يراه في نقض الإمالة بسبب الأصل.

والذي أراه أنه لم يكن مصيباً في المنصف، وان الذي دعا إلى الامالة مع وجود حرف الاستعلاء إنما هو كون الألف اصلها ياء على ما ذكر في المحتسب وهو عندي مذهبه الأخير لأن تأليفه كان متأخراً. وأما ما أستدل به في المنصف ففيه وهن ظاهر فإنه بعد أن سأل (ما تنكر أن تكون الامالة إنما حسنت في مثل صار وطاب لأن الفهما منقلبة عن ياء) أجاب بأنهم (قد أمالوا خاف وأصل الفه من الواو) ثم أثار أمراً يتعلق بحركة الواو في خوف وانها مكسورة فما تنكر أن يكون الذي دعاهم إلى الإمالة انها مكسورة، وأجاب عن ذلك بامرين: الأول: إنهم أمالوا (طاب وأصله طيب بالفتح)، الثاني: (ان انكسار الحرف لا يجيز امالته وليس هذا مذكوراً في الاسباب الستة الحادثة عنها الامالة)[٦٠].

والذي دعاني إلى توهين قوله أمران:

---

(٥٦) سر الصناعة ١: ٢١٨.
(٥٧) المحتسب ١: ٢٠٦.
(٥٨) المنصف ١: ٥٥، ٥٦.
(٥٩) المحتسب ١: ٢٠٦.
(٦٠) اسباب الامالة الستة كما في شرح الشافية ٣: ٥: ١ـ مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد ٢ـ مناسبة ذلك لصوت الكسرة بعدها كعالم. ٣ـ مناسبة لصوت الياء قبلها كسيال وشيبان ٤ ـ مناسبة فاصلة لفاصلة مماله، كالضحى لمناسبة قلى. ٥ـ مناسبة مالة لامالة قبل الفتحة نحو: رأيت عمادا. ٦ ـ مناسبة نطقك بالألف بصوت نطقك باصل تلك الألف كسار.

الأول: ان الامالة ظاهرة صوتية تناولت الأسماء كما تناولت الأفعال، ولم يخصوا الاسماء فيها بشيء للتفريق بينها وبين الأفعال، ولذا فلا نرى أي مبرر مقبول لأن يقال إنما كان هذا في الفعل لأنه فعل، ولا يكون في الاسم بسبب اسميته، إذ لا فرق من حيث الصوت بين قولنا: طالب، علم شخص، وطالب في الأمر من طالب إذا وقفنا عليهما.

الثاني: انه لم يكن موفقاً في ما استدل به، فقد ذكر الامالة في خاف لينقض القول بأن ما أميل من الفعل إنما كان بسبب الياء وهذا من الواو. فظهرت امامه مشكلة الكسرة في الواو التي يمكن أن يقال إنها سبب الامالة لأن الكسرة بعض الياء، فأجاب بما قدمناه، واستدلاله بطاب يعود إلى أصل المسألة لأنه من الياء فقد يقال إن الياء سبب الامالة فيعود ليقول أُميلت خاف ولا ياء، ويقال له هناك كسرة فيقول أميلت طاب ولا كسر، وهذا دور. ونحن إنما نسأل عن الكسرة عند عدم الياء لأنها بعضها فأما إذا وجدناها فلا نظر إلى الفتحة فيها، وعلى هذا فاستدلاله بطاب ساقط.

وإما اتكاؤه على أسباب الامالة الستة وانه ليس بينها انكسار الحرف فيوقعه في اشكال، وذلك انه يقال له ليس من أسباب الامالة الستة الفعلية فما الذي سوغ الامالة في خاف وليس فيها من أسبابها شيء مع وجود حرف الاستعلاء أيضاً. إنه لا مفر من القول بأن الامالة إنما كانت مع وجود حرف الاستعلاء بسبب صوت الياء في الأصل سواء كانت تامة كما في طَيِب أم كان بعضها (كسرة) كما في خوِف، قال الرضي وهو يذكر أسباب الامالة: (أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء، أو واو مكسورة، كباع وخاف)[٦١]، وبهذا نفسر الامالة التي ذكرها أيضاً في طغى وقضى[٦٢]، إذ أصل الألف فيهما ياء.

الاختلاس والحذف:

إشباع الحركة يؤدي إلى حرف لين من جنسها كما سيأتي، ومعنى ذلك أن اختلاس حرف اللين والمد واضعافه يؤدي إلى حركة من جنسه لما تقدم من قوله إن الحركات ابعاض حروف المد واللين، وقد ذكر لذلك شواهد منها قوله تعالى: والليل إذا يسر، وقوله سبحانه: ذلك ما كنّا نبغ، وقوله سبحانه: الكبير المتعال. ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

سيفي وما كنّا بنجد وما ... قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهق

فانت ترى أن الياء قد اختلست في كل هذا واضعفت حتى لم يبق منها سوى

(٦١) شرح الشافية ٣: ٥.

(٦٢) المحتسب ١: ٢٠٦.

الكسرة التي قبلها، ولذا عبر عن ذلك بالحذف[٦٣]، ووصفه بأنه (كثير في الكسرة)[٦٤]

ومن اختلاس الواو واضعافها قول الأسود بن يعفر:

فألحقتُ أخراهمْ طريقَ ألاهُمُ.....

يريد: أولاهم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: يَمْحُ اللهُ الباطلَ، وقوله سبحانه: سندعُ الزبانيهْ، ولكي لا يقول قائل إن الواو قد حذفت في النطق بسبب التقاء الساكنين ههنا قال: (كتبت في المصحف بلا واو لنوقف عليها كذلك)[٦٥]. فلو أردت الوقف على يمح أو سندع لوقفت عليها بغير واو على ما ذكر.

وقد حذفت الألف كما حذفت الواو والياء، فمن ذلك قول رؤبة:

وصّـانِيَ العجّـاجُ فيمـا وصَّنِـي

(يريد: فيما وصاني. وذهب ابو عثمان في قوله عز اسمه: يا أَبَتِ، إلى أنه اراد يا ابتاه وحذف الألف.)[٦٦].

وقد علل ابن جني اضعاف حرف اللين وحذفه بأنه كان للتخفيف: (وأما حاش الإله، فمحذوف من حاشا تخفيفاً.)[٦٧]، وشبهه بحذف الحركة للتخفيف قال عن الحروف: (وقد حذفت أيضاً استخفافاً كما تحذف الحركة)[٦٨]، وأعاد ذكر عدد من الشواهد التي مر ذكرها.

والذي يتجه لي في هذا أن الحذف في الشعر إنما كان في لهجة البداوة للضرورة، ألا ترى إلى رؤبة كيف قال أولاً وصاني وأثبت الألف، ثم ألجأه الوزن إلى أن حذف وقال: فيما وصّني، ويبدو أن هذا الحذف كان مستساغاً في لهجة البدو لميلهم إلى السرعة في النطق[٦٩]، ولأنهم ليست لهم عناية أهل الحضارة وولعهم في صحة الكلام[٧٠].

ولكن إذا صح التعليل بالسرعة في لهجة البدو فكيف نفسر ما ذكر من آيات؟

يمكن أن نجعل الآيات التي أوردها ثلاثة أصناف:

الأول: حذف حرف اللين منه لأجل فواصل الآي كما في قوله تعالى:

---

(٦٣) الخصائص ٢: ٢٩٢.

(٦٤) نفسه ٣: ١٤٣.

(٦٥) نفسه ٢: ٢٩٣، ٣: ١٣٤.

(٦٦) الخصائص ٢: ٢٩٣، ٣: ١٣٤.

(٦٧) المحتسب ١: ٣٤١.

(٦٨) الخصائص ٢: ٣١٦.

(٦٩) في اللهجات ص ١٣٢.

(٧٠) اللغة ص ٨٠.

والليل إذا يسر، فهي من سورة الفجر، وقبلها: (والفجر، وليال عشر، والشفع والوتر، والليل إذا يسر. . .) فالحذف هنا للمناسبة.

ويدخل في هذا قوله تعالى: (الكبيرُ المتعال) إذ هي في سورة الرعد، والفواصل قبلها وبعدها: (بمقدار، المتعال، بالنهار، من وال، الثقال، المحال، في ضلال، والآصال. . .).

الثاني: الحذف للسرعة، كمافي (ذلك ما كنّا نبغ) وهذا النوع من الحذف وان كان من مظاهر البداوة، إلا أنه ورد في لغة الكتاب الكريم ليعطي السامع صورة السرعة في النطق وفي الحركة. إذ الآية تصوّر حرص موسى على مقابلة العبد الصالح الذي آتاه الله من لدنه علما، وكان فتى موسى قد نسي أن يذكر له ذهاب سمكتهما في البحر قرب الصخرة، فلما أحس بالجوع وأراد الغداء ذكر له ذلك، فكأن الآية تسهم بهذا الحذف في تصوير شوق موسى لسرعة اللقاء بسرعة الارتداد نحو المكان، فكانت سرعة اللفظ في الكلمة: (ذلك ما كنّا نبغ فارتدّا على آثارهما قَصَصا)، وأشبع النطق إن شئت بالألف من كنا والياء من نبغي لترى الفرق بين لهفة المشتاق في النطق، وتراخي المتثاقل عن اللقاء.

الثالث: الحذف لإلتقاء الساكنين، وذلك قوله تعالى يمحُ اللهُ الباطل، فهو حذف في اللفظ لإلتقاء الواو الساكنة مع اللام الساكنة من اسم الجلالة، واما دعواه بأنها كتبت في المصحف من غير واو ليوقف عليها بلا واو أيضا، فلا دليل عليها، ولنا أن نقول إنها انما كتبت بلا واو لمنع الوقف عليها فهي صورة الصوت عند وصله ولا مجال للوقف على هذا الصوت وكيف يستقيم المعنى لو وقف على يمحو، ثم استأنف القارىء: الله ما يشاء؟ وهذا عندنا شبيه بترك كتابة التاء في (رحمت الله)، و (سنت الله)، بالهاء حتى لا يوقف عليها. واما (سندع الزبانية) فانها من هذا أيضا مع ما فيها من إشعار بالسرعة في الدعوة، ومقابلة ليدع التي قبلها في قوله سبحانه: (فليدع ناديه ، سندع الزبانيهْ).

الاختلاف في الصوائت القصيرة:

تختلف اللهجات العربية في نطق الصوائت القصيرة اختلافا بينا في بعض ألفاظها، فقد يحرك الحرف في لفظة بالكسر في لهجة ويكون بالضم في لهجة ثانية، وقد يكون الحرف ساكنا في لهجة وهو متحرك في أخرى، وقد تمال الحركة في هذه ولا تمال في تلك، وقد تشبع الحركة حتى تكون حرف لين، أو يختلس حرف اللين حتى يعود حركة من جنسه، وقد ذكر ابن جني ذلك كله، إلا أنه قد يذكر اللهجة معزوة وقد يغفل عزوها وقد يعلل اختلاف الصوت وقد لا يعلله.

بين الضم والكسر:

ذكر ابن جني مما اختلفت فيه لهجات القبائل العربية بين الضم والكسر قولهم: صنوان وصُنوان، ونسب الكسر لأهل الحجاز، والضم لتميم وقيس[٧١]. ومن ذلك أيضا قراءة ربيون. (قال أبو الفتح: الضم في ربيون تميمية والكسر أيضا لغة)[٧٢]، ولم يذكر الكسر لغة من هي. ومن ذلك أيضا قراءة بالعُدوة والعِدوة بالضم والكسر وقرأ بالفتح أيضا، وذكر أنها لغة (كَقولهم في اللبن رِغوة ورَغوة ورُغوة ولها نظائر)[٧٣] وذكره الضم ههنا في موضعين يقوي ما ذهب اليه الدكتور أنيس من أن القبائل البدوية قد مالت (بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم)[٧٤] إلا أن هذه القاعدة التي قررها نجدها تهتز أمام سنبة الضم للحجازيين والكسر للتميميين في قول ابن جني وهو يفسر قراءة: نؤتهُ منها بكسر التاء وضم الهاء: (قال أبو الفتح هذا على لغة أهل الحجاز، ومثله قراءتهم: فخسفنا بهو وبدارهو الأرض...)[٧٥] فهل يمكن أن يفسر ذلك بحرص الحجازيين على إبقاء الضمير مبنيا على الضم حيث ورد حتى لا نضطر إلى تغيير حركة المبني بسبب حركة ما قبله؟ وكيف ساغ في سمع الحجازي ورضي اجراءه على لسانه أن ينتقل من الكسر إلى الضم على ما فيه من قبح كما قرروا[٧٦]، وهم الذين عرفوا برقة الحس ورهافة الشعور، نعم يمكن أن يقال إن الظاهرة الصوتية في اللهجات لا تعرف الاطراد (لأن نشوء اللغات ونموها لا يتم في تتابع منطقي ملتزما في سيره طريقا مستقيما)[٧٧]. كما قرر فندريس، ولكنه تنافر صوتي يتنافى مع طبيعة اللغة فضلا عن نسبته إلى أهل الحضارة من المتحدثين بها. ولعل المخرج أن يقال إن ذلك سمع من بعض جفاة أهل الحجاز الذين كانوا أقرب إلى موضع البداوة منهم إلى مواضع الحضارة.

ومما ظاهره انه إختلاف بين الكسر والضم قراءة (لَا يَضُرْكم ولا يضِرْكُم) بضم الضاد وكسرها مع سكون الراء، وقد عزا ذلك إلى اختلاف العين بين الياء والواو فقراءة الضم جاءت على لهجة ضاره يضوره، والكسر على لهجة ضاره يضيره[٧٨].

بين الفتح والكسر:

ذكر ابن جني جملة صالحة من الألفاظ التي اختلفت فيها اللهجات العربية بين الفتح

---

(٧١) المحتسب ١: ٣٥١.
(٧٢) نفسه ١: ١٧٣.
(٧٣) المحتسب ١: ٢٨٠.
(٧٤) في اللهجات ص ٩١.
(٧٥) المحتسب ٢: ٢٤٩.
(٧٦) المنصف ١: ٢٠.
(٧٧) اللغة ص ٤٠.
(٧٨) المحتسب ١: ٢٢٠.

والكسر في الأسماء والأفعال والحروف، فمن ذلك مثلا ما جاء عنهم من فتح الهمزة في اياك إذ قرىء (وأياك. . . فاما فتح الهمزة فلغة فيها. .)[٧٩] ومنه كسر الهمزة في أيان فقد قرىء: (إيان يبعثون، قال أبو الفتح: فيه لغتان أيان وايان بالفتح والكسر)[٨٠]، ومن ذلك أيضا أن (تنحرف الصيغة واللفظ واحد نحو قولهم هي رَغوة اللبن ورُغوته ورغوته. . . روينا ذلك كله)[٨١].

ويلاحظ أنه فيما أوردناه آنفا عنه لم ينسب اللهجات ولم يقوّ بعضها أو يصف بعضها بالشذوذ وكأنها مستويه عنده، ولم يعلل، لم فتح هذا ولم كسر ذاك. وقد ذكر الدكتور ابراهيم أنيس ما أطلق عليه قانون انسجام أصوات اللين في الكلمة الواحدة وذهب فيه إلى أن الكلمة (التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات)[٨٢]. وذكر انه استطاع في ضوء هذا القانون أن يفسر ما ورد من اختلاف اللهجات عند العرب وعزا الانسجام الصوتي إلى البدو، لأن لهجات الحضر (تحقق فيها الأصوات نتيجة التأني والتؤدة في النطق) وان هذا الانسجام (قد يوجد أيضا في بعض لهجات الحضر ولكنه بنسبة أقل)، وانه في ضوء ظاهرة الانسجام هذه (نستطيع دائما أن نميز الأصل من الفرع، وأن نتبين ما كانت عليه الكلمة وما صارت إليه)[٨٣].

وأرى أن حديث الانسجام بين الحركات يمكن أن نفسر في ضوئه عددا من الألفاظ التي وردت عن العرب، إلا أنه من الصعب أن نجعله قانونا عاما تفسر في ضوئه جميع الألفاظ التي وردت عنهم. من ذلك صوت الهمزة قبل الياء المشددة المتلوة بألف (ايّا) أيكون الكسر فيه الانسجام أم الفتح؟ لقد نطق جمهور العرب بهذا الصوت مع الفتح إذا كان بعده النون، وخالف بعضهم فكسر، وكسر جمهور العرب مع الكاف وخالف بعضهم ففتح، فقال الجمهور: أيّان بالفتح واياك بالكسر، فهل يقال حرصوا هنا على الانسجام وهنا على ضده، والصوت واحد، نعم يرد على الخاطر أن يقال إن ايان لم تأت إلاّ مفتوحة النون فكان فتح الهمزة هو الإنسجام، أما إياك فلأن الكاف قد تأتي مكسورة أحيانا جاء الإنسجام على الكسر، أو أن يقال إن الأصل الانسجام بالكسر لمكان الياء، وهكذا جاءت إياك، وخالفت أيان لمكان شبهها بأين، ولا يبعد أن تكون تلك قد تفرعت عن هذه فجاءت بالفتح لذلك، ولكن هل يمكن أن نخلد إلى هذا الوارد باطمئنان؟.

ومن اختلافهم في الكسر والفتح ما ورد عنهم في قراءة الشجرة بكسر الشين، وذكر

---

(٧٩) نفسه ١: ٣٩.
(٨٠) نفسه ٢: ٩.
(٨١) الخصائص ١: ٣٧٣.
(٨٢) في اللهجات ص ٩٦.
(٨٣) في اللهجات ص ٩٧.

أن أبا عمرو قد سئل عنها (فكرهها وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها)[٨٤]، ويبدو أن برابر مكة وسودانها قد أخذوا هذه اللهجة عن بعض العرب وهم بنو سليم على ما ذكره ابن أبي إسحاق (وقال هارون الأعور عن بعض العرب تقول الشِجرة، وقال ابن أبي إسحاق: لغة بني سليم الشِجرة)[٨٥] والانسجام واضح مع الفتح، ولا يبعد عندي أن يكون هؤلاء قد نطقوا بالجيم ساكنة كما نفعل اليوم في لهجتنا العامية إذ نقول: شِجْرة ثم غلب صوت فتحة الراء على أذن السامع فظنّ الجيم محركة بالفتح، لأن الساكن إذا جاور المتحرك كانت حركته كأنها فيه على ما ذكر ابن جني[٨٦].

ومن ذلك أيضا اختلافهم في حركات حروف المعاني (فأما ما حكاه الكسائي عن قضاعة من قولها مررت بَهْ والمال لِهْ، فإن هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة)[٨٧].

وحدثني أبو علي قال: حكى أبو الحسن عن أبي عبيدة والأحمر ويونس أنهم سمعوا العرب تفتح اللام الجارة مع المظهر، قال: وقال أبو الحسن وقد سمعته أنا منهم أيضا. وقال أبو زيد: سمعت من يقول وما كان الله لَيعذبهم، بفتح اللام، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه)[٨٨].

فقضاعة إذن خالفت ما عليه لغة جمهور العرب في الباء واللام، ولا يسعنا ههنا الانتفاع من فكرة الانسجام الصوتي المارة، فلا بد من نظر آخر:

ذكر ابن جني (أن جميع الحروف التي تقع في أوائل الكلم حكمها الفتح أبدا نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء، فأما الباء في بزيد فإنما كسرت لمضارعتها اللام الجارة في قولك المال لزيد.. ووجه المضارعة بينهما احتماعها في الجر وفي الذلاقة ولزوم كل واحد منهما الحرفية)[٨٩]. وقد علل فتح الباء مع المضمر بأنهم لما حملوا الباء على اللام فكسروها مع المظهر (جاز لبعضهم أن شبه الباء باللام ففتحها مع المضمر كما يفتح اللام معه)[٩٠]، وهو من القياس الخاطىء وقد قال عنه انه الذي يقع شبيها بالغلط.

ويمكن عندي أن يقال إن قضاعة قد جاءت بالباء مفتوحة على الأصل في فتح الحروف في أوائل الكلم، ويقوي ذلك أن الفتح إنما جاء مع المضمر وقد قرر (ان الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع)[٩١]. فكأن الأصل في الباء الفتح وردها

(٨٤) المحتسب ١: ٧٣.
(٨٥) نفسه ١: ٧٤.
(٨٦) سر الصناعة ١: ٩١.
(٨٧) الخصائص ١: ٣٩٠.
(٨٨) سر الصناعة (الازهر) ٢: ١٢-١٣.
(٨٩) سر الصناعة ١: ١٦٠.
(٩٠) سر الصناعة (الازهر) ٢: ١٢-١٣.
(٩١) سر الصناعة ١: ١١٧.

الإضمار إليه. فإذا كان الأمر هكذا فما بالهم عكسوا مع اللام؟! يمكن أن يقال إنهم حملوا المضمر على المظهر، فكما تكسر لام الجر مع الظاهر في قولنا المال لزيد، كسرت عندهم مع الضمير في قولهم المال له. فكأنه من القياس الخاطىء كما تقدم، وقد وصف ذلك بالشذوذ وقال: (شبه المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة)(٩٠).

أمّا مجيء هذه اللام مفتوحة مع المظهر في ما حكاه عن أبي عبيدة، والأحمر ويونس وما سمعه أبو الحسن، فقد ذكر أن ذلك عود باللام إلى أصل حركتها وهي الفتح نقل ذلك عن ابن السراج عن المبرد: (واعلم أن هذه اللام الجاره قد تفتح مع المظهر في بعض اللغات فيقال المال لزيد بفتح اللام، ونقلت من خط أبي بكر محمد بن السري وقرأته بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس قال: كان سعيد بن جبير رحمه الله تعالى يقرأ: وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال، فيفتح اللام ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجاره الفتح، انتهت الحكاية)(٩٢).

ولا يبعد عندي أن تكون لام الجر المفتوحة، في الأصل لام إلى قطعت لكثرة استعمالها، كما نسمعها اليوم كثيرا من أهل سامراء فيقولون مثلا: راح للملوية، يريدون إلى الملوية ولَباجر، يريدون إلى باكر، ثم لما شاع استعمالها وكثر أخذوا يستعملونها مفتوحة في موضع المكسورة ظنا منهم أنها هي كما نسمعهم اليوم يقولون: عافه لَلرايح والجاي، يريدون تركه للرائح والجائي، وقول أهل الجنوب: تعبت لَجلك أي لأجلك.

ومن ذلك أيضا إختلافهم في حركة العين أو الفاء بين الفتح والكسر في عدد من الألفاظ، منها قراءة (فما وهِنوا بكسر الهاء، قال أبو الفتح: فيه لغتان وهَن يهِن، ووهِن يوهَن. . وحدثنا أبو علي أن أبا زيد حكى فيها كسر الهاء في الماضي)(٩٣)، ويبدو أن الذين فتحوا الهاء وهم جمهور العرب كانوا أميل إلى الانسجام الصوتي من الذين كسروا، وما دام أبو زيد قد حكى الكسر فينبغي أن يقبل، إلا أنه يقال هو قليل، والعمل إنما يكون على الكثير الشائع.

ومن ذلك قراءة (ينحَتون بفتح الحاء، قال أبو الفتح: أجود اللغتين نحَت ينحِت بكسر الحاء، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها كسحر يسحر)(٩٤) ويبدو أنه قد جعل الكسر أجود لما فيه من مخالفة بين حركة العين في الماضي والمضارع وهو ما حرصت عليه

---

(٩٢) سر الصناعة (الازهر) ٢: ١١.
(٩٣) المحتسب ١: ١٧٤.
(٩٤) المحتسب ٢: ٥.

اللغة في الأعم الغالب من ألفاظها، ومعنى ذلك أنه إذا ورد لفظ بصورتين الأولى مخالفة للماضي والثانية موافقة كان التفضيل لما خالف الماضي لأنه جاء على وفق الكثرة لا القلة.

ومن ذلك قراءة ردَف لكم بفتح الدال حيث ذكر انه (من قال ردِفَ فهو في وزن تبع ومن قال ردَف فهو بمنزلة تلا وشفَع، والكسر أفصح وهو أكثر اللغة)[٩٥]. وفي هذا تفضيل للكثرة على الانسجام الصوتي، وإلا فإن فتح الدال ينسجم مع فتح الراء أكثر من إنسجام الكسر مع الفتح.

ومنه أيضا قراءة (يَضَل به الذين كفروا بفتح الياء والضاد، قال أبو الفتح هذه لغة أعني ضلِلت أضَل واللغة الفصحى ضلَلت أضِل)[٩٦]، ولا شكّ أن أضَل بفتح الضاد بعد الهمزة المفتوحة أكثر إنسجاما من أضل بالكسر بعدها، ولكن قد يقال إن هذا الانسجام يفقد في الماضي عند إتصال ضمير الرفع به فتستوي اللغتان في الإنسجام وعدمه، إذ تحرص إحداهما على الإنسجام في الماضي ضلَلت وتتجاوز في المضارع أضِل وتعكس الأخرى فتحرص عليه في المضارع أضل وتتجاوزه في الماضي ضللت، إلا أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن الأصل أن ينظر إلى الماضي، أما المضارع فيأتي بعده والغالب في حركته مخالفة الماضي.

ومن ذلك أيضا اختلافهم في بنية الكلمة بين فتح الفاء وكسرها وكسر العين وسكونها، أو كسرها وفتحها فقد نص على أن الحجازيين يقولون كَلِمَة وكَلِم بمنزلة نَبِقة ونبِق (وبنو تميم يقولون كِلْمة وكِلَم ككِسْرة وكِسَر)[٩٧]، ويبدو أن هذا الاختلاف بينهم إنما جره الاختلاف في قياس اللغة حيث نحا بها التميمي نحو كِسْره وكسر، ونحا بها الحجازي نحو نبقة ونبق، فجعلت عند هذا من هذا القياس وعند ذاك من القياس الآخر، ولست أجد علة لهذا سوى الموافقة، لأن الحجازي لم يتخلّ عن صيغة فِعْلة وفِعَل بدليل قولهم كسرة وكسر ولم يؤثر عنهم أنهم قالوا فيها كَسِرة وكَسِر مثل كلمة وكلم، والتميمي لم يهجر صيغة فَعِلة وفَعِل بدليل قوله نبقة ونبق ولم يعرف عن التميميين أنهم يقولون فيها نِبْقة ونِبَق كقولهم كلمة وكلم، فهي الموافقة إن جعلت هذه اللفظة على قياس هذه اللفظة عن الحجازي وعلى قياس تلك عن التميمي.

الكسر مع حروف الحلق:

ومن ذلك أيضا ما اختلفت فيه اللهجات لأجل حرف الحلق، وحروف الحلق هي

---

(٩٥) نفسه ٢ : ١٤٣.

(٩٦) نفسه ١ : ٢٨٨.

(٩٧) الخصائص ١ : ٢٦.

الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء، والألف لا تظهر الحركة عليها ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ولا تكون أصلا في فعل ولا في اسم متمكن وإنما تكون منقلبة عن واو أو ياء[٩٨]، ولذا نجدهم في كلامهم على الحركة لأجل حرف الحلق لا يذكرون الألف.

فمن ذلك كسرهم فاء الكلمة التي عينها حرف حلق مكسور حيث قالوا في شعير ورغيف شِعير ورِغيف، وقد سمى ابن جني ذلك تقريب الصوت من الصوت قال: (ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعير وبِعير ورِغيف، وسمعت الشجري غير مرة يقول زِئير الأسد يريد الزئير وحكى أبو زيد عنهم: الجِنة لمِن خاف وعيد الله)[٩٩].

وهذا الذي عبر عنه ابن جني بتقريب الصوت من الصوت هو الذي عبر عنه الدكتور أنيس بالإنسجام الصوتي، وظاهر أن الذين كسروا كانوا أميل إلى الإنسجام حيث كسرة العين والياء التي بعدها.

ويلاحظ أن الكلمات التي ذكرها جاءت كلها بالياء، مما يجعل الدارس يسأل أوجود الياء شرط في هذا الكسر أم أنه مجرد موافقة أن جاءت أمثلته بالياء. والذي ترجح عندي إنه موافقة، لأمرين:

الأول: انه لم يشترط الياء في كلامه على الكسر لتقريب الصوت من الصوت.

الثاني: انه في غير هذا الموضع ذكر أن (كل ما كان على فَعِل وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات وذلك نحو فخذ ومحك ونفر، بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل، وإن شئت أسكنت الثاني وأقررت الأول على فتحه فقلت فَخْذ ومَحْك ونَفْر، وإن شئت أسكنت ونقلت الكسرة إلى الأول فقلت فِخْذ ومِحْك ونِفْر، وإن شئت اتبعت الكسر الكسر فقلت فِخِذ ومِحِك ونِفِر، وكذلك الفعل نحو ضَحِك وإن شئت ضَحْك وإن شئت ضِحْك وإن شئت ضِحِك)[١٠٠]، وبهذا وجه قراءة فَنَعْمَ عُقْبى الدار، في فَنِعْمَ عُقْبى الدار. والصورة التي تعنينا كما ترى هي الصورة الرابعة التي قال عنها وإن شئت اتبعت الكسر الكسر. واشتراط حرف الحلق لهذا الكسر صريح عنده ردده في أكثر من موضع، فمن ذلك قوله: (... كسروا فاء الفعل لكسرة عينه، وعلى هذا تقول في رَغيف رِغيف...)[١٠١] ومضى في هذا الموضع على أن هذا الاتباع والكسر لا يكون فيما ليس ثانيه من حروف الحلق (ولا تقول في جَريب وقَفيز جِريب ولا قِفيز لأنه ليس ثاني حروفهما حرفا من حروف الحلق).

---

(٩٨) شرح الشافية ٣ : ٦٦.

(٩٩) الخصائص ٢ : ١٤٣.

(١٠٠) المحتسب ١ : ٣٥٦ - ٣٥٧.

(١٠١) المنصف ١ : ١٩ .

فما شأن حروف الحلق بهذه الكسرة؟.

ذكر الدكتور أنيس أنه (لا معنى لما يشترط بعض اللغويين من أن الحرف الثاني في مثل هذه الكلمات يجب أن يكون من حروف الحلق)[١٠٢] وعلل اشتراطهم ذلك كما تصوره بقوله: (ويظهر أن الراوي قد سمع من تميم كلمات تصادف ان كانت مشتملة على حروف الحلق، وليست هذه الظاهرة التميمية إلا انسجاما بين الحركات يشبه ما نسمعه الآن في بعض اللهجات الحديثة من نطق: كبير بعيد، نظيف، بكسر أولها).

والذي أراه أن اشتراط الحرف الحلقي لم يكن لأن الراوي قد سمع من تميم كلمات اتفق أن جاءت بحرف الحلق. فهذا أمر لا تقرّه الرواية مع كثرة الكلمات الواردة عنهم في هذا، ولم يقل أحد إنها جميعا جاءت عن راو واحد، ولا يعقل أن يسمع الرواة كل تلك الكلمات ثم لا يسمعوا كلمة واحدة من غيْر حرف الحلق. إنه لا بد أن يكون لهذا الحرف موضع في تعليل الكسر الوارد عنهم في هذا الباب، والذي عندي فيه أن يقال: إن ابن جني تناول ما يتصل بهذا من تحريك حرف الحلق الساكن بالفتح في قراءة جَهَرة وزَهَرة بالفتح[١٠٣]، وتحريك الساكن قبله بالفتح أيضا في قراءة قَرَح مما سنعرض له في موضعه ثم قال: (إنْ حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثرا معتدّا معتمدا . . . ويكون فتح الحاء من القرح لها ما قبلها كفتحها لها عين الفعل المضارع نحو يسنح ويسفح ويسمح، ويؤنس بذلك أن هذه الحروف حلقية فضارعت بذلك الألف التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا)[١٠٤]، وفي موضع آخر قال وهو يعلل ما جاء من فعل بفتح العين في الماضي والمضارع بأنهم (ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة)[١٠٥].

فحرف الحلق إذاً، إذا كان ساكنا جاز تحريكه بالفتح عند بعض العرب لأنه من موضع منه الألف، والفتحة بعض الألف، وإذا كان الحرف الذي قبله ساكنا جاز فتحه أيضا عند بعض العرب لكونه من مخرج الألف التي يفتح لها ما قبلها، فالأمر إذن مرتبط بالألف عنده كما هو واضح من تعليله سواء في فتح الساكن قبل حرف الحلق أم في فتح حرف الحلق الساكن، فكأن كل حروف الحلق عند هؤلاء لها أثر الألف، مما يستدعي أن يسبقها بعض الألف وهو الفتح، ومعنى ذلك أن ما قبل حرف الحلق يكون منسجما في حركته مع حرف الحلق، ويبدو أن هذا الانسجام لم يقف في لهجة هؤلاء عند الفتح وإنما

---

(١٠٢) في اللهجات ص ٩٨.
(١٠٣) المحتسب ١ : ٨٤.
(١٠٤) نفسه ١ : ١٦٦ -١٦٧.
(١٠٥) الخصائص ٢ : ١٤٣.

تعداه إلى الكسر، فحين انكسر حرف الحلق في مثل شعير وبعير وفخذ وضحك مال حرف الحلق إلى الياء أو بعض الياء، فلم يعد له ذلك القرب من الألف بانفتاحه الذي استدعى بعض الألف قبله أو بسكونه الذي استدعى بعض الألف كونه من مخرجها من غير حركة معارضة، فمالوا مع الصوت الجديد بأن منحوه بعض الياء وهي الكسرة ليتم التناسب الصوتي بين الفتح والفتح، والكسر والكسر، وهؤلاء لم يطرد عندهم الفتح مع غير حروف الحلق، أو يفتح عندهم الساكن قبل غير حروف الحلق، حتى يقال لا شأن لحرف الحلق بهذا، فإذ قد ثبت هذا عنهم هكذا كان القول بأنهم ناسبوا بالفتح مع حرف الحلق إذا كان ساكنا أو مفتوحا، وبالكسر معه إذا كان مكسورا، فهو إذن انسجام صوتي جر إليه حرف الحلق.

ولا يبعد عندي أن يكون شيوع هذا الصوت بهذا الانسجام فِعِيل هو الذي أدّى إلى أن جعلته بعض اللهجات الحديثة قياسا فقالوا في جَريب مثلا جِريب، وقد نص ابن جني كما مرّ على أنك لا تكسر في هذه الكلمة مما يدل على أنها لم تكن تكسر في زمانه وإنما هو شيء حدث بعد ذلك، ونحن نقول في قَريب كِريب وفي بعيد بِعيد وفي كبير جبير وغير ذلك كثير من غير تفريق بين ما كان فيه حرف حلقي وما كان خاليا منه، ومردّ ذلك كما ذكرت إلى الميل إلى الانسجام في الأصوات وكأننا قد أنسنا بالصيغة الجديدة فِعيل فجرينا عليها بالقياس الخاطىء وإن خلت من حرف الحلق.

كسر أحرف المضارعة:

نسب ابن جني كسر أحرف المضارعة إلى تميم وهو يوجه قراءة فِتَمَسَّكم النار بكسر التاء: (فِتَمَسَّكم النار، قال أبو الفتح: هذه لغة تميم أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو علمت تِعلم وأنا اِعلم وهي تعلم ونحن نركب، وتقل الكسرة في الياء نحو يعلم ويركب استثقالاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة نحو تِنطلقَ، ويوم تِسْودّ وجوه وتِبْيَضّ وجوه، فكذلك فِتَمَسّكم النار)(١٠٦).

وقد كان سيبويه رحمه الله تناول هذا الموضوع بتفصيل دونه كلام ابن جني المار ولعل مردّ ذلك إلى أن ابن جني لم يكن بسبيل الكلام على هذا الموضوع مفصلاً وإنما هو دعم لقراءة شاذة وردت بالكسر حتى لا يظن ظان إنها جاءت على خلاف لغة العرب فأوجز الحديث بخلاف سيبويه الذي كان يتكلم على موضوع كسر أحرف المضارعة في باب وسمه

(١٠٦) المحتسب ١ : ٣٣٠.

بباب ما تكسر فيه اوائل الأفعال المضارعة للأسماء. وكلام ابن جني على اختصاره قد حوى خلاصة لمعظم ما ذكره سيبويه وإن قصّر عنه في بعضه كما اسلفت، فقد نسب الكسر لتميم والذي عند سيبويه ان (ذلك في لغة جميع العرب إلاّ أهل الحجاز)(١٠٧)، ولا شك في أن ما يرويه سيبويه عن العرب آثر مما يقوله ابن جني، ولعله اجتزأ بذكر تميم لشهرتها اختصاراً. وهو لم يعلل كسر الحرف في مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، وعلله سيبويه بأنهم (إنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعِل كما الزموا الفتح ما كان ثانية مفتوحاً في فعَل... وإنما منعهم أن يكسروا الثاني كما كسروا في فعل أنه لا يتحرك فجعل ذلك في الأول... واما فعُل فإنه لا يضم منه ما كسر في فعِل لأن الضم أثقل عندهم فكرهوا الضمتين.)(١٠٨)، وأما قوله وتقل الكسرة في الياء فإن سيبويه لم يصفه بالقلة كما فعل وإنما قال: (وجميع هذا إذا قلت فيه يفعل فادخلت الياء فتحت وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء)(١٠٩)، ثم قال: (.. وبنو تميم لا يكسرونه في الياء إذا قالوا يفعل)(١١٠)، مما قد يفهم منه ان غير بني تميم يكسرونه في الياء، فمن الذين يكسرون الياء؟ أيمكن أن يقال بناء على ظاهر عبارة سيبويه انهم جميع العرب غير تميم، وإذا جاز هذا فما معنى قولهم تلتلة بهراء ووصفهم اياها بأنها من مستقبح اللهجات.

الذي أراه في هذا أنه يمكن أن يقال إن سيبويه سمع فتح الياء من تميم ولم يسمعها من غيرهم ممن يكسر الحروف فخصهم بالفتح. كما يمكن أن يقال أيضاً إنه ذكر تميماً اجتزاء بهم عن الآخرين كما وجهنا عبارة ابن جني السابقة. ويضعف الاحتمال الأول أمران: الأول أنه ذكر الفتح مع الياء مطلقاً وإن اورده بصيغة التعليم (إذا قلت فيه يفعل فادخلت الياء فتحت) فذلك معروف في طرقهم في وصف اللغة يقوي ذلك تعليله بكراهة الكسرة في الياء عندهم أي عند العرب.

الثاني: ما جاء عن العلماء من نسبة الكسر في غير الياء لغير الحجازيين عامة فالياء إذن خارجة من الكسر، ففي شرح لامية الافعال لابن الناظم (يكسر عند غير الحجازيين ما ليس ياء مما كان ماضية على فعِل، أو أوله همزة وصل او تاء مزيدة...)(١١١)، وفي شرح الشافية: (واعلم أن جميع العرب إلاّ أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة سوى الياء

---

(١٠٧) الكتاب ٢: ٢٥٦.
(١٠٨) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٧.
(١٠٩) نفسه ٢: ٢٥٦.
(١١٠) نفسه ٢: ٢٥٧.
(١١١) شرح لامية الافعال لابن الناظم نشرة مجلة كلية الدراسات الإسلامية العدد ٤ صفحة ٢٤١.

من الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي على فعل بكسر العين.)[112].

فإذا كانت الياء مستثناة من الكسر عند جميع العرب، وبهراء وهي قبيلة من قضاعة كما ذكر سيبويه[113]، داخلة تحت كلمة جميع العرب، فما معنى أن توصف لهجتها بالقبح، أو بأن لهجة قريش قد ارتفعت في فصاحتها عن تلتلة بهراء؟.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: (ويبدو من كلام اللغويين أن جميع العرب يلتزمون الفتح حين يكون حرف المضارعة ياء فيما عدا بهراء التي عرفت لهجتها بكسر هذا الحرف مع الياء أيضاً وقد سميت هذه الظاهرة بتلتلة بهراء.)[114]، ولم يرشد إلى الموضع الذي استقى منه هذا التفسير للتلتلة، والذي وجدته في كلام اللغويين القدامى والدارسين المحدثين ليس فيه أن التلتلة كسر الياء بل هم يفسرونها بكسر أحرف المضارعة، قال ابن جني: (وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون بكسر اوائل الحروف.)[115]، وقال السيوطي: (وقال ثعلب في اماليه ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم وتلتلة بهراء... وفسر تلتلة بهراء بكسر اوائل الأفعال المضارعة.)[116]، وقال يوهان فك: (والتلتلة أي كسر حرف المضارعة.)[117]، وقال الدكتور الراجحي: (ويذكر القدماء أن كسر حرف المضارعة هو ما يعرف بالتلتلة وينسبونها إلى بهراء)[118]. فإذا كانت التلتلة كسر أحرف المضارعة فهي عامة عند غير الحجازيين ولا معنى لأن تضاف إلى بهراء وتخص بها، وعلى هذا كان لا بد لنا من أحد أمرين: اما التسليم بما ذكره الدكتور أنيس من أن المراد بها كسر الياء ويكون خاصاً ببهـراء، وإما أن نبحث عن معنى آخر لها. فاخترنا الطريق الثاني لامرين: الأول ان الأسلوب الحديث في الدرس يستدعي الإشارة إلى المصدر الذي يستقى منه إذا كان الرأي لغير الكاتب وحين يقال إن ظاهرة كسر الياء سميت التلتلة فإنه لا بد من ذكر المصدر ليرجع إليه عند اصطدام النصوص، ولما لم نجده لم يكن بوسعنا الركون إليه. الثاني: انه إذا كان رأياً رآه في معنى هذه الظاهرة فقد كان ينبغي أن يدلل له، وإذ لم يفعل كان على الذي يأخذ به أن يدلله، ولم أجد الدليل، ولهذا أخذت أنظر في النصوص التي بين يدي بحثاً عن معنى التلتلة فوجدت المخلص في ما ذكره ابن جني حيث مثل لها بقوله: تعلمون وتفعلون وتصنعون، وقد أجمع العلماء كما قدمت على أن الكسر في لهجة غير الحجازيين في الثلاثي إنما هو في الباب الرابع وعلله سيبويه بأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِلَ كما تقدم، ولم

---

(112) شرح الشافية 1: 141.
(113) الكتاب 2: 69.
(114) في اللهجات ص 139.
(115) الخصائص 2: 11، سر الصناعة 1: 235.
(116) المزهر 1: 211.
(117) العربية ص 8.
(118) اللهجات العربية في القراءات ص 115.

يذكر أحد منهم جواز الكسر في غير فَعِلَ من الثلاثي، قال سيبويه: (ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً نحو ضرب وذهب واشباههما)(١١٩). فلما كسرت بهراء في فعِل وفي فعَل كان ذلك قبيحاً وهو الذي انفردت به، فتِعلمون مكسور العين في الماضي وهو على ما جاءت عليه لهجة غير الحجازيين، اما تِفعلون وتِصنعون فإن ماضيهما مفتوح، وكسره لا علة له سوى حملهم غير المكسور على المكسور وبهذا فارقوا ما عليه لهجة الذين يكسرون والذين لا يكسرون في حروف المضارعة فوصفت لهجتهم لذلك بالقبح ولا يمتنع بعد هذا أن يكونوا قد كسروا الياء أيضاً وان لهجتهم هي المرادة بقول ابن جني: (وتقل الكسرة في الياء نحو يعلم ويركب استثقالاً للكسرة في الياء) ولذا عبّر عنها بالقلة، وانهم إنما فعلوا ذلك لنوع من الانسجام الصوتي حيث تكسر حروف المضارعة أياً كانت وحيث وردت كما نفعل اليوم في لهجتنا المحلية فنقول نِسمع ويِسمع ونِكتب ويِكتب كل ذلك بالكسر، إلّا أن غير الممتنع هذا لا دليل عليه يقطع به وهو غير القول بأن معنى التلتلة كسر الياء.

الاختلاف في الحركة والسكون:

الحرف إذا تحرك أدى إلى مقطع مفتوح فإذا سكن قفل المقطع ولذلك كان الغالب في الوقف عندهم السكون لأنه يؤدي إلى مقطع مقفل، وبذلك يختصر المتكلم في الجهد الذي يبذله جهازه الصوتي، وهكذا الأمر في حشو الكلمة، وقد عبر ابن جني عن التحريك والإسكان بكلمتي التثقيل والتخفيف(١٢٠)، وهو ما يتفق تماماً مع الدراسة الحديثة للمقاطع المفتوحة والمقفلة، والمقطع المقفل الذي يؤدي إلى اختصار الجهد يؤدي في الوقت نفسه إلى اختصار الزمن في نطق الكلمة، ولذلك كان إسكان المتحرك متفقاً مع طبيعة البداوة التي تميل إلى السرعة في النطق، وقد تكلم ابن جني على اسكان المتحرك في جملة مواضع، منها:

اسكان المفتوح:

وقد نص على أن هذا الإسكان إنما جاء للضرورة وهو شاذ وعلل ذلك بأن المفتوح خفيف فلا يحتاج إلى تخفيفه كما نخفف المكسور والمضموم (ألا ترى أن من قال فخْذ ورجْل وهو يريد فخِذا ورجُلاً لم يقل في جمَل جمْل لخفة الفتحة، إلا أنهم قد انشدوا للاخطل:

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   بِراجعِ ما قد فاتَهُ بِردادِ

قالوا: أراد سلَف ولكنه اضطر فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال اصحابنا فيه ويحتمل عندي وجهاً آخر وهو أن يكون مخففاً من فعِل مكسور العين،

---

(١١٩) الكتاب ٢: ٢٥٦.

(١٢٠) المحتسب ١: ١٠٩.

ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الإستعمال وإن لم ينطق به.)[١٢١].

ولو اكتفى بالوجه الذي قاله أصحابه، وضرب صفحاً عن الوجه الآخر لكان اجدر، إذ لا معنى لأن يدع الفعل المذكور المستعمل بالفتح ويزعم انهم خففوا فعلاً مكسور العين لم يرد في لسانهم، ولا ورد له مضارع يدل عليه كما الزم نفسه بذلك حين قال: (فإن قلت. . . لو كان مراداً عندهم لقالوافي مضارعه يسلَف. . فالجواب انهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح.)[١٢٢]، وهو تكلف اظهر من أن ينبه عليه ولكل سيف نبوة. وذكر في موضع آخر هذا البيت من غير أن يؤوله وجاء معه بشاهد للعجاج فيما لم يكن ثلاثياً، إلّا أنه عبر عن ذلك بما يفهم منه القلة، قال: (وقد سمع شيء من هذا الإسكان مع المفتوح، قال الشاعر:

وما كلّ مبتاع ولو سلْف صفقه   براجع ما قد فاته برداد

وقد جاء هذا فيما كان على اكثر من ثلاثة احرف، قال العجاج:

فبات مُنْتصْباً وما تكرْدسا)[١٢٣]

وقال في موضع آخر: (.. وعلى ذلك قال الراعي:

تأبى قضاعةُ أنْ تَعْرِفْ لكم نسبا   وابنا نزار فانتم بَيْضةُ البلدِ

فإن أسكن المفتوَح. . وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله:

يا دارَ هندٍ عفتْ إلاّ أثافيْها

وهو كثير جداً، وشبهت الواو في ذلك بالياء، كما شبهت الياء بالألف، قال الأخطل:

إذا شئتَ أنْ تلهوْ ببعض حديثِها   نزلْنَ وأنزلن القَطِين المولّدا)[١٢٤]

وعلى هذا فينبغي أن يقال إن بعض العرب قد خفف باسكان الحرف المفتوح، وهم وإن نصوا على أن الفتحة أخف الحركات إلا أن السكون أخف منها من غير شك، ويقوي القول باسكان المفتوح ما ورد في قراءة قوله تعالى: في قلوبهم مَرَضٌ حيث قرىء (مَرْضٌ ساكنة، قال أبو الفتح: لا يجوز أن يكون مرْض مخففا من مرَض لأن المفتوح لا يخفف وإنما ذلك في المكسور والمضموم. . وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه نحو قوله: وما كل مبتاع. . . وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن يُتَخير له ولا يتُخير

(١٢١) المنصف ١: ٢١.
(١٢٢) المنصف ١: ٢٢.
(١٢٣) الخصائص ٢: ٣٣٨.
(١٢٤) نفسه ٢: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

عليه، وينبغي أن يكون مرْض هذا الساكن لغة في مرَض المتحرك كالحَلْب والحَلَب والطَّرْد والطَّرَد. .)[١٢٥]، وهذا الذي ذكره حجة عليه لا له، فقد اثبت أن العرب قد نطقت بكلمات اختلفوا فيها بين الفتح والسكون وجعلها لهجات وليس تخفيفاً، وهو تفريق لا نراه لأن التخفيف هو تعليل للهجة التي اسكنت المتحرك ههنا وقد نص في موضع آخر على أن التخفيف هو لهجة قال: (اما نُشْرا فتخفيف نُشُرا. . والتثقيل أفصح لأنه لغة الحجاز والتخفيف في نحو ذلك لتميم.)[١٢٦].

ويقوي القول بإسكان المفتوح أيضاً قوله: (يقال لِمْ فعلت كذا وكذا، ولِمَ فعلته، ولِما فعلته، وافصحها لِمَ، قال الله تعالى: لِمَ تقولون ما لا تفعلون، قال الراجز:

يا فقعسيُّ لِمْ نأيتَهُ لِمَهْ
لو حافظَ الله عليه حرمهْ

ويروى لم قتلته، فجاء باللغتين.)[١٢٧].

وإسكان الميم من لم قد أدى إلى أختصار مقطع مفتوح بأن حول المقطعين المفتوحين إلى مقطع مغلق واحد، وقد كانت الميم مفتوحة فهو من إسكان المفتوح. ويقوي ذلك أيضاً كلامه على إسكان الياء من هي إذ قال: (وذلك أن الذي قال اذهِ من هِواك هو الذي يقول في الوصل هيْ قامت فيسكن الياء وهي لغة معروفة. . . وإنما كان قوله اذه على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها. .)[١٢٨]. والقول في إسكان الياء من هي في الاختصار كالقول في إسكان الميم من لم. من كل ما تقدم نتتهي إلى القول بأن بعض العرب قد أسكن المتحرك إذا كان مفتوحاً وإن كان ذلك قليلاً.

إسكان المتحرك الثاني من الثلاثي:

نص ابن جني على أن (المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً نحو الرسُل والطنُب والكبد والفخِذ، ونحو ظرُف وعلِم وقدِم، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني في هذا ونحوه فيقولون: رسل وكتب، وكبد وفخذ، وقد ظرف وقد علم.)[١٢٩].

وظاهر من تمثيله أن التحريك عند الحجازيين والإسكان عند التميميين في المضموم والمكسور كما ذكر قد كان في الاسماء والأفعال على حد سواء، وقد ذكر

(١٢٥) المحتسب ١: ٥٣ - ٥٤.
(١٢٦) نفسه ١: ٢٥٥.
(١٢٧) الفسر ١: ٣٢٩.
(١٢٨) الخصائص ١: ٨٩.
(١٢٩) المحتسب ١: ٢٦١.

الإسكان ونسبه إلى تميم في اكثر من موضع، ووردت به اكثر من قراءة، فمن ذلك قراءة وأنتم حرم بإسكان الراء حيث قال: (هذه اللغة تميمية يقولون في رُسُل رسْل)[١٣٠]، وقراءة نُشْرا، وقد مر الاستشهاد بها. ومن ذلك قوله: (فأما الحُبْك فمخفف من الحُبُك وهي لغة بني تميم كرسْل وعمْد في رسُل وعُمد)[١٣١].

هذا هو المشهور من أمر اللهجتين أن يحرك الحجازي ويسكن التميمي، إلا أنه ذكر موضعاً وصفه بالطرافة، حيث عكست اللهجتان فسكن الحجازي وحرك التميمي وذلك في قراءة: (اثنتا عشْرة) حيث قال: (اما عشِرة بكسر الشين فتميمية، وأما اسكانها فحجازية، واعلم أن هذا موضع طريف وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني.. وأما بنو تميم فيسكنون الثاني.. لكن القبيلتين جميعاً فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما. وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عليها.)[١٣٢]، إنه حقاً موضع طريف به حاجة إلى تأمل وتعليل، لماذا حدثت هذه المفارقة؟ وهل فارقوا في غير المركب أيضاً؟.

الذي وجدته في كلامه أنهم لم يفارقوا في المفرد وإن كان النص ليس صريحاً كما كنا نود أن يكون كأن يقول مثلاً وأقام الحجازي على التحريك في عشرة، والتميمي على الإسكان، إلا أننا لا نستطيع أن نكتفي بما ذكره لنقرر أن المفرد عنده محرك في لهجة الحجازيين ساكن عند التميميين، وذلك قوله: (وذلك ان لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشْرة عشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثاني وبنو تميم يسكنونه.. فلما ركب الإسمان استحال الوضع فقال بنو تميم إحدى عشِرة وثنتا عشرة إلى تسع عشرة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز عشْرة بسكونها.)[١٣٣].

فقد استحال الوضع إذن عندما ركب الإسمان ومعنى ذلك انه قبل التركيب كان على حاله المشهور، والمشهور كما ذكر الكسر عند الحجازيين والسكون عند التميميين، وهذا يقضي بأن يكون الحجازي قد قال في المفرد عشرة بكسر الشين، وهذا ما لم أجد احداً نسبه لحجازي. وفي القرآن الكريم: (تلك عشَرة كاملة) (البقرة: ١٩٦) بفتح الشين ولم يذكر عنها شيئاً في موضعها في المحتسب أو في غيره مما رجعت إليه[١٣٤]، مما يدل على أنها هي اللهجة المشهورة فأين الكسر إذن؟ وفي اللسان:

---

(١٣٠) نفسه ١: ٢٠٥.

(١٣١) المحتسب ٢: ٢٨٧.

(١٣٢) نفسه ١: ٢٦١ - ٢٦٢.

(١٣٣) نفسه ١: ٨٥.

(١٣٤) انظر مثلاً المحتسب ١: ١١٩، الحجة ١: ٧٠، املاء ١: ٨٦.

(العشْر عدد المؤنث والعشرة عدد المذكر. . . ثلاثة عشَر إلى تسعة عشَر وفتحت الشين. . فإذا صرت إلى المؤنث الحقت الهاء في العجز وحذفتها من الصدر واسكنت الشين من عشرة وإن شئت كسرتها.)[135].

هل يمكن أن نعتذر له بأنه عندما قال (فلما ركب الإسمان إستحال الوضع) لم يكن يعني إستحال وضع اللفظ قبل التركيب وهي عشرة وإنما كان يعني استحال وضع التحريك والإسكان عندهم بصرف النظر عن نوعية الحركة فحرك هذا ما كان يسكن وسكن ذاك ما كان يحرك، ونستعين على هذا التوجيه بأنه لم يذكر العدد المفرد وإنما احتاط لذلك بأن قال (إن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشْرة عشِرة) فلو كان يريد الحركة في عشْرة وعشِرة لما قال: في غير العدد، ليبعد الكسر عن لفظ عشرة وكذلك بما ذكره في قراءة: ويقولون خمَسة سادسهم كلبهم، بفتح الميم من خمسة، ان ابن كثير (لم يحرك ميم خمسة إلا عن سماع وينبغي أن يكون اتبعت عشرة)[136].

فـإذا كان هذا مراده فلم لم يذكر الحركة فيها ههنا؟ أيمكن أن يقال إنه فر من ذلك لأن الحركة لم تكن كسرة بل فتحة فإذا ذكرها كان عليه أن يعلل الفتح والسكون كما فعل في مثل مرَض ومرْض وكيف انتقل ذلك إلى الكسر في المركب نحو اثنتا عشرة وهو مشكل على اقيسته التي ذكرها فتجافي عن ايراد ذلك لأن المقام لم يكن مناسباً للتفصيل إذ هو في تفسير القراءات الشاذة فيخرجه هذا لو أراد الخوض فيه عن غايته؟ قد يكون هذا وقد يكون غيره ولا نستطيع القطع بشيء إذ لا دليل.

أما تعليله تحول الحجازي من الحركة إلى السكون والعكس عند التميمي فهو أن (الفـاظ العدد قـد كثر فيهـا الانحرافـات والتخليطات ونقضت في كثيـر منهـا العادات.)[137]، ومثل لذلك بكسر الأول من عشرين وهم قد فتحوا في عشر، وجمعهم في الفاظ العقود (بين لفظتين ضدين أحدهما يختص بالتذكير والآخر بالتأنيب، أما المختص بالتذكير فالواو والنون وأما المختص بالتأنيث فهو قولهم ثلاث وأربع وتسع في صدر ثلاثون وأربعون وتسعون، وكل واحد من ثلاث وأربع وخمس وست إلى تسع هكذا بغير هاء مختص بالتأنيث) إلى غير ذلك، ومنه هذا، فهو إذن مما يتناسب مع ما عرف عن الفاظ العدد من الانحراف والتخليط معها ونقض العادات. وهو تعليل غير مقبول عندي، جره إليه فيما أرى خطأ في التصور حيث قرن بين لفظة عشرة، وبين الثلاثي من غيرها في

(١٣٥) اللسان ٦: ٢٤٤ (مادة عشر).
(١٣٦) المحتسب ٢: ٢٧.
(١٣٧) المحتسب ١: ٨٥.

اللهجتين وما كان ينبغي له أن يقرن بينهما وينظر إليهما نظرة واحدة مما جعله يضرب صفحاً عن صورة العدد في حالة الافراد عشرة بفتح الشين إذ هو لم يرد بكسرها حتى يجعله من هذا الباب باب كبد وفخذ وكبد وفخذ.

والذي عندي في هذا أن يقال: إنه اسم للعدد المعروف جاء بهذا اللفظ مفتوح الشين في المفرد عند العرب جميعاً حجازيهم وتميميهم كما اجمعوا على كلمة بقرة مثلاً، فلما ركب العدد مال الحجازي إلى إسكانه لكثرة استعماله، وحاجته إلى العدد في أمور الحضارية، تخفيفاً، ولم يسكن في حال الافراد على كثرة استعماله لأنهم جعلوا السكون لعدد المؤنث، وأما التميمي فكأنه لما ركب العدد مال إلى المخالفة به عن المفرد فتحول عن الفتحة إلى الكسرة، ولم يسكن لأنه للمفرد المؤنث، ولم يضم لئلا يبالغ في ثقل الحركة إذ الضمة اثقل من الكسرة كما قرروا[١٣٨]، والعدد كثير الاستعمال يختار له الحركة الخفيفة.

اسكان حركة الاعراب:

نقل عن ابن مجاهد في قوله تعالى: (ويعلِّمُهُم الكتاب) (البقرة: **١٢٩**) وقوله سبحانه: (اولئك يلْعَنُهُم الله) (البقرة: **١٥٩**) أن أبا عمرو سئل عنهما (فقال: أهل الحجاز يقولون يعلِّمُهُم، و: يـلعنُهُم، مثقلة، ولغة تميم يعلمْهُم، و: يلعنْهُم.)[١٣٩].

وقد بين ابن جني أنه لا سؤال عن لهجة التثقيل لأنها استوفت الاعراب الواجب، ولكن السؤال عن لهجة التخفيف، وأجاب عن ذلك بأن (علّته توالي الحركات مع الضمات فيثقل ذلك عليهم فيخففون باسكان حركة الاعراب.)[١٣٩].

وجاء على ذلك بشواهد اخرى منها (قراءة أبي عمرو: فتوبوا إلى بارئْكم، فيمن رواه بسكون الهمزة. وحكى أبو زيد: بلى ورسُلْنا لديهم يكتبون، بسكون اللام، وانشدنا أبو علي لجرير:

سيروا بني العمِّ فالاهوازُ منزلكُمْ ونهرُ تِيرَى فلا تعرفْكُمُ العـرَبُ

يريد تعرفُكُم، ومن أبيات الكتاب:

فاليومَ أشربْ غير مستحقِبٍ إثماً من الله ولا واغل

أي أشربُ... قول الشاعر:

وقد بدا هَنْكِ من المِئزر..

---

(١٣٨) سر الصناعة ١: ٢١.

(١٣٩) المحتسب ١: ١٠٩.

قول لبيد:

تــرّاك امكــنــةٍ إذا لــم أرْضَــهــا أو يــرتبطْ بعضَ النفوسِ حِمـامُهـا

. . معناه إلا أن يرتبط فاسكن المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات. . وهو كثير في الشعر فكذلك قول بني تميم يعلمْهم ويلعنْهم على ما ذكرنا.)[١٤٠].

وقد تناول ابن جني هذا في أكثر من موضع من الخصائص[١٤١]، وزاد في شواهد الإسكان في المعرب، ويلاحظ على ما أورد هناك أمران:

الأول: انه حمل نسبة الإسكان في قراءة أبي عمرو: فتوبوا إلى بارئكم، على أنه وهم من السامع، وان أبا عمرو لم يسكن وإنما اختلس الحركة اختلاساً، وذلك بناء على رواية سيبويه للاختلاس: (وكذلك قوله عز وجل: فتوبوا إلى بارئكم، مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو اضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً.)[١٤٢]، ورد الإسكان أيضاً مع آية اخرى بقوله:(وأما إن الله يأمْركم، وفتوبوا إلى بارئْكم، فرواها القراء عن أبي عمرو بالاسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان اذكى، ولا كان بحمد الله مُزَنّاً بريبة ولا مغموزاً في رواية.)[١٤٣].

وهو في المحتسب يثبتها قراءة لأبي عمرو، برواية من رواها بالسكون، وكأنه قد رجع عما قاله في الخصائص وهو الحق لأنه لا يبعد أن يكون الرجل قد قرأ ساكناً ومختلساً، فحفظ عنه هذا قوم، وذاك آخرون وايراد سيبويه القراءة بالاختلاس لا يرد رواية غيره بالاسكان، وإن كان سيبويه ليس مزنا بريبة فلعمري ان القراء كذلك. يقوي ذلك ان ابن جني نسب الإسكان إلى أبي عمرو في قراءة الآية التي وردت بالكاف (يأمركم) ونفى الإسكان عنه في قراءة ثالثة لأن الهاء جاءت مكان الكاف قال: (كقراءة أبي عمرو: يأمركم. . . ولم يسكن أبو عمرو يأمرهم كما أسكن يأمركم وذلك لخفاء الهاء وخفتها. . . . وليست الكاف في يأمركم بخفية ولا خفيفة خفة الهاء ولا خفاءها.)[١٤٤]. والقراءة التي تكلم عليها في الخصائص وهي بارئكم كانت بالكاف أيضاً.

---

(١٤٠) المحتسب ١:١٠٩ ـ ١١١.

(١٤١) الخصائص ١:٧٢ ـ ٧٥، ٢:٣١٧، ٣٣٩ ـ ٣٤٢، ٣:٩٥ ـ ٩٦.

(١٤٢) نفسه ١:٧٢.

(١٤٣) الخصائص ٢:٣٤٠.

(١٤٤) المحتسب ١:٢٥٧.

الثاني: انه أكد حذف الحركة للتخفيف، إلا أنه حمله على إسكان نحو عضُد وعلم، بأخذ الحرف المسكن وما قبله وما بعده قبل إسكانه، وإن كان ما بعده منفصلاً عنه، وجعله من اجراء المنفصل مجرى المتصل، قال: (وعليه قراءة بعضهم: إنه من يتقْ ويصبر فإن الله، وذلك أن قوله: (تق و) بوزن علِم، فأسكن كما يقال: علْم، وانشدوا:

ومن يَتَّقْ فإنّ اللهَ مَعْهُ ... ورزقُ الله مؤتابٌ وغادِ

لأن (تقِ فـ) بوزن علِم، وأنشد أبو زيد:

قالتْ سليمى اشْترْ لنا سَويقا

لأن (ترلَ) كعلِم...)[١٤٥] وفي موضع آخر قال: (ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله:

وقد بداهنْك من المئزر

فشبه هنُك بعضُد فاسكن كما يسكن نحو ذلك ومنه:

فاليوم اشربْ غير مستحقب

كأنه شبه (ربُ غـ، بعضُد)[١٤٦].

وهو كما ترى استدلال طريف يقوم على تتابع الأصوات مجردة. من غير نظر إلى كونها في كلمة واحدة أو في كلمتين، ولكنه على ما فيه من طرافة لا يستقيم لصاحبه ولا ينقاد، وكأنه أحسَّ بهذا فلم يشر إلى شبه عدد مما سكن بعلم أو بعضد وإنما اكتفى بقوله إنه مسكن، أو حاول أن يجد له تأويلا إعرابيا يستدعي إسكانه، فمما اكتفى بقوله له مسكن قوله: (... ولا تعرفكم العرب.)[١٤٧] وصوته كما هو واضح رفُك، فهو غير منقاد لما ذكر، ومنه (قراءة: بلى ورسُلنا لديهم يكتبون، وعلى ذلك قال الراعي:

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا ... وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

فإنه أسكن المفتوح، وقد رُوي لا تعرفْ فإذا كان كذلك فهو أسهل لاستثقال الضمة.)[١٤٨]

وواضح أن: (سُلُد)، و (رِفَل) ليست كعَلِم أو كعَضُد.

(١٤٥) الخصائص ٢: ٣٣٩.
(١٤٦) نفسه ٣: ٩٥ - ٩٦.
(١٤٧) نفسه ٢: ٣٤٠.
(١٤٨) نفسه ٢: ٣٤١.

وأما ما حاول أن يجد له وجيها من الإعراب فقوله: (

تـرّاك أمكـنـة إذا لـم أرْضَـهـا أو يـرتبطْ بعضَ النفـوس حِمامُهـا

فقد قيل فيه إنه يريد أو يرتبطَ على معنى لالـزمنّه أو يعطِيَني حقّي، وقد يمكن عندي أن يكون يرتبط معطوفا على أرضها، أي ما دمت حيا فإني لا أقيم. والأول أقوى معنى.

وأما قول أبي دواد:

فـأبـلوني بَـليَّـتـكـم لـعـلّي أُصـالِـحُـكـم وأسْـتـدْرِجْ نَـوَيَّـا

فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفا واضطرارا. ويمكن أيضا أن يكون معطوفا على موضع لعل لأنه مجزوم جواب الأمر، كقولك: زرني فلن أضيعك حقك وأعطك ألفا، أي زرني أعرف حقك وأعطك ألفا.)[١٤٩].

وعلى هذا فلما لم يكن التشبيه بعلم وعضد منقادا مطردا كان الأولى أن يضرب عنه صحفا، ويكتفي بأن الاسكان إنما كان للتخفيف في النثر وللضرورة في الشعر، لأنه بها أشبه، وقد ذكر الضرورة في أكثر من موضع حيث قال في الإسكان الوارد في بيت جرير بعد أن علل الحذف بالتخفيف (فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذف الحركات . . . أي ولا تعرفكم فأسكن مضطرا)[١٥٠]. وكذلك في كلامه على بيت أبي دواد حيث قال: (فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفا واضطرارا.)[١٤٩]. والاضطرار لا موضع له في النثر فلم يبق إلا القول بالتخفيف.

ويمكن عندي أن يقال إن كل ما ورد من إسكان المتحرك بحركة الإعراب إنما كان من بدايات التوجه في اللهجات نحو طرح تلك الحركات، ذلك التوجه الذي أوقفه العلماء في العربية الفصحى ومضى في سبيله في اللهجات المحلية حتى انتهى إلى طرح حركات الإعراب فيها كما نراه اليوم.

ومن إسكان المتحرك بحركة الإعراب ما ورد من إسكان الياء والواو في حالة النصب (كقوله:

يـا دارَ هنـدٍ عفتْ الا أثـافيْهـا

---

(١٤٩) الخصائص ٢: ٣٤١.

(١٥٠) نفسه ٢: ٣١٧.

وكقوله:

وما سوّدتني عامرٌ عن وراثةٍ ... أبى اللّهُ أنْ أسموْ بأمٍّ ولا أبِ)[١٥١]

وقد علل الحذف بالياء بأنهم شبهوها بالألف، إذ لا تظهر عليها الحركة في النصب، وفي الواو بأنها شبهت بالياء (وشبهت الواو في ذلك بالياء كما شبهت الياء بالألف). وفي موضع آخر جعل الفتحة مستثقلة في الياء والواو لضعفها: (ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيا.. ولذلك ما نجد أخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيهما حتى يجنح لذلك ويستروح إلى إسكانها نحو قوله:

يا دار هند عفتْ الا أثافيْها...)[١٥٢]

ولعل هذا التعليل أفضل من سابقه لأنه يخلصنا من سلسلة التعلق بحمل الياء على الألف، والواو على الياء. ولو ذهب إلى أنهم حملوا النصب فيهما على الرفع والجر لكان قولا.

ومما يتصل بهذا ما ورد من إسكان الضمير في حال الوصل كقولهم مررت بهْ أمس ونقل عن الأخفش أن ذلك لغة لازد السراة (كما ان منهم من يسكن الهاء المضمرة إذا وصلها فيقول مررت بهْ أمسِ وذكر أبو الحسن أنها لغة لازد السراة وأنشد هو وغيره:

فظَلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أخيلُهُ ... ومِطْواي مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

وروينا عن قطرب قول الآخر:

وأشربُ الماءَ ما بِيْ نَحوهُ عطشٌ ... إلّا لأنَّ عُيونَهْ سيلُ واديها)[١٥٣]

وقد كان علل ذلك أول أمره بأنه مما أجرى في الوصل على حد الوقف، إلا أن حكاية الأخفش انها لغة لازد السراة جعلته يرجع عن قوله ويكتفي بأنها لغة فقد قال وهو يرد على أبي إسحاق ما رآه من إجراء الوصل مجرى الوقف في كأنه من قوله:

لهُ زجلٌ كأنَّهُ صَوتُ حادٍ ... إذا طلبَ الوسيقةَ أو زمير

(وقال أبو إسحاق في نحو هذا إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف، لكن ما أجرى من نحو هذا في

---

(١٥١) الخصائص ٢: ٣٤١ - ٣٤٢.

(١٥٢) نفسه ٢: ٢٩١.

(١٥٣) المحتسب ١: ٢٤٤، الخصائص ١: ٣٧٠ - ٣٧١.

الوصل على حد الوقف قول الآخر: فظلت لدى. . . على أن أبا الحسن حكى ان سكون الهاء في هذا النحو لغة لازد السراة.)[١٥٤].

فلولا أن أبا الحسن حكى هذا لبقي على رأيه، وعندي أنه يمكن أن يقال إن هذه اللهجة قد أجرت الوصل مع الضمير على حد الوقف، ولا يمنع القول بأنها لهجة من البحث عن تعليل لها.

تحريك حرف الحلق الساكن:

اختلفت اللهجات العربية في حرف الحلق الساكن إذا وقع في موضع العين وكان الحرف الذي قبله مفتوحاً، فقد ابقاه بعضهم ساكناً، وتحول به بعضهم الى الفتح، وقد تردد ابن جني بين نسبة الأمر إلى حرف الحلق وجعله مقيساً مطرداً فيما لم يسمع وبين جعل ذلك من اللهجات والاكتفاء بالنطق بالمسموع وترك القياس عليه، وانتهى به التردد إلى الأخذ برأي البغداديين الذي هو رأي الكوفيين، وهو ان الفتح إنما كان بسبب حرف الحلق، ولذا جعلوه قياساً في ما لم يسمع، فقد قال في الخصائص: (وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو يعَدو وهو محَموم ولم اسمعها من غيره من عقيل. . . وما اظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الإسم على مذهب البغداديين نحو قول كثير:

لـه نعَـلٌ لا تَـطَّبِي الكلب ريحهـا وإن جعلت وسْط المجـالس شُمّتِ

وقول ابي النجم:

وجبـلا طـال معـدّا فـاشْمخَـر
أشمَّ لا يسـطيعُـه النـاسُ الـدهَـر

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً، ولكن مثل يعَدو وهو محَموم لم يرد عنهم فيما علمت فاياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم له أو عليه.)[١٥٥].

ويبدو أنه على تقادم العهد قد سمع فتح حرف الحلق من عقيل بعد أن كان ذكر في الخصائص انه سمعه من الشجري ولم يسمعه من غيره من عقيل وأدى به ذلك إلى التحول عن مذهب أصحابه البصريين (قولهم في الصخْر الصخَر والنعل النعَل، ولعمري إن هذا عند أصحابنا ليس امراً راجعاً إلى حرف الحلق لكنها لغات، وأنا أرى في هذا

---

(١٥٤) الخصائص ١: ١٢٨.
(١٥٥) الخصائص ٢: ١٠.

رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح اثراً معتداً معتمداً فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا احصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق. . . . ولا قرابة بيني وبين البصريين لكنها بيني وبين الحق والحمد لله.)[١٥٦]. وفي موضع آخر قال: (ومن ذلك قراءة سهل بن شعيب النهمي جهَرة وزهَرة، كل شيء في القرآن محركاً، قال أبو الفتح: مذهب أصحابنا. . أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه. . ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه. . وما أرى القول من بعد إلا معهم والحق إلا في ايديهم وذلك أني سمعت عامة عقيل تقول ذاك. .)[١٥٧].

ويبدو أن الذي جعلهم يحركون الحرف بالفتح طلب الإنسجام في الكلمة فقد وصف ابن جني ما يحرك في حرف الحلق بقوله: (مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح) فحرف الحلق بينه وبين الألف قرابة المخرج، والفتحة التي قبله بعض الألف فناسب ذلك تحريكه بالفتح، وقد فتحت العرب العين في الباب الثالث لمكان حرف الحلق فهذا قريب من ذاك.

ومن حديث تحريك الساكن ما ذكره من كسر الميم من هم إذا التقت بساكن، وكذلك الذال من مذ، والوجه أن يحركا بالضم عودا بهما إلى الأصل (فقد انشد قطرب:

ألا إنَّ أصحابَ الكنيفِ وجدْتُهم   هُمِ الناس لما اخصبوا وتموّلوا

وقد أنشد الكوفيون:

فهمُ بطانتهم وهمْ وزراؤهم   وهمِ القضاة ومنهمِ الحكّام

ورويته عن الفراء: ومنهم الحجّاب، وحكى الفراء هذه اللغة وانه سمعها من بعض بني سليم، وحكى أن العرب جميعاً تضم هذه الميم نحو: هم المفسدون، وهم الفائزون، وحكى اللحياني: مذِ اليوم، ومذِ الليلة، بكسر الذال.)[١٥٨].

وقد علل الكسر في ذلك بأنه شبهها بنحو دال قد ولام هل مما جاء ساكناً وليس له أصل محرك يعود إليه عند الحاجة إلى تحريكه حيث يكسر لالتقاء الساكنين (ووجه جواز هذا عندي على ضعفه انه شبه ميم هم وذال مذ بدال قد ولام هل فكسرهما حين احتاج إلى حركتهما كما يكسرهما ونحوهما إذا احتاج إلى ذلك نحو قد انقطع وهل انطلق)[١٥٩].

---

(١٥٦) المحتسب ١: ١٦٧.
(١٥٧) نفسه ١: ٨٤.
(١٥٨) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٩٥.
(١٥٩) نفسه ٢: ٢٩٦.

وقد بالغ في تضعيف هذه اللهجة وردها بناء على قياسه في أن الحرف الساكن عند الحاجة إلى تحريكه يعود إلى حركته في لهجة أخرى إذا كان محركاً فيها فقال: (إن هذه اللغة اعني في هم القضاة ومنهم الحكام من القلة ومخالفة الجمهور على ما حكيت عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يلغى ويطرح ولا يقاس عليه غيره، وأما حكاية اللحياني فكذلك أيضاً وتكون كغيرها مما دفعه اصحابنا وعجبوا منه.)[١٥٩].

وأرى أن كلا الأمرين سائغ مقبول ما دام قد ورد عن العرب وله ما يقويه في القياس فواقع اللفظة عند الاستعمال أنها ساكنة الآخر فإذا التقت بساكن جاز كسرها على الأصل في التقاء الساكنين وقوّى هذا الجواز مجيؤه عن بعض العرب وإن كان قليلاً، وجاز العودة به إلى اللهجة التي تحركه بغير الكسر في غير التقاء الساكنين.

الإختلاف في الاشباع والاختلاس:

ذكر ابن جني ان حروف اللين الألف والواو والياء متنشئة عن الحركات وانها توابع لها (وان الحركات أوائل لها واجزاء منها وان الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الف، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو.)[١٦٠]، وذكر من شواهد إشباع الحركة وإنشاء حرف من جنسها عنها قوله:

تنفي يداها الحصَى في كلّ هاجرةٍ نفيَ الدراهيمِ تنقادُ الصياريفِ

(اراد الصيارف، فاشبع الكسرة فتولد عنها ياء)[١٦١].

وقوله:

وانتَ من الغوائل حين تُرمَى ومن ذمّ الرجال بمُنْتَزاحِ

(اراد بمنتزح فاشبع فتحة الزاي.)[١٦٢].

وقوله:

وانني حوثما يشرى الهوَى بصري من حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ

(يريد انظرَ فاشبع ضمة الظاء فنشأت عنها الواو.)[١٦٣].

ويلاحظ أنه جعل إشباع الحركة لحاجة العرب إلى حرف مجتلب في الشعر لإقامة

---

(١٦٠) سر الصناعة ١: ٢٧.
(١٦١) نفسه ١: ٢٨.
(١٦٢) نفسه ١: ٢٩.
(١٦٣) سر الصناعة ١: ٣٠.

الوزن، ولم يستشهد إلا بالشعر وأشار إلى هذا الإشباع في موضع آخر[١٦٤]، وذكر قوله: فانظور، وزاد بيتاً لعنترة هو قوله:

ينباعُ من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيّافةٍ مثْلِ الفَنيقِ المُكْرَمِ

وذكر انه (أراد ينبع فأشبع فتحة الباء). وفي التنبيه[١٦٥]، قال: (واما قول أوس عندي وهو:

ولَنِعْم مـأْوَى المُستَضيفِ إذا دعا   والخيلُ خارجةٌ من القَسْطالِ

فإنه أراد القسطل فأشبع فتحة الطاء ضرورة للردف فأنشأ عنها الفاً كـ: (ينباع من ذِفْرَى غضوب جسرة..). وقد تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الخصائص في باب مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف وقال: (إنك متى آشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها وذلك قولك في إشباع حركات ضُرِبَ ونحوها: ضوريبا، ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وانشأ عنها حرفاً من جنسها.)[١٦٦]، وجاء بالشواهد التي أوردها في سر الصناعة. ولم يذكر من النثر إلا قوله: ضوريبا، وهو مثال تعليمي وليس شاهداً.

وقد كان يمكن أن يقال إن مطل الحركات وإشباعها من الضرورات في الشعر وليس لهجة بناء على قوله: (إن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع..) وقوله: (فاشبع فتحة الطاء ضرورة للردف) وقوله: (ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها.). ويقوي ذلك أنه لم يأت بشاهد من النثر في هذه المواضع. بيد أنه قد عاد لتناول الموضوع في الخصائص[١٦٧]، بتفصيل اكثر حيث بحثه تحت عنوان باب في مطل الحركات ويلاحظ على ما أورده هناك أنه زاد في الشواهد الشعرية لمطل الحركات وختمه بقوله: (فهذه هي الطريق فما جاء منها قسه عليها.)[١٦٨]، وإنه لم يذكر شيئاً عن الضرورة في الشعر بل إنه أتى بشواهد من النثر هي قوله: (وحدثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى: خذه من حيث وليسا، قال وهو إشباع ليس. وذهب إلى مثل ذلك في قولهم آمين، وقال: هو إشباع فتحة الهمزة من أمين. وحكى الفراء عنهم: أكلت لحما شاة، أراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفاً.)[١٦٩]، ويبدو أنه على تقادم العهد قد اجاز أن يكون هذا المطل في النثر أيضاً لا في الشعر حسب

---

(١٦٤) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٥، ٢٦.
(١٦٥) التنبيه ص ٢٩٨.
(١٦٦) الخصائص ٢: ٣١٥.
(١٦٧) الخصائص ٣: ١٢١ - ١٢٤.
(١٦٨) نفسه ٣: ١٢٤.
(١٦٩) نفسه ٣: ١٢٣.

وبذلك يخرج من باب الضرورة لأن ما أورده ههنا عن ثعلب والفراء لا ضرورة فيه. وقد ذكر ما يفهم منه ان هذا الإشباع قد بدأ في الشعر للضرورة ثم شاع عن طريق القياس الخاطىء فصار مستعملاً في النثر، وذلك قوله بعد أن أورد قول عنترة:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة

(وقال أراد ينبع فأشبع الفتحة فأنشأ عنها الفاً، قال الاصمعي يقال: انباع الشجاع ينباع انبياعاً إذا انخرط بين الصفين.. وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت، وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه في اللفظ ينفعل فجاءوا منه بماض ومصدر.)(١٧٠). وهو تعليل مقبول عندنا، وعلى ذلك جاءت قراءة: سأوريكم دارَ الفاسقين: (أراد سأريكم ثم أشبع.. وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نظماً ونثراً.)(١٧١)، وقد جعل الإشباع في هذا الموضوع مؤدياً إلى فائدة في المعنى: (وزاد في اعتماد الواو في هذا الموضع وعيد واغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فالحقت الواو لما ذكرنا.)(١٧٢).

فالإشباع إذن قد ورد عن العرب في عدد من الشواهد الشعرية وفي النثر أيضاً، إلا أنه قليل، ولكنه على قلته يمثل مظهراً من مظاهر اللهجات مما خالفت فيه اللغة الأدبية المثالية.

أما اختلاس الحركات فهو اخفاؤ ها حتى تقرب من السكون (ومن ذلك إضعاف الحركة حتى تقرب بذلك من السكون نحو حيِيَ وأُحْيِيَ وأُعيِي، فهو وإن كان مُخفىً بوزنه محركاً.. فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالاهابة بالساكن نحو الحركة... واخفى منها الإشمام لأنه للعين لا للاذن.)(١٧٣). وقد ذكر أن اختلاس الحركة من اللطف بحيث ادعى بعضهم ان أبا عمرو كان يسكن الهمزة في قراءة، وأبو عمرو كان يختلس وقد تقدم ذلك، وعلل ابن جني الاختلاس في الحركة بانه إنما كان لضرب من التخفيف عن السنتهم (وخففوا عن السنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً واخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها الا ترى إلى قراءة أبي عمرو: مالك لا تأمننا على يوسف، مختلساً لا محققاً، وكذلك قوله عز وجل: اليس ذلك بقادر على أن يُحْيِيَ الموتى، مخفىً لا مستوفى، وكذلك قوله عز وجل: فتوبوا إلى بَارِئِكم، مختلساً غير ممكّن

---

(١٧٠) الخصائص ٣: ١٢٢.
(١٧١) المحتسب ١: ٢٥٨.
(١٧٢) نفسه ١: ٢٥٩.
(١٧٣) الخصائص ٢: ١٤٤ - ١٤٥.

كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة.)[١٧٤].

الاختلاف في الاشمام والامالة:

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً اشمام الحركة وذلك بأن يؤتي بالحرف ساكناً ويشار إلى حركته بأعمال الشفتين من غير إظهار صوت، ولذلك قيل إن الاشمام للعين لا للاذن وذلك قول الراجز:

متى أنـام لا يـؤرِّقْنـي الكـري
ليـلا ولا اسمـعُ أجـراسَ المطِي

(باشمام القاف من يؤرقني، ومعلوم ان هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة البتة ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن.. فنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئاً من الحركة مشبعة ولا مختلسة، أعني اعمالهم الشفتين للاشمام في المرفوع بغير صوت يسمع هناك.)[١٧٥].

ومن الإشمام أيضاً ما جاء عن بعض العرب في فُعِل من الاجوف حيث قيل (خيف وبيع وقيل... وأما من أشم فإنه أراد البيان وقد كان في الفاء ضمة فاشم الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كِافر وجابر لأنها بين الفتحة والكسرة.)[١٧٦]، وقد ورد الاشمام في الحركة أيضاً في فعُل من المضعّف: (وقال لي أبو علي إنهم ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حُلَّ من جَهْـلٍ حُبَى حُلَمائنـا ولا قـائـلُ المعـروفِ فينا يُعنَّفُ

حُلّ وحِلّ وحُلّ فمن قال حُلّ فهو في الكثرة بمنزلة من قال قيل فكسر، ومن كسر الحاء فقال حِل فهو بمنزلة من اخلص الضمة فقال بوع وقول ومن أشم فقال حُِل فهو بمنزلة من أشم أيضاً فقال قيل.)[١٧٧].

وبعض العرب يتجه إلى الاشمام لرفع اللبس، وذلك (انهم يقولون كلت طعامي فيخلصون الكسرة في الكاف إذا كنت الفاعل، ويقولون كُِلت طعامي فيشمون الكاف

---

(١٧٤) الخصائص ١: ٧٢.
(١٧٥) نفسه ١: ٧٣.
(١٧٦) المنصف ١: ٢٤٩.
(١٧٧) نفسه ١: ٢٥٠.

الضم إذا كنت المفعول فرقا بين الفاعل والمفعول.)[١٧٨]

وبعض العرب يدع الكسرة على حالها ولا يشم ولا يبالي الالتباس، وقد قال ابن جني عنهم: (أهل هذه اللغة جروا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس، وذلك انهم اخذوا بأصل هذا الباب، لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاص الكسرة وذلك بيع وخيف)[١٧٩]، وعلل تجاوزهم العناية برفع اللبس بأن ذلك متحصل عندهم من سياق الكلام (لأنهم قد يصلون إلى إبانة اغراضهم بما يصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده وبما تدل عليه الحال)[١٨٠].

وأما اختلافهم في امالة الحركة فقد ذكر انك قد تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمة، وقد تجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة، والضمة مشوبة بشيء الكسرة، فالفتحة المشوبة بشيء من الكسرة هي الفتحة (التي قبل الامالة نحو فتحة عين عابد)[١٨١]، وقد تكلمنا على هذا في مبحث الامالة وقد مر، إلا أنه ذكر ان الفتحة قد تمال نحو الكسرة وإن لم يكن بعدها ألف[١٨٢]، فقد قرىء: فِإنّهم لا يكذّبونك، و: وِإنّا إليه راجعون، و: رِأى القمر، وقالوا: من عِـمرو، ورأيت خبطِ رياح.

وقد تمال الفتحة نحو الواو وذلك إذا كانت (قبل ألف التفخيم وذلك نحو الصلُاة والزكُاة ودعُا وغزُا وقُام وصُاغ)[١٨٢].

وقد تكون الكسرة مشوبة بالضمة وذلك نحو: (قيل وبيع وغيض وسيق)[١٨٢]، وقد مر ذكر هذه اللهجة في كلامه على الاشمام، ويبدو انهما شيء واحد فلو حاولت النطق بقيل كما ذكر هنا مشوبة بالضمة فإنك ستؤدي إلى صوت قيل التي ذكرها في الاشمام من غير أن تستطيع التفريق بين الصوتين.

وقد تكون الضمة مشوبة بالكسرة وذلك في نحو قولك في الامالة مررت بمذعُِور وهذا ابن بُِور)[١٨٢].

وبقي أن ينحى بالضمة أو الكسرة نحو الفتحة، وقد ذكر ان ذلك ممتنع وعلله (بأن الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو

---

(١٧٨) نفسه ١:٢٥٣.
(١٧٩) نفسه ١:٢٥٥.
(١٨٠) نفسه.
(١٨١) سر الصناعة ١:٥٨.
(١٨٢) نفسه ١:٥٩.

فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه.)[183]، ثم أثار اعتراضاً بأن الكسرة قبل الضمة ومع ذلك رجعوا بالضمة نحو الكسرة في نحو مذعور، فهلّا جاز هناك ما جاز هنا، وأجاب عن ذلك بأن (بين الضمة والكسرة من القرب والمتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة)[184]، ومع ذلك فإن ما جاء من نحو مذعِور (قليل مستكره)[184].

والذي أراه ان امالة الفتحة نحو الكسرة وإن لم يكن بعدها ألف لا يختلف عن امالتها مع الألف إذ نحن نأتي بالصوت الذي بين الكسرة والفتحة أو بين الألف والياء في الحالين فلو كسرنا الميم من عِمْر ونحن نميل فتحة العين نحو الكسرة لما وجدنا بينه وبين الامالة في عِامر اختلافاً صوتياً يذكر إذ في كلا الحالين سنأتي بين العين والميم بصوت عَـ الذي يشبه صوت a في قولهم Name بين النون والميم، وقد ذكرنا رأينا في هذا وفي ألف التفخيم في مبحث الامالة فلا ضرورة لاعادته.

وأما الكسرة المشوبة بالضمة والضمة المشوبة بالكسر فلا أرى بينهما من فرق وأعتبر ذلك بنطق كلمة بُيع وبِور، باتباع الباء في الكلمتين بصوت بين الكسرة والضمة أو بين الضمة والكسرة لا فرق.

(١٨٣) سر الصناعة ١: ٦٠ - ٦١.

(١٨٤) نفسه ١: ٦١.

الفصل الرابع

الاختلاف في المعنى والاعراب

الاختلاف في المعنى:

اللغة كما ذكر ابن جني (أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن اغراضهم[1]، إلا أن هذه الأصوات قد تكون واحدة في اللهجات العربية ولكن ما ترمز إليه يكون مختلفاً، وهذا من غير شك من مظاهر الخلاف بين اللهجات وهو مما ينبغي أن يقف عنده دارسها ليرى رأيه فيه. وقد تناول ابن جني موضوع اتفاق اللفظ واختلاف المعنى في أكثر من موضع من كتبه وبخاصة في كتابه الخصائص إلا أنه كان تناولاً بعيداً عن موضوع اللهجات واختلافها، فقد كان المتوقع أن يبحث تحت هذا العنوان اختلاف اللهجات العربية في معنى اللفظ الواحد كما فعل في قراءة: (افلم يتبين الذين آمنوا. . .) كما سيأتي، إلا أنه لم يفعل، وأحال على ما سبقه من كتابات في هذا فقد نص في (باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون)[2]، على أن أضرب الكلام عنده على ثلاثة أقسام: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ويليه اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين، والضرب الثالث الذي قال عنه إنه ليس من غرضه في هذا الباب (نحو وجدت في الحزن ووجدت الضالة ووجدت في الغضب ووجدت أي علمت. . . الصدى: الطائر الذي يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بثأره، والصدى: العطش، والصدى: ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، والصدى: من قولهم: فلان صدى مال أي حسن الرعية له والقيام عليه.)[2]، وواضح انه يريد به ما اتفق لفظه واختلف معناه، وقد قال عنه إنه ليس من غرضه في هذا الباب وهو (كثير في كتب العلماء وقد تناهبته أقوالهم وأحاطت بحقيقته اغراضهم.)[2]. وهذا الذي تجاوز

(١) الخصائص ١: ٣٣.
(٢) نفسه ٢: ٩٣.

الحديث عنه وذكر انه ليس من غرضه في هذا الباب هو الذي يعنينا في دراسة اللهجات إذ يمكن أن تعد الظاهرة من ظواهر اختلاف اللهجات في التعبير عن المعاني المتفرقة بلفظ واحد، اما ما عقد عليه الباب مما هو وراء هذا (من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون المصوغة في نفس الكلم)[٣]، فليس مما له علاقة باللهجات، إنما هو نظر صناعي في الفاظ العربية مما لم تختلف فيه لهجاتها. فمن ذلك مثلاً ما ذكره من أن الحروف قد يتفق لفظها ويختلف معناها (وذلك قولهم درع دلاص وادرع دلاص، وناقة هجان ونوق هجان، فالألف في دلاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقة كناز وامرأة ضناك، والألف في دلاص في الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف. وذلك لأن العرب كسّرت فعالاً على فعال، كما كسرت فعيلا على فعال نحو كريم وكرام ولئيم ولئام، وعذرها في ذلك ان فعلا اخت فعال. . .)[٤] ومضى في مثل هذا إلى آخر الباب، وهو كما ترى لا يتصل باللهجات.

وعقد في موضع آخر بابا بعنوان: (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين.)[٥]، وذكر ان ذلك في الكلام على ضربين:

الأول: وهو الأكثر في كلام العرب أن يكون اللفظ متفقاً، ويختلف في تأويله، وذكر انه في غاية الانتشار، ولم يعقد الباب عليه. وذلك نحو قولهم: هذا أمر لا ينادى وليده (فقال قوم إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته . . وقال آخرون وهم أصحاب المعاني: أي لا وليد فيه فينادى وإنما فيه الكفاة والنهضة.)[٦].

الثاني: وهو الباب (الاضيق الذي ترى لفظه على صورة ويحتمل أن يكون على غيرها كقوله:

نَطعنُهم سُلْكَى ومخلوجةً كَرَّكَ لا مينِ على نابلِ

فهذا ينشد على أنه ما تراه كرك لامين، أي ردك لامين وهما سهمان على نابل، وذلك أن تعترض من صاحب النبل شيئاً منها فتتأمله ترده إليه فيقع بعضه كذا وبعضه كذا، فكذلك قوله: كرك لا مين، أي طعنا مختلفا بعضه كذا وبعضه كذا. ويروى أيضاً: كرّ كلامين، أي كرك كلامين على صاحب النبل، كما تقول له: ارم، ارم، تريد السرعة والعجلة.)[٧]، ومضى على مثل هذا إلى آخر الباب، وحقيقته كما ترى اختلاف في تأويل

---

(٣) الخصائص ٢:٩٣.
(٤) نفسه ٢:٩٤.
(٥) نفسه ٣:١٦٤.
(٦) نفسه ٣:١٦٤ ـ ١٦٥.
(٧) الخصائص ٣:١٦٦ ـ ١٦٧.

عبارة مجازية، أو اتفاق في صورة اللفظ بسبب التركيب، ولو أفرد اتضح وبان، وهذا يتفق للعربي في كلامه، ولا يمثل لهجة من اللهجات.

وقد اومأ في المحتسب إلى اتفاق اللفظ واختلاف المعنى بسبب اختلاف اللهجات في موضع واحد وذلك حين عرض لقوله تعالى: (أفلم يَيْأَسِ الَّذِينَ آمنوا أنْ لو يشاءُ اللهُ لَهدى النَاسَ جميعاً.) (الرعد: ٣١) حيث ذكر فيها قراءة: (افلم يتبين الذين، قال أبو الفتح: هذه القراءة فيها تفسير معنى قوله تعالى: أفلم ييأس الذين آمنوا، وروينا عن ابن عباس انها لغة وهبيل، فخذ من النخع، قال:

ألَمْ يَيْأَسِ الاقوامُ أنّي أنـا ابنُـهُ وإنْ كنتُ عن ارضِ العشيرةِ نائيـاً

وروينا لسحيم بن وثيل:

أقـولُ لاهِلِ الشِّعْبِ إذْ يـأسِرونَني ألَمْ تَيْأَسوا أَنيِّ ابْنُ فـارسِ زَهْدَمِ

أي ألم تعلموا.)[٨].

فهذا قد نص فيه على مجيء لفظ في لهجة عربية بغير المعنى المعروف عند العرب جميعاً، إذ اليأس عندهم انقطاع الرجاء من الشيء، وأما وهبيل فقد استعملوه بمعنى العلم، والعلم غير انقطاع الرجاء. إلا أن ابن جني لم يدع الأمر على ظاهره وإنما حاول أن يلتمس سراطاً بين المعنيين ما دام اللفظ واحداً. ودعا إلى ملاحظة النظر في اللغة حتى لا تبدو متفرقة متباعدة (ويشبه عندي أن يكون هذا راجعاً أيضاً إلى معنى اليأس، وذلك أن المتأمل للشيء المتطلب لعلمه ذاهب بفكره في جهات تعرفه إياه، فإذا ثبت يقينه على شيء من أمره اعتقده وأضرب عما سواه فلم ينصرف إليه كما ينصرف اليائس من الشيء عنه ولا يلتفت إليه. وهذه اللغة هكذا طريق صنعتها وملاءمة اجزائها وضم نشرها وشتاتها، فإن لم تطبن لها وتلاق بين متهاجراتها بدت فرقا، وكانت حرية لو لاطفتها بالتعانق والالتقاء، فرفقا رفقاً لا عنفاً ولا خرقاً.)[٩].

ومما يتصل بهذا الباب حديث الاضداد، لأنه لفظ واحد يؤدي معنيين اثنين وإن كانا ضدين، وقد ذكر له مثالاً وهو يتكلم على اختلاف لهجة العرب من ابناء نزار عن لهجة عرب حمير، وبعد بعضهما عن بعض وذكر انه يحتمل أن تكون الفاظ من لهجة حمير قد دخلت إلى لغتنا العربية قال: (ويكفي من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من لغة ابني نزار، روينا عن الاصمعي ان رجلاً من العرب دخل على ملك ظفار. فقال له الملك: ثب،

(٨) المحتسب ١: ٣٥٧.

(٩) نفسه ١: ٣٥٧، ٣٥٨.

وثب بالحميرية اجلس. . . فإذا كان كذلك جاز جوازاً قريباً كثيراً ان يدخل من هذه اللغة في لغتنا، وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير انها لغة عربية قديمة.)[١٠].

وهذه اللغة التي وصفها بانها عربية قديمة، قد يكون وجود بعض الفاظها في كلام العربي سبباً في إساءة الظن بفصاحته، ولذا دعا إلى حسن الظن بما يرد على لسان العربي مخالفاً لما عليه الجمهور إذا كان فصيحاً في جميع ما يرد على لسانه عدا ذلك القدر الذي انفرد به: (وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير عن لغة ابني نزار، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.)[١١].

الاختلاف في الاعراب

أما لفظ الاعراب (فإنه مصدر اعربت عن الشيء إذا اوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له.)[١٢]، وأما معناه فهو (الابانة عن المعاني بالالفاظ ألا ترى انك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم احدهما من صاحبه.)[١٣]، ويلاحظ انه في تفسير معنى الاعراب لم يشر إلى فكرة العامل التي دأب النحاة على ذكرها مع التعريف به (تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.)[١٤]، و إنما هو تغيير في اللفظ لتغير في المعنى، وكأن الاستاذ إبراهيم مصطفى كان يشير إلى عبارة ابن جني حين رأى في علامات الاعراب إشارة إلى معان يقصد إليها جعلت تلك العلامة دوال عليها[١٥].

ولا يعني إن ابن جني لم يقل بنظرية العامل، بل هو قد ذكر العامل ولكنه شرحه بما يوحي انه كان رأي العلماء من قبله. مما يدفع كل كلام حول هذه النظرية التعليمية إذ قال: (وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك ان بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد. . وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء. . . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لّما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح.)[١٦].

---

(١٠) الخصائص ٢:٢٨.
(١١) نفسه ١:٣٨٦.
(١٢) نفسه ١:٣٦.
(١٣) نفسه ١:٣٥.
(١٤) الصبان على الاشموني ١:٤٨ ـ ٤٩، التصريح على التوضيح ١:٦٠.
(١٥) احياء النحو ص ٤٨.
(١٦) الخصائص ١:١٠٩ ـ ١١٠.

وقد وصل ابن جني بين تغير أواخر الكلم وبين المعنى الذي يريده المتكلم إذ هو بهذا التغيير في اللفظ استطاع أن يعبر عن المعاني. إلا أن تغيير اللفظ الذي ذكره لم يجر على سنن واحد في كلام العرب جميعاً، فقد اختلفت اللهجات العربية في التحريك بين الضم والفتح في اللفظ والمعنى واحد، أو بين الفتح والكسر أو بين التنوين وتركه، إلى غير ذلك من مظاهر الخلاف الذي يندرج تحت كلمة الاعراب وهو خلاف نزر قليل كما ذكر(١٧). وهو (بين العلماء أعم منه بين العرب وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه وكل ذهب مذهباً..)(١٨).

فمن ذلك مثلاً اختلاف الحجازيين والتميميين في خبر المبتدأ إذا دخلت ما عليهما، فالحجازي ينصبه، والتميمي يرفعه، وذلك نحو قوله تعالى: (ما هذا بشراً) (يوسف: **٣١**) حيث جاء على لهجة الحجازيين والتميمي يرفعه إلا إذا عرف كيف هو في المصحف. وقد علل ابن جني هذا الخلاف بأن لكل من الفريقين قياساً فيها يخلد إليه(١٩)، وفسر ذلك بأن أهل الحجاز كأنهم لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر، وأنها لنفي الحال، شبهوها بليس فاجروها (في الرفع والنصب مجراها إذ اجتمع فيها الشبهان بها)(٢٠) وكأن بني تميم لما رأوها (حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها.. أجروها مجرى هل..)(٢٠).

ومن ذلك أيضاً اختلاف العرب في ليتما حيث ينصب بعضهم المبتدأ بعدها، ويرفعه بعضهم (فمن ضم ما إلى ليت وكفها بها عن عملها الحقها بأخواتها... ومن ألغى ما عنها وأقر عملها جعلها كحرف الجر في الغاء ما معه نحو قوله تعالى: فبما نقضهم ميثاقهم، وقوله: عما قليل..)(٢١).

ومن ذلك أيضاً اختلاف الحجازيين والتميميين في هلمّ حيث أجراه الحجازيون (مجرى صه ومه ورويد مما سمي به الفعل والزم طريقاً واحداً، وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه لم.)(٢٢) على أن هلم عند التميميين (أيضاً اسم سمي به الفعل وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب.)(٢٣).

. وواضح أنه في هذه الأمثلة التي ذكرها ههنا إنما يعلل الخلاف بين اللهجات بما يمكن أن نطلق عليه اختلاف اللهجات في تصورها لارتباط اللفظة بغيرها، فهي في (ما) ارتبطت

---

(١٧) نفسه ١: ٣٤٤.
(١٨) الخصائص ١: ١٦٨.
(١٩) نفسه ٢: ١٠.
(٢٠) نفسه ١: ١٦٧.
(٢١) نفسه ١: ١٦٧ - ١٦٨.
(٢٢) الخصائص ١: ١٦٧ - ١٦٨.
(٢٣) نفسه ٣: ٣٦.

في ذهن الحجازي بليس ولذلك حملها عليها، ولم ترتبط بها في ذهن التميمي وإنما جعلها كبقية الحروف التي لا يتغير الاسم معها مثل هل. وفي ليتما إذا ترك الاسم بعدها مرفوعاً ارتبطت اللفظة ببقية الحروف المشبهة بالفعل عندما تتصل بها (ما)، وأما عند من أبقى الاسم منصوباً بعدها، فقد ارتبطت في ذهنه بما لم تغيره ما عن عمله إذا دخلت عليه كالباء مثلاً. وفي هلم رأينا الحجازي يصلها بصه ومه وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال فيلزمها حالة واحدة، وقد انقطعت عنده عن معناها الأصلي ولم يعد يرى للفعل الم معنى واضحاً في هلم، ولعل الذي أعان على ذلك أن الصورة الجديدة للفظ ليست من لهجته لأن من لهجته في الطلب من المضعف أن يفكه فهو يقول الم ولا يقول لمّ فلما صارت الكلمة ها لمّ ثم هلمّ بعدت في تصوره عن الأصل ورآها لفظاً جديداً سمي به الفعل، أما التميمي فكأنه ما يزال يرى شيئاً من صورة الفعل القديمة في هلم قبل التركيب، ولذا ألحق بها الضمائر وأجراها بذلك مجرى الأفعال، لأن الصورة ما تزال من صور الطلب عنده إذ هو من المضعف لمّ فهو باق على صورته عنده بخلاف ما رأيناه عند الحجازي.

ومن ذلك أيضاً (قولهم هذا أبا ورأيت أبا ومررت بأبا)[٢٤] يجرونه مجرى الاسم المقصور، وقد ذكر أنه بهذه اللهجة قد جاء على الأصل واستدل على هذه الأصالة بقوله: (ويكون أخا اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف كقولك لا عصا لك، ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال وفاؤه مفتوحة فهو إذن فَعَل. فغير منكر أن يخرج واحدها على أصله كما خرج واحد الاباء على أصله)[٢٥]. فإذا صح أن الأصل أخا وأبا مقصورين أمكن أن نعلل ما جاء عن ثعلب من أنه (يقال هذا أبوك وهذا أباك وهذا أبك)[٢٥] بأن من قال هذا أباك كانت لهجته على قدمها لم تغير، ومن قال هذا أبك يكون حذف الألف لكثرة الاستعمال وأجرى الأب مجرى يد ودم حيث حذفت لامهما لكثرة الاستعمال وان من قال هذا أبوك إنما أشبع الحركة على الباء، وهذا التعليل عندنا أولى من القول بأن كل قبيلة كانت تلتزم صورة من الصور الثلاث لهذه الأسماء ثم جمعها النحاة وزعموا أن الواو للرفع والألف للنصب والياء للجر من غير أن يقدم صاحب هذا الزعم[٢٦] أي دليل على ذلك سوى الظن بأنها كانت هكذا، وسوء الظن بالعلماء.

ومن ذلك ما نسبه لبلحارث من قولهم جاء أخواك ورأيت أخواك ومررت بأخواك فذكر أن أبا زيد قال: (سألت خليلاً عن الذين قالوا مررت بأخواك وضربت أخواك فقال

---

(٢٤) الخصائص ١: ٣٣٩.
(٢٥) نفسه ١: ٣٣٨ - ٣٣٩.
(٢٦) أنظر من أسرار اللغة ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في ييأس ياءس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها)[٢٧]. وقد علل ابن جني ذلك بقوله: (أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممن يقولها بالياء وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف)[٢٨] ولا يبعد عندي أن يكون ما فعلته بلحارث من القياس الخاطىء، حيث قاسوا المنصوب والمجرور على المرفوع وأجروا الثلاثة مجرى واحدا، ولا يبعد أيضاً أن تكون الألف أصلاً في المثنى في أوجه الاعراب الثلاثة ثم خالفوا بالياء في الجر والنصب للتفريق فيها بعد، يقوي ذلك قوله في لغة بلحارث (أبدلوا ياء أخويك في لغةغيرهم ممن يقولها بالياء... فأما في لغتهم هم فلا وذلك أنهم هم لم ينطقوا قط بالياء في لغتهم فيبدلوها ألفاً ولا غيرها)[٢٨]. فإذا كانوا لم ينطقوا قط بالياء فهذا معناه أنهم مقيمون على اللفظ القديم وهو الألف، ويكون القسم الأول مما أجازه الأخفش مرحلة تالية لهذه المرحلة وذلك قوله: (وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدماً تقول مررت بأخويك وأخواك جميعاً إلا أن الياء كانت أقيس للفرق فكثر استعمالها وأقام الآخرون على الألف)[٢٩]. فهذه مرحلة تالية لمرحلة أسبق منها وهي النطق بلفظ واحد لأن الحاجة للتفريق لاحقة لا سابقة.

وأما القسم الثاني مما أجازه الأخفش فإنه يتعارض مع قول ابن جني انهم لم ينطقوا قط بالياء في لغتهم، وذلك قوله: (أو أن يكون الأصل قبله الياء في الجر والنصب ثم قلبت للفتح قبلها ألفاً في لغة بلحارث بن كعب)[٣٠].

ومن ذلك إسكان ما حقه التحريك نحو قوله:

يــا دار هنـد عفت إلا اثـافيهــا

وقد مر الكلام عليه في بابه.

ومن ذلك الجر بلعل مكسورة اللام كانت أو مفتوحة إذ قال: (وحكى أبو زيد أن لغة عقيل لَعلِّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الآخرة من لعل وجر زيد)[٣١]. (وقال أبو الحسن: ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجر في قول الشاعر:

لعــلَّ اللهِ يُـمْـكِـنُـنِي عـلـيـهــا جهــارا من زهـيــر أو أسيــد)[٣٢]

وقد ذكر ابن هشام أن الجر بلعل لغة عقيل وأنهم أجازوا في لامها الأخيرة الفتح والكسر،

---

(٢٧) الخصائص ٢: ١٤.
(٢٨) الخصائص ٢: ١٤.
(٢٩) نفسه ٢: ١٦.
(٣٠) نفسه.
(٣١) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ١٢٧.
(٣٢) نفسه ٢: ١٢٨.

وعلل الفتح بالتخفيف، والكسر بأصل التخلص من التقاء الساكنين[٣٣]، وأورد المالقي هذا التعليل أيضاً وزاد بأن علل الخفض بلعل حيث ذكر أن ما كان مختصاً بالأسماء (ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقه أن يخفض)[٣٤] فتكون لعل الجارة على هذا قد جاءت في لغة عقيل على الأصل، أما النصب بها فهو فرع دعا إليه شبهها بالفعل.

ومن ذلك صرف بعضهم جميع ما لا ينصرف فيقول: ضربت أحمداً وكلمت عمراً[٣٥] وعليه قراءة: سلاسلًا وأغلالًا[٣٦]، ولم يعلل الصرف ههنا، وقد نقل السيوطي[٣٧] حكاية الأخفش أن صرف ما لا ينصرف في الاختيار لغة لبعض العرب، قال وكأنها لغة الشعراء لأنهم إذا اضطروا صرفوا في الشعر ما لا ينصرف، ثم جرت على ألسنتهم في النثر. وهو عندي رأي وجيه يدخل في باب القياس الخاطىء، سواء قاس الشعراء نثرهم على شعرهم، أم قاسه غيرهم ممن سمعهم يصرفون في الشعر غير المنصرف فصرفه في النثر. وأما الآية فقد نصوا على أن الصرف إنما جاء للمناسبة[٣٨] حيث صرفت كلمة سلاسل لمناسبة كلمة أغلال.

ومن العرب من يمنع نحو مسلمات علماً من الصرف (وعلى هذا ما حكاه سيبويه من قولهم هذه قرشيات غير مصروفة)[٣٩] وقد علل ذلك بأنهم شبهوا تاءها بتاء التأنيث في طلحة وحمزة، وشبهوا الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث فمنعوها من الصرف[٤٠]، ولست أدري لم لم يقل ان الكلمة بعد أن سمي بها اجتمع فيها العلمية والتأنيث فمنعت من الصرف لذلك ولا داعي للقول حينئذ بالتشبيه.

ومن ذلك حركة نون المثنى حيث ذكر أن (من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيهاً بأين وكيف ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى اللازمة... وفتحها بعضهم في موضع الرفع، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

أعـرف منهـا الأنـفَ والعينـانـا ومنخـريـنَ أشبـهـا ظبيـانـا)[٤١]

فأما الفتح مع الياء فقد علله كما هو واضح وأما الفتح مع الألف فلم يعلله، والأشبه أنهم جعلوا النون مفتوحة في المثنى على كل حال إذ حملوا الألف فيه على الياء.

---

(٣٣) المغني ١: ١٣٥.
(٣٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٧٤.
(٣٥) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٠٠.
(٣٦) الخصائص ٢: ٩٦.
(٣٧) همع الهوامع ١: ٣٧.
(٣٨) همع الهوامع ١: ١: ٣٧.
(٣٩) سر الصناعة (الأزهر) ٢: ٢٢٧.
(٤٠) نفسه ٢: ٢٢٦.
(٤١) نفسه ٢: ٢١٧.

ومن ذلك ما رواه من أنه (حكي أن منهم من يضم النون في قولك الزيدان والعمران)[٤٢] ولم يعلله والظاهر أن الذين فعلوا هذا قد أجروه مجرى المفرد مما في آخره ألف ونون كسلمان وعثمان.

ومن ذلك اختلافهم في حركة الحرف الساكن إذا التقى ساكنان قال: (ومن العرب من يقرأ: اشتروا الضلالة، ومنهم من يكسر فيقول: اشتروِا الضلالة، ومنهم من يفتح فيقول: اشترَوا الضلالة.)[٤٣].

ولم يعلل الحركة في اللهجات، والظاهر أن الذين كسروا جاءوا بها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، والذين ضموا، كانوا يحرصون على مناسبة صوت الواو، والذين فتحوا اختاروا الحركة الخفيفة.

ومن ذلك ما ورد من اختلافهم في أسماء الأفعال أف وأوّه وهيهات حيث ذكر ثماني لهجات في أف[٤٤]، وسبع لهجات في أوّه[٤٥]، وعشر لهجات في هيهات[٤٦]، وذكر في لهجات أف أن (الحركة في جميعها لالتقاء الساكنين فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فللاتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ينون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير.)[٤٧]. ولعل كثرة استعمال هذه الكلمات هو الذي أكثر فيها اختلاف اللهجات.

ومن ذلك اختلافهم في الوقف حيث وقف بعضهم على المنصوب بلا ألف فقالوا: رأيت فرجْ، ومنهم من يهمز الألف في الوقف فيقول: رأيت رجلأ. وهذه حبلأ، ومنهم من يشدد عند الوقف فيقول جاء خالدّ وهو يفعلّ. ومنهم من يقف على التاء التي تقلب هاء في الوقف بالتاء فيقول عليك السلام والرحمت، ومنهم من يزيد على كاف المؤنث شيناً فيقول في الوقف عليكش، ومنهم من يزيد سيناً فيقول عليكس إذا وقف. وهذا كله خلاف اللغة المشهورة عنهم وقد مر الكلام عليه في مواضعه.

---

(٤٢) نفسه ٢: ٢١٨.

(٤٣) الخصائص ٣: ١٣٢.

(٤٤) قال: (فقد مرت بنا ألفاظ صالحة جمعها طول التقرى بها وهي قولهم أف، اسم الضجر وفيه ثماني لغات أفَّ وأفٍّ وأفٌّ وأفُّ وأفَ وأفّا وأفِّي ممال.. وأفْ خفيفة.) ٣: ٣٧ الخصائص وقد ذكر في اللسان ١٠: ٣٤٨ مادة (أفف) ان فيها عشر لغات جمعها ابن مالك بقوله:

فـأفّ ثلث ونـون إن أردت وقـل أفّى وأفى وأف وأفّـة تـصـب

(٤٥) قال: (ومنها أوّتاه.وهي اسم أتألم وفيها لغات آوّتاه وأوّه وأوهٌ وأوْهُ وأوْهِ وأوه.) الخصائص ٣: ٣٨.

(٤٦) قال: (وفي هيهات لغات: هيهاةَ وهيهاةً وهيهات وهيهاتٍ وايهاتَ وأيهات وأيهاتٍ وأيهاتاً وأيهان.. وأيْها..) الخصائص ٣: ٤٢.

(٤٧) الخصائص ٣: ٣٨.

الفصل الخامس

شذوذ اللهجات والمقايسة بينها

شذوذ اللهجات:

تكلم ابن جني على الشذوذ والاطراد، ومادة شذذ، وطرد. في باب عقده بعنوان باب القول على الاطراد والشذوذ، وذكر ان (أصل مواضع طـرد في كلامهم التتابع والاستمرار.. وأما مواضع شذذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد.. هذا اصل هذين الاصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً)[1].

ثم فصل القول في الشاذ والمطرد في اللغة وذكر ان الكلام في ذلك يتناول أربعة أضرب[2]:

الأول: ما كان مطرداً في الاستعمال مطرداً في القياس. ووصفه بأنه الغاية المطلوبة، ومثل له بنحو: قام زيد.

الثاني: ما كان مطرداً في القياس شاذاً في الاستعمال. ومثل له بالماضي من يدع ويذر.

الثالث: ما كان مطرداً في الإستعمال شاذاً في القياس، ومثل له باستصوب واستحوذ.

---

(١) الخصائص ١:٩٦ - ٩٧.

(٢) نفسه ١:٩٧ - ٩٨، وانظر المنصف ١:٢٧٨ - ٢٧٩.

الرابع: ما كان شاذاً في القياس شاذاً في الاستعمال، ومثل له بقول بعضهم: ثوب مصوون ومسك مدووف.

وقد ذكر أن الحكم في ما كان مطرداً في القياس ولكنه شاذ في الإستعمال وهو الضرب الثاني أن يتجنب المتكلم ما تجنبته العرب، إلا أن ذلك لا يدعو إلى تجنب ما لم يرد عن العرب انها حكمت عليه بالترك مما كان مشبها لهذا المتروك، وذلك كأن تدع الماضي من يذر فلا تقول وذر لأن العرب قد تركت ذلك واستغنت عنه بترك إلّا أن هذا لا يدعوك إلى ترك الماضي من يجد حملا له على يذر إذا لم تكن قد سمعت وجد، لأنه لم يبلغك أن العرب قد تحامت الماضي من يجد كما تحامت الماضي من يذر، فالشيء إذا كان (شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في امثاله.)[٣]، وبهذا نرى أن اطراد الكلمة في القياس لا يشفع للمتكلم في استعمالها مادامت العرب قد استغنت بغيرها عنها، فالقياس أبداً وراء الاستعمال لا امامه، وهو من الادلة القوية على أن العلماء كانوا يسيرون وراء كلام العرب الوارد اليهم يستنبطون منه القواعد ولم يكونوا يقعّدون أولاً ثم يبحثون بعد ذلك عن شواهد تؤيد ما أوصلتهم إليه القواعد.

وأما الحكم في ما كان مطرداً في الإستعمال شاذاً في القياس وهو الضرب الثالث فهو أن يتبع المتكلم ما قالته العرب، ولكنه لا يقيس عليه غيره (فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره.)[٤]، فشذوذ الشيء في القياس إذن لا يضعف استعماله نفسه إذا كان مطرداً في الاستعمال، وإنما يمنع القياس عليه، لأن القياس كما تقدم إنما يكون على اكثر اللغة لا على أقلها، وأكثر اللغة فيما مثل به يقلب الواو ألفاً بعد نقل حركتها وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها نحو استقام واستعاد، والأصل استقْوَمَ واستعْوَد بوزن استفْعَل، فقولهم استصوبت الشيء واستحوذ عليه، بالتصحيح من القلة بالقياس إلى كثرة ما ورد بالاعلال بحيث لا يكون من الصواب القياس عليه وترك القياس على الكثير في اللغة.

وأما الضرب الرابع وهو ما كان شاذاً في الإستعمال شاذاً في القياس فحكمه انه لا يجوز أن يقاس عليه كالضرب الثالث فلا يجوز أن نقول هذا رأي مقوول مثلاً قياساً على قولهم هذا ثوب مصوون، بل إن إحدى نسخ الخصائص[٥]، التي اعتمد عليها في التحقيق

---

(٣) الخصائص ١: ٩٩.

(٤) نفسه.

(٥) هي النسخة جـ التي كتبت سنة ١٣٢٥هـ وذكر ناسخها انه نقلها عن نسخة قديمة كتبت سنة ٥٧٩هـ ووصفها المحقق بأنها (تختلف عن النسخ الاخرى اختلافاً كثيراً. ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التي في غيرها.). ١: ٧١ من المقدمة.

وأثبت نصها في المتن(٦)، قد ذهبت إلى أبعد من هذا حيث منعت استعمال ما ورد عن العرب من الألفاظ التي حكم عليها بأنها شاذة في القياس والاستعمال إلاّ على سبيل الحكاية، فليس للمتكلم أن يستعمل كلمة مصوون مثلاً إلا إذا أراد أن يذكر أن بعض العرب قد أتم مفعولاً من الاجوف الواوي ويحكي قولهم ثوب مصوون. وكأن ما انفردت به هذه النسخة قد نظر إلى رأيه في ما كان شاذاً في الإستعمال من الضرب الثاني وإلى رأيه في ما كان شاذاً في القياس من الضرب الثالث، ومع ذلك ففي النفس شيء مما أوردته هذه النسخة وذلك ان ما أورده في الضرب الثاني هو من المتروك الذي لم يثبت أن قوماً من العرب تكلموا به وهم من الكثرة بحيث يصلح أن يقال إنه من لهجة بني فلان فكان ان حكم عليه بالترك، إلا أن الذي أورده في الضرب الرابع من اتمام مفعول من الاجوف الواوي هو لهجة لقوم من تميم فمنع استعماله على هذا لا يتفق ومذهب ابن جني في اللهجات حين قال: (وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء به خيراً منه)(٧)، فإذا كان يجيز القياس على اللهجة الضعيفة إذا وردت عن فصحاء العرب فكيف يمنع استعمال اللفظة التي وردت عنهم نفسها، أغلب الظن انها زيادة مقحمة من حاشية إحدى النسخ وضعها بعض المعلقين بحسب فهمه إعتماداً على رأيه الوارد في الضرب الثاني والثالث فأثبتها في المتن ناسخ ثان، والأولى أن تخرج منه.

وقد جعل من الضرب الرابع أيضاً ما تنازعه قياسان وهو شاذ في الاستعمال وذلك في ما حكاه بعضهم في الأمر من قتل حيث قيل اقتل بكسر الهمزة وضم التاء فهذا له وجه ضعيف في القياس وذلك انه جاء بهمزة الطلب مكسورة على الأصل ولم يراع كراهية الخروج من الكسر إلى الضم اللازم واعتد الساكن حاجزاً بينهما لأنه حرف على كل حال وإن كان ساكناً لا حركة فيه، والوجه القوي في القياس ضم الهمزة لمناسبة ضمة التاء وترك اعتداد الساكن حاجزاً، وقد وصف قولهم اقتل بكسر الهمزة بأنه (من الشاذ وإن كان له وجيه في القياس، فهو شاذ عن القياس والاستعمال جميعاً.)(٨).

هذا هو الإطار العام الذي ذكره لمعنى الشذوذ في اللغة وحكم الشاذ في الاستعمال وفي القياس، وبقيت مسائل أخرى يمكن أن نراها مبثوثة في مواضع اخرى مما كتب، فمن ذلك الكلمة المفردة تسمع من العرب لا نظير لها هل تعد شاذة؟ ومتى يقبل ما يرد من الألفاظ مخالفاً للغة الجمهور وللقياس وما علّته؟ وهل ينتقل لسان العربي ويغلط فيكون

---

(٦) الخصائص ١: ٩٩.
(٧) الخصائص ٢: ١٢.
(٨) المنصف ١: ٥٤ ـ ٥٥.

ذلك مدعاة لاتيانه بما يخالف قياس لغة العرب، وللاتيان بلهجة ثالثة تداخلت من لهجته واللهجة التي انتقل لسانه إليها وهل يعد ذلك في الشذوذ؟ وما الفرق بين شذوذ اللغة وشذوذ القراءة؟ وما أثر هذا الشذوذ في القراءات وهل كل القراءات الشاذة جاءت من لهجات شاذة؟ وفيما يلي بيان ذلك:

ما لا نظير له:

كان ابن جني يتحدث عن جزئية خالف الاخفش فيها مذهب الخليل وسيبويه، ورجح مذهبهما على مذهب الاخفش، مستدلا لهما بأن الشاذ إنما يكون إذا ورد عن العرب كثير غيره على خلافه فأما إذا لم يرد عن العرب ما يخالفه ولا كان له عندهم نظير فلا يجوز أن يعد شاذاً. والمسألة التي تناولها هي الجمع الذي يأتي على مفاعل هل تهمز عينه إذا لم يكتنف الألف واوان. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها تهمز، وذهب الاخفش إلى أنها لا تهمز إلا بشرط أن يكتنف ألف مفاعل واوان، فإن اختلفتا واوا وياء لم تهمز العين، وكذلك إذا اكتنفته ياءان. واستدل ابن جني على صحة مذهب الخليل وسيبويه وان القياس همز العين في هذا بما حكاه المازني من أنه سأل الاصمعي عن عيّل كيف تكسره العرب فقال عيائل بالهمزة (فإن قال قائل منتصراً لابي الحسن إن همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه. قيل: إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل فبهذا كان يمكن أن يقال إن همزه شاذ، فاما ولم نرهم صححوا نظيره، وفي الياء ما في الواو من الاستثقال فليس لك أن تحكم بشذوذها.)(٩)، فهذه كلمة واحدة، اكتنف الألف فيها ياءان همزت العين فيها على ما ذكر الاصمعي لم يجعل الاستدلال الأول لها مجيء نظير لها مهموز وإنما جعل الاستدلال انها سمعت مهموزة ولم يسمع نظيرها غير مهموز في كثير من المواضع حتى تجعل شاذة.

ولم يقف ابن جني عند هذا الاستدلال وإن كان هو الذي يعنينا ههنا بل زاد عليه مجيء كلمتين عن أبي زيد بألف يكتنفها ياءان وقد همزت العين فيهما وكان ذلك تقوية بالنظير للاستدلال الأول (نعم وقد حكى أبو زيد عنهم سيقة وسيائق وسيّدة وسيائد بالهمز أيضاً)(١٠).

ما خالف لغة الجمهور:

ذكر أنه إذا ورد عن عربي ما يخالف اللغة التي عليها جمهور العرب فإنه ينظر في حاله

---

(٩) المنصف ٢: ٤٥ - ٤٦.

(١٠) المنصف ٢: ٤٦.

وحال ما سمع منه مخالفاً للغة الجمهور، أما حاله فإنه ينظر أهو ممن عرف بفصاحته في غير ذلك الأمر الذي خالف فيه، فإذا كان فصيحاً في كل ما نقل عنه، وكان ما انفرد به مما يقبله القياس وإن كان الاستعمال لم يرد به إلا من جهته هو فإن الأولى أن يقبل منه ما أورده ولا يتهم بالخروج من الفصاحة في ذلك، ويحسن الظن به[١١]، وعلل حسن الظن بأمرين:

الأول: انه من الجائز أن يكون ذلك اللفظ قد وقع إليه من لهجة قديمة بعد العهد بها فلم يبق منها أثر معلوم[١٢].

الثاني: أن يكون شيئاً ارتجله، فقد ذهب ابن جني إلى أن الاعرابي يمكن أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبقه أحد إليه إذا قويت فصاحته[١٣].

وقد مثل للشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره بما ورد عن ابن أحمر من كلم انفرد به[١٤]، ثم ذكر ان الرأي في ذلك وجوب قبوله لأن العلماء قد شهدوا لابن أحمر هذا بالفصاحة. والقاعدة التي وضعها فيما ورد غير مخالف للقياس هي (لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ.)[١٥].

فإن جاء ما خالف الجمهور عن متهم في فصاحته، أو عمن لم يعرف العلماء فصاحته، ولم يسبق لهم أن وثقوه فيما يجرى على لسانه فإنه يرد حينئذ ولا يقبل منه[١٦].

ومما يدخل في النظر إلى حال الفصيح انتقال لسانه من لهجته إلى لهجة أخرى، وقد ذكر أنه ينظر فيما انتقل لسانه إليه فإن كانت لهجة فصيحة أيضاً قبلت منه وإلا ردت عليه ولم تقبل منه ولا يشفع له أنه فصيح في غير تلك اللفظة التي عرفت ببعدها عن الفصاحة، وينظر إليه فيها كأنه من أهل تلك اللهجة الفاسدة فيما انتقل لسانه إليه قال: (فإن كان إنما انتقل من لغته إلى اخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها حتى كأنه إنما حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها أو نطق ساكت من أهلها، فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها[١٧]، حتى كأنه لم يزل من

---

(١١) الخصائص ١: ٣٨٥.

(١٢) نفسه ١: ٣٨٦.

(١٣) الخصائص ٢: ٢٥.

(٢٤) نفسه ٢: ٢١ - ٢٤.

(١٥) نفسه ١: ٣٨٧.

(١٦) نفسه ٢: ٢٥ وانظر ١: ٣٩٠ أيضاً.

(١٧) زاد المحقق بعد هذه الكلمة (ويؤخذ بالأولى) من المزهر والاقتراح للسيوطي. وهي زيادة لا أراها صواباً، وليست في النسخ المعتمدة في التحقيق، وتغير المعنى، وعندي أن المعنى الذي يريده ابن جني طرح اللفظة التي انتقل اليها ولا يلتفت إلى فصاحته قبل ذلك، فكأنه لم يزل من أهل هذه اللفظة الفاسدة، فلا يشفع للفظة إن استعملها فصيح من العرب، عرف قبل ذلك بفصاحته.

أهلها وهذا واضح.)[18]

هذا بالنظر إلى حال من ورد عنه ما خالف الجمهور، فاما النظر إلى ما أورده مخالفاً فإنه إن كان موافقاً للقياس قبل منه كما تقدم وإن انفرد به، فاما إن كان ما انفرد به مخالفاً للقياس فإنه يرد عليه ولا يقبل منه وإن كان فصيحاً مشهوداً له بالفصاحة ذلك لأنه حينئذ سيكون قد خالف السماع والقياس جميعاً[19]، ولا تكون فصاحته حينئذ شفيعاً له في قبول ما خالف السماع والقياس، ولا يقنع في اللفظ المخالف بوروده من الواحد أو العدد القليل من العرب الفصحاء، فإن كثر عدد قائليه وهو مع ذلك مخالف للقياس ومخالف لما عليه لغة الجمهور من العرب فإن ابن جني قد أجاز قبوله، ويفسره بأنه إما أن يكون الذين نطقوا به لم يحكموا قياسه على لغة آبائهم، وإما أن يكون الدارس لم يتبين فيه وجه القياس[20]، وزاد على ذلك أنه لا يمنع أن يجد الفساد طريقه إلى لسان العربي الفصيح إذا كثر سماعه لما ليس فصيحاً فيجري ذلك في كلامه، ولم يلبث أن تدارك هذا الأخير ذاكراً أنه يكاد يكون متعذر الوقوع لأن العربي الفصيح إذا تحولت به عن لغته التي هو عليها إلى أخرى ضعيفة رفضها ولم يعبأ بها[21].

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً ما أطلق عليه لفظ الغلط في باب عقده بعنوان باب في اغلاط العرب، ويبدو أنه كان يريد بالغلط مخالفة القياس بسبب توهم العربي في اللفظة، مما يجعله داخلاً في القياس الخاطىء وتسري عليه احكامه من حيث كثرة الناطقين به او قلتهم، وذلك واضح من تعليله وتمثيله في الباب قال: (كان أبو علي رحمه الله يرى وجه ذلك ويقول إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد.)[22]، فهم إذن قد يزيغون عن القصد لأن الشيء يستهويهم ولم تكن القواعد التي هي القياس معروفة لديهم حتى تعصمهم من الزيغ في الكلام، وقد مثل لذلك بقول الشاعر:

غدا مالكٌ يرمي نسائي كأنما ... نسائي لسهمَي مالكٍ غرضان
فيارَبِّ فاترك لي جهينة أعصرا ... فمالكُ موتٍ بالقضاء دهاني

وذكر ان هذا الرجل الذي مات نسوته الواحدة بعد الأخرى، لكثرة سماعه كلمة ملك الموت ظن أنه فعل مثل فلك فأخذ منها على مثال فاعل فقال مالك (وحقيقة لفظ غلط

(18) الخصائص 2: 12.
(19) نفسه 1: 387.
(20) نفسه 2: 25 ـ 26.
(21) نفسه 2: 26.
(22) الخصائص 3: 273 وانظر المنصف 1: 311

وفساد)[٢٣]، ذلك أن أصل اللفظ من لأك فعَل وملأك مَفْعَل منه الزمت همزته التخفيف فقيل ملك فهو بزنة مفل، إلا أن هذا الاعرابي قد بنى على ظاهر اللفظ فهو إذن قد أخطأ القياس وتوهم وهذا معنى نسبة الغلط إليه. ومثل ذلك أيضاً في التوهم ما جاء عنهم من همز مصائب (وهو غلط منهم)[٢٤]، حيث جعلوا مصيبة كصحيفة فكما قالوا صحائف وهمزوا قالوا مصائب بالهمز أيضاً، والحق ان ياء مصيبة ليست زائدة كياء صحيفة حتى يصح همزها، لكنهم توهموا في القياس أيضاً.

تداخل اللغات وتركبها:

ذكر ابن جني في باب تركب اللغات أنه موضع (دعا اقواماً ضعف نظرهم.. إن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وأدعوا انها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه باخرة من أصحابها... ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِل يفعُل نحو نَعِم ينعُم.. وقالوا أيضاً فيما جاء من فعَل يفعَل وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو قلى يقلى... ومما عدوه شاذاً ما ذكروه من فعُل فهو فاعل نحو طهر فهو طاهر.. واعلم ان أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت.. هكذا ينبغي أن يعتقد وهو أشبه بحكمة العرب.)[٢٥]، ويبدو ان الأقوام الذين وصفهم ابن جني بضعف النظر هم في بعض ما ذكره جمهور العلماء، فإننا نجد القول بشذوذ ما جاء مفتوح العين في الماضي والمضارع من غير حرف حلق في كثير من كتبهم، قال سيبويه في أبى يأبى: (ولا نعلم إلا هذا الحرف واما غير هذا فجاء على القياس.. وأما جبى يجبى وقلي يقلى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف)[٢٦]، وقد قال السيرافي في ما نقل عنه ملخصاً في هامش الصفحة المذكورة: (قوله ولا نعلم إلا هذا الحرف، قال السيرافي الإشارة إلى أبى يأبى وأما جبَى يجبَى وقلَى يقلَى فلم يصحّا عنده كصحة أبىَ يأبىَ.. ومثله عضِضْت تعَضّ أي كمنَع يمنَع الذي حكاه، وهو شاذ)، وقال ابن الحاجب: (وشذ أبى يأبى)[٢٧]، بل إن ابن جني نفسه وصف فعلاً من هذا بالشذوذ، وإن ذكر بعده أنه من باب التداخل (واما يَهلَك بفتح الياء واللام جميعاً فشاذة ومرغوب عنها لأن الماضي هلَك فعَل مفتوح العين ولا يأتي بفعل مفتوح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ، وإنما هو أيضاً لغات تداخلت.)[٢٨].

---

(٢٣) نفسه ٣: ٢٧٤.
(٢٤) نفسه ٣: ٢٧٧.
(٢٥) الخصائص ١: ٣٧٤ - ٣٧٥.
(٢٦) الكتاب ٢: ٢٥٤.
(٢٧) شرح الشافية ١: ١١٤، وانظر اوزان الفعل ومعانيها ص ١٩.
(٢٨) المحتسب ٢: ٢٦٨.

وقد اعتل لما جاء مفتوحاً وآخره الف كجبى يجبى بأنه مثل أبى يأبى (وذلك أنهم شبهوا الألف في آخرة بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ)[٢٩]، وهذا التعليل ذكره سيبويه في الموضع الذي تقدم ولكنه لم يخرجه من مخالفة القياس، فهو شاذ وإن وجد له وجه من التعليل.

وتداخل اللغات وتركبها أمر تجيزه كثرة اللقاء بين العرب واختلاطهم وسماع بعضهم من بعض فهم وإن كانوا منتشرين على أرض الجزيرة الواسعة إلا أنهم يجرون مجرى الجماعة الواحدة في تلاقيهم وتزاورهم[٣٠]، وقد ذكر ابن جني أن العرب يختلفون في الاستعداد للاخذ من اللهجات الأخرى غير اللهجة التي هم عليها، إذ هم في ذلك ثلاثة أقسام: قسم يأخذ ما يسمعه من غير تردد أو إبطاء، وقسم يقيم على لهجته فلا يؤثر فيه سماعه غيرها من الألفاظ، وقسم بين هذا وذاك، حيث يظهر عليه أثر ما سمع إذا طال تكرار لهجة غيره عليه فترى في كلامه بمرور الوقت[٣١].

وإذا أخذ بعضهم من بعض فإنه لا يشترط أن يأخذ منه الصيغة في كل أحوالها المتغيرة، إذ قد يقتصر الأخذ على صورة من صورها (لأن آخذاً إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي اضافها إلى لغته دون بعض.)[٣٢]، وقد تؤثر كل من اللهجتين في الأخرى على حد سواء بحيث تأخذ هذه من تلك شيئاً وتأخذ تلك من هذه شيئاً غيره فيؤدي ذلك إلى تركب لهجة ثالثة[٣٣]، وقد يسمع الماضي من قوم ويسمع المضارع من غيرهم فيؤدي ذلك أيضاً إلى تركب لهجة ثالثة وذلك كان يسمع الماضي من لهجة من يقول مِت تمات فيحفظ مِت ثم يسمع المضارع ممن يقول مُت تموت فيحفظ، فتكون عندنا مِت تموت[٣٤]. وقد أجاز أن يكون في القبيلة الواحدة صيغتان للفظ الواحد فيسمع منهم الماضي من صيغة والمضارع من الأخرى فتتركب لهجة ثالثة كأن يكون في القبيلة الواحدة نعِم ينعَم ونعُم ينعُم فيسمع الماضي من الأولى والمضارع من الثانية فيكون لدينا نعِم ينعُم[٣٥].

وقد نقل ابن جني القول بتداخل اللغات إلى القراءات، فوجدنا عنده ما أطلق عليه تداخل القراءتين، وذلك حين عرض لقراءة: الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء حيث ذكر أنه يجوز أن يكون الذي قرأ بها قد تداخلت عليه القراءاتان الحِبك والحُبُك فكأنما أراد قراءة الحِبك بكسرتين فلما كسر الحاء تحول إلى قراءة الضم فضم الباء، وهذا التحول نوع من

(٢٩) الخصائص ١: ٣٨٢.
(٣٠) نفسه ٢: ١٥ - ١٦.
(٣١) نفسه ١: ٣٨٣.
(٣٢) الخصائص ١: ٣٨٠.
(٣٣) نفسه ١: ٣٨١.
(٣٤) المنصف ١: ٢٥٦.
(٣٥) نفسه ١: ٢٥٧.

التخَليط عنده وقد شبهه بقول بلال بن جرير:

إذا جئتَـهـم أو سَـآيـلْتـهـم وجـدت بـهـم عـلّةً حـاضـرهْ

وذلك انه أزدحمت عليه سألتهم وساءلتهم وسايلتهم (فخلّط فقال سآيلتهم)[٣٦]، فكذلك الأمر في قراءة الحِبُك.

ومن ذلك أيضاً قراءة: سِألتم، مكسورة السين مهموزة، حيث وصفها بأنها غريبة ثم قال: (والصنعة في ذلك ان في سأل لغتين سلت تسال كخفت تخاف، وسألت تسأل كسبحت تسبح.. فأما قراءة سِألتم فعلى انه كسر الفاء على قول من قال سلتم كخفتم، ثم تنبه بعد ذلك للهمزة فهمز العين بعدما سبق الكسر في الفاء فقال سِألتم فصار ذلك في تركب اللغات)[٣٧]، وقد شبه هذا أيضاً بقول بلال المتقدم.

شذوذ القراءة:

قد عرفنا آنفاً ما المراد باللغة الشاذة وعلينا أن نبين الآن المراد بالقراءة الشاذة وهل يراد بها القراءة بلغة شاذة؟

ذكر ابن جني في أول كتابه المحتسب المراد بالقراءة الشاذة وقد جعل الكتاب مكرساً لتوجيه القراءات التي وصفت بأنها شاذة والاحتجاج لها، فكل ما فيه من القراءات هو من الشاذ، وتفسيره لهذا الشاذ كما ورد عنده هو ما جاء خارجاً عن قراءة القراء السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءاتهم في كتابه الموسوم بقراءات السبعة (فسماه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المتقدم ذكره)[٣٨]، ولذلك فإن قولهم قراءة شاذة لا يعني عنده انها قائمة على لهجة شاذة وإنما هي ما لم يذكره ابن مجاهد للقراء السبعة، فقد تكون بلهجة شاذة وقد لا تكون، وعلى أية حال فقد قرر ان ما يسمى في زمانه شاذاً (ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه.. والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ.. فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الاعراب.. فانا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً.. وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه اعراباً وانهض قياساً، إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه)[٣٩].

---

(٣٦) المحتسب ٢: ٢٨٧.

(٣٧) نفسه ١: ٨٩.

(٣٨) المحتسب ١: ٣٢، وانظر في تطور معنى الشذوذ في القراءات التحقيق الذي كتبه د. عبد الصبور شاهين في تاريخ القرآن ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٣٩) نفسه ١: ٣٢ - ٣٣.

ولكن إلى إي مدى التزم ابن جني بهذا التفسير في تعليل القراءات الشاذة؟ لقد وجدت القراءات الشاذة معللة عنده بأنها لغات أحياناً ويحاول بيان سرها، وقد لا تكون لغة فحينئذ يجتهد في أن يجد لها وجهاً ما في القياس، فإن أعجزه ذلك الصق بها وصفاً ما من أوصاف التضعيف، فمما رده إلى اللهجات وسمى اللهجة التي رده إليها قوله في قراءة: نؤتِهُ منها، بضم الهاء انها (على لغة أهل الحجاز، ومثله قراءتهم: فخسفنا بهُ وبدار هو الأرض)(٤٠)، وقوله في قراءة: الحبْك باسكان الباء (وهي لغة بني تميم كرسْل وعمْد في رسُل وعمُد)(٤١)، وقوله في قراءة ربُيون بضم الراء (الضم في ربيون تميمية)(٤٢).

وقد يذكر ان القراءة التي يتناولها بالحديث لهجة ولكنه لا يسمى القبيلة التي تعود إليها، بل يكتفي بذكر المنطقة التي توجد فيها قبائل كثيرة، فمن ذلك مثلاً كلامه على ضم اللام من لله في قوله تعالى الحمدُ لُله حيث ذكر أنها (قراءة أهل البادية)(٤٣)، وقد لا يذكر منطقة ويكتفي بالقول إن فيها أكثر من لهجة كقوله في قراءة وهِنوا بكسر الهاء (فيه لغتان وهَن يهن ووهِن يوهَن)(٤٤)، وقد يذكر انها لهجة على سبيل الظن أو الاحتمال الراجح كقوله في قراءة الضم في شوب (الشوب الخلط بفتح الشين ولم يمرر بنا الضم ولعله لغة فيه كالفَقْر والفُقْر)(٤٥).

وقد يتردد بين حمل القراءة على الصناعة أو اللهجة التي لم تصل إليه فمن ذلك قوله في قراءة وليلبَسوا عليهم دينهم بفتح الباء (المشهور في هذا لبست الثوب البَسه ولبَست عليهم الأمر البِسه، فإما أن تكون هذه لغة لم تتأد إلينا، لبَست عليهم الأمر البِسه في معنى لبَسته البسه، وإما أن تكون غير هذا وهو أن يراد به شدة المخالطة لهم في دينهم)(٤٦)، ومن ذلك أيضاً قوله في قراءة ونُزل الملائكة بتخفيف الزاي، وبناء الفعل للمجهول (هذا غير معروف لأن نزل لا يتعدى إلى مفعول فيبنى هنا للملائكة.. فإما أن يكون ذلك لغة طارقة لم تقع إلينا، واما أن يكون على حذف المضاف يريد ونزل نزول الملائكة)(٤٧)، وهو في غالب أمره يحسن الظن بالقراء ويرى أنهم لم يقرأوا برأي رأوه من انفسهم وإنما رووا ذلك رواية وإن كان ما قرأ به القارىء منهم لم يسمع إلا من جهته هو فمن ذلك كلامه على قراءة الاعمش: اثنتا عشرة بفتح الشين حيث وصفها بالشذوذ، وذكر أن القراءة المشهورة بسكونها، ولهجة تميم تكسر الشين ثم قال: (وينبغي أن يكون قد روى ذلك رواية ولم يره رأياً لنفسه.)(٤٨)،

---

(٤٠) نفسه ٢: ٢٤٩.
(٤١) نفسه ٢: ٢٨٧.
(٤٢) المحتسب ١: ١٧٣.
(٤٣) نفسه ١: ٣٧.
(٤٤) نفسه ١: ١٧٤.
(٤٥) نفسه ٢: ٢٢١.
(٤٦) نفسه ١: ٢٣١.
(٤٧) المحتسب ٢: ١٢١.
(٤٨) نفسه ١: ٨٦.

ومنه أيضاً قراءة قتادة فيظلِلن حيث ذكر ان مجيء هذا الفعل بهذه الصيغة لم يمرر به ومع ذلك قال: (ولم يقرأ قتادة إن شاء الله إلا بما رواه وأقل ما في ذلك أن يكون سمعه لغة.)(٤٩)، ومن ذلك أيضاً قراءة ابن كثير: خمسة بفتح الميم ولم يقرأ بها أحد سواه كما ذكر ومع ذلك فقد صرح بحسن الظن به فيما قرأ بقوله: (لم يحرك ميم خمسة إلا عن سماع)(٥٠).

إلا أن هذه الثقة بالقراء لم تمنعه أحياناً من رد بعض ما يقرأون به، لا من اتهامهم بضعف الرواية ولكن بضعف الدراية، كما فعل في القراءة المنسوبة إلى أبي عمرو في قوله تعالى فتوبوا إلى بارئْكم باسكان الهمزة حيث ذكر رواية سيبويه اياها مختلسة لا محذوفة، وسيبويه عنده اضبط لأمر اللغة من القراء الذين ذكروا ان الهمزة ساكنة، وهو لا يتهم القوم في امانتهم في ما ينقلون إلا أن ذلك عنده من ضعف الدراية(٥١)، وقد تقدم الكلام على هذه القراءة واوضحنا رأينا فيه.

واتهامه بعض القراء أحياناً بضعف الدراية جعله يبالغ في إساءة وصف بعض القراءات التي لا تتفق والقياس عنده ولم يجد لها وجهاً يوجهها فيه، ولا يمكن أن يحتج عليه بأنه اثبت لهم الأمانة في النقل فكيف لا يقبل ما قرأوا به، لأن الذي يتهم في درايته لا يبعد أن يتوهم في ما يروى أو يخطىء فيه.

فمن ذلك وصفه قراءة بالضعف والفساد حيث ذكر ان أبا جعفر قرأ: ثم قلنا للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة، وقال عنه إنه (مذهب ضعيف جداً وذلك ان الملائكة مجرورة ولا يجوز أن يكون حذف همزة اسجدوا والقى حركتها على الهاء. . . فهذا كله وما تركناه يشهد بفساد قراءة أبي جعفر للملائكةُ اسجدوا)(٥٢).

وقد يصف القراءة بالخطأ أو الغلط كقوله: (وقد قرأ بعض القراء خطيَته، فحرك الياء للتخفيف. وهذا خطأ.)(٥٣)، وقوله في قراءة الحسن البصري: وما تنزلت به الشياطون (هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده. . وعلى كل حال فالشياطون غلط)(٥٤).

وقد يصفها بأنها سهو أو كالسهو كما فعل في قراءة ابن محيصن من سندس واستبرق بهمزة وصل بدل همزة القطع في استبرق (قال أبو الفتح هذا عندنا سهو أو

---

(٤٩) نفسه ٢:٢٥٢.
(٥٠) نفسه ٢:٢٧.
(٥١) الخصائص ١:٧٢ ـ ٧٣.
(٥٢) المحتسب ١:٢٤٠ ـ ٢٤٣.
(٥٣) المنصف ١:٣٢٨.
(٥٤) المحتسب ٢:١٣٣ وانظر المنصف ١:٣١١.

كالسهو.)[٥٥]، بل لقد بلغ به الأمر إلى أن تجافى عن قراءة سبعية مشهورة وهي التي عليها القراءة اليوم فقال: (فأما قراءة عاصم: وقيل من راق، ببيان النون من من فمعيب في الاعراب معيف في الأسماع.)[٥٦].

ووصف بعض القراءات الشاذة بالتحريف والتشبث باللغة السريانية واليهودية فقال: (اعلم أن أقوى القراءات في هذا الحرف هو ما عليه العامة وهو صَلَوات، ويلي، ذلك صُلُوات وصلَوات وصِلْوات، فأما بقية القراءات فيه، فتحريف وتشبث باللغة السريانية واليهودية.)[٥٧].

وهذا كله إذا لم تأت القراءة على لهجة من لهجات العرب، ولم يمكنه أن يخرجها بوجه من وجوه الصناعة، فإن كان لها وجه في الصناعة قال به حينئذ، وإن طالت صنعته وظهر فيها التكلف كما فعل في قراءة الزهري: لكل باب منهم جزّ مقسوم، حيث ذكر أن أصل الكلمة جزء وهي فُعْل من جزأت الشيء، والقراءة به هي قراءة الجمهور، إلا أنه خفف الهمزة بحذفها والقى حركتها على الزاي قبلها فصار اللفظ جُزٌ، ثم انه قوى الوقف على لهجة من يقف بالتشديد فيقول جاء خالدّ وهو يجعلّ فقال: جزّ، ثم وصل وهو يريد نية الوقف فأقر التشديد فقال: جزّ مقسوم[٥٨]. ومثل ذلكِ أيضاً ما أورده في قراءة السلمي والحسن وابن محيصن وسلاّم وقتادة: يَوَقّد، حيث ذكر أنه مشكل ثم حاول أن يجد له وجهاً في الصناعة بأن قال إن الأصل يتوقد فكان ينبغي الا يحذف منه شيء لأن الحذف إنما يكون إذا كان حرف المضارعة تاء نحو تتفكرون وتتذكرون فيحذف الثاني منهما كراهة توالي المثلين، لغرض التخفيف، وليس في لفظ يتوقد مثلان حتى يحذف التاء فيقال يَوَقّد، ثم لم يلبث أن اعتل لذلك بأن الياء حرف مضارعة وكذلك التاء في نحو تتفكرون حرف مضارعة، فشبه الياء بالتاء لاستوائهما في كونهما من حروف المضارعة وانهما زائدتان، فحذف التاء في يتوقّد لأجل ياء المضارعة كما حذفت في تتفكرون لأجل تاء المضارعة، وحمل الياء على التاء له نظير في لغة العرب حيث حملوا التاء والنون على الياء في قولهم تعد ونعد فحذفت لهما الواو كما حذفت لأجل الياء في يعد فكذلك ههنا شبهت الياء بالتاء فحذفت لها التاء كما حذفت مع التاء[٥٩].

---

(٥٥) نفسه ٢: ٢٩.

(٥٦) الخصائص ١: ٩٤.

(٥٧) المحتسب ٢: ٨٣ ـ ٨٤، وهذه النصوص من المحتسب كافية كما أرى في دفع الوهم الذي وقع فيه الاستاذ عضيمة حين ذكر أن من المفارقات العجيبة موقف ابن جني من القراء في الخصائص والمنصف ودفاعه عن القراءات الشاذة وعن القراء في المحتسب فموقفه كما رأينا من الذي خالف القياس ولم يكن له وجه، هو هو. وانظر دراسات لأسلوب القرآن ١: ٣٢ ـ ٣٣.

(٥٨) المحتسب ٢: ٤.

(٥٩) المحتسب ٢: ١١٠ ـ ١١١.

المقايسة بين اللهجات:

قررا ابن جني كما تقدم ان المتكلم على وفق لهجة من لهجات العرب يكون مصيباً كلام العرب غير مخطيء له وإن كانت اللهجة ضعيفة، إلاّ أنه يكون حينئذ قد أخذ بما هو خلاف الأولى(٦٠). وهذا الاتجاه للكلام على اللهجات ووصفها بالضعف والقوة أو بالاولى وخلاف الأولى نجده يتردد كثيراً فيما كتب، ووجدناه يفاضل بين اللهجات ويقايس بينهما، فهذه اللهجة هي القياس وتلك ضعيفة في القياس، واقيس اللهجتين كذا والثانية لها وجه في القياس، وهكذا.

وقد مر أيضاً حد اللغة عنده وانها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم(٦١)، وجمهور العلماء ومنهم ابن جني كانوا يستعملون كلمة لغة فيما نعبّر عنه الآن بلفظ لهجة فيقولون لغة تميم ولغة الحجاز ولغة بلحارث ولغة طيء... الخ، وسواء اخذنا بعبارة القدامى في اطلاق لفظ اللغة على اللهجات أم اخذنا بما عليه جمهور كتّاب اللغة اليوم من جعل لفظ اللغة للام كاللغة العربية، واللهجات لفروعها كاللهجة الحجازية والتميمية، أو لهجة العراقيين ولهجة أهل الشام، فإننا نصل إلى نتيجة واحدة من حيث النظر إلى أن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم، فاللهجة التميمية لغة لأنها الأصوات التي يعبر بها التميميون عن اغراضهم، وهكذا، وقد ذكر بعض المحدثين أنه (لا يفرق علم اللغة بين لهجة dislect ولغة Literary Language كل لهجة هي **لغة** قائمة بذاتها بنظامها الصوتي وبنحوها وبتراكيبها وبمقدرتها على التعبير)(٦٢).

وإذا كان الأمر هكذا فعلى أي أساس كان ابن جني يستعمل كلمة الأقيس، ويقايس بين اللهجات العربية؟ الذي انتهيت إليه أنه لم يكن يفاضل بين اللهجات بقياس واحد، وإنما كان هناك أكثر من سبب يدعوه إلى تقوية لهجة أو تضعيف أخرى، فقد يكون السبب أن إحدى اللهجتين هي لغة القرآن أو لقريش أو للحجاز، وقد تكون احداهما أكثر استعمالاً، أو قد تكون اكثر اتفاقاً مع القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، وقد يجتمع في إحداهما أكثر من سبب.

على أنه قد يفضل لهجة على أخرى من غير ذكر لسبب التفضيل فمن ذلك مثلاً كلامه على لفظ (القنية) حيث ذكر أنه يجب على ظاهر لفظها أن تكون من الياء، إلاّ أن البصريين

---

(٦٠) الخصائص ٢: ١٢.
(٦١) الخصائص ١: ٣٣.
(٦٢) نحو عربية ميسرة ص٩١.

يرون أنها من الواو، والأصل عندهم قنوة وقد أبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها ولم يعتد النون حاجزاً لأنه ساكن فهو حاجز ضعيف (على أن أعلى اللغتين قنوت)[٦٣]، ولم يبين لم كانت قنوت أعلى من قنيت، ومنه أيضاً قوله: (ومن ذلك قراءة أبي رجاء: يضل به الذين كفروا. بفتح الياء والضاد، قال أبو الفتح: هذه لغة اعني ضلِلت اضَل واللغة الفصحى ضلَلت اضِل)[٦٤]، ومنه أيضاً (ينحتون بفتح الحاء، قال أبو الفتح: أجود اللغتين نحت ينحت بكسر الحاء، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها كسحر يسحر)[٦٥].

الراجح أنه يريد بكلمة أعلى اللغتين أو أجودهما أو الفصحى، فيما تقدم اللغة الأكثر استعمالاً أو لغة القرآن أو الحجازية، وقد ينضاف إلى هذا قوة القياس، فالكلمة الأولى ظاهر أمرها كما ذكر أنها من الياء، وما دام الفعل قد ورد بالياء في لهجة فحمله عليها أولى من الاعتلال الذي ذكره، إلاّ أن الذي قوى ذلك الاعتلال أن أعلى اللغتين بالواو، فمن أين جاءها العلوّ إن لم يكن من كثرة الاستعمال. وكذلك في ضل يضَل ويضِل إنما كانت يضِل اللغة الفصحى لكثرتها وقوتها في القياس لأن الكثير في المضعف اللازم أن يكون من الباب الثاني كما هو معلوم. وفي ينحت نراه يعتل للفتح بأنه لاجل حرف الحلق مما يدل على أن الكثير في الاستعمال إنما هو الكسر.

وقد يصف اللغة بالضعف والقبح لأنها جاءت بأصوات لم تؤلف في القرآن ولا في الشعر، وهو وإن أطلق عليها كلمة لغة إلاّ أن الراجح انها من تأثر الناطقين بها بمن جاورهم أو خالطهم من غير العرب، ولذا لا نراه يرخص فيها كما فعل في بقية اللهجات بقوله إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، بل منع الأخذ بها في القرآن وفي الشعر، قال: (وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة، غير متقبلة وهي الكاف التي بين الكاف والجيم، والجيم التي كالكاف. .)[٦٦].

وعلى أية حال فإن ما ذكره من تضعيف للهجات أو مفاضلة بينها لا يعدو ما ذكرناه آنفاً من الكثرة والقلة، أو لغة القرآن وغيرها، أو موافقة المقاييس المستنبطة من كلام العرب ومخالفتها (وذلك أننا بكلامهم نطق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل، هذا هو قياس مذهبهم وطريق اقتفائهم.)[٦٧]، وفيما يلي تفصيل ذلك:

نقل عن عمر رضي الله عنه أن القرآن نزل بلغة قريش وذلك في رسالته التي بعث بها

---

(٦٣) الخصائص ٣: ٩٥.
(٦٤) المحتسب ١: ٢٨٨.
(٦٥) نفسه ٢: ٥.
(٦٦) سر الصناعة ١: ٥١.
(٦٧) الخصائص ٢: ٢٦٠.

إلى ابن مسعود رضي الله عنه وفيها: (إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش، فاقرىء الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام.)[٦٨]، وقد ذكر أن هذا الذي نهى عنه عمر رضي الله عنه جائز وليس خطأ، لكن الأخذ بما امر به وهو الأكثر في الاستعمال، ولغة القرآن التي هي لغة قريش هي الفصحى عنده ويسميها لغة الحجاز كثيراً قال: (واللغة الأولى أكثر واقيس وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن)[٦٩]، وقال: (لأن القرآن بهذه اللغة نزل، ولغته افصح اللغات)[٧٠]، وقال: (واعلى اللغتين الحجازية وبها انزل القرآن.)[٧١]. ولذا فإن الحجازية مفضلة إذا اختلفت مع غيرها إذ هي الفصحى والأكثر في الاستعمال يدلك على هذه الفصاحة والكثرة ان القرآن نزل بها (فالوجه ان تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ألا ترى ان القرآن بها نزل.)[٧٢].

وقد وجدته يعلل الفصاحة في اللفظة بأنها لغة الحجازيين من غير أن يذكر أي دليل على الفصاحة سواه قال: (أما نُشْرا فتخفيف نُشُرا في قراءة العامة، والنشر جمع نشور لأنها تنشر السحاب وتستدره، والتثقيل افصح لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم)[٧٣]. وقد يكتفي بالكثرة علة لتفضيل اللهجة من غير إشارة إلى نسبها فمن ذلك نظره في قولهم أديم مؤرطى حيث أجاز أن يكون وزنه مفعلى وتكون الهمزة فاء كما قالوا مسلقى ومجعبى، ويجوز أن يكون وزنه مؤفعلاً ويكون قد أظهر الهمزة كما قال:

فـإنـه أهـل لأن يـؤكـرمـا

إلا أن الوجه الأول اقيس وذلك (لأنك تجعل الهمزة فاء وذلك أقيس لأن مأروطا أفشى في اللغة من مرطي.)[٧٤]، ومنه أيضاً حديثه عن ردف بالكسر وردف بالفتح حيث ذكر أن (الكسر افصح وهو اكثر اللغة)[٧٥].

وقد يجعل الكثرة في اللغة مسببة عن موافقة الأقيسة العقلية المستنبطة من جمهور كلام العرب كما فعل في كلامه على لهجات العرب في بناء الاجوف للمفعول إذ بعضهم يقول قيل وخيف وبيع باخلاص الكسر من غير اشمام وجعل ذلك اقيس وعلله بأن المكسور إذا سكن وكان الحرف الذي قبله مضموماً نقلت كسرته إلى المضموم فيكسر كما قالوا للمرأة أغزى بكسر الزاي وأصله اغزوى بضم الزاي وكسر الواو مثل اكتبي فلما سكنت الواو استثقالاً

---

(٦٨) المحتسب ١ : ٣٤٣.
(٦٩) سر الصناعة ١ : ١٦٥.
(٧٠) نفسه ١ : ٣١٨.
(٧١) الخصائص ٣ : ٣٦.
(٧٢) نفسه ١ : ١٢٥.
(٧٣) المحتسب ١ : ٢٥٥.
(٧٤) المنصف ١ : ٣٧ - ٣٨.
(٧٥) نفسه ٢ : ١٤٣.

للكسرة عليها نقلت كسرتها إلى الزاي المضمومة قبلها فكسرت وهكذا قياس هذه الأفعال في البناء للمفعول (فلذلك كان قيل وبيع اكثر في اللغة وهو اللغة الجيدة.)[٧٦]، فكأن موافقة القياس عنده هي التي ادت إلى هذه الكثرة في الاستعمال.

وقد يوازن بين لهجتين اعتماداً على تلك الأقيسه ويفضل أحداهما على الاخرى من حيث القياس ذاكراً ما يحضره من دليل، وإن كان رد الأمر بعد كل ذلك إلى الاستعمال وإن كانت اللهجة الكثيرة في الاستعمال دون الاخرى في القياس إذ إن (استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.)[٧٧]، فمن ذلك كلامه على ما النافية، وهلم، عند الحجازيين والتميميين:

ما النافية:

تعمل ما النافية عند الحجازيين عمل ليس بشروط معلومة[٧٨]، وهي لا تعمل شيئاً عند التميميين، وفي القرآن جاء قوله تعالى (ما هذا بشرا) وقوله سبحانه (ماهن امهاتهم) على الحجازية، وقد نص ابن جني على أن التميمية أقوى في القياس وإن كانت الحجازية أسير ولها وجه في القياس أيضاً، واستدل على ذلك بأن (ما) حرف يباشر الاسماء والأفعال جميعاً وما كان هذا شأنه في لغة العرب لا يعمل شيئاً فيهما فلذلك كانت التميمية أقيس (من حيث كانت عندهم كهل في دخولها على الكلام مباشرة كل من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ كما أن هل كذلك.)[٧٩]، وقد عرض للموضوع في مكان آخر وزاده إيضاحاً بأن أشار إلى أن الحرف لا يكون عاملاً في الفعل والاسم إلا إذا كان مختصاً باحدهما بل ان من الحروف المختصة ما لا يعمل فيما اختص به شيئاً كلام التعريف وهي مختصة بالاسماء ولا تعمل فيها شيئاً، وكقد وسوف وهما مختصان بالافعال ولا يعملان فيها شيئاً (فما يشيع فيهما ولا يختص باحدهما أحرى ألا يكون له عمل في شيء منهما)[٨٠].

وهو على تقريره بأن التميمية أقيس قد قرر أمرين:

الأول: ان الاستعمال ينبغي أن يكون على الحجازية لأنها اكثر إستعمالاً، والذي يتبع كلام العرب ينبغي أن يصير إلى ما كثر استعماله لا إلى ما قوي قياسه[٨١].

الثاني: ان الحجازية لها وجه يقبله القياس أيضاً (ألا ترى ان لغة التميميين في ترك

---

(٧٦) نفسه ١: ٢٥١.
(٧٧) الخصائص ١: ١٢٤.
(٧٨) انظر مثلاً شرح ابن عقيل ١: ٣٠٣ وما بعده.
(٧٩) الخصائص ١: ١٢٥.
(٨٠) سر الصناعة ١: ١٤٦.
(٨١) الخصائص ١: ١٢٥.

اعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في اعمالها كذلك.)[٨٢].

ووجه القياس في الحجازية عنده دخولها على المبتدأ والخبر وكونها لنفي الحال[٨٣]، والذي عند سيبويه ان أهل الحجاز يشبهونها بليس (إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع)[٨٤]، وفي شرح الكافية ان أهل الحجاز اعملوها وإن لم تكن مختصة لأنها أشبهت ليس من حيث المعنى وذلك ان (معنى ليس في الأصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيداً نفي الكون، ومعنى (ما) مجرد النفي، ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه)[٨٥].

وقول ابن جني ومن قبله ومن جاء بعده بأن التميمية أقيس، في النفس منه شيء، وذلك أنه قد أثبت القياس للحجازية كما قدّمنا، وهو موضح عند سيبويه والرضي وغيرهما من العلماء بأنه شبهها بليس في المعنى، ومن قواعدهم ان الشيء قد يحمل على الشيء ويعطى حكمه إذا اشبهه في معناه أو في لفظ أو فيهما[٨٦]، فهذا قياس، والقول بأن الحرف لكي يكون عاملاً ينبغي أن يكون مختصاً كما نقلنا عنه آنفاً[٨٧]، قياس آخر، فعلى أي أساس يفضل هذا القياس على ذاك؟.

هلمّ:

اسم الفعل في لهجة الحجازيين والتميميين على حد سواء يلزم حالة واحدة في الكلام مهما اختلف الإسم الذي يسند إليه من حيث العدد والجنس فهم يقولون مثلا صه للواحد المخاطب والواحدة والاثنين والاثنتين وجماعة الذكور وجماعة الإناث لا فرق عندهم في ذلك، إلا أنهم اختلفوا في هلمّ (فأهل الحجاز يجرونها مجرى صه ومه ورويد ونحو ذلك مما سمي به الفعل والزم طريقاً واحداً. . وبنو تميم يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ويراعون أصل ما كانت عليه لمّ)[٨٨]، وعلى أن مراعاة الأصل من القياس إلا أنه نص في موضع آخر على ان الحجازية أعلى، وعلل ذلك بامرين: الأول: انها اللغة التي نزل بها القرآن قال تعالى: (والقائلين لاخوانهم هلمّ الينا)، الثاني: ان اللفظة قد خرجت من الفعلية، وتحولت اسم فعل فهي ليست على حالها قبل تركيبها من ها ولمّ وإنما تحولت إلى لفظ جديد هو اسم

(٨٢) الخصائص ٢: ١٠.
(٨٣) الخصائص ١: ١٦٧.
(٨٤) الكتاب ١: ٢٨.
(٨٥) شرح الكافية ١: ٢٤٦.
(٨٦) مغني اللبيب ١: ١١٨ وانظر الاشباه والنظائر ١: ٢١٧ وما بعدها.
(٨٧) انظر أيضاً الانصاف ١: ٩٨.
(٨٨) الخصائص ١: ١٦٨.

للفعل وقد استدل على أنه عند التميميين أيضاً اسم للفعل وليس فعلاً كما كان قبل التركيب بانهم يختلفون في حركة آخر الضعف في الأمر فبعض التميميين يفتح الآخر لالتقاء الساكنين. فيقول مثلاً مُدَّ،وبعضهم يكسر فيقول: مُدِّ، وبعض يتبع فيقول: مُدُّ ولكنهم جميعاً يفتحون في هلمّ، فلو كان باقياً على فعليته لضم الميم من يتبع أو كسرها من يكسر، فلما اجمعوا على الفتح دل هذا على أنها قد خرجت من الفعلية إلى اسم الفعل(٨٩).

وقد عرضنا للكلام على هلم في اللهجتين في موضع مضى من هذه الرسالة وذكرنا هناك أن اللفظ عند الحجازي قد ارتبط في ذهنه بصه ومه وما أشبه من أسماء الأفعال، وانقطع عنده عن المعنى الأول وهو الفعل لمّ، وأعان على ذلك تغير المعنى وإن صورة الأمر عنده المم لا لمّ، وإن التميمي كان يرى فيه صورة الأمر القديمة عنده لمّ فالحق به الضمائر، ونزيد ههنا ان الذين كانوا يتبعون في الأول أو يكسرون من التميميين لم يفعلوا ذلك في هلم لما وجدوه من اختلاف في معنى الكلمة بين ما هي عليه الآن وما كانت عليه في الأصل، فكأنهم راعوا الصورة الجديدة للكلمة فالزموها الفتح، وراعوا أصلها فالحقوا بها الضمائر. ولكن على أية حال فما دامت اللفظة قد خرجت من الفعلية وصارت اسماً للفعل عند الجميع كما قرر ابن جني فإن هذا يجعل ترك الحاق الضمائر بها اقيس بناء على قاعدة اطراد الباب أولى من شذوذه وهي قاعدة معتبرة عندهم(٩٠).

هذا على مذهب ابن جني في المقايسة بين اللهجات، والذي نراه ان هذه المقايسة لا تتفق والمنهج المعاصر في النظر إلى اللهجات العربية، إذ هي جميعاً على ما عبر ابن جني وغيره لغات من حيث كانت كل واحدة منها اصوات يعبر بها أهلها عن اغراضهم، ومعالجة هذه اللغات بطريقة المنطق وما ينبغي لا تتفق وطبيعة اللغات التي تجرى على السن الناس من غير مؤتمر سابق يقرر كيف ينبغي أن تجرى، ولهذا لا نتفق مع ابن جني في اخضاع اللهجات للمقايسة، وإنما نتفق معه في ذكر ان هذه اللهجة أسير من تلك في ما ورد من شعر أو نثر، أو هي التي عليها القرآن الكريم وينبغي أن يصار إليها إذا أراد المتكلم أن يأتي باللغة الأدبية المثالية، فيكون القياس كما قرره ما وافق لغة القرآن وما كثر في الشعر والنثر.

أما الأقيسة العقلية فنرى أن يتجنبها دارس اللغة، ولن يحدث ذلك أي أثر سيء في هذه اللغة بل على العكس من ذلك سيريح الأذهان من كدها في ما لا طائل وراءه ولا فائدة لغوية فيه.

---

(٨٩) نفسه ٣: ٣٦ - ٣٧.

(٩٠) انظر الاشباه والنظائر ١: ٢٣٢.

البَابُ الثَالِث

دِرَاسَاته الصَّوتيه في ضَوءِ عِلم اللغَة الحَديث

الفصل الأول

النظرية الصوتية في نشأة اللغة

اللغة ظاهرة انسانية عامة يستطيع المرء بها أن ينقل إلى الآخرين المعاني التي تدور في رأسه، وهي أصوات ملفوظة ينبذها الفم مرتبة[١] ترتيباً ما يفهم السامع المراد، فإذا تغير الترتيب اختل الفهم، فلو طرق سمعنا هذه الاصوات: (كَ تَ بَ ، زَ يْـا دٌ، دَ رْ سَ هُـ) لفهمنا ما دار في خلد المتكلم وهو يطلقها من فمه، ولكنها لو خرجت هكذا مثلاً: (هُـ سَ يْـ كَ دَ رْ تَ بَ زَ دٌ) لما فهمنا شيئاً، على أن الأصوات هي هي لم تتغير في ذاتها، ولكن الذي تغير هو ترتيبها في النطق، فلم فهمنا ما رمزت اليه الأصوات بذلك النظم ولم نفهم شيئاً من الأصوات نفسها حين اختلف نظمها؟ ما الذي جعل هذه الأصوات (ك ت ب) تعني شيئاً وهي بهذه الصورة ولا تعني شيئاً إذا نطقت (ت ك ب)، ولماذا يكون لهذه الأصوات معنى وهي تقع في سمع عربي ولا يكون لها أي معنى وهي تقع في مسمع رجل من الصين مثلاً، ولم يكون للأصوات التي يلفظها الصيني معنى عند صيني آخر ولا يكون لها أي معنى عند العربي؟ كيف نشأت اللغة الإنسانية، ولم تعددت؟ سؤال يرد على ذهن دارس اللغة وهو يتأمل هذه الظاهرة الإنسانية الرائعة.

كان العلماء فريقين وهم ينظرون إلى نشأة اللغة وتعددها، فمنهم من آثر ألا يقحم نفسه في تتبع أمر غيبي لا طائل تحته، ولا يمكن الوصول إلى رأي قاطع فيه إذ (ليس في استطاعتنا أن نصل إلى نتائج نهائية في هذا الشأن[٢]، فالبحث في نشأة اللغة لا فائدة فيه (قال ـ يعني السبكي ـ في رفع الحاجب: الصحيح عندي أنه لا فايدة لهذه المسألة، وهو ما صححه ابن الانباري وغيره، ولذلك قيل: ذكرها في الأصول فضول.)[٣]، وقال فندريس: (يثير

(١) انظر ما قاله الجرجاني في النظم في اسرار البلاغة ص ٣.

(٢) دور الكلمة في اللغة ص ٨٨.

(٣) المزهر ١: ٢٦.

الإنسان دهشة السامع كلما قال بأن مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة، ومع ذلك فليس هذا القول إلاّ الحقيقة بعينها، فغالبية اولئك الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مائة عام يهيمون في تيه من الضلال.)[٤]، وقال الدكتور صبحي الصالح: (لقد بات لزاماً علينا تجديد البحث في فقه اللغة فليس يعنينا أن نتقصى أصل اللغة الغامض المجهول.)[٥].

أما الفريق الثاني فيبدو أنه وجد أن دراسة نشأة اللغة أمر لا يخلو من فائدة، وان يقدم عالم اللغة تفسيراً نظرياً لنشأتها خير من أن يدع الدارس في حيرة من أمره، وهكذا كتب في نشأة اللغات عدد من العلماء القدامى والمحدثين[٦]، وكان ابن جني من الذين كتبوا في نشأة اللغة فذكر نظرية الالهام ونظرية التواضع والاصطلاح وتردد بينهما، وأورد ما أطلق عليه فيما بعد النظرية الصوتية.

ولست هنا بصدد تفصيل القول في تلك النظريات فهو أمرٌ يبعد عما الزمنا انفسنا به من الدراسات الصوتية، إلاّ أنه لا مندوحة من الوقوف عند النظرية الصوتية في نشأة اللغات لنرى ما قاله ابن جني في ذلك وما يراه كتّاب اللغة المحدثون.

لم يفرد ابن جني النظرية الصوتية بالبحث، وإنما ذكرها عرضاً وهو يتكلم على نظرية التواضع والاصطلاح، فهي كما يبدو ليست قسماً برأسه، إنما هي من التواضع والاصطلاح، وكأن أمر اللغة عنده في الأصل لا يعدو أحد رأيين: فاما أن تكون اللغة الهاماً من الله سبحانه، واما أن تكون من الإنسان، وليس مهما بعد ذلك الطريقة التي تكون بها، هذه واحدة، الثانية: انه لم يعز القول بالنشأة الصوتية إلى نفسه على أنه مبتكر ذلك الرأي، ولم يذكر من صاحبه الذي اخذه عنه إنما قال: (وذهب بعضهم...)[٧]، الثالثة: انه أبدى رضاه عن هذا المذهب في نشأة اللغة بعبارة صريحة: (.. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل)، الرابعة: انه أورد قاعدة عامة نسبها للاخفش أوردها بصورة قاطعة لا نرى فيها تردده الذي نراه في كلامه على المختار من الرأيين في نشأة اللغة: (وكيف تصرفت الحال وعلى أي الأمرين كان ابتداؤ ها فإنها لا بد أن يكون وقع أول الأمر بعضها ثم احتيج فيها بعد إلى

---

(٤) اللغة ص ٢٩.

(٥) دراسات في فقه اللغة ص ٣٥.

(٦) انظر في القدامى مثلاً: الصاحبي ص ٥، الخصائص ١: ٤٠ ـ ٤٧، المزهر ١: ٨ ـ ٣٠، وانظر من المحدثين غير ما سيرد ذكره في هذا الفصل: البلغة في أصول اللغة ص ١٣ ـ ٢٢، دراسات في فلسفة النحو ص ٧٤ ـ ٧٩، فقه اللغة المقارن ص ٧ ـ ٩، محاضرات في اللغة ص ١٠ ـ ١٩، الوجيز في فقه اللغة ص ٥٥ ـ ٦٧.

(٧) سيأتي النص كاملاً.

الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئاً فشيئاً)[٨]. الخامسة: إن ابن جني قد ابدى استعداده لاسقاط كل رأي سوى الإلهام إذا ورد الخبر الصحيح بذلك، وعبارته واضحة في أنه لم يقف على خبر صحيح في نشأة اللغة وإن لم يذكر ذلك صراحة (وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء على القول به.)[٩]، ولكنه لم يعتقده ولم ينطو على القول به، أي ان الخبر الصحيح لم يرده في هذا الأمر. وقد ذكر السيوطي جملة أخبار في الجزء الأول من المزهر سطرها من الصفحة الثامنة والعشرين إلى الخامسة والثلاثين في تفسير قوله تعالى: (وعلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها)، ولا يطمئن القلب اليها إذ ليس فيها خبر صحيح واحد في نشأة اللغة، مع ما فيها من تناقض يتعذر على الجمع.

في ضوء ما مرّ احسب انه يمكن أن نورد كلمة ابن جني في النشأة الصوتية للغة، قال: (وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل)[١٠]، وقد بحثت عن صاحب الرأي الذي أشار إليه ابن جني بكلمة: بعضهم، فلم اقف على شيء يذكر، وقد لفت نظري كلمة لبعض المحدثين في هذا جعلني اطمع أول الأمر في أن أجد ما يمكن أن يقال عن هذا الرأي قبل ابن جني، ثم لم تلبث العبارة أن أوقعتني في خيبة أمل بعد أن ظهر لي أنها لم تكن كما ينبغي من حيث الدقة العلمية، فقد قال وهو يتحدث عن نظرية الأصوات الطبيعية: (وقد ذهب إلى هذا الرأي معظم المحدثين من علماء اللغة وعلى رأسهم العلامة وتني Whitney، وذهب إلى مثله من قبل هؤلاء كثير من فلاسفة العصور القديمة ومن مؤلفي العرب بالعصور الوسطى، فقد تحدث ابن جني المتوفى عام ٣٩٢هـ، أي من نحو ألف عام في كتابه الخصائص في أسلوب يدل على قدمه وكثرة القائلين به من قبله.)[١١].

لقد وجدت الأمل وأنا اقرأ قوله: (.. كثير من فلاسفة العصور القديمة ومن مؤلفي العرب بالعصور الوسطى) فقلت لعله سيذكر أحداً من علماء العرب قبل ابن جني، إلا أنه لم يفعل ولم يشر إلى الموضع الذي اخذ منه رأيه في (مؤلفي العرب في القرون الوسطى)، وقوله عن كلمة ابن جني في الخصائص انه أوردها (باسلوب يدل على قدمه وكثرة القائلين به

---

(٨) الخصائص ٢ : ٢٨ وانظر المزهر ١ : ٥٥.

(٩) الخصائص ١ : ٤١.

(١٠) نفسه ١ : ٤٦ - ٤٧.

(١١) علم اللغة لوافي ص ٩٥، وردد الانطاكي في الوجيز عبارة وافي فقال في ص: ٥٩ (كلام ابن جني يشعر بقدمها وبكثرة القائلين بها).

من قبل) مع أنه أورد النص كاملاً في هامش الصفحة المذكورة فيه نظر، فالعبارة لا تحتمل المعنى الذي ذكره بأي وجه، وقد بدأها بقوله: (وذهب بعضهم)، والصواب ان تحمل (بعض) ههنا على أنها واحد من العلماء على ما حققه الدكتور مصطفى جواد[١٢]، وإذا تسامحنا فيها على خلاف اللغة فيمكن أن نحملها على :وذهب عدد أو قسم من العلماء، فأين معنى الكثرة في العبارة؟.

وقد ذهب د. المخزومي إلى أن صاحب الرأي الذي تقدم ابن جني هو الخليل حيث قال: (واستطيع أن أقول مطمئناً انه هو صاحب الرأي بين علماء العربية)، ثم لم يلبث أن جعلها فكرة ماثلة في رأي الخليل لم تنضج، (ولست أزعم أن للخليل في هذا نظرية تامة التكوين، ولكني ازعم أنها كانت ماثلة في ذهنه فكرة لم يتم لها النضج بعد.)[١٣]، وعندي أن الفرق كبير بين الفكرة التي لم يتم لها النضج، وقول ابن جني: وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الاصوات المسموعات.

الراجح ان الكلمة نقلت إلى ابن جني وليست من ابتكاره، لأنه لو كان قد ابتكرها لصرّح بذلك على عادته في الاشياء التي يأتي بها غير مسبوق اليها في ظنه كما قدمنا ذلك في الباب الأول، إلا أنه لم يذكر القائل بها، اما لأن الذي سمعها منه لم يكن ممن يعتد برأيه من العلماء، أو أنه وجدها في كتاب لم يعرف نسبته، أو أن الذي نقلها إليه لم ينسبها، أو أن الكلمة وصلته منسوبة لغير العرب، كالفرس أو اليونان، فلم يشأ أن يصرح بنسبتها واكتفى بكلمة (بعضهم)، وعلى أية حال فلعل احياء التراث ونشر المخطوطات يكشف لنا في يوم من الأيام حقيقة المسألة ويعينّ العالم الذي سبق ابن جني في كلمته تلك، وتبقى الكلمة حتى ذلك الحين مقرونة باسمه لا تتحول عنه.

إنه بامكاننا أن نصوغ النظرية الصوتية عند ابن جني وفق التصور التالي اعتماداً على الجمع بين كلمته في الأصوات وقد ختمها بقوله: (وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل) وبين القاعدة التي قرر فيها ان اللغة لا بد أن يكون قد وقع أول الأمر بعضها ثم زيد عليها للحاجة إليها فنقول: إن الإنسان بدأ بمحاكاة الأصوات الطبيعية أول الأمر (دوي الريح، خرير الماء نعيق الغراب صهيل الفرس...) واخذ يعبر عن تلك الظواهر الطبيعية بحكاية اصواتها، وكانت تلك بداية انتباهه إلى استعمال جهازه الصوتي ونفترض أنه وجد راحة في ذلك إذ استطاع أن يعبر عما يدوز في فكره وينقله إلى الآخرين ولو بصورة بدائية، ونفترض

(١٢) قل ولا تقل جـ١ ص ١٨٥ وما بعدها.
(١٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٨٦.

أيضاً أنه مر زمن ما لا ندري مقداره حاول الإنسان فيه أن يطور استفادته من جهازه الصوتي ليعبر عن أمور الحياة الأخرى التي لا علاقة لها بالاصوات الطبيعية بحسب تجدد حاجته إلى التعبير ونموّ قدراته العقلية بما استجد عنده من تجارب (لقد نشأ الكلام بالتدريج.)[١٤]، المهم أن محاكاته تلك الأصوات التي أشرنا إليها وغيرها من الأصوات الطبيعية، أو قل من محاولة المحاكاة قد أثارت فيه الشعور بامكان الاستفادة من جهازه الصوتي في الرمز إلى الاشياء، وهل اللغة إلا هذه الأصوات التي ترمز إلى المعاني، أو كما قال ابن جني: (أصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم)[١٥].

اما علماء اللغة الغربيون فلهم في نشأة الكلام أربع نظريات[١٦]:

الأولى: نظرية الالهام: ومن أشهر القائلين بها[١٧]، الأب لامي في كتابه: فن الكلام والفيلسوف دوبونالد في كتابه: التشريع القديم.

الثانية: التواضع والارتجال ومن أشهر القائلين بها سمث، وريد، ودجلر ستيوارت وهم من الفلاسفة الانجليز.

الثالثة: نظرية الغريزة الكلامية التي ادعت وجود غريزة خاصة للتعبير عن المدركات الحسية أو المعنوية عندما تدعو الحاجة إليها، وقد انقرضت هذه الغريزة بالتدريج بعد أن تكونت اللغة الإنسانية الأولى، وعلى رأس القائلين بها مكس مولر من المانيا، ورينان من فرنسا.

الرابعة: نظرية الأصوات الطبيعية، وقد وصفها الدكتور وافي بانها (ادنى نظريات هذا البحث إلى الصحة، وأقربها إلى المعقول، واكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور...)[١٨].

وقد اتجه فريق من دارسي اللغة في الغرب إلى التفكير الصوتي المحض في نشأة اللغة فكانت لهم بذلك أربعة آراء[١٩]:

الأول: رأى القائلين بمحاكاة الأصوات الطبيعية، وواقع اللغات (يبرهن على أن كثيراً من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت من تلك الأصوات.).

الثاني: رأي القائلين بأن بداية استخدام الإنسان لجهازه الصوتي بصورة اولية كان

---

(١٤) اللغة ص ٣١.
(١٥) الخصائص ١: ٣٣.
(١٦) انظر تفصيل ذلك في علم اللغة لوافي ص ٨٨ - ص ٩٧.
(١٧) ذكر الدكتور حسن عون أنه لم يقل من قدامى الغربيين بنظرية الإلهام والتوقيف غير افلاطون. ص ٩ اللغة والنحو.
(١٨) علم اللغة - لوافي ص ٩٦.
(١٩) دلالة الالفاظ من ص ٢٠ إلى ص ٣٧، وانظر أيضاً دور الكلمة في اللغة ص ٨٨، ونحو عربية ميسرة ص ٤٢ - ٤٦.

عن طريق التأوهات والشهقات التي صدرت عنه بصورة غريزية وهو يعبر عن فرح أو ألم أو ما شابه ذلك.

الثالث: يرى أن هناك صلة حتمية بين المؤثرات الخارجية التي يراها الإنسان من حوادث وأشياء تؤثر فيه وبين إصدار الأصوات للتعبير عن تلك المؤثرات.* فالأصوات الصادرة من الإنسان للتعبير عن المؤثرات الخارجية ليست سوى صدى لتلك المؤثرات، وبين هذه وتلك صلة وثيقة، إلا أن ادراك كنه تلك الصلة أمر عسير على اذهاننا، وأهم نقد وجّه إلى هذا الرأي أنه مبني على اسرار غامضة وأسس غير مدركة وكأن أصحابه قد احاطوا انفسهم أو احاطوا رأيهم بضباب كثيف من الألغاز والسحر، وقد جعل ذلك معظم علماء اللغة المحدثين لا يقفون عند هذا الرأي وقفة جادة.

الرابع: يرى أن الأصوات لم تصدر من الإنسان وهو منفرد، وإنما صدرت عنه وهو يقوم بعمل جماعي شاق تعاونت مجموعة من الناس على ادائه كما يحدث الآن لعمال البناء أو السفن وهم يقومون بعملهم. والذي أراه ان اشتراط هذا المذهب للجماعة كي تصدر عنها الأصوات لا موجب له، فالإنسان المنفرد إذا أراد أن يقوم لوحده بعمل شاق مضن قد تصدر عنه أصوات لا معنى لها سوى التعبير عن الجهد المبذول، كالصوت الذي يخرجه الإنسان وهو يحاول رفع ثقل من الأرض بجهد ومشقة أو محاولة تحريكه من موضعه بدفعه، ويمكن أن نعبر عنه بهاء مضغوطة بعدها همزة ساكنة أو بهمزة مضغوطة بعدها هاء أو حاء.

أما أحدث الآراء في دراسة نشأة اللغة فيتمثل بما قام به عدد من اللغويين المحدثين وعلى رأسهم (جسبرسن) من دراسة مراحل نمو اللغة عند الأطفال، ودراسة اللغة في الأمم البدائية، ودراسة التطور اللغوي دراسة تاريخية، ويستنتج من هذه الدراسة[٢٠]، ان اللغات الإنسانية كانت أول أمرها كثيرة الأصوات قليلة المعاني، تحتوي على الأصوات المتنافرة في كلماتها التي تميزت بكثرة الحروف، وكانت اشبه بالغناء منها بالكلام الذي نألفه الآن، وكانت تستفيد في اظهار الصوت بالشهيق والزفير، فدخول الهواء الى الرئتين له أصوات وخروجه له أصوات. وقد وصف د. أنيس هذه النظرية القائمة على تلك الدراسات بأنها يمكن الاطمئنان إليها بعض الشيء، لأنها استطاعت أن تجمع بين كل النظريات الصوتية التي تقدم ذكرها وأسست دراستها على قواعد علمية واضحة المعالم خاضعة للعلم التجريبي الحديث.

وبعد فإن الدراسات الحديثة لم تنه كلامها حتى اليوم في نشأة اللغات إلّا أن الاتجاه في

(٢٠) دلالة الالفاظ من ص ٢٨ ـ ٣٥.

عمومه سائر نحو الدراسات الصوتية فيها، ولذا يبقى كلام ابن جني في الأصوات طرياً جديداً على تقادم العهد به، وله بذلك فضل السبق في ايراده وإن لم يكن قد عزاه لنفسه، أو جعله رأياً قائماً برأسه. وهكذا يتبين لنا أن الكلام الذي أورده في النظرية الصوتية كان قفزة زمنية يطل بها من خلف اكثر من ألف عام على علماء اللغة المحدثين لينقل لهم ومضة فكر لم يجدوا في هذا العصر على تقادم الزمان إلا أن يروا رأياً أورده مع شيء من التغيير الطفيف بما يناسب التقدم الحضاري، واجهزة الدراسات الصوتية التي امدهم بها العلم الحديث.

الفصل الثاني

الصوت والمعنى

كنا قد تناولنا في كلامنا على اللهجات اختلاف الكلمتين في حرف واحد، واتفاقهما في المعنى الذي تؤديانه كالجدث والجدف والثوم والفوم. وهذا الفصل يتناول شيئاً ظاهر قسم منه شبيه بما جاء في باب الإبدال في اللهجات ولكنه ليس منه لأن المعنى لم يكن واحداً بين الكلمتين وإن تقاربتا في أصل ما تؤديانه كقولهم نضح الماء ونضخ، فالفعلان وإن تقاربا في أصل المعنى الاّ أن بينهما فرقاً هو ان النضخ بالمعجمة أشد من النضح، فإذا قيل إن هذه العين تنضح أدى ذلك إلى معنى خروج الماء من العين من غير معنى الغزارة والشدة الذي يفهم من قولهم هذه العين تنضخ.

وقد لاحظ ابن جني ان اختلاف الحرف الواحد في اللفظتين أو الحرفين أو الثلاثة، في مثل ما تقدم يؤدي إلى اختلاف دقيق في المعنى المراد من اللفظ، وان دقة المعنى تتفق مع جرس الحرف المختار، فكأن هناك اختياراً مقصوداً للصوت ليؤدي المعنى المغاير لما يؤديه الصوت الآخر. وهذه الظاهرة ليست محدودة في الفاظ قليلة في العربية (فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً باجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها ألا تراهم قالوا قضم في اليابس وخضم في الرطب.)[1]، وقد ذكر انه لو جمع ما مرّ به من مثل هذا (لكان أكثر من ألف موضع)[2]، وقال: (هذا مع اننا لا نتطالبه ولا نتقرى مواضعه فكيف لو قصدناه وانتحينا وجهه وحراه..)[3].

وذكر انه همّ غير مرة بتصنيف كتاب في هذا الباب يكشف فيه عن معانيه ويظهر (وجه الحكمة المعجزة الدالة على قوة الصنعة فيه، ولكن الوقت لضيقه مانع منه.)[4]،

---

(١) الخصائص ١: ٦٥.
(٢) المحتسب ٢: ٥٥.
(٣) نفسه ٢: ٥٦.
(٤) التمام ص ١٣١.

وأثار ابن جني السؤال الذي يخطر على بال اكثر الدارسين لهذا، عن احتمال أن يكون الذي يذكره من مناسبة الحرف للمعنى قد وقع لهم اتفاقاً لا عن قصد، وأجاب عن ذلك بأن في هذا ابطالاً لحكمة العرب في لغتها، تلك الحكمة التي تشهد بها عقول ذوي التحصيل، والاحرى (أن يتهم الإنسان نظره ولا يخف إلى إدعاء النقص فيما قد ثبت الله اطنابه، واحصف بالحكمة أسبابه.)[٥].

واستدل على عناية العرب بالاصوات بما سمي بصوته عندهم كالبط لصوته، والواق للصرد لصوته أيضاً، وغاق للغراب وهكذا[٥]، وفي موضع آخر ذكر انه من المحال أن تكون هذه الالفاظ التي اختلفت في أصوات بعض حروفها لتؤدي المعاني الموافقة لتلك الأصوات قد خرج لفظها إلى الوجود واطرد في الاستعمال (من غير قصد قاصد حكيم إليه وارادة مريد عادل له.)[٦].

على أنه في بعض الأحيان يلاحظ ابتعاد المعنى عن الصوت حتى انك لو ذهبت تلتمس الجامع بينهما لأدى بك ذلك إلى التعسف في التأليف والتوفيق، ومردّ ذلك عنده الى خفاء العلاقة بسبب بعدها في الزمن (لأن لهذه اللغة اصولاً واوائل قد تخفى عنّا وتقصر اسبابها دوننا)[٧]، ومثل لخفاء التسمية بقولهم في الإنسان الذي يرفع صوته: قد رفع عقيرته، فالجامع بين معنى الصوت ومعنى (ع ق ر) غير متيسر ولو حاولته لتكلفت وتعسفت لأن أصله (ان رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الاخرى ثم صرخ باعلى صوته فقال الناس رفع عقيرته..)[٨]، كما يجوز أن يكون البعد الذي نراه بين الصوت والمعنى آتياً من ضعف في نظر الدارس وقعود بفكره عن أن ينال الجمع بينهما[٩].

ويبدو ان ابن جني كان من العلماء القلائل الذين يذهبون إلى وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى، فقد أشار السعد التفتازاني إلى مذهب بعض العلماء في وجود المناسبة الطبيعية بين اللفظ والمعنى وقال: (واتفق الجمهور على أن هذا القول فاسد)[١٠]، وذكر جملة أدلة على فساده.

ويمكن أن تبحث الموضوعات التي تناولها في علاقة الصوت بالمعنى تحت ثلاثة أضرب:

الأول: التقديم والتأخير في الأصل الواحد. الثاني: تقارب الأصلين.
الثالث: تقارب الحروف لتقارب المعاني:

---

(٥) الخصائص ٢: ١٦٥.
(٦) التنبيه ص ٣٢٠.
(٧) الخصائص ٢: ١٦٤.
(٨) الخصائص ١: ٦٦.
(٩) نفسه ٢: ١٦٤.
(١٠) المطوّل على التلخيص ص ٣٥٢.

التقديم والتأخير في الأصل الواحد:

جعل ابن جني التقديم والتأخير في الأصل الواحد من باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[١١]. وكأن الحروف الأصول تشترك أصواتها في التعبير عن معنى بعينه، وحين تتقلب هذه الحروف تكون معانيها متقاربة، وإن لم يكن النظم واحداً (لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه قريب في معناه، وليس على نظمه، ولهذا نظائر في كلام العرب ولو قلت إن اكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولاً. فالحروف واحدة واللفظ متفق والنظم مختلف، وهذا باب واسع يعم أكثر اللغة.)[١٢]. فالمادة الواحدة تقلب إلى صور مختلفة إلّا أنها صور (يخطمها كلها معنى واحد.)[١٣]، ولكي لا يفهم من كلامه ان اللغة كلها جاءت على هذا نص صراحة على نفي ذلك بقوله: (واعلم أنا لا ندعي ان هذا مستمر في جميع اللغة.)[١٤]، ولكنه نبه أيضاً إلى أن تقلب الأصل الواحد على وجوهه واشتراك الأصول في معنى جامع ليس قليلاً (بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريباً معجباً فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد.)[١٥].

ومما ذكره من المعاني الجامعة لتقليبات الأصول وعبّر عنه بالاشتقاق الأكبر[١٦]: القوة والشدة في تقلبات (ك ل م)[١٧]، و(ج ب ر)[١٨].

القوة والاجتماع في تقلبات (ق س و)[١٩].

الشدة والضيق في تقلبات (ح ج ر)[٢٠].

الخفوف والحركة في تقلبات (ق و ل)[٢١].

الاصحاب والملاينة في تقلبات (س م ل)[٢٢].

ويرد على كلامه في الاشتقاق الأكبر فيما يتعلق بالأصوات أمران:

الأول: أننا نجد صعوبة في تطبيقه على كثير من الأصول فضلاً عن أننا نحس بالتكلف ظاهراً في بعض الأصول مما اختاره هو كمعنى الشدة والضيق في لفظ رجح مثلاً، هذا على أنه قد تنبه إلى مثل هذا الاحساس بالتكلف وعالجه بقوله: (إنك إن انعمت النظر

---

(١١) الخصائص ٢: ١٤٦.

(١٢) المنصف ١: ٣٩.

(١٣) المحتسب ١: ٢٣١.

(١٤) الخصائص ٢: ١٣٨.

(١٥) نفسه ٢: ١٣٩.

(١٦) نفسه ٢: ١٣٤.

(١٧) نفسه ١: ١٣.

(١٨) نفسه ٢: ١٣٥.

(١٩) نفسه ٢: ١٣٦.

(٢٠) المحتسب ١: ٢٣٢.

(٢١) الخصائص ١: ٥.

(٢٢) نفسه ٢: ١٣٧.

ولاطفته وتركت الضجر وتحاميته لم تكد تعدم قرب بعض من بعض وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله.)[٢٣].

وقد ذكر ابن عصفور ان هذا الضرب من الاشتقاق لم يقل به أحد من العلماء إلّا ابن جني، وقال: (والصحيح ان هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به لعدم اطراده ولما يلحق فيه من التكلف لمن رامه.)[٢٤].

الثاني: من العسير أن نثبت العلاقة بين المعنى الجامع للاصول المختلفة والصوت المسموع من الحروف، فمعنى الشدة مثلاً ورد في (ك ل م) وفي (ج ب ر) وفي (ح ج ر)، والكاف حرف شديد مهموس، وهو من اقصى الحنك وليس هناك ما يقابله في (ج ب ر) أو في (ح ج ر)، كما ان الباء في (ج ب ر) لا يمكن أن تقابل بالحاء في (ح ج ر) لاختلافهما في المخرج والصفة.

لذا نرى ان الأولى إخراج ما اطلق عليه الاشتقاق الأكبر من باب التصاقب، ويمكن أن يقال إن ما يرى من معنى جامع أحياناً في الأصول المتفقة في الحروف المختلفة في النظم بعضه آت من نوع من الاشتقاق كان قد استعمل نتيجة قرب المعنى ثم بعد شيئاً فشيئاً، حيث دخله تقديم وتأخير في الحروف، وبعضه آت من الموافقة المحضة، ولا نرى انه يمكن الآن أن يحكم على أية لفظة بأنها جاءت بسبب التقديم والتأخير في الاشتقاق أو بانها جاءت من الموافقة بل كلاهما ممكن في ما يعرض في هذا الباب. والذي نسعى إليه عدم اعطاء اليد في أن الاشتقاق الأكبر داخل في باب التصاقب.

تقارب الأصلين:

ذكر ان الاصلين قد يتقاربان والمعنى واحد حتى يتوهم كثير من الناس أنهما من أصل واحد، وجعل ذلك في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[٢٥]، وأنه يريد بجعله في هذا الباب ان الأصوات الحروف إذا اتفقت دخلا في تقارب المعنى، وهو على ثلاثة أضرب، منها ما يتقارب فيه الاصلان الثلاثيان، ومنها ما يتقارب فيه الثلاثي والرباعي، ومنها ما يتقارب فيه الرباعي والخماسي.

أما ما تقارب فيه الرباعي والخماسي فقد ذكر انه قليل لأن هذين الاصلين يقلان في

---

(٢٣) نفسه ١:١٣.
(٢٤) الممتع في التصريف ١:٤٠.
(٢٥) الخصائص ٢:١٤٥.

اللغة، إلاّ انه ورد عنهم قولهم: ضبغطى وضبغطرى، وقولهم:

قد دردبت والشيخ دردبيس.

(فدردبت رباعي ودردبيس خماسي)[٢٦].

أما الضبغطى فقد فسرها في اللسان بالاحمق وذكر أنها (كلمة أو شيء يفزّع بها الصبيان... وقال أبو عمرو: الضبغطى ليس شيء يعرف ولكنها كلمة تستعمل في التخويف.)[٢٧]. ولا يبعد عندي أن يكون الذي ارتجلها للتخويف قد احس بما في معنى (ض غ ط) من الشدة وزاد الأحرف الأخرى، وقد وردت اللفظة بالعين المهملة ولعلها هي الأصل وإن المعجمة تصحيف ويكون أراد التخويف بالضبع واردفها بالطاء والألف لتهويل الصوت على الصبيان بما في الطاء من اطباق وما في الألف من مد، وجاء غيره فبالغ في ذلك بأن زاد الراء لما فيها من تكرير، ولا أرى فيهما ما يدعو إلى جعلهما أصلين رباعي وخماسي، بل هما إلى الثلاثي أقرب.

أما دردب ودردبيس فقد ذكر ابن جني أنه يجوز أن يكون قد بنى من الخماسي فعلاً فحذف خامسه (كما انه لو بنى من سفرجل فعلاً عن ضرورة لقال سفرج)[٢٦]. ولم يذكر غير هذين. ولذا لا أرى لتداخل الرباعي والخماسي في هذا الباب موضعاً.

ومثّل للاصلين الثلاثيين بقوله: «(شيء رخو ورخودّ فهما كما ترى شديدا التداخل لفظاً وكذلك هما معنى)[٢٨]، إلاّ أن الأصل في الأول (ر خ و) وفي الثاني (ر خ د)، ومنه قولهم: رجل ضياط وضيطار، والأولى من (ض ى ط)، والثانية من (ض ط ر) ومنه قولهم: لوقة وألوقة، وصوص وأصوص، وينجوج وألنجوج ويلنجوج[٢٩].

ومثل لتداخل الثلاثي والرباعي بقولهم: سبط وسبطر، ودمث ودمثر وحبج وحبجر[٣٠]، ومنه أيضاً: زرم وازرأمّ وخضل واخضألّ وأزهر وازهأرّ وضفد واضفأدّ وزلم القوم وازلأمّوا، ومنه أيضاً مبلع وبلعوم وحلق وحلقوم وشيء صلد وصلادم وبعير أشدق وشدقم، ومنه دلاص ودلامص ودمالص[٣١]. ومنه قولهم: سلس وسلسل وقلق وقلقل وصلّ وصلصل وعج وعجعج وعين ثرّة وثرثارة، وحثحث وحثّث ورقرقت ورقّقت[٣٢]. (وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ورباعي)[٣٢].

---

(٢٦) الخصائص ٢: ٥٥.

(٢٧) اللسان ٩: ٢١٥ مادة (ضبغط).

(٢٨) الخصائص ٢: ٤٤.

(٢٩) الخصائص ٢: ٤٥.

(٣٠) نفسه ٢: ٤٩.

(٣١) نفسه ٢: ٥٠.

(٣٢) نفسه ٢: ٥٢.

والذي نراه أن كل ما ذكره من التقاء الأصلين يمكن رده إلى أصل واحد، وإن اختلفت سبل الرد في بعضها عن بعضها الآخر، فمن ذلك مثلاً ما ذكره في الأصلين الثلاثيين، إذ يمكن جعل الدال في رخود زائدة لتأكيد معنى الرخاوة فيه وكأنهم أرادوا موضع التاء لارتباطها بالتأنيث للمبالغة وتحولوا إلى الحرف الشديد المجهور إمعاناً في زيادة المعنى، نعم قد يقال إن الدال ليست من أحرف الزيادة فكيف تجعل زائدة، والجواب عن ذلك أننا نرى أن جمعهم أحرف الزيادة في سألتمونيها يدل على الحروف التي تزاد بشكل كثير أو مقيس في كلام العرب. ولا يمنع هذا من القول بزيادة نادرة تشذ عنها لغرض مراد كما في هذا المثال. وأما ضياط وضيطار فأرى ردهما إلى لفظ (ض ر ط) لأنهما به أشبه. فالضياط: المتمايل في مشيته الضخم الجنبين العظيم الاست مع كثرة لحم ورخاوة[٣٣]. والضيطـار: الضخم الجنبين العظيم الاست اللئيم الذي لا غناء عنده[٣٤] فكأنهم قلبوا في ضيطار والأصل فيعال، وأبدلوا الياء من الراء في ضياط. أما الهمزة في ألوقة وأصوص فيمكن أن تكون همزة أل التي للتعريف خفف الحرف الذي بعدها فظن السامع أنها أصل وأجراها مجرى الأصل وتكون الوقة أصلها اللوقة وأصوص أصلها الصّوص.

أما النجوج ويلنجوج وينجوج، وفي اللسان أيضاً يلنجيج، ويلنجوجيّ فهو (عود طيب الريح وقال ابن السكيت هو الذي يتبخر به)[٣٥] فالغالب على الظن أن يكون أصل اللفظ هندياً لأن البخور كان يأتيهم من هناك، ثم تصرفوا في اللفظ.

وأما سبطر ودمثر وحبجر فيلاحظ فيها جميعاً زيادة الراء على الأصل الثلاثي، والراء ليست من أحرف الزيادة، ولذا ذهب إلى أن الكلمة بالراء رباعية، وأرى أن القول بزيادة الراء أولى من القول بأن ما جاء بالراء من هذه الأصول أصل على حدة.

وأما ما جاء بالهمزة من مضعف اللام كاخضأل وازهأر وازلأم فهو ثلاثي مزيد، وزنه افعأل والأصل خضل وزهر وزلم، زيدت فيه الهمزة والألف والتضعيف فصار افعالّ: اخضالّ وازهارّ وازلامّ ثم عدل عن نبر الطول إلى نبر التوتر[٣٦] فصار اخضألّ وازهأرّ وازلأمّ.

أما بلعوم وحلقوم ونحوهما فقد أشار ابن فارس إلى أنه ثلاثي في الأصل (إلا أنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه)[٣٧]. وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن الميم في مثل هذا هي ميم اللهجات الجنوبية في آخر الكلمة التي (تؤدي وظيفة النون)[٣٨] في لهجات

---

(٣٣) اللسان ٩: ٢١٩ مادة (ضيط).
(٣٤) نفسه ٦: ١٥٩ ـ ١٦٠ مادة (ضطر).
(٣٥) نفسه ٣: ١٨٣ مادة (لنج).
(٣٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة ص ١٢٨.
(٣٧) مقاييس اللغة ١: ٣٢٩
(٣٨) فقه اللغة المقارن ص ١٣٦.

العرب الشمالية، أما الواو فهي زيادة للتصغير، وعلى هذا يكون الاسم مصغراً منوناً، والقول بالتصغير يناقض رأي ابن فارس في المبالغة في المعنى.

أما ما لم يرد فيه واو كصلد وصلادم فلا إشكال فيه ويكون مما نون بلهجة العرب الجنوبية. ولا يبعد أن يكون العرب قد أخذوا الكلمات التي بالميم من الجنوب مع وجود الأصول عندهم من غير ميم ثم استعملوها على أنها كلمات جديدة فنونوا الميم التي فيها أيضاً.

وأما دلاص ودلامص فقد نقل ابن جني عن الخليل فيها وفيما سبق ذكره مما ورد بالميم القول بأن الميم فيه زائدة ولم يعترض عليه[٣٩].

وأما نحو سلسل وقلقل فقد ذكر أن الزجاج ذهب (إلى أنه فعفل وأن الكلمة لذلك ثلاثية)[٤٠]، ولم يزد في الاعتراض عليه على أن ذكّر ببعض ما سبق أن أورده مما ادعى فيه أنه أصلان فقال: (كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بزغد وزغدب وسبط وسبطر ودمث ودمثر، وإلى قول العجاج:

ركبت أخشـــاه إذا مـــا أحبنجـــا

هذا مع قولهم: وترحبجر للقوى الممتلىء، نعم وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب..)[٤١] ونحن قد ملنا إلى أن أصل ما أورده ههنا ثلاثي أيضاً، لذا نرى أن مذهب أبي إسحاق صواب لا يوصف بمثل ما وصفه به.

أما ما جاء من المضعف نحو حثّث وحثحث ورقق ورقرق، فالرأي فيه ما أورده الدكتور مصطفى جواد من أن الصرفيين (لم يقفوا على قلب أحد المضعفين نوناً أو راء أو حاء أو هاء أو لاما أو خاء أو همزة أو عينا، فرأوا الحروف غريبة وظنوها من كلمات أخرى)[٤٢]، فقد أبدلت الثاء الثانية في حثّث حاء فصارت حثحث وأبدلت القاف الثانية في رقّق راء فصار رقرقت كما (أن بحتر مأخوذ من مادة بتّر المضعفة التاء ثم قلب أحد الضعفين حاء)[٤٢]، وهو في اللهجات العامية كثير كقولهم في خبّط خربط وصقّر صنقر وشخّط شخبط وكبّس كربس وهكذا.

تقارب الحروف لتقارب المعاني:

وصف ابن جني هذا التقارب بأنه (باب واسع)[٤٣] ويبحث فيه بعض معاني الصيغ

---

(٣٩) الخصائص ٢: ٥١.

(٤٠) نفسه ٢: ٥٢.

(٤١) الخصائص ٢: ٥٢.

(٤٢) المباحث اللغوية في العراق ص ٩٥.

(٤٣) الخصائص ٢: ١٤٦.

والتضعيف، وترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث، وحكاية الأصوات، والتفريق بين المعاني بحركة الحرف الذي في بنية الكلمة، والمضارعة في الأصول:

معاني الصيغ والتضعيف:

ذكر سيبويه عددا (من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني)[٤٤] منها النزوان والنقزان والتفزان والغليان والغثيان واللمعان، والجامع بينها ما تجده فيها من (اضطراب وتحرك.)[٤٤]، وأشار ابن جني إلى مذهب سيبويه هذا وقال: (فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال)[٤٥]. فقد ناسب العرب بالصيغة وحركاتها واقع الفعل الذي يعبرون عنه وما فيه من حركة واضطراب، وهذه الإشارة من سيبويه جعلت ابن جني يلتفت إلى صيغة أخرى هي صيغة (الفعلى) في المصادر والصفات حيث وجد أنها تأتي للسرعة كالبشكى والجمزى والولقى، قال رؤبة:

أَوْ بَشَكَى وَخْدِ الظليم النزّ

وقال الهذلي:

كأنّي ورَحلِي إذا هجّرتْ ... على جَمَزَى جازِىءٍ بالرِّمال
أَوَ اصحمَ حامٍ جراميزَه ... حزابيةٍ حَيَدى بالدِّحال

فجعلوا (المثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها.)[٤٦] ومن ذلك أنهم جعلوا المصادر الرباعية المضعفة للمعنى المكرر كالزعزعة والقلقة والجرجرة (فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر)[٤٧].

وقد جعلوا أيضاً تكرير العين في الثلاثي (دليلاً على تكرير الفعل)[٤٨]، فالأصوات (تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت ويكفيك من ذلك قولهم قطع وقطّع وكسر وكسّر، زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه.)[٤٩].

ومن ذلك ما جاء على أفعوعل كقولهم خشن واخشوشن وحلا واحلولى وخلق واخلولق (فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو.)[٥٠].

ومنه أيضاً باب فعل وافتعل، فافتعل أقوى معنى من فعل نحو قدر واقتدر ومنه قوله تعالى:

---

(٤٤) الكتاب ٢: ٢١٨.
(٤٥) الخصائص ٢: ١٥٢.
(٤٦) نفسه ٢: ١٥٣.
(٤٧) الخصائص ٢: ١٥٣.
(٤٨) نفسه ٢: ١٥٥.
(٤٩) المحتسب ٢: ٢١٠.
(٥٠) الخصائص ٢: ٢٦٤.

(أخذ عزيز مقتدر) وهي أوفق ههنا من قادر لأن الموضع موضع تفخيم الأمر وإظهاره شدة الأخذ، ومنه قوله سبحانه: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لأن (كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير.)[٥١].

ومنه أيضاً ما جاء على فُعّال كقولهم في المبالغة من جميل ووضي، جُمّال ووُضّاء (فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه.)[٥٢].

ومن ذلك أن يعدل بفُعال عن فعيل فيكون من باب تكثير اللفظ لتكثير المعنى كقولهم: (طُوال فهو أبلغ معنى من طويل)[٥٣]، وكذلك عُراض وخُفاف وقُلال وسُراع.

ترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث:

ذكر ابن جني أن العرب حين جعلت صيغة استفعل للطلب في الغالب كاستسقى واستطعم واستوهب كانت قد (رتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال.)[٥٤] وذلك أن الهمزة والسين والتاء جاءت زوائد قبل الأصل لتعبر عن معنى الطلب، وطلب الفعل والسعي إليه عادة يتقدمه ثم تقع الاجابة له، والفعل من غيرها يؤدي معنى الاجابة كقولك طعم (فكما تبعت أفعال الاجابة أفعال الطلب كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة)[٥٥].

وقد ظهرت عنايتهم أحياناً في نظم الحروف في الكلمة الواحدة حيث لم يكتفوا باختيار الحروف المناسبة أصواتها للمعاني التي تعبر عنها وإنما أضافوا إليها العناية بترتيبها (وتقديم ما يضاهي أول الحدث وتأخير ما يضاهي آخره وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود)[٥٦]. ومثّل لذلك بقولهم: بحث، فصوت الباء يشبه صوت الكف حين تخفق على الأرض[٥٧] (فالباء للخفقة بما يبحث به على التراب)[٥٨]، وصوت الحاء يشبه صوت مخالب الأسد أو براثن الذئب وهي تغور في الأرض[٥٧]، أو هو (كصوت رسوب الحديدة ونحوها إذا ساخت في الأرض.)[٥٨]، والثاء بما فيها من نفث تشبه بث التراب[٥٧]، [٥٨].

وقال بعد أن ذكر ما تقدم: (وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً فأي شبهة تبقى بعده.)[٥٩].

ومن ذلك أيضاً قولهم: شدّ الحبل، فالشين المتفشية جاءت أولاً وهي تشبه بصوت الحبل

---

(٥١) نفسه ٣: ٢٦٥.
(٥٢) نفسه ٣: ٢٦٦.
(٥٣) نفسه ٣: ٢٦٧.
(٥٤) الخصائص ٢: ١٥٣.
(٥٥) نفسه ٢: ١٥٤.
(٥٦) نفسه ٢: ١٦٢.
(٥٧) نفسه ٢: ١٦٣.
(٥٨) التمام ص ١٣٠.
(٥٩) الخصائص ٢: ١٦٣.

أول انجذابه قبل أن تحكم عقدته ثم جاءت الدال لتعبر عن استحكام العقد بما فيها من ادغام(٥٩).

ومن ذلك أيضاً قولهم: جرّ الشيء، فجعلت الجيم الشديدة أولاً لأن في أول الجر مشقة، ثم جاءت الراء المكررة في نفسها ومع ذلك ضعفت لأن الشيء إذا جر على الأرض يهتز ويضطرب في الغالب فعبروا عن هذا الاهتزاز والصعود والنزول في الشيء المجرور باختيار حرف الراء لما فيها من تكرير وهي (أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها.)(٦٠).

حكاية الأصوات:

ورد عن العرب تسميتهم أشياء بأصواتها فمن ذلك تسميتهم الذباب الخازبار، والصرد الواق، والغراب غاق، والبط سمي بطا حكاية لصوته أيضاً، ومنه تسميتهم صوت مشافر الإبل عند شرب الماء بشيب، ومنه قوله:

بينما نحن مرتعون بفلج قالت الدلّح الرواء أنيه

(فهذه حكاية لرزمة السحاب وحنين الرعد)(٦١)، ومنه حكاية صوت البحر في قوله:

كالبحر يدعو هَيقَما وهيقما

وقالوا: (صرّ الجندب فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته وقالوا: صرصر البازي فقطعوه لما هناك من تقطيع صوته.)(٦٢).

ولم يكتفوا بحكاية أصوات الحيوان والبحر والسحاب وإنما تجاوزوا ذلك إلى أن حكوا الأصوات بالجمل ودعاء الحيوان، فقالوا: حاحيت وعاعيت وها هيت لقولهم حاء وعاء وهاء في دعائهم الحيوان(٦٣)، وكذلك قالوا بسملت وهيللت وحولقت في حكاية قولهم بسم الله الرحمن الرحيم، ولا إله إلاّ الله، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله (كل ذلك واشباهه إنما يرجع اشتقاقه إلى الأصوات والأمر أوسع.)(٦٤).

حركة الحرف في البنية:

قد تفرق العرب بين المعنيين بتغير حركة الحرف في بنية الكلمة ويختارون صوت

---

(٦٠) نفسه ٢: ١٦٤.
(٦١) نفسه ٢: ١٦٥.
(٦٢) الخصائص ١: ٦٥.
(٦٣) ذكر ابن السراج ان غاق حكاية صوت الغراب، وعاء وحاء زجر، الأصول ٢: ١٤٣.
(٦٤) الخصائص ٢: ١٦٥.

الحركة الأقوى للمعنى الأقوى والصوت الأضعف للمعنى الأضعف. فمن ذلك أنهم وضعوا الذال واللام للتعبير عن وصف في الدابة ووصف في الإنسان، فكسروا الذال للدابة إذا أرادوا ضد الصعوبة فقالوا: ذِل، وضموا الذال للإنسان إذا أرادوا ضد العزّ فقالوا: ذُل، ولا شك أن الذي ينال الإنسان من الذل أكبر خطراً مما ينال الدابة فكان أن (اختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة.)[٦٥].

ومن ذلك انهم يقولون في الشيء الحلو: حلا في فمي، يحلو، وحلي في عيني، فجعلوا بناء فعَل لما يذاق بحاسة الذوق كي تظهر الواو وهي قوية وبناء فعِل بالكسر لما كان لغير تلك الحاسة كي تظهر الياء وهي أخف واضعف من الواو[٦٦].

ومن ذلك قولهم: عندي جُمام المكّوك دقيقاً، وجِمام القدح ماء، الأولى بالضم لأن الدقيق يمكن أن يعلو على سطح الإناء، وجعلوا الكسرة للثانية لإن الماء لا يعلو على سطح الإناء (فجعلوا الضمة لقوتها فيما يكثر حجمة والكسرة لضعفها فيما يقل بل يعدم ارتفاعه.)[٦٦].

المضارعة في الاصول:

قد يتقارب المعنيان فتتقارب الحروف لذلك ويكون الصوت واحداً في حرفين ويختلف في الثالث لغرض يتطلبه المعنى وقد يتفق الأصلان في حرف واحد ويختلفان في حرفين بما يناسب المعنى المراد وقد يختلف الأصلان في الحروف الثلاثة ويكون هذا الاختلاف أيضاً اختلافاً مقصوداً تتناسب فيه حروف كل أصل مع المعنى الذي يراد من الفاظها أن تؤديه. وقد اربى ما احصيته من الأصول التي أوردها ابن جني في هذا التقارب على التسعين[٦٧]، اتفقت كلها في كون الحرفين المختلفين المتقابلين في الأصلين من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين. ولم يلزم الاختلاف موضعاً واحداً في الاصل. فقد تختلف الفاء مع الفاء أو العين مع العين أو اللام مع اللام، وقد يتفق الاصلان في اللام ويختلفان في الفاء والعين، او يتفقان في العين ويختلفان في الفاء واللام أو يتفقان في الفاء ويختلفان في العين واللام. وقد يعم الخلاف الفاء والعين واللام في الاصلين.

الاختلاف في حرف واحد:

الهمزة اخت الهاء فكلاهما من الحلق وقد قالت العرب أز الشيء وهزه، قال تعالى:

(٦٥) المحتسب ٢: ١٨.

(٦٦) المحتسب ٢: ١٩.

(٦٧) منها قولهم: سعد وصعد، والعصر والعسر، وقبص وقبض، وأفل وغبر، وسحل وصهل، وزأر وسعل، وسلب وصرف، وستأتي الإشارة إلى مواضع هذه وغيرها.

(ألم تر انّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزّا) والمعنى انها تزعجهم وتقلقهم فهو في معنى (تهزهم هزّا والهمزة اخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء)[68]، والمعنى الذي يؤديه الاز أعظم في النفوس من الهز لأن هذا الاخير قد يتناول ما لا قيمة له كالجذع وساق الشجرة. ومن ذلك أيضاً الخضم والقضم، فقد جعل القضم لكل يابس وجعل الخضم لكل رطب، وبين ما كان رطباً وما كان يابساً (ما بين الخاء والقاف من الرخاوة والصلابة.)[69]، وعلل هذا الاختيار بانه كان (حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الاحداث.)[70]، ومما اختلفت فيه الأصول في الفاء أيضاً التهكم والتحكم، وفي معنى الثاني قوة على الأول فاعطي الحرف الأقوى وذلك (ان الحاء أحصر للصوت من الهاء.)[71].

وقبل أن نمضي في هذا الموضوع نرى أن نقف عند وصف الأقوى والمراد به، لأنه سوف يتردد فيما يجيء من نماذج، فقد ذكر الدكتور أنيس ان ابن جني لم يكن واضحاً حين استعمل لفظ الحرف الأقوى، ومضى على أن (التعبير بالاقوى في كلام ابن جني غامض لا مفهوم له عند علماء الاصوات)[72]، وقد تتبع النماذج التي أوردها ابن جني وحاول أن يجد تفسيراً للفظ الأقوى لا ينتقض بنموذج آخر عنده فلم يوفق، وانتهى إلى التصريح بأن مراد ابن جني بالحرف الأقوى (غامض لا نستطيع تفسيره في ضوء القوانين الصوتية الحديثة.)[73].

وقد ذهبت أتلمس ما يريده ابن جنى بالحرف الأقوى مستفيداً مما طرحه الدكتور أنيس في ذلك فظهر له أنه لا يريد بلفظ الحرف الأقوى صفة مطلقة فيه تصح في كل موضع، وإنما يكون الحرف أقوى من الثاني بصفة من الصفات في موضع، ويكون غيره أقوى في موضع آخر بصفة اخرى، ففي الموضع الذي وقف عنده الدكتور أنيس ذكر ابن جني هذه الكلمات[74]: أهل وأحد وأح وعهد، وكذلك أرل ووتد وولد، وأشار إلى أن الهمزة أقوى من كل من الهاء والحاء والخاء، وان العين أقوى من الهاء، وأن الراء أقوى من اللام، وأن الثاء والطاء أقوى من الدال، ولم يعلّل القوة إلاّ في الراء وفي الطاء والتاء، ومع ذلك لم يكن التعليل واحداً، فالراء أقوى من اللام لأن (القطع عليها أقوى من القطع على اللام)[2]، واللام ضعفت لما فيها من غنة، والتاء والطاء أقوى من

---

(٦٨) الخصائص ٢: ١٤٦.

(٦٩) التمام ص ١٣٠، وانظر: التنبيه ص ٣١٩.

(٧٠) الخصائص ٢: ١٥٨.

(٧١) التنبيه ص ٣٢٠.

(٧٢) موسيقى الشعر ص ٢٣.

(٧٣) موسيقى الشعر ص ٢٤.

(٧٤) الخصائص ١: ٥٤.

(٧٥) نفسه ١: ٥٥.

الدال لأن جرس الصوت بهما عند الوقف (أقوى منه واظهر عند الوقف على الدال.)[٧٥]، فالقوة إذن نسبية عنده، وقد وجدته يفسرها أحياناً بحصر الصوت الذي في الحرف[٧٦]، واحياناً بالاستعلاء الذي فيه[٧٧]، واحياناً بأنه حرف صلب[٧٨]، ويكون الحرف الثاني يحمل الصفة المعاكسة. واحسب اننا بهذا نستطيع أن نقول إن مراد ابن جني من لفظ الحرف الأقوى قد أصبح واضحاً.

ومن اختلاف الحرف الواحد في الأصلين اختلاف العين فيهما كقولهم: القصم والقسم، والصاد أقوى من السين فجعلت للمعنى الأقوى لأن القصم (يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما.)[٧٩]، فخصت الصاد بالمعنى الأقوى والسين بالمعنى الأضعف.

ومنه قولهم قطع وقدع، والقدع قطع الإنسان عن فعله (والطاء أصفى من الدال، والقطع بالسيف ونحوه اصفى ضرباً وانصع فعلاً من القدع الذي إنما هو كلام، وبين الطاء والدال ما بين الفعل والقول.)[٨٠].

ومنه القرمة وهي الجلدة التي تسلخ من على انف البعير وتجمع فوق انفه لتكون علامة له، ويقرب من هذا الأصل قولهم قلمت اظفاري، فالتقريم انتقاص للجلد والتقليم انتقاص للظفر و(الراء اخت اللام والعملان متقاربان.)[٨١].

ومما اختلفت فيه اللام في الأصلين قولهم؛ قبض وقبص، والقبض يكون باليد كلها والقبص يكون باطراف الاصابع، وقد جعلت الضاد للاكثر (لتفشيها واستطالتها)[٨٢]، والصاد للاقل (لصفائها وانحصار مخرجها وضيق محلها..)[٨٢].

ومنه أيضاً قولهم: جفا الشيء يجفو، وجفأ الوادي بغثائه، وكلتا اللفظتين فيهما معنى الجفاء وهو الارتفاع، إلّا أن العرب استعملت (الهمزة في الوادي لما هناك من حفزه وقوة دفعه.)[٨٣].

---

(٧٦) التنبيه ص ٣٢٠.
(٧٧) الخصائص ٢ : ١٦٠.
(٧٨) التمام ص ١٣٠، وانظر: التنبيه ص ٣١٩.
(٧٩) الخصائص ٢ : ١٦١.
(٨٠) التمام ٢ : ١٤٧.
(٨١) المحتسب ٢ : ٥٥، وذكر ابن دريد انه قرىء قبضت وقبصت ولم يشر إلى فرق بينهما، وانظر: الاشتقاق ص ١٩٤.
(٨٢) الخصائص ٢ : ١٦٠.
(٨٣) الخصائص ٢ : ١٦٠.

ومن أيضاً قولهم: النضخ والنضح للماء ولغيره. والنضخ بالخاء أقوى من النضح. قال الله تعالى: (فيهما عينان نضاختان) فجعلت (الحاء لرقتها للماء الضعيف والخاء لغلظها لما هو أقوى منه.)[٨٤].

ومما اختلف فيه الاصلان في حرفين قولهم: الصهيل والسحيل، قال زهير:

كأن سحيله في كل فجر على أحساءِ يمؤود دعاء

والأول من (ص هـ ل) والثاني من (س ح ل)، (والصاد أخت السين كما ان الهاء اخت الحاء.)[٨٥]، فهذان قد اختلفا في الفاء والعين.

ومنه أيضاً وقد اختلف الاصلان في الفاء واللام قولهم: الجدل أو المجادلة وأصل معناه في الكلام القوة لأنه من (ج د ل)، ويقرب منه في اللفظ وصف الظبي بأنه شادن (أي قد قوي واشتد، والشين اخت الجيم والنون اخت اللام)[٨٦].

وهذا من (ش د ن) وذلك من (ج د ل).

ومنه وقد اختلف الاصلان في العين واللام قولهم: جلف، للقشر، وقالوا: جرم للقطع (وهما متقاربان لفظاً متقاربان معنى)[٨٧]، والأول من (ج ل ف) والثاني من (ج ر م) واللام اخت الراء والفاء اخت الميم.

ومما اختلف فيه الاصلان في الحروف الثلاثة الفاء والعين واللام قولهم: الغدر والختل (والمعنيان متقاربان واللفظان متراسلان)[٨٨]، والأول من (غ د ر) والثاني من (خ ت ل) والخاء اخت الغين، والتاء اخت الدال، واللام اخت الراء.

ومنه قولهم: أفل، وغبر وكلاهما بمعنى الغياب، لأنه الآفل غائب، والغابر غائب أيضاً، وأفل من (أ ف ل) و غبر من (غ ب ر) والهمزة اخت الغين والفاء اخت الباء واللام اخت الراء[٨٩].

ومنه قولهم: عطوت الشيء بمعنى تناولته، وقولهم: أتيت عليه أي ملكته واشتملت عليه، والأول من (ع ط و) والثاني من (أ ت ى) والعين أخت الهمزة والطاء أخت التاء والواو أخت الياء[٩٠].

---

(٨٤) نفسه ٢: ١٠٨.
(٨٥) نفسه ٢: ١٤٩.
(٨٦) المحتسب ١: ٣٢١ - ٣٢٢.
(٨٧) الخصائص ٢: ١٤٩.
(٨٨) نفسه ٢: ١٥٠.
(٨٩) الخصائص ٢: ١٥٢.
(٩٠) المحتسب ١: ٣٢٢.

الفاء وحروف الذلاقة والنطع :

ومما جعله متصلاً بباب المضارعة في الأصول ووصفه بأنه من طريف ما مرّ به ان الفاء إذا ثلثت أي حرفين من حروف الذلاقة والنطع في التقديم والتأخير: (فأكثر أحوالها ومجموع معانيها انها للوهن والضعف ونحوهما)[٩١]، والأصول التي تتحصل من ذلك إثنا عشر أصلاً إذا قلبت على وجوهها كانت اثنين وسبعين، وقد ذكر ابن جني أمثلة تسعة من الأصول الاثني عشر مع بعض التقليبات لبعضها، أكتفي بايراد مثال واحد لكل أصل من غير تقليب فمن ذلك ط ل ف: الشيء الطليف الذي ليس له عصمة الثمين، ط ر ف: الطرف: لأنه أضعف من الوسط، ط ن ف: الطنف: لما برز خارج البناء وهو أضعف مما استند على الاساس، ت ل ف: ومنه قولهم للشيء: تالف، ت ر ف: منه الترفة لأنها إلى اللين والضعف ،ت ن ف: منه التنوفة للفلاة وهي مهلكة، د ل ف: منه قولهم للشيخ الضعيف دالف، ف ر د: منه الفرد: والمنفرد ضعيف، د ن ف: منه الدنف للمريض. وقد اغفل ابن جني التمثيل لثلاثة أصول هي : (ن ف ر) ويمكن أن نمثل له بالغزال النافر ولولا ضعفه ما فرّ، و(ر ف ل) ومنه الترفيل وهي الزيادة وما زاد على الأصل لم تكن له قوته، و(ن ف ل) ومنه النافلة، وهي ما زاد على الفرض وليس لها قوته ووجوبه.

رأي المحدثين:

ذكر عدد من المحدثين فكرة الربط بين أصوات الحروف في نظم الكلمة والمعنى الذي تؤديه . والاتجاه السائد في هذا هو إنكار هذه الصلة في الفاظ اللغة بشكل عام مع إعطاء اليد بوجود عدد ضئيل من الكلمات تظهر فيها هذه المناسبة بوجه أو بآخر، وهي في الغالب تمثل التعبير عن الاصوات الطبيعية واصوات الحيوانات، ولكنها من الندرة والقلة بحيث لا تصلح لأن يعقد عليها باب[٩٢].

وذكر فندريس محاولة دي برس الفرنسي في القرن الثامن عشر لتفسير الصورة الخارجية للكلمات بالمعاني التي تعبّر عنها، أي أن يرى في الأصوات نوعاً من الرمزية، ثم أشفق عليه من ذلك التفكير وقال: (هذا المشروع لا يثير في أيامنا هذه إلّا الابتسام.)[٩٣] كذلك نفى أولمان أن تكون (هناك علاقة طبيعية بين الصيغة والمعنى)[٩٤] واستثنى من ذلك

---

(٩١) الخصائص ٢: ١٦٦.
(٩٢) انظر مثلاً: دلالة الألفاظ ص ٧١، محاضرات في اللغة ص ١٣، كلام العرب ص ٤٦ - ٥١.
(٩٣) اللغة ص ٤٠.
(٩٤) دور الكلمة في اللغة ص ٢٣.

ما عبر عنه بمحاكاة الأصوات كالقهقهة[٩٥]، وحين تناول الدكتور تمام حسان بالشرح نظرية دي سوسر التي تتحدث عن العلاقة بين الرمز والمقصد ونقل عنه ما يؤكد الابتعاد عن تكلف علاقة مقصودة بين الصوت والمعنى قال: (وليس في الفكر ما يفرض شكلاً معيناً للرموز الصوتية، فهذه الرموز موضوعة وضعاً اعتباطياً.)[٩٦]. وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن فكرة المناسبة بين الصوت والمعنى بدأت عند اليونان ثم انتقلت عدواها إلى العلماء العرب الذين حملهم على الربط بين اللفظ ومدلوله اعتزازهم بألفاظ العربية وإعجابهم بها وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخباياها[٩٧].

على أن بعض المحدثين كان ميّالاً إلى القول بالمناسبة بين الألفاظ والدلالات، فقد ذكر الدكتور أنيس (أن جسبرسن كان ممن ينتصرون لأصحاب المناسبة بين الألفاظ ودلالاتها، غير أنه حذرنا من المغالاة في هذا.)[٩٨].

والدكتور أنيس يرى في حديث المناسبة وجوب التفريق بين الصلة المكتسبة والصلة الذاتية، وهو يرى أن الصلة بين اللفظ ومدلوله لم تنشأ مع ذلك اللفظ أو تولد بمولده، وإنما اكتسبت بمرور الوقت، فالمتكلم الذي تصادف أن اعتنى بلفظ من الألفاظ لا يلبث نتيجة انتباهه له أكثر من غيره وعنايته به أن يعقد الصلة بينه وبين دلالته (ويتصور نوعاً من المناسبة بين تلك الأصوات وما تدل عليه.)[٩٩]. وأشفق على ابن جني وغيره من علماء العربية ممن اعتنوا بتلمس الربط بين اللفظ ومدلوله أو حاولوا الربط في تقليب الأصول (بين دلالات تلك الصور واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها كلفهم هذا الصنيع من العنت والمشقة قدراً كبيراً)[١٠٠]. وعندما عرض لذكر الاشتقاق الأكبر عند ابن جني نبّه إلى أن ابن جني كان من المؤمنين بالرابطة المنطقية العقلية (بين الأصوات والمدلولات أو ما يسميه بعض المحدثين بالرمزية الصوتية، بل لقد غالى ابن جني في هذا)[١٠١]، ووصف مذهبه في الاشتقاق وتقليب الأصول بأن فيه (قدراً كبيراً من التكلف والتعسف.)[١٠٢]، ولا يكفي ما ساقه من مواد تكلف فيها وتعسف لاثبات ما يسم بالاشتقاق الأكبر لقلة تلك المواد وضآلتها بالقياس

(٩٥) نفسه ص ٧٤.
(٩٦) مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٤.
(٩٧) دلالة الألفاظ ص ٦٤.
(٩٨) نفسه ص ٦٨.
(٩٩) دلالة الألفاظ ص ٧١، وانظر أيضاً: وحي الأصوات في اللغة ص ١٢٧.
(١٠٠) نفسه ص ٦٧.
(١٠١) من أسرار اللغة ص ٥٠ ـ ٥١.
(١٠٢) نفسه ص ٢:٥.

إلى كل مواد اللغة التي تكاد تصل في معجم لسان العرب إلى ثمانين ألفاً[١٠٢].

وأرى أن ما ورد في هذا الفصل من تقارب الصوت والمعنى لم يقصد به أنه شامل لكل مفردات اللغة بل ان ابن جني نفسه قد صرح بذلك حين قال عن الاشتقاق الأكبر: (واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة)[١٠٣].

ولكنه من غير شك مظهر عجيب من مظاهر اللغة العربية يلفت نظر الدارس ويستحق الوقوف عنده وتأمله.

---

(١٠٣) الخصائص ٢: ١٣٨.

الفصل الثالث

أصوات الحروف

أعضاء النطق.

درس علم اللغة الحديث أعضاء النطق دراسة تشريحية مفصلة وانتهى إلى تحديدها، وبيان الأصوات التي يصدرها الإنسان عن طريق هذه الأعضاء والمواضع التي تبدأ بها تلك الأصوات أو تحتك بها أو تحصر عندها.

وقد استفاد العلماء في ذلك من أجهزة الصوت الحديثة الحساسة الدقيقة ومن علم تشريح الأعضاء[1] مما لم يكن ميسراً لعلمائنا القدامى ومنهم ابن جني. فأدى هذا الفارق في وسائل العلم إلى ظهور فوارق في الكلام على مخارج الحروف وصفاتها بين الفريقين، ولكنها فوارق قليلة كما ظهر من البحث والمقارنة. وقد رأيت أن أوجز الكلام على أعضاء النطق بالقدر الذي يحتاج إليه هذا الفصل، والشرح المفصل مبثوث في مظانه من كتب اللغة الحديثة[2].

١ ـ القَصَبة الهوائية:

وهي القصبة التي يمرّ الهواء فيها من الرئتين نحو الحَنْجَرة والوترين، وكان علماء الأصوات لا يرون فيها سوى طريق للهواء، فهي عندهم لا أثر لها في الصوت، إلاّ أن

(١) أنظر: الدراسة الصوتية الآلية والتشريحية في أصوات اللغة ص ٢٦ ـ ص ٩١ وفي دراسة الصوت اللغوي ص ٧٩ وما بعدها.

(٢) أنظر مثلاً: اللغة ص ٤٤ وما بعدها، دروس في علم أصوات العربية ص ١٧ وما بعدها الأصوات اللغوية ص ١٦ وما بعدها، علم اللغة للسعران ص ١٤٢ وما بعدها علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ٦٥ وما بعدها، محاضرات في اللغة ص ٨٥ وما بعدها.

البحوث الحديثة[3] قد برهنت على أنّ لها أثراً في درجة الصوت حيث تستغل كالفراغ الرّنان وبخاصة إذا كان الصوت عميقاً.

٢ ـ الحَنْجَرة والوتران:

وتكون الحنجرة الجزء الأعلى من القصبة الهوائية، وفيها الوتران الصوتيان وهما أشبه بشفتين ممتدتين أفقياً من الخلف إلى الأمام ويلتقيان عند البروز الذي يرى واضحاً في ظاهر الحنجرة من الأمام. والفراغ الذي بين الوترين يسمى المزمار، ويغطي هذا الفراغ ما يسمى بلسان المزمار، وهذا اللسان لا أثر له في الصوت.

٣ ـ الحَلْق:

وهو الفراغ الذي يقع بين الحَنْجَرة والفم.

ويلاحظ أن كلمة الحلق عند القدامى غيرها عند المحدثين، فهي تشمل عند أولئك موضع الوترين الصوتيين من الحنجرة أيضاً ولا تقتصر على الفراغ الذي بين الحنجرة والفم، جاء في اللسان مادة حلق: (الحلق مساغ الطعام والشراب في المريء.. مخرج النفس من الحلقوم، وموضع الذبح هو أيضاً من الحلق، وقال أبو زيد: الحلق موضع الغلصمة والمذبح)[4]. وجاء في مادة حنجر: (الحُنْجُور: الحلق، والحَنْجَرة طبقان من أطباق الحُلْقوم مما يلي الغَلْصَمة، وقيل الحنجرة: رأس الغَلْصَمة حيث يحدد، وقيل هو جوف الحُلْقوم وهو الحُنْجُور.)[5]. وجاء في مادة غلصم: (الغَلْصَمة: رأس الحُلْقوم.. وهو الموضع الناتىء في الحلق.)[6]. فالبروز الذي يلتقي عنده الوتران الصوتيان داخلٌ عندهم كما هو واضح في لفظ الحلق على ما فسره أبو زيد من أن الحلق موضع الغلصمة، والغلصمة فسرت بأنها الموضع الناتىء في الحلق الذي هو موضع الوترين. فعلى هذا ينبغي أن نفهم من كلمة الحلق عند القدامى المنطقة المشتملة على أقصى الحَنَك والحَنْجَرة والفراغ الذي بينهما ذلك الفراغ الذي اصطلح على تسميته وحده عند المحدثين بالحلق[7].

٤ ـ اللسان:

وهو في أدائه الوظيفية الصوتية ثلاثة أقسام: ـ

أول اللسان، ويدخل في ذلك طرفه، ووسط اللسان، ومؤخر اللسان أو أقصاه.

---

(٣) الأصوات اللغوية ص ١٧.

(٤) اللسان ١١: ٣٤٣.

(٥) نفسه ٥: ٢٩٥.

(٦) نفسه ١٥: ٣٣٧

(٧) أنظر علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١٢٣.

٥ ـ الحنك الأعلى:

وهو ثلاثة أقسام أيضاً:

مقدم الحنك أو اللثة ويدخل في ذلك أصول الأسنان العليا، ووسط الحنك أو الحنك الصلب، وأقصى الحنك، أو الحنك اللين، وفي نهاية القسم الثالث من الحنك تقع اللهاة.

٦ ـ الفراغ الأنفي.
٧ ـ الشفتان.
٨ ـ الأسنان.

وأعضاء النطق عند الخليل وسيبويه على ما جاء في كتاب سيبويه[٨] هي: ـ الحلق، واللسان، والحَنَك الأعلى، والخياشيم، والشفتان، والأسنان. وإنما اعتمدنا على ما جاء في كتاب سيبويه لبيان أراء الخليل في الحروف ومخارجها لا العين لما قدمناه من رأي ابن جني فيه، ولقوله أيضاً: (فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعّدها وهو الصحيح. فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خطل واضطراب، ومخالفة لما قدمناه آنفاً مما رتبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته)[٩].

وأعضاء النطق الواردة في الكتاب هي نفسها التي وردت عند ابن جني[١٠].

ويلاحظ أن أهم فارق بين القدامى والمحدثين سوى المراد بلفظ الحلق، هو إغفال القدامى دور الوترين الصوتيين، بل إغفال ذكرهما أساساً، ويبدو أنهم لم يعرفوهما[١١]. وقد أدى ذلك إلى اختلاف بين الفريقين. في صفات بعض الحروف بين الهمس والجهر مما سيأتي بيانه في الكلام على صفات الحروف.

المدرج الصوتي:

تبدأ الحروف عند الخليل وسيبويه وعند ابن جني أيضاً وبقية علماء العربية من أقصى الحلق وتنتهي بالشفتين، ومعنى ذلك أنهم لم يذكروا في الأصوات الحنجرة والوترين الصوتيين كما نجد ذلك عند المحدثين ويمكن تقريب الأمر بين الاثنين بما قدمناه من أن المراد بلفظ الحلق عند القدامى أوسع مما يراد به عند المحدثين حيث تدخل فيه الحنجرة والوتران. والذي يلاحظ على ترتيب الحروف في كتاب سيبويه أنه مخالف لما في كتاب العين، ولم يذكر سيبويه أن ترتيب الحروف عنده هو ترتيب الخليل، فلا يبعد أن يكون قد خالف استاذه، أو

---

(٨) الكتاب ٢: ٤٠٥.
(٩) سر الصناعة ١: ٥٠ ـ ٥١.
(١٠) نفسه ١/ ٥٢ ـ ٥٣.
(١١) دروس في علم أصوات العربية ص ١٨.

أن يكون التغيير قد دخل كتاب العين فاختلف الكتابان لذلك، وفيما يلي ترتيب الحروف في الكتابين[١٢] لسهولة المقارنة:

كتاب العين	كتاب سيبويه
ع	أ
ح	ا[١٣]
هـ	هـ
خ	ع
غ	ح
ق	غ
ك	خ
ج	ق
ش	ك
ض	ج
ص	ش
س	ي
ز	ض
ط	ل
د	ن
ت	ر
ظ	ط
ذ	د
ث	ت
ر	ز
ل	س
ن	ص
ف	ظ
ب	ذ

(١٢) العين ص ٦٥، الكتاب ٢: ٤٠٥.

(١٣) تقديم الألف على الهاء من ص ٤٠٤ في الكتاب وهو الموافق لما ذكره ابن جني عن سيبويه كما سيأتي.

كتاب العين	كتاب سيبويه
م	ث
و	ف
ا	ب
ي	م
ء	و
	النون الخفيفة

ويلاحظ أن المجموعات الصوتية لم يحدث فيها تغيير كبير، فقد اقتصر الفرق على إسقاط كتاب العين حرف الهمزة من حروف الحلق ومعها الألف وتأخيرهما إلى آخر الحروف، وإسقاط الياء من الحروف الشجرية ووضعها بين الألف والهمزة.

ويلاحظ أيضاً أن وضع الحروف داخل المجموعة الواحدة قد أصابه تغيير أيضاً حيث تقدم حرفا وسط الحلق على حرف أقصى الحلق إذ ذكر الهاء بعد العين والحاء، وان حرفي أدنى الحلق تقدم الحاء منهما على الغين، وحروف الصفير جاءت بهذا الترتيب الصاد والسين والزاي وهي عند سيبويه الزاي والسين والصاد. وحروف الذلاقة تقدمت فيها الراء وجاء بعدها اللام والنون، والراء مؤخرة عليهما عند سيبويه.

كذلك نلاحظ اختلافاً واحداً في ترتيب المجموعات الصوتية بالنظر إلى تقدمها أو تأخرها، فقد جاءت حروف الصفير في كتاب العين بعد الضاد وهو حرف حافة اللسان، والذي عند سيبويه بعد الضاد حروف الذلاقة، ونتيجة لتقديم حروف الصفير فقد وضع مكانها حروف الذلاقة، ومعنى ذلك أنه في العين حدث تبادل أماكن بين حروف الصفير وحروف الذلاقة.

ويلاحظ أيضاً أن صاحب العين لم يورد في أول كتابه النون الخفيفة أو الخفيّة التي مخرجها الخياشيم، وهو كما أرى أمر طبيعي لأنه إنما يذكر الحرف الداخل في بناء الكلمة، وقد ذكر النون مع اللام والراء فلا معنى لذكرها ثانية، وإن كانت في النطق على ما رأى سيبويه نوناً ثانية يختلف صوتها عن الأولى.

ترتيب الأصوات الذي أوردته عن سيبويه هو ترتيبها عند ابن جني الذي نص على ذلك معرضاً بترتيب كتاب العين في عبارته التي أوردتها في (اعضاء النطق) والذي لاحظته ان حروف الصفير عند ابن جني يختلف ترتيبها عما ورد في أحد موضعي ذكر الحروف في الكتاب، فقد رتبها ابن جني هكذا (ص. ز. س) وفي نسخة (ص. س. ز) أما عند سيبويه فقد

ورد ترتيبها مرة (ص. ز. س) وهو موافق لما في سر الصناعة، وفي موضع ثان (ز. س. ص) والذي اعتمدت عليه في ذكر الحروف عن سيبويه الموضع الثاني لأنه لا يقوم على الذكر المجرد للحروف وإنما هو في وصف مخارجها مما يبعد احتمال خطأ النساخ في الترتيب الذي يمكن أن يتعرض له الذكر المجرد للحروف من غير وصف كما في الموضع الأول، وقد حدث تباين في وضع الحروف بين الموضعين في الكتاب وفيما يلي وضع الحروف في المكانين ليرى الفرق بينهما وفي سر الصناعة ليرى الاتفاق:

الكتاب ٢ : ٤٠٤	الكتاب ٢ : ٤٠٥	سر الصناعة ١/٥٢ ـ ٥٣
أ	أ	أ
ا	هـ	ا
هـ	ا	هـ
ع	ع	ع
ح	ح	ح
غ	غ	غ
خ	خ	خ
ك[(١٤)]	ق	ق
ق	ك	ك
ض	ج	ج
ج	ش	ش
ش	ى	ى
ي	ض	ض
ل	ل[(١٥)]	ل
ر	ن	ن
ن	ر	ر
ط	ط	ط
د	د	د
ت	ت	ت
ص	ز	ص

(١٤) في الكتاب طبعة هارون جـ ٤ ص ٤٣١ ذكر في الهامش أن الترتيب في نسخة أ، ب (والقاف، والكاف).
(١٥) سقط ذكر اللام ووصفها من طبعة هارون جـ ٤ ص ٤٣٣.

الكتاب ٢: ٤٠٤	الكتاب ٢: ٤٠٥	سر الصناعة ١: ٥٢ - ٥٣
ز	س	ز
س	ص	س
ظ	ظ	ظ
ذ	ذ	ذ
ث	ث	ث
ف	ف	ف
ب	ب	ب
م	م	م
و	و	و
	النون الخفيفة	النون الخفيفة

ويلاحظ أن ابن جني قد وافق ما ورد في ص ٤٠٥ من الكتاب أكثر من موافقته لما في ص ٤٠٤ فقد وافقه في ذكر الحروف جميعاً إلا تقديم الهاء على الألف وترتيب حروف الصفير، أما تقدم الهاء على الألف في الكتاب فالراجح انه من عمل النساخ لأن ابن جني نص على أن الألف مقدمة على الهاء عند سيبويه وهي معها عند الاخفش(١٦)، أمـا الاختلاف في ترتيب حروف الصفير فناجم من أحد أمرين:

الأول: أن يكون أيضاً من عمل النساخ.

الثاني: أن يكون سيبويه أو ابن جني قد احس بأن الثلاثة من مخرج واحد لا يتقدم أي منها على الآخرين والفرق بينها في الصفة فالزاي من مخرج السين إلا أنها مجهورة والسين مهموس والصاد من مخرج السين وهي مهموسة أيضاً إلا أنها تختلف عن السين بالاطباق(١٧)، فلم يبالِ التقديم والتأخير بينها لذلك.

مخارج الحروف

ذكر ابن جني ان الصوت (يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً وتختلف اجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها)(١٨). وقد شبه هذه المقاطع التي

---

(١٦) سر الصناعة ١: ٥٢.
(١٧) الأصوات اللغوية ص ٧٧.
(١٨) سر الصناعة ١: ٦.

تقطع النفس لمتخرج أصوات الحروف المختلفة بآلتي الناي والعود فكما أن الهواء يجري في الناي بصوت فإذا وضع العازف أنامه على الثقوب ورواح بينها سمع لكل منها صوت يختلف عن الآخر (فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق أو الفم)[١٩]. وكما أن الضارب على أوتار العود إذا ضرب من غير أن يضغط على وتر سمع له صوت، فإذا ضغط على أول وتر سمع صوت آخر، وهكذا يختلف الصوت و(كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك اصداء مختلفة)[٢٠]. وذكر انك إذا أردت أن تعرف صدى الحرف أتيت به ساكناً لا متحركاً لأن الحركة تجذب الحرف إلى صوت الحرف الذي هي بعضه، ولما كان الابتداء بالساكن غير ممكن فإنك تأتي بهمزة الوصل قبله[٢١]. وقد حذرت الدراسة الحديثة من الاتيان بهمزة الوصل لمعرفة مخرج الحرف، لأن الحرف حينئذ (لا يتحقق فيه الاستقلال الذي هو أساس التجربة الصحيحة)[٢٢]. والمخارج التي ذكرها ابن جني للحروف ستة عشر مخرجاً وهو بهذا متابع لسيبويه[٢٣]، قال[٢٤].

١ ـ (واعلم ان مخارج هذه الحروف ستة عشر، ثلاثة منها في الحلق:

فأولها من اسفله واقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء).

ويلاحظ أن الهاء عنده بعد الألف وهو كما ذكر مذهب سيبويه، وذكر أن الأخفش يراها مع الألف لا قبلها ولا بعدها، ونقض رأي الاخفش بأن الألف إذا تحركت اعتمد بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبت همزة ولو صح ان الهاء معها لقلبت هاء[٢٥]، فلما قلبتها العرب همزة دل هذا على أنها بعد الهمزة وقبل الهاء لا معها. والذي عليه الدراسة الحديثة ان الألف صائت مجهور يحدث نتيجةاندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والفم دون أن يعترضه مقطع يثنيه أو يضيق مجراه[٢٦]، أو كما عبر ابن جني (تجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر)[٢٧]، ومن ثم لا يجوز أن يجعل من حروف الحلق لأنه ليس له مقطع في الحلق أو في غيره.

وقد اجتهد الدكتور ابراهيم أنيس في الاعتذار عن سيبويه ومن تابعه لذكرهم الألف في حروف الحلق، وأورد عبارة لابن جني وفسرها على ما رأى وهي قوله: (إن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياء اخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف. ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب الفاً على كل حال).[٢٨].

---

(١٩) نفسه ١: ٩.
(٢٠) نفسه ١: ١٠.
(٢١) نفسه ١: ٧.
(٢٢) الأصوات اللغوية ص ٢٠.
(٢٣) الكتاب ٢: ٤٠٤، ٤٠٥.
(٢٤) سر الصناعة ١: ٥٢ ـ ٥٣.
(٢٥) سر الصناعة ١: ٥٢.
(٢٦) علم اللغة ـ السعران ـ ص ١٦٠.
(٢٧) سر الصناعة ١: ٨.
(٢٨) نفسه ١: ٤٦.

وعقب على ذلك بقوله: (ويبدو ان ابن جني كان يعتبر كلمة الألف إسماً للصوت المنطوق به همزة، فالألف في رأيه رمز للمكتوب، والهمزة رمز للمنطوق، ومقتضى هذا انه ما كان يصح في تعداد أصوات الحلق أن تذكر الهمزة والألف معاً، بل كان الواجب الاكتفاء بكلمة الهمزة التي هي رمز للصوت.)[٢٩]، ثم اعتذر عن سيبويه بأنه ربما أراد بذكر الألف إيضاح المراد من كلمة الهمزة التي كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في زمانه ـ على رأيه ـ واعتذر للذين اقحموا الألف مع حروف الحلق بعد سيبويه بأنهم كانوا متابعين ولم يدركوا السبب في ذكر سيبويه للألف[٣٠].

ولست مع الدكتور أنيس فيما ذهب إليه من تفسير عبارة ابن جني هذه، لأن كلامه لم يكن يتناول صوت الهمزة والألف، بل هو في رسم الهمزة، وهو يعلل رسمها على الواو أو الياء كما تقول مؤمن وبئر بأنه على مذهب أهل الحجاز في التخفيف إذ يقولون مومن وبير. ولو أجمع العرب على تحقيقها بان ترك الحجازيون تخفيفها لما صح على رأي ابن جني أن تكتب على واو أو ياء بل كان الواجب أن تكتب بصورة الألف على كل حال. يؤكد ذلك انه في نص آخر نقله أيضاً الدكتور أنيس شاهداً على غير هذه المسألة تحدث عن صورة الألف والهمزة بقوله: (فأما المدة التي في نحو قام وسار وكتاب وحمار فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أحمد وإبراهيم واترجّة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما)[٣١]. ويدفع ما اعتذر به عن سيبويه في انه ذكر الألف إيضاحاً لمراده بالهمزة أمور:

الأول: قول سيبويه: (فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء...)[٣٢]، ولو جعلنا الألف إيضاحاً لكانت ثمانية وعشرين.

---

(٢٩) الأصوات اللغوية ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٣٠) فهم الدكتور عبد الرحمن ايوب من عبارة الدكتور إبراهيم أنيس أنه قد اعتذر لسيبويه بغير ما أوردته آنفاً إذ قال عنه: (ثم يبرر مسلك سيبويه هذا بأنه تعبير عن تسهيل الهمزة لدى قريش، وبهذا تكون الهمزة هي همزة القطع أما الألف فهي الهمزة المسهلة) (محاضرات في اللغة ص ١٢٥) وجعل هذا الفهم حقيقة حين قال: (يقول الدكتور أنيس إن الهمزة التي ذكرها سيبويه هي همزة القطع أما الألف فهي الهمزة المسهلة، ونحن لا نقبل دفاع الدكتور أنيس هذا لأن الهمزة المسهلة حركة وبذا يكون سيبويه قد وقع في نفس الخطأ..).

(محاضرات في اللغة ص ١٢٦ ـ ١٢٧) وعبارة الدكتور أنيس هي: (ولكن ابن جني نفسه ـ مع الأسف ـ ذكر الألف مع الهمزة حين تحدث عن أصوات الحلق، على أنه يمكن أن يقال: إن الذين نقلوا عن سيبويه قد حملوا كلامه أمراً لم يقصده حين ذكر الألف بعد الهمزة، فربما أراد بكلمة الألف تفسير المقصود من كلمة الهمزة التي ـ فيما يبدو ـ كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين فأراد توضيحه بذكر مرادف له اكثر شهرة وألفه، وهو كلمة الألف).

(الأصوات اللغوية ص ١١٦) ولم استطع أن افهم من هذا الكلام ما فهمه الدكتور أيوب منه.

(٣١) سر الصناعة ١: ٤٨.

(٣٢) الكتاب ٢: ٤٠٤.

الثاني: ان سيبويه لم يذكر الألف مرة اخرى وهو يتكلم على مخارج الحروف، فلو أنه ذكرها أولاً لإيضاح معنى الهمزة لذكرها بعد ذلك في الموضع الذي يراها فيه، فلما لم يرد لها ذكر إلا في موضع واحد دل على أنه كان يريدها لذاتها لا لايضاح غيرها بها.

الثالث: ما ذكره ابن جني من مخالفة الاخفش سيبويه في موضع الهاء ـ ودعواه بأنها مع الألف لا بعدها واستدلال ابن جني لسيبويه بأنها لو كانت مع الألف لقلبت الألف هاء عند تحركها فلما قلبت همزة دل هذا على ان الهاء بعد الألف والهمزة قبلها وكأن ابن جني في تأكيده على أن الألف عند سيبويه بين الهمزة والهاء كان معتمداً على قول سيبويه: (لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولاً وكذلك الهاء... وإنما الألف بينهما)[٣٣]، فهذا صريح في أن الألف بين الهمزة والهاء. فقد أراد سيبويه الألف اذن حين ذكرها، وابن جني متابع له في ذلك.

أما مخرج الهمزة عند المحدثين فقد جعله بعضهم من أقصى الحلق[٣٤]، موافقاً ما عليه العلماء العرب، وعبر عنه بعضهم بأنه من المزمار نفسه[٣٥]، وبعضهم بأنه من الحنجرة[٣٦]، والمزمار كما هو معلوم في أعلى الحنجرة، وسبق أن ذكرنا إمكان شمول لفظ الحلق عند القدامى الحنجرة أيضاً، وعلى هذا فلا خلاف في وصف مخرج الهمزة.

وأما الهاء فهو عند المحدثين أيضاً من حروف أقصى الحلق[٣٧]، وعبر عنه بعضهم بأنه من أقصى الحلق أو داخل المزمار[٣٨]، وبعضهم انه من الحنجرة[٣٩]، فهو بهذا الوصف لا يختلف عن وصف القدامى له لما ذكرنا من دخول الحنجرة في لفظ الحلق عندهم.

٢ـ (ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء)

وهما عند المحدثين حرفان حلقيان وإن اختلفت عباراتهم في ذلك، فقد ذكر بعضهم انهما أدنى ـ حلقيان[٤٠]، وذكر بعضهم أنهما من وسط الحلق[٤١]، وأنهما يحدثان في الفراغ

(٣٣) الكتاب ٢: ٢٥٣.
(٣٤) دروس في علم الأصوات العربية ص ١٢٣.
(٣٥) الأصوات اللغوية ص ٩٠.
(٣٦) علم اللغة للسعران ص ١٧١، وانظر أيضاً علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١١٢.
(٣٧) دروس في علم أصوات العربية ١١٩.
(٣٨) الأصوات اللغوية ص ٨٩.
(٣٩) علم اللغة للسعران ص ١٩٦.
(٤٠) دروس في علم أصوات العربية ص ٣١.
(٤١) علم اللغة للسعران ص ١٩٤.

الحلقي أعلى الحَنْجَرة فهما حرفان حلقيان[٤١]، أو أنهما يحدثان في البلعوم الحنجري[٤٢]، وهو عين الموضع الذي عبروا عنه بالحلق أو أعلى الحنجرة[٤٣].

ومخرجهما واحد إلا أن الحاء لا يتحرك معه الوتران الصوتيان فهو مهموس ونظيره المجهور هو العين[٣٨].

٣ ـ (ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء).

فهما حرفا أدنى الحلق عنده، وقد ضم إليهما بعضهم القاف وسمى الثلاثة الأحرف اللهوية[٤٤]، ووصف بعضهم مخرج الغين بأنه أدنى الحلق إلى الفم والخاء من مخرجها غير أن الغين مجهور نظيره المهموس الخاء[٤٥]، ووصف بعضهم الخاء بأنه من حروف أقصى الحنك حيث يتكون من احتكاك الهواء في الفراغ الضيق الذي يولده اقتراب اقصى اللسان من أقصى الحنك وهو مهموس والغين من مخرجه إلا أنه مجهور فهما حرفان حنكيان قصيان[٤٦]. وهذا الاختلاف ليس في الموضع كما أرى إنما هو خلاف لفظي. إذ اللهاة تقع في أقصى الحنك، أو أدنى الحلق إلى الفم، فمن عبر باللهاة فهي، ومن عبر بأدنى الحلق فقد أرادها، ومن عبر بأقصى الحنك فقد أرادها أيضاً، وعلى هذا يحمل رأي ابن جني ومن تابعه من المحدثين من أن الغين والخاء من أدنى الحلق، ورأى من قال بأنهما من أقصى الحنك.

٤ ـ (ومما فوق ذلك من أقصى اللسان مخرج القاف):

والقاف كما نلفظها اليوم في الفصيح تخرج بأن يتصل أقصى اللسان بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة ثم ينفصل العضوان فجأة ليحدث الهواء المحبوس باتصالهما صوتاً انفجارياً شديداً فهي صوت لهوي[٤٥]، ولا يبعد هذا عما أورده ابن جني فهو وإن لم يذكر اللهاة فقد ذكر أنه فوق الغين والخاء من أقصى اللسان، وقد ذهب بعضهم[٤٧] إلى أنها ينبغي أن تورد قبل الخاء والغين لا بعدهما، واعتذر لذكر العلماء العرب إياها قبلهما بأحد أمرين:

الأول: احتمال خطأ القدامى في تعيين موضع القاف في النطق.

الثاني: ورجحه، أن الصوت الآن يختلف عنه قديماً وان ما نلفظه الآن قافاً كان يلفظ

---

(٤٢) محاضرات في اللغة ص ٩٨.

(٤٣) نفسه، أنظر الموضع فيه ص ٨٨.

(٤٤) دروس في علم أصوات العربية ص ٣١، وانظر محاضرات في اللغة ص ٩٨.

(٤٥) أصوات اللغة ص ٨٨.

(٤٦) علم اللغة للسعران ص ١٩٤ وانظر علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١٢٣.

(٤٧) علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١٠٩ ـ ١١١.

بما يشبه الكاف الفارسية، أو لفظ القاف في لهجتنا العامية في العراق نحو كال في قال، وهي بهذا الوصف تكون حقاً بعد الخاء والغين ولكنها تكون حينئذ من موضع الكاف إلا أنها مجهورة والكاف مهموسة، وتكون حينئذ من حروف أقصى الحنك، كما أنه أجاز أن يكون الخليل أو سيبويه قد وصف القاف كما هي في اللهجات العربية، فيكون الوصف مطابقاً للنطق الذي سمعه أو تعلمه في زمانه ثم جاء من بعده وقلدوه في الوصف مع شيوع القاف الحالية في الفصيح.

وأرى أن نسبة الخطأ إليهم في تعيين القاف، أو القول بأنهم وصفوا القاف من لهجات معينة غير ما شهر فيها بعد في الفصيح، أقرب من القول باختلاف الصوت، لأنه لا يتصور أن يجمع العرب في الفصيح اليوم على صوت القاف المألوف، مع اختلافهم في نطقه في العاميات ويكون هذا الذي أجمعوا عليه مخالفاً لما أخذوه من أسلافهم مع وجود الصوت الذي يدّعَى أنه صوت القاف القديم في مناطق واسعة من العالم العربي كالعراق والجزيرة والخليج مما يدل على أنه أثر من آثار اللهجات العربية القديمة. هذا فضلاً عن أن قراء القرآن الذين أخذوا القراءة عمن قبلهم حفظاً وتلقيناً في كل بلاد الإسلام يلفظونها قافاً بهذا الصوت المعروف في الفصيح مع أنهم إذا تكلموا بلهجاتهم قد يلفظونها بصوت آخر يختلف في هذا البلد عن ذاك[٤٨] فبعضهم يجعلها همزة وبعضهم يجعلها كافا فارسية وبعضهم يلفظها كالقاف الفصيحة.

ولا يعني هذا أننا لا نقبل القول بتغير الصوت بين القديم والحديث، وإنما الذي يجعلنا نميل إلى هذا أو نرده قوة الدليل أو ضعفه، فالضاد مثلاً تغير نطقه عما كان عند العرب قديماً، وذلك اننا لا نجده واحداً في نطق العربية الفصحى اليوم أو في قراءات القراء فمنهم من يجعله ظاء كما في العراق ومنهم من يجعله دالاً مفخمة كما في مصر، ويفعلون ذلك في لهجاتهم العامية أيضاً بخلاف القاف التي أجمعوا على نطق واحد لها في الفصيح واختلفوا في نطقها في لهجاتهم.

وقد اتفق بعض المحدثين[٤٩] مع ابن جني في جعل مخرج القاف فوق مخرج الغين والخاء، أي أنهما أعمق عنده من القاف حيث ذكر مخرجهما من أدنى الحلق إلى الفم ومخرج القاف من اللهاة، والحلق بأقسامه عنده قبل اللهاة[٥٠]. وذهب بعضهم[٥١] إلى أن مخرج

---

(٤٨) أنظر دروس في علم أصوات العربية ص ١٠٨ وما بعدها.

(٤٩) الدكتور أنيس في أصوات اللغة ص ٨٨ وانظر محاضرات في اللغة للدكتور أيوب ص ٩٨.

(٥٠) أصوات اللغة ص ١٨.

(٥١) كانيتنوفي دروس في علم أصوات العربية ص ٣٢.

القاف والخاء والغين من اللهاة ثم ذكر رأي العلماء العرب في المخارج وفيها الغين والخاء من أدنى الحلق، والقاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى وقال عنه: (وترتيب المخارج هكذا ترتيب صحيح بصفة جلية ملحوظة وموافق تقريباً لترتيبنا نحن)[٥١].
ووصف القاف في موضع آخر بقوله: (إنه لهوي أكثر منه أقصى حنكي)[٥٢] ووافقه بعضهم في إخراج القاف من اللهاة (بأن يرفع أقصى اللسان حتى يلتقي بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة)[٥٣] واللهاة عنده نهاية الحنك اللين[٥٤]، ولكنه وصف الغين والخاء بأنهما حنكيان قصيان[٥٥].

ويبدو أن الغين والخاء يمكن أن ينطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف وهو ما عليه نطقنا اليوم ويكونان بعيدها أو قبيلها، كلاهما ممكن، مما يؤدي إلى الاشتباه في تعيين المخرج، وقد جربت ذلك بنفسي، ويمكن أن يخلص نطقهما من أدنى الحلق في موضع أعمق من موضع القاف وحينئذ لا مجال للبس في تعيين الموضع ويكونان حينئذ أفخم منهما في نطقنا اليوم، وهو الصوت الذي أرى أن العرب كانوا عليه حين وصفت الحروف، يقوي ذلك ما ذكروه من أن النون لا تنطق نوناً خالصة مظهرة لا تشوبها شائبة الاخفاء أو الادغام إلا مع حروف الحلق الستة الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين[٥٦]. ولو حاولنا إخفاءها مع الهمزة أو الهاء أو الحاء أو العين لما أمكننا ذلك بمعنى أنه ليس من الأصوات المألوفة في القراءة اليوم فلا نقرأ: من أتـى، بالاخفاء مثلاً كما نخفي في: من جاء، ومن كان، ولكننا ألفنا الاخفاء مع الخاء والغين كما نلفظهما اليوم، فنقول: من غادر، أو من خالف، بالاخفاء فيهما، ولو رددناهما إلى أدنى الحلق وراء موضع القاف لما وجدنا الاخفاء معهما سائغاً. ولعل هذا الاختلاف في موضع إخراج هذين الحرفين هو الذي جعل بعض القراء يخفون معهما[٥٧] وإن كان جمهور القراء لا يرونها من حروف الأخفاء[٥٨].

٥ ـ (ومن أسفل من ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف):

وقد أجمع المحدثون على وصف الكاف بأنه من حروف أقصى الحنك[٥٩]، وهو لا

---

(٥٢) دروس في علم أصوات العربية ص ١٠٠.
(٥٣) علم اللغة، للسعران ـ ص ١٧٠.
(٥٤) نفسه ص ١٤٤.
(٥٥) نفسه ص ١٩٤.
(٥٦) أنظر دروس في علم أصوات العربية ص ٦٠، وأصوات اللغة ص ٦٩.
(٥٧) أصوات اللغة ص ٧٠.
(٥٨) قواعد التلاوة وعلم التجويد ص ٨٢.
(٥٩) أنظر مثلاً دروس في علم أصوات العربية ص ١٠١، أصوات اللغة ص ٨٥ علم اللغة للسعران ص ١٦٩.

يختلف عما ذكره ابن جني إذا أخذنا بنظر الأعتبار وصفه لموضع القاف، فقد ربط صفة الكاف بها حين وصفها بأنها أدنى من القاف إلى مقدم الفم، وهي كذلك..

٦ ـ (ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء):

وقد أطلق بعض المحدثين على الثلاثة: الحروف الأدنى حنكية[٦٠] وفسر الأدنى حنكية بأنها التي تكون من وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى[٦١]. وفصل بعضهم فوصف الجيم بأنه لثوي حنكي[٦٢] وكذلك الشين[٦٣]، أما الياء فذكر أنه من وسط اللسان ووسط الحنك فهو حنكي ـ وسيط[٦٤] ووصف بعضهم الشين بأنه صوت لثوي حنكي، ثم ذكر أن علماء العربية أطلقوا لفظ أصوات وسط الحنك على الشين والجيم والياء وقال: (وهو تقدير جيد سليم)[٦٥] وهو تناقض كما أراه لأنه فسر اللثة بمقدم الحنك ووصف مقدم الحنك بأنه الجزء المحدب والمحزز الواقع خلف الاسنان العليا مباشرة، أما وسط الحنك فقد أطلق عليه الحنك الصلب أو الغار[٦٦]، فكيف يكون التقدير جيداً وسليماً وهو يذهب إلى خلاف ما ذكره من مخرج الشين. وواضح أن وصف لنوي حنكي قد جاء نتيجة النظر إلى موضعي اللسان في نطق الشين اذ ان طرف اللسان يرتفع نحو مؤخر اللثة والجزء الأساس منه يكون في الوقت نفسه مرتفعاً نحو الحنك الأعلى[٦٧]، الذي هو وسط الحنك أو الغار.

٧ ـ (ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد. إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر).

وقد قال بعض المحدثين عن وصف القدامى للضاد إنه كان (وصفاً حسناً كافياً نوعاً ما)[٦٨]، وأرى أنه لا مناص من التسليم بوصف القدامى لمخرج الضاد لأننا اليوم قد فقدنا نطقه تماماً، ويمكن القول بأن الضاد قد خرج من الألسن العربية المعاصرة واضمحل منها[٦٩]، فتحول إلى ظاء عند قوم وإلى دال مفخمة عند آخرين، وإلى طاء كما في بعض لهجات المغرب[٦٩]، فوصف الضاد بأنه أدنى حنكي[٧٠] أو أنه سني مطبق انفجاري[٧١] إنما هو مبني على نطق بعض العرب اليوم لا جميعهم، وهو لا يوافق نطق العرب يوم وصفت الحروف.

---

(٦٠) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠، ٨٨
(٦١) نفسه ص ٩٨.
(٦٢) علم اللغة للسعران ص ١٩٤.
(٦٣) نفسه ص ٢٠٠.
(٦٤) نفسه ص ١٩٨.
(٦٥) علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١٢١.
(٦٦) نفسه ص ٧٠.
(٦٧) علم اللغة للسعران ص ١٩٣.
(٦٨) دروس في علم أصوات العربية ص ٨٥.
(٦٩) نفسه ص ٨٧.
(٧٠) نفسه ص ٣٠.
(٧١) علم اللغة للسعران ص ١٦٥.

٨ ـ (ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام).

وهو بهذا الوصف عند المحدثين أيضاً[٧٢] وان اختلفوا في التسمية فجعله بعضهم من حروف أدنى الحنك[٧٣]، وعبر عنه بعضهم بأنه سني ـ جانبي[٧٤]. ولا أرى أهمية لهذا الاختلاف في التسمية ما دام الوصف واحداً.

٩ ـ (ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون):

ويكاد يكون بهذا الوصف عند المحدثين أيضاً[٧٥] إلا أن اتصال اللسان بأصول الثنايا وما فويقها جعلهم يعطون الحرف صفة الاسنانية. وعندي أن النون يمكن إخراجه باتصال طرف اللسان بأسفل اللثة وهو ما عبر عنه ابن جني بلفظ فويق الثنايا، ويمكن إخراجه أيضاً بأن يتصل طرف اللسان بأصول الثنايا وما اتصل بها من اللثة وهذا هو الذي نظر إليه المحدثون.

١٠ ـ (ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء).

وقد عبر بعض المحدثين عن ذلك باستعماله لفظ فويق مغارز الثنايا[٧٦] وهو يشير إلى اللثة وبعضهم صرح بها بلفظ طرقات طرف اللسان على اللثة[٧٧] والمعنى واحد.

١١ ـ (وما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء):

وهي كذلك عند المحدثين وقد ذكروا أن الدال هو النظير المجهور للتاء وان الطاء يتكون كما يتكون التاء إلا أنه يخالفه في الاطباق[٧٨]. فالثلاثة مخرجها واحد

١٢ ـ (وما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين):

وقد أطلق عليها بعضهم الأحرف الأسنانية[٧٩]، والتزم رأي العلماء العرب في

---

(٧٢) أنظر مثلاً: دروس في علم أصوات العربية ص ٨٧، علم اللغة للسعران ص ١٨٥.

(٧٣) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠.

(٧٤) علم اللغة للسعران ص ١٨٦.

(٧٥) أنظر مثلاً: دروس في علم أصوات العربية ص ٦٠، الأصوات اللغوية ص ٦٨، علم اللغة للسعران ص ١٨٥.

(٧٦) دروس في علم أصوات العربية ص ٧٤.

(٧٧) علم اللغة للسعران ص ١٨٧.

(٧٨) الأصوات اللغوية ص ٦٢، علم اللغة للسعران ص ١٦٨، علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٧٩) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠.

تعيين مخرجها، وفسره بأنها حروف أسنانية أو مغارزية[٨٠] إشارة إلى مغارز الثنايا وإن لم يرد في النص لفظ مغارز الثنايا أو أصول الثنايا، وعبر عنها بعضهم بأنها تحدث نتيجة اعتماد طرف اللسان على اللثة[٨١]، ومغارز الثنايا في اللثة، فالمراد واحد وإن اختلفت العبارة. وبين الصاد والزاي والسين من الشبه ما بين الطاء والدال والتاء، فهي من مخرج واحد والزاي فيها هو النظير المجهور للسين، أما الصاد فلا يختلف عن السين إلا في كونه حرفاً مطبقاً والسين ليس فيها إطباق[٨٢].

١٣ ـ (وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء):

وقد أطلق عليها المحدثون اسم حروف ما بين الأسنان[٨٣]، ولا فرق بين الذال والثاء سوى أن الأول مجهور والثاني مهموس، أما الظاء فهو مجهور كالذال إلّا أنه يختلف عنه في الاطباق فالظاء من حروف الاطباق بخلاف الذال[٨٤] فالثلاثة إذن من مخرج واحد وهو ما ذكره ابن جني.

١٤ ـ (ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء):

وهو كذلك عند المحدثين وأطلقوا عليه وصف شفوي أسناني[٨٥].

١٥ ـ (وما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو):

وهي جميعاً عند بعض المحدثين شفوية[٨٦]، وعند بعضهم الباء والميم شفويان[٨٧]، أما الواو فإنه شفوي ـ حنكي قصي[٨٨]، وقد ذكر بعضهم أن وصف الواو بأنه شفوي ليس خطأ لأن الشفتين لهما دخل كبير في نطقه، ولكن الوصف الدقيق له أن يقال: إنه من أقصى الحنك لأن اللسان يقترب من هذا الموضع عند النطق بالواو[٨٩]، ويبدو أن العلماء العرب قد شغلهم وضع الشفتين في النطق بالواو عن تحسس موضع اللسان مع الحنك ولعل الذي

---

(٨٠) نفسه ص ٧٢.
(٨١) علم اللغة للسعران ص ١٩١.
(٨٢) الأصوات اللغوية ص ٧٧.
(٨٣) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠، ٦٤، علم اللغة للسعران ص ١٩٠.
(٨٤) الأصوات اللغوية ص ٤٧.
(٨٥) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠، ـ الأصوات اللغوية ـ ص ٤٦.
(٨٦) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٠.
(٨٧) علم اللغة للسعران ص ١٦٧، ١٨٥.
(٨٨) نفسه ص ١٩٨.
(٨٩) علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ٨٩.

أعان على إغفالهم دور أقصى الحنك واللسان أن حركة الشفتين واضحة جداً وأن اللسان لا يقترب بصورة واضحة من الحنك.

١٦ - (ومن الخياشيم مخرج النون الخفية، ويقال الخفيفة، أي الساكنة):

وينبغي أن يلاحظ أنه لا يريد بوصف الساكنة التي تسكن بعد حركة أو التي يمكن تحريكها فتلك سبق الكلام عليها بين اللام والراء، وإنما يريد بها النون التي تسمع خفية من غير ادغام أو اظهار، ووصفها بالساكنة،لإنها حينئذ لا تكون متحركة البتة ويكون خفاؤ ها إذا جاءت متبوعة بحرف من خمسة عشر حرفاً[٩٠]. وقد ذكر تجربة للتفريق بين النونين فقال: (ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم انك لو امسكت بانفك ثم نطقت بها لوجدتها مختلة، وأما النون المتحركة، فمن حروف الفم كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف)[٩١]، والحروف التي تكون النون خفية إذا كانت متبوعة باحدها هي: القاف والكاف، والجيم والشين، والضاد، والصاد والزاي والسين، والظاء والذال والثاء، والهاء والدال والتاء، والفاء، سواء في كلمة واحدة نحو ينقاد أو في كلمتين متتاليتين نحو: من قال، وحينئذ (تصير مجرد غنة في الخيشوم لا علاج على الفم في النطق بها)[٩٢].

ويمكن أن نلحظ الفرق بين الصوتين بوضوح في قولنا: من عاد، ومن قال، فبعد أن نفتح الشفتين بالميم في الأولى يتصل طرف اللسان باللثة فويق الثنايا أو بأصول الثنايا ويخرج الهواء بغنة من الأنف بعد أن ينخفض الحنك اللين ليقفل طريق الفم أمامه[٩٣]، أما في الثانية فإن اللسان لا يمس اللثة أو أصول الثنايا بعد انفتاح الشفتين بالميم بل يبقى طرفه مستلقيا في الفم وكأنه يستعد لنطق القاف وينخفض الحنك اللين ليخرج الهواء بغنة من الأنف، واستعداد اللسان لنطق الحرف الذي بعد النون يمكن ملاحظته بوضوح بأن تتنوع الحروف في التجربة كأن يستعمل بعدها الجيم، والذال، والفاء في مثل من جاء، من ذاك، ومن فاز.

فالصوت في النونين وإن كان واحداً في الاصل إلا أن خفاء هذه النون وتحول اللسان عن موضعه في الضغط على أصول الثنايا أو اللثة، جعل العلماء يذكرون نونين ويشيرون إلى مخرجين.

---

(٩٠) الأصوات اللغوية ص ٧٢.

(٩١) سر الصناعة ١: ٥٢.

(٩٢) دروس في علم أصوات العربية ص ٦١.

(٩٣) علم اللغة للسعران ص ١٨٥.

وقد ذهب بعضهم إلى حدوث ابدال في النون المخفاة (فيبدو ان النون في هذه الحال كانت تبدل تقريباً في نفس الوقت، فيصير مخرجها الحرف الذي بعدها)[٩٤]. والذي أراه ان الابدال غير واقع حقيقة لإن صوتها باق وإن كان خفياً أو خفيفاً، وما دام صوت النون باقياً فلا يمكن أن ننطق أي حرف آخر سوى الميم الذي يشارك النون في خروج الهواء من الأنف، لأنه مع النطق بالنون يكون طريق الهواء إلى الفم مغلقاً فلا يتأتى نطق أي حرف يكون بخروج الهواء من الفم وهي جميع الحروف سوى النون والميم. ويبدو ان ما اسميناه باستعداد اللسان لنطق الحرف الذي بعدها هو الذي أوهمه فظن وقوع الابدال.

وعلى هذا يبقى مخرج هذه النون الخيشوم وحده مع وضع اللسان في حالة تهيؤ لنطق الحرف الذي بعدها.

صفات الحروف:

ذكر ابن جني صفات الحروف وهو في ذلك متابع لسيبويه[٩٥]، فذكر أن من الحروف حروفاً مهموسة وتقابلها الحروف المجهورة، ومنها الشديدة وتقابلها الرخوة، وبينهما حروف توصف بأنها بين الشدة والرخاوة، ومنها المطبقة وتقابلها المنفتحة، ومنها الحروف المستعلية ويقابلها المنخفضة، ومنها حروف الذلاقة وتقابلها الحروف المصمتة، ومنها الحروف المشربة أو حروف القلقلة، ومنها الحرف المنحرف والحرف المكرر والحرف المهتوت.

المهموس والمجهور:

الحروف المهموسة على ما أورد عشرة هي الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والصاد والتاء والسين والثاء والفاء وقد جمعها في لفظ: ستشحثك خصفه[٩٦]، والحروف الباقية مجهورة، أما الدراسة الحديثة فتذهب إلى أن الحروف المهموسة هي: التاء والثاء والحاء والخاء والسين والشين والصاد والطاء والفاء والقاف والكاف والهاء[٩٧]، أي أنها زادت على المهموسة الطاء والقاف وهما مجهوران عند القدامى، وقد اخرجت الدراسة الحديثة الهمزة من المجهورة وادخلها بعضهم في المهموسة وجعلها آخرون لا مهموسة ولا مجهورة[٩٩].

وينبغي أن يلاحظ أن مصطلح مجهور ومهموس وإن كان بلفظ واحد عند القدامى

---

(٩٤) دروس في علم أصوات العربية ص ٦١.
(٩٥) الكتاب ٢: ٤٠٥، ٤٠٦.
(٩٦) سر الصناعة ١: ٦٩.
(٩٧) علم اللغة العام ـ الاصوات ـ ص ٨٧.
(٩٨) دروس في علم أصوات العربية ص ٢٥، ٣٥.
(٩٩) علم اللغة العام ـ الاصوات ـ ص ٨٨.

والمحدثين إلا أن معناه مختلف فالمجهور في الدراسة الحديثة: هو الحرف الذي يتحرك الوتران الصوتيان عند النطق به، والمهموس هو الحرف الذي لا يحرك الوترين الصوتيين في خروجه(١٠٠). والعلماء العرب لم يكونوا يعرفون دور هذين الوترين في صفة الحروف، ومن ثم لم يشيروا اليهما، وقد حاول بعضهم بناء على عدم المعرفة هذه أن يرفض استعمال مصطلح الجهر والهمس الوارد عن العلماء العرب بالمعنى الجديد، فذكر كانتينو (ان الجواب على هذا الاعتراض يسير إذ أنه يمكن التفطن إلى المقابلة بين المجهورة والمهموسة (Somore Sourd) تفطنا دقيقاً جداً بدون معرفة سببها الحقيقي)(١٠١).

أما القدامى فالمجهور عندهم على ما أورد ابن جني هو (حرف أشبع الاعتماد من موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت.. وأما المهموس فحرف اضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس، وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو سسس كككك هههه، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما امكنك)(١٠٢).

وواضح من تعريف ابن جني للمجهور والمهموس ان ضابط الجهر والهمس إنما هو جريان النفس مع الحرف أو توقفه، فإذا جرى النفس مع النطق بالحرف كان مهموساً وإذا منع النفس من الجريان حتى ينتهي النطق بالحرف كان مجهوراً. والطريقة التي ذكرها في التمييز بين المجهور والمهموس تعتمد على الاستمرار في دفع الهواء من الرئتين ومحاولة النطق بالحرف بصورة خافتة.

ولا شك ان جريان النفس يؤدي إلى تباعد الوترين الصوتيين وإخراج ما يشبه الهاء وقد جربت ذلك في كل الحروف المهموسة فامكنني اخراجها مع جري النفس واخفاء الصوت، وفهمها السامع، وجربته مع الطاء فسمعت تاء، ومع القاف فسمعت خاء، أما الهمزة فلا يمكن إجراء النفس معها ابتداء لإنها لا تكون إلا بغلق الوترين وحصر الهواء وراءهما.

وبهذا الضابط الأولي الذي لم يكونوا يملكون غيره فرقوا بين المهموس والمجهور، وحين تعرف المحدثون على وتري الحنجرة وجعلوا المجهور ما تحرك هذا الوتران معه، حكم على القدامى بانهم لم يوفقوا في وصف القاف والطاء.

---

(١٠٠) دروس في علم أصوات العربية ص ٢٥.
(١٠١) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٤.
(١٠٢) سر الصناعة ١: ٦٩.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أن القاف التي وصفوها يمكن أن تكون غير هذه القاف التي نلفظها اليوم والطاء غير الطاء وانه ربما كان الحرفان مجهورين قديماً[١٠٣]، فقد تناولنا الكلام على القاف في مخارج الحروف ورجحنا أن يكون القدامى قد وصفوا قافاً من اللهجات العربية هي أشبه بالقاف في لهجتنا العراقية، أو أن يكونوا قد أخطأوا وصف المخرج، فإن كان الذي وصفوه كالقاف في اللهجة العراقية فهو صوت مجهور (مثل الصوت الأول في الكلمة العراقية (كَلب) بمعنى قلب)[١٠٤]، ولا اشكال حينئذ، وإن كانوا قد أخطأوا المخرج والصوت هو هو لم يتغير فهو وإن كان مهموساً بالنظر إلى الوترين الصوتيين إلا أنه بالنظر إلى الضابط الذي ذكروه للجهر والهمس والتجربة التي مارستها بنفسي مجهور أيضاً، وكذلك القول في الطاء بناء على ضابطهم والتجربة التي قمت بها. هذا على أنه من المحتمل أن يكون قد دخلها التغيير فتحولت من صوت يتحرك معه الوتران إلى صوت لا يحرك الوترين، وقد لاحظ بعضهم وجود طاء في بعض لهجات اليمن تنطق كالدال المفخمة مجهورة لعلها تمثل الطاء القديمة. وكذلك وجدت هذه الطاء في بعض اللهجات العربية شرقي بحيرة تشاد[١٠٥]. وعلى أية حال سواء كان الحرفان قد دخلهما التغيير أم لا فإنهما بحسب نطقنا اليوم مهموسين بضابط المحدثين ولكنهما مجهوران بضابط القدامى، وما دام الضابط للصفتين مختلفا فلا غرابة في أن يختلف وصفهما للصوت الواحد.

أما الهمزة فقد اختلف المحدثون في وصفها، إذ وصفها بعضهم بانها مهموسة لأن الوترين لا يتذبذبان حين النطق بها إذ إنها تخرج بانطباق الوترين الصوتيين (ويحول هذا الاطباق طبعاً دون ارتعاش الاوتار الصوتية. ولذا كانت الهمزة مهموسة بالطبع)[١٠٦]،.. ووصفها آخرون بانها ليست مجهورة ولا مهموسة (لأن فتحة المزمار معها مغلقة اغلاقاً تاماً فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة)[١٠٧]. وحبس الهواء وراء المزمار ثم فتحه فجأة لنطق الهمزة يمنع جريان النفس معها، وهو الضابط الذي وضعه العلماء العرب لمعنى الجهر والهمس، فهي بهذا الضابط مجهورة لأن النفس لا يمكن أن يجري معها، أما بضابط ارتعاش الوترين الصوتيين فهي مهموسة لأنهما لا يتحركات معها بل لا يمكن أن يتحركا معها ولست أرى موجباً لجعل الهمزة في وصف الجهر والهمس منزلة بين المنزلتين،

---

(١٠٣) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٥ وانظر الأصوات اللغوية ص ٦٣، ٨٥.

(١٠٤) محاضرات في اللغة ص ٩٨.

(١٠٥) دروس في علم أصوات العربية ٥٠، ٥١.

(١٠٦) دروس في علم أصوات العربية ص ١٢٣.

(١٠٧) الأصوات اللغوية ص ٩١، وانظر أيضاً علم اللغة للسعران ص ١٧١، وعلم اللغة العام ـ الأصوات ـ ص ٨٨.

والذي يلفت النظر ان الذين ذكروا وصف القدامى للقاف والطاء حاولوا أن يجدوا تبريراً لاختلاف الوصف القديم عن الحديث في الحرفين باحتمال أن يكون الصوت قد اختلف وانهم كانوا يصفون بالجهر صوتاً غير الذي نألفه في نطقنا الفصيح اليوم للقاف والطاء، ولكنهم حين جاءوا إلى ذكر الهمزة لم يذهبوا فيها هذا المذهب وإنما اكتفوا بنسبة الخطأ إلى القدامى في الوصف. مع ان بالامكان جمع الحروف الثلاثة تحت حكم واحد هو حكم القدامى كما ذهبنا إليه وتعليل ذلك باختلاف الضابط للجهر والهمس بين الفريقين.

الشديد والرخو:

ذكر ابن جني ان من الحروف ما هو شديد ومنها ما هو رخو ومنها ما هو بين الشدة والرخاوة، وقد ذكر ان الحروف الشديدة هي: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والتاء والباء، ويجمعها لفظ، أجدت طبقك[١٠٨].

والحروف التي بين الشدة والرخاوة هي: الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو، ويجمعها لفظ: لم يرو عنّا[١٠٩].

والحروف الرخوة ما سوى هذين[١١٠]، أي إن الحروف الرخوة هي: الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والزاي والسين والضاد والطاء والذال والثاء والفاء.

فالرخوة ثلاثة عشر، والشديدة ثمانية، والتي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً، ومعنى الشديد كما ذكر، هو: (الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه)[١١٠]، وفسر ذلك بأنك لو أردت مد الصوت في القاف أو الطاء من قولك الحق، أو الشط لكان ذلك ممتنعاً.

أما الرخو فهو (الذي يجري فيه الصوت)[١١١]. ومثل له بالمس، والرش، والشح، وذكر انك تمد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء.

وقد ذكر بعض المحدثين أن الحروف التي ذكرها العلماء العرب تحت وصف الشديدة، والتي ذكروها تحت وصف الرخوة، توافق تماماً ما أطلق عليه occlusives أي الآنيّة Spirantes, أي المتواصلة[١١١]. وبين ان الحروف المذكورة على أنها بين الشدة والرخاوة لها وضع خاص إذ (النون والميم خيشوميان، واللام والراء يمتازان بكيفية خاصة في

(١٠٨ سر الصناعة ١: ٦٩.

(١٠٩) سر الصناعة ١: ٦٩.

(١١٠) نفسه ١: ٧٠.

(١١١) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٥.

النطق، والألف والواو والياء هي حروف المد)، وعقب على ذلك كله بقوله: (فلا يبقى مجال للشك في صحة هذا الترتيب إلا فيما يتعلق بحرف العين، وما عدا ذلك فإن الترتيب مطابق لترتيب علماء الأصوات العصريين)(١١٢). ووصف العين في موضع آخر بأنه حرف رخو(١١٣). وذكر بعضهم أن ما اطلق عليه القدامى لفظ الصوت الشديد يسميه بعض المحدثين الصوت الانفجاري phosive والصوت الرخو يسمى الاحتكاكي Fricative(١١٤). وفسر بعضهم المراد بالانفجارية بأن الهواء الخارج من الرئتين عند النطق بأي من تلك الحروف في موضع من مواضع النطق يحبس حبساً تاماً ثم يفتح مجرى الهواء فجأة مكوناً صوتاً انفجارياً، واخرج الجيم من قائمة الحروف الانفجارية وادخل الضاد كما ينطق بها في مصر(١١٥)، وذلك بناء على أنه يصف الحروف كما ينطق بها اليوم لا كما كانت في زمن سيبويه ومن تبعه، وعبر عن الحروف الرخوة بالاحتكاكية آخذاً اللفظ من احتكاك الهواء الخارج من الرئتين في موضع من مواضع النطق بسبب تضيق المجرى في ذلك الموضع(١١٦)، وقد اخرج الضاد من الاحتكاكية وادخل العين ووصفه بأنه مجهور حلقي احتكاكي(١١٧).

والجيم كما يصفه القدامى وكما ننطقه اليوم في العراق داخل في الحروف الشديدة أو الانفجارية، لأنه إذا وقف عليه لا يجري النفس به نحو: الحج، وقد نص على أنه انفجاري في لغة العراقيين وفي الفصيح الدكتور أيوب الذي عاش في العراق مدة من الزمن فقال: (الصوت الصلب الانفجاري المجهور، ويوجد في أول الكلمة العراقية «جيكارة» وأول الكلمة الفصحى: جمل)(١١٨). ووصفه بعضهم بأنه انفجاري ـ احتكاكي ـ اخذا ذلك من صوت الجيم الشامية، وذلك لأن حبس الهواء كما يرى لا ينفرج فجأة كما في بقية الحروف الانفجارية وإنما يبتعد اللسان عن الحنك ببطء يسمح للهواء بالاحتكاك فهو إذن افنجاري ـ احتكاكي(١١٩)، وقطع بعضهم بأن الأصوات العربية اليوم ليس فيها أصوات انفجارية احتكاكية في الفصيح(١٢٠). ويبدو أن الذي جعل الجيم مع الحروف الاحتكاكية ،والذي جعلها انفجارية ـ احتكاكية لم يكن

---

(١١٢) نفسه ص٣٦.
(١١٣) نفسه ص ١١٦.
(١١٤) الأصوات اللغوية ص ١٤٢.
(١١٥) علم اللغة للسعران ص ١٦٦.
(١١٦) نفسه ص ١٨٩.
(١١٧) نفسه ص ١٩٥.
(١١٨) محاضرات في اللغة ص ١٠٠، وانظر اللغة لفندريس ص ٥١ حيث ذكر الجيم على أنه انفجاري.
(١١٩) مناهج البحث في اللغة ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(١٢٠) علم اللغة للسعران ص١٨٣.

يصف الجيم الفصيحة كما وصفها القدامى وكما ننطقها في العراق وإنما كان يصف الجيم السورية المشربة صوت الشين بصورة مشبعة أو مختلسة وهي في الحالين تختلف عن وصف العلماء العرب لها .

وأما الضاد فليس في العرب اليوم من ينطق بها كما كان العرب يفعلون وكما وصفت لنا في كتبهم ، فلا موضع للكلام عليها .

أما العين فإنها وإن كانت احتكاكية بحسب النظر الحديث إلا أن وضع العلماء العرب إياها بين الشديدة والرخوة وضع صحيح إذا حكمنا عليها على وفق الضابط الذي ذكروه ، وذلك انها يمكن أن يجري الصوت معها عند الوقف عليها إلا أن في ذلك مشقة وكلفة ، ويمكن معرفة ذلك بنطقها في كلمة ارجع مثلاً ومقارنتها بصوتي الهمزة والحاء في كلمتي أرجىء ، وارجح ، إذ يمكن أن نحس بوقفة الهمزة الأخيرة في ارجىء أو شدتها أو انفجارها كما عبروا ولا يمكن إجراء الصوت بها ، ونحس بسهولة جريان الصوت في حاء أرجح الاحتكاكية أو الرخوة ، أما عين ارجع فيمكن أن يجري النفس بها ولكن ليس بسهولة جريه في الحاء ، فهي بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة ، ولذا عبروا عنها بأنها بين الشدة والرخاوة ، أي ان العين لا هي بالحرف الشديد ولا هي بالحرف الرخو ويبدو ان العلماء العرب قد اطلقوا لفظ بين الشدة والرخاوة على الأصوات التي لا ينطبق عليها وصف الشدة أو وصف الرخاوة . وقد اخرج المحدثون من الأصوات الاحتكاكية ومن الانفجارية أيضاً مجموعة من الحروف هي : الميم والنون واللام والراء والألف والواو والياء[١٢١] ، فهذه الأصوات إذن ليست انفجارية ولا احتكاكية أي انها بمصطلح القدامى ليست شديدة ولا رخوة فرأى القدامى ان يصفوها بأنها بين الشدة والرخاوة . ويمكن أن يقال[١٢٢] ، إن الميم والنون يجري النفس بهما فيمكن أن يوصفا على هذا بانهما رخوان ، ولكن النفس لا يجري بهما من الفم وإنما من الأنف على شكل غنة وهو خلاف ما يجري به النفس مع بقية الاحرف فحقيقة الأمر ان النفس لم يجر بهما من مجراه في بقية الحروف فيصح على هذا وصفهما بانهما شديدان ، فلما تردد النظر فيهما بين هذا وذاك جعلا بين الشدة والرخاوة ، كذلك اللام والراء إذ لولا انحراف اللسان باللام ، وترديده بالراء ما جرى بهما النفس فهما بين الشدة والرخاوة . أما الألف فإن اتساع مخرجه لا يسمح بوقوف الهواء عنده ليرى ايجري به أم لا حتى يحكم عليه بهذا أو بذاك ، ولذا كان الوصف المناسب انه بين الشدة والرخاوة ، وأما الياء والواو فإن كانا مدتين صدق عليهما ما قيل في الألف ، وإن لم يكونا مدتين كان النفس معهما ضعيفاً[١٢٣] ، وكان من العسير

(١٢١) نفسه ص ١٨٥ - ١٨٧ ، ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٢٢) انظر الكتاب ٢ : ٤٠٦ .

(١٢٣) علم اللغة للسعران ص ١٩٧ .

جريان الصوت بهما عند الوقف، كما ان الهواء لا يحبس عند النطق بهما فهما إذن بين الشدة والرخاوة.

الاطباق والانفتاح:

ذكر ابن جني ان الحروف المطبقة أربعة هي الضاء والطاء والصاد والظاء، وقال: (والاطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له)[١٢٤]. ، ووصف ما سوى ذلك من الحروف بأنه مفتوح، وواضح أن معنى الأطباق عنده يتصل بظهر اللسان والحنك الأعلى، وقد وصف بعض المحدثين هذا التحديد بأنه بعيد عن الوضوح[١٢٥]، وهو حقاً كذلك لو وقفنا عند عبارة ابن جني لأنها لم توضح المراد بالاطباق على وجه الدقة، وقد فصل سيبويه الكلام على الاطباق فقال: (وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت اللسان فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، أما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن، فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بين ذلك بحصر الصوت)[١٢٦]. فهل يمكن أن نفهم من عبارة سيبويه المراد بالاطباق بصورة واضحة؟ أرى أنه يمكن أن نستفيد من قوله: (فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك الى موضع الحرف) لنفسر الاطباق بأنه إسهام طبق اللسان أو إن شئت ظهره من أقصاه وأدناه مع الحنك من أقصاه وادناه في اخراج الحرف، وهذا معنى قوله (لها موضعان من اللسان). فكأن اشتراك اقصى اللسان وطرفه سوغ لهم استعمال لفظ الاطباق. ولعل عبارة سيبويه هذه هي التي سوغت لبعض المحدثين أن يقول (ففي حالة النطق بالطاء يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك ويتقعر وسطه، وهذا ما أراده نحاة العرب بالاطباق)[١٢٧]. وتكون العبارة على قدم عهدها الموضح لمن يرى في كلام القدامى عن الاطباق البعد عن الوضوح.

الاستعلاء والانخفاض:

ذكر ابن جني ان المستعلية سبعة احرف، أربعة منها حروف الاطباق، والثلاثة الباقية هي الخاء والغين والقاف، وأما غير هذه فمنخفض، وفسر الاستعلاء بقوله: (ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الاعلى)[١٢٨].

---

(١٢٤) سر الصناعة ١: ٧٠.
(١٢٥) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٦.
(١٢٦) الكتاب ٢: ٤٠٦.
(١٢٧) علم اللغة للسعران ص ١٦٨.
(١٢٨) سر الصناعة ١: ٧١.

ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عند سيبويه(١٢٩)، ويبدو ان اتصال أقصى اللسان بأدنى الحلق أوبأقصى الحنك اللين (اللهاة) هو الذي جعلهم يصفون هذه الثلاثة الخاء والغين والقاف بالاستعلاء، وهو وصف دقيق كما أرى، لأن أقصى اللسان لا يسهم في اخراج أي صوت قبل هذه الثلاثة، إذ قبل الخاء والغين، الحاء والعين، وخروجهما لا شأن لاقصى اللسان به، وأقصى الحنك اللين (اللهاة) لا يسهم في إخراج أي صوت بعدها، إذ بعد القاف الكاف ولا شأن لاقصى الحنك اللين في اخراجه وإنما هو من أقصى الحنك الصلب.

ولم استطع أن أدرك على وجه الدقة لم ضمت حروف الاطباق خاصة إلى هذه الثلاثة، ولكن يمكن أن نتصور انهم فعلوا ذلك لأن ارتفاع أقصى اللسان فيها نحو أقصى الحنك وعدم اتصاله بجزء منه لا يكون في اخراج أي حرف آخر، فهي بهذا المعنى من حروف الاستعلاء، ولم تجعل القاف والخاء والغين من حروف الاطباق لأن طرف اللسان لا شأن له في اخراجها كما كان في حروف الاطباق أي ان هذه الحروف المستعلية لها موضع واحد من اللسان أما حروف الاطباق فلها موضعان.

حروف القلقلة:

وصف ابن جني القاف والجيم والطاء والدال والباء بانها حروف (مشربة تحفز في الوقف وتضغط عن مواضعها وهي حروف القلقلة.. لأنك لا تستطيع أن تقف عليها إلّا بصوت)(١٣٠). ومثل لها بأربعة أفعال بصيغة الطلب هي: الحق، واذهب، واخلط، واخرج.

ويبدو أن ابن جني قد ادرك ان هذه الحروف مجهورة وذكر الصوت معها في الوقف قد يفهم منه انها تحولت إلى الهمس، أو أن ضابط الجهر قد اختل معها لأن المجهور كما ضبطوه لا يجري النفس معه، فاحتاط لذلك بامرين:

الأول: انه فرق بين الصوت الذي يخرج في الوقف على بعض الحروف المجهورة، والذي يخرج مع الحروف المهموسة بأن الذي يخرج مع المهموسة إنما هو نفس يخرج منسلاً (وليس من صوت الصدر)(١٣٠)، وكأن صوت الصدر الذي يشير إليه مع المجهورة هو ما أحسه من نزيز الوترين معها.

الثاني: انه تناول موقف الأحرف المجهورة جميعاً من هذا الضغط أو الحفز أو القلقلة، عند الوقف، إلا حروف اللين إذ يبدو انه ترك ذكرها في المجهور لما يدخلها من اعتلال، أو أنه أحس

---

(١٢٩) وصف سيبويه حروف الحلق بانها حروف سفلت في الحلق، ووصف ما سواها بالحروف المرتفعة (انظر الكتاب ٢: ٢٥٢) وهذه غير ما نحن بسبيله.

(١٣٠) سر الصناعة ١: ٧٣.

بأنها حركات مشبعة فينبغي إلا تذكر مع الحروف، كما فعل المحدثون حين بحثوها تحت الصوائت لا الصوامت.

والمجهورة عنده على ثلاثة أقسام :

أ ـ الحروف المشربة التي تحفز وتضغط عن مواضعها وهي حروف القلقلة : (القاف والجيم والطاء والدال والباء).

ب ـ الحروف المشربة التي لم تضغط ضغط الأولى، وإنما يسمع معها عند الوقف عليها كالنفخ وهي : الزاي والظاء والذال والضاد.

وذكر ان التصويت بحروف هذين القسمين عند الوقف يختلف، فبعض العرب أشد تصويتاً بها من غيرهم.

وقد جعل الراء مع حروف القسم الثاني (ب) بعد ذكرها بسطرين وبلفظ مقتضب هو قوله : (والراء شبيهة بالضاد)[١٣١]. ولعل هذا آت من أنه كان قد تناول الكلام على الوقف على الراء قبيل كلامه على حروف القلقلة وقال عنه : (إنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الامالة بحرفين)[١٣١].

جـ ـ الحروف التي لا يسمع معها شيء مما ذكر آنفاً، أي انها لم تضغط ولم تجد منفذاً، وهي : الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم.

ويلاحظ ان حروف القسم الأول تجمع بين صفتي الجهر والشدة، وليس في الحروف الباقية ما يجمع بين الصفتين على مذهبهم سوى الهمزة وقد جعلها في القسم الثالث الذي لا يسمع بعده صويت عند الوقف. أما حروف القسم الثاني فهي جميعاً حروف مجهورة أيضاً إلا أنه ليس فيها حرف شديد واحد فهي جميعاً حروف رخوة. وأما حروف القسم الثالث عدا الهمزة التي جمعت بين الجهر والشدة على رأيهم، فإنها مجهورة جميعاً إلا أن الغين منها حرف رخو، والبقية بين الشديدة والرخوة.

وعلى هذا تكون العرب قد تركت إظهار صويت في الوقف مع حرف مجهور شديد هو الهمزة، وحرف مجهور رخو هو الغين، وأربعة احرف مجهورة ولكنها بين الشدة والرخاوة وهي العين واللام والميم والنون.

وهنا سؤال يتفرع منه آخر وهو: لماذا خصت الحروف المجهورة الشديدة بهذا الحفز أو

(١٣١) سر الصناعة ١ : ٧٢.

الضغط حتى سمع بعدها صويت في الوقف، ثم لماذا اخرجت الهمزة من هذا وهي عندهم حرف شديد مجهور أيضاً؟

وللإجابة عن هذا ينبغي أن نتذكر أن الحرف المجهور هو الذي اشبع الاعتماد من موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت(١٣٢)، وان الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه(١٣٣)، أو كما يعبر المحدثون عن المجهور بأنه الصوت الذي تصحبه نغمة تذبذب الوترين الصوتيين(١٣٤)، وقد ظهر لنا في كلامنا على المجهور والمهموس ان هذين الوترين يتذبذبان مع الأصوات التي وصفها العرب بالجهر غير الهمزة، والشديد عبر عنه المحدثون بالانفجاري هو الذي ينتج من حبس الهواء حبساً تاماً ثم اطلاقه(١٣٥)، ويلاحظ ان صفة الجهر فيها منع النفس، والشدة فيها هذا أيضاً، فكأن اجتماع المنعين على الصوت الواحد، مع الوقف الذي يسكن معه الحرف، يؤدي إلى خفائه في السمع. فحين تقف على الباء مثلاً في مثل المآب، تكون قد جمعت عليها مع حبس الهواء وراء الشفتين والحاجة إلى هواء الصدر لنزيز الوترين، استمرار انطباق الشفتين بسبب سكون الوقف، وبهذا لا يسمع نزيز الوترين ولا انفجار الصوت، فيخفت صوت الباء حتى لا تكاد تتبينه، ولذا كان فتح مكان حصر الصوت باظهار صويت عند الوقف يسمح للوترين بالنزيز لازماً لبيان الصوت المجهور الانفجاري أو الشديد.

أما المهموس الشديد وهما حرفان كما ورد عند ابن جني التاء والكاف(١٣٦)، فلا يحتاج إلى هواء الصدر في الوقف لاظهاره لأن استغناءه عن تذبذب الوترين يجعل بالامكان الاستفادة من هواء الفم في ذلك، ويبدو ان انتفاء الحاجة إلى هواء الصدر هو الذي جعلهم يخرجون هذين الحرفين من الحاجة إلى صويت في اظهارهما وإن كان واقع الحال في النطق يؤكد انهما بحاجة إلى انفراج موضع حصر الهواء لكي يظهرا في الوقف.

أما الهمزة فإنها بناء على وصفها في الدراسة الحديثة لا اشكال فيها وذلك لأنها عند المحدثين ليست حرفاً مجهوراً بمعنى انه لا يصحبه تذبذب الوترين الصوتيين، وإن وصفه بعضهم بأنه مهموس، وبعضهم بأنه لا مهموس ولا مجهور، إذ هو على الرأيين ليس مجهوراً، وبهذا لا يسأل عنه في حروف القلقلة. إلاّ أن السؤال يرد على القدامى الذين وصفوه بأنه مجهور شديد.

الذي يتجه لي في هذا ان جل همهم كان منصرفاً إلى وضوح الصوت في الوقف أو خفائه،

---

(١٣٢) سر الصناعة ١ : ٦٩.
(١٣٣) نفسه ١ : ٧٠.
(١٣٤) علم اللغة للسعران ص ١٤٧.
(١٣٥) نفسه ص ١٦٦.
(١٣٦) سر الصناعة ١ : ٦٩.

وقد وجدوا ان القاف والطاء والباء والجيم والدال يخفت صوتها ولا يظهر إلا بضغطها عن مواضعها باظهار صويت بعدها، أما صوت الهمزة فإنه يسمع بشكل مميز في الوقف من غير حاجة إلى ضغطه عن موضعه، وهذا واضح في الوقف على الهمزة في نحو: السماء أو ابداء، وذلك لأن الصوائت سواء كانت طويلة أو قصيرة أصوات مجهورة واسعة المخرج يتذبذب معها الوتران الصوتيان، فإذا اغلق الوتران لنطق الهمزة سمع بسبب انقطاع الهواء المستمر في الحلق فجأة صوت الهمزة وإن كان خافتاً، والراجح عندي ان العلماء عندما أخرجوا الهمزة من حروف القلقلة المتصفة بالشدة والجهر عندهم كانوا ينظرون اليها مع حرف متحرك قبلها قياساً على تمثيل ابن جني بالافعال الحق واذهب واخلط واخرج.

ويلاحظ أنه جعل الهمزة مع الحروف التي لم تضغط ولم تجد منفذاً، ونفيه الضغط عن الهمزة يجعلنا نبعد عن اذهاننا أن يكون ابن جني قد ربط بين لفظ الهمزة والمعنى اللغوي للهمز الذي هو الضغط أو النبر على ما حققه بعض المحدثين(١٣٧).

والتسمية التي شاعت للحروف التي وصفها بالمشربة التي تحفز وتضغط عن مواضعها في الوقف هي حروف القلقلة، ويبدو أن اللفظ أخذ من معنى ضغط هذه الحروف عن مواضعها فكأنها تقلقل عن تلك المواضع وقد استعمل ابن جني هذا الوصف كما تقدم. أما وصفها بالمشربة فيبدو أنه من كونها قد أشربت الصوت الذي قال عنه (لا تستطيع الوقوف عليها إلّا بصوت)(١٣٨).

وقد علل بعض المحدثين اختصاص هذه الحروف بالقلقلة بكونها جمعت بين صفتين هما الجهر والشدة(١٣٩)، وذكر ان القلقلة نوعان كبرى وهي التي تكون عند الوقف على الحرف، وصغرى وهي التي تكون في أي من هذه الحروف إذا وقع وسطاً(١٤٠)، والملاحظ ان ابن جني لم يذكر ما عبر عنه بالقلقلة الصغرى بل إنه نص على ذهاب الصوت الذي يسمع في الوقف عند الادراج (وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت)(١٣٨)، إلا أنه ذكر ما يمكن أن يفهم منه انه قلقلة صغرى حين قال: (إلا انك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة والعين...)(١٤٠)، فعدم الحصر هذا يستدعي وجود شيء من الصوت وإلا ما فرق بين الاثنين.

---

(١٣٧) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٢٢.

(١٣٨) سر الصناعة ١: ٧٣.

(١٣٩) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٧، وانظر علم اللغة للسعران ص ١٧٤.

(١٤٠) دروس في علم أصوات العربية ص ٣٨.

حروف الذلاقة :

ستة احرف اطلق عليها لفظ حروف الذلاقة وهي : اللام والراء والنون، والفاء والباء والميم، وقد ذكر ابن جني أنها سميت بذلك (لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه)[١٤١]. وواضح أن ثلاثة منها يعتمد عليها حقاً بطرق اللسان أما الثلاثة الباقية فهي حروف شفوية لا شأن لطرف اللسان على الاطلاق في اخراجها[١٤٢]، ويبعد عندي أن يكون ابن جني قد غفل عن هذا، وارى أنه أراد التغليب، فكأنهم حين وجدوا اللام والراء والنون من طرف اللسان جعلوا الاسم لها وضموا إليها الفاء والميم والباء، أما لم غلبوا ذلق اللسان على الشفة في التسمية فيبدو لي أن معنى الذلاقة في الأصل هو الذي دعا إلى ذلك فقد جاء في اللسان : (إنما سميت هذه الحروف ذلقاً لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة)[١٤٣].

وقد ذكر بعض المحدثين أن معنى الذلاقة في هذه الحروف لا يراد به سوى المعنى الشائع لهذه الكلمة وهو (القدرة على انطلاق في الكلام بالعربية دون تعثر وتلعثم)[١٤٤]، وذلك لإنها أكثر الحروف شيوعاً في كلام العرب[١٤٥]، ولم ينظروا في تسميتها (إلى مخرجها أو صفاتها أو أي ناحية من نواحي الدراسة الصوتية)[١٤٦]، وهو كما أرى لا يتفق مع ما ذهب إليه من أن ابن جني هو الذي وضع مصطلح الذلاقة[١٤٤]، إذ أن واضع المصطلح هو الذي يفسره، وقد فسره ابن جني بما تقدم فينبغي أن يؤول تفسيره ويحمل على أحسن الوجوه لا أن يرد.

أما الحروف الاخرى غير الستة المذكورة فهي المصمتة وفسر ذلك بأنه قد (صمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلاقة)[١٤٧]. وجعل هذا المعنى ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل في كلام العرب، فإذا وجدت كلمة رباعية أو خماسية عارية من أحد احرف الذلاقة فاحكم بانها من الدخيل[١٤٨]، على أنه قد جاء من الرباعي في كلام العرب ما هو عار من احد هذه الأحرف الستة إلا أنه (قليل جداً، منه العسجد والعسطوس والدهدقة والزهزقة)[١٤٩]، ولم يعدم ابن جني تعليلاً لهذه الكلمات فذكر أن الذي حسن الحال فيها نصاعة

---

(١٤١) سر الصناعة ١ : ٧٤.

(١٤٢) انظر علم اللغة للسعران ص ١٦٧، ١٨٤، ١٩٠.

(١٤٣) اللسان ١١ : ٤٠٠ مادة ذلق.

(١٤٤) الأصوات اللغوية ص ١١٠ لم أجد هذا المعنى في اللسان ١١ : ٤٠٠، أو التاج ٦ : ٣٥٢ مادة ذلق.

(١٤٥) لم يذكر الدكتور أنيس من أين اخذ هذا، ولم أجده، ويحتاج إلى احصاء.

(١٤٦) نفسه ص ١١١.

(١٤٧) سر الصناعة ١ : ٧٥.

(١٤٨) نفسه ١ : ٧٣.

(١٤٩) سر الصناعة ١ : ٧٤.

العين وقوة القاف، واعان على ذلك وجود الدال التي لانت عن صلابة الطاء وارتفعت عن خفوت التاء، والسين التي لانت عن استعلاء الصاد ورقت عن جهر الزاي، وأرى أنه لو اكتفى بالقول انها كلمات شذت عن جمهور كلام العرب لكان خيراً من هذا التفسير الذي لا يخلو من التكلف والتعسف[١٥٠]، إذ اللغة لا تعرف الاطراد المطلق في عنايتها بالاصوات.

صفات مفردة:

ذكر ابن جني من صفات الحروف ما لا يكون إلا في حرف واحد وذلك:

١ - المنحرف:

وهو اللام وذلك لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت[١٥١].

٢ - المكرر:

وهو الراء، وعلل هذا الوصف بأن طرف اللسان عند الوقف على الراء يتعثر[١٥٢].

٣ - المهتوت:

وهو الهاء، وقال عنه سمي بذلك (لما فيه من الضعف والخفاء)[١٥٣]، وقد نسبت هذه العبارة في اللسان[١٥٤]، إلى سيبويه ولم أجدها في الكتاب.

٤ - الهاوي:

وهو الألف، وقد ذكر أنه أحد حروف المد والاستطالة وهي: الألف والواو والياء، (إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً)[١٥٥]. وعبارة سيبويه: (ومنها الهاوي وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو)[١٥٦]، فكأن اتساع مجرى الصوت فيه وامتداده في الفم جعلهم يرونه كالذي يهوى في الفضاء، لا يستند اللسان معه إلى شيء ولا يتحرك نحو شيء ولا يحتك الهواء معه بشيء، وهو يختلف عن الواو والياء في هذا (لأنك قد تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قِبَل الحَنَك)[١٥٦].

---

(١٥٠) الاصوات اللغوية ص ١١٠

(١٥١) سر الصناعة ١: ٧٢، وانظر دروس في علم أصوات العربية ص ٣٨.

(١٥٢) المصدر السابق نفسه.

(١٥٣) سر الصناعة ١: ٧٤.

(١٥٤) اللسان ٢: ٤٠٨ مادة هتت.

(١٥٥) سر الصناعة ١: ٧١.

(١٥٦) الكتاب ٢: ٤٠٦.

الفصل الرابع

الحرف والحركة

تكلم ابن جني على حروف المد واللين الألف والياء والواو، والحركات الفتحة والكسرة والضمة، والعلاقة بين هذه الأحرف والحركات وأوجه الشبه بينهما، ومعنى الحركة وأصلها، وموضع الحركة من الحرف الصامت، تناول ذلك في سر الصناعة وفي الخصائص[1]، في اكثر من موضع كما سيأتي.

الحركات وعلاقتها بحروف المد:

يرى ابن جني ان الحركات أصوات ناقصة، وأنها سميت حركات لأنها تحرك الحرف وتقلقه عن موضعه[2]، باجتذابه إلى الحرف الذي هي بعضه فإذا كان الحرف ساكناً وحركته بالفتح اجتذبته الفتحة نحو الألف، وإذا حركته بالكسر اجتذبته الكسرة نحو الياء، وإذا حركته بالضم اجتذبته الضمة نحو الواو. فلما فعلت تلك الأصوات الناقصة بالحرف ذلك سميت حركات.

وهذا الذي ذكره ابن جني من اقلاقها الحرف عن موضعه باجتذابه إلى الصوت الذي هي بعضه، قريب منه ماذكره الدكتور فليش في كلامه على الحركة حيث ذكر أنها (ليست سوى تكيّف في مخرج الصامت مع المصوت التالي له، والذي سوف ينطلق معه)[3]. والذي يعنينا من النص هنا ان مخرج الصامت يتكيف مع الصائت فهو إذن في وضع غير وضعه وهو خال من صائت يتبعه فقد أدى هذا الصائت إلى إحداث نوع من التغيير، أو إلى اتخاذ وضع لم يكن ليتخذ لولاه، وهو

(١) أنظر البحث الذي كتبه الدكتور فليش (التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الاعراب) حيث حصر الدراسة في الحركات وحروف المد. مجلة مجمع اللغة العربية بمصر جـ٢٣ سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨ م من ص٥٣، الى ص٨٩.

(٢) سر الصناعة ١ : ٣٠.

(٣) التفكير الصوتي عند العرب ص٦٦.

وضع يتناسب مع المصوت التالي له، أي انه يتناسب مع الفتحة والكسرة والضمة، وهذا الذي عبر عنه ابن جني بأنها تقلق الحرف وتجذبه إلى الحرف الذي هي بعضه.

والحركات ابعاض حروف المد واللين فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، بل إن متقدمي النحويين كما ذكر ابن جني كانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، ويرى أنهم كانوا على صواب لأنك تجد في هذه الحروف طولاً وامتداداً إذا قلت يخاف ويسير ويقوم فإذا جاء بعدهن الهمزة نحو يشاء ويفيء ويسوء (ازددن طولاً وامتداداً)[٤]، وكذلك إذا وقع بعدهن الحرف المشدّد نحو دابّة وشابّة وتُمُودّ الثوب وقوصّ زيد بما عليه، ويطيبْ بكر ويسيرْ راشد في قول من اجرى الوصل مجرى الوقف، والعلماء يسمونهن حروفاً كوامل سواء كن على طولهن وامتدادهن أم في حالة ازدياد الطول والامتداد فيهن، ولذا كان القياس يقتضي أن يسمين حروفاً إذا جاء الصوت ببعضهن، فتسمية الحركات إذن وهي ابعاض حروف المد حروفاً صغاراً ليس بعيداً في القياس.

وقد فصل الاستدلال لهذه الأصوات بانها ابعاض حروف المد واللين، فكان أن استدل على ذلك باشباع الحركة، ومجيء حروف المعجم غير المدات بعدها، وإجرائها مجرى الحرف وإجراء الحرف مجراها.

اشباع الحركة:

عندما نشبع حركة من الحركات نجد اننا انشأنا حرفاً من حروف المد يجانس الحركة المشبعة، فلو اشبعنا فتحة العين في عَمر مثلاً لوجدنا انها تصبح الفاً وتكون اللفظة عامر، وكذلك لو اشبعنا الكسرة في عين عِنب لانشأنا منها ياء ساكنة فتصبح عينب، ولو اشبعنا ضمة العين في عُمر لانشأنا بعدها واواً ساكنة فتكون عومر. والذي يؤكد حديث الإشباع هذا ان العرب ربما احتاجت في اشعارها إلى حرف مجتلب لإقامة الوزن فتلجأ حينئذ إلى اشباع الحركة فيتولد منها حرف[٥]، فتشبع الفتحة فتولد الألف كما قال:

وانت من الغوائل حين تُرمَى ومن ذمّ الرجال بمُنْتَزاح

(اراد بمنترح فاشبع فتحة الزاى)[٦]. وتشبع الكسرة لتولد الياء كقوله:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

---

(٤) سر الصناعة ١: ٢٠.

(٥) سر الصناعة ١: ٢٧ وانظر الخصائص ٣: ١٢١ وما بعدها باب في مطل الحركات.

(٦) نفسه ١: ٢٩ وانظر الخصائص ٢ / ٣١٦.

وهو يريد الصيارف (فاشبع الكسرة فتولد عنها ياء)[٧]. وتشبع الضمة فتولد الواو كقوله:

الله يـعـلـم أنّـا فـي تـلـفّـتـنـا يـوم الفراق إلى أحبـابنا صُـوْرُ
وأنّني حَوثُما يُشرِي الهوى بَصَرى من حيثُ ما سلكوا أثني فأنظُوْرُ

فقال انظور وهو يريد انظر (فاشبع ضمة الظاء فنشأت عنها واوا)[٨].

فلو لم تكن الحركات ابعاضاً لحروف المد هذه (واوئل لها لما تنشأت عنها ولا كانت تابعة لها)[٩].

ومما يدخل في هذا أيضاً الوقف على الحركات عند التذكر فيؤدي ذلك إلى أن (يمطلن حتى يفين حروفاً)[١٠]، كقولك في التذكر لما بعد الفاعل في جملة قمت يوم الجمعة مثلاً ووقوفك على تاء قمت قبل ذكر يوم الجمعة: قمتا، فتمطل الفتحة وتكون الفاً، ومع الكسرة في نحو انت عاقلة فتقول: أنتي..، ومع الضمة في نحو قمت إلى زيد فتقول: قمتو[١١]..

مع حروف المعجم:

ومما يدل على أن الحركات ابعاض حروف المد أنك لو أخذت أي حرف من حروف المعجم غير الألف والواو والياء فستجد انك تستطيع أن تأتي قبله بأية حركة شئت، ولا تحس في ذلك بأي ثقل في اللفظ أو استكراه، سواء أكان الحرف ساكناً كاللام من سَلْم وسِلْم وسُلمى أم متحركاً كالعين في سعاد وسعيد وسعود[١٢]. ولو حاولت ذلك مع حروف المد لوجدت الكسرة والضمة قبل الألف غير مستطاعة البتة، ولوجدت الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ممكنة ولكنها تجشمك من المشقة والكلفة ما لا تجد مثله في الحروف الصحاح وذلك كان تبني من القول والطول مثلاً على زنة فِعْل فينبغي أن تقول على الأصل: قِوْل وطِوْل ولكنك ستجد ذلك ثقيلاً فتتحول به إلى الياء فتقول: قيل وطيل، وهكذا فعلت العرب حيث قلبت الواو ياء لأجل الكسرة قبلها فقالت: ميزان وميعاد وهما من الواو، وكذلك فعلوا مع الياء إذا انضم ما قبلها حيث قلبت واواً فقالوا في مثال مُفْعِل من اليقين واليسار: موقن وموسر. وتحولوا بالألف إلى الياء لمناسبة الكسرة فقالوا في جمع قرطاس: قراطيس، بالياء، وتحولوا بها إلى الواو لمناسبة الضمة فقالوا في تصغير ضارب: ضويرب بالواو.

---

(٧) نفسه ١: ٢٨ وانظر الخصائص ٢ / ٣١٥.
(٨) سر الصناعة ١: ٣٠ وانظر الخصائص ٢: ٣١٦.
(٩) نفسه ١: ٢٠.
(١٠) الخصائص ٣: ١٢٩.
(١١) نفسه ٣: ١٣٠.
(١٢) سر الصناعة ١: ٢١.

فهذا كله يثبت ان حروف المد (توابع للحركات ومتنشئة عنها، وان الحركات أوائل لها واجزاء منها)[13].

إجراء الحرف مجراها واجراؤها مجرى الحرف:

مما يدخل في هذا الباب أيضاً ويؤيد ان الحركات أبعاض حروف المد إجراء العرب الحرف مجرى الحركة، والحركة مجرى الحرف، فمما اجرى فيه الحرف مجرى الحركة قولهم: لم يسع ولم يرم ولم يغز، حيث حذفت الألف والياء والواو للجزم كما تحذف له الحركة في نحو لم يقم ولم يقعد[14].

ومن ذلك ان ما قبل تاء التأنيث في الواحد لا يكون إلا مفتوحاً نحو حمزة وقائمة فإذا جاءت الألف قبلها جازت من دون سائر الحروف نحو: قطاة وحصاة، فقد ساووا بين الفتحة والألف (حتى كأنها هي هي)[15].

ومن ذلك أيضاً أنهم إذا أرادوا بيان الحركة في آخر اللفظ جاءوا بالهاء نحو اعطيتكهْ ومررت بكهْ، واغزهْ ولا تدْعهْ، وكذلك يفعلون مع الحرف فيقولون وازيداه، واغلامهوه واغلامهيه، والهاء في كل ذلك للبيان وليست ضميراً[16].

ومما اجرى فيه الحركة مجرى الحرف منعهم من الصرف العلم المؤنث إذا حرك وسطه، وذلك أنهم اجازوا الصرف في علم المؤنث الساكن الوسط نحو هند، فلك ان تصرفه ولك أن تمنعه من الصرف، أما العلم المؤنث الذي جاء على أربعة أحرف كزينب فلا يجوز صرفه في سعة الكلام، فإذا كان العلم المؤنث الثلاثي محرك الوسط امتنع صرفه أيضاً، فجعلت الحركة في منع الصرف فيه بمنزلة الياء في زينب والألف في سعاد[17].

ومن ذلك أنهم حذفوا هذه الحروف للتخفيف وحذفوا الحركاتَ أيضاً[18]، قال الشاعر:

فـألحقتُ أُخـراهم طـريقَ أُلاهُمُ ··· كما قيل نجم قـد خـوى متـتابـع

فحذف الواو من أولاهم، وقال:

وصّــانِيَ العجــاجُ فيمــا وَصّنــي

---

(١٣) سر الصناعة ١: ٢٦ ـ ٢٧.

(١٤) نفسه ١: ٣٠.

(١٥) الخصائص ٢: ٣١٨.

(١٦) نفسه ٢: ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١٧) سر الصناعة ١: ٣٠، وانظر الخصائص ٢: ٣١٩، وقد رفض الزجاج القول بجواز صرف العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، وعلل الصرف في هذا بانه جاء (على جهة الاضطرار) ص٥٠ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج.

(١٨) الخصائص ٢: ٣١٧.

فحذف الألف من وضّاني الثانية، وقال الله تعالى: والليلِ إذا يسر، فحذفت الياء من يسري في الآية، وكذلك حذفوا الحركاتِ للتخفيف، قال الشاعر:

فاليومَ أشربْ غير مستحقِب ... إثماً من الله ولا ِ واغل

فحذف الضمة من أشرب، وقال:

تَرّاكُ امكنةٍ إذا لم أرْضها ... أو يرتبطْ بعضَ النفوسِ حمامُها

فحذف الفتحة من يرتبط، وقال:

ومن يتّقْ فإنّ اللهَ مَعْهُ ... ورزقُ اللهِ مؤتابٌ وغادِي

فحذف الكسرة من يتق.

ولم يكتف ابن جني بإجراء الحركات مجرى حروف اللين وإنما تجاوز ذلك إلى القول بإجرائها مجرى بقية الحروف، فكأنها حين جرت مجرى الألف والياء والواو وهن حروف توام كوامل، مكنها ذلك من أن تجري مجرى بقية الحروف، فمن ذلك انها تفصل بين الحرفين اللذين يمكن ادغامهما فلا يتوصل إلى الإدغام معها كما لا يتوصل إلى ادغام المثلين أو المتقاربين إذا حجز بينهما حرف، وذلك نحو وتد ويطد، حيث حجزت الحركة بين التاء والدال وبين الطاء والدال على ما بينها من تقارب كما يحجز الحرف بين المتقاربين نحو شَمَلْيل وحبَربر[١٩].

ومن ذلك أيضاً أنهم أجروا الحرف المحرك مجرى الحرف المشدد في بعض المواضع، والمشدد حرفان، فالحركة قد قابلت أحد الضعفين، وذلك أنهم حذفوا الحركة في الشعر المقيّد كما خففوا المشدد بحذف الحرف الثاني منه، فقال:

وقاتمِ الاعماقِ خاوِي المخترقْ

والقاف مجرورة فاسكنها، وقال:

أصحوتَ اليومَ أم شاقتْكَ هِرّ

(فحذف إحدى الراءين)[٢٠].

هذه العلاقة بين حروف المد والحركات تجعلنا نسأل: أحرف المدّ مجرد اشباع للحركة في اللفظ، أم هو شيء جديد فيه بعد الحركة من نفس لفظها؟ أما ابن جني وهو متابع لبقية علماء العربية في ذلك فيرى أن الحركة إذا شبعت (حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه)[٢١]، فقد

---

(١٩) الخصائص ٢: ٣٢٠.

(٢٠) نفسه.

(٢١) سر الصناعة ١: ٢٠.

كان لا يتصور الحرف الصحيح (الصامت) إلّا ساكنا أومتحركا، والحرف الذي قبل حرف المد يكون محركا بمثل صوته فكما (أن الألف بعد الضاد في ضارب فكذلك الفتحة في الرتبة بعد الضاد)[٢٢]. فهناك اذن فتحة بين الألف والضاد في ضارب. ويبدو أن الذي جعلهم يتصورون فتحة قبل الألف وكسرة قبل الياء وضمة قبل الواو تفريقهم بين الصوائت الطويلة والقصيرة واعتبار الطويلة حروفا والقصيرة حركات، وقاعدتهم في أن الحرف لا يكون إلّا ساكنا أومتحركا وهذه المدات سواكن[٢٣] وهي حروف، فالحرف الذي قبلها ينبغي أن يكون متحركا لئلا يلتقي ساكنان، والصوت المسموع بعد الحرف الصامت بعض هذه المدات، والحركات ابعاض حروف المد واللين، فالحركة السابقة للألف اذن فتحة لأنها بعض الألف والسابقة للياء كسرة والسابقة للواو ضمة. ولم يكن بمقدور ابن جني أوغيره أن ينفي الحركة عن الحرف الصامت قبل الصائت الطويل بناء على هذا التقسيم.

اما المحدثون فانهم حين درسوا الأصوات جعلوا الحركات وحروف المدّ تحت قسم واحد هو الصوائت وجعلوها على نوعين صوائت قصيرة وصوائت طويلة فالقصيرة ما أطلق عليه القدامى الحركات والطويلة حروف المدّ، وبهذا التقسيم استطاعوا أن يقولوا: إن حروف المد واللين ليست مسبوقة بحركة من جنسها كما يقول القدامى الذين (ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ)[٢٤].

والذي أميل إليه أن ابن جني قد تخلى عن النص على وحدة الصوت الذي أحسه في معالجة هذه الأصوات، وعن نفي الحركة قبل حرف المد، التزاما بالقانون الصارم في مسألة الحركة والسكون في الحرف ولولا ذلك لما تردد عن أن يقول ما قاله المحدثون، يدل على هذا ما ذكره من أن المفتوح (هو الذي إذا اشبعت حركته حدثت عنها الف نحو ضاد ضرب لك أن تشبع الفتحة فتقول ضارب)[٢٥]. وما ذكره عن حرف المد من أنه (يحدث عن تمكين الحركة ومطلها... واستطالتها)[٢٦] وانه (لا يمكن فصل الحركة منه والعود إلى استتمامه لأن هذه المدة المستطيلة إنما تسمى حرفا لينا مادامت متصلة)[٢٧]. فالألف تحدث عن الفتحة باشباعها، أوبتمكينها ومطلها واستطالتها، وهذا المطل في الصوت والاستطالة لا يمكن أن يتجزأ أو يفصل عن بعضه ويبقى مدا، فهو اذن صوت واحد طويل متماسك وليس صوتين متتابعين، هذا يفهم من عبارة ابن جني، ولكنه لم يصرح بذهاب الفتحة في الألف أو الكسرة في الياء أو الضمة في الواو، ولو فعل لتقدم زمانه بأكثر من ألف عام.

---

(٢٢) سر الصناعة ١: ٣٦.
(٢٣) نفسه ١: ٣١.
(٢٤) الأصوات اللغوية ص ٣٩.
(٢٥) سر الصناعة ١: ٣١.
(٢٦) نفسه ١: ٣٦.
(٢٧) الخصائص ٣: ١٢٠.

عدد الحركات:

ذكر ابن جني أن ظاهر الأمر مما هو متداول بين الناس أن الحركات ثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، إلا ان (محصولها على الحقيقة ست)[٢٧] وذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتي بين الفتحة والكسرة الحركة التي قبل الألف الممالة في مثل عين عِالم وكاف كِاتب، فهي بين الفتحة والكسرة كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمة الحركة التي قبل ألف التفخيم كفتحة اللام في الصلوة والكاف في الزكوة، والتي بين الكسرة والضمة الكسرة التي تشم الضم في نحو قيل وسير أو الضمة المشمة كسرا كضمة القاف من منقر والعين من مذعور، والضمة المشربة كسراً لا تختلف عن الكسرة المشربة ضما (فهما لذلك كالصوت الواحد)[٢٨].

ونص على أنه ليس في كلام العرب ضمة مشربة فتحة، أو كسرة مشربة فتحة، وهو بهذا ينظر إلى أصل الصوت وهو حقا كما قال ولكننا إذا نظرنا إلى الصوت نفسه أهو موجود أم لا فإنه قياسا على قوله ان الضمة المشربة كسرا لا تختلف عن الكسرة المشربة ضما كما تقدم يمكن أن يقال ان الصوت موجود، لأن ألف التفخيم كما ذكر قبلها فتحة هي بين الفتحة والضمة وهذا يعني أنها فتحة قد اشربت ضمة وكذلك مع ألف الامالة الفتحة اشربت كسرة، فالصوت من حيث هو موجود إلا أن الفرق أن يقال هنا فتحة في الأصل اشربت صوت الضم وهو موجود، أو أن يقال هنا ضمة في الأصل أشربت صوت الفتحة ولا وجود له في العربية كما ذكر.

ودعوى وجود حركة قبل الألف الممالة أو الألف المفخمة كدعوى وجودها قبل الألف التي هي مدة ليست ممالة ولا مفخمة، ورأي المحدثين في هذه كرأيهم في تلك، إذ هم يرون أن القدامى كما توهموا وجود حركات قصيرة قبل حروف المد توهموا أيضاً وجود (فتحة ممالة نحو الضمة قبل الف التفخيم في كلمة الصلاة)[٢٩] مثلا.

وقد وضعت مقاييس عامة لأصوات اللين في لغات العالم اطلق عليها الحركات المعيارية[٣٠] أو مقاييس أصوات اللين[٣١] قام بوضعها دانيال جونز عالم الأصوات الانجليزي وارتضاها علماء الأصوات في العالم مقياسا لأصوات اللين[٣٢] وهي تسع حركات أو مقاييس تقابل الكسرة العربية منها المقياس الذي رمزله بـ(i) والفتحة (a) والضمة (u) فإذا أردنا أن نرمز

---

(٢٨) الخصائص ٣: ١٢١.
(٢٩) الأصوات اللغوية ص ٣٩.
(٣٠) أصوات اللغة ص ١٦٢ وعلم اللغة العام- الأصوات- ص ١٥٠.
(٣١) الأصوات اللغوية ص ٢٩.
(٣٢) أصوات اللغة ص ١٦١.

لأصوات المد واللين أو الصوائت الطويلة كررنا رمز الصائت القصير، فيكون رمز الياء (ii) والألف (aa) والواو (uu)[٣٣].

أما ما أشار إليه ابن جني من امالة الألف نحو الياء فيمكن أن تقابل المقياس الذي رمز له بـ(ɛ) عند بعضهم[٣٤] أو بـ(ee) عند غيره[٣٥]، أو بـ(ɛ) عندما تكون الامالة خفيفة و(e) عندما تكون الامالة شديدة[٣٦] ويمكن أن يقابل صوت الف التفخيم ما رمز له بـ(oo)[٣٧] أما ياء المد الممالة نحو الضم في قيل وبيع فيمكن أن نرمز لها بـ(ui).

وما ذهب إليه ابن جني من كونها ست حركات صحيح من حيث هي ستة أنواع من الأصوات وإن كان بعضها طويلا وبعضها قصيرا على أن نتذكر رفضنا لوجود صائت قصير قبل أي صائت طويل سواء أكان ممالا أو مفخما أم لم يكن.

موضع الحركة من الحرف:

الحروف من حيث الحركة والسكون على قسمين: ساكن، ومتحرك، أما الساكن فهو الذي يمكن (تحميله الحركات الثلاث)[٣٨] كالكاف من بكر والميم من عمرو، إذ يمكن أن نحملها الفتحة فنقول بكر وعمرو، والكسرة فنقول بكر وعمرو، والضمة فنقول بكر وعمرو، فلما أمكن تحميله الحركات الثلاث علم أنه كان قبل ذلك ساكنا. أما المتحرك فهو الذي لا يتحمل أكثر من حركتين كالميم من عمر، إذ يمكن أن نحمله الضمة فنقول عمر، والكسرة فنقول عمر، ولكنه لا يتحمل الفتحة لأنه كان محركا بها حين جربنا ادخال الحركات عليه (والحرف الواحد لا يتحمل حركتين لا متفقتين ولا مختلفتين)[٣٩]، أما الألف والواو والياء إذا كن مدات فإنهن لا يكن إلّا سواكن لأن المدة لا تتحرك أبدا.

فإذا علم أن الحرف يكون ساكنا ومتحركا كان السؤال بعدئذ: أين موضع الحركة من الحرف، أهي قبله، أم معه، أم بعده؟ أما القول بأنها قبل الحرف فلا يصح، بل هو محال[٤٠] لأمرين:

---

(٣٣) مناهج البحث في اللغة ص ١٠٩.
(٣٤) علم اللغة العام. الأصوات- ص ١٤٢.
(٣٥) مناهج البحث في اللغة ص ١٠٨ في ضوء ما ذكر في ص ١٣.
(٣٦) الأصوات اللغوية ص ٤١.
(٣٧) مناهج البحث في اللغة ص ١٠٨ في ضوء ص ١٣.
(٣٨) سر الصناعة ١: ٣١.
(٣٩) سر الصناعة ١: ٣١.
(٤٠) نفسه ١: ٣٢.

الأول : أن الحرف كالمحل للحركة لأنها تحله فهي كالعرض فيه ولذا فهي محتاجة إليه ولا يصح القول بوجودها قبل وجوده . وينبغي أن يعلم أن قول العلماء أن الحركة تحل الحرف إنما هو مجاز لا حقيقة ، لأن الحرف عرض والحركة عرض ، والذي عليه أهل النظر أن الأعراض لا تحل الأعراض ، إلاّ أن الذي سوغ هذا المجاز كون الحرف أقوى من الحركة وأنه قد يوجد ولا حركة معه وأن الحركة لا توجد إلاّ مع الحرف فكأنها لذلك قد حلته وكأنه قد تضمنها[٤١] . وقد فسر الدكتور فليش رأي ابن جني السابق (بأن الحركة لا تقوم بنفسها فكيف نتصور وجودها قبل أن يوجد ما يساعد على هذا الوجود)[٤٢] .

الثاني : لو كانت الحركة قبل الحرف لما وجد الادغام في اللغة لأنها حينئذ تكون حاجزا بين الحرفين ، وإذا حجزت الحركة بين الحرفين لم يجز الادغام فوجود الادغام في اللغة اذن دليل على امتناع القول بتقدم الحركة على الحرف[٤٣] ، فلم يبق إلا أن تكون الحركة معه أو بعده . وقد ذكر أن القول بأنها بعد الحرف هو مذهب سيبويه[٤٤] ، أما سيبويه فقد وجدته ينص على أن الرأي للخليل حيث قال : (وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه)[٤٥] ، والذي يدل على انها بعد الحرف مجيء المثلين المتحركين من غير ادغام في نحو قصص وطلل ، وسرر وحضض ، ومرر وقدد ، فوجودها بعد الحرف فاصلة بينه وبين مثله هو الذي منع الادغام ، ولا يجوز أن يقال إن الذي فصل بينهما هو حركة الحرف الثاني وهي قبل الحرف ، لما تقدم من سقوط القول بتقدم الحركة على الحرف[٤٦] ، ومما فصلت فيه بين المتقاربين ومنعت الادغام قولهم وتد من غير ادغام فإذا سكنت التاء لارادة الادغام قلت ودّ ، فحركة التاء اذن كانت فاصلة بينها وبين الدال فلم يتم الادغام فلما زالت حركة التاء لم يعد هناك فاصل فقلبت وادغمت فدل هذا على ان الذي كان يفصل بين التاء والدال في وتد هو كسرة التاء ، ولما كانت بينهما فهي اذن بعد التاء وليست معها[٤٧] . ومما يدل أيضا على أن الحركة بعد الحرف أنك إذا أشبعتها تمتها حرف مد بعد الحرف فإذا اشبعت الفتحة في ضاد ضرب قلت ضارب ، وإذا أشبعت الكسرة في ضراب قلت ضيراب وإذا أشبعت الضمة في ضرب قلت ضورب ، فكما جاءت الألف والياء والواو بعد الضاد ولم يحكم أحد بأنها معها ، فكذلك يحكم للفتحة والكسرة والضمة لأن هذه الحركات أبعاض حروف المد كما تقدم وحكم البعض تابع لحكم الكل في هذا[٤٨] .

---

(٤١) سر الصناعة ١ : ٣٧ .
(٤٢) التفكير الصوتي عند العرب ص ٨١ .
(٤٣) سر الصناعة ١ : ٣٢ .
(٤٤) الخصائص ٢ : ٣٢١ .
(٤٥) الكتاب ٢/٣١٥ .
(٤٦) سر الصناعة ١ : ٣٣ .
(٤٧) نفسه ١ : ٣٤ .
(٤٨) سر الصناعة ١ : ٣٥ .

أما القول بأن الحركة مع الحرف فيسقطه قلب الواو ياء في مثل :اطوِ ايجَل[٤٩]، وذلك إذا أمرنا الواحد المذكر بفعل من الطي وآخر من الوجل من غير فاصل بينهما، وبيان ذلك أن الواو الثانية في اطواوجل، لم تقلب ياء إلا لانكسار ما قبلها، فلو قلنا ان الحركة مع الحرف لما جاز قلبها ياء، وذلك أنها تكون حينئذ مسبوقة بواو وكسرة وليست الكسرة بأقرب إلى الواو الثانية من الواو الأولى على مذهب من يقول ان الحركة مع الحرف، والواو حرف والكسرة حركة، والحرف أقوى جرسا وأوفى صوتا من الحركة، كما أن صوت الواو الأولى من جنس صوت الثانية، فإذا لم نذهب إلى أن الواو الأولى لهذا أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من القول بأنها مثلها في القوة والصوت وإذا كان الأمر كذلك فينبغي ألا تقلب الواو الثانية ياء، لأن الواو الأولى والياء قد ترافعت أحكامهما لما تقدم من المعادلة بينهما وتكافئهما، فكأنه لا كسرة ولا واو قبل الواو الثانية، فلما وجدنا أن الواو هذه تقلب ياء دل هذا على أن الكسرة ليست مع الواو الأولى وإنما هي أدنى منها إلى الثانية (وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة)[٥٠].

ومما احتج به على وقوع الحركة بعد الحرف ويمكن أن يعد أقوى حججه في ذلك لاعتماده الدراسة الصوتية، ما بناه على القول بأن الحركات ابعاض حروف المد واللين وذكر بأن الفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواووقال: (فكما أن الحرف لا يجامع حرفاآخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد)[٥١].

أما ما استدل به أبو علي الفارسي على أن الحركة تحدث مع الحرف وذكره ابن جني في سر الصناعة[٥٢]، ووصفه بأنه استدلال قوي، ولم ينقضه هناك، فقد افسده في الخصائص بأمرين:

الأول: • ما تقدم من إفساد القول بأن الحركة مع الحرف بصورة مطلقة.

الثاني: النقض المباشر له، حيث ذكر أن أبا علي كان يقول انه يقوي مذهب من قال بأن الحركة مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف بعده لخرجت النون المتحركة من الأنف أيضا لأنها قبل الحركة ساكنة، ثم تأتي الحركة بعدها فلما تغير مخرج المتحركة دل على أن الحركة معها لا بعدها، وهو استدلال ساقط كما يرى ابن جني وذلك لما ورد في اللغة من تأثير (الشيء فيما قبله من قبل

---

(٤٩) الخصائص ٢: ٣٢٢.
(٥٠) نفسه ٢: ٣٢٣.
(٥١) الخصائص ٢: ٣٢٧.
(٥٢) سر الصناعة ١: ٣٧.

وجوده. لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد)[٥٣] وهو كثير فمن ذلك ان النون الساكنة إذا جاءت قبل الباء قلبت ميما كقولهم في عنبر وشنباء عمبر وشمباء، فهذا مما لا يشك فيه بأن الباء جاءت بعد النون ومع ذلك قلبت النون ميما لما علم من وجودها بعدها، فكذلك حركة النون التي تحولها من الأنف إلى الفم هي وإن كانت بعد النون إلا أن مجيئها معلوم كما علم مجيء الباء في عنبر وشنباء، ومن ذلك أيضاً ضمهم همزة الوصل لما عرفوه من مجيء الضمة في الحرف الثاني بعدها كقولهم: أقتل، أدخل، استضعف، استخرج فهذا أيضاً قد (غير متقدماً لتوقع ما يرد من بعده متأخراً)[٥٤]. والأدلة التي ساقها ابن جني لاثبات كون الحركة بعد الحرف أدلة قوية من حيث الشواهد اللغوية أو من حيث المنطق والعقل إلّا أننا نعتقد أنه لو اتجه اتجاهاً صوتياً محضاً واكتفى بالحجة التي أشرنا إلى أنها أقوى حججه لأغناه ذلك عما استدل به، فالحركات صوائت قصيرة مجهورة[٥٥] فكل منها صوت قائم بنفسه، وأي حرف من حروف المعجم صوت مستقل أيضاً فكيف يتصور خروج صوتين مختلفين في آن واحد، وقد يكون الصامت مهموساً فيختلفان حينئذ مخرجاً وصفه.

وقد استوقفتني عبارة للدكتور فليش في هذا لم استطع أن أدرك مراده منها على وجه الدقة هي قوله: (ونحن نعلم أن هذه الحركات ليست سوى تكيف في مخرج الصامت مع المصوت التالي له والذي سوف ينطلق معه)[٥٦].

أيمكن أن يريد بكلمة سوف ينطلق معه وحدة الانطلاق فيكون رأيه أن الحركة تحدث مع الحرف، أم أننا نحمل كلامه على أنه أراد أن الصائت ينطلق بصحبة الصامت الذي قبله؟ أحسب أن الرأي الثاني أجمل برجل درس علم الصوت المعاصر، كما أنه لم يحاول أن ينقض كلام ابن جني في ترجيح القول بأن الحركة بعد الحرف[٥٧].

مطل حروف اللين:

ذكر ابن جني أن الحركة إذا مطلت أي اذا اشبعت نشأ منها حرف من جنسها[٥٨] وقد تقدم الكلام على ذلك، وأن حروف المد واللين هي حركات مشبعة، فحيث وقعت هذه الحروف وكيف وجدت يكون فيها امتداد ولين، ولا يكن حروف لين إلا بعد أن يكن (سواكن يتبعن بعضهن غير مدغمات)[٥٩]، إلّا أن أصوات هذه الحروف تطول وتتمكن

---

(٥٣) الخصائص ٢: ٣٢٤.
(٥٤) الخصائص ٢: ٣٢٥.
(٥٥) الأصوات اللغوية ص ٣٦.
(٥٦) التفكير الصوتي عند العرب ص ٦٦.
(٥٧) التفكير الصوتي عند العرب ص ٨٠ وما بعدها.
(٥٨) الخصائص ٣: ١٢١.
(٥٩) الخصائص ٣: ١٢٤.

المدة فيها في ثلاثة مواضع، وذلك إذا جاءت بعدهن الهمزة، أو الحرف المشدد، أو إذا وقف عليها عند التذكر.

قبل الهمزة:

وذلك نحو كساء ورداء، وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبوءة، ولو قرنت هذا بقولك كتاب وحساب، وسعيد وعميد، وضروب وركوب، لوجدت الفرق بينهما، فأنت لا تجدهن في كتاب وما بعدها (لدنات ولا ناعمات ولا وافيات مستطيلات)(٦٠). كما تجدهن في كساء وما بعدها، والسبب في ذلك (أن الهمزة حرف نأى منشوءة، وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن في بيانه ومكانه)(٦٠).

وقد حاولت مطل الصوت في لفظتي كساء وكساب فلم أجد فرقا ملحوظا كالذي عبر عنه بالمتقاربات في لدنات ناعمات وافيات مستطيلات مع أننا اخترنا الباء وهي من الشفة لمقابلة الهمزة التي نأى مخرجها، وكذلك الأمر في مثل خطيئة وخطيبة، ومقروءة ومقروبة، ولم أجد فرقا ايضا في مدى الصوت في هذه الكلمات المذكورة في النطق بها من غير مطل، ولست أدري أمرد ذلك إلى اختلاف طريقتنا في نطق المدة قبل الهمزة عما كان النطق عليه في زمن ابن جني، أم هو ضعف مني في تقدير الفرق بين الصوتين. وقد نطقت بهذه الألفاظ أمام بعض السامعين فكان حظهم كحظي في عدم التفريق.

قبل المشدد:

وذلك قولهم شابّة، وقضيبٌ بكر، وقد قوصّ بما عليه، والعلة في تماديهن ووفائهن إذا جاء المشدد بعدهن ان حروف المد واللين سواكن، وأول الحرفين عند التضعيف ساكن أيضا والتقاء الساكنين في الحشو عندهم مرغوب عنه فجعلوا طول هذه الحروف (ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها)(٦١). وحروف المد الثلاثة هذه ليست متفقة في الطول ووفاء الصوت إذا جاءت قبل المشدد، وإنما يكون الحرف الأكثر رسوخاً في المد وهو الألف أوفى صوتا من الياء والواو، ثم يأتي بعده الياء ثم الواو، لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها ولذا كان المد في شابّة أوفى صوتا من الواو والياء، والياء في قضيب بكر أوفى من الواو في قوصّ.

---

(٦٠) الخصائص ٣: ١٢٥.
(٦١) الخصائص ٣: ١٢٦.

أما كون الألف في شابه أوفى صوتا من الياء في قضيب بكر والواو في قوص فمسلم بالملاحظة والتجربة وذلك بأن نحاول نطق هذه الصوائت بأقل مدّ ممكن لا يخل به باعتباره صائتا طويلا. إلاّ أن الصعوبة تظهر بوضوح في محاولة إيجاد الفرق بين وفاء الياء والواو في اللفظتين.

وقد ذكر الدكتور فليش أن إطالة المد في شابة مثلا تغيّر التقسيم المقطعي للكلمة فهي من غير إطالة: شابـ بـ تن، حيث اغلق المقطع الأول، أما على الطول الذي ذكره ابن جني فالأمر يختلف، وذلك أنه يدعونا كما عبر فليش (إلى أن نقسم الكلمة هكذا: شاـ بّـ تن)[62] وبذلك يبقى المقطع الأول مفتوحا بالمصوت الطويل (ويتيح له أن يمتد على الصورة التي يتصورها ابن جني من أجل التفرقة)[62].

عند التذكر:

وذلك إذا وقفت على أحد هذه الحروف وأنت تتذكر ما بعده ولم تشأ قطع الكلام حتى لا يظن السامع أنك قد أنهيت كلامك، كقولك: أخواك ضربا، وأنت تريد أن تتذكر المفعول به أو الظرف كأن يكون زيدا أو غيره، فلولا مطل الألف وإطالة الصوت بها لما علم أنك متذكر (ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقّع)[63].

والعلة في مطل الصوت بهذه الحروف عند التذكر أن مطلها هو الدليل على أن المتكلم متذكر، لأن حرف المد إذا وقف عليه ضعف وتضاءل ولم يف مدّه، وهو حينئذ أضعف منه حين يكون بين الحرفين، وقد أحس العرب بأن الوقف على حرف المد ينقصه ولا يفي به فألحقوا به الهاء في الوقف عند الندبة فقالوا: وازيداه، واغلامكيه، واغلامهوه، فإذا وصلوا حذفوا الهاء لقيام الحرف التابع لهذه الحروف مقام هاء السكت في اطالة الصوت بها، فيقال: وازيدا لقد كان كريما (والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين)[64].

---

(٦٢) التفكير الصوتي عند العرب ص ٦٩.
(٦٣) الخصائص ٣: ١٢٨.
(٦٤) نفسه ٣: ١٢٩.

الفصل الخامس

التعليل الصوتي

من مظاهر اللغة التي تعتني الدراسة الصوتية بها الادغام والابدال والاعلال. وقد تناول ابن جني هذه الظواهر وعنده فيها تعليلات صوتية نفصل الكلام عليها فيما يأتي:

الادغام:

علّل سيبويه كلامه على صفات الحروف ومخارجها بأنه إنما فعل ذلك (لتعرف ما يحسن فيه الادغام وما يجاز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استثقالا كما تدغم)[1]. وكأن دراسة مخارج الحروف وصفاتها إنما هي توطئة لدراسة الادغام. وقد ذكر ابن جني (أن الادغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت)[2]. وانه على ضربين: أكبر وأصغر.

الادغام الاصغر

أما الادغام الاصغر (فهو تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير ادغام يكون هناك)[3]. وهذا النوع من الادغام على قسمين:

الأول: يتمثل في بعض اللهجات العربية دون بعض. كالامالة في مثل عالم[3] وابدال تاء الافتعال حرفا يجانس الفاء في مثل اذّكر واسّمع[4]، وتقريب السين من الحرف المستعلي إذا وقعت قبله بقلبها صادا كقولهم في سقت صقت[5]، وكتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعير ورِغيف[2] وكالاتباع في قولهم الحمدُ لُله والحمدِ للهِ[6] وكقلب

(١) الكتاب ٢: ٤٠٧.
(٢) الخصائص ٢: ١٣٩.
(٣) نفسه ٢: ١٤١.
(٤) نفسه ٢: ١٤٢
(٥) الخصائص ٢: ١٤٢.
(٦) نفسه ٢: ١٤٣.

الصاد زايا لاجل الدال في نحو قولهم مزدر في مصدر[٦] وكالاشمام في قولهم مررت بمذعِور وابن بِور[٦]. وهذا كله تناولناه مفصلا في موضعه في باب اللهجات.

الثاني: يتمثل في لغة العرب عامة وهو عدة اضرب:

١ـ الابدال في تاء الافتعال من غير ادغام نحو اصطبر وازدان[٧]

٢ـ الابدال في تاء الافتعال ثم الادغام التقاطا من غير قصد نحو اطّـرد وادّعى[٣].

٣ـ الابدال في تاء الافتعال ثم قلب الفاء حرفا يجانس الحرف الذي قلب عن تاء الافتعال نحو ادّكر[٨].

٤ـ قلب السين تاء في قولهم في العدد ست واطلها سدس[٩].

وهذا كله بحثه في الابدال أولى من بحثه في الادغام كما أرى لأن حقيقة الأمر أنك أبدلت حرفا من حرف وان كانت العلة تقريب الصوت من الصوت، ولذا رأيت أن أبحث هذه الجزئيات مما أطلق عليه الادغام الاصغر في باب الابدال.

فعَل- يفعَل.

ومما يمكن النظر إليه ههنا أعني في باب الادغام الاصغر، الباب الثالث من ابواب الثلاثي: فعَل- يفعَل، فقد ذكر ابن جني أن العرب حين فتحت العين في مضارع مفتوح العين مما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق إنما كانت بذلك تقرب الصوت من الصوت وهو ضرب من الادغام الأصغر، فالألف عنده مخرجها الحلق والفتحة بعض الألف فناسب العرب بين حرف الحلق في عين الفعل أو لامه والفتحة لما لها من علاقة بالحلق قال: (ومن ذلك أيضاً قولهم فعل ـ يفعل مما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعر يسعر وقرع يقرع وسحل يسحل وسبح يسبح وذلك أنهم ضارعوا بفتح العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة)[١٠].

وتعليل فتح العين في مضارع المفتوح بمناسبة الصوت نجده عند سيبويه حيث ذكر انهم إنما فتحوا حروف الحق لأن الفتحة بعض الحرف الذي في حيّز حروف الحلق وهو الألف. ولم يحركوها بالكسر أو الضم لأنهما بعض حرفين مرتفعين عن الحلق قال في تفصيل ذلك: (وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها

---

(٧) نفسه ٢: ١٤١.

(٨) نفسه ٢: ١٤٢.

(٩) نفسه ٢: ١٤٣.

(١٠) الخصائص ٢: ١٤٣.

بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيّز على حدة، فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيّز)(١١).

وقد ذكر الرضي ان العلماء وجدوا حروف الحلق في هذه الأفعال التي فتحت عينها في المضارع، ولم يجدوا الفتح مع غيرها، مع ما فيها من معنى يقتضي الفتح فغلب على ظنهم ان هذه الحروف هي علة الفتح (ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حروف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها.)(١٢).

وأرى أننا نستطيع أن نستعير لفظة المماثلة assinilation من علم اللغة الحديث للتعليل الذي قدمه العلماء العرب للفتحة مع حروف الحلق ذلك لان الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض وهي في هذا التأثر (تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها.. ويمكن أن نسمي هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة)(١٣). والانسجام الصوتي واضح بين الفتحة التي هي بعض الألف وحروف الحلق.

الإدغام الأكبر

أما الإدغام الأكبر فهو الإدغام حقيقة، وإذا أطلق لفظ الادغام كان هو المراد دون الأصغر. وهو على ضربين:

الأول: (أن يلتقي المثلان على الاحكام التي يكون عنها الادغام فيدغم الأول في الآخر.)(١٤). وذكر أن الحرف الأول من المثلين أما أن يكون ساكناً في الأصل كالطاء الأولى من قطّع والكاف من سكّر، واما أن يكون متحركاً في الاصل ولكنه يسكن لأجل الادغام نحو الدال من شدّ واللام من معتلّ، وذلك ان شدّ أصلها شدد لانها من باب نصر، ومعتلّ مفتعل من العلة فأصله معتلل.

الثاني: (أن يلتقي المتقاربان على الاحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه.)(١٥). ومثّل لذلك بكلمة ودّ في اللهجة التميمية. وأصلها وتد سكنت التاء كما سكنت اللام في نحو علِم، ثم قلبت دالاً وادغمت في الدال. وقد مرّ ذلك في اللهجات ومنه أيضاً امّحى وامّاز، واصّبر واثّاقل عنه.

---

(١١) الكتاب ٢:٢٥٢.
(١٢) شرح الشافية ١:١١٧.
(١٣) الأصوات اللغوية، ص١٧٩.
(١٤) الخصائص ٢:١٤٠.
(١٥) الخصائص ٢:١٤٠.

وقد ذكر ابن جني أن العرب حين ادغموا (إنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين.)[١٦]، وان المعنى الجامع للادغام إنما هو تقريب الصوت من الصوت، وعبر عن نطق الحرفين المدغمين باخفاء الأول في الثاني (حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة.)[١٥]. وقد جعل بعض علماء اللغة المحدثين (فندريس) هذه النبوة الواحدة بالصوت ممثلة لحرف واحد طويل، فالحرف الصامت المضعف، أو الساكن المضعف كما عبر عنه: ليس سوى حرف واحد طويل ينطق بقوة أشد مما في حالة القصير فإن (مجموعة مثل: atta أتّا، تتميز عن المجموعة: ata أتا بوجود مسافة بين الحبس والانفجار يمكن للاذن أن تقدرها، ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في atta أتّا وساكن واحد في ata أتا، فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في ata يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة نجده في atta ينفصل عنه بامساك يطيل مدى الاغلاق.)[١٧]. وأشار كانتينو إلى فكرة الإطالة هذه في المشدد بقوله: (إن التشديد لا يغير من طبيعة الحروف الخاصة بل يطيل مداها فقط)[١٨]، وهي عبارة قد يفهم منها أنه يوافق فندريس، إلا أن الذي يجعلنا نتردد في القطع قوله في موضع سابق: (الحروف المضعفة وهي التي يمتد النطق بها فيضاهي مداها مدى حرفين بسيطين تقريباً.)[١٩].

وقد تنبه ابن جني إلى مثل ماذكره فندريس ولكنه كان أكثر دقة وعناية حين قال: (وذلك ان الإدغام انبى اللسان عن المثلين نبوة واحدة فصارا لذلك كالحرف الواحد.)[٢٠]. فهما إذن بهذه النبوة الواحدة كالحرف الواحد ولكنهما ليسا حرفاً واحداً.

والرأي عندي ما قاله ابن جني من أن اللسان قد نبا عن حرفين نبوة واحدة ولكنهما بسبب النبوة الواحدة صارا كالحرف الواحد. ويبدو أن فندريس يطلب لاثبات الصامتين في أتّا أن يكون عندنا عنصر انحباسي ثم انفجاري يتبعه عنصر انحباسي آخر ثم انفجاري، إذ التاء تكون من انحباس الهواء ثم انفجاره فما دمنا ندعي وجود تاءين فعلينا أن نثبت وجود صامتين أو ساكنين في كل منهما عنصر الانحباس والانفجار. والجواب عن ذلك اننا نرى أن الصامت سواء كان انفجارياً ام احتكاكياً إذا طال الوقوف عليه واتبع بصائت طويل أو قصير نتج منه صامتان من النوع نفسه، ومهما اطلت الوقوف فلن يكون ثلاثة صوامت، أما الصائت الطويل الذي هو حركة مشبعة فكأنه حركتان أو صائتان قصيران اجتمعا فإنك مهما أطلت الوقوف عليه فلن يكون إلا صائتاً طويلاً واحداً. وقد نقل ابن جني ان رجلاً زعم أنه يستطيع أن ينطق بألفين مرة واحدة

---

(١٦) المنصف ١: ٩٠.
(١٧) اللغة، ص ٤٩.
(١٨) دروس في علم أصوات العربية، ص٣٩.
(١٩) نفسه، ص٢٥.
(٢٠) الخصائص، ٢: ٤٩٦.

أمام أبي إسحاق، ومد صوته بالألف وطوّله فقال أبو اسحاق للرجل (لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا الفاً واحدة.)[٢١].

وعروض الشعر خير دليل على ما نقول، فالحرف المشدد يقابل حرفين في التفعيلة ومهما اطلنا الوقوف عليه فإنه لن يقابل حرفاً ثالثة كالميم في قولنا:

أمّا أخي

وهي تقابل السين والتاء في مستفعلن. فكلمة أمّا تمثل مقطعين مغلقين: أم + ما، ولا يمكن أن ندعي أنها تساوي أما التي تمثل مقطعين الأول مفتوح والثاني مغلق أ + ما.

أما إذا كان الصامت غير متبوع بصائت طويل أو قصير أي إذا كان في نهاية مقطع مغلق فإنه لا يمثل سوى حرف واحد مهما أطلت الوقوف عليه، وذلك لأنه لا يمثل حينئذ سوى نهاية مقطع مقفل، كالميم من: لم يكتبا، إذ هي حرف واحد مهما أطلت الوقوف عليها وهي تقابل السين في مستفعلن.

ولعل الذي أوهم فندريس أنه تذوق الحرف المطلوب معرفته مجرداً من الصائت بعده وهو أمر طبيعي في تذوق الحروف فرأى ان التائين في atta كالتاء الواحدة في ata، وهذا صحيح إذا اخذنا التاء لوحدها إذ هي حينئذ تمثل صوتاً صامتاً من غير صائت يلحقه، وهو غير ما يتحدث عنه أهل اللغة حين يقولون الحرف المشدد إذ هم يريدون حرفاً ساكناً ادغم في مثله المتحرك، فالحركة في الثاني هي التي تظهر لنا الفرق بين الوقف على الحرفين المدغمين والحرف الواحد من غير إدغام وإن كان الزمن المستغرق في الوقف واحداً ويمكن إدراك ذلك بوضوح في الميمين من لم نكتب ولمّا نكتب بأن نقف مدة على الأول وننتقل إلى النون ثم نقف المدة نفسها على الثاني وننتقل إلى الألف.

ويمكن أن نقول في المثال الذي أورده فندريس إنه حدث تداخل في العناصر أثناء النطق فبعد أن كان الصوت يمثل انحباساً يتبعه انفجار، يرتفع اللسان على أثره من موضع الحرف فيؤدي ذلك إلى الوقفة التي ذكرها ابن جني بقوله: (لو تكلفت ترك ادغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك قططع)[٢٢]، ويعود اللسان ثانية بانحباس يتبعه انفجار في الموضع نفسه، تداخل الانحباسان ليكونا انحباساً واحدا فيه شدة، وتداخل الانفجاران ليولدا انفجاراً واحداً فيه شدة أيضاً، وهذه الشدة في ضغط اللسان على الموضع عند الحبس وعند الانفجار مهمة في بيان الفرق بين الصوتين ولا يجوز اغفالها، ولذا لا نوافق فندريس على رأيه في ترك مسألة الشدة جانباً لنرى انه لا يوجد ساكنان في atta بل ساكن

---

(٢١) الخصائص ٢: ٤٩٣.

(٢٢) الخصائص ٢: ١٤٠.

واحد، إذ يقول: (. . . فيما سمي بالسواكن المضعفة وهي ليست إلا سواكن طويلة كما أنها تنطق بقوة أشد مما في حالة القصيرة، فإذا تركنا مسألة الشدة جانباً وجدنا مجموعة مثل atta . . .)[٢٣]. فهذه الشدة من علامات ادغام الحرفين.

وقد ذكر ابن جني ان الغرض من الإدغام إنما هو تقريب الصوت من الصوت واوضح ذلك بأن الأول إذا كان ساكناً وادغمته في مثله فقد قربته منه ونبا لسانك عنهما نبوة واحدة وتجاوزت (الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه.)[٢٤]. فأما إذا كان الأول منهما متحركاً فاسكنته وادغمته، فهذا أوضح من الأول في قصد التقريب وذلك انك قد أزلت عنه الحركة التي تكون حاجزاً بينه وبين مثله (لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامّته ومماسة لفظه بلفظه)[٢٤]، وأما إذا كان الحرفان مختلفين وقلبت احدهما وادغمت، فلا شك في انك إنما فعلت ذلك إيثاراً لتقريب احدهما من الآخر (لإن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير.)[٢٤].

وعلى أن العرب تكره اجتماع المثلين المتحركين كما تقدم فتعمد إلى إسكان الأول ليتأتي لها الادغام، إلا أنه ذكر من الصيغ ماورد بفك الإدغام عنهم مع احتوائه على مثلين متحركين، كما في الملحق نحو جلبب، وفي افتعل مما العين فيه تاء نحو اقتتل، وفي نون الوقايه إذا التقت بنون قبلها نحو يمكنني ويضربونني.

الملحق:

الالحاق كما فسروه أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب، زيادة غير في افادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة اخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات.)[٢٥].

وقد ذكر ابن جني أن الكلمة إذا كانت ملحقة وفيها حرفان مثلان متحركان لم يجز إسكان الأول وإدغامه في الثاني نحو جلبب وشملل ومهدد وقردد، وسبهلل وقفعدد، وقد علل ترك الإدغام بانك إنما أردت بهذه الزيادة أن تبلغ بالكلمة مثالاً معلوماً تقابلها بحركاته وسكناته فلو سكنت وادغمت انتقض (غرضك الذي اعتزمته، ونقض ما رمته، فاحتمل التقاء المثلين المتحركين لما ذكرنا من حراسة هذا الموضع وحفظه.)[٢٦]. والتعليل بهذا المعنى تابع فيه ابن جني

---

(٢٣) اللغة، ص٤٩.
(٢٤) الخصائص ٢: ١٤٠.
(٢٥) شرح الشافية ١: ٥٢.
(٢٦) الخصائص ٣: ٢٣٣ وانظر ايضا الخصائص ١: ١٢٧.

سيبويه حيث قال: (. . . لم تسكن الأء ل فتدغم وذلك قولك قردد لانك أردت أن تلحقه بجعفر وسلهب.)[٢٧].

افتعل مما العين فيه تاء

أورد ابن جني كلام المازني في التصريف في ترك ادغام التاءين إذا قلت اقتتلوا ويقتتلون ووافقه على ذلك. وقد قال المازني وهو يعلل ترك الادغام ان (تاء افتعل لا يلزمها أن يكون بعدها تاء ابدا، ألا تراها في اكثر الكلام تجيء وحدها ليس بعدها مثلها وذلك مثل اغتلم واحتلم واجتاب واكتال، وذلك أكثر من أن يحصى)[٢٨]. وقد زاد ابن جني على كلام المازني وهو يوضحه أن دالي رددت مثلا لا تستغني احداهما عن الاخرى في كل موضع اما تاء افتعل (فلا يلزم أن يكون بعدها ابدا تاء)[٢٩]. وهما في هذا متابعان لسيبويه الذي علل ترك اسكان التاء الأولى في اقتتلوا أو ادغامها بأنه (قد تقع بعد تاء يفتعل العين، وجميع حروف العجم)[٣٠].

والذي أراه أن الأمر يتعلق بالصوت أكثر من تعلقه بتلازم الحرفين أو افتراقهما، ولو كان عدم لزوم الحرف الحرف مانعاً من الادغام أو مجوزا ترك الادغام ما ادغمت الطاء في الطاء في مثل اطّلع. وأرى أن ترك الادغام في افتعل إذا كانت العين تاء يمكن أن يقال في تعليله إنه كان للمحافظة على الصيغة كي يبقى المعنى المراد من تلك الصيغة واضحا في ذهن السامع، إذ لو أردنا ادغام المثلين لكان لزاما أن نسكن الأول أي تاء افتعل، والفاء ساكنة فيلتقي ساكنان وفي النطق مع ابقائهما مشقة وكلفة لأنها تكون حينئذ اِقْتّل، وقد ذكر الرضيّ أن بعضهم اجاز حذف حركة أول المثلين في افتعل من غير أن يحرك الفاء بحركة وعقب على ذلك بقوله: (فيجمع بين ساكنين وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس، والأولى أن ما روى مثله عن العرب اختلاس حركة لا اسكان تام)[٣١]. فينبغي أن تحرك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين ولمناسبة كسرة الهمزة قبلها، أو بالفتح للتخفيف، وحينئذ تحذف همزة الوصل إذ لا حاجة إليها بعد تحريك الفاء كما حذفوها حين حركوا الفاء في مثل رَدّ إذ أمروا فقالوا رُدّ.

وقد ذكر ابن جني أن من العرب من يدغم فيقول: (قَتّلوا، ومنهم من يقول قِتّلوا، ومنهم من يقول: قتّلوا)[٣٢] ويلاحظ أنه في هذه الألفاظ جميعا لم تبق صيغة افتعل حاضرة

---

(٢٧) الكتاب ٢: ٤٠١.
(٢٨) المنصف ٢: ٣٣٥.
(٢٩) نفسه ٢: ٣٣٦.
(٣٠) الكتاب ٢: ٤١٠.
(٣١) شرح الشافية ٣: ٢٨٥.
(٣٢) المنصف ٢: ٣٣٦.

بمعناها في الذهن، وزادت الأولى على الآخريين انها البست صيغة افتعل بصيغة فَعَّل.

نون الوقاية

ذكر ابن جني أن ترك الادغام جائز (في نحو يضربونني ويضربانني ويمكنني ويدفنني، وان كان المثلان متحركين في كلمة واحدة لأنه لا يلزم الأولى أن يكون بعدها مثلها)(٣٣). وهذا الذي ذكره يحتاج إلى فضل تأمل. فقد ذكر سيبويه نون الوقاية مع نون الأفعال الخمسة بما يشعر أنها من باب المثلين المتحركين في كلمتين وليس في كلمة واحدة كما عمم ابن جني إذ جعل سيبويه النونين في يظلمونني كاللامين في المال لك، كذلك يفهم من عبارة سيبويه أن ترك الادغام هو الأصل لأن قبل المثلين حرف ساكن وإن كان هذا الساكن حرف مدّ وهو في باب الادغام بمنزلة حرف متحرك وبهذا المعنى جاز الادغام، قال: (وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد فإن الادغام حسن لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الادغام، ألا تراهم في غير الانفصال قالوا رادّ وتمودّ الثوب وذلك قولك المال لك وهم يظلمونّي وهما يظلمانّي وأنت تظلميني، والبيان هنا يزداد حسنا لسكون ما قبله(٣٤). فقول ابن جني إنما جاز الاظهار في نحو يضربونني، وتعليله ذلك بأن الاولى لا يلزم أن يكون بعدها مثلها، مخالف لمذهب سيبويه الذي ذكرناه آنفا، إذ السؤال ينبغي أن يكون عن الفرع لا الأصل، أعني أن يقال لم جاز الادغام، لا أن يقال لم جاز الاظهار. ويلاحظ أن سيبويه لم يذكر في باب الادغام مع نون الوقاية سوى الأفعال الخمسة، أما المازني وتبعه ابن جني فقد ذكر ما كان لامه نونا معها نحو يمكنني ويدفنني، والاظهار كما قلت لا يسأل عنه لأنه الأصل إذ هما من كلمتين وليسا من كلمة واحدة، وإنما يكون السؤال عن الادغام وقد علل ابن جني ذلك بقوله: (ومن يدغم يجريه مجرى اللازم)(٣٥) أي أن النون الثانية وإن لم تكن لازمة للاولى فقد اجراها من ادغم مجرى ما كان الثاني فيه ملازما للأول كالدال من ردّ واللام من ملّ. ولو ذهب إلى أن من ادغم جعل نون الوقاية كالجزء من الفعل لكان قولا.

الابدال

الابدال كما ذكروا: (جعل حرف مكان غيره)(٣٦) فإن كان في حروف اللين بحث تحت الاعلال، وإن كان في الحروف الصامتة فاما أن يكون ممثلا للهجات العربية، وإما أن يكون في لغة جمهور العرب.

---

(٣٣) المنصف ٢/٣٣٧.
(٣٤) الكتاب ٢: ٤٠٧.
(٣٥) المنصف ٢: ٣٣٧.
(٣٦) شرح الشافية ٣: ١٩٧.

وقد بحثنا الابدال في اللهجات العربية في الفصل الذي عقدناه له في باب اللهجات، والابدال الذي نتناوله ههنا هو ما كان في جمهور لغة العرب مما عبر عنه ابن جني بالادغام الاصغر الذي هو تقريب صوت من صوت من غير ادغام يكون هناك، أو مما يكون الابدال للتقريب هو الأصل فيه ثم يدخله الادغام التقاطا من غير قصد. وقد وجدت أن المطرد من ذلك في لغة العرب وذكره ابن جني ما كان في تاء الافتعال وما تصرف منه وفي النون الساكنة إذا وليها ميم أو باء وفي تاء ست.

صيغة افتعل

تزيد العرب الهمزة والتاء على فعل لمعان تريدها من صيغة افتعل[٣٧] فلما وجد العلماء في موضع التاء غيرها كالطاء في اضطرب والدال في ازدرع حكموا بأن هذا الحرف مبدل من تاء الافتعال. كذلك وجدوا الفاء في افتعل قد جعلت تاء وادغمت في تاء الافتعال في مواضع كقولهم من وزن اتّزن ومن يبس اتّبس فحكموا عليها بالابدال ايضا. وقد ابدلت التاء طاء في مواطن كقولهم اصطبر واضطرب واطّرد واظطهر بحاجتي (وأصل هذا كله اصتبر واضترب واطتهر واظتهر)[٣٨]. ودالا في مواطن اخرى كقولهم: ازدان وادّعى وادّكر[٣٩]. والتاء والطاء والدال ثلاثتها من مخرج واحد كما تقدم في فصل أصوات الحروف غير أن التاء مهموس نظيره المجهور الدال، والطاء مجهور ايضا عند العلماء العرب فهو كالدال إلا أنه يختلف عنه بما فيه من اطباق، ولم تبدل تاء الافتعال إلى غير اختيها، إلا ما كان في بعض اللهجات العربية من ابدال التاء حرفا يجانس فاء افتعل وادغامه فيه كقولهم اثّأر واذّكر واصّلح[٤٠] من الثأر والذكر والصلح، وقد عرضنا لذلك في الابدال في اللهجات.

وعلة انقلاب التاء طاء أو دالا كما ذكر ابن جني تقريب الصوت من الصوت وادناؤه منه[٣٩] وعبر عن ذلك في موضع آخر بالتجنيس حيث قال (والعلة في أن لم ينطق بتاء افتعل على الأصل... انهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف... فهذا يدلك من مذهبهم على أن للتجنيس عندهم تأثيرا كبيرا)[٤١]. وفصل هذا التقريب أو التجنيس وتعليله في أكثر من موضع من كتبه فمن ذلك كلامه على ابدال التاء طاء مع الصاد والضاد والطاء والظاء وهي حروف الاطباق، وقد علل الابدال في المنصف بذكر استعلاء

---

(٣٧) انظر في معاني افتعل شرح الشافية ١: ١٠٨- ١١٠.
(٣٨) سر الصناعة ١: ٢٢٣.
(٣٩) الخصائص ٢: ١٤٢.
(٤٠) سر الصناعة ١: ١٩٠.
(٤١) المنصف ٢: ٣٢٤- ٣٢٥.

هذه الحروف من غير إشارة إلى الاطباق فيها، مما يورد عليه بقية الحروف المستعلية حيث ذكر أن التاء حرف غير مستعلٍ وهو من حيز حرف مستعل وهو الطاء (فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيّزها وهو الطاء)[٤٢]. وحصره العلة بالاستعلاء يورد عليه نحو اختبر واغترف واقترب لأن هذه الثلاثة أعني الخاء والغين والقاف مستعلية أيضا. وعبارته في سر الصناعة خير منها في المنصف حيث ذكر الاطباق وحده حينا، وهو مغن وذكره أيضا مع الاستعلاء وبهذا خرجت الخاء والغين والقاف لأنها وإن كانت مستعلية إلا أنها ليست مطبقة. فكان تعليل الابدال عنده وان التاء مهموسة وهذه الأحرف مطبقة فقربوا التاء من (لفظ الصاد والضاد والظاء[٤٣] بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء، لأن الطاء أخت التاء في المخرج وأخت هؤلاء الأحرفُ في الاطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاء أيضاً لتوافقها في الجهر والاستعلاء وليكون الصوت متفقا)[٤٤].

هذا إذا كانت الفاء من حروف الاطباق، فإن كانت فاء افتعل زايا أو دالا أو ذالا قلبت التاء دالا[٤٥]، وقد علل ابن جني هذا الابدال بأنها (لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال اخت التاء في المخرج واخت الزاي في الجهر قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهو الدال)[٤٦]. وبهذا أيضا علل ابدالها مع الذال[٤٧] وحمل قلبها مع الدال دالا على الزاي حيث قال: (... قلبت تاء ادّعى دالا كقلبها في ازدان)[٤٨].

هذا التعليل الذي ذكر لابدال تاء الافتعال مع حروف الاطباق طاء ومع الزاي والذال والدال دالا، أرى أنه بحاجة إلى زيادة إيضاح، فإذا كانت التاء قد ابدلت لأنها حرف مهموس جاء بعد حروف الأطباق فهل معنى ذلك أن كل حرف مهموس يأتي بعد مطبق ساكن يلزم فيه الابدال؟ واقع اللغة لا يؤيد هذا فالفاء مثلا مهموسة وقد قالت العرب يظفر ويطفح، والحاء مهموسة وقالوا: يصحب ويطحن، وقالوا مع الهاء: يظهر ويصهر.

الذي أراه في هذا أن الأمر لا يتعلق بصفة الهمس التي في التاء وحدها، وإنما بصفة الشدة التي فيها أيضا مع قرب مخرجها من الحروف التي ابدلت معها. فحروف الاطباق تحصر كمية من الهواء بين أقصى اللسان وأقصى الحنك يمتد إلى مواضعها من طرف اللسان (فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف)[٤٩]. ولا شك في أن الجهد

---

(٤٢) المنصف ٢: ٣٢٧.
(٤٣) في المطبوع الطاء، وهو خطأ.
(٤٤) سر الصناعة ١: ٢٢٣.
(٤٥) الخصائص ٢: ١٤٢.
(٤٦) سر الصناعة ١: ٢٠٠.
(٤٧) المنصف ٢: ٣٣١.
(٤٨) الخصائص ٢: ١٤٢.
(٤٩) الكتاب ٢: ٤٠٦.

العضوي الذي يبذل في اخراج حروف الاطباق باستعمال جهتي اللسان أكثر من غيرها مما يستعمل فيه جهة واحدة منه. ويضاف إلى ذلك سكون هذه الأحرف في فاء افتعل الذي يطيل مدة الوقوف عليها ولا يريح اللسان في وضعه ذاك بنطق صائت بعده وفي هذه الحال يكون علينا أن نخرج كمية من الهواء لحرف مهموس وهو التاء مع علمنا بأن (الصوامت المهموسة يحتاج نطقها إلى قوة من إخراج النفس أعظم من التي يتطلبها نطق الصوامت المجهورة)[٥٠]. يضاف إلى ذلك أن الصامت المهموس هذا هو حرف شديد، أو كما عبر عنه المحدثون انفجاري، والصوامت المهموسة الانفجارية (يكون حبس الهواء فيها أشد احكاما منه في حالة الانفجارية المجهورة)[٥٠] فهو يحتاج إلى جهد يبذله اللسان مباشرة مع اتخاذه وضع النطق بحرف الاطباق من غير فسحه بصائت مع قرب اللسان من موضع التاء في حال الاطباق، ويمكن أن يلاحظ الفرق بين الجهد مع السكون وبينه مع صائت لو قيل مثلا في اضْتَبَع اضَتَبع، فالصائت وهو مجهور يحرر اللسان من وضع الاطباق ليعود ثانية لنطق التاء الانفجاري أما من غير الصائت فإنه يكون على اللسان أن ينطق التاء من موضعه في الاطباق فيتحرك طرفه نحو موضع التاء ويلتصق باللثة أو أصول الثنايا ليحبس الهواء حبسا تاما ثم ينفرج فجأة محدثا الصوت الانفجاري المهموس، ولما كان تحريك الفاء من افتعل غير مألوف في لغة العرب لكثرة توالي المتحركات فقد تحول العرب عن المهموس الانفجاري إلى مجهور انفجاري من موضعه لأنه يحتاج إلى جهد أقل فاختاروا مع حروف الاطباق الطاء لأن وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به.

وأرى أن هذا ينطبق على الصوت في صيغة افتعل وفي غيرها، وفي التاء والكاف أيضا وهما الحرفان المهموسان الانفجاريان في لغة العرب، فنحن لا نجد بقدر ما بحثت كلمة سكن فيها حرف الاطباق وبعده في حشوها تاء أو كاف.

أما إبدالها دالا مع الزاي والدال والذال فإنه يثير السؤال المتقدم نفسه وهو أكل مهموس يبدل مجهورا بعدها؟ وواقع اللغة أيضا يظهر أن المهموس يأتي بعدها وهي مسكنة في الحشو نحو يزهق ويدفع ويذهب، فلا بد اذن من البحث عن سبب آخر، ولا أرى أنها صفة الانفجارية التي فيه مع الهمس، كما كانت مع حروف الاطباق لأن العرب تقولِ هذا مزكوم وهو ادكن والكاف مهموس انفجاري كالتاء.

الذي يتجه لي في هذا أن العلة في صفة الهمس وقرب المخرج، ويبدو أن الذوق العربي لم يكن متفقا في هذه الحالة كما اتفق مع حروف الاطباق، فالحروف القريبة المخرج

---

(٥٠) علم اللغة للسعران، ص ١٦٤.

من التاء[٥١] ثلاثة منها من بين الاسنان هي الثاء والذال والظاء وستة احرف اسنانية هي النون والسين والزاي والصاد واختا التاء الدال والطاء. والظاء والطاء والصاد من حروف الاطباق ابدلت معها التاء طاء ومضى الكلام عليها. أما الثاء والسين فمهموسان كالتاء وقد ابقت العرب التاء مع السين وجعلوا استفعل من صيغهم، أما الثاء فقد ذكر ابن جني أنها إذا وقعت في افتعل قلبت تاء وادغمت في التاء بعدها وعلل ذلك بأنهما مهموستان (فلما تجاورتا في المخرج ارادوا أن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاء وادغموها في التاء بعدها ليكون الصوت نوعا واحدا)[٥٢]. وقد قالوا في افتعل من الثريد اتّرد ومن الثأر اتّار، ولم يتفق العرب على هذا فقد عكس بعضهم وقلب التاء ثاء وادغم فقال اثّرد واثّار وقد مر ذلك في الابدال في باب اللهجات.

وأما الذال والدال والنون والزاي فهي مجهورة قريبة المخرج من التاء ابدلت الثاء معها سوى النون حرفا مجهورا من مخرجها هو الدال، أما النون فيبدو أن خروج الصوت بها من الأنف هو الذي جعلهم يستخفون اجتماعها مع التاء من غير أن تبدل لها حرفا مجهورا.

وعلى أنهم قد ابدلوا مع الذال إلا أنهم لم يتفقوا على صورة واحدة فقد ابدل بعضهم التاء دالا وابدل الذال دالا ليدغم فقال: ادّكر، وعليه أكثر العرب، ومنهم من ابدل الدال ذالا وادغم فقال اذّكر وعلل ذلك بأنه قلب الزائد للأصلي، كما أجاز بعضهم بقاء الدال فقال اذ دكر[٥٣].

وقد ذكر أن ما جاز في الذال من ابدال الزائد للأصلي يجوز في الزاي فيقال في ازدجر ازّجر، ولكن لا يجوز ادغام الزاي في الدال أو في التاء فلا يقال في ازدجر: أدّجر ولا اتّجر، قال: (لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت لما فيها من الانسلال)[٥٤].

وهذا يقوي ما ذكرناه من أن العرب لم يحسوا في هذه الحروف أعني الزاي والذال والدال كما احسوا مع حروف الاطباق.

ومما يدخل في هذا البحث أيضاً ابدالهم فاء افتعل تاء وادغامها في التا[٥٥]، إذا كانت الفاء

(٥١) انظر دروس في علم أصوات العربية، ص ٣٠.
(٥٢) سر الصناعة ١: ١٨٩.
(٥٣) المنصف ٢: ٣٣١.
(٥٤) نفسه: ٢: ٣٣٠.
(٥٥) سر الصناعة ١: ١٦٣.

واوا كقولهم من وزن اتّزن ومن وعد اتّعد، قال الاعشى:

فــان تتّعــذني اتّعــدك بـمثلهــا وسـوفِ أزيـدُ البـاقيـاتِ القـوارصـا

وقال طرفة:

فــان القــوافي يـتّلجـن مــوالجـا تضـايقُ عنهـا أنْ تـولّجهـا الإبَـرْ

وقد علل هذا القلب بأن الواو لو بقيت من غير ابدال فإن اللفظ سيؤول مرة ياء إذا انكسر ما قبلها، ومرة الفاً إذا انفتح ما قبلها، ويعود واوا ثالثة إذا انضم ما قبلها، فكان ينبغي أن يقولوا في افتعل يفتعل مفتعل من وعد مثلاً: ايتعد ياتعد موتعد، ومن وزن ايتزن ياتزن موتزن ومن ولج ايتلج ياتلج موتلج، فكرهوا هذا التغيير في اللفظ ولذا (أرادوا أن يقلبوها حرفاً جلداً فتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله وكانت التاء قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة، فابدلوها تاء وادغموها في لفظ ما بعدها وهو التاء.)[٥٦]، وذكر أنهم فعلوا هذا في الياء أيضاً حيث كرهوا انقلابها واوا متى انضم ما قبلها والفاً متى انفتح ما قبلها (فاجْروها مجرى الواو فقالوا اتّبس واتّسر)[٥٧]، من الييس واليسر، هذا على أن من العرب كما ذكر من لا يبدلها ويرتضي القلب المذكور.

ويلاحظ أنه حين علل قلب الواو تاء بقرب المخرج لم تستقم له العلة مع الياء فتحول إلى التعليل بحمل الياء على الواو.

والذي أراه أن الفاء أقرب إلى الواو من التاء لاشتراكهما في الشفة وكثيراً ما نسمع الفارسية تبدل الواو إلى النظير المجهور للفاء ڤ (v) كقولهم في والسلام ڤالسلام، والفاء حرف جلد أيضاً تتغير أحوال ما قبله وهو باق على حاله فلو كانت العلة في قرب المخرج وحده لكان ابدال الواو فاء أولى من ابدالها تاء. ويبدو انهم أرادوا حرفاً جلداً يكون أقرب الحروف إلى تاء افتعل طلباً للانسجام فلم يجدوا اقرب من التاء نفسها وهي ساكنة تحقق لهم الادغام فابدلوا الواو تاء وادغموا، وابدلوا الياء تاء وادغموا وهو تعليل يبرر لنا قلب الياء تاء أيضاً ويبعدنا من القول بحمل الياء على الواو في القلب.

ابدال النون:

اعتنت كتب التجويد بابدال النون وادغامه في مجانسه كقولهم في انفعل من محا امّحى، وابداله في اللفظ وادغامه مع بقائه في الخط على ما هو عليه إذا كان وما ادغم فيه في كلمتين نحو من

---

(٥٦) سر الصناعة ١: ١٦٤.

(٥٧) نفسه ١: ١٦٥

مات، أو في كلمة واحدة الحرف فيها مظنة التحريك في موضع آخر كقولهم شنباء بالميم، وهذا النوع من الابدال بحثته تلك الكتب في باب الادغام[٥٨]. وقد أشار ابن جني إلى هذا اشارات طفيفة كحديثة عن الحروف الخمسة التي يدغم فيهن ما قاربهن ولا يدغمن هن فيما قاربهن وهي الراء والشين والضاد والفاء والميم[٥٩]. وعلل ترك الادغام في الراء بأن (ادغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير)[٦٠]، وترك الادغام في الضاد (لما فيها من الامتداد والفشوّ)[٦١]. وترك البحث في تفصيلات هذه الدراسة كان طبيعياً لأنه لم يكن يكتب في التجويد إلا أنه اجتهد في أن يستفيد من هذا العلم في الاستشهاد لبعض الأصول التي يذكرها، فمن ذلك قوله: (إن الحركة في الحرف تقوّيه والسكون يضعفه)[٦٢]، حيث استدل على صحته بابدال النون ميماً مع البناء فقال: (ألا ترى أنك تقول عنبر وشنباء فتقلب النون ميما في اللفظ لوقوعها ساكنة قبل الباء فإذا تحركت صحت وذلك قوله عنب وشنب.)[٦٣]، فكلامه ههنا لم يكن في الأصل على ابدال النون وادغامها وإنما كان يقرر قاعدة في المتحرك والساكن استعان على اثباتها بما هو معروف في علم التجويد، والمعنى الذي ذكره نجده عند سيبويه حيث نص على أن النون الساكنة إذا كانت مع الباء لم تظهر (وذلك قولك شمباء والعمبر لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها ميماً، والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة فليس في هذا التباس بغيره.)[٦٤].

ومن ذلك أيضاً كلامه على ترك القياس مخافة التباس الأصول ببعضها حيث ذكر ان القياس في عدد من الكلمات التي جاءت النون ساكنة فيهن قبل الميم نحو زنماء وزنم وانملة وانمار ان تدغم النون في الميم (ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض، فلو قالوا ازمّاء وزم لالتبس بباب زممت الناقة. ولو قالوا أمّلة لالتبس بباب أمّلت. ولو قالوا امّار لالتبس بباب أمّرت.)[٦٥]، وقد قارن هذا المتروك ادغامه بما أبدل وادغم من قولهم في انفعل من محا امّحى وعلل الادغام فيه بانهم لم يخافوا (أن يلتبس بشيء لأنه ليس في كلام العرب شيء على افّعل بتشديد الفاء.)[٦٦]. وهذا الذي ذكره ابن جني في زنماء كان سيبويه قد أورده بعبارة موجزة وكأن ما أورده ابن جني شرح لها حيث قال: (وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً، الا تراهم قالوا امّحى حيث لم يخافوا الالتباس لإن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم.)[٦٦].

---

(٥٨) انظر مثلاً قواعد التلاوة ص ٤٧ وما بعدها.
(٥٩) سر الصناعة ١: ٢٢٢.
(٦٠) نفسه: ١: ٢٠٦.
(٦١) المحتسب ١: ١٠٦.
(٦٢) المنصف ١: ٢٢١.
(٦٣) نفسه ١: ٢٢١.
(٦٤) الكتاب ٢: ٤١٦.
(٦٥) المنصف ١: ٧٣.
(٦٦) الكتاب ٢: ٤١٥.

الابدال في ستّ

العرب مجمعون على نطق اسم العدد هذا بالسين المكسورة والتاء المشددة ولم يذكر احد ممن رجعنا اليهم أية لهجة تخالف ما اجمعوا عليه في هذا . وقد ذكر سيبويه ان أصل ست سدس ابدلوا السين الثانية تاء[٦٧] ، لما كثر استعمالها في كلامهم ، وكانت السين مضاعفة وبين السينين ساكن وهو حاجز ليس قوياً ، وهذا الحاجز الذي هو الدال (مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك)[٦٨] ، ولعله يريد بقوله لما ذكرت لك ما سبق أن ذكره من جواز ادغام الدال في السين وامتناع ادغام السين في الدال (والطاء والدال والتاء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين . . . وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي ادغمت فيهن لانهن حروف الصفير وهن اندى في السمع .)[٦٩] . فلما كرهوا ابدال الدال سيناً وادغامها لتوالي السينات والسين لا تدغم في الدال لزوال الصفير منها ابدلوا السين اشبه الحروف بها من موضع الدال وهو التاء كي يتيسر لهم الادغام ولا تتوالى السينات فكأنهم قالوا سِدْت ثم ادغموا الدال في التاء فقالوا ست .

وهذا الذي ذكره سيبويه نجده عند ابن جني بزيادة ايضاح وتفصيل حيث ذكر ان أصل ست سدس (لأنها من التسديس كما أن خمسة من التخميس ولذلك قالوا في تحقيرها سديسة .)[٧٠] ، وعلل قلب السين الاخيرة تاء بانهم أرادوا تقريب السين من الدال فقلبوها تاء لما بينهما من صفة الهمس (فصار التقدير سدت فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج ابدلوا الدال الثانية تاء لتوافقهما في الهمس ثم ادغمت التاء في التاء فصارت ست كما ترى .)[٧٠] . وهو يريد بكلمة لتوافقهما في الهمس السين الأولى والتاء وكأنه يجيب عن سؤ ال لم جعلت الدال تاء ولم تجعل التاء دالا ويدغم ، وفي موضع آخر ذكر ان ابدال السين تاء إنما هو من باب تقريب الصوت من الصوت من غير إدغام ، وأما إبدال الدال تاء فإنه قد اريد به الادغام (فالتغيير الأول للتقريب من غير ادغام والتغيير الثاني مقصود به الادغام)[٧١] .

والدراسات السامية المقارنة تظهر لنا تقارباً واضحاً في العدد من واحد الى عشرة يمكن أن نستفيد منه في البحث عن لفظ ست وفيما يلي جدول بالاعداد[٧٢] :

---

(٦٧) بحث الزجاجي الابدال في ست في باب من شواذ الادغام، فهو ادغام شاذ عنده، وانظر الجمل ص٣٨٠.
(٦٨) الكتاب ٢ : ٤٢٨ .
(٦٩) الكتاب ٢ : ٤١٩ - ٤٢٠ .
(٧٠) سر الصناعة ١ : ١٧٢ .
(٧١) الخصائص ٢ : ١٤٣ وانظر ٢ : ٤٧٢ .
(٧٢) تاريخ اللغات السامية والجدول جمعناه من صفحة ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ .

عربي	اشوري بابلي	عبري	آرامي	جنوب الجزيرة والحبشة
أحد (واحد)	أدو	أحاد	حدْ	أحد
اثنتان	شنا	شْنايم	ترْين	سَنيت
ثلاث	شَلاشو	شلْوش	تْلاثْ	شلاّس
أربع	أرْبَعو	أربع	أربع	اربع
خمس	خمْشو	خَمس	خَمْشا	خمْس
ستّ	شْشو	شْش	شْتا	سْسُو
سبع	سِبُو	شْبع	شْبَعْ	شَبْعُو
ثمان	شمانو	شمونه	تْمانا	سماني
تسع	تِشُو	تْشَعْ	تْشَعْ	تْشْعُ

ويلاحظ بالاضافة إلى التقارب الظاهر في الألفاظ أن السين في خمس وست وسبع وتسع قد تحولت إلى شين على الأغلب في الآشورية البابلية والعبرية والآرامية وان سين سبع وتسع صارت شيناً في العربية الجنوبية والحبشية كما وافقت العبرية العربية في سين خمس ووافقتها الآشورية البابلية في سين سبع وقد ذكر ولفنسن (أن اغلب ما يأتي في العبرية بالسين يأتي في العربية والحبشية بالشين والعكس بالعكس.)[٧٣]. وهكذا الأمر بالنسبة للآشورية البابلية ومن ذلك[٧٤]:

عربي	آشوري بابلي
اسم	Shumu
سماء	Shama
سنة	Shati Shanāti

وكذلك بالنسبة للآرامية[٧٥]، فاسم تقابلها شما في الارامية وانسان ناشا ورأس ريشا.

ويلاحظ أن السين والتاء في ست العربية قوبلتا بسينين في لغة جنوب الجزيرة والحبشة وبشينين في الآشورية البابلية وهي تقابل سينين في العربية غالباً، كما تقدم، وجاءت في الارامية بالشين والتاء. والذي يمكن أن يستنبط من هذا أحد الاحتمالات الأربعة التالية:

---

(٧٣) تاريخ اللغات السامية، ص ٢٠.

(٧٤) نفسه، ص ٥٠

(٧٥) نفسه، ص ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧.

الأول :

أن يكون أصل اللفظ سينين أو شينين اكتفت الآشورية والعبرية والحبشية بالصائت بينهما، وابدلت الآرامية الشين الثانية تاء بسبب سكون الأولى حيث تقدم الصوت إلى الأمام . أما العربية فإنها لم تكتف بابدال السين الثانية تاء كما فعلت الآرامية . وإنما ضعفت التاء ليكون اللفظ ثلاثياً .

الثاني :

أن يكون الأصل سينين أو شينين كالاحتمال الأول إلا أن العربية حين أرادت التثليث ولم تكتف بالصائت فاصلاً بين السينين ادخلت بينهما حرفاً صامتاً وتجنبت التثليث بتضعيف الحرف الآخر لأنه يؤدي إلى ثلاثة سينات ، وكان الصامت من أقرب المخارج إلى السين وهو مخرج التاء والدال والطاء ، أما الطاء فلم يتجهوا إليها لما فيها من أطباق لا يتناسب مع الحفاظ على السين ، وبقي الدال والتاء فاختيرت التاء لما فيها من همس يتفق مع السين المهموسة وكانت ساكنة لتوافق أغلب ما جاء على ثلاثة أحرف من العدد إذ هو جميعاً ساكن الوسط باستثناء احد ، فلما كانت ساكنة وبعدها السين مع ما بينهما من قرب المخرج وصفة الهمس عمدوا إلى الإدغام فاختاروا قلب السين تاء وادغام التاء فيها مع ما في ذلك من ذهاب الصفير منها على قلب التاء سيناً وادغامها في السين لأنه يؤدي إلى ثلاثة سينات .

الثالث :

أن يكون اللفظ في الأصل مكوناً من السين والتاء ذات الزائدة الانحرافية أو الشين وهذه التاء ، فقد كان كما ذكر كانتينو[٧٦] ، في السامية حرف شديد ذو زائدة انحرافية عبر عنه برمز : ت ل ٢ ، ووصفه بأنه تاء متبوع بزائدة انحرافية هي نوع من اللام الخفيفة[٧٧] ، فتخلصت العربية والآرامية من هذه الزائدة واقر فيهما تاء خالصة ، وزادت العربية بأن ضعفت الحرف لتثلث الكلمة ، وتطور في الآشورية والعبرية إلى شين برجوع الصوت إلى الوراء ، وهو تطور وارد في الساميات : (ت ل ٢ ← ش ، وهي صيغة موجودة في المرقومات)[٧٨] ، أما في الحبشية فقد مضى التطور من الشين إلى السين كما حدث في شمس العربية حيث يرجح كانتينو أن يكون الاصل شمش ، والشين الثانية آلت إلى : ت ل ٢ ثم عادت ثانية الى شين ومنها الى سين :

(ت ل ٢ ← ش ، و ش ← س)[٧٨] .

وعلى أي من الاحتمالات الثلاثة فإن الدال لا وجود لها في أصل لفظ ستّ ، كما قدر سيبويه

---

(٧٦) دروس في علم أصوات العربية ، ص ٩٧ .

(٧٧) نفسه ، ص ٢٨ .

(٧٨) دروس في علم أصوات العربية ، ص٩٩ .

وتبعه ابن جني، ولسائل أن يسأل من اين اذن جاءت السين والدال في لفظ سدس والتسديس، بالنظر إلى هذه الاحتمالات الثلاثة:

اشتقت العرب لفظاً على زنة فُعُل من الاعداد من ثلاثة إلى عشرة فقالوا: هذا ثلث وربع وخمس وسدس وسبع وثمن وتسع وعشر، وحين ارادوا اشتقاق فُعُل من ستّ كان عليهم أن يقولوا ستت فيلتقي حرفان متحركان من جنس واحد فينبغي أن يسكن الأول ويدغم في الثاني فيصبح اللفظ ستّا، وهو وإن كان في الصناعة ثلاثياً ووزنه في الأصل فُعُلا، إلا أنه في الأذن يختلف عن أخواته من ثلث إلى عشر، ويبدو أن حرصهم على البيان ليجري العدد على سنن واحد جعلهم يبدلون التاء الاولى حرفاً من مخرجها فكان الدال وكان عليهم أن يقولوا: سدُت ولو أنهم صرّفوه على هذا فقالوا: سدُتُ وسديتُ واسدات لا حتمل إلا أن الذي منع من ذلك مجيء الدال ساكنة فهم يقولون في هذا فُعُلا وفُعْلا، وكما أنهم حين سكنوا التاء من وتد جعلوها دالا وادغموا فقالوا: ودّ فإن عليهم إذا سكنوا الدال أن يدغموا فيقولوا ستّ ويعودون حينئذ إلى ما فروا منه من الإدغام والبعد عن البيان ومخالفة بقية الباب ولذا حملهم اللفظ على أن ابدلوا التاء الثانية سيناً لأنها أقرب حرف مهموس إليها فقالوا سدس، ثم تصرفوا فيها فقالوا: سديس واسداس وغير ذلك.

الرابع:

أن يكون الصوت الثاني تاء اسنانياً ذا زائدة سينية أي: تْ سْ، وهو من الأصوات السامية القديمة[٧٩]، فإذا جيء به مجهوراً فهو دْسْ، وقد خلص من غير زائدة في الآرامية بالصوت المهموس، وغلبت الزائدة عليه في الحبشية وتراجع الصوت في العبرية والآشورية ليصبح شيناً، أما في العربية فقد اسهمت الزائدة السينية باظهار التاء بصورة مشددة في ستّ، ولعل بعض العرب كان يأتي بها مهموسة تْ سْ وبعضهم يأتي بها مجهورة دْسْ، وحين صرفت اللفظة شاع في التصريف الصوت المجهور مع اظهار الزائدة السينية بشكل مستقل لتثلث اللفظ. وشاع في اسم العدد المجرد الصوت المهموس بعد أن تحولوا في تثليثه إلى التشديد وتخلصوا من الزائدة السينية. ولعل هذا الاحتمال فيه بعض القرب مما ذهب إليه العلماء العرب.

الاعلال

ذكر الرضي (أن لفظ الاعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة أي الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف أو الإسكان، ولا يقال لتغيير الهمزة باحد الثلاثة اعلال)[٨٠]، بل هو

---

(٧٩) دروس في علم أصوات العربية، ص ٧٢.

(٨٠) شرح الشافية ٣: ٦٦ - ٦٧.

تخفيف ثم ذكر أن (لفظ القلب مختص في اصطلاحهم بابدال حروف العلة والهمزة بعضهما مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الابدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً)، وما دام القلب من أبواب الاعلال فالهمزة داخلة فيه، وقد تناولنا ما يتعلق بابدال الهمزة في اللهجات في موضعه من باب اللهجات ونقف ههنا عندما كان عاماً في لغة العرب.

الاعلال بالقلب

قلب الواو والياء همزة.

تبدل الواو والياء همزة في كلام جمهور العرب في مواضع:

أن تقعا طرفين بعد ألف زائدة:

وذلك قولهم قضاء وسقاء وشفاء، وأصل الهمزة ههنا ياء لأنها من قضى يقضي وسقى يسقي وشفى يشفي، وقولهم كساء وشقاء وعلاء وأصلها الواو لأنها من كسا يكسو وعلا يعلو، وشقي يشقى، والياء في شقي منقلبة عن واو لقولهم الشقاوة.

ويرى ابن جني ان الواو أو الياء لم تقلب همزة ابتداء وإنما قلبت أولاً الفاً ثم همزة، وذلك ان وقوعها في الطرف يضعفها، ولم يذكر لم كان وقوعها طرفاً يسبب ضعفها ولعله يريد بالضعف في الطرف أن الطرف مظنة الاعراب الذي لا يقر معه الحرف على حال فقد يسكن وقد يتحرك وقد تكون الحركة ضمة أو فتحة أو كسرة، فكأن تعرض الطرف لتغييرات جعله يصف الحرف المعتل المتطرف بالضعف وهكذا فسر سيبويه الضعف حين قال عن الياء والواو إذا كانتا لامات: (اعلم انهن لامات أشد اعتلالاً واضعف لانهن حروف اعراب وعليهن يقع التنوين والاضافة لنفسك.... وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما فهما عينات أقوى، وهما فاآت اقوى منهما عينات ولا مات.)[٨١]. ومن قواعد الاعلال التي ستأتي ان الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاً. والألف في هذه المثل زائدة فهي تشبه الفتحة التي قبل الواو أو الياء في الزيادة[٨٢]، (مع أن الفتحة بعض الألف، فانت إذا وقعتا بعد الألف التي هي اكثر من الفتحة واشبع احرى بقلبها لأن الكل أشد تأثيراً من البعض)[٨٣]، فلما قلبت الياء أو الواو الفاً صار تقدير قضاى قضاا، وتقدير كساو كساا، بالفين في الآخر، وواضح أن ذلك من قبيل التمثيل لأنه لا تجتمع الفان في النطق وقد ذكر ان الألف مهما مدت فلن تكون إلا الفاً واحدة[٨٤]، فلما التقى الساكنان الألف الزائدة والألف الآخرة المنقلبة (كرهوا حذف احدهما فيعود الممدود مقصوراً فحركوا الألف الآخرة لالتقائها فانقلبت همزة.)[٨٢]، والألف كما ذكر متى تحركت قلبت

---

(٨١) الكتاب ٢: ٣٨٠.

(٨٢) سر الصناعة ١: ١٠٥.

(٨٣) المنصف ٢: ١٣٨.

(٨٤) الخصائص ٢: ٤٩٣.

همزة[٨٥]، وإنما حركوا الثانية لا الأولى لأنها حرف الاعراب فهي أولى من الأولى بالحركة[٨٦]. وقوله (ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها)[٨٧]، يفسر لنا اشتراطهم أن تقعا بعد الف زائدة. والذي ذكره من انقلاب الياء أو الواو الفاً ثم همزة يفهم من كلام سيبويه وإن لم يصرح به، إلا أن زيادة الألف عند سيبويه لم تشبه بزيادة الفتحة وإنما جعلها كأنها ليست شيئاً حاجزاً بين اللام والعين قال: (فإن كان الساكن الذي قبيل الياء والواو الفاً زائدة همزت وذلك نحو القضاء والنماء والشقاء... جعلوها في قضاء ونحوها كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء)[٨٨]، فسبب الاعلال عند سيبويه فتحة العين وليس الألف التي تشبه الفتحة كما ذكر ابن جني، واشارته إلى الفتحة تعني ان الواو والياء تقلبان الفاً لإنه انفتاح ما قبلهما لا يقلبهما همزة بل الفاً ثم تقلب الألف همزة على ما فصل ابن جني.

ومما يدخل في هذا الباب أيضاً ما كانت الياء فيه زائدة طرفاً بعد الف زائدة نحو علباء وحرباء والأصل علباى وحرباى (ثم وقعت الياء طرفاً بعد الف زائدة فقلبت الفاً ثم قلبت الألف همزة كما تقدم من قولنا في كساء ورداء... أما الواو الزائدة التي قلبت عنها همزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أن النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها اختها.)[٨٩].

وقلب الألف همزة له نظير مطرد على ما ذكر وهو قلبهم ألف التأنيث التي في نحو حبلى وسكرى وبشرى همزة بعد أن زيدت قبلها الف وذلك قولهم: حمراء وصفراء وصحراء وأربعاء حيث اجتمعت (الفان زائدتان الأولى منهما الألف الزائدة والثانية هي ألف التأنيث)[٩٠]، وقد جرى للالف الثانية في حمراا، وصحراا ما جرى لألف كساا وسقاا.

وقد أنكر بعض المحدثين أن تكون الهمزة في نحو بناء وكساء وحمراء بدلاً من ياء أو واو أو ألف، وذهب إلى أن الذي حدث إنما هو اقفال لمقطع مفتوح (باحلال الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الابدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة)[٩١]. وذلك ان الأصل بناى وكساى وحمرى، ولما كان الأصل في الوقف هو السكون فإن هذا معناه أن العربي يكره الوقف على مقطع مفتوح ولذا يعمد إلى اغلاقه، فاغلق المقطع في هذه الكلمات بالهمز الذي هو وظيفة في النطق

(٨٥) سر الصناعة ١: ٥٢.
(٨٦) نفسه ١: ٩٦.
(٨٧) نفسه ١: ١٠٥.
(٨٨) الكتاب ٢: ٣٨٢.
(٨٩) سر الصناعة ١: ١١٢.
(٩٠) نفسه ١: ٩٥.
(٩١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨١.

ههنا لا يزيد على كونه قفلاً مقطعياً. فالألف والواو مثلاً في نهاية كساوهما حركة لين مزدوجة أي: فتحة طويلة + ضمة (ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة (Semi Voyellé هي الواو W)[٩١]، فلما همز آخر اللفظ انشطر عنصراها (فضاع شطر هو الضمة، وبقي شطر هو الفتحة الطويلة، وكذلك بقية الاسماء مثل سماء ودعاء وبناء وظباء وفضاء، وحمراء)[٩١]، وفي موضع آخر ذكر أن القول بزيادة ألف في حمراء واجتماع الفين لا داعي له، وإنما الذي حدث على رأيه فضلاً عن اقفال المقطع بالهمز (ان الناطق شعر بضرورة تقوية النبر الطولي في الكلمة فقواه بنبر الهمزة)[٩٢].

وهذا الذي ذكره فيه نظر، إذ هو يوافق العلماء العرب في أن أصل بناء وكساء وحمراء مثلاً بناي وكساو وحمرى. فلو سلمنا بكل تعليلاته فإنه لا يعدو ما قاله القدامى من ابدال على أنه أصر على رفض فكرة الابدال ولا يغير الأمر أن نقول إن الهمزة في كساء وظيفة وليست حرفاً في موضع حرف إذ واقع الحال يشهد بأنها حرف في موضع حرف وانها لا تختلف في الصوت عن الهمزة الأصل في نحو إنشاء التي لا خلاف في اصالتها. فقد حل هذا الصوت إذن محل الواو أو الياء أو الألف، وأن يحل الصوت محل الصوت لا يخطىء من يطلق عليه لفظ الإبدال، وهو كما نقله عن اللغويين (اقامة حرف مكان حرف مع الابقاء على سائر احرف الكلمة)[٩٣].

أما ما ذهب إليه من ان الابدال لا يكون (ابدالاً حقاً إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة.)[٩٣]، فنحن معه في هذا ولكن يقال له امامنا كلمة اتفقنا على أنها بالياء في الاصل، وهي الآن بالهمزة فقد ذهبت الياء وجاءت الهمزة، وهذا ظاهره ابدال إلا أنه لا قرابة بين الياء والهمزة فكيف نفسر ذلك، أما القدامى فقد ذهبوا إلى انقلاب الياء الفاً وبين الياء والألف علاقة اذهما من حروف اللين أو حروف المد التي يمتد الهواء بها (خلال مجراه ويستمر في الامتداد... ولا ينتهي هذا الهواء إلا بانتهاء الصوت نفسه)[٩٤]. والألف عندهم قريبة المخرج من الهمزة فقالوا إن الياء قلبت الفاً والألف همزة، فلم يخلوا بالعلاقة الصوتية. وأما الدكتور شاهين فقد ادعى ضياع الواو أو الياء الذي هو شطر نصف الحركة عنده بسبب دخول الهمز على أنه وظيفة. ودعوى الضياع هي الاخرى فيها نظر:

انني لست مع الدكتور شاهين فيما ذهب إليه أساساً من أن الواو بعد الألف في سماو تمثل

---

(٩٢) نفسه ص ٨٧.
(٩٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٧٣.
(٩٤) علم اللغة العام ـ الاصوات ـ ص ٨٠.

نصف حركة ؛ أو شبه صائت(٩٥)، على ترجمة الدكتور السعران لـ: Semi - Vowels فهذا المصطلح يراد به مثل واو وجد وياء يزن. وقد وصف الدكتور السعران هذه الواو بأن اعضاء النطق تبدأ (في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة، ، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع صائت آخر)(٩٦)، وقد بنى الدكتور شاهين دراسته على الكلمة في حال الوقف فقد ذكر ان العرب لا يميلون إلى المقطع المفتوح في الوقف ولذا همزوا هذه الكلمات، وعند الوقف تكون الواو ساكنة مما يجعلنا نمد الألف الساكنة كي يلتقي الساكنان، واحسب أنه من المبالغة أن يقال حينئذ إن الألف الممدودة كونت مع الواو الساكنة شبه صائت أو نصف حركة، بل الذي نراه ان الألف حينئذ صائت تام مستوفى وكذلك الواو(٩٧)، فنحن لم نبدأ نطق الألف ثم تحولنا فجأة نحو صوت الواو ليقال هما نصف حركة. ونظرته إلى الألف والواو، أو الألف والياء في نهاية كساو وسماي على أنهما حركة مزدوجة فيه نظر أيضاً، إذ لو اختلسنا الألف واختلسنا الواو أو الياء حتى تقرب كل منهما من الضمة أو الكسر، لكان قوله وارداً وتكون حينئذ من المزدوج أو كما عبر عنه الدكتور انيس والدكتور السعران من الاصوات المركبة(٩٨)، Diphthongs ومثل له الدكتور انيس بالياء في بيت ويسر، أما ونحن نمد الألف ونشبعها حتى تكون وحدها حركة طويلة مشبعة فلا أرى من الصواب أن تجعل مع الواو أو الياء من المركب أو المزدوج الذي يمثل نصف حركة.

أما الدكتور فلش فقد نظر إلى الواو والياء في هذا الموضع في حالة الحركة لا الوقف كما فعل الدكتور شاهين، ووجد أن الكلمة التي تنتهي بالواو تؤدي في حالة الرفع إلى نطق الواو+الضمة، وفي حالة الجر تؤدي إلى نطق الواو+ الكسرة والكلمة التي بالياء ستؤدي في الجر إلى نطق الياء+الكسرة، والعربية تكره (النطق بالصوامت الضعيفة(٩٩)، ـ الواو والياء ـ مشكلة بمصوتات من جنسها، فلا تنطق الواو مع الضمة wu، ولا الياء مع الكسرة، yi، كما لا تنطق الواو مع الكسرة wi)(١٠٠)، اما بقية الاحتمالات التي لم يشر إليها في حالات الاعراب وهي الياء+الضمة والياء+الفتحة، والواو+الفتحة، وهي حالات غير مكروهة على ما قرره فقد حملها على المكروه (وذلك لتوحيد النموذج اللغوي)(١٠١). والذي يعنينا من الكراهات التي أشار إليها وقال عنها ان (العربية الفصحى محكومة ببعض الاحداث الصوتية الكبيرة التي تفسر جزءاً هاماً

(٩٥) علم اللغة للسعران ص ١٩٧.
(٩٦) نفسه ص ١٩٨.
(٩٧) انظر مناهج البحث في اللغة ص ١٠٧.
(٩٨) انظر الأصوات اللغوية ص ١٦٢، علم اللغة للسعران ص ٢٠٣.
(٩٩) يريد بالصوامت الضعيفة ما عبر عنه غيره بانصاف الحركات أو اشباه الصوائت كالياء في يكتب والواو في وجد.
(١٠٠) العربية الفصحى ص ٤٦. وانظر كلامه على هذه الكراهة أيضاً في ص ٢٠٤.
(١٠١) القراءات القرآنية ص ٦٠ عن Henri Fleish: Etudes de phonetique arabe P250 - 251

من علم الصرف)[١٠٢]، كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها كالواو مع الضمة والياء مع الكسرة والواو مع الكسرة أيضاً[١٠٣]، فالذي منع الواو في سماو والياء في بنايٰ عند فلش هو هذه الكراهة في حالة الاعراب. ولم اجد في ما ذكر فلش مما نقله عنه شاهين أي تعليل لاختيار الهمزة دون غيرها. فهو يعلل التحول عن الواو والياء دون تعليل التحول إلى الهمزة دون غيرها. وعندي أن المشكلة تحتمل أحد امرين:

الأول: أن يقال إن العلاقة بين الهمزة والواو والياء موجودة في ذهن العربي الذي كان إذا سهل الهمزة المضمومة جعلها واوا في مثل مومن وإذا سهل المكسورة جعلها ياء في مثل بير، فحين أرادوا التخلص من الواو أو الياء ههنا جعلوها همزة لذلك، وهو أرجح القولين عندي لقلة الكلفة فيه.

الثاني: أن يقال إن هذه الكلمات كانت في الأصل مهموزة، فسماء وبناء وما تصرف منهما وما اشبههما كان مهموزاً في الأصل أي سمأ يسمؤ بزنة نصر ينصر وبنأ يبنىء بزنة ضرب يضرب ولكثرة الاستعمال سهلت الهمزة واخفتت حتى اضمحلت وحل محلها إشباع حركة الحرف الذي قبلها. كما فعل بالمهموز الآخر في اللهجات العامية كقولنا في بدأ، يبدأ: بدَي يبدِي. وتسهيل الهمزة بأن تقلب حرفاً يجانس الحركة قبلها كثير في لغة العرب كقولهم في بئر ومؤمن ورأس بير ومومن وراس. اما ماذكره الدكتور رمضان عبد التواب من أصالة الواو والياء المتحركتين بدليل وجودهما على هذه الصورة الآن في الحبشية[١٠٤]، مما يبطل القول باحتمال همز هذه الافعال في الأصل فسوف نعرض له مفصلاً في كلامنا على ابدال عين الاجوف في قلب الواو والياء ألفاً.

أما حمراء وبابه فيمكن أن تكون الهمزة قد زيدت فيه أصلاً وكذلك في المقصور، أي أن يكون العرب حين تحولوا عن التاء في المؤنث عند الوقف إلى الهاء فقالوا فاطمة مثلاً تحولوا في الفاظ اخرى إلى الهمزة اذ هي من الحلق كالهاء ثم اشبعت الفتحة قبلها فصارت ألفاً، إلا أن الهمزة في بعض الألفاظ اضعفت واستغني عنها بالاشباع الذي دخل الحركة قبلها فكان المقصور، وبقيت على حالها في الفاظ اخرى فكان الممدود، ويكون مثل كلمتي سلمى وحمراء قد تدرج هكذا:

سلمة ← سلمأ ← سلماء ← سلمى

حمرة ← حمرَء ← حمراء ×

(١٠٢) نفسه ص ٥٥، عن ص ٢٤٧.
(١٠٣) نفسه ص ٥٦.
(١٠٤) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٤.

همزة عين فاعل :

تهمز عين فاعل من الاجوف فيقال من قام وباع قائم وبائع ، وقد علل ابن جني هذا القلب بأن العين كانت قد اعتلت في الفعل فانقلبت الفاً في الماضي ، فلما جئنا إلى اسم الفاعل التقت الفان (وهذه صورتهما قاام فلم يجز حذف احداهما فيعود إلى لفظ قام فحركت الثانية التي هي عين كما حركت راء ضارب ، فانقلبت همزة لأن الألف إذا حركت صارت همزة)[١٠٥] وهذا الذي اورده ابن جني هو بعض ما جاء عند سيبويه ، فقد زاد سيبويه على هذا أن عرض أولاً احتمال القول بصوغ فاعل منها على الأصل قبل القلب ورده بانهم كرهوا (أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعَل منه)[١٠٦] وأشار إلى نقض احتمال القول باسكان العين بسبب الألف فقال (ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف)[١٠٧]، وذكر ما أورده ابن جني أيضاً بقوله : (وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره .)[١٠٧] .

ويرى الدكتور فلش أن صيغة فاعل من الاجوف اليائي يؤدي إلى نطق الكسرة مع الياء ، ومن الاجوف الواوي يؤدي إلى نطق الكسرة مع الواو وهما من الصور المكروهة عند العرب كما تقدم وقد ذكر أن (هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند ابدال الواو والياء همزة ، فاسم الفاعل من الفعل الاجوف بالواو أو بالياء مثل قاول يصبح قائل وكذلك بائع يصبح بايع .)[١٠٨] .

أما الدكتور شاهين فيرى إن المشكلة في تتابع الحركات فقد (هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات في الأول q'awil التي هي في الحقيقة q'au - il وكان نبره لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات وكذلك في الثاني : بايع . . .)[١٠٩] ، ويلاحظ أنه تكلف ربط الواو بالألف ، وفصل الكسرة عن الواو ليستقيم له ادعاء بدء المقطع بالكسرة ليخلص إلى همزه أو نبره باعتبار الهمز وسيلة للتخفيف من تتابع الحركات وإلا فإن الكتابة المقطعية تشير إلى مقطعين هما : قا ـ ول .

والواو مع الكسرة يمثلان مزدوجاً أو مركباً بدأ به المقطع الثاني ، فصل الدكتور شاهين عنصريه قسرا ليصل إلى القول بالنبر لأول المقطع الثاني . وقد تنبه إلى ذهاب الواو من قاول والياء من بايع وحلول الهمزة محلهما وسأل : ايمكن أن يقال إن هذا من باب ابدال الهمزة فيهما وأجاب :

---

(١٠٥) المنصف ١ : ٢٨٠ ـ ٢٨١ .
(١٠٦) الكتاب ٢ : ٣٦٣ .
(١٠٧) الكتاب ٢ : ٣٦٣ .
(١٠٨) العربية الفصحى ص ٤٧ .
(١٠٩) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص ٨٨ .

(ولا مانع في رأينا من حذف صوت ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الابدال، لأن الابدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض، مجرد التعويض الموقعي الذي تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها.)(١١٠).

وواضح أن المشكلة عند الدكتور شاهين هي انعدام القرابة الصوتية بين الهمزة والواو والياء، فهو لا يمانع في أن يقال: حلت الهمزة محل الواو ولكنه يمانع في تسمية ذلك ابدالاً، فإذا وجدت القرابة الصوتية زال المانع ويمكن أن نقول انه يوافق على تسميته ابدالاً حينئذ، وارى ان القرابة الصوتية موجودة بين الهمزة والواو والياء والألف ولكنها قرابة صوتية ذهنية، فقد الف العربي التحول من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو بئر ومؤمن ورأس، وألف العربي الذي يحقق الهمزة سماع صوت الواو والياء والألف في الموضع الذي يهمزه هو كما ألف الذي يسهل سماع الهمزة في مواضعهن، فتكون نوع من العلاقة الذهنية عند العربي بين الهمزة وهذه الأصوات سواء أكان ممن يهمز ام ممن يسهل، فلما تكونت عنده صورة لفظية مكروهة هي الواو المكسورة أو الياء المكسورة كان امامه أن يأتي مكانها بحرف صامت لأن الألف ههنا يؤدي إلى الحذف واختلال الصيغة، وكان الصامت المرتبط في ذهنه بالواو والياء في حلول بعضها في موضع بعض هو الهمزة فانتقل اليها، وهذا قولنا الأول في تعليل الهمزة في باب فاعل وهو عندنا أرجح من القول الثاني الذي سنذكره على أنه مرجوح عندنا ولكنه ليس ممتنعاً وذلك بان يقال ـ بعد تجاوز رأي الدكتور عبد التواب في حركة عين الاجوف(١١١)، كما سيأتي في قلب الواو والياء الفاً ـ يحتمل أن يكون الاجوف في الأصل مهموزاً، ويكون الأصل في قال يقول قأل يقوءل بزنة نصر ينصر، وباع يبيع بأع يبئع، بزنة ضرب يضرب وهكذا ما تصرف منها ومنه قائل وبائع. ثم سهلت الهمزة في الفعل حتى جعلت بين بين فقربت من الألف إذا كانت مفتوحة ومن الواو إذا كانت مضمومة ومن الياء إذا كانت مكسورة، ثم خلصت بكثرة الاستعمال إلى الحركات المشبعة الألف والواو والياء وبقيت في اسم الفاعل مثل قائل وبائع وإن سهلت فيها بعد في اللهجات فقيل قايل وبايع.

الهمز في باب فعائل.

جمعت العرب رسالة على رسائل وعجوز على عجائز وصحيفة صحائف ويلاحظ أن الألف والواو والياء كن مدات زائدات في المفرد، وقد ذكر ابن جني أن أصل القلب ههنا للألف، وحملت الواو والياء عليها ذلك لأنها اقعد في المد منهما، وعلة القلب في رسائل أنها عندما جمعت على

---

(١١٠) القراءات القرآنية ص ٨٨.

(١١١) لحن العامة والتطور اللغوى ص ٣٧٤.

فعائل وقعت الف الجمع ثالثة قبل الف رسالة فالتقى الفان وصورتهما رسائل ولو حذفت اولاهما (لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بّد له من أن يكون بعد الفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب فيكون كمفاعل .)[112] . فلما بطل الحذف بقي التحريك ، ولم تحرك الأولى لانهم لو حركوها لقلبت همزة وزالت دلالة الجمع (فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائل)[113] .

أما سيبويه فقد علل ذلك نقلاً عن الخليل بأن الألف والواو والياء في رسالة وعجوز وصحيفة (لّما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال وقد وقعت بعد ألف لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك وقد تدخله الحركة في مواضع . . . فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء وكما يهمز قائل وأصله التحريك .)[114] . فالهمز فيها مرتبط بالهمز في غيرها مقيس عليه عند الخليل وسيبويه .

وعلة القلب عند الدكتور فلش[115] ، هي العلة المتقدمة في قائل وبائع أي كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها كذلك الأمر عند الدكتور شاهين[116] ، فالهرب من تتابع الحركات هو الذي أدى إلى النبر تماماً كما حدث في باب فاعل من الاجوف .

وارى أنه يمكن أن يقال أن الهمز ههنا كان نوعاً من القياس الخاطىء ، وأن يكون الأصل في هذا الخطأ قد وقع في ما كان بالياء كصحيفة حيث جمعت صحايف وسمعت من العرب الذين عرفوا بتسهيل الهمزة فظن الذين يحققون أن الياء تقابل الهمزة عندهم كما في بير فهمزوا ما كان مثل صحايف وقاسوا عليها ما كان جمعاً لنحو عجوز ورسالة ، ويحمل على هذا القياس الخاطىء أيضاً ما جاء نحو نيائف وأوائل ، وإن اعتل ابن جني لهمز الواو الثانية في أواول بأن بينهما الألف (وهي حرف كالنفس ليس بحاجز حصين)[117] ، والخطأ في القياس وارد عنهم فقد أشار ابن جني إلى مثل هذا الخطأ في قولهم مصائب ومعائش ومنائر حيث قال : (وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس)[118] ، وقياس مصائب مصاوب لإن مصيبة مفعلة ، فاصلة مصوبة فالعين متحركة وقد جاء على الأصل قوله :

---

(١١٢) المنصف ١ : ٣٢٦ .
(١١٣) نفسه ١ : ٣٢٧ .
(١١٤) الكتاب ٢ : ٣٦٧ .
(١١٥) العربية الفصحى ص ٤٧ .
(١١٦) القراءات القرآنية ص ٨٩ .
(١١٧) المنصف ٢ : ٤٥ .
(١١٨) الخصائص ٣ : ١٤٤ .

يصاحبُ الشيطانَ من يصاحبُهْ   وهو أذِيٌّ جمّةٌ مصاوِبُهْ

وقياس معائش معايش لإن الياء أصل إذ هي من عيش، وكذلك منائر الألف فيها عين وليست زائدة.

قلب الواو والياء الفاً، والألف واوا أو ياء:

ذكر (ان الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين)[119]، وعلل هذا القلب بأن العرب كرهت اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة هي الفتحة والواو أو الياء والحركة فيهما فتحولوا إلى خرف لا يتحرك وهو الألف[120]. إلا أن هذا التحول إلى الألف نراه عند ابن جني على صورتين:

الأولى: ترينا سكون الواو أو الياء أولاً ثم انقلابهما الفين، أي ان الفعلين قام وباع مثلاً جاءا من: قَوَم ← قَوْم ← قام. وبَيَع ← بَيْع ← باع، وعبر عن ذلك (قوَم وبيَع وخوف وهيَب وطوُل، اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن فسلبن ما فيهن من الحركات هرباً من جمع المتجانسات، فقلبن الفات لتحركهن في الاصل وانفتاح ما قبلهن الآن.)[121]. ولعل الذي حمله على القول بالإسكان قبل القلب ما ذكره من أن الحركة في الحرف المتحرك تقويه والسكون يضعفه[122]، فاراد أن يجعل الحُرف ساكناً ليسهل القول بانقلابه.

الثانية: ترينا انقلاب الواو أو الياء الفاً من غير أن تمر بالمرحلة الثانية وهي مرحلة الإسكان ويبدو أنه وجد الجواب عن قوة الحرف بالحركة حيث اكتفى في سبب القلب بكراهة اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فتحولوا (من الواو والياء الى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع لا ما أدعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك)[123]، فالحرف المتحرك إذن قلب الفاً لإن الألف لا تحرك فيكونون بذلك قد تخلصوا من جمع المتشابهات وسوغ هذا القلب وجود الفتحة قبلها، وذكر الفتحة في القلب احتراز من ابن جني حتى لا يورد عليه ما كان مكسوراً قبل الواو.

وقد ضبط القلب بما لا يورد عليه شيء بوضع قيود مع قاعدة حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، وهو يرى الدارس كيف ينبغي أن يحتاط ويحترز في وصف العلل (وذلك أن تقول في علة قلب الواو والياء الفاً: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس، أو

(١١٩) نفسه ١: ١٤٦.
(١٢٠) سر الصناعة ١: ٢٥.
(١٢١) المنصف ١: ٢٤٧.
(١٢٢) نفسه ١: ٢٢١. وانظر سر الصناعة ١: ٢٤.
(١٢٣) سر الصناعة ١: ٢٥.

أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفاً.)[١٢٤]، واحترز بهذا مما كانت الحركة عارضة فيه من مثل جوبة وجيل لأن الحركة عارضة وليست أصلاً اذ هي منقولة من الهمزة المحذوفة فالأصل حوأبة وجيأل فهما ساكنتان، ومثل حركة الواو في قوله تعالى: لو اطلعت عليهم، لانها حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة أصلاً فيها، واحترز به أيضاً من مثل عور وصيد لأنه في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه وهو اعورّ واصيدّ، وكذلك احترز من مثل كروان وصميان لأنه لو قلب لادى إلى التباس فعلان بفعال حيث يتحول بناء فعلان وهو معتل اللام إلى فعال صحيح اللام فيكون كروان كراان ثم كران وكذلك صميان. وأما قولهم الحوكة والقود والغيَب فإنه صح لينبه إلى أصل الباب في مثل دار وعاب[١٢٥]، واحترز به أيضاً في مثل حِوَل وطِوَل[١٢٦]، لإن ما قبل الواو مكسور وليس مفتوحاً.

ولو أردنا الاستفادة من منهج الدكتور فلش في ذكر الكراهات فإن بالإمكان القول إن ما ذكره من كراهة العرب النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها[١٢٧]، قد أشار إليه ابن جني في كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة[١٢٨]، وهو تعليل صوتي مقبول.

وقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن قلب عين الاجوف الفاً قد مرّ باربع مراحل، ورجح أن تكون العربية القديمة قد نطقت فعلاً بعين الاجوف محركة واستدل على ذلك بما هو موجود الآن في لغة الحبشة حيث يقولون مثلاً (bayana ـ تحقّق، dayana ـ دان)[١٢٩]، وقد كانت هذه المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية سكن الوسط للتخفيف، وتسكين الوسط للتخفيف كثير في العربية كقولهم في كتف وكبد مثلاً كتْف وكبْد، ثم جاءت المرحلة الثالثة وهي (مرحلة انكماش الصوت وتحوله مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة ـ Ô ـ ومع الياء إلى كسرة طويلة ممالة e)[١٣٠]، وذكر ان هذه المرحلة موجودة الآن في الحبشية كقولهم في عَوِر: Ôra وفي قام qoma، والمرحلة الرابعة: هي التحول من الامالة إلى الفتح.

وهذا الذي ذكره الدكتور عبد التواب غير بعيد، إلا أنه يرد عليه احتمال أن يكون ما نسمعه من الحبشية الآن من تحريك عين الأجوف، هو تطور من المضعف وليس أصلاً محفوظاً من القديم، أي أن يكون مثل bayna بَيْنَ قد جاء بالتخفيف من bayyana بيّن أو تبيّن، ومثل

---

(١٢٤) الخصائص ١: ١٤٧.
(١٢٥) نفسه ١: ١٤٨.
(١٢٦) المنصف ١: ٢٢١.
(١٢٧) العربية الفصحى ص ٤٧.
(١٢٨) سر الصناعة ١: ٢٥.
(١٢٩) لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٤.
(١٣٠) نفسه ص ٣٧٥.

dayana دَيْنَ هو تخفيف dayyana ديّن . هذا على أن الاستدلال بلهجة الحبشة المعاصرة فيما انفردت به من بين بقية الساميات في النفس منه شيء ، بالنظر لانعزالها عن اخواتها الساميات ، واحاطتها بلهجات كثيرة غير سامية ، مع جهلنا بوجود أية محاولات قديمة لضبط لغتها وتدوينها ، مما يجعل الدارس يتردد كثيراً في الاستشهاد بما انفردت به ، وتحريك عين الاجوف من هذا .

وإذا تجاوزنا رأي الدكتور عبد التواب في قدم حركة العين في الاجوف فإنه يمكن أيضاً أن يقال إن ما جاء بالألف من الثلاثي مما وصف بأنه دخله اعلال كان ينطق قديماً بالهمز وسهلت الهمزة فيه . والذي ورد عنهم مما صحت الواو أو الياء فيه مع تحركها وانفتاح ما قبلها فهو مما جاء بالواو أو الياء في الاصل ، ويتخلص حينئذ من دعوى ما صح لينبه على أصل الباب ، وما صح لأنه في معنى ما تصح فيه الواو والياء .

وقد ورد عن العرب عكس ما تقدم اعني انهم قلبوا الألف ياء أو واوا فقد ذكر ان الألف تقلب واوا إذا انضم ما قبلها نحو قولك في تصغير سائر سويئر وضارب ضويرب ، وتقلب ياء إذا انكسر ما قبلها كقولك في تصغير قرطاس قريطيس وفي تكسيره قراطيس ، وبين علة هذا القلب في قوله : (فهذا ونحوه مما لا بد منه من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة .)[١٣١].

ويبدو أنهم جعلوها واوا إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر ما قبلها طلباً لتناسب الصوت ، أما تحريك الواو بالفتح في تصغير فاعل فللخفة إذ لو سكنت لالتقى ساكنان الواو المنقلبة عن الألف وياء صيغة التصغير فويعل ، والحذف يخل بالصيغة ، ويحدث لبساً ، والفتحة أخف الحركات فصاروا إليها .

قلب الواو ياء والياء واوا .

عندما تأتي العرب بكلمة على مُفْعِل مثلاً من اليقين واليسار فإنها تقول موقن وموسر بقلب الياء واواً ، وإذا جاءت بمفعال من الوزن والوعد مثلاً قالت ميزان وميعاد بقلب الواو ياء ، وقد ذكر ابن جني انك (لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة ، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح)[١٣٢] . وهو بهذا يشير إلى الأصل في قلب الواو ياء والياء واوا وقد فسر المشقة والكلفة بأن (ذلك وإن كان مستثقلاً فليس بمستحيل في الطاقة والطوع كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة أو الضمة .)[١٣٣] . وعلل القلب بالميل إلى

---

(١٣١) الخصائص ١ :٨٨.
(١٣٢) سر الصناعة ١ :٢١ . وانظر الخصائص ١ :٤٩ .
(١٣٣) نفسه ١ :٢٢ . وانظر الخصائص ١ :٢٦٢ .

الانسجام والتجافي عن التناقض لانك عندما تأتي بالضمة يكون المتوقع أن تأتي بعدها بالواو لان الضمة بعد الواو فإذا بدأت بالضمة ثم (عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله)[١٣٣]، والتناقض الصوتي يكون أيضاً في التحول من الكسرة إلى الواو (لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه.)[١٣٤].

وقريب من حديث التناسق هذا ما ذكره الدكتور فلش من تعليل كراهة التقاء الواو بالكسرة حيث ذكر انك قد (ترى نوعاً من تكلف النطق وثقله، فلكي تنطق بالواو تستدير الشفتان ولكي تنطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان)[١٣٥] والواو بعضها الضمة والكسرة بعض الياء كما تقدم. وقد تناول ابن جني موضوع القلب هذا في موضع آخر من غير أن يشير إلى فكرة الانسجام أو التناقض، وإنما كان يتحدث عن القوة والضعف، فالحرف المتحرك قوي، والساكن ضعيف، فالياء (لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها.)[١٣٦]، وكذلك الأمر مع الواو التي سكنت فقويت الكسرة على قلبها، واستدل على قوة الحرف بالحركة بتصحيحهم الياء في نحو مييقن وتصحيح الواو في حِوَل وطِوَل.

وأرى أن عبارة القلب لتجنب المشقة والكلفة في النطق أولى من القول بأن الحرف ضعف فقويت الحركة على قلبه. وقد علل سيبويه قلب الواو الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها بالكراهة أيضاً حيث قال: (وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليّة وسيّد ونحوهما وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى انه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعُل....)[١٣٧] وحمل قلب الياء واوا على هذا حيث قال: (فإن اسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوا كما قلبت الواو ياء في ميزان.)[١٣٨].

ويبدو ان الذوق العربي كان يؤثر صوت الياء على صوت الواو، ويراه اخف منه وايسر قال سيبويه: (ويدلك على أن الياء اخف من الواو عندهم انهم يقولون ييأس وييبس فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يعد)[١٣٩] وقد مضى كلام ابن جني في إيثار الاعرابي الياء في طيبى على الواو، وهذا الايثار جعلهم يبدلون الواو ياء إذا التقتا وكانت الأولى ساكنة إذ يقلبون الواو ياء ويدغمون كقولهم: (لويت ليّا وطويت طيّا وسيّد وهينّ وطيّ)[١٤٠] ومن ذلك قولهم في مفعول

---

(١٣٤) سر الصناعة ١: ٢٢.
(١٣٥) العربية الفصحى ص ٢٠٤.
(١٣٦) المنصف ١: ٢٢١.
(١٣٧) الكتاب ٢: ٣٥٧.
(١٣٨) نفسه ٢: ٣٥٨.
(١٣٩) نفسه ٢: ٣٥٨.
(١٤٠) الخصائص ٢: ٢٣٠.

من القوّة مثلاً والعين واللام فيه واو: مقويّ، حيث قلبت اللام ياء لتوالي ثلاث واوات (فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت بالسكون قلبت الواو ياء)[١٤١] وحركت الواو بالكسر لتصح الياء فلا تعود واوا. أي انها مرت بالمراحل التالية:

مقْوُوْو ← مقْوُوْى ← مقْوِيّ ← مقويّ

ومن ذلك أيضاً أنهم أبدلوا الواو ياء إذا كانت حرف اعراب في الإسم كقولهم في جمع دلو أدل والأصل أدلو قلبت الواو ياء كراهية ان يجتمع (في آخر الكلمة ضمة وواو وكسرة وبعض هذا مكروه... قلبت ياء، لإن الواو على كل حال اثقل من الياء)[١٤٢] ثم جرى على الكلمة ما جرى على نحو غاز فصارت أدل.

ومع استخفافهم الياء على الواو فقد ورد عنهم قلب الياء واوا لغير ما علة صوتية فقالوا الفتوى والتقوى، وقد ذكر ابن جني أنهم فعلوا ذلك من باب الاستحسان وكأنه جبر للواو (أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها)[١٤٣] وفي موضع آخر عبر عن ذلك بقوله: (ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال ثم مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلباً ساذجاً أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال فإن المحبوب إذا كثر ملّ...)[١٤٤].

وقد لا يتحولون عن الواو إلى الياء إلا إذا اجتمعت في اللفظ عدة أشياء كما في قولهم سوط وسياط وثوب وثياب وروضة ورياض حيث اجتمع مع كون الكلمة جمعاً وهو اثقل من الواحد، سكون الواو في الواحد، والساكن ضعيف يقبل العلة، وانكسار ما قبل الواو في الجمع، ووقوع الألف بعدها (والألف قريبة الشبه من الياء)[١٤٥] قال: (فلما تجمعت هذه الاشياء المستثقلة كلها هربوا من الواو إلى الياء.)[١٤٥] واستدل على أنه لولا اجتماع هذه الاشياء كلها ما تم القلب فيها بقول العرب في جمع طويل طوال، حيث أقرت الواو في الجمع لتحركها في المفرد، على أن بعض العرب قال:

تبيّنَ لي أنّ القماءةَ ذِلةٌ وأنّ أعزّاءَ الرجالِ طِيالُها

وعلل ابن جني ذلك بانه حمله على ثياب وليس مثله[١٤٥].

---

(١٤١) المقتضب من كلام العرب ص ٣٤.
(١٤٢) المنصف ٢: ١١٨.
(١٤٣) الخصائص ٢: ٢٣١، وانظر المنصف ٢: ١٥٧.
(١٤٤) الخصائص ١: ٨٧.
(١٤٥) المنصف ١: ٣٤٢.

وواضح ان المجانسة بين الياء والكسرة مع شعورهم بأن صوت الياء اخف عليهم من صوت الواو هو الذي جعلهم يبدلون هذا ونحوه، أما نحو طوال وسوار وجوار فالقول فيها وفي غيرها مما صححته العرب أنهم عندما كانوا يشتقون بعض الكلام من بعض ربما ابقوا الواو على حالها دون قلب وربما قلب بعضهم مالم يقلبه الاخرون كما قيل طيال في طوال، والصوت واحد في الألفاظ التي قلبت قبل أن يدخلها القلب والتي صححت فلم تقلب، ففي لفظ حواض وثواب وسواط اجتمعت الكسرة والواو والألف، وفي طوال وسوار وجوار اجتمعت الكسرة والواو والألف أيضاً، وقد ذكر الدكتور فلش (الضعف النطقي الكبير لهذه الاصوات الضعيفة ـ الواو والياء ـ بحيث تنحو نحو الاختفاء حين تقع بين مصوتات)[١٤٦] إلا أن العرب كما يبدو لم يتجهوا في هذه الألفاظ إلى الاخفاء بجعل الواو الفاً كما في قَوَل ربما لانهم ارادوا الحفاظ على الصيغة وقلبها الفاً يفقدهم اياها لما يدخل اللفظ من الحذف حينئذ، أما جعلها همزة كما فعلوا في سماء فإنه يمكن أن يقال من المحتمل أن يكون العرب قد فعلوا هذا أولاً أي أنهم قالوا ثئاب وحئاض مثلاً ثم سهلت الهمزة فجعلت ياء لانكسار ما قبلها فقالوا ثياب وحياض. ويمكن أن يقال أيضاً إنهم بسبب الكسرة اختاروا الصوت المناسب لها وهو الياء من غير أن يجعلوا الواو همزة أولاً.

الاعلال بالنقل:

ورد عن العرب قولهم استحوذ واستروح واستنوق واستتيست الشاة من غير أن يدخله اعلال، ولكنه قليل لا يكاد يذكر بالقياس إلى ما جاء معلاّ كقولهم استقام واستعان واستقاد، وقد استدل العلماء بهذه الالفاظ الواردة بالتصحيح عن العرب (على أن أصل استقام استقوم)[١٤٧] مثلاً، وبمثل قول الشاعر:

صَددْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما … وصالٌ على طول الصّدود يدومُ

حيث قال اطولت (على أن أصل اخاف اخوف، وقد قالوا أطالَ)[١٤٧]، وحين تحدث سيبويه عن هذا ذكر علة واحدة للنقل تتناول ما جاء بصيغة الماضي كاستقام والمضارع كيخاف، قال: (إنهم أرادوا أن تعل وما قبلها إذ لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه.)[١٤٨].

ومما جاء معلاً بنقل الحركة قولهم: يقول ويبيع ويهاب ويخاف والاصل يقْوُل ويبْيِع ويهْيَب ويخْوَف، وحق الواو والياء كما ذكر في هذه المثل الا يدخلها الاعلال (لان الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح)[١٤٩] إلا أن الاعلال دخلها بسبب اعلال الماضي (... فلما جاء

---

(١٤٦) القراءات القرآنية ص ٥٦ عن ص ٢٤٨ من Etudes de phonétique arab

(١٤٧) المنصف ١: ١٩٠ - ١٩١.

(١٤٨) الكتاب ٢: ٣٦٢.

(١٤٩) المنصف ١: ٢٤٧.

المضارع اعلوه اتباعاً للماضي لئلا يكون احدهما صحيحاً والآخر معتلاً)[149] ويلاحظ أنه مأخوذ من تعليل سيبويه المتقدم. هذا في سبب دخول الإعلال، أما لماذا كان اعلال هذا الحرف بالألف مثلاً وذاك بالياء فقد ذكر ابن جني أن الواو في مثل استقام (قلبت الفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الاصل اعني قوم.)[150]. ويلاحظ أنه لم يشر هـهنا إلى النقل فكأن العلة منحصرة عنده في قلب الواو الفاً من غير نظر إلى نقل الحركة. إلا أنه يصرح بهذا النقل في الاعلال الداخل على يخاف ويهاب حيث ذكر انهم (نقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصارا في التقدير يَخْوَف ويهْيَب ثم قلبوا الواو والياء الفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولانهما قد اعتلتا ضرورة في خاف وهاب.)[151].

ولو قارنا بين التعليلين فسوف نجد اختلافاً بيّنا لعل مرده اختلاف طبيعة الفعلين فاستقام ماضٍ ويخاف مضارع، وقد ربط اعتلال المضارع (يخاف) باعتلاله ضرورة في الماضي، فكأن انقلاب الواو الفاً في الفعلين وإن كانت صورته واحدة إلا أن علته قد اختلفت عنده، فالمضارع الذي اعتلّ ماضيه اعلّوا الحرف فيه بالنقل ثم قلبوا، لتحركه قبل النقل وانفتاح ما قبله بعد النقل، أما في الماضي من مثل استقوم فقد نظر إلى تحرك الحرف الآن، وان ما قبله مفتوح في الاصل المجرد للفعل أي قوم، فقلبوا، وهو تفريق لا أرى له اية ضرورة، على ما في التعليلين من تكلف كما هو ظاهر إذ القلب إنما يكون لعلاقات صوتية قائمة بالنظر إلى واقع حركات الحروف الآن، والفتحة التي كانت موجودة قبل صيغة استفعل لم يبق لها أثر في واقع اللفظة هذا فضلاً عن أنها حركة تصورها العلماء تصوراً كما نص ابن جني على ذلك (بانهم عندما يقولون كان الأصل في قام قوم وفي اخاف اخوف وفي استقام استقوم لا يريدون أن العرب قد نطقت بذلك مدة من الزمان ثم تحولت عنه فيما بعد)[152] فهذا (خطأ لا يعتقده احد من أهل النظر.)[153] وإنما المراد من ذلك (ان هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على امثاله لقيل قوم وبيع واستقوم...)[154] فأية حركة إذن تلك التي نظر إليها في قلب الواو الفاً في استقوم.

والتعليل الثاني الذي أورده هو الآخر فيه نظر أيضاً، لان الفتحة واحدة ولا يجوز أن تعطى قيمة صوتية مرتين، مرة وهي على الواو أو الياء واخرى وهي على فاء الكلمة ثم يتلاشى الزمن بين وجودها على العين ووجودها على الفاء فيحكم بأن الاعلال حدث لتحرك الواو سابقاً وانفتاح ما قبلها الآن بالحركة ذاتها.

---

(150) نفسه ١ : ١٩٠.

(151) نفسه ١ : ٢٤٨.

(152) المنصف ١ : ١٩٠.

(153) الخصائص ١ : ٢٥٧.

(154) المنصف ١ : ١٩٠.

ويبدو أنه لم يكن يحتج بالنظر إلى الحركة قبل النقل وبعده في كل الأحوال، فقد علل انقلاب العين في قيل وخيف، والاصل فُعِل أي قول وخوف بانهم (سلبوها الكسرة ونقلوها الى الفاء فانقلبت العين في خيف وقيل ياء لانكسار الفاء قبلها)[155] وكذلك الأمر في مثل مقيم ومخيف حيث ذكر ان الحركة القيت (على الساكن وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها)[156].

أما الاعلال في مثل يقول ويبيع والأصل يَقْوُل ويَبْيِع فقد نص على انهم (نقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما، وأسكنوهما.)[157] وعلة النقل عنده حمل المضارع على الماضي في الاعلال كما تقدم، وذكر أن من قال إن العرب قد استثقلت الحركة على الواو والياء فنقلتها إلى الساكن قبلهما (غير معبوء بقوله.)[158] وعلل ذلك بما سبق أن ذكره من أن (الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة.)[158] وقوّى مذهبه هذا في جريانهما مجرى الصحيح إذا سكن ما قبلهما بحكاية وقعت لابي عمر الجرمي أسكت فيها بعض كبار الكوفيين[159]، والذي أراه أن هذا الكوفي الذي لم يسمه لنا على أنه سكت، إلا أن ما قاله هو الصواب، فالضمة تكره على الواو، كما أن الكسرة تكره على الياء[160].

وقد تجنب الرضي هذه التعليلات التي لا تخلو من التكلف كما تقدم واوجز القاعدة والتعليل: بأنه إذا نقلت الحركة من الياء أو الواو إلى الساكن قبلهما نظر: فإن كان المنقول فتحة قلبتا الفين (لأنه إذا امكن اعلال الفرع بعين ما اعل به الاصل فهو اولى)[161] وإن كانت كسرة أو ضمة امتنع قلبهما الفين لان الألف لا يكون قبلها إلا فتحة وقد حركنا الحرف قبلهما بغير الفتحة (فيبقيان بحالهما، إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها تقلب ياء لصيرورتها ساكنة مكسوراً ما قبلها.)[161] وارى أنه لو قيل: إذا نقلت الحركة من الواو أو الياء جعلتا حرفاً يجانس الحركة المنقولة، كان اللفظ موجزاً وفيه تعليل للقلب بالمجانسة، وقد نص على ذلك السيوطي حيث قال: (وإذا نقل ابدلت العين بمجانس الحركة المنقولة، كقولك في أقوَم واطيب اقام واطاب، فإن

---

(155) المنصف ١: ٢٤٩.
(156) نفسه ١: ٢٧٠.
(157) نفسه ١: ٢٤٧.
(159) نفسه ١: ٢٤٨.
(159) الحكاية في المنصف ١: ٢٤٨ وهذا نصها: (وحدثني بعض اصحابنا أن أبا عمر الجرمي رحمه الله دخل بغداد فكان بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل وهو يجيبه، فقال له بعض أصحابه: إن هذا الرجل قد الح عليك بكثرة المسائل فلم لا تساله؟
فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الاصل في قم؟ فقال له: أقوم. فقال له: فما الذي عملوا؟ فقال له: استثقلوا الضمة على الواو فاسكنوها، فقال له: اخطأت لأن القاف قبلها ساكنة، قال: فلم يعد إليه الرجل بعدها.).
(160) العربية الفصحى ص٤٦.
(161) شرح الشافية ٣: ١٤٤.

جانست الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقُوُل ويبيع.)[١٦٢].

الاعلال بالحذف

ذكر ابن جني عدة مواطن حذف فيها الواو أو الياء فمن ذلك حذف العين والاكتفاء بالزائد عوضاً عنها في ما ورد عنهم من تخفيف سيّد وميّت وهيّن وليّن وهي بزنة فيعل حيث تحول إلى سيد وميت وهين ولين بزنة فيل بعد حذف العين قال الشاعر:

هَيْنونَ لَيْنونَ أيسارٌ ذَوو يَسَر سُوّاس مكرمةٍ أبناء أيسار

فقد حذفت العين منها وجعلت ياء فيعل عوضاً منها.[١٦٣].

والعلة في حذف العين ههنا كما ذكر سيبويه التخفيف (... فإنهم يحذفون العين.. لاستثقالهم الياءات)[١٦٤]، وجعل المبرد هذا الحذف مطرداً في (جميع بابه استثقالاً للتضعيف في حروف العلة.)[١٦٥]. وقد تابع ابن جني من سبقه من البصريين في هذا، وجعل الاعلال بالحذف ههنا تابعاً للاعلال بالقلب، حيث قلبت العين وهي واوياء لسكون الياء قبلها (ثم أنهم لما اعلوا العين بالقلب اعلّوها أيضاً بالحذف لضرب من الاستخفاف)[١٦٦].

ومن الحذف أيضاً حذفهم اللام مما لحقه علم الجمع في نحو قولهم: القاضون والاعلون[١٦٧]، حيث التقت لام الكلمة المعتلة الساكنة وواو الجمع الساكنة فحذفت اللام تخلصا من التقاء الساكنين.

ومما حذف فيه حرف العلة بعد أن تعرض للاعلال بالاسكان والقلب عين مفعول من الاجوف على رأي الأخفش، وهي مسألة خلافية[١٦٨]، حيث ذهب الخليل إلى أن المحذوف واو مفعول، وذهب الاخفش إلى أن المحذوف عين مفعول وقد قال ابن جني، ولا يعنينا ههنا استدلاله للمذهبين، وإنما الذي يعنينا هو قوله عن عين مفعول من قال وباع: (فكما اعلت بالاسكان والقلب، كذلك أيضاً اعلت بالحذف.. وأيضاً فإن العين قد حذفت في قولهم: قل وبع، ونحو ذلك، فكما حذفت في غير هذا الموضع كذلك حذفت هنا.)[١٦٩]، وهذا كما ذكر في باب هيّن وكأن الحرف إذا اعل نوع اعلال في موضع صار عرضة لآخر في موضع آخر. والحذف ههنا كان للتخلص من التقاء الساكنين سواء في عين مفعول نحو مقوول حيث اعلت بالنقل أولاً فنقلت الضمة إلى القاف وسكنت أو في عين قل وبع حيث نقلت الحركة إلى الفاء وسكنت.

---

(١٦٢) همع الهوامع ٢: ٢٢٤.
(١٦٣) الخصائص ٢: ٢٨٩.
(١٦٤) الكتاب ٢: ٣٧٢.
(١٦٥) المقتضب ١: ١٢٥.
(١٦٦) المنصف ٢: ١٦.
(١٦٧) الخصائص ٢: ٢٩٦.
(١٦٨) المنصف ١: ٢٨٨.
(١٦٩) نفسه ١: ٢٩٠.

ومما يدخل في هذا من الحذف لالتقاء الساكنين ما ذكره من حذف العين في قلت وبعت، والذي أورده في هذا من رأي علماء العربية يستدعي اكثر من سؤ ال، فقد ذكروا ان أصل قلت قَوَلْت واصل بعت بَيَعت، ولكن (نقلت قوَلت الى قوُلت لأن الضمة من الواو)[170]. وكذلك حدث مع الياء حيث صار بيَعت بيعت بالكسر، وبعد ذلك قلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان، الألف المنقلبةُ عن الواو المضمومة أو الياء المكسورة ولام الفعل الذي سكن بسبب اتصاله بتاء الرفع (فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت قُلت وبعت)[170].

وقد ذكر ابن جني سؤ الاً واحداً هو: لم نقلت فعَلت إلى فعُلت في قال، وإلى فعِلت في باع؟ واجاب عن ذلك بانهم إنما فعلوا ذلك (لأنهم ارادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وامارة للتصرف)[170]، أي اننا عندما نرى القاف في قلت مضمومة فسوف نعلم أن المحذوف واو وان الفعل متصرف وكذلك في بعت، واغفل ابن جني سؤ الين:

الأول: كيف استساغ العربي النطق بواو مضمومة أو ياء مكسورة مع ما عرف عنهم من كراهية ذلك[171]؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بانهم لم ينطقوا به وانما هو هكذا في التقدير.

الثاني: لماذا لم يقع الاعلال بالقلب في قوَلت وقد تحركت الواو وانفتح ما قبلها، وانتظروا إلى أن غيرت الحركة بالضم أو بالكسر في بيعت ثم قلبوا؟ يمكن أن يجاب عن هذا أيضاً بانهم لو قلبوا ابتداء لفات عليهم تحريك الفاء بالضم أو بالكسر، وتبقى الفاء مفتوحة، فلما علموا أنهم سيقلبون مع تغير الحركة احتملوا حركة الواو والياء وانفتاح ما قبلهما حتى تحولوا إلى الضم أو الكسر.

وأيسر من هذا التكلف وأقرب كما أرى أن يقال: إن الذي اتصل بتاء الرفع هو الفعل قال وباع بالألف، وليس ما كان ينبغي أن يكون عليه الفعل قبل الاعلال، فلما سكنت اللام حذفت هذه الألف التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين، وقد علم العرب من تصرفهم بالفعل في المضارع والمصدر أن هذه الألف من الواو، أو تكون واوا في تصرف الفعل، فضموا الفاء إشارة إلى ما حذف، وكسروا الفاء مع ما كان أصله ياء للإشارة أيضاً.

وقد ذكر ابن جني نماذج اخرى من الحذف[172]، وهي لا تخرج عما اخترناه ههنا فالحذف فيها إما للتخفيف واما للتخلص من التقاء الساكنين رأينا أن نتجاوز ايرادها اكتفاء بما ذكرناه آنفا.

---

(١٧٠) المنصف ١: ٢٣٤.

(١٧١) العربية الفصحى ص ٤٦.

(١٧٢) انظر مثلاً المنصف ١: ٢٣٩، ٢٥٦، ٢٨٤، ٢٨٧.

الخَاتِمَة

الخاتمة

في البحث الذي تقدم انتهينا إلى نتائج نحسب أنها على جانب من الأهمية . منها ما اختلف فيه من سبقنا فرجحت ما أراه بالدليل والبرهان، ومنها ما لم أسبق اليه فأثبته بأدلته أيضاً .

ففي الباب الأول استطعت في الفصل الأول أن أقطع وأنا اتكلم على صفة ابن جني بأنه لم يكن مصانعاً كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين وذلك بايراد نصوص من كتبه المختلفة، كما كشفت بالنصوص أيضاً عن صفة من صفاته الكتابية وهي اعجابه الشديد بما يكتب وتصريحه بهذا الإعجاب كذلك قويت الرأي الذي كان عليه دارسو ابن جني من أنه كان بصرياً بعد أن حاول بعضهم أن يجعله بغدادياً ويخرجه من مدرسة البصرة .

وفي الفصل الثاني كان ابرز ما فعلته مما لم يسبقني أحد من دارسي ابن جني اليه على ما أعلم هو تثبيت اسانيده التي أوردها في كتبه المختلفة مما يوثق النصوص التي يرويها ابن جني عمن سبقه، وكذلك ما قمت به من احصاء طرق أخذه من الكتب . وتدوين اهم الكتب التي ورد ذكرها في كتبه . ولما لم يكن عصر ابن جني عصر أخذ عن الاعراب فقد حاولت أن احصر اهم المسائل التي كان قد اخذها عن اعراب زمانه . ولما كان الاستشهاد بالحديث من المسائل التي كثر كلام العلماء حولها فقد حاولت اظهار مذهبه في ذلك وقطعت بالاحصاء من نصوص كتبه بأنه كان ممن يستشهدون بالحديث .

أما الفصل الثالث فكانت ابرز نتائجه التدليل على أن عدداً ممن تقدم ابن جني قد بحثوا بصورة مفصلة في الحروف ومخارجها وصفاتها والابدال لمناسبة الصوت، وورد في كتبهم ذكر لعدد من القوانين الصوتية وغير ذلك من المسائل الصوتية، كذلكَ بحثوا في اللهجات واختلافها وتأثير ذلك في القراءات . وقد رجحت في هذا أن يكون ابن جني قد افاد من ذلك لما يربطه باصحاب تلك الاراء والمذاهب من رابطة السند عن طريق شيوخه .

وفي الفصل الأول من الباب الثاني استطعت أن احصر العوامل التي ادت إلى ظهور اللهجات واختلافها بأمرين: العزلة، والاختلاط بغير العرب واظهرت خلافي ابن جني والاخفش فيما ذهبا إليه من أن أول ما وضع من اللهجات العربية وضع على خلاف. كما قويت رأي ابن جني فيما ذهب إليه من أن الخلاف بين اللهجات إنما هو في شيء من الفروع، أما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه. كذلك حاولت في هذا الفصل تقييد عبارة ابن جني التي جاء فيها اباحة الكلام على أية لهجة وإن كانت غير مشهورة أو كان غيرها أسير منها. فجمعت القيود من كلامه ووضعتها في مكان واحد، دفعاً للوهم في فهم عبارته. وفي هذا الفصل أيضاً استطعت أن ازيل الوهم والغموض الذي توحي به بعض عبارات ابن جني مما قد يفهم منه أن القول بأن هذه اللفظة لهجة أو ليست لهجة هو مسألة هوى لا مسألة رواية، وقطعت بنصوص اخرى تفسر هذه ان الأمر لا يخرج عن الرواية في أية صورة من صوره. وفي هذا الفصل وضعت الضابط الذي اعتقد صحته في كون اللفظة لهجة أو من الابدال أو من غيره.

وفي الفصل الثاني جمعت ما كتبه ابن جني في الابدال والادغام والحذف والزيادة والقلب منثوراً في كتبه وبوّبته وفصلت القول فيه بعرضه على آراء العلماء في الدراسات اللغوية والصوتية الحديثة وتمكنت من خلال ذلك أن اخرج ببعض الاراء الشخصية في تفسير عدد من الظواهر اللهجية أرى انني انفردت بها مدللاً على ذلك بالنصوص القديمة والحديثة كالذي ختمت به كلامي على الألف في الوقف. واثبات ابدال الهاء الفاً في آل وغيرهما. وفيه أيضاً رجحت نسبة بعض اللهجات إلى قبائلها مما لم اسبق إليه بناء على ما ورد في أنساب القبائل ومواضعها كابدال الياء غير المشددة جيماً حيث ترجح عندي انه في قبيلة جرم من قضاعة. وغير ذلك. كما استطعت أن اؤكد رأي العلماء العرب في تاء التأنيث عند الوقف مسقطاً ما ذهب إليه بعض المحدثين من نفيها.

وفي هذا الفصل عرضت لاختلاف العرب في الادغام وفكه واستطعت أن اؤكد اعتماداً على الاحصاء والقراءات القرآنية الاسلوب الذي اختاره القرآن الكريم في الأمر وفي المضارع المنجزم مما لم اسبق إليه بهذه الصورة التي قدمتها على ما أعلم. واستطيع أن أقول غير مغال إنه لا تكاد مسألة مما ذكر في هذا الفصل تخلو من ترجيح أو رأي مدلل.

وفي الفصل الثالث حملت على الضرورة بعض ما أورده ابن جني على أنه جاء على الأصل فخالفته ودللت على ما ملت إليه. كذلك رفضت ما استنبطه من حكاية السجستاني في طوبى وطيبى ورجحت أن يكون الاعرابي متعمداً ولم يكن على سجيته وعللت بالقياس الخاطىء ما جاء عن بعض العرب مخالفاً الحجازية والتميمية في اتمام مفعول من الواوي، ووافقت ما ذهب إليه

بعضهم من رفض القول بوجود حركة ممالة قبل ألف الامالة ودللت على ذلك بما أراه، وأوردت ما أراه من تفسير لألف الامالة والف التفخيم والألف المفتوحة. وكذلك تفسير ما ورد من حذف في حروف المد في شعر البداوة وفي القرآن الكريم. وفي هذا الفصل ترجح عندي ما ذهب إليه العلماء العرب من اشتراط حرف الحلق في مثل شعير ورغيف بكسر الفاء واسقطت ما ادعاه بعض المحدثين من أن هذا الاشتراط لا معنى له.

وفي كسر احرف المضارعة حرصت على ازالة كثير من الاوهام التي وقعت فيها عبارات المحدثين الذين تناولوا هذا الموضوع واوضحت رأي العلماء العرب بشكل واف.

أما الفصل الرابع وهو الفصل الخاص باختلاف اللهجات في المعنى والاعراب فقد اثبت فيه ان ابن جني لم يذكر مما اندرج عنده تحت لفظ اختلاف اللهجات في المعنى واتفاقها في اللفظ مما يدخل في باب اللهجات سوى مسألتين اومأ اليهما إيماء ولم يفصل القول فيهما. فتابعته في ترك التوسع في هذا. وفي اختلافهم في الاعراب أوردت شيئاً مما ذكره كاختلافهم في ما النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية واختلافهم في النصب بليتما. وحاولت أن اعلل ما يمكنني تعليله من هذا الاختلاف كما فعلت في هلم وفي الزام المثنى الألف.

وفي الفصل الخامس وهو شذوذ اللهجات والمقايسة بينها ذكرت اقسام الشاذ كما يراها ابن جني وحاولت أن أصلح مذهبه في ما كان شاذاً في القياس والاستعمال بأن دعوت إلى طرح جملة رأيت أنها مقحمة في متن الخصائص من نسخة وصفت بأنها تختلف عن النسخ الآخرى اختلافاً كثيراً، فامكن اظهار رأيه بصورة خالية من التناقض. ومما بحثته في هذا الفصل أيضاً الكلمة المفردة تسمع من العرب لا نظير لها هل تعد شاذة، ومتى يقبل ما يرد من الألفاظ مخالفاً للغة الجمهور وللقياس وما علته، وهل ينتقل لسان العربي ويغلط فيكون ذلك مدعاة لإتيانه بما يخالف قياس لغة العرب، وللاتيان بلهجة ثالثة تداخلت من لهجته واللهجة التي انتقل لسانه اليها، وهل يعد ذلك في الشذوذ، وما الفرق بين شذوذ اللغة وشذوذ القراءة، وما أثر هذا الشذوذ في القرآءات، وهل كل القراءات الشاذة آتية من لهجات شاذة، وذكرت أيضاً عدداً من الاوصاف التي وصف بها اللهجات وهو يعقد موازنة بينها وعرضت مثالين لموازناته وانتهيت إلى مخالفته في اخضاع اللهجات للموازنات والمقايسة ووافقته في الإشارة إلى اللهجة الاكثر استعمالاً أو الاسير.

وفي الباب الثالث وهو دراساته الصوتية في ضوء علم اللغة الحديث عرضت في الفصل الأول وهو النظرية الصوتية في نشأة اللغة آراء العلماء في الكلام على نشأة اللغة أهو من مباحث

علم اللغة أم هو أمر غيبي لا شأن لعلم اللغة به، وقصرت البحث على النظرية الصوتية من بين النظريات المتعددة وكان ابن جني قد أشار إلى شيء منها ولم ينسبه لنفسه واتيت بالنص الذي يشير فيه إلى تقدم القول بهذا ووقفت عنده قليلاً لازيل ما علق باذهان بعض المحدثين من نسبة القول بالنشأة الصوتية إلى ابن جني وكذلك ما عبر به بعضهم من أن القائلين بهذا من العلماء العرب قبل ابن جني كثير، ولم يذكر واحداً منهم. وعرضت في هذا الفصل أيضاً بصورة موجزة آراء علماء العرب في نشأة اللغة واحدث الاراء في دراستها وانتهيت إلى أنه قريب مما ذكره ابن جني.

وفي الفصل الثاني: الصوت والمعنى عرضت وجهة نظر ابن جني في موافقة عدد غير قليل من أصوات الحروف في العربية لمعانيها كاشتراك الحروف الأصول في التعبير عن معنى معين فإذا اختلف نظمها أدت معاني متعددة ولكنها في كل ذلك تبقى محتفظة بمعنى عام جامع وهو ما عبر عنه بنظرية الاشتقاق الأكبر وقد ناقشت ذلك في ضوء علم اللغة وانتهيت إلى ضرورة اخراج هذا الموضوع من باب موافقة الصوت للمعنى. ومن ذلك بحثه في تقارب الاصلين حيث رأى أن أصوات الحروف بسبب تقاربها تؤدي إلى تقارب المعنى وقد خرجت من هذا إلى إعادة ما رآه من أصول مختلفة إلى أصل واحد وبذلك عللت التقارب في المعنى مستفيداً في اثبات ما ذهبت إليه من رأي علم اللغة الحديث وأقوال العلماء السابقين. وقد وافقت ابن جني في ما أورده من تقارب اصوات الحروف والمعاني المؤداة بها في بعض الصيغ والتضعيف كالفعلان والفعلى وافعوعل وفعّل، وعرضت كذلك رأيه في ترتيب الحروف بما يضاهي الاحداث وحكاية الاصوات والتفريق بين المعنيين شدة وضعفا بحركة الحرف في البنية. وهي من المظاهر اللغوية القليلة بالقياس إلى عموم اللغة. ووقفت قليلاً عند المضارعة بالاصول حيث تناولت المضارعة بالاصل الواحد كأزّ وهزّ وبالاصلين كالصهيل للفرس والسحيل لحمار الوحش وبالأصول الثلاثة كالغدر والختل، واحصيت من ذلك في كتبه ما أربى على التسعين مثالاً، وابديت رأيي مدعماً بالنصوص مما كتب فيما وصفه بعض المحدثين بغموض عبارة ابن جني في هذا الباب وبانه لا مفهوم للاوصاف التي ذكرها عند علماء الاصوات. واستطعت أن اكشف عما اراده ابن جني بالاوصاف الواردة في المضارعة بالاصول بما احسب أنه ازال ما وصف بالغموض عنها.

وفي الفصل الثالث وهو أصوات الحروف عرضت بصورة موجزة كلام المحدثين في اعضاء النطق مقارناً بما ذكره ابن جني وسيبويه والخليل وكان ابرز خلاف بين الفريقين اغفال القدامى دور الوترين الصوتيين اللذين لم يكونوا يعرفونهما مما ادى إلى الاختلاف بين القدامى والمحدثين في صفات بعض الحروف بين الجهر والهمس وحين تناولت الكلام على المدرج الصوتي وجدت بعض الخلاف في ترتيب الحروف بين سيبويه والخليل وبين ابن جني وسيبويه فاشرت إلى

ذلك . ونبهت إلى خطأ بعض المحدثين في تفسير عبارة ابن جني المتعلقة بادخال الألف في حروف الحلق . وعرضت آراء العلماء العرب في مخارج الحروف على ما يراه علم اللغة الحديث واوضحت الفرق بينهما إن وجد وحاولت أن اعلل بعض هذه الخلافات كذلك حاولت أن اعلل ما اختلف فيه الفريقان في أوصاف بعض الحروف في الجهر والهمس أو الشدة والرخاوة مع ايراد الحروف على اوصافها الاخرى في الاطباق والانفتاح والاستعلاء والانخفاض وحروف القلقة والذلاقة والمنحرف والمكرر والمهتوت والهاوي وفي ذلك كله كنت انظر إلى ما قاله ابن جني من خلال علم اللغة الحديث والنصوص التي تقدمته في كتاب سيبويه .

وفي الفصل الرابع : الحرف والحركة ذكرت رأيه في تسمية الحركات وكونها ابعاضاً لحروف المد واللين والاستدلال على ذلك باشباع الحركة ومجيء حروف المعجم غير المدات بعدها واجرائها مجرى الحرف واجراء الحرف مجراها . وذكرت توهم ابن جني والقدماء وجود حركة قبل حرف المد من جنسه ووافقت علم اللغة الحديث في نفي هذه الحركات .كذلك ذكرت رأيه في موضع الحركة من الحرف واسقاطه لمذهب من قال انها قبل الحرف ثم تدليله على أنها بعد الحرف ومناقشته رأي شيخه الفارسي في أنها مع الحرف . وكذلك تناولت كلامه على مطل حروف اللين وتطويلها ورأيه في ان هذه الحروف تكون أطول صوتاً قبل الهمزة والحرف المشدد وعند التذكر واوضحت رأيي في ذلك كله كما افدت في دراسة الصوت قبل المشدد بالملاحظات التي ابداها بعض المحدثين في التقسيم المقطعي للكلمات .

أما الفصل الخامس وهو التعليل الصوتي فقد عرضت فيه آراءه في الادغام الاصغر الذي هو تقريب الصوت من الصوت من غير ادغام يكون هناك كتعليل فتح العين في مضارع المفتوح بمناسبة الصوت وفي الادغام الاكبر وهو الادغام حقيقة عرضت رأي بعض علماء اللغة الغربيين في أن الحرف المشدد ليس سوى حرف واحد طالت الوقفة عليه وناقشت ذلك في ضوء ما قدمه ابن جني وفي ضوء علم اللغة الحديث أيضاً وانتهيت إلى اثبات كون الحرف المشدد حرفين مدغمين وان اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة وهو رأي ابن جني . ومع أن العرب تكره اجتماع المثلين المتحركين إلا أن عدداً من الصيغ قد ورد بفك الادغام عنهم عرضتها من كلامه مع ذكر تعليله لهذا الفك . وفي هذا الفصل أيضاً أوردت تعليلاته الصوتية للابدال في تاء الافتعال وما تصرف منه وفي النون الساكنة إذا وليها ميم أو باء وفي تاء ست وحاولت في تاء ست أن استفيد مما ورد في اللغات السامية لمعرفة أصل اللفظة وتحولاتها وعرضت عدة احتمالاتٍ لذلك بناء على نظرة علم اللغة لما ورد في الساميات من أصوات . وفي الاعلال أوردت اراءه في العلل الصوتية التي تؤدي إلى احداث تغيير في حرف العلة في الكلمة وبينت وجهة نظر بعض علماء اللغة المحدثين في ذلك

وحاولت ابداء رأيي فيه وإن خالف احياناً ما توصل إليه بعض المحدثين.

وقد كان الباب الثالث بصورة عامة مجالاً رحباً لعرض التفكير الصوتي عند العرب من خلال ما كتبه ابن جني على علم اللغة الحديث بكل ما توصل اليه من نتائج التشريح والاجهزة الحساسة والاتجاهات الحديثة. ويستطيع أي دارس منصف ان يخرج من قراءته هذا الباب بأن ما توصل إليه علماء اللغة العرب في الدراسات الصوتية كان قفزة زمنية يطلون بها من خلال ما كتب ابن جني من وراء الف عام على علماء اللغة المحدثين.

والحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر

- ابن جني النحوي - الدكتور فاضل السامرائي. ط بغداد ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- أبو عمرو الشيباني - الدكتور مراد كامل، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج٣٢ سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم - للمقدسي، طبعة بالأوفست عن ط٢، ليدن ١٩٠٩م.
- احياء النحو - إبراهيم مصطفى، ط القاهرة ١٩٥٩م.
- أخبار النحويين البصريين - للسيرافي، ط مصر ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- أساس البلاغة - للزمخشري، ط كتاب الشعب، القاهرة ١٩٦٠م.
- الاستدراك على سيبويه - لأبي بكر الزبيدي، ط روما ١٨٩٠ م.
- أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ. ريتر، ط استانبول ١٩٥٤م.
- الاشباه والنظائر - للسيوطي، ط٢، الدكن ١٣٥٩هـ.
- الاشتقاق - لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، ط١ سنة ١٩٥٨م.
- اصلاح المنطق لأبي السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.
- أصوات اللغة - الدكتور عبد الرحمن أيوب، ط٢ ١٩٦٨م.
- الأصوات اللغوية - الدكتور إبراهيم أنيس، ط٤ ١٩٧١م.
- الأصول في النحو - لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الاعلام - خير الدين الزركلي، ط٢، القاهرة ١٩٥٤م.
- الاغاني - لأبي الفرج الأصبهاني، ط دار الكتب المصرية.

- الاغراب في جدل الإعراب - لابن الأنباري، تحقيق سعيد الافغاني، ط دمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو - للسيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، ط القاهرة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- الأمالي - لأبي علي القالي، ط بالأوفست عن طبعة مصر.
- املاء ما من به الرحمن - لأبي البقاء العكبري، تحقيق الاستاذ إبراهيم عطوة عوض ط١، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- انباه الرواة - للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط مصر ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣ ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- أوزان الفعل ومعانيها - هاشم طه شلاش، ط الآداب ١٩٧١م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - إسماعيل باشا البغدادي، ط٣ بالأوفست ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي، ط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة - أكرم العمري، ط٢، بغداد ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- بغية الوعاة - للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١ ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
- البلغة في أصول اللغة - محمد صديق حسن خان، ط الجوائب ١٢٩٦هـ.
- البيان في غريب اعراب القرآن - لابن الانباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- تاج العروس - للزبيدي، ط بيروت ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- تاريخ آداب العرب - مصطفى صادق الرافعي، ط٢ ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م.
- تاريخ علوم اللغة العربية - طه الراوي، ط١ ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م.
- تاريخ القرآن - الدكتور عبد الصبور شاهين، ط دار القلم ١٩٦٦م.
- تاريخ اللغات السامية - الدكتور إسرائيل ولفنسن، ط١ القاهرة ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م.
- تحصيل عين الذهب - للاعلم الشنتمري بحاشية كتاب سيبويه، ط بولاق.
- التصريف الملوكي - لابن جني، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط٢ دمشق، ١٣٩٠هـ.

- تغير الجيم إلى ياء في لهجات شبه الجزيرة العربية - ت. م. جونسون، ترجمة سعد مصلوح، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، العدد ٢٦ سنة ١٩٧٠م.
- تفسير أرجوزة أبي نواس - لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، ط دمشق ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- التفكير الصوتي عند العرب - الدكتور هنري فلش، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة بمصر، ج٢٣ سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري - لابن جني، تحقيق الدكتور القيسي وصاحبيه، ط بغداد، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة - ابن جني، تحقيق عبد المحسن خلوصي، (على الآلة الكاتبة) مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب.
- جمهرة اللغة لابن دريد، ط بالأوفست عن ط حيدر آباد -الدكن ١٣٤٥هـ.
- الجمل - للزجاجي، تحقيق ابن ابي شنب، ط٢ ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧م.
- حاشية الصبان على الاشموني - محمد الصبان، ط عيسى الحلبي.
- الحجة في القراءات السبع - لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط بيروت ١٩٧١م.
- الحجة في علل القراءات السبع - لابي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه، ط مصر.
- الحديث الشريف في الدراسات النحوية واللغوية - محمد ضاري حمادي، (على الآلة الكاتبة) في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب ببغداد ١٩٧٣م.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - آدم متز، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط٤ بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- خزانة الادب للبغدادي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر.
- الخصائص - لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، ١٣٧١ هـ/١٩٥٢م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه - الدكتور مهدي المخزومي، ط بغداد ١٩٦٠م.
- دراسات في فقه اللغة - الدكتور صبحي الصالح، ط٣ بيروت ١٩٦٨م.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة - الدكتور مصطفى جواد ١٩٦٨م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - محمد عبد الخالق عضيمة، ط السعادة بمصر، ١٩٧٢م.

- دراسة الصوت اللغوي - الدكتور أحمد مختار عمر، ط١ ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- الدرس النحوي في بغداد - الدكتور مهدي المخزومي، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- دروس في علم أصوات العربية - جان كانتينو، تعريب صالح القرماوي، تونس ١٩٦٦م.
- دلالة الألفاظ - الدكتور إبراهيم أنيس ط٢، ١٩٦٣م.
- ديوان الأدب - للفارابي، جـ١، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، ط بيروت ١٩٧١م.
- ديوان الهذليين - برواية السكري عن الأصمعي، ط دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- دور الكلمة في اللغة - ستيفن أولمان، تعريب الدكتور كمال محمد بشر، ط٣ القاهرة ١٩٧٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني - أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط دمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- الرواية والاستشهاد باللغة - الدكتور محمد عيد ١٩٧٢م.
- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب - للشيخ محمد أمين السويدي البغدادي ط المكتبة التجارية بمصر.
- سر صناعة الإعراب - لابن جني، جـ١، تحقيق مصطفى السقا وجماعة ١٩٥٤م.
- سر صناعة الإعراب - لابن جني، جـ٢، تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود (على الآلة الكاتبة) ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. وقد أشرنا إليها بـ(الأزهر).
- سر صناعة الإعراب - لابن جني، جـ٢، نسخة المتحف العراقي، مخطوطة تحت رقم ٩٨٩٦ وقد اشرنا إليها بـ(المتحف).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، ط بيروت.
- شذا العرف في فن الصرف - أحمد الحملاوي، ط١٦ ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.
- شرح الفية ابن مالك - لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤ ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية - عبد الحميد الراضي، ط بغداد ١٣٨٨هـ /١٩٦٨م.
- شرح التصريح على التوضيح - الشيخ خالد الأزهري، ط عيسى الحلبي.
- شرح أشعار الهذليين - للسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج.

- شرح الشافية ـ الرضي الاستربادي، تحقيق محمد نور وصاحبيه، ط بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح شواهد الشافية ـ البغدادي، تحقيق محمد نور وصاحبيه، ط بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح الكافية ـ الرضي الاستربادي، ط ١٢٧٥هـ.
- شرح لامية الأفعال ـ لابن الناظم في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ببغداد العدد ٤ سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- شرح اللمع لابن جني، شرحه ابن الدهان، مخطوطة مصورة في مكتبة الدكتور أحمد ناجي القيسي.
- الصاحبي في فقه اللغة ـ أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، ط بيروت ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- صفة جزيرة العرب ـ للهمداني، ط ليدن، ١٩٦٨م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ـ محمود شكري الألوسي، ط مكتبة دار البيان ودار صعب بالأوفست.
- طرق تنمية الألفاظ في اللغة ـ الدكتور إبراهيم أنيس، طِ القاهرة ١٩٦٧م.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ـ الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ط١ ١٩٧٤م.
- عبقري من البصرة ـ الدكتور مهدي المخزومي، ط بغداد ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- العربية ـ يوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، ط القاهرة ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.
- العربية الفصحى ـ الدكتور هنري فليش، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين ط١ ١٩٦٦م.
- العربية ولهجاتها ـ الدكتور عبد الرحمن أيوب، ط مصر ١٩٦٨م.
- علم اللغة ـ الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط٥ ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.
- علم اللغة ـ الدكتور محمود السعران ط مصر، ١٩٦٢م.
- علم اللغة العام ـ الأصوات ـ الدكتور كمال محمد بشر، ط مصر ١٩٧٣م.
- علم النفس اللغوي ـ د. نوال محمد عطية، ط١ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- العين ـ للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، ١٩٦٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر برجستراسير ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي - لابن جني، تحقيق الدكتور محسن غياض ط بغداد ١٩٧٣م.
- الفسر : ديوان المتنبي بشرح ابن جني - تحقيق الدكتور صفاء خلوصي، ط بغداد ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- فضائل القرآن لابن كثير في مقدمة تفسير الجلالين، ط مطبعة حجازي بالقاهرة.
- فقه اللغة المقارن - الدكتور إبراهيم السامرائي، ط بيروت ١٩٦٨م.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر بن خير، ط٢ ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- الفهرست - لابن النديم، ط مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- فهرس شواهد سيبويه - أحمد راتب النفاخ، ط بيروت ١٩٧٠م
- في الأدب الجاهلي - الدكتور طه حسين، ١٩٦٢ م .
- في اللهجات العربية - الدكتور إبراهيم أنيس، ط ٣، ١٩٦٥م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ط مؤسسة الحلبي بالقاهرة.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - الدكتور عبد الصبور شاهين، ط مصر ١٩٦٦م.
- قل ولا تقل - الدكتور مصطفى جواد، ط بغداد ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- قواعد التلاوة وعلم التجويد - فرج توفيق الوليد، ط١ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- القوافي - لأبي الحسن الأخفش، تحقيق الدكتور عزة حسن، ط دمشق ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- الكامل للمبرد، ط المطبعة الأزهرية بمصر.
- كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الابياري ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- كتاب سيبويه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق الأولى ١٣١٦هـ.
- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- كتاب اللغات في القرآن - المسند لابن عباس، تحقيق صلاح الدين المنجد، ط القاهرة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط٣ بالأوفست، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- كلام العرب - الدكتور حسن ظاظا، ١٩٧١م.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي، نشر الدكتور أوغست هفنر، ط بيروت ١٩٠٣م.
- لحن العامة والتطور اللغوي - الدكتور رمضان عبد التواب، ط مصر ١٩٦٧م.
- لسان العرب - لابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

- اللغة - ج فندريس، ترجمة - عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط مصر ١٩٥٠م.
- اللغة والنحو - الدكتور حسن عون، ط١ ١٩٥٢م.
- اللهجات العربية في التراث - الدكتور أحمد علم الدين الجندي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية - الدكتور عبده الراجحي، ط مصر، ١٩٦٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف - لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمد قراعة، ط القاهرة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- المباحث اللغوية في العراق - الدكتور مصطفى جواد، ط معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٤م.
- المبهج في شرح اسماء شعراء الحماسة لابن جني، ط الترقي بدمشق ١٣٤٨هـ
- محاضرات في اللغة - الدكتور عبد الرحمن أيوب، ط بغداد ١٩٦٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات - لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وصاحبيه، ط القاهرة ١٣٨٦هـ.
- مختصر العين لأبي بكر الزبيدي. ط المغرب، تقديم وتعليق علال الفاسي ومحمد الطبخي.
- مختصر القوافي - لابن جني، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١ ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.
- مراتب النحويين - لعبد الواحد بن علي . ط مصر.
- المزهر في علوم اللغة - للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه ط عيسى الحلبي.
- مستقبل اللغة العربية المشتركة - الدكتور إبراهيم أنيس، ط مصر ١٩٥٩م.
- مصادر الشعر الجاهلي - الدكتور ناصر الدين الأسد، ط٢ ١٩٦٢.
- المطول على التلخيص - للتفتازاني، ط تركيا ١٣٣٠ هـ.
- المعاجم العربية - الدكتور عبد الله درويش، ط الرسالة بمصر ١٩٥٦م.
- معجم الأدباء - لياقوت الحموي، نسخة مصورة عن طبعة مرجليوث بمصر ١٩٢٣م.

- معجم البلدان - لياقوت، ط ليبزج ١٨٦٨م.
- المعجم العربي - الدكتور حسين نصار، ط١ ١٩٥٦م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ١٣٧٨هـ.
- المعرّب - لابي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٢ ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- المغنى في تصريف الأفعال - محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢ بمصر.
- مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري، ط عيسى الحلبي.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - الدكتور جواد علي، ط١ ١٩٦٨م.
- مقاييس اللغة - لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط الحلبي ١٣٦٦هـ.
- المقتضب من كلام العرب - لابن جني ضمن ثلاث رسائل له. عني بنشرها وجيه فارس الكيلاني، ط مصر ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م.
- المقتضب - للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط القاهرة ١٣٨٥هـ.
- مقدمتان في علوم القرآن - نشر آرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٥٤م.
- الممتع في التصريف - لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط١ حلب ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- مناهج البحث في اللغة - الدكتور تمام حسان، ط٢، المغرب ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- من أسرار اللغة - الدكتور إبراهيم أنيس، ط٣ ١٩٦٦م.
- المنصف - لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ١٩٥٤م.
- مهذب الأغاني - ابن واصل الحموي. ط القاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- موسيقى الشعر - الدكتور إبراهيم أنيس، ط٤ ١٩٧٢م.
- نحو عربية ميسرة - الدكتور أنيس فريحة، ط بيروت.
- النحو المنهجي - محمد أحمد برانق، ط٢ ١٩٥٩م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لابن الانباري - ط جمعية إحياء مآثر العلماء العرب.
- نظرات في اللغة والنحو - طه الراوي، ط١ ١٩٦٢م.
- النوادر في اللغة - لابي زيد الانصاري، ط٢ ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطي، ط بالأوفست عن الطبعة المصرية.
- الوجيز في فقه اللغة - محمد الانطاكي، ط٢، دار الشرق.
- وحي الأصوات في اللغة - الدكتور إبراهيم أنيس، مجلة اللغة العربية بمصر، العدد ١٠ سنة ١٩٥٨م.

المحتويات

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد
١٥٢٨ لسنة ١٩٨٠

تصميم الغلاف

سوسن عبد الحميد

الطبع : دَارُ الطَّلِيعَة للطِّبَاعَة وَالنشْر
بَيروت

الجمهورية العراقية

وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد للنشر
١٩٨٠

الثمن : ٥٠٠ فلس

توزيع الدار الوطنية للتوزيع والاعلان